

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

القوى العظمى والاستقرار الاستراتيجي في القرن الحادي والعشرين

رؤى متنافسة للنظام العالمي

تحرير: جرايمي هيرد

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

أنشئ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14 آذار/مارس 1994، بهدف إعداد البحوث والدراسات الأكاديمية، للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج العربي على وجه التحديد، والعالم العربي وأهم المستجدات الراهنة على الساحة الدولية بصفة عامة. ويسعى المركز لتوفير الوسط الملائم لتبادل الآراء العلمية حول هذه الموضوعات؛ من خلال قيامه بنشر الكتب والبحوث وعقد المؤتمرات والندوات. كما يأمل مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية أن يسهم بشكل فعّال في دفع العملية التنموية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

يعمل المركز في إطار ثلاثة مجالات هي مجال البحوث والدراسات، ومجال إعداد الكوادر البحثية وتدريبها، ومجال خدمة المجتمع؛ وذلك من أجل تحقيق أهدافه المتمثلة في تشجيع البحث العلمي النابع من تطلعات المجتمع واحتياجاته، وتنظيم الملتقيات الفكرية، ومتابعة التطورات العلمية ودراسة انعكاساتها، وإعداد الدراسات المستقبلية، وتبني البرامج التي تدعم تطوير الكوادر البحثية المواطنة، والاهتمام بجمع البيانات والمعلومات وتوثيقها وتخزينها وتحليلها بالطرق العلمية الحديثة، والتعاون مع أجهزة الدولة ومؤسساتها المختلفة في مجالات الدراسات والبحوث العلمية.

القوى العظمى والاستقرار الاستراتيجي
في القرن الحادي والعشرين
رؤى متنافسة للنظام العالمي

Authorized translation from the English language edition:
Great Powers and Strategic Stability in the 21st Century: Competing Visions of World Order
Edited by Graeme P. Herd
First published in 2010 by Routledge.

محتوى الكتاب لا يعبر بالضـرورة عن وجهة نظـر المركز

الطبعة الأولى 2013

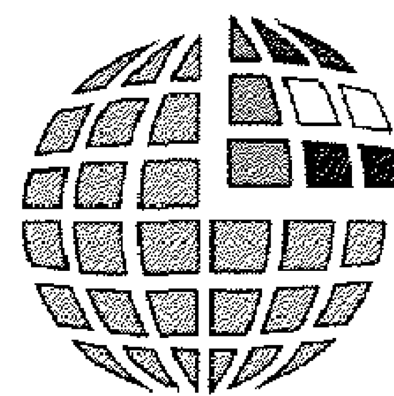
النسخـــة العاديـــة ISBN 978-9948-14-663-6
النسخـــة الفاخـــرة ISBN 978-9948-14-664-3
النسخة الإلكترونية ISBN 978-9948-14-665-0

توجه جميع المراسلات إلى العنوان الآتي:
مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص. ب: 4567
أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: +9712-4044541
فاكس: +9712-4044542

E-mail: pubdis@ecssr.ae
Website: http://www.ecssr.ae



مركـز الإمـارات للدراسـات والبحـوث الاستراتيجيـة

دراسات مترجمة 60

القوى العظمى والاستقرار الاستراتيجي في القرن الحادي والعشرين

رؤى متنافسة للنظام العالمي

تحرير: جرايمي هيرد

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

أنشئ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14 آذار/ مارس 1994؛ بهدف إعداد البحوث والدراسات الأكاديمية للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج والعالم العربي. ويسعى المركز لتوفير الوسط الملائم لتبادل الآراء العلمية حول هذه الموضوعات؛ من خلال قيامه بنشر الكتب والبحوث وعقد المؤتمرات والندوات. كما يأمل مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية أن يسهم بشكل فعال في دفع العملية التنموية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

يعمل المركز في إطار ثلاثة مجالات هي مجال البحوث والدراسات، ومجال إعداد الكوادر البحثية وتدريبها، ومجال خدمة المجتمع؛ وذلك من أجل تحقيق أهدافه المتمثلة في تشجيع البحث العلمي النابع من تطلعات المجتمع واحتياجاته، وتنظيم الملتقيات الفكرية، ومتابعة التطورات العلمية ودراسة انعكاساتها، وإعداد الدراسات المستقبلية، وتبني البرامج التي تدعم تطوير الكوادر البحثية المواطنة، والاهتمام بجمع البيانات والمعلومات وتوثيقها وتخزينها وتحليلها بالطرق العلمية الحديثة، والتعاون مع أجهزة الدولة ومؤسساتها المختلفة في مجالات الدراسات والبحوث العلمية.

المحتويات

تقديم

دأب مركز جنيف للسياسات الأمنية (GCSP)، منذ تأسيسه عام 1995، على توفير دورات تدريبية على مستوى عالٍ من الكفاءة والمهنية في مجال سياسات الأمن الدولي، لقطاعات مجتمعية واسعة ضمّت دبلوماسيين وضباطاً وموظفين حكوميين وصحفيين وممثلين عن منظمات المجتمع المدني. ونحن في المركز نعمل - إضافة إلى ذلك - على الإسهام في إعداد الأبحاث السياسية المتعلقة بدراسات السلم والأمن الدوليَّين، وتطويرها. ومن خلال تعزيز قنوات التعاون في مجال الاتصال والحوار مع الدول والمؤسسات والكوادر البحثية المعنية، فقد أضحى مركز جنيف للسياسات الأمنية أحد المراكز العريقة، لا ضمن المنظومة الدولية للمؤسسات التدريبية فحسب، بل في عالم المراكز البحثية الأوسع نطاقاً أيضاً، على نحو متزايد. وإلى جانب هذه النشاطات المتعددة التي يقيمها المركز، فنحن نواصل العمل على تنمية الاهتمام الدولي بالدورات التي نقيمها، سواء كان هذا في جنيف أو في أرجاء العالم الأخرى.

وينصب اهتمامنا على تقديم برامج تدريبية تستند إلى الخبرة والدراية الواسعتين في ميدان سياسات الأمن الدولي الشاملة، بتنظيم عدد من البرامج التدريبية التخصصية التي تتراوح مدتها الزمنية ما بين ثلاثة أيام وثمانية أشهر تقريباً. ويعد "برنامج التدريب الدولي في السياسات الأمنية" (ITC)، أطول البرامج التدريبية التي يقيمها المركز وأقدمها؛ إذ أقيم أولها عام 1986، في المعهد العالي للدراسات الدولية بجنيف، وهو الذي يستقبل دبلوماسيين وضباطاً عسكريين وموظفين مدنيين ينتمون إلى وزارات الخارجية والدفاع وغير ذلك من الوزارات ذات الصلة بذلك. وكانت هذه البرامج التدريبية قد ألحقت بمركز جنيف للسياسات الأمنية عام 1996، وحينذاك كان قد أنشئ للتو. ومنذ عام 2006، فتحت هذه البرامج أبوابها لأعداد أكبر من

المشاركين المؤهلين لها، بمنح درجة الماجستير للدراسات المتقدمة (MAS)، في مجال الأمن الدولي والأوروبي، بالاشتراك مع المعهد الأوروبي التابع لجامعة جنيف، ومابرحت هذه البرامج التدريبية التي تتطلب توافر مستوى رفيع من الكفاءة والجهد الاستثنائي، تحظى باهتمام واستحسان كبيرين؛ حتى إن أعداداً متزايدة من أصحاب التخصصات الأخرى، ومن سائر أرجاء العالم صارت تتطلع إلى المشاركة فيها. وفي ضوء ما صرنا نشهده خلال السنوات الماضية من اتساع في طيف القضايا الأمنية وعملية العولمة، فقد توافد - ومايزال - كثير من المشاركين الجدد من مناطق؛ كالشرق الأوسط، وآسيا وجنوبها، وإفريقيا؛ وأول مرة حديثاً من أمريكا اللاتينية. ولا ريب في أن هذا التنوع الواسع، قد أثرى عمليتي تشاطر المعرفة والتبادل المفتوح لوجهات النظر - اهتداءً بالقواعد المهنية - وهما اللتان تحدثان في هذه البرامج.

وفي ظل التنوع العميق والفعال في تخصصات المشاركين، فإن البرامج التدريبية التي تُنظم في الوقت الحاضر؛ ستجني خبرات كبيرة من طيف عريض من الرؤى والأفكار المنبثقة عن التغطية الشاملة للقضايا ذات الصلة بسياسات الأمن الدولي، وهي التي سيوفرها أعضاء الهيئة التدريسية في مركز جنيف للسياسات الأمنية بالتعاون مع شريحة واسعة من الباحثين والعلماء من ذوي التجارب والخبرات العالية. ونرى أن الوقت قد حان؛ كي يستفيد هذا الكتاب إلى أقصى حد من هذه الخبرات المتراكمة التي استوحيت أصلاً من المناهج الدراسية التي يقدمها "برنامج التدريب الدولي في السياسات الأمنية" للمشاركين فيه. ونحن مانزال أوفياء لتعهدنا بتوفير الدعم اللازم لبرامج تشاطر المعارف والخبرات، بوضع مواد هذه البرامج ومناهجها في متناول المشاركين: السابقين والحاليين، إضافة إلى مجتمع خبراء السياسات الأمنية الأوسع نطاقاً. ونحن على قناعة بأن جهدنا هذا، سيتم إثراؤه بفضل فعاليات التدريب والبحث التي تقام في بيئة هذه البرامج.

لقد كان لي شخصياً، شرف العمل سواء لدى مركز جنيف للسياسات الأمنية، أو في إطار برنامج التدريب الدولي في السياسات الأمنية بشتى المناصب، وأهمها منصب المدير للسنوات الست الأولى من عمر هذا البرنامج منذ عام 1986. وكلي ثقة بأن هذا الكتاب سيشكل إسهاماً مهماً في النقاشات الدائرة بشأن قضايا السلام والاستقرار العالميَّين وتفهمها، وفي تعزيز الدور الذي تلعبه الدول والمنظمات ذات الصلة في تقويم المخاطر، وفي إدارة العوامل الاستراتيجية التي تقف وراء تزعزع الأمن وغيابه.

السفير فريد تانر

مدير مركز جنيف للسياسات الأمنية

القسم الأول

تمهيد

الفصل الأول

الأمن الدولي والقوى العظمى والنظام العالمي

جرايمي هيرد وبال دوناي

يعالج هذا الكتاب، قضية الاستقرار الاستراتيجي على امتداد القرن الحادي والعشرين، من حيث طبيعته والتطور الذي يحتمل أن يشهده مستقبلاً؛ وهو لهذا الغرض يضع الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، والاتحاد الروسي، وجمهورية الصين الشعبية، والهند، في مصاف القوى العظمى؛ ويقدم استشرافاً مقارناً للمقاربات التي تتبناها هذه القوى في تعاملها مع سلسلة من التهديدات التي تُعد استراتيجية في جوهرها؛ وهي: التغيرات البيئية، وأمن الطاقة، والإرهاب، وانتشار الأسلحة، والدول الهشة، والصراعات والأزمات الإقليمية. وبعد تسليط الضوء على أوجه التناظر والتشابه بين مقاربات القوى العظمى هذه، يتجه الكتاب لتدارس احتمالات بروز أجندة أمنية عالمية، تستند إلى تماثل حديث النشأة على نطاق أجندات السياسات الوطنية. وهذا من شأنه أن يتيح للاستنتاجات التي يتم التوصل إليها تقويم فرص إنشاء آلية للتنسيق المشترك، وبذل جهد جماعي فعال؛ ليتسنى - من ثم - تشخيص طبيعة الاستقرار الاستراتيجي المتوخى، ونمط النظام العالمي خلال القرن الحادي والعشرين.

وعلى أي حال، فإن منزلة "القوة العظمى" لا يتم بلوغها إلا من خلال توافر مزيج من الإيمان بالقدرات الذاتية والإعلان الصريح عنها، كما أنها يمكن أن تُمنح لهذه الدولة أو تلك بإقرار قوى عظمى أخرى، واعترافها بأن الدولة (أو الدول) التي تبلغ تلك

المنزلة، تمتلك من القدرات العسكرية والاقتصادية، ما يمكّنها من لعب دور رئيسي في الشؤون الدولية، وربما يصل بها إلى حد الوقوف موقف المتحدي لمكانة الولايات المتحدة الأمريكية؛ بصفتها "قوة عظمى"، سواء على المدى القصير أو المدى المتوسط.[1] وتصف وثيقتا «استراتيجية الأمن القومي» الأمريكية، وهما اللتان أصدرتا في 17 أيلول/ سبتمبر عام 2002، و16 آذار/ مارس عام 2006، "القوى العظمى" - الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والصين والهند وروسيا - بأنها «مراكز قوة عالمية».[2] وفي السياق ذاته، كان المجلس الأوروبي، في تقرير أصدره عام 2008 (حول تطبيق الاستراتيجية الأمنية الأوروبية لعام 2003)، قد وضع الولايات المتحدة الأمريكية في موقع «الشريك الرئيسي لأوروبا»؛ مشيراً في الوقت عينه - أي التقرير - إلى أن الاتحاد الأوروبي، استطاع «توسيع نطاق علاقاتنا بالصين إلى حد بعيد»، وإلى أن «روسيا مابرحت شريكاً مهماً في التعامل إزاء القضايا العالمية»، وإلى أنه «مايزال هناك مجال لاتخاذ المزيد من الخطوات، إزاء ما يتعلق بعلاقاتنا بالهند».[3] وتذكر وثيقة «استراتيجية الأمن القومي الجديدة للاتحاد الروسي حتى عام 2020» - وهي التي تم تبنيها في أيار/ مايو عام 2009 - أنه على الرغم من أن روسيا ستسعى لبناء شراكة استراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية، فإن هذه الأخيرة، ماانفكت تعد الخصم الاستراتيجي الرئيسي لروسيا. وتؤكد الوثيقة الحاجة إلى تطوير الشراكات المعقودة مع الاتحاد الأوروبي والصين والهند والبرازيل؛ بغية تعزيز الجهود الرامية إلى إقامة عالم متعدد الأقطاب، يشكل قوة مكافئة مضادة للولايات المتحدة،[4] أما بالنسبة إلى الهند، وفي إطار منطقتها المترامية الأطراف، فإنها لا تدخر وسعاً في تحقيق التوازن في وجه الصين وروسيا والولايات المتحدة في ميدانَي: السياسة و"القوة الصلبة" hard power. ومع أن الأعراف والمفاهيم والأفكار الأوروبية، تسهم في صوغ شكل السلوك الهندي، فإن العلاقات الهندية - الأوروبية «تصارع لاكتساب المتانة والانتعاش».[5] وعلى المستويين الإقليمي والعالمي، تكافح الصين لتحقيق التكافؤ أمام الهند والولايات المتحدة (على التعاقب)؛ ولبلوغ هذا الهدف، يصبح من المهم بالنسبة إليها تطوير علاقاتها بكل من: روسيا والاتحاد الأوروبي.

وعلى الرغم من أن كل واحد من هذه "المراكز" يسعى لاستعراض مستوى قدرات أكبر مما يعرضه الآخر داخل المنظومة الدولية، فإن ثمة فوارق واضحة بين مراكز القوة الخمسة هذه؛ فقد صار مفهوماً في نظر بعض المراقبين، أن توصف الصين والهند وروسيا بالقوى الناشئة؛ على حين أن قدرات الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة ("الغرب السياسي" القديم)، تمر بمرحلة تراجع نسبي. وضمن هذه القوى الخمس، توجد ثلاث دول نووية - روسيا والصين والولايات المتحدة - ولكل منها مقعد دائم في مجلس الأمن، أما الهند فهي قوة نووية، ولكنها لا تشغل مقعداً كهذا في المجلس، على حين يضم الاتحاد الأوروبي دولتين نوويتين، كل منهما عضو دائم فيه: (فرنسا والمملكة المتحدة). وثلاث من هذه القوى الخمس، تعد من الأنظمة الديمقراطية التي تعتمد اقتصاد السوق الحرة: (الاتحاد الأوروبي، والهند، والولايات المتحدة)، بينما تتبنى اثنتان منها نظاماً يسمح بحرية السوق، إلا أن الدولة تفرض سيطرتها بقوة عليها: (الصين، وروسيا).

ومع أن تعبير "مراكز القوة العالمية" يمثل إحدى طرائق توصيف القوى العظمى، إلا أن بروز منظومات جديدة (وإن كانت تعاني مواطن ضعف مؤسسية)، يوحي أن الأمل في نشوء إدارة جماعية على المستوى الدولي، مايزال قائماً في تلك الدول التي تمتلك من الثقل والأهمية، ما يجعل دورها عاملاً لا يمكن الاستغناء عنه؛ فـ "مجموعة الثماني" (G8)، تمثل - من حيث الأساس - تجمعاً أوروبياً - أطلسياً، يضم دولاً ديمقراطية صناعية رئيسية في العالم؛ هي: ألمانيا، والمملكة المتحدة، وإيطاليا، وفرنسا، وكندا، والولايات المتحدة، وروسيا، (برغم تزايد التشكيك في "أوراق اعتماد" هذه الأخيرة نظاماً ديمقراطياً يتبنى اقتصاد السوق الحرة)، ويحضر اجتماعاته ممثلون عن الاتحاد الأوروبي، ماخلا اليابان، وهي العضو الوحيد الذي يقع خارج المنطقة الأوروبية - الأطلسية جغرافياً. والتجمع الآخر الأكبر منه، هو ذلك الذي تجسده "مجموعة العشرين" (G20)؛ وهو الذي تتميز تركيبته الجغرافية والسياسية الاقتصادية بطابع عالمي أكبر، مقارنة إلى "مجموعة الثماني"؛ ما يعكس تراجع دور دول تلك المنطقة، أما ثالث هذه التجمعات البارزة، وهو الذي ظهر إلى الوجود أول مرة عام 2003؛ بوصفه إحدى "أدوات جولدمان ساكس التسويقية"،

فيضم بلداناً نامية تتميز بسرعة نموها الاقتصادي: (البرازيل، وروسيا، والهند، والصين)، ويعرف اختصاراً باسم مجموعة "بريك" (BRIC)؛ وهي الدول التي يُتنبأ لها أن تشكل مجموعة اقتصادية جبارة، يمكن أن تبز الدول الديمقراطية الثرية في نصف الكرة الشمالي بحلول العام 2050، إن لم يكن قبل ذلك.[6] وثمة مجموعة جديدة اتخذت لنفسها اسم "الدول الإحدى عشرة التالية" Next Eleven (ويرمز إليها اختصاراً بـ "N-11")، وهذه المجموعة تضم الدول الآتية: بنجلاديش، ومصر، وإندونيسيا، وإيران، وكوريا، والمكسيك، ونيجيريا، وباكستان، والفلبين، وتركيا، وفيتنام. وقد اختيرت هذه الدول لتكون المجموعة التالية من دول ذات كثافة سكانية عالية وقدرات تكفل لها نمواً اقتصادياً متسارعاً؛ لتصبح بذلك؛ حالَ واصلت نموها هذا، قوة اقتصادية تنافس مجموعة "بريك"، و"مجموعة السبع" (G7).

والسؤال الذي يطرح هنا، هو: هل سيتخذ النظام العالمي الذي يتوقع بروزه في هذا القرن، شكل نظام العالم الواحد الليبرالي القائم على مبدأ الاعتماد المتبادل، والذي سيتسم بحوافز نفعية تدعو إلى التعاون، وبتوافر مكاسب عملية للقوى العظمى جميعاً، بدعم من مشاركات متعددة الأطراف في مؤسسات؛ (كالأمم المتحدة، و"مجموعة العشرين"، وما شابهها من منظمات إقليمية)، وأنظمة (ومنها - مثلاً - نظام مراقبة الأسلحة، ونظام مواجهة تغيرات المناخ، ونظام تعزيز التجارة)، ومعايير كونية مشتركة، وقانون دولي معزز؟ وفي سياق العودة إلى ما سمي نظام "التجمع التوافقي للقوى العظمى"، فقد يتم تقسيم المسؤوليات؛ وفقاً للموارد، والخبرات، والمصالح.

ونتساءل في خيار بديل، وعوضاً عن مفهوم جديد لـ "تعددية الأطراف"، وعصر جديد لـ "الشراكات العالمية": هل تعمد "القوى العظمى" الجديدة، إلى تطوير مفهوم عملي صالح للتطبيق، لنظام عالمي، من شأنه تقوية دورها التنظيمي في المناطق المتاخمة لها، واستعراض قدراتها على المستوى العالمي، من خلال مؤسسة تنفيذية يتم تشكيلها من تجمع قد يسمى مثلاً، "مجموعة الأربع عشرة": (تتكون من "مجموعة السبع"، زائدة دول

"بريك" الأربع، وبضع دول من مجموعة "الدول الإحدى عشرة التالية")؟ وهل سيستند هذا النظام، إلى القدرات المادية المصحوبة بتماسك التكتلات الجيوسياسية وتلاحمها، وهي التي ستتميز بهرمية السلطات الإدارية، وتبني مبادئ توازن القوى، أكثر من تميزها بمبدأ الاعتماد المتبادل فيما بينها، وهو الذي يقوم على تقاسم المصالح؟ وهل ستتجه القوى العظمى لمأسسة أفضلياتها وأولوياتها، بشكل مؤسسات ومنظمات دولية غير ذات جدوى، وتبنّي مفهوم "المحصلة الصفرية" zero-sum، إزاء ما يتعلق بإدارة أسباب تزعزع الأمن وانهياره؟ وهل ستنزع هذه القوى العظمى إلى لعب دور أوسع ضمن النظام القائم حالياً، أو إلى تغيير النظام نفسه؟

إن المعايير والمؤسسات والأنظمة، التي أشرنا إليها، إنما تمثل البنية القانونية للنظام الدولي التي يتم من خلالها، اتخاذ القرارات وتنفيذها وفرض تطبيقها. ومهما يكن من أمر، فإن التحدي الذي يواجه دول العالم في هذا الخصوص، يُمثل بعدم تطور القانون الدولي بالقدر عينه من المرونة التي يتطور بها النظام الدولي؛ ومن ثم، فإن تغيير النظام (القائم على علاقات القوة)، يتم وفقاً للقانون الدولي، وإن بشيء من التأخير. وليست خافيةً مركزية موقع الدول في بنية النظام الدولي؛ فهي من يؤسس القواعد والمعايير والمؤسسات ذات الصلة بذلك؛ وهي من يحوّرها ويغيرها تبعاً لتغير الأوضاع والظروف، بل يلغيها عند الاقتضاء، كما أن أهميتها تظل رهينة بذلك القدر من الأهمية التي تضفيها الدول عليها. وفي حال قررت هذه الدول إضعاف هذه المؤسسات، أو قبلت بانتهاك المعايير التي أقامتها بنفسها، أو جردت المنظمات الدولية التي أسستها هي، من أدوارها ووظائفها، فإن هذه المعايير والمؤسسات سوف تتهاوى لا محالة.

في ظل النظام الدولي "الويستفالي "Westphalian، وهو الذي ساد في الفترة ما بين منتصف القرن السابع عشر وأواخر القرن العشرين، لم يكن هناك من يعترض على مركزية مكانة الدولة، بيد أن الحال لم تعد كذلك؛[7] ففي ظرف معين، على سبيل المثال لا الحصر، نجد أن ثمة منظمات حكومية-دولية، قد تسعى للاضطلاع بمهمة إدارة الشؤون

الدولية بشكل مستقل، وإضافة إلى ذلك، فإن تأثير المنظمات غير الحكومية ودورها أصبحا حاسمين في ميادين رئيسية ضمن منظومة العلاقات الدولية الحالية؛ وأهمها: التغيرات المناخية، وتقديم الدعم لعمليات حفظ السلام والتنمية في فترة ما بعد الصراع، ومحاربة الإرهاب والجريمة المنظمة، بل إن جوانب منتقاة من خطط مراقبة الأسلحة، أمست تقع ضمن تلك المجالات التي صار يتعين على الدول والوكالات الحكومية-الدولية فيها، الإقرار بدور الأطراف الذين لا ينتمون إلى دولة (أو دول) بعينها، وتأثيرها، وأخذها في الحسبان.

وبالعودة إلى المعايير والمؤسسات والأنظمة الآنفة الذكر، لا بد من القول: إنها ترتبط فيما بينها بعلاقة تبادلية. فالأنظمة، التي يتم تطويرها لتحكم القضايا والخلافات الرئيسية في بنية العلاقات الدولية وتنظيمها، غالباً ما ترى النور أولاً، بشكل آليات "ناعمة" تتحول تدريجياً إلى أخرى "صلبة"، خلال إشباع قاعدة المعايير (سواء كانت ملزمة أو غير ملزمة من الناحية القانونية)، الخاصة بها بمحتوى مادي جوهري؛ بينما يتم في الوقت نفسه إنشاء المؤسسات ذات الصلة بذلك وتوطيد ركائزها. وعلى الرغم من أن المنظمات الحكومية-الدولية مخولة باستنباط المعايير، فإن "سادتها"؛ (أي الدول التي تتألف منها هذه المنظمات)، هم من يشخّص الميادين التي يجوز لهذه المنظمات فيها صوغ المعايير، وتحديد آلية تنظيم القضايا والخلافات موضوع البحث. وينبغي التنبيه هنا، إلى أن الدول حين تخوّل تلك المنظمات وضع هذه المعايير فهي، في واقع الحال، إنما تمنحها قدراً من الاستقلالية لأداء هذه المهمة. ومع هذا، فإن حرية التحرك هذه تخضع للسيطرة، وتظل الدول قادرة على الإمساك مجدداً بزمام الأمور، متى ما وجدت نفسها غير راضية عن أداء "صنيعتها"؛ وأعني بها المنظمات الدولية.

وفي سلسلة أنظمة المعايير وقواعدها، يبرز القانون الدولي أكثرها رسوخاً وعراقة؛ نظراً إلى أنه الأقرب شبهاً بالقانون الوطني، بقدر تعلق الأمر بهذه الأنظمة والقواعد.[8] وعلى وجه التعميم، فإن المعايير التي نتحدث عنها تقوم على بنية من ثلاث ركائز: فرضية

تحدد طبيعة السلوك الذي ينبغي تنظيمه، وإجراء يجب اتخاذه، وعقاب مناسب يفرض حالَ عدم مراعاة الإجراء المتخذ؛ (أي الخروج عليه). وعلى الرغم من أن المعايير القانونية الدولية تتبنى بشكل عام، ركائز هذه البنية، فإنها تظل ذات طبيعة استثنائية. وعلى نحو انتقادي، فإن الدول التي تضع هذه المعايير، تصبح مسؤولة أيضاً عن تنفيذها وتطبيقها قسراً. ومن المحتمل! أن دولاً ما، ربما لا توافق على اعتماد معايير لا رغبة لها في تنفيذها، أو استخدام عقوبات، من شأنها الإضرار بمصالحها أو إضعاف قوتها وقدراتها، كما أن نطاق عملية التنظيم القانونية، آخذ في الاتساع على المستوى الدولي بفعل عاملين؛ هما: تزايد أعداد دول العالم، وتصاعد مستوى التفاعل فيما بينها وتيسره؛ بفضل التطور التكنولوجي. ولنا أن نضيف هنا، أن القانون الدولي قد تم صوغه بتوافق الآراء، ومايزال نظام العقوبات فيه يعاني ضعفاً متأصلاً فيه.

إن هذا الفصل التمهيدي، يسعى لاستعراض الخطوط العريضة للمقاربات الأساسية في التعامل إزاء كل من: مسألة العلاقات الدولية، ومفهوم الأمن الذي مايزال موضع جدل وخلاف؛ ولهذا الغرض، فهو يتناول بإيجاز المقاربات الفلسفية الرئيسية الثلاث المتعلقة بالعلاقات الدولية، وهي التي يقال: إنها تبيّن كيفية ممارسة العالم وظائفه، (وهي المقاربات: الواقعية realism، والليبرالية liberalism، والبنائية constructivism)، ويستعرض دعواها بأنها تشكل أساس النظام الدولي. ويمضي هذا الفصل أيضاً، إلى ربط هذه المقاربات بالمفاهيم المتغيرة، من حيث تحديد أيها يمكنه أن يصنع "الأمن" و"الاستقرار"، مع التنبه إلى التحول الواضح من مفهوم الأمن "الويستفالي" الواقعي - الكلاسيكي الذي يتخذ من الدولة أساساً له، إلى بنود "أجندة" تسعينيات القرن العشرين العسكرية وغير العسكرية الأوسع نطاقاً. ولعل الفكر الليبرالي هو خير ما يجسد ظاهرة بروز لاعبين رئيسيين، لا ينتمون إلى دولة (أو دول) معينة؛ ومنهم - على سبيل المثال لا الحصر - الشركات المتعددة الجنسيات، والشبكات الإجرامية، والمنظمات غير الحكومية، والحركات الدينية، وجماعات الشتات. وكما سنرى، فإن النظرية البنائية تعد منظوراً موشورياً، تسعى من خلاله المقاربتان البنائية - الواقعية realist-constructivist،

أو الليبرالية – الواقعية realist-liberalist لامتلاك فهم أفضل لدور المنزلة، والسمعة، والهوية، والمقام الرفيع – مثلاً – في صوغ معالم نظام دولي يقوم على استخدام القوة العسكرية القمعية (المقاربة الواقعية)، بتوجيه من الدولة، إضافة إلى المقاربات التي تتبناها الدولة إزاء ما يتعلق بالاستفادة من المنظمات والمؤسسات والأنظمة الدولية (الليبرالية). وينتقل الفصل – من ثم – إلى استشراف سلسلة من نماذج الأمن الدولي المعاصرة لحقبة ما بعد الحرب الباردة وتقويمها، وهي التي – أي النماذج – تنظم العلاقات ما بين اللاعبين الأساسيين؛ لينتهي ختاماً إلى عرض هيكلية الكتاب، وتعريف بفصوله، وما تناولته من قضايا ومسائل جوهرية.

مقاربات للعلاقات الدولية ومفهوم الأمن

النظرية أي نظرية، هي مجموعة من الأفكار المترابطة والمتناغمة ذاتياً، وتذهب إلى القول: إنها يمكن أن تفرض شيئاً من تأثيرها في طبيعة العالم والكيفية التي يؤدي بها وظائفه. ونظرية العلاقات الدولية؛ شأنها شأن غيرها من النظريات، يُقصد بها تقديم رؤية مبسطة لمسألة معقدة جداً؛ بغية الخروج بفهم أفضل لها؛ فما من شيء عملي كما هي النظرية الجيدة! وما النظرية إلا يد العون بالنسبة إلى صنّاع السياسة.[9] وفي أفضل أحوالها، فهي تحدد الأنماط الأساسية للعلاقات ما بين لاعبين معينين، سواء انتموا إلى دولة (أو دول) بعينها أو لم ينتموا، والتي تنشأ في شتى الأزمان والأماكن. ومع أن النظرية، أياً كانت، تدفع عن نفسها أي صلة بالسياسة، إلا أنه ليس في وسع "المنظرين" بطبيعة الحال قطع صلتهم بخلفياتهم وجذورهم الاجتماعية أو الثقافية أو السياسية؛ ولذا، فهي لا بد لها جميعاً، من أن تكون نظريات سياسية. وفي واقع الحال، فإن منزلة الصدارة التي احتلها مذهب "الواقعية" إبّان القرن العشرين، يوم خضع العالم للسيطرة الأنجلوسكسونية، لم تكن انعكاساً لواقع ملموس فحسب، بل للمنهج الفكري الذي انتهجه صنّاع السياسة كذلك؛ فالنظرية إذاً، تسهم في رسم صورة العالم الذي "كُلّفت" بالخروج بتحليل له؛ وعلى أي حال، فإن ما يوصف بالجيد من النظريات، يسهم في التقليل من الآثار والتداعيات المفسدة الناجمة عن التحامل والنزعة "الذاتية" المفرطة. وكانت نظرية

العلاقات الدولية، قد خضعت خلال معظم سنوات القرن الماضي لسيطرة مدرستين فكريتين اثنتين؛ هما: "الواقعية" و"الليبرالية". وفي الآونة الأخيرة، وبعد أن وضعت الحرب الباردة أوزارها، حلت المدرسة "البنائية" ثالثة؛ بوصفها مقاربة رئيسية (أو منهجاً) لدراسة العلاقات الدولية.

في القرن السابع عشر، اكتملت معالم صورة "الدولة" في النظام الدولي، مع تقنين مفاهيم السيادة ووحدة الأراضي الإقليمية بمقتضى معاهدة ويستفاليا Treaty of Westphalia (لعام 1648). وفي القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، اقترن تنامي النزعات القومية وظهور الدول-القومية، بمحاولات من جانب القوى العظمى؛ استهدفت إشاعة الاستقرار في النظام الدولي من خلال فرض نظرية توازن القوى، بيد أن الحرب العالمية الأولى - بما أوقعته من اختلال واضطراب هائلين على الصعد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية - سببت تقويض هذا التوازن، ونشوء نظام آخر قائم على مبادئ الأمن الجماعي، وهو الذي "مأسسته" عصبة الأمم، غير أن إخفاق هذه العصبة في أداء مهماتها مع اندلاع الحرب العالمية الثانية ألقى بهذا المشروع الرامي إلى احتواء أعمال العدوان التي تمارسها دول العالم، وإلى تعزيز السلم والاستقرار الدوليَّين، بعيداً.

وفي النصف الثاني من القرن العشرين، وإبّان حقبة الحرب الباردة (1947 - 1990)، فرض التنافس ما بين القوى العظمى سطوته على النظام الدولي، وكان له أثر عميق في "النمط الجوهري للأمن"، بحسب فهم المحللين وصنّاع السياسة له. فقد عمد كل من: الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، ومن تحالف معهما، إلى "تشريع" استراتيجيتَي الردع (أو ما عرف بـ "توازن الرعب") والاحتواء، في محاولة للحيلولة دون بسط أي من المعسكرين، سيطرته على مسار السياسات الدولية ومحتواها. وتنوعت في تلك الفترة مفاهيم الأمن والأفكار المتعلقة به؛ فراوحت بين مواجهة التهديدات التي تتعرض لها سيادة الدولة وسلامتها الإقليمية، وبين "استحضار" الشعور بالتهديد، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

ولم يحدث إلا إزاء خلفية كهذه أن تصبح "الواقعية"، المذهب الأكثر سيطرة في ميدان العلاقات الدولية - وإن ربما لم يكن يشكل نظرية مستقلة بذاته - وأن تصبح المدرسة "الليبرالية" المنافس الأبرز له؛ فأنصار المدرسة الأولى، كانوا على قناعة بأن النظام الدولي نظام فوضوي غير مستقر؛ نظراً إلى غياب تشريعات تقوم على الرضا والتوافق المتبادلين، أو لغياب سلطة مركزية لا منازع لها، وهم عموماً يرون أن طغيان الطابع الفوضوي على منظومة العلاقات الدولية يشكل أحد المحددات السببية الحاسمة التي تقف وراء قيام صراع على السلطة بين الدول؛ كما أنهم متفقون في الرأي على أن الدول هي كيانات تتميز بالعقلانية، وبنزعة وحدوية، وتعد متكافئة من الناحية الشكلية الرسمية، وتشكل - مجتمعة - اللاعبين الأساسيين في مضمار العلاقات الدولية؛ إذ ليس للمؤسسات الدولية، والمنظمات غير الحكومية، والشركات المتعددة الجنسيات، والأفراد، والكيانات المحلية أو العابرة للحدود التي لها تأثيرها في العلاقات الدولية لبلدانها، إلا القليل من النفوذ والتأثير اللذين يمكن أن يمارسهما كل فريق مما سبق بشكل مستقل؛ وهذه الدول؛ بوصفها - كما قلنا - كيانات عقلانية، أنانية بالفطرة، وكل منها يحدد مصالحه انطلاقاً من وجهة نظر مادية تماماً. والهدف الذي تضعه نصب عينيها عامة، هو الارتقاء بمصالحها القومية إلى أقصى حد ممكن، بينما يشكل تراكم قوتها وممارستها عملياً المفتاح لتفهم سلوكها ودوافعها على المستوى الدولي، وبالنسبة إلى دعاة مذهب "الواقعية"، فإن القوة العسكرية هي الأداة الأشد فاعلية لضمان الأمن القومي ولمحافظة الدولة على وجودها ذاته؛ ولهذا السبب، مابرح ترتيب قوة الدول على أساس عسكري هو العامل الجوهري في هذا الشأن. وفي تقدير رموز كلاسيكيين من هؤلاء الدعاة، وفي مقدمهم مورجينثاو Morgenthau، أن الدول تتميز بالعدوانية؛ لأن العدوان يعكس الدوافع والطبيعة المختلة والمعيبة المتأصلة في الإنسان، والنَّزعات السيكولوجية التي تستحوذ على رجال الدولة، هي التي تمسك بدفة العلاقات الدولية؛ فالإنسان يميل إلى بسط سطوته على غيره؛ وهذا هو دأب الدول أيضاً.

وخلافاً لذلك، ومع أن المدرسة "البنائية" (أو "الواقعية الجديدة") مستمدة من "الواقعية" الكلاسيكية، إلا أنها تتخذ من النظام الدولي بؤرة لاهتمامها بدلاً من الطبيعة الإنسانية؛ ومن هنا، يجتمع الأسلوب والمكان، اللذان يتم بهما "ترتيب" قوة الدولة، في إطار عالم ذي قطب واحد أو ذي قطبين أو أكثر؛ ليشكلا العامل الذي يحدد طبيعة سلوك هذه الدولة أو تلك، عوضاً عن الطبيعة الإنسانية العدوانية بالفطرة ذاتها. وبحسب المدرسة "البنائية"، يغدو مفهوماً أن الضغوط المنهجية، التي يفرضها شكل النظام؛ يمكن إما أن تؤدي، بحسب أنصار "الواقعية الدفاعية" defensive realists، إلى ترسيخ الوضع الراهن القائم من خلال الاستجابات التي يفرضها توازن القوى، أو إلى استثارة صراع لا يتوقف للفوز بالسيطرة والتسلط والتفوق، بحسب أنصار نظرية "الواقعية الهجومية" offensive realists. ويجادل عدد من مؤيدي مذهب "الواقعية الدفاعية"؛ أمثال كينيث والتز Kenneth Waltz[10] وروبرت جيرفز Robert Jervis،[11] بأن المنطق الذي ترتكز إليه العلاقات الدولية، يميل إلى الإبقاء على الوضع الراهن والتوازن من خلال المحافظة على توازن القوى، وليس إلى امتلاك التفوق والسيادة؛ نظراً إلى أن التكلفة المتوقعة للسيطرة والسيادة، تفوق كثيراً ما يترتب عليهما من مكاسب، وأن التعاون ما بين القوى العظمى من شأنه أن يحدّ من مخاطر نشوب الفوضى والاضطرابات على المستوى الدولي، وأن يخفف إلى أدنى حد، آثار المآزق والمعضلات الأمنية وعواقبها. وفي الجانب الآخر، يعتقد أنصار مذهب "الواقعية الهجومية" - بمن في ذلك أبرزهم جون ميرشايمر John Mearsheimer - أن الدولة (الدول) ملزمة بخوض الصراع من أجل السيادة والسيطرة - رفع مستوى قوتها إلى أقصى حد لها بانتهاج أساليب التدخل التوسعي/ الخارجي - وإلا فإنها قد تعجز عن المحافظة على وجودها.[12] وعلى وجه الإجمال، فإن الهدف بالنسبة إلى أغلب الدول، هو بسط السيطرة على المستوى الإقليمي؛ نظراً إلى أن فرضها عالمياً هدف صعب على التحقيق. ويلفت روبرت كوهين Robert Keohane الانتباه إلى أن القوى المسيطرة، يتوافر لها من القدرة والإرادة ما يمكّنها من صوغ معايير دولية معينة وإنفاذها، والتنعم بسيطرة حاسمة على الصعد الاقتصادية والتكنولوجية

والعسكرية؛[13] وعلى هذا، فإن دولاً رئيسية وعظمى قد تعلن إحداها الحرب على الأخرى؛ حالَ ارتأت أنها ستعود عليها بالفائدة إزاء ما يتعلق بتحسين قدراتها وإمكاناتها نسبياً. ويرى مؤيدو مذهب "الواقعية الدفاعية"، عدم جدوى مقاربة "التوازن" التي اقترحها أصحاب نظرية "الواقعية الهجومية"؛ نظراً إلى أنه ما من سبيل يتيح التعرف إلى ما يمكن أن يشكل هامشاً للتفوق على القوى المجاورة أولاً، واستحالة التنبؤ بنيات الدول المنافسة المحتملة وما سيُحقق لها من قدرات مستقبلاً ثانياً، فضلاً عن تعذر وقف محاولات التحايل والالتفاف على النظام التي تلجأ إليها دول معينة؛ بقصد تطوير قوتها وقدراتها ثالثاً.

ولعل في إمكاننا تسليط الضوء على مكون ثالث من مكونات المدرسة "الواقعية". فالمدرسة الواقعية - الكلاسيكية الجديدة تتفق مع ما يعرف بـ "الواقعية الجديدة"، على أن توزيع مراكز القوة داخل النظام الدولي يمثل متغيراً مستقلاً مهماً، وتتفق كذلك مع "الواقعية - الكلاسيكية"، على أن دور النخب الحاكمة، بما في ذلك القرارات المتصلة بالسياسة الخارجية التي تتخذها، يمثل متغيراً تابعاً لا بد من أخذه في الحسبان، عند تقويم أي تحرك يتخذ في إطار هذه السياسة. ومع ذلك، فإن ما يبدو مهماً هنا، هو أن المدرسة الواقعية - الكلاسيكية الجديدة تتناغم والفكر الليبرالي، وتضيف متغيراً يتوسط مزيج المتغيرين المذكورين؛ لأنه لا ينبغي تجاهل المدركات التي يتم اعتناقها على الصعيد المحلي، أو طبيعة النظام السياسي.

والمدرسة الليبرالية إنما هي رؤية نظرية، تستند إلى الافتراض بأن الكائنات البشرية كائنات عقلانية؛ وهي - بناءً على ذلك - قادرة على التعبير عن مصالحها والسعي لتحقيقها، وعلى تفهم المبادئ الأخلاقية، والعيش وفقاً لحكم القانون وسيادته. والليبراليون يقدرون قيمة الحرية الفردية، ويضعونها فوق كل ما سواها، ويؤمنون في الوقت نفسه، بإمكانية إيجاد تفاعلات إيجابية ومشروعات تعاونية ما بين الدول. والتعاون بعامة، هو من الخصائص المركزية للنشاطات الإنسانية قاطبة، بما فيها العلاقات

الدولية، متى ما حصل ضمن إطار من القيم والأعراف المشتركة التي تُفضي إلى بناء الثقة بمضي الوقت. ومن الواضح أن ميل الدول إلى الاعتماد المتبادل فيما بينها آخذ في التنامي؛ وبينما تتزايد أكثر فأكثر "منافذ العبور" على الحدود التي تفصل كل منها عن الأخرى، تتزايد أيضاً وشائج التعاون فيما بينها قوة وتنظيماً، من خلال انتشار المؤسسات الديمقراطية وتكاثرها، واتساع نطاق الليبرالية الاقتصادية، وتعاظم أهمية المؤسسات والمبادئ القانونية على الصعيد الدولي. وفي الوقت الذي يذهب فيه "الواقعيون الكلاسيكيون" إلى القول: إن الدول تحد من سلطة القانون الدولي وقوته وتقصر اهتمامها على المعايير الفنية وخطط إدارة الصراعات في المقام الأول، إلا أن "الليبراليين" يعلقون أهمية عظمى على القواعد والمبادئ الأساسية، ويسلطون ضوءاً أقوى على الأنظمة والضوابط القانونية؛ بوصفها من الثوابت المركزية التي تقوم عليها العلاقات الدولية.

ولم تصبح المنظمات الدولية الحجر الأساس الذي تقام عليه خطط بناء الثقة إلا لأنها تضفي طابعاً قانونياً على هذه المعايير والمبادئ، وتفرض قيوداً رسمية على أفعال الدول وتصرفاتها. فإن كان من المهم بالنسبة إلى هذه الدولة أو تلك، توظيف أدوات عسكرية لبلوغ أهدافها، فإن الأدوات السياسية والاقتصادية والدبلوماسية تمتلك الدرجة ذاتها من الأهمية. وتأسيساً على هذا، يؤمن "الليبراليون" بأنه من الممكن، من خلال المؤسسات الرسمية، بناء مجتمع دولي يلزم نفسه بنفسه التقيد بالمبادئ والمعايير القانونية والأخلاقية، وبأنقى صورها. وعلى الرغم من أن الاتحاد الأوروبي يمثل الأنموذج الأشد وضوحاً في هذا الخصوص، فإن المؤسسات الدولية الدائمة تعد من الظواهر التاريخية الحديثة العهد نسبياً؛ فحتى النصف الثاني من القرن الثامن عشر، ثمة مؤتمرات دولية كبرى كانت قد عكفت على معالجة عدد من القضايا الاستراتيجية الحديثة النشأة؛ ولعل أبرزها: مؤتمر فيينا (1815) الذي أسهم في تنظيم علاقات القوة في أوروبا في حقبة ما بعد نابليون، ومؤتمر برلين (1878) الذي أخذ على عاتقه معالجة القضية القومية في منطقة البلقان، ومؤتمر الكونجو (1884 – 1885) الذي عُقد لغرض تنظيم المخططات التجارية والاستعمارية

الأوروبية في إفريقيا. ولم ترَ النور أولى المنظمات الفنية إلا أواخر القرن التاسع عشر؛ للتعامل وقضايا؛ من قبيل: التقييس، والإحصاء، والتعاون البريدي. وقد شكلت الهموم والهواجس التي أوجدتها الحرب العالمية الأولى، دافعاً مهماً إلى تأسيس ثلاث منظمات رئيسية: عصبة الأمم التي أولت المسائل ذات الصلة بالأقليات الإثنية وحقوق الإنسان جلَّ اهتمامها، ومحكمة العدل الدولية الدائمة التي تضطلع بإيجاد حلول ملزمة قانونياً للنزاعات التي تنشب بين دول العالم، ومكتب العمل الدولي الذي يعالج حقوق العمال؛ ما يوحي بتحرك لإيجاد روابط اجتماعية أوسع بين الدول، غير أن انهيار المنظمة الأولى، وإخفاق الثانية جزئياً في أداء مهماتها؛ أفضيا إلى بذل جهد؛ استهدف تحديث هذه المنظمات؛ بغية تعزيز قدراتها ومواردها، وتمخض عن إقامة شبكة من المنظمات الدولية - عالمية وإقليمية - صممت على النحو الذي يمكّنها، من خلال التعاون فيما بين أعضائها، معالجة قضايا مالية، وتجارية، وصحية، ومناخية؛ إضافة إلى تلك المتعلقة بالملكية الفكرية والتنمية الصناعية. ويمكن القول إجمالاً: إن إنشاء هذه الشبكة كان قد عكس رغبة أوروبا وأمريكا الشمالية القوية في دفع أي ثمن؛ لتفادي تكرار أحداث النصف الأول من القرن العشرين الدموية؛ فكان الشعار المرفوع يومذاك، يُلخص بـ: الخلاص عبر إدارة تعاونية لقضية الأمن.

وفي القرن الجديد هذا، صار في وسع "الليبراليين"؛ لتقوية حججهم ودعاواهم، وأهمها تسويغ شن "حرب على الإرهاب"، توجيه الأنظار إلى ظهور لاعبين ليسوا رعايا دولة (أو دول) معينة، قادرين على تخطي الحدود القومية، وإلى التهديدات التي يوجدونها في وجه الدول؛ وعلى سبيل المثال، فإن الجماعات الإرهابية العابرة للحدود، لا تنتمي إلى كيان يحمل صفة "الدولة"؛ لتوفر بذلك مفهوماً يصعب شرحه، برغم تقنينه عام 1933؛ ووفقاً لذلك، فإن مكونات الدولة الأربعة؛ هي: سكان دائمون، وأرض محددة، وحكومة، وأهليّة لإقامة علاقات دولية بدول أخرى. وعلى الرغم من أن "السيادة" تمثل خصيصة حاسمة من خصائص الدولة، فمن غير الممكن ممارستها في غياب المقومات الأربعة المشار

إليها. ولا ريب في أن عدم حاجة الجماعات الإرهابية العابرة للحدود، إلى الدفاع عن هذه المقومات الرئيسية للدولة يشكل واقعاً لا يمكن نكرانه خارج نطاق الفكر "الواقعي البنائي": افتقار النظريات "الواقعية" إلى القدرة على تسويغ "الحرب على الإرهاب".

وإلى جانب المقاربتين "الواقعية" و"الليبرالية"، يمكن تفسير طبيعة العلاقات الدولية باستخدام المفاهيم "البنائية" المتعلقة بإرساء أسس الثقافة والهوية لهذه الدولة أو تلك؛ فالمقاربة "البنائية"، تقوم من حيث الأساس على فكرة مفادها أن السياسات الدولية يتم بناؤها وتحديد معالمها من الناحية الاجتماعية، بواسطة معتقدات وثقافات مختلفة؛ ونتيجة لذلك، لا يمكن المصالح المادية وحدها (كما يقول "الواقعيون")، ولا المؤسسات أو القيم (كما يصر "الليبراليون")، أن تفسر سلوك دولة ما تفسيراً تاماً؛ ولذا، فإن المقاربة "البنائية" تركز بالدرجة الأولى على دور الأفكار والنظريات في رسم معالم هوياتنا، وتحديد المدلول الذي نعطيه للعالم الذي من حولنا؛ فضلاً عن أن هناك من المعايير والقواعد ما يسهم في صوغ شكل العلاقات الدولية وطبيعتها، وهي التي يمكن استنباط المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية لها، بقدر ما تفعل الدول والقيم والمُثُل الوطنية ذاتها. وإلى جانب هذه الأخيرة، نجد أن المصالح المادية، والمؤسسات لن تكون ذات تأثير مهم، إلا إذا جُعلت كذلك بالفعل؛ ومن ثم فهي غالباً ما ستعتمد على آليات سيكولوجية مختلفة، وعلى طبيعة التفاعلات السائدة بين الدول أيضاً. ومن وجهة نظر الأنموذج "البنائي"، ليس من المهم أخذ هذه الاختلافات في الحسبان أو عدمه، وإن عدّت حقيقية؛ فهي ذاتها ليست مهمة، ولم تصبح كذلك إلا بفعل طبيعة التفسيرات والتأويلات التي أحيطت بها.

إن مفهوم الأمن نفسه، يمكن إدراكه على أن يمثل انعكاساً لهواجس دول معينة خلال فترات محددة بقدر ما يمثل واقعاً قائماً مشابهاً آخر؛ فالأمن تحديداً مفهوم مطاوع ومرن؛ ولعل أي دراسة تتناول السياسات الأمنية، ستكشف عن الطبيعة الموضوعية وغير الموضوعية للاستقرار والأمن، بالقدر ذاته الذي تكشفه عن المدركات الذاتية للمجتمعات

والدول التي تستخدمه. ومن المعلوم أن أي تغييرات تطرأ على الأوضاع الديمغرافية والبيئية، والموارد الطبيعية، أو في مجالات العلوم والتكنولوجيا، وعلى الاقتصاد المعولم والعولمة، وأنماط الحوكمة - وطنياً ودولياً - وطبيعة الصراعات القادمة، لا بد من أن تُلقي بظلالها على أمن الأفراد والمجتمعات والدول والمناطق، وعلى النظام الدولي المعولم برمته. وعلى الرغم من أن التطورات التي تشهدها هذه النزعات والديناميات العالمية الرئيسية وتداعياتها، قد يصعب على طلبة العلاقات الدولية تبيّنها وإدراكها، فإن دراستنا لهذه الديناميات، يمكن أن تتيح لنا التنبؤ بطبيعة دواعي ما يمكن أن يحدث مستقبلاً من الصراعات وحالات انعدام الأمن وأسبابها، أملاً في امتلاك القدرة على إدارتها بصورة أفضل، عسى أن ننجح - من ثم - في إشاعة سلام مستدام شيئاً فشيئاً على الصعيد العالمي.

وفي أواخر سبعينيات القرن العشرين وثمانينياته، ومع نشوء حركات مجتمعية جديدة؛ (كتلك التي تنادي بحماية البيئة وبالمساواة بين الجنسين)، وتنامي استيعاب آثار التحولات التي تخلّفها العولمة في سيادة الدول وسلامة أراضيها الإقليمية، بدأ النقاش يدور حول حدود الأمن ونطاقه، فيما بات يعاد تقويم ما كان سائداً من مفاهيمه؛ ففي عام 1973، سببت الأزمة النفطية التي نشبت يومذاك، تركيز الاهتمام على موارد الطاقة وما عرف بـ "الأمن الاقتصادي"، على حين أسهمت كل من: كارثة مصنع بوبال للكيميائيات (الهند) عام 1984 (وهي التي سببت موت ألفي شخص وإصابة 200 ألف غيرهم)، وكارثة تشرنوبل النووية (الاتحاد السوفيتي) عام 1986، في تنامي الوعي بالأسباب غير العسكرية التي تقف وراء تزعزع الاستقرار وغيابه. أضف إلى ذلك أن التداعيات التي تخطت الحدود الوطنية لكوارث من هذا النوع، كانت قد زادت قوة الحاجة إلى إنشاء منظومة تعاونية لإدارة تهديدات ومخاطر أمنية كهذه. وجاء تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، (وهو المعروف بتقرير برونتلاند Brundtland Report) عام 1987، وانعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في مدينة ريو دي جانيرو بالبرازيل عام 1992؛ ليكونا شاهدين على الإقرار بالعلاقة القائمة بين ظواهر الفقر والظلم والتدهور البيئي

ونشوب الصراعات، وبأن هذه المسألة صارت تكتسب الآن أهمية عظمى على الصعيد الاستراتيجي بالنسبة إلى دول العالم.

وإذ وضعت الحرب الباردة أوزارها (1990)، فقد اتسع نطاق المفهوم السياسي – العسكري التقليدي، أو الكلاسيكي (الذي عُزِّز خلال حقبة هذه الحرب)؛ لدفاع الدولة عن نفسها ضد العدوان العسكري (النووي)؛ فبات الآن ينطوي أيضاً على التسليم بأن هذه الدولة أو تلك، قد تجدان أمنهما مهدداً بمخاطر غير عسكرية، ربما استدعت استجابات غير عسكرية هي الأخرى من مؤسساتها وبناها الرسمية؛ وبمقتضى هذا المفهوم الجديد "الموسع"، صار ينظر إلى قطاع "الأمن العسكري"، على أنه أحد خمسة قطاعات، إن لم يكن أهمها جميعاً، أما الأربعة الأخرى؛ فهي: الأمن السياسي، والأمن الاقتصادي، والأمن المجتمعي، والأمن البيئي؛ ونتيجة لعواقب التغيرات التي طرأت على ميزان القوى العالمي بعد انتهاء الحرب الباردة، دانت الغلبة لرؤيتين اثنتين لمفهوم الأمن، دعت أولاهما إلى تعريف "ضيق" للأمن، بينما فضلت الأخرى أجندة "موسعة" له؛ وقد فرضت هاتان الرؤيتان، تأثيرهما بشكل واضح في صنّاع السياسة. ومع توالي أعوام ذلك العقد، حظي التعريف "العريض"، أو "الموسع"، بالقبول على وجه الإجمال على أنه يقيم الإطار الأكثر نفعاً الذي يمكن من خلاله، تفهم طبيعة حالات انعدام الأمن في ظل نظام دولي، مابرح عُرضة لتحولات متواصلة.

وفي تلك الأثناء، ركز أنصار التعريف "الضيق" على الجوانب العسكرية للأمن؛ متذرعين بأن العنصر الرئيسي للتحليل الاستراتيجي، هو جواز استخدام القوة. وعلى الرغم من إقرارهم بأن العوامل غير العسكرية، ربما ستنال من اهتمام المحللين الاستراتيجيين، قدراً أكبر من ذلك الذي حظيت به قبلاً، فإن الأمن العسكري، ينبغي أن يحافظ على موقعه المركزي في التحليلات النهائية؛ مادام هذا "القطاع" الأمني سيظل يشكل التهديد الرئيسي الأعظم والأبعد أثراً بين التهديدات التي تُعرَّض لها دول العالم. وحتى تلك اللحظة، كانت الدولة ماتزال من حيث الجوهر تشكل الأساس الذي يرتكز

إليه الأمن بكل جوانبه؛ وتحديداً ضرورة نهوض الدولة بمسؤولية المحافظة على بقائها؛ ومن هنا، صار الأمن يُعنى بدراسة طبيعة التهديدات، واستخدام القوة العسكرية والتحكم فيها؛ ولم تعد مقاربة الأمن القومي، يتم تحليلها وتأويلها باستخدام مصطلحات الحرب الباردة المبسطة القائمة على البعد "الدفاعي"، وهي التي تحُول مفاهيم الردع والاحتواء، في سياقها، من دون القيام بأي عملية غزو من جانب الغرب أو الشرق، اعتماداً على المنظور القائم في واشنطن أو موسكو.

ولم يتوقف كذلك، دعاة التعريف "الموسع" عن التساؤل عن جدوى إعطاء العنصر العسكري الأولوية في النقاشات التي تدور حول مفهوم الأمن؛[14] قائلين: إن بؤرة الاهتمام بسلامة الدولة الإقليمية، وبالمفاهيم التقليدية للسيادة (التي صار مفهوم الأمن في إطارها يشتمل على ضمان استقرار مؤسسات الدولة المركزية، وسلامة منظومات صناعة القرار فيها)، ينبغي توسيعها؛ كي تضم: الأمن الإنساني، والأمن المجتمعي، والأمن الاقتصادي، والأمن البيئي؛ وهكذا، فإن الاعتقاد السائد الآن، هو أن الأمن يذهب في معناه إلى أبعد من القوة العسكرية فقط، بل أمسى يُفهم – ويُقاس – بشكل متزايد؛ وفقاً لنطاق التهديدات غير العسكرية والآثار التي تحدثها في الحياة اليومية لشعوب الدول وسلامتها الإقليمية.

وكان التهديد الذي نجده في تفشي وباء "أنفلونزا الخنازير" (فيروس A[H1N1]) عام 2009، قد عزز الفكرة القائلة: إن ثمة تهديدات يمكن أن تنجم عن تغيرات مفاجئة، سواء نجمت عن كوارث طبيعية، أو صراعات عنيفة، أو اختلالات يستحيل التكهن بها؛ ولذا، فإن أحداثاً؛ من قبيل: النقص الحاد في الغذاء والماء، أو التغيرات المناخية، أو الكوارث النووية والكيميائية، أو الانهيارات المالية، أو الاعتداءات والهجمات الإلكترونية والإرهابية، أو تعثر إمدادات الطاقة وانقطاعها، يمكن أن توجد سلسلة من الأزمات "المركبة"، ومخاطر تتهدد البقاء ذاته للأفراد، واستقرار المجتمعات، والدول، والمناطق، والنظام الدولي في مجمله.[15] وفي بيئة كهذه، يصبح مألوفاً بشكل واضح جداً، نشوب مآزق وأزمات غير مقصودة؛ فالصين والهند ذاتهما – على سبيل المثال – تتزايد شيئاً فشيئاً

احتياجاتها إلى موارد الطاقة؛ لدفع عجلة النمو الاقتصادي في كل منهما؛ أملاً في تفادي تزعزع الاستقرار فيهما على المستويات المجتمعية والسياسية محلياً، وربما على المستوى العسكري أيضاً. وقد يتساءل أحدنا عما إذا كانت نماذج تنموية كهذه، سيكتب لها الديمومة؛ وهنا يرد بعض الخبراء بالقول: إن:

الحقائق الجديدة التي ستظل إلى ما لا نهاية، تميّز هذه الحقبة من التاريخ الإنساني، تُمثَّل بالشواهد العلمية التي لا يمكن دحضها، والتي تثبت أننا نفرط في استنزاف موارد هذا الكوكب وثرواته، وبأننا نتجه سريعاً صوب كارثة بيئية. والمقاربات القصيرة الأجل، التي يصوغها أغلب وزراء المالية والخبراء الاقتصاديين، لا تضع في حسبانها الكيفية التي يعمل بها هذا العالم، أو حتى حقيقة أن اقتصادات دول العالم تستند في وجودها إلى كوكب محدود الموارد. وبناءً على ذلك، فإن العلماء الذين قطعوا على أنفسهم عهداً أخلاقياً بحماية ما يعرف بـ "المشاعات" commons العالمية، وبتدارس القيود البيئية المفروضة على الاقتصاد العالمي، أصبحوا بحاجة إلى تمويلات أكبر، ودور أشد تأثيراً في عملية صنع القرار.[16]

ويسلط مارتن ريس Martin Rees، الضوء على المخاطر المتأصلة في الإنجازات العلمية والتكنولوجية الحديثة، قائلاً:

تشهد العلوم تطوراً أسرع من أي وقت مضى، وعلى جبهة أوسع نطاقاً؛ فالتقنيات البيولوجية والإلكترونية والنانَوية، أمست جميعاً تتيح أمامنا فرصاً وإمكانات تشيع البهجة في النفوس، كما هي الحال في مضمار استكشاف الفضاء، بيد أن هناك جانباً مظلماً أيضاً: فالعلوم الحديثة، ربما ولّدت عواقب غير مقصودة؛ فهي تمنح أفراداً هنا أو هناك القدرة على ارتكاب عمليات إرهابية كبرى، بل إن الأخطاء البريئة التي تقترف من دون قصد قد تصبح كارثية، والآثار العكسية التي قد تنجم عن تقنيات القرن الحادي والعشرين، قد تكون أشد خطورة وأكثر صعوبة على التحكم من خطر الدمار النووي الذي مابرحنا نواجهه لعقود من الزمن. وما تُعرَّض له البيئة العالمية من ضغوط وأعباء من صنع البشر، ربما ولد أخطاراً أكبر بكثير من تلك التي تحدثها كوارث قديمة العهد؛ مثل: الهزات الأرضية، وثورات البراكين، واصطدام الكويكبات بالأرض.[17]

نماذج النظام العالمي

كان أنموذج العلاقات الدولية الأطول عمراً - "أنموذج الحرب الباردة" (1947 - 1990) - قد بسط سيطرته خلال النصف الثاني من القرن الماضي، وأسهم في بناء أفكارنا حيال هذه العلاقات وفهمنا لها، وتجسد فيه المذهب "الواقعي - الكلاسيكي". وفي هذه الحقبة، كان التنافس ما بين القوى العظمى (على الصعد العسكرية - النووية، والاقتصادية، والأيديولوجية - الثقافية)، هو الذي يدير دفة التحكم في العلاقات الدولية، ويحدد ملامح النظام الدولي السائد، فأوجد - من ثم - عالماً ثنائي القطب؛ مُثِّل أولهما في الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الأوروبيين الغربيين الأعضاء في حلف الناتو، (أو ما يسمى "العالم الأول"). وقد وقف "الغرب السياسي" في مواجهة القطب الثاني، الذي اشتمل على اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية، ومنظمة حلف وارسو الذي ضم دول أوروبا الشرقية المتحالفة مع موسكو (أو "العالم الثاني")؛ ليخوض القطبان تنافساً حاداً؛ بغية فرض نفوذهما على الدول غير المنحازة، والنامية، وتلك التي ظهرت إلى الوجود بعد الحقبة الكولونيالية، في الجزء الجنوبي من العالم (أو "العالم الثالث")؛ وإذ أنهت الحرب الباردة الوقائع القائمة على أسس متينة ومظاهر الاستقرار اتسم بها هذا النظام العالمي الثنائي القطب، فقد نشأ، بديلاً منه، عالم ما بعد الحرب الباردة، وهو الذي تسابقت فيه نماذج جديدة، في تعاقب محيّر، على تجسيد النمط الأفضل لنظام - (ولا نظام) - عالمي جديد. ودعونا نلقِ نظرة فاحصة إلى بعض تلك النماذج الأكثر تأثيراً وشيوعاً.

مع انهيار جدار برلين عام 1989، وفي خضم مشاعر البهجة والغبطة التي أشاعها انتهاء الحرب الباردة، بات أغلب الباحثين والمحللين واللاعبين الفاعلين يمنّي النفس بأن تسعى الدول المستقلة التي ظهرت إلى الوجود تواً - أو عادت، في بعض الحالات، للظهور - للتحول من بناء أنموذج الدولة الاستبدادية والتوجه صوب "دمقرطة" أنظمتها السياسية، واقتصاداتها، وسياساتها الخارجية والأمنية. وبناءً عليه، فقد كانوا يرون أن النظام الدولي،

سوف يتميز بانتشار تدريجي لمناطق يعمها السلم والاستقرار، بينما تنحسر التهديدات المتأتية من الصراعات المسلحة، واستخدام القوة، والقوة العسكرية، والدمار النووي؛ لتتلاشى نهائياً في آخر المطاف.

وفي هذا الشأن، برز فرانسيس فوكوياما؛ ليكون أول من يعبّر عن اعتقاده بأن أحداث عام 1989، تمثل انتصاراً لرأسمالية السوق والفكر الديمقراطي الليبرالي على كل ما سواهما من بدائل محتملة؛ وليطرح ما أطلق عليه مبدأ "التوجه الكوني نحو الديمقراطية" democratic universalism. وهنا تجدر الإشارة إلى أن الصراع الأيديولوجي الذي لعب دوراً رئيسياً في تشكيل النظام الدولي يومئذٍ؛ أي ذلك الذي نشب قبل عام 1945، بين الشيوعية والرأسمالية والفاشية، كان قد اختزل بعد ذلك العام، إلى تنافس ما بين الرأسمالية والشيوعية. وفي مرحلة ما بعد الحرب الباردة، اتخذت دول العالم جميعها تقريباً من مبدأ "ديمقراطية السوق" مشروعاً تحديثياً لها؛ فبات من المؤمل أن يتميز النظام الدولي المستقبلي بالانتقال التدريجي إلى "الدمقرطة"، وبترسيخ دعائم تلك المؤسسات والسياسات والقيم والثقافات التي ستقام استناداً إلى هذا المبدأ، وأن تُفضي عملية "المأسسة" الليبرالية (وهي التي ستُمثل بإنشاء معايير ومؤسسات ومناهج عمل تستهدف تطبيق بنى وأنظمة قانونية يُتفق عليها بشكل متبادل)، في آخر الأمر، إلى إحلال سيادة حكم القانون على المستوى الدولي محل ظاهرة "الفوضوية الدولية".[18] ووفقاً للتكهنات التي خرج بها دعاة "الدمقرطة" وقتذاك، فإن التوترات والخلافات التي كانت ناشبة بين دول العالم وفي داخلها، ستضمحل شيئاً فشيئاً؛ نتيجة لما تقدم ذكره؛ نظراً إلى أنها جميعاً - أي الدول - ستتبنى مساراً استراتيجياً جديداً يأخذها تدريجياً باتجاه "الغرب"؛ لتندمج - من ثم - في بوتقة واحدة اسمها "الاقتصاد المعولم"؛ ولأن الدول الديمقراطية تتشاطر المعايير والقيم ذاتها، فقد جنت منافع المفاوضات الفاعلة التي تجرى فيما بينها، والمقاربات التي اعتمدت لحسم نزاعاتها، بل كان هناك من ذهب إلى القول: إن هذه الدول تختار حروبها بذلك القدر من الحكمة الذي لا يتوافر للدول غير الديمقراطية، وبأنها تمتلك

اقتصادات أضخم، وتعقد تحالفات أكثر قوة، وتتخذ قرارات أفضل؛ استناداً إلى درجة أكبر من التوافق. وإذا ذهبت تلك الدول إلى الحرب فعلياً، فإنها ستحظى بمستويات أعلى من مؤازرة شعوبها لها، وبدعم أعظم من مؤسساتها العسكرية، فضلاً عن أن تطبيق مبادئ المساءلة والشفافية، سواء داخل النظم الديمقراطية الحاكمة أو في سياق عملية الإشراف على المؤسسة العسكرية ومراقبتها، سيحد من ظاهرة الفساد داخل القطاع العسكري، ويعزز مشروعية هذه النظم.

وبحلول عام 1993؛ وإذ حذا صامويل هنتنجتون، حذو فوكوياما في تحليله للأحداث ذاتها، أبدى اتفاقه في الرأي على أن أحداث الفترة ما بين عامي 1989 و1991، جسدت زوال نظام "الحرب الباردة" الدولي؛ ولكنه طرح تفسيراً يختلف اختلافاً جذرياً لتداعياتها؛ ففي تقدير هنتنجتون أن المستقبل لن يكون؛ نتيجة لانهيار هذا النظام - مستقبلاً - يقوم على أسس "السلام الديمقراطي" والتعاون في إطار نظام كوني واحد، يسهم فيه انتصار مشروع الحداثة الغربي الطراز في بناء حضارة عالمية واحدة شاملة، بل إن المستقبل - بالأحرى - سيُمثل بحروب مستمرة ومتطاولة، ما بين "كتل حضارية".[19] وهنا بدا أن تفهّم العلاقة ما بين الهوية، وأساليب بنائها، والنزوع إلى خوض الصراعات، هو الأحجية، أما الحل فيكمن في "السياسات - الجغرافية" للفوارق والاختلافات الثقافية. وطبقاً لهنتنجتون، فإن حضارات سبعاً تتوزع على العالم، وكل واحدة منها تتميز في صميمها بنظام عقائدي مختلف، وبما تجسده من مثُل وقيم؛ أي إنها، من حيث الجوهر، تتميز بهويتها الثقافية الخاصة؛ ومن هنا، فإن الحضارات المسيحية الغربية، والأرثوذكسية السلافية، والإسلامية، والبوذية، والهندوسية، والكونفوشيوسية، و"ربما الإفريقية"، باتت الآن حرة طليقة؛ بفضل الاستقرار المتين الأسس الذي يوفره لها نظام القطبية الثنائية؛ وحيثما يصطدم أي من هذه الحضارات - والحديث لهنتنجتون - في حروب "صغيرة" مع الأخرى، فلسوف يمكن تشخيص "خطوط التصدع" الثقافية التي يرجح كثيراً للصراعات المستقبلية أن تندلع على امتدادها. وفي الوقت الذي كان فيه أنموذج الحرب الباردة، قد حدد أنواع الدول، من حيث الجوهر، بقوى: "عظمى" super-power،

و"تابعة" client، و"محايدة" neutral، و"غير منحازة" non-aligned، وأخرى توصف بدول "البوابة" gateway، أو الخاضعة لنظام "الدومينو" domino، إلا أن هنتنجتون يدرج في أنموذجه "الحضاري" أوصافاً؛ من قبيل: "الدول الأساسية" core states، و"البلدان المتصدعة" cleft countries، و"البلدان الممزقة" torn countries، و"البلدان الوحيدة" lone countries.[20]

وعوضاً عن جعل التوترات التي تنشب ما بين الكتل الحضارية العامل الذي يقف وراء انعدام الأمن واندلاع الصراعات، يرى روبرت كابلان Robert D. Kaplan أن عوامل؛ مثل: النمو السكاني، وحملات العمران الحضري، ونضوب الموارد الطبيعية، أمست تقوض أسس الدول الهشة في جميع أرجاء العالم النامي، فهي - من ثم - تشكل خطراً يتهدد العالم المتقدم:

> ستكون حروب المستقبل من النمط الذي يتهدد وجود المجتمعات ذاته؛ وهي التي تؤجج نيرانها ندرة الموارد البيئية، أو تسبب معظم الحالات اندلاعها أصلاً، وهي حروب يمكن وصفها بـ"ما دون الوطنية"؛ بمعنى أن الدول والحكومات المحلية سيصعب عليها فيها توفير الحماية لمواطنيها من الناحية الجسدية؛ وعلى هذا النحو، فإن دولاً كثيرة ستؤول إلى الزوال في نهاية المطاف؛ وإذ تتلاشى قوة الدولة - بالتزامن وفقدان قدرتها على مد يد العون للشرائح الضعيفة في المجتمع، فضلاً عن دول أخرى غيرها - فإن شعوباً وثقافات ستجد نفسها مرة أخرى، مرغمة على الاعتماد على مواطن قوتها، أو ضعفها، من دون أن يتوافر لها إلا القليل من الآليات والأدوات التي تدافع بها عن نفسها؛ بوصفها قدرات مضادة. وإذا كان المستقبل البعيد؛ ربما سيشهد ظهور إنسان "معولم" مهجن عرقياً، فإننا في العقود المقبلة، قد نصبح أكثر وعياً لتمييز أوجه اختلافاتنا من أوجه تشابهنا.[21]

وخلافاً لإيمان فوكوياما بالقدرات التحررية التي تمتلكها الديمقراطية و"الدمقرطة"، فإن "الأنظمة المهجّنة"، الاستبدادية في جوهرها، وهي التي ستحمي نفسها بالشرعية التي يمنحها إياها وفاؤها بالتزاماتها الملقاة على عاتقها، هي التي ستتمكن من إعداد العدة لمواجهة الأزمات "المركبة" التي شخصها كابلان.

وثمة أبحاث ومقالات، باتت توجه المزيد من سهام النقد لمذهب "الرأسمالية الدولية" - وهو الذي يرى كثيرون، أنه يمثل المرحلة الأحدث والأهم، من مراحل العولمة - قائلة: إنه تحول إلى قوة تقف وراء أعمال القمع والاستغلال والجور؛ فسببت - من ثم - نسف أسس الثقافات والمجتمعات التقليدية، وتضخيم ظاهرة تفاوت الدخول، سواء داخل الدول أو فيما بينها؛ لتفضي إلى انهيار نظم سياسية، وتكاثر عدد الدول الهشة، وإلى تنامي قدرات الشبكات الإجرامية والإرهابية التي لا تنتمي إلى دولة (أو دول) معينة، والتي تخلت عن المركزية في تنفيذ عملياتها. وثمة من يجادل بأن الواقع الفعلي على الأرض، هو "العولمة الحصرية"، لا "العولمة الجامعة"، وأن الأولى، بحكم طبيعتها، تدعم الاعتماد المتبادل الوثيق بين الدول التي تشكل ما يسمى "الثالوث العالمي" triad states، [وهي: الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، واليابان]؛ فتتفاقم بذلك الاختلافات والفوارق في إطار عملية العولمة ما بين "الرابحين" و"الخاسرين" من الدول غير الصناعية. ومن المؤكد أن حصيلة كهذه - أي إيجاد ما يعرف بـ "مجتمعات النسبة 20/ 80"، التي تجني النخب بموجبها المنافع العظمى على حساب الغالبية من سكان العالم - ستصبح سبباً لاستثارة الصراعات والنزاعات. وقصارى القول، أن الأسواق، والشركات المتعددة الجنسيات، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية (التي تمثل الرموز المؤسسية للعولمة)، قد أضعفت إلى حد بعيد دور الدولة ووظيفتها (السيادة، والسلامة الإقليمية)، إلى جانب نسف العملية الديمقراطية قطعاً. وثمة موجة من القلق والاستياء، عابرة للحدود القومية آخذة في التصاعد حيال الآثار التدميرية للعولمة التي لم تعد تخفى على أحد.

ومابرح توماس بارنيت Thomas Barnett، الذي درس تأثيرات العولمة في الأمن والاستقرار، يتفهم العولمة على أنها عملية مزدوجة؛ فبعض الدول يحصد ثمار "العولمة العميقة" thick globalization وما يقترن بها من عوامل الاستقرار، فيما يرزح بعض آخر تحت وطأة التداعيات الضارة لـ "العولمة السطحية" thin globalization وما يترتب

عليها من حالات انهيار الأمن. ويمكن أن نقول في هذا الخصوص: إن "النـواة الرئيـسية الفاعلـة" Functioning Core للعـالم المعـولم تجـسد مجموعـات مـن القواعـد والمعـايير والروابط التي توحد أطرافه من خلال منهج "الاعتماد المضمون المتبادل". ومن الواضـح أن هـذه "العولمـة العميقـة" تتميـز بـسمات؛ مـن قبيـل: شـبكات التواصـل والمـشاركة، والتعاملات المالية، وانسياب الفعاليات الإعلامية الليبرالية، ومنظومات الأمن الجماعي، وهي التي أسهمت في تقوية الركائز التي تستند إليها الحكومـات المـستقرة وشـعوبها ممـن باتت تنعم بمستويات معيشة عالية. ولعل ما يلفت النظـر هنـا، هـو تراجـع أعـداد مـن يعيشون في فقر مدقع في دول منطقة شـرق آسيا بنسبة 60٪ خلال الفـترة 1980 – 2000؛ فالاقتصادات "المفتوحة" تمهد الطريق أمام الاعتماد المتبادل، وزيـادة مـستويات الرفاهيـة والرخاء، وتقليل احتمالات انهيار الأوضاع الأمنية. وهذه الـدول تـبلي بـلاءً حـسناً وفقـاً للمؤشرات والمواصفات المعيارية، وفي مقدمها: مؤشر نـصيب الفـرد مـن النـاتج المحـلي الإجمالي، و"مؤشر التنمية البشـرية" Human Development Index التابع لتقرير التنمية البشـرية الذي يصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتقرير "مـؤشر مـدركات الفـساد" Corruption Perception Index لمنظمة الـشفافية الدوليـة، وتقريـر "الحريـة في العـالم" Freedom in the World الـذي تـصدره مؤسـسة فريـدوم هـاوس Freedom House.

وعلى العكس من ذلك، فإن "العولمة السطحية"، تمنح الـنظم الـسياسية القمعيـة الفرصـة لترسيخ أقدامها في السلطة في دولها، التي تتسم الحالات الأشد سـوءاً منهـا بـشيوع الفقـر والفساد والأمراض على أوسع نطاق، وارتفاع نسبة وفيـات الأطفـال الحـديثي الـولادة، وارتكاب المجازر، والتهميش، والحرمان من الحقـوق الأساسـية. ومنـاطق كهـذه، باتـت تعرف بـ"الفجـوة غـير القابلـة للانـدماج" non-integrated gap؛ فهـي أعجـز مـن أن تفرض سيطرتها على حدودها، وهي تعاني صـراعات إثنية ودينية، وقد باتت منشأً لتصدير الاضطرابات والقلاقل، وبيئة صالحة لانطلاق التهديدات الاستراتيجية ضد دول "النـواة الرئيـسية الفاعلة"؛ ومادامت مناطق هذه "الفجوة" تضم في واقع الأمـر، أربعـة أخمـاس الاحتياطيات النفطية العالمية، فقد أمست احتمالات نشوب مـا يمكـن تـسميته "حـروب الموارد" أقوى من ذي قبل. وهناك دول؛ مثل: اليونان والمكـسيك والبرازيـل وإندونيـسيا

وباكستان؛ قد تحولت إلى مناطق عازلة ما بين منطقتي "الفجوة غير القابلة للاندماج" و"النواة الرئيسية الفاعلة".[22]

وكان روبرت كاجان Robert Kagan، أحد أبرز المحللين الاستراتيجيين في تيار المحافظين الجدد، قد عرض عام 2007 أنموذجاً من نماذج مذهب "الواقعية الجديدة"؛ لتطبيقه على السياسة الخارجية الأمريكية في حقبة ما بعد الرئيس جورج دبليو بوش. ونموذج "عودة التاريخ" الجديد هذا، لم يعد ينظر إلى "الغرب السياسي" على أنه كتلة منقسمة على نفسها، وإنما على أنه كيان موحد في ظل نظام جديد للقطبية الثنائية؛ يسعى للإيقاع بين نظام السوق الديمقراطية ونظام السوق السلطوية العالمي. ويقوم هذا الأنموذج في تركيبته على صراع أيديولوجي ضار، ينشب بين اثنين من تشكيلات القوى العظمى؛ هما: الغرب الديمقراطي الكبير الذي يضم "أوروبا الجديدة"، وكتلة "الرأسمالية السلطوية" التي سوف تمثل "عالماً ثانياً جديداً"، بزعامة أنظمة رأسمالية سلطوية؛ كروسيا والصين، يحل محل النظامين الرأسماليين الاستبداديين في ألمانيا واليابان المندحرتين. وكل طرف صار اليوم يخوض تنافساً حاداً مع الآخر من أجل فرض سيطرته على الموارد:

> وحتى يومنا هذا، ماانفكت استراتيجية الغرب الليبرالي تُبنى على السعي المتواصل لدمج هاتين القوتين، تحت مظلة النظام الليبرالي الدولي؛ بهدف ترويضهما وتحويلهما إلى بيئة آمنة تزدهر الليبرالية فيهما. وإذا ما كانت الصين وروسيا ستتحولان - عوضاً عن ذلك - إلى ركيزتين صلبتين من ركائز الاستبداد والأوتوقراطية على مدى العقود المقبلة، وكانتا ستحققان الديمومة والازدهار، فليس في وسع أحد عندئذٍ، أن يتوقع اعتناقهما رؤية الغرب المثلة بحتمية مضي البشرية قدماً، وبعزم لا يلين نحو الديمقراطية، بما يضع نهاية للحكم الأوتوقراطي.[23]

ويلفت باراج خانا Parag Khanna انتباهنا إلى "العالم الثاني" المنسي؛ فبدلاً من إدراج الاتحاد السوفيتي وحلفائه ضمن أنموذج "الحرب الباردة"، يستخدم خانا هذا المصطلح للإشارة إلى ما يسميه "دول نقطة التحول" التي سيمكنها، خلال القرن الجديد وفي ظل فضاء "جيوسياسي" معين، الدخول في تحالف مع قوى "العالم الأول" العظمى

الثلاث المسيطرة والمتنافسة فيما بينها - الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا والصين - فتمسك بذلك بزمام ميزان القوى.[24] وأنموذجه هذا، ينطوي على نشوء نظام عالمي "واقعي" تصبح فيه مظاهر توازن القوى، والتسلسل الهرمي للسلطة، وفكرة "المحصلة الصفرية" في التعامل، سمات طاغية للعلاقات الدولية.

أما فريد زكريا فيعترض على أنموذجي كاجان وخانا؛ من حيث إن الأول ينطلق من فكرة العودة إلى نظام عالمي ثنائي القطبية؛ أي استرجاع نظام الحرب الباردة، على حين يتجاهل الأخير الأدوار المتعاظمة التي تلعبها روسيا والهند والبرازيل؛ بوصفها مراكز للقوة على المستوى العالمي. وهو يزعم أن صعود نجم هذه الدول الثلاث، إضافة إلى الصين، يعكس تحولاً شديد الوقع والتأثير في المواقف والقوى العالمية. ويمثل هذا التطور ثالث التحولات الكبرى التي تشهدها القوى العظمى على امتداد التاريخ المعاصر. وأولها كان ترسيخ دعائم القوة الأوروبية، ونشرها - من ثم - على الصعيد العالمي في القرن الخامس عشر، أما الثاني فجُسِّد بتعاظم قوة الولايات المتحدة الأمريكية أواخر القرن التاسع عشر، وشيوع مفهوم السلام الأمريكي "Pax Americana" في القرن العشرين. وفي سياق هذا التحول الثالث، فإن ما نشهده اليوم ليس ظاهرة "معاداة أمريكا وسياساتها"، وإنما "نظام عالمي لما بعد أمريكا"، يُقام بدفع من "صعود القوى الباقية"، بهيئة مزيج ثري معولم يجمع بين الشرق والغرب. وعلى الرغم من أن هذا التحول في القوى، من شأنه تغيير الأنموذج السائد للنظام العالمي، فإن أنموذج زكريا يعرض حسابات استراتيجية تستند إلى استيعاب الولايات المتحدة لدول "محدّثة" من خلال منحها مكانة الشريك ذي المصلحة الأهم في النظام الجديد؛ (أي دور أكبر في إدارة المؤسسات العالمية، وفي صوغ القواعد والأنظمة الخاصة بها، مثلاً)، لقاء تعاونها وإياها على المستوى الاستراتيجي.[25] وعلى أي حال، فإن ثمة اختلافات وفوارق أخلاقية ومعيارية، يمكن أن تحدث بين عالمي الشمال والجنوب؛ فعلى حين أن مصطلحات من قبيل: "تجنب توجيه الضربة الأولى"، و"المسؤولية البيئية"، و"الخصوصية الشخصية"، و"الحوكمة الديمقراطية"، و"الشرعية" و"مسؤولية توفير الحماية"، مابرحت تمثل

معايير ومفاهيم ناشئة ومستحدثة؛ فهي ليست معتمدة كلياً على المستوى العالمي؛ وعلى سبيل المثال، فإن رئيس الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة ميجيل ديسكوتو بروكمان Miguel D'Escoto Brockmann (من نيكاراجوا)، يعيد صوغ مفهوم "مسؤولية توفير الحماية" (الذي يُرمز إليه اختصاراً بـ "R2P") بمصطلح "الكولونيالية بعد التحسينات"، ليعبّر بذلك عن إحساس بالظلم والاستياء والإقصاء، يساور كثيراً من الدول النامية الأعضاء في الجمعية. ومهما يكن من أمر، فمابرح التداخل المعياري المفترض، الذي يسند أنموذج زكريا ويدعمه، قابلاً للتساؤل، بل إن هناك من يشكك فيه بالفعل على نحو متزايد.

وقد يثار هنا السؤال الآتي: ما مدى الآثار التي أحدثتها الأزمة المالية العالمية في الأمن الدولي؟ وكيف؟ وفي هذا الخصوص، يصور نيال فيرجسون Niall Fergusson هذه الأزمة بـ "محور الانتفاضات"، ويرى أن لها عواقبها الجيوسياسية غير المقصودة وربما لا يمكن التنبؤ بها، في ضوء تزامنها واستنزاف موارد الطاقة غير المتجددة ونضوبها، ووصول قضية التغيرات المناخية إلى نقطة تحول مهمة، والاضطرابات والقلاقل التي ارتبطت بتراجع منزلة الولايات المتحدة بصفتها الدولة الكبرى الأقوى سيطرة على المستوى العالمي،[26] بل إن بعض المحللين يذهب إلى القول: إن الأزمة تزيد بالفعل سرعة تحول كفة القوة لمصلحة آسيا، وباتجاه بناء نظام عالمي متعدد الأقطاب؛ فدول مجموعة "بريك" (BRIC). والصين تحديداً، تشغل اليوم موقعاً عالمياً قوياً نسبياً مقارنة إلى الولايات المتحدة وأوروبا اللتين تتجه مكانة كل منهما؛ بوصفهما أنموذجاً جديراً بالتعويل عليه، نحو الضعف بشكل متواصل. إن الأنظمة الأوتوقراطية الدائنة لم تعد اليوم تتمتع بنفوذ أقوى على الديمقراطيات المَدينة فحسب، بل تتصرف باستقلال أكبر عنها. والسياسات الحمائية، وتأميم الموارد والثروات، واستمرار عملية "بلقنة" شبكة الإنترنت، وإضعاف التحالفات الرئيسية، إنما هي شواهد تؤكد تنامي نزعة العودة إلى ترسيخ سيطرة الدول على اقتصاداتها ومجتمعاتها. ولا ريب في أن مثل هذه السياسات تنطوي على المجازفة بإيجاد بيئة مواتية لانتهاج سياسات الانكفاء على الذات، وما يعرف بسياسة "إفقار الجار"

beggar-thy-neighbor، والتي تكون الغلبة فيها لمنطق المحصلة الصفرية إزاء ما يتعلق بتوازن القوى. وقد يجادل بعض الناس بأنه في حال سيطرة مثل هذه النزعة، فإن تلك القوى التي تقف موقف المتحدي حيال الولايات المتحدة قد تعمد إلى تضييق نطاق علاقاتها بـ "الغرب السياسي". والسؤال الذي يطرح نفسه هنا، هو: ما مدى أرجحية لجوء هذه القوى إلى تمتين العلاقات السياسية والأمنية والمالية، فيما بينها تمهيداً لإقامة نظام موازٍ؟

وفي السياق نفسه، ثمة حجج مضادة تشير إلى أن الأزمة المالية العالمية سوف تعيد هيكلة النظام القائم بدلاً من التشكيك في كفاءته وتقويضه. وكانت قمة "مجموعة العشرين"، التي عقدت في لندن في نيسان/ إبريل عام 2009، قد ألمحت إلى أن القوى الكبرى والناشئة ستعمل على إصلاح النظام المالي العالمي؛ ليكون قادراً على تنظيم الأسواق العالمية والإشراف عليها بأسلوب يتميز بقدر أكبر من التفاعل والشفافية. فمادامت الدول جميعاً ضالعة في إيجاد الأزمة، فعليها جميعاً أيضاً، أن تسهم في إيجاد حل لها. وفي تعليق حول موقع "مجموعة العشرين" داخل منظومة المؤسسات العالمية ودورها فيها، يقول ميخائيل جورباتشوف، آخر زعماء الاتحاد السوفيتي:

> ما طبيعة هذه الجماعة؟ أهي "مكتب سياسي عالمي"، أم هي "نادٍ للجبابرة"، أم هي أنموذج أوّلي لحكومة عالمية؟ وكيف ستتفاعل ومنظومة الأمم المتحدة؟ أنا مقتنع بأنه ما من مجموعة دول يمكنها إبطال دور الأمم المتحدة أو الحلول بديلاً منها، حتى لو كانت هذه الدول تشكل 90٪ من مجمل بنية الاقتصاد العالمي. ولكن من الواضح، أن "مجموعة العشرين"، يمكن أن تدعي لنفسها موقع الزعامة الجماعية في إدارة شؤون العالم؛ إن هي تصرفت بخالص الاحترام لآراء الدول غير الأعضاء فيها. ولعل من المؤشرات الواعدة في هذا الشأن أن يكون في هذه المجموعة حضور لبلدان تمثل مناطق جغرافية مختلفة، وثقافات مختلفة، ومستويات تنموية مختلفة.[27]

وإضافة إلى ما تقدم، فإن هناك من يوحي بأن الأزمة المالية قد خلّفت آثاراً تدميرية في دول مجموعة "بريك"، أكبر من تلك التي أصابت الولايات المتحدة وأوروبا. وإذا كانت المجتمعات الرأسمالية العريقة تتعرض بشكل عام لأزمات وانهيارات أشد وطأة، فإنها

تستعيد عافيتها بأسرع مما تفعله الدول الأوتوقراطية (التي تُكبَّد عادة خسائر أقل وإن طالت معاناتها)؛ بفضل مجتمعاتها الأكثر استعداداً لتحمل الأذى على المدى القصير؛ أملاً في جني مكاسب بعيدة الأجل، ونخبها القادرة بشكل أفضل على سن أنظمة وقوانين أكثر فاعلية وكفاءة.[28] وفي الخصوص نفسه، يلوّح آخرون بأن واشنطن ستتولى قيادة الجهد الرامي إلى إصلاح المؤسسات العالمية المعنية؛ لتضمن بذلك احتفاظها بموقع الصدارة الذي تشغله.[29] ولنا أن نضيف هنا، أن قدرة مجموعة "بريك"، وغيرها من القوى الناهضة المحتملة، على أن تقف قوةً مكافئة في وجه الولايات المتحدة لما تتأكد يقيناً بعد؛ إذ إن لكل من: البرازيل وروسيا والهند والصين مساراً ثقافياً وتاريخياً متميّزاً، ونظاماً سياسياً داخلياً مختلفاً. ومع أنها ربما تتشاطر - جميعاً - النظر بعين الشك إلى قدرة أمريكا على بسط سيطرتها، فإنها تعمل على توحيد صفوفها؛ بقصد تقوية مواقفها التفاوضية مع واشنطن، بدلاً من الوقوف نداً لها.

بناء الكتاب

بعد أن قدّم الكتاب لمحة عامة عن الأمن الدولي، في معرض تعريف القارئ بالنظريات الكلاسيكية للعلاقات الدولية، ومفاهيم " الأمن" ونماذجه، ينتقل - من ثم - إلى عرض تقويم للبيئة الاستراتيجية الراهنة. ويسعى الكتاب في قسمه الثاني، لإعادة توصيف التهديدات التي يصفها "الغرب السياسي" (الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية)، بالاستراتيجية، من حيث الجوهر: (الإرهاب والتطرف السياسي، وانتشار الأسلحة، والدول الهشة/ الفاشلة والأزمات الإقليمية، وأمن الطاقة والأمن البيئي) وبحثها من حيث طبيعتها، وعلاقتها بأمن الدولة وبالأمن الإقليمي والعالمي، والتحولات المحتملة التي قد تطرأ عليها مستقبلاً.

ففي الفصل الثاني، تتناول إيكاترينا ستيبانوفا بالبحث قضية الإرهاب ونزعة التطرف السياسي؛ بينما يستشرف كل من: جوستاف لندستروم وكاتي كليمان، في الفصلين

الثالث والرابع (على التوالي)، مسألتي انتشار أسلحة الدمار الشامل، وطبيعة الأزمات والصراعات الإقليمية، والدول الهشة. وينتهي هذا القسم من الكتاب بالفصل الخامس لتاباني فاتورانتا الذي يولي: أمن الطاقة والبيئة، اهتمامه؛ ولضمان سهولة عقد المقارنات المطلوبة، روعي اتباع النسق نفسه في بناء هذه الفصول؛ فكل واحد منها يُستهل بطرح السؤالين الآتيين والإجابة عليهما: ما الأسباب التي تجعلنا نعد القضية التي نحن بصددها تهديداً؟ وبأي صورة يصبح هذا التهديد استراتيجياً في طبيعته؟ وأما ما يلي ذلك، فبحث موجز في تاريخ فهمنا لهذه القضية وتطوره، بما في ذلك أبعادها وجوانبها، سواء ما ارتبط منها بالدولة المعنية ذاتها، أو ما كان ذا طابع دولي، أو عابراً للحدود الوطنية؛ ولذا فإن هذه الفصول تسلط الضوء على التحديات والعوائق والمآزق الرئيسية التي تقف على طريق التعامل وأسباب انعدام الأمن وعوامله، وتخلص إلى توضيح للتوجهات والمسارات المستقبلية ذات الصلة بهذا الميدان.

وقد سعَينا في القسم الثالث من الكتاب، لعقد مقارنة ما بين المقاربات التي تتبناها القوى العظمى في تعاملها والتهديدات الاستراتيجية التي تم تقصيها في القسم الثاني منه. ففي الفصل السادس، يركز ماثيو رودس بحثه على المقاربة الأمريكية، مع استشراف التوجهات ومواضع الاهتمام الجديدة التي حددها الرئيس باراك أوباما لنفسه في أعقاب الإدارتين التي ترأسهما جورج دبليو بوش؛ وخلافاً لذلك، وبالانتقال إلى الحديث عن روسيا في الفصل السابع، يرى بافل باييف في مقاربة الرئيس الروسي (حينئذٍ) ديمتري ميدفيدف استمراراً لنهج إدارتي فلاديمير بوتين أكثر مما هي تحول عنه؛ ومن ثم يلفت بيتس جيل، في ثامن فصول الكتاب، انتباهنا إلى طبيعة فهم الصين للتهديدات الاستراتيجية الأربعة وأسلوب تعاملها وإياها؛ بينما يعتمد سيدهارت فاراداراجان وتيري تاردي، في الفصلين التاسع والعاشر (على التعاقب)، الأسلوب ذاته في استشراف كل منهما لحالتي: الهند والاتحاد الأوروبي. ويقدم كل فصل في خاتمته تعريفاً للتوجهات السائدة حالياً، والمسارات المحتملة مستقبلاً لأساليب إدارة هذه التهديدات.

وهكذا، فقد أمكن ختاماً، تضمين القسم الرابع من الكتاب تقويماً لبيئة "التعاون والتصارع"، ما بين هذه القوى الكبرى الآنفة الذكر؛ ليتسنى - من ثم - تشخيص فرص بناء ركائز "الاستقرار الاستراتيجي الكبير" وآفاقه خلال القرن الحادي والعشرين. وفي هذا القسم، أجرينا مقارنة أخرى بين الأدوات التي تستخدمها هذه القوى لتشخيص التهديدات الاستراتيجية، وترتيب سلم أولوياتها، إضافة إلى المقاربات التي تعتمدها في إدارة هذه التهديدات؛ فأتاح لنا هذا الخروج بتقويم نقدي لمستوى "التعاون والتصارع" في معالجة هذه التهديدات؛ ومن ثم تحديد الرؤى المتنافسة للنظام العالمي وتعريفها بوضوح أكبر، في وقت اتجه فيه أول عقود هذا القرن الجديد إلى الانقضاء.

القسم الثاني

طبيعة التهديدات الاستراتيجية وتطورها

الفصل الثاني

الإرهاب والتطرف

إيكاترينا ستيبانوفا

لم يكن الإرهاب، قبل وقوع هجمات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر عام 2001 الإرهابية على أهداف أمريكية، ليشكل محور الاهتمام الأساسي على أجندة الأمن الدولي إلا نادراً. ولكن، بعد مضي بضع سنوات، ومع إدراج مخاوف أمنية ملحة أخرى على هذه الأجندة، بما في ذلك تلك التي تمخضت عنها "الحرب ضد الإرهاب" ذاتها، يبرز السؤال الآتي: ما الأسباب التي تجعل الإرهاب تهديداً أمنياً رئيسياً؟ وبأي صورة يصبح هذا التهديد استراتيجياً في طبيعته؟

ابتداءً، إن ما يكتسب أهمية حاسمة قصوى، في عصر المعلومات ووسائل الاتصال الجماهيرية، ليس المدى الحقيقي الفعلي لأعمال العنف المسلح وتكلفته البشرية والمادية المباشرة فحسب، وإنما - على نحو متزايد - انعكاساتها الأوسع المزعزعة للاستقرار على الأمن القومي والدولي والإنساني والعام، والآثار التي باتت قادرة على فرضها في الميدان السياسي أيضاً. وكما أظهرت هجمات 11/ 9، والسلسلة اللاحقة من الاعتداءات الإرهابية المدوية التي ماانفكت توقع أعداداً كبيرة من الضحايا في شتى بقاع العالم، فإن الأمر لم يعد اليوم يتطلب معارك تودي بحياة مئات الآلاف من البشر؛ لإيقاع أضرار درامية بالأمن الدولي، ولإحداث تغييرات كبيرة ومهمة في سلم أولويات الأجندة الأمنية، على المستويين الوطني والدولي. وعلى الرغم من أن ضحايا 11/ 9، وهم ثلاثة آلاف، وأغلبهم من المدنيين، لا يمكن، بأي حال من الأحوال، مقارنتهم إلى العدد الهائل من العسكريين والمدنيين الذين لقوا مصرعهم في أحداث كبرى؛ كالحروب التي اندلعت في فترة ما بعد

الحرب العالمية الثانية؛ (مثل: حربي كوريا أو فيتنام، أو الحرب الإيرانية - العراقية)، فإن الآثار السياسية لهجمات 11/ 9، وتداعياتها على الأمن العالمي كانت - وماتزال - جديرة بتشبيهها بتلكم الأحداث. وهكذا، فقد أمست هذه الآثار والتداعيات المثيرة للقلاقل والاضطراب على نحو غير تناسبي، وبما تتسم به من خداع ومناورة من الناحية السياسية، السمة المميّزة للإرهاب التي فاقت كل ما يوقعه فعلياً من أضرار وأذى. كما أن طبيعة الإرهاب، وما نتج من آثاره "اللاتماثلية"، صارا يمثلان أحد أهم المسوغات التي تدعونا إلى عدِّه تهديداً استراتيجياً بالنسبة إلى كثير من الدول والمجتمعات، فضلاً عن الأمن الدولي.

ثانياً، على الرغم من أن المؤشرات والمعطيات القابلة للقياس وحدها (عمليات، وإصابات،... إلخ) لا تكفي لإيضاح الحجم الحقيقي لخطر الإرهاب؛ بسبب ما يخلّفه من آثار واسعة النطاق مزعزعة للأمن والاستقرار، فإن النشاطات الإرهابية آخذة في التصاعد؛ حتى لو قيست من حيث العدد، دون غيره من المقاييس الأخرى. فعلى العكس من الاتجاه التنازلي الذي تشهده أعداد الصراعات المسلحة التي تنشب بين الدول (والتي انخفض عددها الكلي سنوياً بنسبة 40٪ من أوائل تسعينيات القرن الماضي؛ حتى بلغ أدنى مستوى له عام 2003)،[1] فقد تضاعف إجمالي العمليات الإرهابية ثلاث مرات خلال الفترة 1998 - 2007.[2] وتزداد الأوضاع تدهوراً وسوءاً بشكل خطير؛ لا نتيجة لهجمات 11/ 9، والدعم التحفيزي المعنوي الذي قدمته للنشاطات الإرهابية على المستوى العالمي فحسب، بل نتيجة للأسلوب الذي أديرت به "الحرب على الإرهاب" التي شنت بعد هذه الهجمات، وكذلك: نجد أنه منذ عام 2001، تصاعدت هذه النشاطات حدةً؛ حتى بلغت درجاتها القصوى في تلك المناطق ذاتها التي عُدت أهدافاً أساسية لهذه "الحرب"؛ وأعني بها الشرق الأوسط الكبير، والعراق تحديداً، ومنطقة جنوب آسيا، بما فيها أفغانستان.

ويُدرج تصاعد النشاطات الإرهابية أيضاً، ضمن النزعات والاتجاهات الرئيسية لعمليات العنف السياسي؛ ومنها: (أ) الديناميات المضادة التي تجلت في جميع أشكال أعمال

العنف الأحادية الجانب - المباشرة والمتعمدة - التي ارتكبت ضد المدنيين منذ مطلع تسعينيات القرن العشرين؛[3] و(ب) تعاظم الدور الذي يلعبه عناصر لا ينتمون إلى دولة بعينها، في هذا النوع من أعمال العنف، بالمقارنة إلى التراجع النسبي في دور الدول ذاتها.[4] وعلاوة على ذلك، فإن الإرهاب يعد فريداً من نوعه، من حيث طبيعته المعقدة؛ بوصفه نمطاً "مزدوجاً" من أنماط العنف: فمع أن الإرهاب - كما يفترض - ينطوي على عملية عنفية أحادية الجانب تستهدف المدنيين، ولكنه "يتجاوز المدنيين"؛ بوصفهم أهدافاً آنية مباشرة؛ ليصبح بمنزلة أسلوب خاص "لاتماثلي" يلجأ إليه الجانب الأضعف في مواجهة مسلحة ضد طرف أقوى يُمثل بالدولة غالباً.

وثالثاً، لنا أن نتساءل: هل جميع أساليب الإرهاب وأشكاله تشكل تهديداً استراتيجياً على مستويات الأمن كافة: المحلية، والقومية، والإقليمية، والعالمية؟ وإذا كان الإرهاب قد استخدم أمداً طويلاً؛ بوصفه أسلوباً أساسياً في كثير من الصراعات المحلية/ الإقليمية، وعملاً من أعمال العنف الشديد القسوة، تلجأ إليه وقت السلم، جماعات متطرفة صغيرة نسبياً ومهمشة غالباً، فهل يشكل الإرهاب "التقليدي" تهديداً استراتيجياً على المستوى العالمي؟ ولنا أيضاً أن نقول هنا: خلافاً للأنماط المألوفة للعمليات الإرهابية المرتبطة بصراع ما، وهي التي تنفَّذ وقت السلم، فإن تنظيم القاعدة، ومعه تلكم الشبكات الإسلامية العابرة للحدود الوطنية، التي تتبنى العنف وتمارس نشاطاتها، بوحي من فكر هذا التنظيم،[5] (وهي المسؤولة عن سلسلة من الهجمات الإرهابية البارزة التي وقعت في حقبة ما بعد 11/ 9، في بالي وإسطنبول ومدريد ولندن)، قد كشف عن تطور نوعي مهم في النشاط الإرهابي، ارتقى به إلى ظاهرة جديدة، اسمها "الإرهاب العالمي" (وتوصف أيضاً أحياناً بـ "الإرهاب الأكبر" superterrorism، أو " الإرهاب الكلي" macro terrorism). إن "الإرهاب الأكبر" بحكم طبيعته، عالمي في مداه، ولا يقيد نفسه بأي بيئة محلية بعينها، ويسعى من حيث الأساس، لتحقيق غايات عالمية النطاق، (وهي بهذا المعنى لا تقف عند حد معين)، وغير قابلة للمساومة؛ وتستهدف وجود "العدو" ذاته؛ (كهدف الوقوف موقف المتحدي في وجه النظام العالمي برمته الذي حدده تنظيم القاعدة لنفسه).

وعلى حين أن "الإرهاب الأكبر"، لا يعد بديلاً لأشكال الإرهاب التقليدية، فإن "ظاهرة القاعدة"، مابرحت تفرض تأثيرها الإيحائي المعبّر القوي في مجموعات تتبع أجندات محدودة من الناحية السياسية، باستخدام وسائل إرهابية بمنحى يتجه نحو المحلية. ومع ذلك، فإن ظهور أوجه شبه بين الإرهاب العالمي الجديد والنشاطات الإرهابية التقليدية المتواصلة، أو قيام روابط بينهما، لا يجعل وجود أي منهما رهيناً بوجود الآخر: فكل نوع من أنواع الإرهاب، يمتلك قدراً مهماً من الاستقلالية الذاتية، مع ما حدده لنفسه من ديناميات ومسوغات منطقية خاصة به؛ ولذلك، وبدلاً من الدخول في مواجهة ضد شبكة إرهابية عالمية تشكل منظومة متكاملة، ويمتد حضورها على المستويين المحلي والعالمي، فقد وجد المجتمع الدولي اليوم نفسه، في مواجهة تحدٍ أشد صعوبة وتعقيداً؛ وذلك هو التعامل إزاء أنماط ونماذج متنوعة ومختلفة "وظيفياً" من الإرهاب على شتى الصُعُد، ومع ما يقوم بينها من علاقات وروابط معقدة.

رابعاً، إن ما يؤكد الأهمية الاستراتيجية الفائقة التي توليها الدول الغربية المتقدمة للإرهاب الإسلامي العابر للحدود الوطنية تحديداً، حقيقة مفادها أنه بينما تمارس تنظيمات مشابهة لتنظيم القاعدة نشاطاتها، وتتلقى تدريباتها في شتى بقاع العالم؛ وصولاً إلى البلدان المتقدمة والمتخلفة معاً، فإن القسم الأعظم من أهداف "الإرهاب الأكبر"، يقع إما في العالم المتقدم، أو يكون على صلة وثيقة به؛ ففي الوقت الذي تبلغ فيه آثار العمليات الإرهابية التقليدية على سبيل المثال، مناطق؛ كالشرق الأوسط أو جنوب آسيا في المقام الأول، ويندر وقوعها في أوروبا الغربية - كتلك التي تنفذها حركات انفصالية في إسبانيا والمملكة المتحدة (آيرلندا الشمالية) - فإن الإرهاب الإسلامي العالمي الجديد بشكل خاص، يمتلك من الميزات ما يجعله قادراً تماماً على مهاجمة أهداف ترتبط بالدول الديمقراطية الغربية، على هذا النحو أو ذاك. وعلى الرغم من أن نوع النظام السياسي القائم، يمثل واحداً من عوامل عدة تفرض تأثيرها في مدى هشاشة هذه الدولة أو تلك، أمام النشاطات الإرهابية؛ (ومن بينها: عوامل ذات صلة بقدرة الدولة بشكل عام على أداء مهماتها وظائفها، وبمدى التنوع

العرقي – الطائفي فيها، إضافة إلى عوامل أخرى ترتبط بالهوية والثقافة السائدة)، فإن الدول الديمقراطية تعاني مكامنَ ضعف استثنائية، في مواجهة وسائل الإرهاب وأساليبه. فبينما توفر هذه الدول مستوى من الحقوق المدنية والسياسية أعلى بكثير مما توفره أنواع أخرى من النظم السياسية، ولا تتيح إلا القليل من الذرائع والحجج لارتكاب أعمال العنف السياسي، إلا أن الإرهاب يظل أحد أشكال هذا العنف الذي مابرح يمثل مكمن الهشاشة الأشد في الدول الديمقراطية. إن دولاً من هذا النوع، تولي حياة مواطنيها أهمية وقيمة، أكثر بكثير مما تفعله دول أخرى غيرها؛ فأمست – من ثم – أهدافاً "مجزية" لعمليات الابتزاز التي يمارسها الإرهابيون ضدها. وما هذه "الهشاشة" إلا منتج ثانوي للسمات والخصائص الجوهرية التي تتميز بها الديمقراطية، ولا يمكن "التخلص" منه. وإضافة إلى ذلك، نجد أن الدول الديمقراطية المتقدمة – على الرغم من أنها أقل تأثراً بأعمال العنف الاجتماعي – السياسي داخلياً – فإنها قد تجد نفسها ضالعة في صراعات مسلحة "لاتماثلية"، وعمليات تدخل عسكرية، وتجارب مثيرة للخلاف والجدل في مجال "إعادة بناء الدولة"، في أماكن أخرى من هذا العالم؛ جراء قلة احترامها ومراعاتها أحياناً، سواء للقانون الدولي أو لشرعية النظم المحلية؛ فتسبب جراء ذلك، تأجيج عمليات مقاومة عنيفة ضدها، بما في ذلك الإرهاب الموجه لأهداف "ناعمة" ترتبط بالغرب.

تعريف الإرهاب بوصفه تهديداً أمنياً

مايزال الالتباس والتشوش الناجمان عن عدم إمكانية تصنيف التهديدات الإرهابية بشكل سليم، تفريقاً لها عن غيرها من التهديدات الأمنية، يقفان عائقاً أمام قدرة المجتمعات والحكومات والمؤسسات الدولية على إيجاد تعريف دقيق لمثل هذه التهديدات، والتوصل إلى فهم تام لتأثيرها في الصعيد الاستراتيجي، واستنباط الأدوات والوسائل الفعالة؛ لمنع الإرهاب والتصدي له. ويصح هذا بشكل خاص في ضوء "الحرب على الإرهاب" التي شُنت في أعقاب هجمات 11/ 9 الإرهابية؛ والتي شكلت – أي هذه "الحرب" – مزيجاً مربكاً من عمليات قتالية، ومحاولات لفرض السلام على المستوى

الدولي، وحملات لمكافحة التمرد على المستوى الوطني، والنهوض بدور ما - وإن كان ثانوياً في الغالب - لمحاربة الإرهاب أيضاً؛ ومن أجل توضيح خصائص الإرهاب تلك التي تجعل منه تهديداً أمنياً استراتيجياً، يغدو من المهم التوصل إلى تعريف للإرهاب: (أ) إزاء ما يتعلق بغيره من التهديدات الأمنية العنيفة وأشكال العنف الأخرى، وخاصة تلك التي كثيراً ما يُخلط بينه وبينها، و(ب) إزاء ما يتعلق بالمفهوم الأوسع للتطرف السياسي (الديني).

والإرهاب، في هذا الفصل، قد تم تعريفه بأنه الاستخدام المتعمد للعنف، أو التهديد باستخدامه، ضد المدنيين وغير المقاتلين من عناصر لا ينتمون إلى دولة ما؛ لتحقيق غايات سياسية في إطار مواجهة "لاتماثلية". هذا التعريف يشتمل على ثلاثة معايير، من شأن الجمع بينها أن يساعد على تفريق الإرهاب عن غيره من أشكال العنف الأخرى.

المعيار الأول يفرّق بين الإرهاب وبين الجريمة الصريحة المجردة وأعمال العنف الإجرامية التي ترتكب بدافع تحقيق مكاسب اقتصادية؛ فهو - أي المعيار - يمثل الأهداف السياسية للإرهابيين (وفي حال فسرت على نطاق أوسع بكثير، فإن أهدافاً كهذه، يمكن أن تنطوي على دوافع عقائدية أو دينية، أو أنها قد رسمت وفقاً لأطروحات عقائدية أو دينية؛ ولكنها دوماً تكون ذات بعد سياسي). وفي تقدير العناصر الإرهابيين، فإن تحقيق هذه الأهداف ذاتها، هو الغاية النهائية، بدلاً من أن يكون الهدف أداة ثانوية أو "غطاءً" لتعزيز مصالح أخرى؛ (كتكديس الثروات غير المشروعة، كما هي الحال بالنسبة إلى الجماعات الإجرامية المنظمة).

ومع أن الإرهاب يستلزم وجود هدف سياسي، فهو ليس غاية في ذاته، بل هو - بالأحرى - وسيلة: أي هو أسلوب محدد من أساليب استخدام العنف، أو التهديد باستخدامه، ضد المدنيين وصولاً إلى هذه الغاية. فهناك إذاً، وسائل إرهابية، لا غايات إرهابية: فأي هدف سياسي، بما في ذلك الأهداف المشروعة؛ كتحرير الوطن من احتلال أجنبي أو من حكم استعماري (النضال من أجل الحرية)، ربما جاز تحقيقه بانتهاج وسائل

مختلفة في الوقت نفسه، من لاعبين محددين أنفسهم. ويمكن هذه الأساليب أن تتراوح بين مواجهة عسكرية ضد عناصر قتاليين مسلحين، وأعمال عنف إرهابية، وعمليات مقاومة شاملة لاعنفية؛ ولذا، فإن إشكالية "إرهابي أو مناضل من أجل الحرية؟" الشائعة بين عامة الناس تبقى مضلِّلة؛ نظراً إلى أن أياً منهما لا يقصي الآخر بالضرورة: إذ إن "النضال من أجل الحرية" هدف سياسي، يمكن بلوغه باتباع طائفة من الوسائل العنفية واللاعنفية؛ أما "الإرهاب" فهو إحدى وسائل عنيفة عدة، يتم توظيفها لتحقيق أهداف سياسية، ومن الجائز أن تشمل "النضال من أجل الحرية"؛ فأولاً، ليس هناك هدف سياسي، بصرف النظر عن مدى شرعيته، يمكن أن يسوغ استخدام الإرهاب ضد المدنيين. وثانياً، فإن استخدام وسائل إرهابية لتحقيق هدف سياسي معين، لا يلغي تلقائياً شرعية الهدف نفسه: فالاستخدام الفعال للوسائل الإرهابية؛ لإنهاء الحكم الاستعماري الفرنسي في الجزائر أو احتلال الأراضي الفلسطينية، لا يقلل من شرعية هذه الأهداف.

أما المعيار الثاني – وهو الهدف الآني والمباشر لأعمال العنف – فيميز الإرهاب من شكل آخر من أشكال العنف ذات الدوافع السياسية؛ وأعني بها الهجمات التي يشنها متمردون أو مقاتلو حروب العصابات ضد القوات العسكرية والأمنية الحكومية. وعلى النقيض من الهجمات الموجهة ضد القوات الحكومية أو قوات الاحتلال الأجنبي من متمردين يتمتعون افتراضاً بشيء من الدعم من جانب السكان المدنيين، فإن العمليات الإرهابية توجَّه تحديداً ضد تجمعات ومنشآت مدنية، أو تنفذ بصورة عشوائية عمداً. وبينما يظل في مقدور الجماعة المسلحة نفسها استخدام أساليب عمل عدة في آنٍ واحد، بما في ذلك حرب العصابات والوسائل الإرهابية، أو التحول من هذا الأسلوب إلى آخر غيره، فإن الوصف الأكاديمي المفضل لجماعات كهذه، هو تنظيمات "ضالعة في نشاطات إرهابية"، أو "تستخدم وسائل إرهابية". وعلى الرغم من أن معيار "الهدف" يُعد نسبياً بوجه عام؛ لأنه يصعب أحياناً التيقن من "مدنية" الهدف، وإقامة الدليل على أن المدنيين قد استُهدفوا عن قصد، فضلاً عن التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين في ساحة الصراع، فإن هذا المعيار يظل معياراً فائق الأهمية؛ لأسباب عدة: أولاً، في حال شن حملة منظمة من أعمال العنف

ضد المدنيين، فلن يصعب في أغلب الأحيان تشخيصهم على أنهم يمثلون الأهداف الرئيسية لهذه الحملة. وثانياً، إن تحديد طبيعة الهدف من أعمال العنف، ينطوي على مضامين وتداعيات جدية مهمة من وجهة نظر القانون الإنساني الدولي: فالهجمات التي يشنها المتمردون ضد أهداف عسكرية وأمنية حكومية لم يُجرَ تجريمها دولياً (حتى لو كانت القوانين الوطنية تضعها غالباً في عداد الجرائم)؛ على حين أن الاعتداءات التي توجه عن عمد ضد المدنيين (بما في ذلك الأعمال الإرهابية)، وبصرف النظر عن طبيعة الصراعات المسلحة، دولية كانت أو غير دولية، تشكل انتهاكات خطيرة لأحكام القانون الدولي الإنساني.[6]

وعلى الرغم من أن المدنيين ماانفكوا يمثلون الأهداف المباشرة للإرهاب وأولى ضحاياه، فإنهم – على وجه العموم – ليسوا "المتلقي النهائي" للرسالة التي يبعث بها الإرهابيون. فالإرهاب هو عرض درامي يتم من خلاله "إخراج" استخدام العنف، أو التهديد باستخدامه، ضد المدنيين على وجه التحديد؛ كي "يشاهده" لاعب أكثر قوة – إلى جانب الطرف الرئيسي الراعي للإرهابيين (وهو عادة إما الدولة أو مجموعة من الدول) – ويُراد به، إضافة إلى ذلك، ابتزاز الدولة المستهدفة لدفعها إلى فعل شيء ما، أو الامتناع عن فعله. وطبيعة هذه الدولة؛ بحكم كونها المتلقي النهائي لرسالة الإرهابيين، تقودنا إلى المعيار الثالث، وذلك هو "اللاتماثلية" التي يتميز بها الإرهاب.[7] فالإرهاب هو أسلوب محدد ينتهجه الطرف "الضعيف" (عناصر لا ينتمون إلى دولة معينة) ضد الجانب "الأقوى" تقليدياً؛ وهذا عادة، يشغل مرتبة عليا من الناحية الرسمية (الدولة، أو مجموعة دول، أو منظمة دولية، أو المجتمع الدولي بعامة). والطبيعة "اللاتماثلية" للإرهاب تكشف لنا السمات الجوهرية لهذا النمط من العمليات. فحين تنقص لدى الإرهابيين القدرة على إلحاق أضرار جسيمة بعدو أقوى باستخدام وسائل تقليدية، فإنهم يُؤْثرون، بدلاً من ذلك، إحداث أضرار محدودة، ولكن بالطريقة التي توقع أقصى حدود الخراب والدمار، والحرص على توجيه ضرباتهم لمواقع العدو "الرخوة". وهنا تبرز الحاجة إلى شن هجمات ضد مدنيين، أو غير مقاتلين؛ لتكون بمنزلة وسيلة لمضاعفة القوة المتاحة للإرهابيين؛

تعويضاً عن أي ضعف في القدرات العسكرية التقليدية، ولتكون أداة من أدوات حملة "علاقات عامة"، يراد بها ممارسة الضغوط على الدولة (أو الدول) والمجتمع (أو المجتمعات) بصورة عامة. ومقاربة اللاتماثل التصاعدية هذه باتت تميز الإرهاب من غيره من أشكال العنف التي تستهدف المدنيين، وهي التي تقف وراءها دوافع سياسية؛ بمعنى أن الإرهاب ليس سلاحَ "القوي" الذي يستخدمه ضد "الضعيف"؛ فالدول في حوزتها وسائل تدمير وقمع تستخدمها ضد المدنيين، بل إن هذه الأساليب غالباً ما تكون أشد فتكاً وتدميراً من العمليات الإرهابية التي يُقْدم عليها إرهابيون لا ينتمون إلى دولة ما؛ وكثير من هذه الأساليب التي تستخدمها دول بعينها، قد تم تجريمه بمقتضي أحكام القانون الدولي.[8] كما أن الإرهاب ليس – في المقام الأول – سلاحاً من أسلحة "الضعيف" يستخدمه ضد طرف "ضعيف" مثله؛ (كما يحدث – على سبيل المثال – في إطار أعمال عنف تنشب داخل طائفة ما نفسها، أو ما بين طائفتين، أو أكثر).

وفي المواجهة المسلحة "اللاتماثلية" التي تندلع بين دولة ما، وبين لاعب (أو أكثر) ليس من رعايا دولة معينة، فإن اللاعب "القوي" لا تقيَّض له الغلبة ببساطة على "الضعيف" منهما؛ والأصح هو أن الجهات الراعية لهما، تختلف من حيث ما لها من نقاط قوة ونقاط ضعف. و"اللاتماثل" ظاهرة ذات وجهين؛ فالعناصر المضادون للنظام ممن لا ينتمون إلى دولة معينة، سواء على الصعيد الوطني أو الصعيد الدولي، لا يمكنهم مجاراة نقاط القوة التي يتمتع بها خصومهم؛ وأعني بذلك القدرات العسكرية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية (القوات التقليدية) الأكبر التي تتمتع بها الدول، فضلاً عن المكانة التي يحتلها كل منها في إطار النظام العالمي؛ فالدول مابرحت تمثل اللبنات التأسيسية لهذا النظام. ومع ذلك، فإن هؤلاء العناصر الميالين إلى العنف، ممن لا ينتمون إلى دولة ما، لديهم موارد وقدرات أخرى يعتمدون عليها، ولهم عناصر قوة نسبية خاصة بهم؛ مثل قدرتهم التعبوية العالية التي يستمدونها من الأيديولوجيات المتطرفة التي يتبنونها، بدعم من الهياكل والبنى المرنة القابلة للتكيف والتأقلم (التشكيلات التنظيمية).

الإرهاب والتطرف: دور الأيديولوجيات المتطرفة

يمكن أن نقول، إجمالاً: إن اللاعبين الذين لا ينتمون إلى دولة ما، والذين أعدوا عدتهم لرفع السلاح في وجه هذا النظام الوطني أو الدولي أو ذاك، من خلال وسائل إرهابية، ينطلقون بحكم طبيعتهم من دافع أقوى، وأشد حماسة واندفاعاً من الناحية الأيديولوجية، وعلى درجة عليا من الالتزام والتصميم، مقارنة إلى أعدائهم. فأيديولوجيات التطرف، في أغلب جوانبها وأبعادها، تعد هامشية بالنسبة إلى الأيديولوجيات السائدة؛ مثل: النظم الديمقراطية التي تعتمد نظام السوق الحرة، أو النزعة القومية المعتدلة، أو ما يعرف بـ "الحداثة القومية"؛ ولكنها صيغت بشكل أفضل؛ تحقيقاً لغرض محدد؛ أي لتكون بمنزلة قوة لحشد الدعم والتأييد في مواجهة خصم أقوى يشغل موقعاً أرفع.

والفكر الراديكالي، هو أيضاً السمة الرئيسية التي تتشاطرها ظاهرة أشكال التطرف السياسية والدينية والأيديولوجية الأوسع نطاقاً، إضافة إلى ظاهرة أضيق تمثل بالتشدد والولع بالقتال، وتشتمل على الإرهاب، وإن كانت لا تقتصر عليه وحده. والفارق الرئيسي بين "التطرف" و"الإرهاب"، لا يظهر كثيراً في مستوى التطرف الأيديولوجي، بل في أساليب العمل المفضلة: فمع أن "التطرف" لم يستثنِ العنف قط، إلا أنه غالباً ما يكشف عن نفسه عبر سلسلة واسعة من السبل والوسائل، بدءاً بحملات الدعاية السياسية والوعظ الديني، وانتهاءً بطائفة منوعة من النشاطات والتحركات الاحتجاجية العنيفة واللاعنفية. وفي الوقت الذي يمكن الأيديولوجيات الراديكالية أن تشكل القوة الدافعة لأعمال العنف المسلح ومسوغاً لها، بما في ذلك الإرهاب، فإن التطرف لا يُفضي، سواء بالضرورة أو تلقائياً، إلى الإرهاب، أو إلى العنف في واقع الحال؛ فعلى حين أن الإرهابيين قاطبة - بتعبير أوضح - متطرفون؛ (نظراً إلى أنهم - في أقل تقدير - يتشاطرون اعتناق فكر متطرف)، فليس كل المتطرفين إرهابيين. وعلى النحو نفسه، فليس كل أعمال العنف المتطرفة إرهاباً؛ (فنزعة التطرف التي تتبناها التيارات اليمينية؛ على سبيل

المثال، يسيطر عليها العنف لا الإرهاب؛ كأعمال التخريب الطائفية – العرقية، أو العمليات التحريضية التي يراد بها استثارة الصراع فقط)؛ مثلما أن أولئك المتطرفين الضالعين في أعمال عنف بالدرجة الأولى ليسوا إرهابيين؛ فبعض الجماعات التي تعلن صراحة أنها منظمات متطرفة؛ (مثل "حزب التحرير" في آسيا الوسطى)، لم يلجأ إلى أعمال العنف، بما فيها الإرهاب؛ وإنما فضل إعطاء الحملات الدعائية والإعلامية الأولوية.

وعلى حين أن التطرف الأيديولوجي لا يُفضي من دون قصد إلى العنف، بما في ذلك الإرهاب، إلا أنه يرسي أساساً أيديولوجياً قوياً لهذا الأخير. ومهما يكن من أمر، فإن التطرف الأيديولوجي/ الديني ليس الشرط الوحيد الذي يقف وراء عملية تقوية النزعة الراديكالية للمتطرفين، وتحويلهم إلى لاعبين يعتمدون العنف وسيلة للعمل؛ كالإرهابيين. فهذه عملية تنفذ بصورة تدريجية، ويمكن الآثار التي تترتب على عوامل اجتماعية ونفسية وثقافية محكومة بسياقاتها من خلالها، أن تمتزج مع تداعيات الوقائع السياسية على الأرض، وهي التي سيعاد تفسيرها بما يتماشى وأي أيديولوجيا متطرفة. ولنا أن نقول استطراداً: إن الجماعات الإرهابية لا تهتدي بالضرورة بفكر متطرف واحد بعينه؛ فكثير منها يتلقى الزخم من حركات ونزعات متطرفة عدة. ولعل المزيج الأكثر شيوعاً، هو ذلك الذي يستند إلى "توليفة" من: التطرف اليميني والأصولية الدينية، والنزعة القومية، والراديكالية اليسارية، والمد القومي – العرقي، والتطرف الديني إجمالاً، والإسلامي تحديداً.

وعلى الصعيد العالمي، تكشف حالة تنظيم القاعدة بشكل واضح، العلاقة بين الفكر المتطرف العابر للحدود الوطنية والإرهاب العالمي. وهجمات 11/ 9، وهي التي لم يسبق لها مثيل، من حيث نطاقها وحجم الدمار الذي أوقعته، لم تأتِ كلياً بدفع من أيديولوجيا إسلامية متطرفة وحدها، بل إن خطوطها العريضة كانت قد رسمت أيضاً؛ جراء الحاجة إلى اعتماد أشكال "لاتماثلية"، على نحو متزايد من أعمال العنف؛ بغية إحداث التأثير المتوخى الذي يراد به إثبات قدرات التنظيم وإمكانياته عالمياً، وهو الذي كان موجهاً

لجمهور المسلمين والجمهور الغربي معاً أينما كانا في العالم. وعلى أي حال، فإن هذه الحسابات "العقلانية" كانت تجد ما يدعمها في التفسير الأشد تطرفاً والأكثر "عالمية" من غيره لمفهوم الجهاد (الحرب المقدسة)؛ لاتخاذه مسوغاً لسقوط أعداد كبيرة من الضحايا المدنيين؛ مادام الهدف "النهائي" هو "العدو"، ومادام مواطنو الدول الغربية الديمقراطية يشاركون حكوماتهم المسؤولية الكاملة عن سياساتها. ولا يُقصر دور الفكر المتطرف على التلاعب فحسب، بالمذاهب والمعتقدات الدينية - الأيديولوجية من قادة الإرهاب ومنظّريه، وتوظيفه بمهارة وبراعة؛ بوصفه أداة نافعة بالغة التأثير لمد جسور التواصل وحشد الدعم والتأييد، فهذا الفكر المتطرف، جاء أيضاً ردة فعل حقيقية حيال التحولات الاجتماعية والسياسية والثقافية العميقة التي طرأت على العالم الإسلامي، والتي مابرحت تحدث تحت وطأة ضغوط عدة أفرزتها العولمة، وبرامج التحديث و"التغريب"؛ ما دفع بشرائح واسعة من النخب ومن أبناء البلدان الإسلامية والشتات، إلى الاعتقاد بأنها - أي التحولات - موجهة ضد الأمة (الإسلامية).

وهذه "النسخة" من التطرف الإسلامي، وهي التي يروج لها تنظيم القاعدة، تشكل أيديولوجيا التطرف الوحيدة التي ظهرت أواخر القرن العشرين وأوائل القرن الحادي والعشرين؛ كي تؤدي دور "أيديولوجيا المقاومة" المناهضة للنظم الحاكمة على المستوى العالمي؛ وهو دور لا تضاهيها فيه في الوقت الحاضر أي أيديولوجيا "دنيوية" بالمستوى ذاته من التماسك والتناغم. فما الذي يجعل هذه "النسخة" من التطرف الإسلامي فكراً بالغ الفاعلية والتأثير في مجال المقاومة والمعارضة، على مستوى العمليات والنشاطات العابرة للحدود الوطنية، وقادراً على استنباط رؤية بديلة للنظام العالمي، وتحفيز ما يكفي من الأنصار الأكفاء للتبشير بها، وتشجيعهم على تعميمها باستخدام وسائل إرهابية؟ لا بد من القول ابتداءً: إنها أكثر من جماعة متطرفة ذات نزعات دينية فقط، بل هي أيديولوجيا شبه دينية تتجاوز حدود القضايا المذهبية، وتصهر في بوتقة واحدة مظاهر عدة للاحتجاجات السياسية والاجتماعية والثقافية، مع إيمان

حقيقي بإمكانية تأسيس نظام عالمي بديل يستند إلى الحاكمية الإلهية الصريحة والمباشرة. ثانياً، إن أجنداتها وغاياتها النهائية لا تعرف حداً؛ وتذهب إلى أبعد من "الدفاع عن بلاد المسلمين"، وخوض مواجهة ضد الغرب: «فالموضوع الرئيسي... هو البشر بأسرهم، وميدان العمل هو الكون كله»، فضلاً عن أن الحاجة إلى «إقامة حكم الله وسلطته على الأرض، والنظام الحقيقي الموحى به من الله»، صارت تعد كافية «لإعلان الجهاد».[9] ثالثاً، إن هذا الفكر ليس فكراً أممياً internationalist أو عابراً للحدود الوطنية فحسب، وإنما هو أيضاً فكر يتخطى السلطة الوطنية supranational. فهو لا يطمح إلى فرض سيطرته على الدول القائمة حالياً فحسب، بل هو يرفض فكرة وجود "الدولة القومية" ذاتها، بما في ذلك جميع الدول الإسلامية الحالية التي تعجز عن اتخاذ نظام المبادئ والأحكام التي أنزلها الله بديلاً من ذلك النظام الذي تعتمده اليوم. وهذا الفكر ينسب إلى نفسه وجوداً في بُعد آخر، يقع خارج إطار الدولة، وحيث لا يتم تمييز البشر وفقاً للانتماء العرقي أو طبقاً للجنسية أو المواطنة، وإنما وفقاً لاشتراكهم في الإيمان بإله واحد أو عدم ذلك. وأخيراً، فإن ما يميز أيديولوجيا التطرف كما يتبناها تنظيم القاعدة عن الأيديولوجيات المتطرفة الأخرى التي تهتدي بها حركات براجماتية، اجتماعية من حيث الأساس، وتميل أكثر فأكثر إلى "المحلية"، وتجمع بين الإسلامية والقومية؛ (مثل: "حماس" أو "حزب الله")، هو أن الأولى تعد عابرة للحدود الوطنية صراحة، وليس من المرجح لها تبني خط الاعتدال من حيث المبدأ. ومهما يكن من أمر، فإن قابلية أيديولوجيا تنظيم القاعدة على البقاء والانتشار؛ بوصفها ردة فعل تلقائية أو أحد "أعراض" تحولات عالمية رئيسية؛ (كالعولمة الاقتحامية، أو برامج التحديث المؤذية، أو اتساع نطاق الثقافة الغربية)، تمنحها قدرة عظمى على التكيف والتأقلم حيال ما يقع من تطورات سياسية/ دولية معينة، بما في ذلك الصراعات الناشبة في أفغانستان والعراق وفلسطين، وهي التي تعرض أمام المتطرفين الإسلاميين شواهد وأمثلة "محدثة"، يتخذونها سنداً لحججهم ورؤيتهم لما يحدث في العالم.

جذور الإرهاب وحقبه التاريخية

قبل ظهور مصطلح "الإرهاب" في القرن التاسع عشر بوقت طويل، كان ثمة مفهوم أوسع "للرعب" terror، وقد ولد من رحم الثورة الفرنسية أواخر القرن الثامن عشر؛ وهو أصلاً يشير إلى أعمال القمع العنيفة من "دولة الثورة" التي كان اليعاقبة الجمهوريون المتطرفون قد أمسكوا بمقاليد الحكم فيها. وفي القرن التاسع عشر، صار المصطلح يُستخدم للإشارة إلى أعمال العنف، وخاصة الاغتيالات السياسية، التي يرتكبها عناصر معارضون للدولة، (ينتمون إلى حركات ثورية وقومية وتحررية وطنية). وللتفريق بين أسلوب المقاومة المسلحة هذا، وبين مفهوم "الرعب" الأكثر شمولاً والإجراءات القمعية التي تتخذها الحكومات، ظهر للوجود مصطلح خاص هو "الإرهاب" terrorism. ومما يلفت النظر أن مصطلح "الإرهاب" هذا، كان منذ البداية ينطبق بشكل صريح على أعمال العنف التي تُمارس بدوافع سياسية من أطراف فاعلين ومعارضين للدولة؛ بمعنى أنهم أطراف لا ينتمون إلى دولة.

ولا بد من التذكير هنا بأن استعمال مصطلح "الإرهاب"، للإشارة إلى أسلوب الاغتيالات السياسية من جانب جماعات ثورية معارضة منذ القرن التاسع عشر؛ لا يعني أن أفعالاً مماثلة لم تقترف من قبل؛ فهذا النوع من الاغتيالات كان، في حقيقة الأمر، جزءاً لا يجتزأ من التاريخ السياسي، وعلى الأقل خلال تلك الحقبة التي بدأت بتأسيس ما صار يعرف بـ "الدولة".[10] ومع ذلك، فإن اتساع نطاق عمليات الاغتيال السياسية الموجهة ضد مسؤولين في الدولة في أوروبا القرن التاسع عشر، لم يسبق له مثيل؛ فعلى الرغم من أن هذا الأسلوب قد استخدمه الثوريون، منفردين وجماعات، ومنهم – مثلاً – أعضاء جمعية "كاربونيريا" Carboneria السرية الإيطالية، (ويعرف العضو فيها باسم "كاربوناري" Carbonari)، في وقت سابق من القرن التاسع عشر، فإن الاستخدام المنتظم "للإرهاب"، بما يعنيه من مزيج من أساليب عدة، يستمد الدعم من أيديولوجيا معينة، ويكون معززاً بإطار تنظيمي متين، لم يبدأ إلا في الربع الثالث من القرن نفسه. وعلى حين

أن المفهوم المعاصر للإرهاب أوسع بكثير من التفسير الذي ارتبط بـه إبّـان القـرن التاسـع عشـر، (عندما كان مقصوراً إلى حد كبير على اغتيالات سياسية فرديـة انتقائيـة لمسؤولين حكوميين)، فإن المصطلح نفسه يمكن أن ينطبق على الإرهاب الذي شـاع طـوال القـرنين التاسع عشـر والعشـرين، وخلال أولى سنوات القرن الحـادي والعشـرين معـاً؛ ومـادام الإرهاب شكلاً من أشكال العنف السياسي، فلربما جاز القول: إنه نتاج "التاريخ الحديث والمعاصر".

وقبل حلول منتصف القرن التاسع عشـر، كان استخدام الأساليب الإرهابية؛ وسيلةً لاتماثلية توظفها جماعات المعارضة المسلحة "للتواصل" العنيف، يكاد يكون متعـذراً مـن الناحية التقنية. غير أن تطوير أنظمة النقل؛ مثل: السكك الحديدية، واختـراع الـديناميت، وشيوع أولى وسائل الاتصال الحديثة - أي التلجراف - تحديداً، قد تضافرت جميعاً لتسهم في تهيئة الظروف التقنية واللوجستية المواتيـة للإرهـاب المعـاصر؛ وهكـذا، فـإن إحـدى الخصائص الأساسية التي تميز العمليات الإرهابية التي شاعت أواخر القرن التاسع عشـر عن ظاهرة الاغتيالات السياسية التي سبقتها، قد تمثلت في "تصميم" هذه العمليات عـلى النحو الذي يجعل كلاً منها حدثاً يثير درجات الاهتمام القصوى من لدن عامة الناس؛ وهو ما يعتمد على تدفق المعلومات عبر وسائل الاتصال التي تنقل الأحداث لحظة وقوعها.

وعلى الصعيد التاريخي، بلغ الإرهاب ذروته أول مرة، خلال الفترة ما بين نهاية القرن التاسع عشـر وأوائل القرن العشـرين؛ وهـي التـي ارتبطـت بالدرجـة الأولى بالإرهـاب الفوضوي في أوروبا والولايات المتحدة، وبالإرهاب الثوري في روسيا، وبلجوء حركـات التحرر الوطني ومناهضة الاسـتعمار إلى اسـتخدام وسـائل إرهابيـة في آيرلنـدا، وبولنـدا، ودول البلقان، والهند، وغيرها. وعلى الرغم من أوجه الشبه مـا بـين "الإرهـاب الثـوري والقومي"، الذي شاع أواخر القرن التاسع عشـر وأوائل القرن العشـرين، وبين الإرهاب المعاصر الذي تقف وراءه تيارات ونزعات يسارية أو قومية، فهناك أيضاً كثير من الفوارق والاختلافات بينهما.

وعلى قدر أكبر من التعميم، فإن ظاهرة الإرهاب - ومفهومه - قد اتسعت تدريجياً منذ القرن التاسع عشر. وابتداءً بأوائل القرن العشرين، ذهبت العمليات الإرهابية إلى ما هو أبعد من الهجمات الموجهة لرموز سياسية مختارة، وصارت تستهدف المدنيين على نحو غير انتقائي، وبصورة جماعية؛ وهو نمط تحول لاحقاً إلى سمة لا تكاد تنفصل عن الهجمات الإرهابية. وتميزت الذروة اللاحقة، التي تجلت في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية، بتعاظم موجة الإرهاب التي أطلقها التيار اليساري في أوروبا، وأمريكا اللاتينية، وبعض أجزاء أخرى في العالم بعد ستينيات القرن العشرين، تزامنت وموجة مماثلة من حركات التحرر الوطني ومناهضة الاستعمار، أما الذروة الحالية - الأحدث - للنشاطات الإرهابية فقد أعلنت عن نفسها خلال الفترة ما بين أواخر تسعينيات القرن الفائت، والعقد الأول من القرن الحالي، ولاسيما إثر هجمات 11/ 9 الإرهابية.

تطور فهم الإرهاب

نظراً إلى طبيعة مفهوم الإرهاب وأصوله السياسية، لا الأكاديمية، فقد كان المنظرون الثوريون وخصومهم السياسيون هم أوائل مفسري هذا المفهوم و"تلامذته الذين عكفوا على دراسته". ولم تتبلور البحوث الأكاديمية العلمية بشأن الإرهاب إلا في القرن العشرين، وابتداءً بسبعينياته تحديداً. وفي ضوء تسييس كل المسائل ذات الصلة بالإرهاب إلى درجات عالية، فقد بقيت الجوانب التعريفية له، تشكل أكثر القضايا إثارة للخلاف والجدل. وفي البيئة التي خيمت عليها هجمات 11/ 9، وحشد قدرات عسكرية ضخمة لشن "الحرب على الإرهاب" بقيادة الولايات المتحدة، فقد اكتسبت تلك النقاشات التي دارت حول تعريف الإرهاب وتحديد طبيعته، والاستراتيجيات المثلى لمحاربته، زخماً مضافاً. وعلى الرغم من مئات التعريفات المتداولة حالياً، فإن الأبحاث والدراسات التقليدية المعبّرة عن الاتجاهات العامة السائدة، تركز بقوة على: الطابع السياسي للإرهاب وأهدافه، ووظيفة "التواصل" الخاصة التي يؤديها باختيار أهداف "رخوة" مباشرة تستخدم؛ بوصفها ضحايا لتوليد رسالة سياسية أوسع نطاقاً، وتركز

أيضاً على جوهر أشكال الإرهاب ومظاهره المادية الملموسة التي تحددها سياقات معينة التي تتجلى فيها هذه الأشكال والمظاهر.[11]

ومع إيلاء مظاهر الإرهاب المباشرة اهتماماً أكبر ومتزايداً، لم يحدث إلا في الآونة الأخيرة أن شرع الباحثون والخبراء في تدارس أسباب الإرهاب ودوافعه ومعالجتها بصورة منهجية، وهو ما يحدث - في معظمه - في سياق التحليل النقدي لما يسمى مقاربة "الأسباب الجذرية". وقد نكون، في الواقع، أكثر دقة؛ حال الإشارة إلى الأنواع والمستويات المختلفة لدوافع الإرهاب؛ مثل: الأسباب البنيوية، والتحريضية، والإسنادية (التي تسهم في "تسهيل" العمليات الإرهابية أو تصعيدها)، أو إلى التفسيرات التي تطلق على مختلف مستويات البنية الاجتماعية؛ (وأعني بها المستويات الفردية، والجماعية، والمجتمعية / الوطنية والنظامية/ الدولية).[12] ولعل من بين القضايا التي حظيت بنقاشات حادة وواسعة، العلاقة المزعومة بين الفقر (التخلف الاقتصادي) والإرهاب؛ فهناك ضمن البحوث والتحقيقات الحديثة العهد، ما يشكك في وجود تأثير سببي مباشر أو حاسم للفقر في الإرهاب،[13] ويؤكد، بدلاً من ذلك، الظروف والأوضاع السياسية، ومشاعر الإذلال والإحباط التي طال بها الزمن، وغياب الحقوق السياسية والمدنية؛ بوصفها المؤشرات التي ترتبط بالإرهاب ارتباطاً مباشراً أقوى. وعلى حين أن الإرهاب يمكن أن يعبّر عن نفسه في أي مكان من العالم، فإن جذوره تمتد على نحو هو الأشد عمقاً، في مناطق ليست بالضرورة هي الأشد فقراً أو الأقل نمواً، بل هي - بالأحرى - الأكثر معاناة؛ جراء عدم إنجاز برامج التحديث، أو بفعل ممارسات التهميش الثقافي، أو الأمرين معاً. إن الإرهاب ليس وليد مجتمع تقليدي متخلف، بل هو نتاج مجتمع يخضع لمشروعات تحديث سياسية واجتماعية واقتصادية جوهرية مخفقة وأليمة،[14] وإحساس بالإحباط ذي صلة قوية بالفجوة الاجتماعية - النفسية، بين التطلعات العريضة المتزايدة والواقع المعيش على الأرض (نظرية الحرمان النسبي)؛[15] وبكلمة موجزة: لا يرتبط الإرهاب بصورة مباشرة بالفقر أو التخلف من حيث الجوهر، وإنما بمزيج من: حرمان نسبي ناجم عن "صدمة التحديث" traumatic modernization، وانتهاكات وخروقات، سواء أكانت مفترضة

أم كانت حقيقية، وانعدام الحقوق السياسية والمدنية، وأخطار تتهدد الهوية الوطنية والمذهبية (العرقية) والثقافية.

وإلى جانب ما تقدم، فإن هناك كثيراً من الدراسات التي تؤكد أيضاً، العلاقة الغامضة التي تقوم بين الإرهاب ونوع النظام السياسي؛ (أي دول استبدادية سابقة تخضع حالياً لعملية "دمقرطة"، أو ديمقراطيات تعاني اختلالاً واضحاً من حيث أداء مهماتها ووظائفها، أو نظم واهنة ومتآكلة غير ديمقراطية، تميل إلى إيجاد ظروف مواتية للإرهاب أكثر مما تفعل الديمقراطيات الراسخة أو الأنظمة الاستبدادية القاسية).[16] وفي الوقت الذي أصبح فيه الدور الذي تؤديه الدول الفاشلة؛ بوصفها ملاذاتٍ آمنة للجماعات الإرهابية، من الحقائق المسلّم بها، إلا أن منابع الإرهاب لا يمكن اختزالها في مناطق لا يمكن السيطرة عليها أو التحكم فيها كهذه فحسب.

ومن الواضح أيضاً التوسع في توظيف نظرية "الصراع اللاتماثلي"، في مجال دراسة النشاطات الإرهابية التي تنفذها عناصر لا ينتمون إلى دولة (أو دول) معينة.[17] ومن بين الاتجاهات التي شاعت حديثاً تلك التي تركز اهتمامها على "الوضعية السائدة"، بدلاً من التباين في "السلطة"، وعلى ظاهرة اللاتماثل "ذات الاتجاهين"، وهي التي أصبح بمقتضاها لكل من: الدولة وخصومها - ممن هم ليسوا رعايا دولة (أو دول) معينة - نقاط ضعف وقوة متأصلة. ومايزال الدور الذي تلعبه الأيديولوجيا في النشاط الإرهابي، أحد أكثر الموضوعات إثارة للجدل والخلاف، في وقت دانت فيه السيطرة للأبحاث والدراسات التي تعالج التطرف الديني بعامة، والإسلامي بخاصة.[18] وثمة تحليلات إبداعية تتناول الأشكال التنظيمية للإرهاب، صارت تدور حول التفسيرات التي تتعامل والإرهاب؛ على أنه "حرب شبكات". وتتخذ هذه التحليلات أساساً لها: (أ) نظرية "الشبكة التنظيمية"،[19] و(ب) نظرية "الشبكات الاجتماعية" على النحو الذي تُوظف به في دراسة الإرهاب، وخاصة الشبكات الإسلامية التي تتبنى العنف،[20] و(ج) التركيز على الخصائص التنظيمية للجماعات الإرهابية التي تشذ تركيبتها عن أي من الشبكات أو البنى الهرمية النمطية.[21]

وبوجه عام، فإن الأنـماط الأيديولوجيـة والتنظيميـة، باتـت تجتمـع مـع العوامـل النفسية والسوسيولوجية؛ لتفسير الآليات والمخططات التـي تقـف وراء عمليـة تعزيـز نزعة التطرف لدى الأفراد والجماعات؛ وصولاً بهم وبها إلى الإرهاب؛ وكـذلك عمليـة اجتثاث التطرف الأقرب زمناً.[22] ومع أن المدرسة النفسية – السوسيولوجية[23] مابرحت تتسيد البحوث التي تتقصـى العمليات الإرهابية الانتحارية؛ مـثلما تمارسـها الجماعـات الدينية والعلمانية معاً،[24] إلا أن ما يؤخذ عليها، هو الاهتمام المفرط بتفسيرات وتأويلات تطلق على المستوى الفردي، وعلى حساب التحليلات التي تجرى على مـستوى التجمـع الاجتماعي والمجتمعي.

وعلى حين أن تحليل الإرهاب عبر منظور جنائي، يسهم في تسليط الضوء على مصادر تمويله، ويشكل أساساً للخروج بتعريف قانوني له، وللملاحقة الجنائية للجرائم الإرهابية، إلا أن كثيراً من هذه التحليلات يميل إلى اختزال الإرهاب، من حيث الأساس، في شـكل من أشكال "الجريمة الخطيرة"، والتقليل مـن شـأن طبيعتـه الـسياسية، وتـضخيم درجـة اندماجه في بنية الجريمة المنظمة، وعدم إيلاء التمويل الذي يتلقاه الإرهابيون مـن مـصادر شـرعية؛ كالتبرعات الدينية، مثلاً، اهتماماً كافياً.[25]

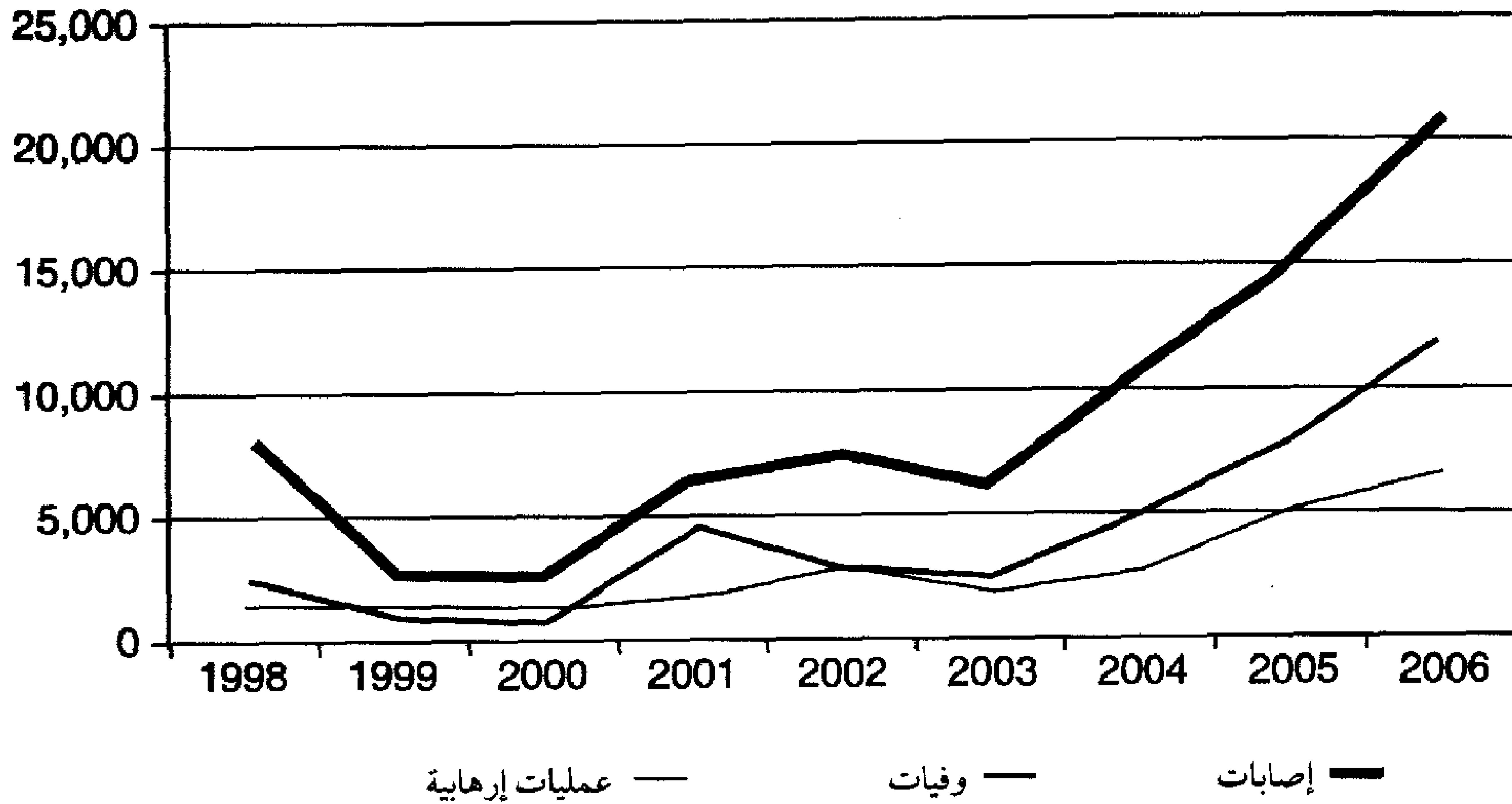
وأخيراً، فإن تصاعد العمليات الإرهابية الكـبرى superterrorism، وتبنيهـا أهـدافاً ذات طابع عالمي ولا تقف عند حـد، قـد أسـهما في تقويـة انطبـاع متزايـد حـول إمكانيـة استخدام مواد ومعدات غير تقليديـة، بـل أسـلحة الـدمار الـشامل أيـضاً، في العمليـات الإرهابية.[26] ومع ذلك، فإن مستوى الاهتمام الذي يلقاه "إرهاب أسلحة الدمار الشامل"، يبدو أعظم بكثير من الحجم الحقيقي لهذا التهديد، وغالباً ما يكون عـلى حـساب الاهـتمام الذي يمكن أن يُوجه لتهديدات أكثر إلحاحاً؛ كـالهجمات الإرهابيـة التقليديـة عـلى البنـى التحتية المدنية الفائقـة الأهميـة والحـساسية، وخاصـة مـا تعلـق منهـا بقطاعـات: النقـل، والطاقة، ومنظومات المياه، وشبكات المعلومات والاتصالات.

النزعات الإرهابية الراهنة

منذ عام 1998،[27] تميزت ديناميات الإرهاب بنزعتين أساسيتين اثنتين؛ هما: (أ) تنامي النشاطات الإرهابية عامة قياساً إلى عددها، وعدد الإصابات التي توقعها، والتنظيمات الإرهابية النشيطة،... إلخ، و(ب) تصاعد أعداد القتلى من ضحايا هذه النشاطات، كما انعكس في تزايد المجاميع الكلية لهؤلاء الضحايا سنوياً، وارتفاع نسبة الإصابات الجماعية والهجمات الانتحارية. ففي الفترة 1998 – 2006، ارتفع المجموع الكلي السنوي للعمليات الإرهابية إلى خمسة أضعافه؛ (أي أكثر من 6600 اعتداء عام 2006)، على حين ارتفعت نسبة الوفيات إلى 5.6 أضعاف تقريباً؛ (أي أكثر من 12 ألف قتيل في العام نفسه)؛ وازداد عدد المصابين بمقدار 2.6 ضعف؛ أي (21 ألف مصاب تقريباً في ذلك العام)، (انظر الشكل 2-1).[28] وبينما جرى ربط الذروة التي بلغتها النشاطات الإرهابية عام 2001 مؤقتاً بهجمات 11/ 9، إلا أن "الفضل" في هذا الارتفاع الحاد يرجع في معظمه، منذ عام 2003، إلى الحرب التي اندلعت في العراق؛ حيث تحول الإرهاب إلى أحد أساليب العنف القياسية (في عام 2006، شكَّل ما شهده العراق من هذه النشاطات، مقارنة إلى ما وقع منها في العالم بأسره، ما نسبته 60٪ من عدد العمليات الإرهابية و79٪ من عدد الوفيات). وهنا يغدو لزاماً القول: إن أي محاولة لاتخاذ هذا الوقع الكبير، الذي أحدثه صراع واحد ضد ديناميات الإرهاب إجمالاً، الدليل على وجود انحسار فعلي في العمليات الإرهابية (باستثناء ما يتعلق بالحرب في العراق)،[29] سيشوبها التصدع والخلل؛ نظراً إلى أن هذه الحالة لا يمكن الاتكال عليها؛ بوصفها أمراً فريداً من نوعه. ولعل انتقال "مركز ثقل" النشاطات الإرهابية تدريجياً، خلال عامي 2007 و2008، من العراق إلى أفغانستان وباكستان وسائر منطقة جنوب آسيا، يؤكد طبيعة الدور الحاسم الذي يلعبه أي من الصراعات المسلحة الكبرى، أينما كان في هذا العالم؛ بوصفها بيئة للقسم الأعظم من العمليات الإرهابية.

الشكل (2 - 1)

العمليات الإرهابية وحالات الوفاة والإصابة (1998 - 2006)



المصدر: Terrorism Knowledge Base, MIPT, 2007.

وثمة اتجاه آخر مهم يُمثل بالعمل أكثر فأكثر على "تدويل" الإرهاب؛ (أي تحوله إلى نشاط عابر للحدود الوطنية)، وقد جاءت التحولات الرئيسية التي تمت في هذا المجال، نوعية أكثر مما هي كمية؛ فالتطور النوعي قد جُسِّد، على سبيل المثال، بنمط جديد ومتميز في مستوى النشاط الإرهابي؛ أي الإرهاب العالمي المرتبط بتنظيم القاعدة، أو بتلك الشبكات التي تستلهم فكر هذا التنظيم (على الرغم من أن هذا الإرهاب، وهو الذي تعاظمت قدرته على عبور الحدود الوطنية، ليس هو النوع الذي يتصدر العمليات الإرهابية على المستوى العالمي؛ فإن هذا الدور ماتزال تضطلع به جماعات إرهابية محلية ترتبط نشاطاتها بالصراعات الناشبة على الأرض).

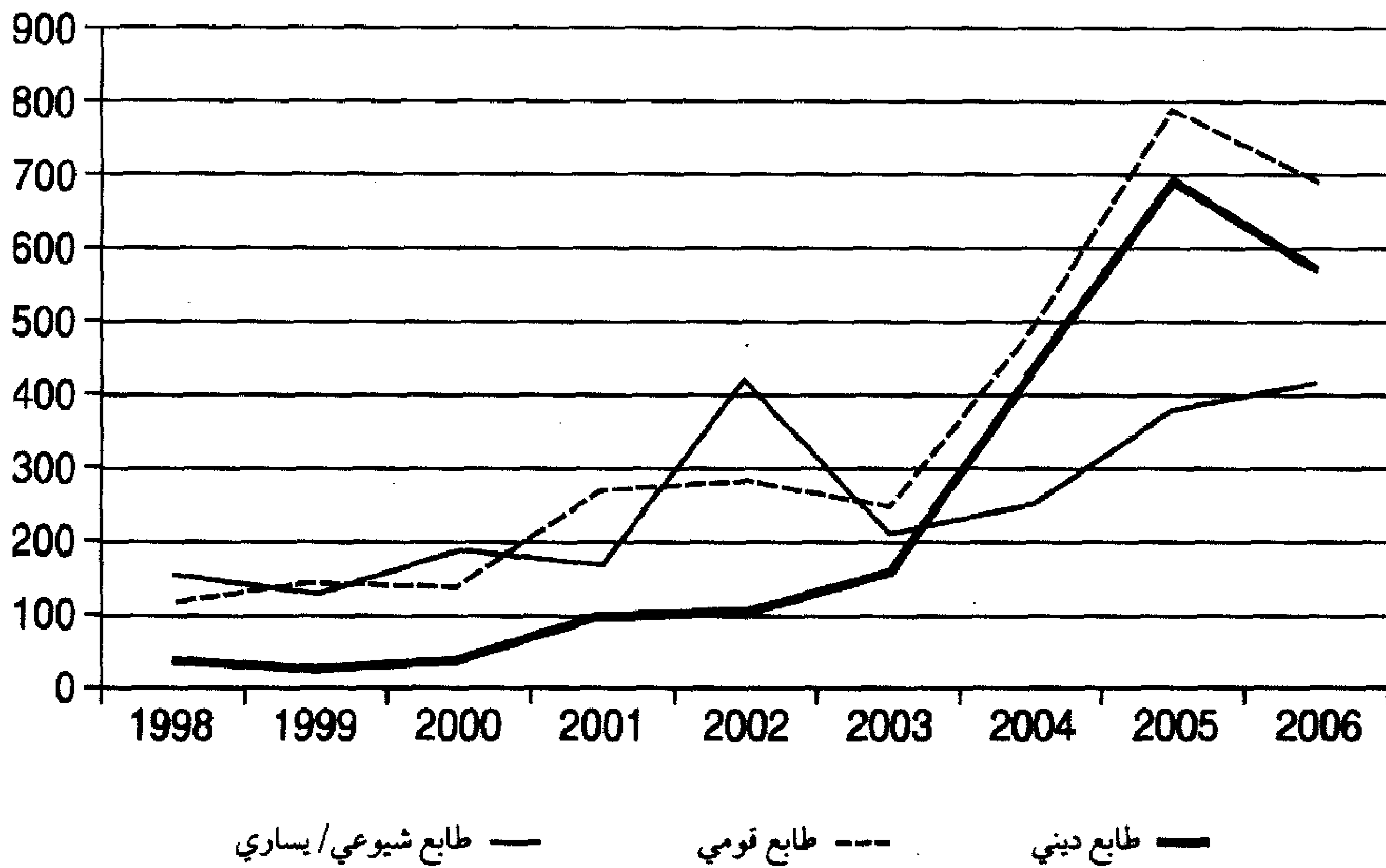
وإزاء ما يتعلق بالفكر الأيديولوجي الذي يفرض سيطرته على التنظيمات الإرهابية، وانسجاماً مع توصيف الإرهاب من حيث الدوافع المحركة له، لنا أن نقول: إنه نتيجة لانتهاء الحرب الباردة وانحسار الأيديولوجيات الاشتراكية الراديكالية، والشيوعية، واليسارية عامة، فإن دورها؛ بوصفها أساساً فكرياً تنطلق منه الجماعات الضالعة في

النشاطات الإرهابية، قد تضاءل إلى حد بعيد. وحتى عندما تصاعدت النشاطات الإرهابية التي تنفذها الحركات اليسارية منذ انتهاء الحرب الباردة، فإن قدرتها على زعزعة الاستقرار وإحداث تأثير سلبي مهم في الحياة السياسية، قد تدنت مقارنة إلى صعود موجة "الإرهاب القومي والديني".

ومع ذلك، فإن الادعاء الشائع القائل بالسيطرة المطلقة للإرهاب الديني منذ أواخر تسعينيات القرن الفائت ليس دقيقاً تماماً؛ فخلال الفترة ما بين عامي 1998 و2006، لم يكن الإرهاب القومي مسؤولاً عن معظم النشاطات الإرهابية، على المستويين المحلي/ الوطني فحسب، وإنما أيضاً عن القسم الأكبر من كل العمليات الإرهابية - المحلية والدولية مجتمعة - على المستوى العالمي. وعلى أي حال، فإن الإرهاب الديني هو الذي كان - على نحو متزايد - الأشد فتكاً وبطشاً، فأوقع - من ثم - العدد الأكبر من القتلى على المستويين المحلي والدولي (انظر الشكلين 2-2 و2-3).

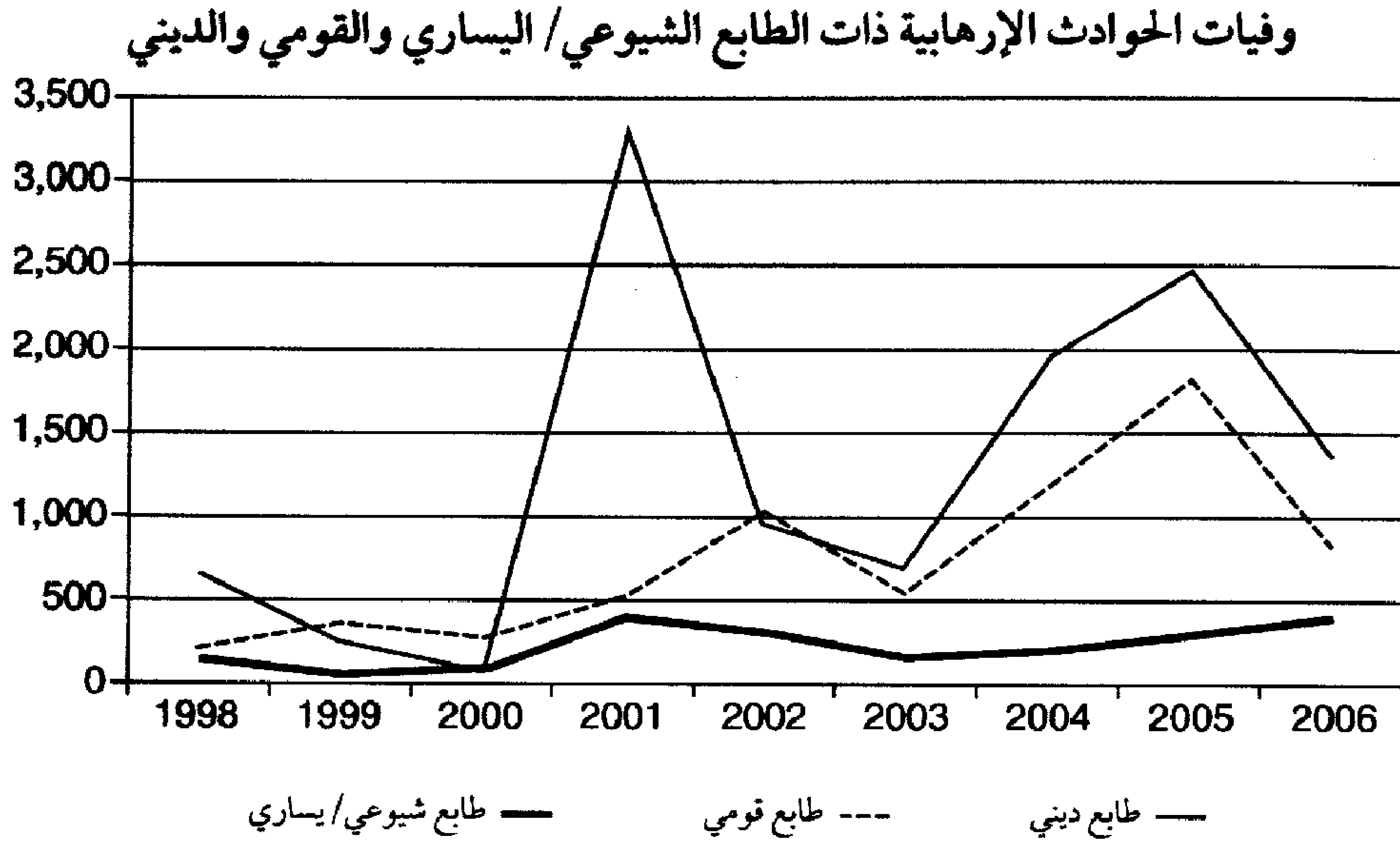
الشكل (2 - 2)

الحوادث الإرهابية ذات الطابع الشيوعي/ اليساري والقومي والديني



الشكل (2 – 3)

وفيات الحوادث الإرهابية ذات الطابع الشيوعي/ اليساري والقومي والديني



المصدر: Terrorism Knowledge Base, MIPT, 2007.

أما من حيث البنى التنظيمية التي تعتمدها الجماعات الإرهابية، فإن انتشار نظام الشبكات على نحو متواصل بات يقترن أكثر فأكثر بكيانات هرمية؛ بقصد بناء أنماط مختلطة (هجينة) من التنظيمات الأكثر اقتراباً من التشكيلات القائمة فعلاً على أرض الواقع؛ فتقيم بذلك من العلاقات والروابط ما هو رأسي وما هو أفقي، وما هو رسمي وما هو غير رسمي، معاً. كما أن ما يتوافر للتنظيمات الإرهابية من وسائل الاتصالات وقواعد المعلومات التي تزداد تطوراً وتعقيداً، صار يمكّنها من توسيع دائرة "جماهيرها"، فضلاً عن تضخيم الرسالة التي تريد إيصالها، والآثار الواضحة الملموسة التي تخلفها هجماتها؛ (خلافاً للوسائل التكنولوجية والأسلحة وغيرها من المواد والمعدات العادية وغير المتطورة على وجه الخصوص، وهي المستخدمة عموماً من الإرهابيين). ومن الواضح أن تطور الأشكال التنظيمية، وارتقاء مستوى وسائل الاتصالات وقواعد المعلومات، كان لهما تأثيرهما في صوغ الخطط والمناهج التي تتبعها الخلايا الإرهابية وأعضاؤها في مجالات التدريب والتجنيد. وإذا كان في وسع هذه الخلايا إقامة صلات مباشرة مع شبكات

إرهابية أخرى، فإنها ربما أمكنها أيضاً الانضمام إلى حركة كبرى عبر صلات ليست رسمية تماماً بالضرورة، بل بتنفيذ "عملية مباشرة" فقط، باسم تلك الحركة في حالة الخلايا التي تشكل نفسها بنفسها.

وصار في مقدور الجماعات الإرهابية، تحقيق مستوى أعلى من الاستقلال المالي والاقتصادي، سواء بتوسيع نطاق ضلوعها في النشاطات الإجرامية، أو استغلال المصادر المالية القانونية. وعلى الرغم من أن الأواصر القائمة بين منظمات الإرهاب والجريمة المنظمة قد ازدادت تشعباً وقوة منذ مطلع تسعينيات القرن العشرين، بدفع – وإن كان جزئياً – من تقلص دعم الدول للإرهاب، فإن تكلفة الأعمال الإرهابية الكبرى الأخيرة تبدو منخفضة نسبياً؛ على حين أن معظم الجماعات الإرهابية الإسلامية تحصل – في أقل التقديرات – على القدر ذاته من الأموال، سواء جاء من مصادر قانونية؛ (كالتبرعات الدينية)، أو من نشاطات غير مشروعة.

وقد أمكن، من الناحية التقليدية، رسم خط فاصل أساسي، يميز بين الإرهاب الوطني (أو – لنقل – المحلي) والدولي. وبدا أن لا شيء أسهل من رسم هذا الخط "على الورق"؛ مادام "الإرهاب الدولي" يتم تعريفه "من الناحية الفنية"، بأنه ذلك النشاط الإرهابي الذي ينفذ على أراضي أكثر من دولة، بضلوع مواطنين ينتمون إلى أكثر من دولة، أما من حيث التطبيق، فهذا الاختلاف لم يكن دقيقاً قط، في أي وقت مضى: فنادراً ما أمكن النشاط الإرهابي المنهجي المنظم، أن يحقق لنفسه "الكفاية الذاتية"، داخل حدود وطنية معينة، (ولاسيما إزاء ما يتعلق بالمتطلبات اللوجستية و/ أو الفكر الأيديولوجي الأممي، ومثلما هي حال الحركات اليسارية/ الفوضوية).

لكن هذا الفارق آلَ في القرن الحادي والعشرين إلى التآكل أكثر فأكثر:[30] فحتى المجموعات الإرهابية التي كانت أجندتها السياسية مابرحت مقصورة على بيئة وطنية أو سياسية معينة، صارت تعمل بشكل متزايد على " تدويل" بعض منظوماتها اللوجستية، وعملياتها الرامية إلى جمع التمويلات والتبرعات، وحملاتها الإعلامية والدعائية (أو

معظمها)، بل حتى نشاطاتها التخطيطية، التي غالباً ما تقوم بتوسيع نطاقها لتشمل مناطق قصية؛ وهكذا، يمكن أن نقول: إن جماعات كهذه، باتت تمارس نشاطاتها - وإن جزئياً - انطلاقاً من خارج أوطانها الأم، أو تأسيس قواعدها هناك.[31] ولذا، فليس هناك اليوم إلا فئة قليلة من "اللاعبين" الإرهابيين الذين يتّكلون كلياً على الموارد "المحلية" وحدها. كما أن الحركات التي تخوض صراعات مسلحة في بقاع نائية جداً؛ (ومنها مثلاً: الحركة الماوية إبان الصراع الذي اندلع في النيبال)، وتعتمد بصورة رئيسية على الموارد المحلية، قد مدت جسوراً أيديولوجية بينها وبين حركات ذات توجهات وأفكار مماثلة؛ (كحركة "نكساليت" Naxalite الهندية، على سبيل المثال)، وتلقت إما تمويلاً خارجياً أو دعماً لوجستياً. وفي وقت السلم، فإن العمليات الإرهابية ذات الطابع المحلي الصرف، تظل مقصورة عادة على هجمات واعتداءات يشنها متطرفون يساريون أو يمينيون؛ (ومنها مثلاً: تفجير أوكلاهوما عام 1995).

إن مستوى "التدويل" العالي الذي بلغته النشاطات الإرهابية التي تنفذها جماعات شيوعية/ يسارية، وتنظيمات الإسلام السياسي التي تتبنى العنف منهجاً للعمل أخيراً، لا تقف وراءه بالضرورة، أو بصورة أساسية، نزعة براجماتية لتأمين المتطلبات اللوجستية فحسب، بل تأثير التطور الذي يطرأ على أيديولوجياتها الأممية (العابرة للحدود الوطنية) كذلك؛ وعلى سبيل المثال، فإن خلية إسلامية "عنيفة" في أوروبا، تضم في عضويتها إسلاميين راديكاليين من رعايا دول أوروبية معينة، ربما لا تتلقى أي شكل من أشكال الدعم التوجيهية أو المالية أو اللوجستية من المنظمة الإسلامية "الدولية" الأم، بيد أن نشاطات هذه الخلية الإرهابية تظل "مؤهلة" لتوصف بالإرهاب العابر للحدود؛ مادامت - أي النشاطات - تسترشد بأيديولوجيا أممية شبه دينية، وتنفذ باسم الأمة الإسلامية جمعاء؛ ومنها مثلاً: تلك التي تأتي رداً على عمليات التدخل الغربية في أفغانستان أو العراق، أو أي مكان آخر غيرهما؛ فهذا - إذاً - هو "إرهاب عابر للحدود الوطنية"، حتى لو كان المصابون من ضحاياه هم من أبناء جلدة مرتكبي هذه العمليات أساساً.

ومهما يكن من أمر، فإن من المهم التمييز بين ما طرأ على التآكل التدريجي للفجوة القائمة بين الإرهاب "الدولي" والإرهاب "المحلي" من أشكال ومستويات ومراحل مختلفة. فهذا التآكل، على سبيل المثال، ربما كان قد قصر على "تدويل" بعض نشاطات هذه الجماعة الإرهابية أو تلك؛ (كاتخاذ الخارج مسرحاً لتنفيذ أعمال إرهابية، أو تقديم دعم لوجستي وجمع التبرعات والأموال). وقد يتخذ هذا التآكل أيضاً أشكالاً أكثر تطوراً، بدءاً من تفاعل أكثر نشاطاً بين مجموعات مستقلة في بلدان مختلفة وصولاً إلى تشكيل شبكات مكتملة الجوانب والتأهيل، أو شبكات إرهابية عابرة للحدود الوطنية، أيضاً.[32] ومادام النشاط الإرهابي يمكن "تدويله" حتى على المستويات "ذات الطابع المحلي"، فإن ما يكتسب أهمية قصوى اليوم، لم يعد التفريق "الميكانيكي" بين ما هو محض "محلي" وما هو "دولي" من نشاط إرهابي، وإنما هو المستوى العام لأهداف هذه الجماعة وأجندتها على الصعد المحلية أو الإقليمية أو العالمية.

وقبل الانتقال إلى الحديث عن استراتيجيات مكافحة الإرهاب الأكثر تحديداً وخصوصية، يغدو مفيداً تسليط الضوء على التحديات الرئيسية التي تبرز على طريق إحباط الإرهاب المعاصر ومحاربته؛ ومنها مثلاً؛ (وفقاً لترتيب تنازلي من حيث الأهمية):

أ. مواجهة الأيديولوجيات المتطرفة وتحييد الميزات التنظيمية التي توافرت للتجمعات الإرهابية.

ب. تجنب الخلط خطأً بين مكافحة الإرهاب و"الحرب" عليه، وتسليط الضوء على خصوصية طبيعة عمليات محاربة الإرهاب؛ بوصفها نشاطاً أمنياً يستهدف في المقام الأول، منع وقوع النشاطات الإرهابية، وتوجيه ضربات استباقية لها، وإحباطها بشكل فعال، عوضاً عن اللجوء، بعد وقوعها، إلى تدابير قسرية صارمة، وفرضها عنوة، وشن ضربات انتقامية.

ج. إيجاد التوازن الأمثل في مجال مكافحة الإرهاب بين الفعاليات الآتية، (بحسب تسلسل أهميتها): (1) المهمات الأكثر تحديداً لمكافحة الإرهاب التي يضطلع بها المجتمع الاستخباراتي (مكافحة التجسس)، و(2) المهمات الأكثر عمومية وهي الرامية إلى تطبيق أحكام القانون، و(3) وأخيراً، الدور الإسنادي الذي يمكن أن تلعبه المؤسسة العسكرية في ميدان محاربة الإرهاب.

د. ضمان التوازن بين جدوى تدابير مكافحة الإرهاب من الناحية العملية وبين شرعيتها.

هـ. تحفيز الحركات المسلحة على التحول إلى تنظيمات سياسية - ولاسيما "جماعات الرفض"؛ (أي تلك الجماعات القادرة على البقاء من الناحية السياسية والعسكرية، والتي تحافظ على تماسكها تنظيمياً، وتتمتع بقدر ما، من الدعم الشعبي لها، أو حركات راسخة الجذور ترتكز إلى قاعدة شعبية عريضة؛ كحركة "حماس" الفلسطينية و"حزب الله" اللبناني)، وهي التي ماتزال تستخدم الوسائل الإرهابية - تمهيداً لدمجها بالعملية السياسية.

وثمة تحفظات ثلاثة ينبغي إبقاؤها في الذاكرة عند البحث في أي استراتيجيات؛ تستهدف الحؤول دون وقوع عمليات إرهابية، ومواجهتها على الصعيدين الوطني والدولي:

أ. تلاشي الفارق بين الإرهاب "المحلي" والإرهاب "الدولي"؛ يعني ضمناً أن استراتيجيات مكافحة الإرهاب في الداخل والخارج أمسى كل منها يرتبط بالآخر ارتباطاً وثيقاً، وثمة إجراءات وتدابير قد تكون ذات صلة بالقدر ذاته في عمليات منع الإرهاب ومكافحته، سواء على المستوى الوطني أو المستوى الدولي (برغم أن ترتيبها - من حيث الأهمية - قد يكون مختلفاً أحياناً).

ب. تستلزم محاربة الإرهاب بصورة فاعلة ومؤثرة، توافر مزيج من تدابير يتعهد أطراف مختلفون بتنفيذها، على مستويات مختلفة، وضمن أطر زمنية مختلفة (وتراوح بين تلك التي تأتي؛ بوصفها ردات أفعال ذات طابع وقائي، وبين ما هو ذو أجل قصير، أو ما هو طويل الأجل منها). غير أن التحركات التي لا تعدو كونها ردات أفعال، أو تلك الاستباقية القصيرة الأجل، نادراً ما تحقق أي نتائج ملموسة، إن لم تكن جزءاً من استراتيجية شاملة تضم تدابير أمنية وسياسية وغيرها على المديين المتوسط والطويل.

ج. بما أن الإرهاب ظاهرة تخضع إلى حد بعيد في تشخيصها لطبيعة السياق الذي ينفذ فيه العمل الإرهابي وأسلوبه، فإن التعامل ومختلف أنواع الإرهاب (أي - على سبيل المثال - وفقاً لنوعية دوافعه، سواء كانت دينية، أو قومية، أو سياسية - اجتماعية)، ربما استلزم استراتيجيات تُصاغ بدقة وعناية فائقتين.

محاربة الإرهاب على الصعيد الوطني

لعل بالإمكان على أي حال، التقدم بالفرضيات والأحكام العامة الآتية، إزاء ما يتعلق بتدابير مكافحة الإرهاب على المستوى الوطني، (وقد روعي ترتيبها بشكل تنازلي بحسب مدى عجالتها وأهميتها، ونُظمت وفقاً لآجالها: القصيرة والمتوسطة والطويلة):

1. في مجال مكافحة الإرهاب؛ بوصفه نشاطاً أمنياً متميزاً، لا بد من تركيز الاهتمام على "العمليات الخاصة"، التي يتولى متخصصون أكفاء الإعداد لها، وتحديد أهدافها بدقة عالية؛ كي تتولى تنفيذها أجهزة المخابرات ومكافحة التجسس؛ وأن تستهدف في المقام الأول قطع الطريق على الشبكات الإرهابية وإجهاض عملياتها على نحو وقائي استباقي. وبطبيعة الحال، فإن مثل هذه "العمليات" تعتمد كلياً على قدرة الحكومات المعنية على اتخاذ القرارات الحازمة المستندة إلى تحليل مقارن، يتم إعداده في التوقيت السليم، للمعلومات الاستخبارية الرصينة والدقيقة (ذات الطابع الاستراتيجي والسيكولوجي، والتكتيكي تحديداً، حول خطط عمل الإرهابيين)، وتلك التي يتم

تجميعها بصورة دائمية؛ وفقاً لمواعيد ثابتة، من خلال الطرائق والوسائل الفنية والمصادر البشرية (بما يعرف بـ "الاستخبارات البشرية" التي يرمز إليها اختصاراً بـ HUMINT)، مع إيلاء المصادر والوسائل العلنية المتاحة الاهتمام الكافي.

2. الإجراءات التحذيرية والوقائية الأكثر عمومية؛ مثل: تدابير حماية المواطنين، والأبنية والبنى التحتية، وإقامة نقاط التحقق من الهوية،... إلخ، وتلك التي تتولى القيام بها بصورة رئيسية أجهزة الشرطة ووكالات تطبيق القانون.

3. عمليات إدارة الأزمات؛ كعمليات إنقاذ الرهائن التي تضطلع بها وحدات مكافحة الإرهاب خاصة، بدعم من المؤسسة العسكرية وأجهزة تطبيق القانون، مضافاً إليها عمليات إدارة العواقب المترتبة على العملية الإرهابية، مع تأكيد توفير الحماية للضحايا المدنيين.

4. ثمة سلسلة من التدابير القانونية والقضائية، بات من الضروري اتخاذها للمحافظة على التوازن بين الشرعية والأداء الفعال لمهمات الدولة ووظائفها، (وهو أمر حاسم إذا ما أريد لعمليات مكافحة الإرهاب ألا تتمخض عن نتائج عكسية؛ أي ألا تسبب المزيد من العمليات الإرهابية). وتتراوح هذه السلسلة بين سن تشريعات لمكافحة الإرهاب وبين استخدام نظام العدالة الجنائية المدنية لمحاكمة الإرهابيين - وهو ما ينبغي أن تكون له الأفضلية على المحاكم العسكرية الخاصة - حتى في حالات الصراعات المسلحة الداخلية. إن دور القضاء يميل إلى أن يكون أكثر فاعلية عندما يؤسس لمستوى من التعاون المجدي مع مجتمع أجهزة "مكافحة الإرهاب" الأمنية، وإلى تكييف بعض بروتوكولات العملية القضائية (من دون الانتقاص من الإجراءات القانونية الواجبة التطبيق)؛ بغية رفع مستوى الكفاءة المهنية، إزاء ما يتعلق بمكافحة الإرهاب، وجعل النظام القضائي أكثر تكيفاً ومقتضيات مكافحة الإرهاب، وتمهيد الطريق أمام بلوغ المرحلة "الاستباقية" التي يتم فيها إجراء التحقيقات المطلوبة، قبل وقوع الحادث الإرهابي، بدلاً من انتظار إجرائها بعد

وقوعه.[33] ويتعين أيضاً، اتباع شكل من أشكال تقنين معيار "المؤامرة الإرهابية"؛ بقصد استهداف شبكات الإرهابيين اللوجستية/ المالية، وفتح التحقيقات اللازمة التي تستبق العمل الإرهابي. وخلاصة القول، هي أن خطوات من قبيل إضفاء طابع التخصص على العملية القضائية، (بصيغة عملية متخصصة، ولكنها تظل إجراءً قانونياً طبيعياً من حيث الأساس)، وضمان اندماج/ تكامل قدرات المؤسسات الاستخباراتية والقضائية، إنما تمثل بعض الاستراتيجيات الكفيلة بتحقيق التوازن بين الأداء الفاعل والشرعية في نشاطات مكافحة الإرهاب.

5. وعبر المنظور البنيوي المتوسط الأجل، فإن أنجع السبل لتحييد الميزات الهيكلية للحركات والتنظيمات الرئيسية التي توظف الإرهاب في بيئة الصراعات المسلحة الواسعة، و"تطبيعها" تتمثل في: (أ) تطبيق بعض عناصر التصميمات التنظيمية الشبكية على مؤسسات الدولة الأمنية (من خلال تنشيط التعاون المشترك، على سبيل المثال، بين الوكالات المعنية)، وإضفاء الطابع الرسمي على الصلات والروابط غير الرسمية، وتحويل الشبكات الإرهابية اللامركزية الهجينة نسبياً إلى هياكل على درجة كبرى من السلاسة والبساطة من الناحية التنظيمية، فتكون بذلك أسهل، إما على المحاورة أو المجابهة، و(ب) هذا لا يُحقق على أفضل وجه إلا من خلال إحباط محاولات "عسكرة" النشاطات السياسية، وبصورة أكثر تحديداً، إخضاع الجماعات المسلحة "التقليدية" (جماعات الرفض) إلى عملية تحول سياسي (من خلال تحفيزها بشكل متزايد على تسييس نفسها، والانخراط في نشاطات غير قتالية، وتشكيل أجنحة سياسية متميزة ومكتملة، بدلاً من كونها "منظمات واجهة"، تُقصر مهماتها على جمع الأموال وشن الحملات الدعائية. وفي المقابل، يمكن هذه الأجنحة السياسية أن تسعى تدريجياً ليكون لها نصيب في الجهود الرامية إلى امتلاك قدر أكبر من الشرعية، والتحول إلى أحزاب سياسية، أو الانضمام إلى أحزاب كهذه؛ ليتم في آخر المطاف دمجها في العملية السياسية).

وعلى حين أن تحول جماعة ما لا تنتمي إلى دولة (دول) معينة، وتتبنى العنف، إلى حزب سياسي قانوني، قد يشكل عملية "مؤلمة" جداً، وقد يسبقها - (أو تؤدي إلى) - انقسامات حادة واشتداد أعمال العنف، على المستويين الداخلي والطائفي، بل ربما دفعت بفصائل أكثر تطرفاً إلى اللجوء إلى وسائل إرهابية (بأسلوب غير عقلاني)، إلا أنه يظل السبيل المثلى لتوسيع الفجوة بين القادة والأعضاء الأكثر اعتدالاً (من الذين ربما أمكن نزع أسلحتهم، وضمهم إلى العملية السياسية)، وبين العناصر المتشددين الأكثر تطرفاً الذين يمارسون نشاطاتهم سراً. وهذا من شأنه تيسير مهمة عزل هؤلاء العناصر وتهميشهم، ونزع الشرعية عنهم؛ ثم الاضطرار في النهاية إلى "تجميد" نشاطاتهم هذه، أو إيجاد مواقع جديدة لهم في بلدان أخرى (كما كانت حال كثير من الجماعات التي انبثقت من منظمة التحرير الفلسطينية، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين)، فيسهل - من ثم - تفكيكهم أو تدميرهم بواسطة مزيج من العمليات الخاصة والعسكرية.

6. وعبر منظور عقائدي متوسط المدى، فإن أيديولوجيات التطرف التي يتبناها هؤلاء العناصر، ولاسيما في الحالات العابرة للحدود الوطنية، لا يرجح لهم أن يتجهوا نحو الاعتدال. ومع ذلك، فإن استراتيجية متوسطة الأجل، تتركز - كما يتضح من نماذج العنف الإسلامي - على التصدي للمتشددين الراديكاليين، بوسائل وأدوات ذات طابع فكري عقائدي - ولاسيما عن طريق استخدام العقيدة الإسلامية بنسختها المعتدلة في مواجهة التطرف الإسلامي - قد يكون لها بعض التأثير، وإن كان متواضعاً، في قواعد الدعم والإسناد التي يحظى بها المتطرفون؛ وربما تفلح في إعاقة الجهود الرامية إلى ترسيخ ظاهرة التطرف الأيديولوجي، على أقل تقدير، إن لم نقل أقل تعقيداً؛ وثمة أمثلة تشتمل على سياسات تستهدف تشجيع جماعات وحركات ومدارس دينية وجمعيات خيرية ومؤسسات أخرى على الجنوح إلى الاعتدال، لا عبر النشاطات الاجتماعية والإنسانية والخدمات العمرانية فحسب، بل من خلال نقاشاتها وحواراتها السياسية والفكرية والدينية كذلك، مع متشددين إسلاميين حول

أفكار ومفاهيم ذات أهمية قصوى، وصلة وثيقة بالنسبة إلى موضوع محاربة الإرهاب؛ من قبيل المفاهيم السائدة عن الشهادة والجهاد. وما يكتسب قدراً من الأهمية هنا، هو الجهود التي يمكن الرموز المعتدلة من رجال الدين المسلمين، على سبيل المثال، بذلها لترسيخ القيم والمثل الدينية/ الشرعية التقليدية التي تحرّم - من بين ما تحرّمه - استهداف نساء العدو وأطفاله (ماداموا لا يحملون السلاح)، وتدمير المباني والمنشآت التي لا صلة لها مباشرة بالمعركة الفعلية، وغير ذلك.

7. إن تدابير مكافحة الإرهاب على المدى الطويل، يمكن أن تتراوح ما بين: (أ) جهود تستهدف (في حال وقوع عمليات إرهابية ترتبط بصراع ما)، معالجة حالات الخلاف والتعارض التي خاض الأطراف المعنيون الصراع بسببها، (سواء برزت في إطار عملية سلام رسمية، أو بحكم الأمر الواقع، حتى في غياب مثل هذه العملية)، و(ب) تدابير وخطوات اقتصادية واجتماعية؛ ترمي إلى التخفيف من حدة بعض الآثار والتداعيات الأكثر إيلاماً، وهي التي تنتج من "صدمة التحديث"، (وخصوصاً تلك التي تبلغ مناطق تمزقها الصراعات؛ كقطاع غزة مثلاً)، و(ج) جهود أكثر شمولية؛ تستهدف تعزيز قدرات الدولة على أداء وظائفها، وتوطيد أسس شرعيتها السياسية والتمثيلية، (وقد تتفاوت مثل هذه الجهود وتختلف إلى حد بعيد، رهناً بعوامل وطنية وتاريخية وثقافية وغير ذلك).

محاربة الإرهاب على الصعيد الدولي

على هذا الصعيد، تكتسب التدابير الآتية (وهي مرتبة تنازلياً بحسب عجالتها)، أهمية فائقة:

1. التعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب (الذي مايزال يمثل العامل الأكثر فاعلية على المستوى الثنائي، وإن كان أيضاً، على الدرجة ذاتها من الأهمية على المستويات الإقليمية/ القارية والدولية الأوسع نطاقاً)، بما في ذلك العوامل الآتية التي تم ترتيبها

تنازلياً أيضاً، من حيث أهميتها: (أ) التعاون في المجال الاستخباراتي (ابتداءً من تبادل المعلومات الاستخبارية، وانتهاءً بالعمليات الاستخبارية المشتركة لمحاربة الإرهاب والتي مايزال القيام بها نادراً)، و(ب) التعاون بين المؤسسات القانونية والقضائية والشرطية (على المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف، مع التركيز بشكل خاص على جهاز "الإنتربول" وغيره من الأجهزة والآليات المؤسسية الإقليمية)، على أن يدور هذا التعاون، حول: ملاحقة الإرهابيين المشتبه فيهم والأشخاص الضالعين في نشاطات تتصل بالإرهاب: (توفير المساعدات المتبادلة، وتبادل المعلومات بشأن المسائل الجنائية، وإجراء تحقيقات مشتركة في مجال مكافحة الإرهاب)، ومكافحة التسهيلات اللوجستية والشبكات المالية التي يعتمد عليها الإرهابيون (والتي لا تُقصر بأي حال من الأحوال على مكافحة عمليات غسل الأموال، وإيلاء مسألة تجفيف منابع تمويل الإرهابيين القدر نفسه من الاهتمام على الأقل، سواء جاءت من مصادر قانونية أو من مصادر تجسد واجهة غير مشروعة)، و(ج) التنسيق والتفاعل على المستوى السياسي، (وتحديداً إزاء ما يتعلق بحرمان الإرهابيين من امتلاك الشرعية السياسية، ومن حق الحصول على اللجوء السياسي، والعمل إلى أقصى حد ممكن، على توحيد القوائم الدولية والإقليمية الخاصة بأسماء العناصر والجماعات والكيانات الإرهابية)، و(د) التعاون العسكري (بدءاً بحماية البنى التحتية الحساسة واستخدام الموارد العسكرية لإدارة الآثار والتداعيات التي تخلّفها العمليات الإرهابية، وانتهاءً بتدابير الأمن والسلامة الخاصة بمكافحة الإرهاب الكيميائي والبيولوجي والإشعاعي والنووي، وبمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، بالتعاون مع الأجهزة الأمنية ومؤسسات الدفاع المدني الأخرى).

2. تأمين الحماية المادية للمواطنين والممتلكات والشركات والمصالح التجارية في الخارج.

3. اعتماد جميع الصكوك والمعاهدات القانونية الدولية لمكافحة الإرهاب وتطبيقها تطبيقاً فاعلاً ونشيطاً، سواء في إطار منظومة الأمم المتحدة أو على الصعيد الإقليمي.

4. ضمان أمن حركة النقل والاتصالات على المستوى الدولي.

5. توفير المساعدات الخارجية (في الحقول الأمنية والفنية والقضائية، وما يتعلق منها بالهجرة)، في مجال مكافحة الإرهاب للبلدان الأقل خبرة في هذه المسائل التي تتهددها المخاطر الإرهابية بشكل متزايد.

6. حرمان القوى الإرهابية، أفراداً كانوا أو جماعاتٍ أو شبكات، من الحصول على ملاذات آمنة.

7. تقديم الدعم الدولي لجهود إحلال السلام، ومشروعات "بناء الدولة" في مرحلة ما بعد الصراع، أو في الدول الهشة؛ بوصفه إحدى أكثر الاستراتيجيات فعالية لمكافحة الإرهاب على المدى الطويل، وهي التي تهدف إلى الحيلولة دون اتخاذ هذه المناطق ملاذات آمنة لجماعات مسلحة تستخدم الوسائل الإرهابية، أو لشبكات إرهابية كبيرة عابرة للحدود الوطنية؛ (شرط أن يأتي هذا الدعم منسجماً وأحكام القانون الدولي ومبادئه، ويرمي إلى إعادة بناء مؤسسات الدولة المحلية القادرة على أداء وظائفها عملياً، وهي التي لا تتمتع بالشرعية الدولية فحسب، بل بالشرعية المحلية أيضاً، وهو الأمر الأهم).

8. التفاعل القوي والمؤثِّر بين نشاطات مكافحة الإرهاب في الداخل والخارج (بدءاً بالتصدي للشبكات التي تدعم الإرهابيين، والتي غالباً ما يكون لها امتداد دولي، إلى حد ما على الأقل، وصولاً إلى التصدي للأيديولوجيات الإسلامية المتطرفة التي كانت تشكل – ومازال – إحدى السمات المشتركة القليلة، سواء بالنسبة إلى منظمات محلية، من جيث الأساس، وذات ميول إسلامية، ومعروف عنها تورطها في نشاطات إرهابية وليدة صراعات محلية هي الأخرى، أو لشبكات عابرة للحدود الوطنية، وتمارس نشاطاتها بوحي من فكر تنظيم القاعدة وبتشجيع منه).

وعلى وجه التعميم، فإن الاتجاهات والمسارات المستقبلية ذات الصلة بديناميات الإرهاب، على المستويات التي تتراوح بين المحلية والعالمية، وتأثيرها في الأمن والاستقرار

على مستوى الدولة والعالم بأسره، يرجح لها أن تتخذ أنماطاً وأبعاداً توحي بالاستمرارية والتغيير في الوقت عينه.

وكما سبق الذكر قبلاً، فإن حدث، في عصر العولمة وتقنيات المعلوماتية والاتصالات الحديثة، أن اكتسب تزعزع الاستقرارين السياسي والاجتماعي، وهو الناجم عن أعمال العنف المسلح لا الأضرار المادية المباشرة التي قد يسببها؛ (أي بفعل مستوى "اللاتماثل" الذي يكشف عنه هذا النوع من العنف)، أهمية أكبر من ذي قبل، فمن المحتمل أن أعمال العنف المسلح هذه، ستصبح "لاتماثلية" أكثر فأكثر؛ ومادام الإرهاب أحد أكثر أشكال العنف السياسي: (الديني، الأيديولوجي) "لاتماثلية"، ويُعد تأثيره اللاتماثلي معياراً دلالياً رئيسياً، فإن معدل "الطلب" على الإرهاب سيرتفع كثيراً من جانب "اللاعبين" الذين لا ينتمون إلى دولة (دول) معينة؛ لاتخاذه أداة "عنيفة" في أي مواجهة غير متكافئة يخوضونها على شتى المستويات.

ولعل في الإمكان الخروج بتكهنات حول مدى إمكانية تغير المؤشرات والمعطيات الكمية الرئيسية للإرهاب، أو التوزيع الإقليمي للنشاطات الإرهابية؛ فعلى الرغم من أن الخطوط البيانية التي ستتخذها الأحداث، وأعداد الإصابات والجماعات الإرهابية، وغير ذلك، يرجح لها أن تعكس ديناميات متفاوتة في المديين القصير والمتوسط، (وإن على مستوى أعلى في المتوسط مما كانت عليه الحال في تسعينيات القرن العشرين)، فإن الديناميات العالمية للإرهاب ستعتمد اعتماداً كبيراً على الصراعات المسلحة الرئيسية الكبرى، ولاسيما تلك التي تقترن بتدخلات خارجية، (ولنا اليوم في العراق وأفغانستان والصومال أمثلة واضحة). ومع أنه يمكن في الوقت الحاضر "تدويل" حتى العمليات الإرهابية التي تنفذ على المستوى المحلي إلى حد ما، فإن مستوى تدويل الإرهاب وتنوع أشكاله سيأخذان بالازدياد، فيما سيصبح الفارق بين نمطيه "المحلي" و"الدولي" أقل أهمية ووضوحاً.

إن التنظيمات الإرهابية التي تتحرك بدوافع دينية في المقام الأول، من حيث الأيديولوجيات والدوافع التي تقف وراءها، (وهي التي كثيراً ما تقترن باحتجاجات اجتماعية – ثقافية على الصعيد الدولي، وتُعزز بمحفزات عرقية وقومية على المستوى

المحلي/ الوطني)، ستظل، على المديين القصير والمتوسط، تشكل التهديد الإرهابي الأخطر في جميع أنحاء العالم، أما على المدى البعيد، وخضوعاً لطبيعة الظروف الهيكلية الاجتماعية - السياسية والاجتماعية - الاقتصادية في جميع أنحاء العالم، فإن من الممكن تماماً أن يعاود شكلٌ رئيسي حقيقي من أشكال أيديولوجيا المقاومة العلمانية العابرة للحدود الظهور في مرحلة "ما بعد الفكر اليساري"، حتى لو اتخذت مظاهرها العنيفة الرئيسية، في الوقت عينه، أشكالاً أخرى غير الإرهاب.

وعلى صعيد البناء التنظيمي للجماعات الإرهابية، فإن الخصائص الشبكية الآخذة بالانتشار، والأشكال التنظيمية الهجينة، ستجد ما يعززها - وخاصة الشبكات الأكبر حجماً والأقل التزاماً بالضوابط التنظيمية - في الميزات البنيوية غير النمطية، سواء بالنسبة إلى الشبكات أو الهياكل الهرمية الشكل. ولعل أحد النماذج القابلة للتصور في هذا السياق، القيام بجهد تنسيقي فاعل متعدد الصعد، يُبذل عبر توجهات استراتيجية يتخذ صوغها طابعاً عاماً وشاملاً، بدلاً من اعتماد آليات مركزية للمراقبة أو للتحاور والتشاور، (ويمكن تتبع العناصر الأولى لهذا النمط في الأشكال التنظيمية الأعلى قدرة على التكيف، وهي التي تعتمدها الشبكات "العنيفة" العابرة للحدود الوطنية التي تستلهم فكر القاعدة في نشاطاتها وعملياتها).

وبالنسبة إلى الوسائل والأساليب، فربما تكون التنظيمات الإرهابية أكثر ميلاً إلى اختبار أفكارها وأساليبها من خلال التعامل و"الأهداف"؛ (كالتوسع مثلاً، في استهداف البنية التحتية المدنية الحساسة)، أكثر مما تفعل مع الأسلحة والمواد، بما في ذلك غير التقليدية منها. ومع ذلك، فالأيديولوجيات المتطرفة التي يتبناها الإرهابيون، والأشكال التنظيمية القابلة للتكيف والتأقلم، هي التي ستظل تشكل الأصول والقدرات الرئيسية والميزات النسبية لهذه الجماعات في المواجهات "اللاتماثلية". وبصرف النظر عن التطورات المتعلقة بـ "السبل والوسائل" المالية والفنية للنشاطات الإرهابية، فلن يُكتب لأي من استراتيجيات محاربة الإرهاب، النجاح والفاعلية إلا إذا كانت تستهدف تحييد التطرف الأيديولوجي، وإفساد الميزات التنظيمية التي تصب في مصلحة القوى الإرهابية.

الفصل الثالث

انتشار أسلحة الدمار الشامل

جوستاف لندستروم

يتقصى هذا الفصل التهديد الذي يشكله انتشار أسلحة الدمار الشامل عبر تحليل الأبعاد النووية والبيولوجية والكيميائية التي تُدرج، في كثير من الأحيان، تحت عنوان "أسلحة الدمار الشامل". ويسلط الفصل - إضافة إلى ذلك - الأضواء على بعض العقبات الرئيسية التي تزيد تعقيد عملية إدارة انتشار هذا النوع من الأسلحة، فضلاً عن بعض الخطوات التي اتُّخذت للتعامل ومثل هذه العقبات. وينتهي الفصل ببحث موجز للاتجاهات والمناحي التي قد تبرز مستقبلاً في مجال انتشار هذه الأسلحة.

تهديد انتشار أسلحة الدمار الشامل

ترجع جذور الاعتراف بأن انتشار أسلحة الدمار الشامل يشكل تحدياً خطيراً للأمن للدولي إلى حقبة الحرب الباردة؛ فمع حلول العصر الذري عام 1945، حظي انتشار الأسلحة النووية بالقدر الأكبر من الاهتمام، وفي عام 1963، نبه الرئيس الأمريكي جون كنيدي إلى «أننا إنْ لم يحالفنا النجاح، فقد تكون هناك، بحلول عام 1970، عشر قوى نووية بدلاً من أربع، وربما ارتفع العدد إلى 15 أو 20 عام 1975... وهذا في تقديري يمثل أعظم المخاطر والتهديدات المحتملة».[1] وعلى الرغم من أن توقعات الرئيس كنيدي لم تجد طريقها إلى أرض الواقع، فإن المخاوف من انتشار الأسلحة النووية لم تتبدد؛ ورداً على ذلك، تم عام 1968 فتح الباب للتوقيع على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (NPT)، على أن تدخل حيز التنفيذ

في شهر آذار/ مارس عام 1970. ووقتذاك، رأى كثيرون أن المعاهدة شكلت وسيلة نافعة لتفادي تحقق سيناريو انتشار الأسلحة النووية الذي تكهن به الرئيس كنيدي.

بيد أن التهديد الذي تشكّله أسلحة الدمار الشامل مابرح، بعد مضي قرابة أربعين عاماً، يحتل مرتبة متقدمة على أجندة الأمن الدولي؛ فقد اتفقت وثيقتا «استراتيجية الأمن القومي الأمريكي» و«استراتيجية الأمن الأوروبي»، على وصف انتشار هذه الأسلحة بأنه أحد "الأخطار الرئيسية" التي تتهدد الأمن الدولي.[2] ولعل "المواجهات" الدبلوماسية التي تنشب بين "الغرب" وبلدان؛ مثل: إيران وكوريا الشمالية، تأتي بمنزلة رسائل تذكير بالمخاطر التي تنطوي عليها عملية انتشار الأسلحة النووية.

ولقد تغيرت أيضاً، في عالم ما بعد 11/ 9، التصورات السائدة للأخطار والتهديدات التي تقترن بانتشار أسلحة الدمار الشامل؛ ففي هذا السياق، ظهرت للعيان - تحديداً - نزعتان جديرتان بالذكر: الأولى هي أنه في الوقت الذي يواصل فيه صنّاع القرار الغربيون إيلاء مسألة الحد من انتشار أسلحة كهذه أعلى درجات الاهتمام، على مستوى الدول: كل دولة وحدها، فإن المخاوف تتعاظم حيال تسربها إلى "لاعبين" لا ينتمون إلى دولة (دول) معينة، بل إن احتمال حصول هذه الجماعة الإرهابية أو تلك، على أسلحة كهذه، بات يعد أحد أكثر السيناريوهات إثارة للفزع في يومنا هذا.[3]

ووفقاً لبعض الأكاديميين والمسؤولين الحكوميين، فإن احتمال وقوع هجوم إرهابي واسع النطاق تُستخدم فيه أسلحة دمار شامل مايزال قوياً. وبحسب جراهام أليسون، مدير مركز بيلتر Belter في جامعة هارفرد، فإن «الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الحكومات؛ إن هي واصلت فعل ما تفعله اليوم، فإن احتمال توجيه اعتداءٍ إرهابي نووي لأمريكا بات حدوثه أكثر ترجيحاً من عدمه خلال العقد المقبل».[4] وقد رددت مؤخراً هيئة منع انتشار أسلحة الدمار الشامل والإرهاب، صدى وجهة النظر هذه، عندما حذّرت الولايات المتحدة الأمريكية من أنها قد تُعرَّض لهجوم إرهابي بأسلحة بيولوجية في غضون السنوات الخمس المقبلة. ويبدو أن كفة الأرجحية بين هذين الهجومين: [النووي والبيولوجي]، تميل إلى مصلحة هذا الأخير؛

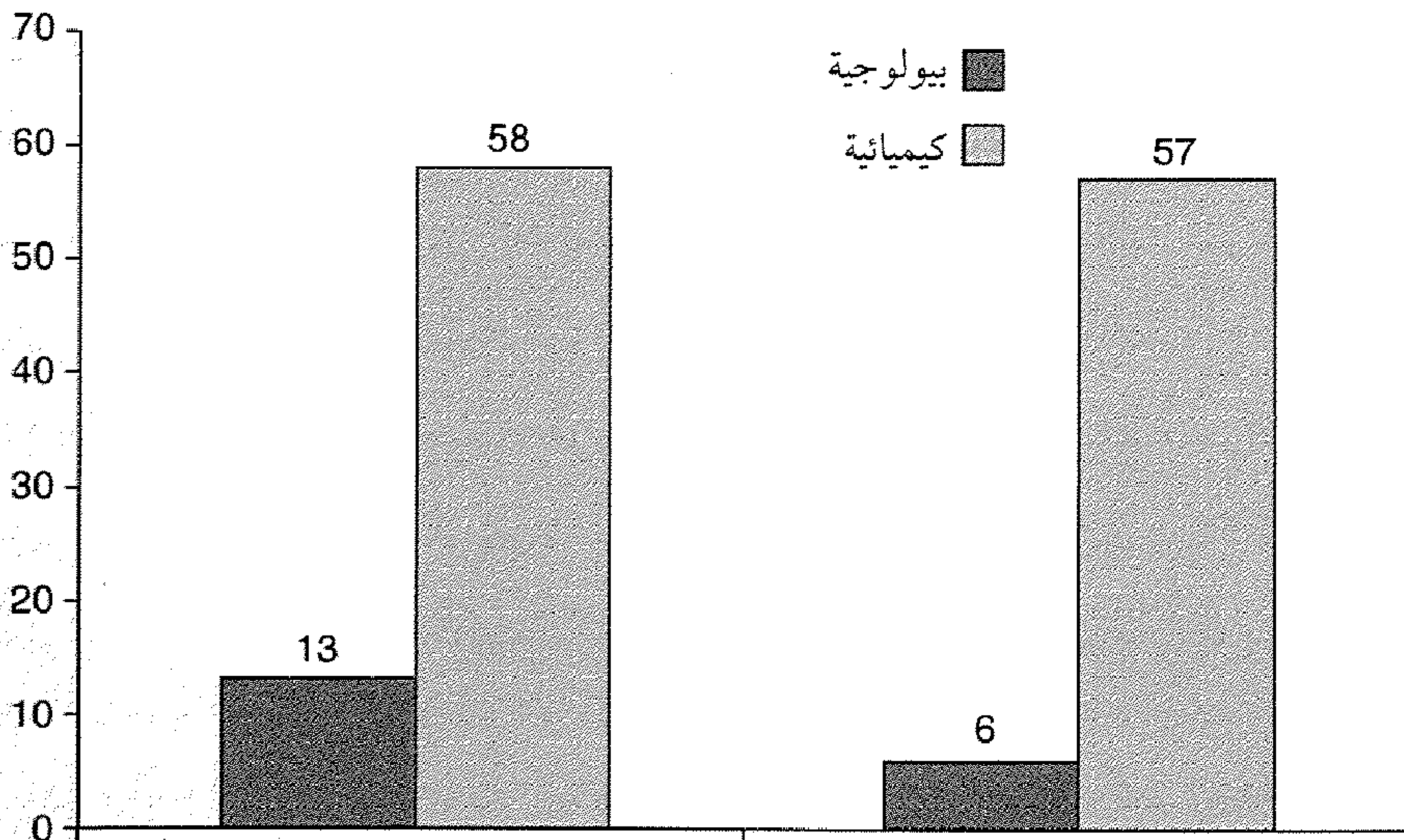
نظراً إلى أنه لا يواجه إلا القليل من العقبات الفنية.[5] ومع أن الولايات المتحدة، ربما عُدت الهدف الرئيسي لمثل هذه الهجمات، إلا أن بلداناً أخرى، ذات مصالح عالمية مهمة وحضور دولي بارز، يمكن أن تُحوّل هي الأخرى أيضاً إلى أهداف مغرية.

وفي ضوء هذه الهواجس، فإن ما يثير الاهتمام، هو المعطيات والبيانات التي تعكس ضآلة عدد الهجمات الإرهابية التي تستخدم فيها مواد كيميائية أو بيولوجية أو نووية. وكما هو مبيّن في الشكل (3-1)، فلم يقع بين عامي 1968 و2008، إلا نحو 70 حادثة كيميائية وبيولوجية أسفرت مجتمعة عن وقوع ما يزيد قليلاً على 60 حالة وفاة، ومعظمها يُنسب إلى هجمات غاز السارين التي شُنت في طوكيو عام 1995. ولم يتم حتى الساعة توثيق أي هجوم نفذته جماعة إرهابية ما، باستخدام أسلحة نووية.

الشكل (3 – 1)

أعداد الحوادث الإرهابية الكيميائية والبيولوجية وضحاياها

(1968 - 2008)



المصدر: MIPT.

ملاحظات: بيانات عام 2008 تغطي الفترة حتى 7 شباط/ فبراير عام 2008. والإحصاءات الخاصة بالفترة 1968 – 1997 تغطي الحوادث الإرهابية الدولية فقط، أما ما تعلق منها بالفترة بين عام 1998 وشباط/ فبراير عام 2008، فيغطي الحوادث المحلية والدولية معاً.

وعلى الرغم من قلة عدد العمليات الإرهابية والوفيات الناجمة عنها، فمايزال الاعتقاد بإمكانية حصول عناصر لا ينتمون إلى دولة ما على أسلحة دمار شامل واستخدامها، يكتسب مضامين وتداعيات بالغة الأهمية. ومع أن شن هجوم بأسلحة كهذه، يظل احتمالاً ضئيلاً، فإنه - في تقدير بعض الناس - يمكن أن يتمخض عن نتائج يتراوح تأثيرها ما بين المتوسط والكبير؛ ما يستدعي اهتمام صنّاع السياسات ويقظتهم. ولعل ما يزيد مهمة هؤلاء تعقيداً هو التحدي المتمثل بإيجاد خيارات عملية قابلة للتطبيق من شأنها "ردع" لاعبين، ليسوا من رعايا دولة من الدول، عن حيازة أسلحة دمار شامل أو استخدامها.

أما ثانية النزعتين المشار إليهما، واللتين تكشفان عن تغير الفهم السائد لهذا الخطر، فهي تعاظم الإحساس بالقلق من أن الأسلحة الكيميائية والبيولوجية باتت تشكل تهديداً استراتيجياً للأمن الدولي بصفة عامة. ومن الناحية التقليدية، فإن الاهتمام ينصب عادة على الأسلحة النووية والانتشار النووي؛ وإن بات واضحاً اليوم أن شيوع الإحساس بالقلق من إقدام مجموعة إرهابية على شن هجوم بسلاح من أسلحة الدمار الشامل قد ضاعف اهتمام صانعي السياسة بالتهديدات الكامنة في الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، وحتى الإشعاعية. ومن بين هذه الثلاثة، غالباً ما يعد السلاح البيولوجي أعظمها خطراً؛ نظراً إلى صعوبة الكشف عن الآثار التي يخلّفها، وإمكانية تخطيها الحدود الوطنية سريعاً. وقد جاء تفشي ما عُرف بوباء الالتهاب الرئوي اللانمطي (الذي يُرمز إليه اختصاراً بـ "سارس" SARS) عام 2003؛ ليقدم مؤشراً على مدى سرعة تأثر بلدان مختلفة بعواقب انتشار فيروس مسبب للوباء. وفي السياق نفسه، فإن أحداثاً ذات طابع بيولوجي؛ كانتشار وباء "أنفلونزا الطيور" - مثلاً - كانت قد سببت تفاقم المخاوف من هجوم بيولوجي محتمل.

وكذلك، فإن شن هجوم كيميائي أو هجوم إشعاعي، يمكن أن يُعدا مماثلين لاستخدام ما يمكن تسميته "سلاح التعطيل الشامل"؛ إذ يسود الاعتقاد بأن هجمات مثل هذه لن تسفر إلا عن وفيات قليلة؛ ولكنها في واقع الحال تخلّف لاحقاً آثاراً وتداعيات واسعة النطاق. وعلى سبيل المثال، فإن المنطقة التي تُستهدف بمواد إشعاعية، أو "قنبلة

قذرة"، قد يتعين إغلاق مداخلها فترة طويلة من الوقت؛ لتتسنى إزالة التلوث بالشكل المناسب والسليم. ولا بد من أن تتأثر المؤسسات والمصالح التجارية وخطوط النقل المحلية التي تمر عبر المنطقة سلبياً أيضاً؛ ما يلقي بظلاله على الاقتصاد المحلي في مجمله. ومن المحتمل أن سكان المنطقة ربما لا يرغبون في العودة إليها مجدداً؛ حتى يتم تطهيرها كلها من آثار التلوث تماماً؛ وهي عملية قد تزداد تعقيداً؛ حالَ نشوب خلافات بشأن تحديد طبيعة ما يشكل مستويات مقبولة لإزالة التلوث. وثمة سيناريو مماثل آخر قد ينشأ، وإن كان أقصر زمناً؛ حال وقوع عملية أو هجوم تستخدم فيهما أسلحة كيميائية.

وعند أخذ هذه التطورات في الحسبان مجتمعة، فإنها تشير إلى أن انتشار أسلحة الدمار الشامل مايزال يشكل تهديداً استراتيجياً مهماً على المدى المنظور؛ وإن كانت الأرقام والإحصاءات الفعلية تشير إلى ضآلة عدد الهجمات والاعتداءات التي نُفذت بأسلحة من هذا النوع في العصور الحديثة.

تحدي إدارة انتشار أسلحة الدمار الشامل

يستكشف الجزء الآتي التحديات والعقبات الرئيسية التي تبرز في مجال إدارة انتشار أسلحة الدمار الشامل؛ ونظراً إلى تباين خصائص العوامل النووية والبيولوجية والكيميائية فيما بينها، فقد روعي تدارس كل فئة من هذه الفئات وحدها.

البعد النووي

ثمة عوامل ثلاثة على الأقل تسهم في تعقيد عملية إدارة الانتشار النووي: أولها الضغوط الداخلية المتعاظمة التي ماانفكت تواجهها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (المعاهدة الدولية الرئيسية التي تم تبنيها لمكافحة الانتشار النووي)، وهي التي باتت تقوض مصداقية المعاهدة وشرعيتها شيئاً فشيئاً. ولعل أحد المآزق الأساسية التي تبرز في هذا الشأن هو التضارب المتزايد بين الأهداف المنصوصة في المادتين الرابعة والسادسة من المعاهدة؛ فالمادة الرابعة تشدد على حق الدول غير القابل للتصرف في القيام بنشاطات

نووية سلمية، وهو الذي يحظى - أي هذا الحق - في كثير من الأحيان، بدعم قوي من دول لا تمتلك أسلحة نووية، وتتطلع إلى تطوير برنامج نووي مدني. غير أن المادة السادسة، كذلك، تدعو إلى نزع الأسلحة النووية ووقف أي سباق للتسلح بها. ومع أن هذه الدعوة موجهة للدول الحائزة للأسلحة النووية، إلا أنها تمثل أيضاً رسالة تذكير؛ مفادها: أن ثمة التزامات تقع على عاتق جميع الدول الأطراف في المعاهدة.

وعلى حين يطالب بعض الناس بوجوب فصل الأهداف الواردة في هاتين المادتين كل منها عن الأخرى، فإن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تقوم أساساً على ركائز مترابطة فيما بينها تُمثل بمنع انتشار الأسلحة النووية، ونزعها، والاستخدامات السلمية للطاقة النووية.[6] وعلى هذا النحو، فإن هاتين المادتين، تشكلان "صفقة" أبرمت بين الدول الحائزة للأسلحة النووية، وتلك التي لا تمتلكها؛ بقصد إزالة هذه الأسلحة كلياً.

ويلفت هذا الخلاف الناجم عن المادتين الرابعة والسادسة المشار إليهما، النظر بشكل خاص، عندما تشرع بلدان قد استحوذ عليها الإحساس بالقلق في إجراء أبحاث نووية، أو حين تثار الشكوك حيال نشاطات نووية غير مشروعة. وثمة دول تعتقد اليوم بأن إيران تستغل المادة السادسة؛ لبناء برنامج نووي مدني، يمكنها لاحقاً تحويله إلى آخر عسكري. ولعل ما يضاعف مشاعر القلق هذه، الانطباع السائد بأن إيران لم تعتمد الشفافية كاملة إزاء ما يتعلق بقدراتها ونياتها؛ وهو الذي لا بد من أن يؤدي إلى تصعيد الضغوط عليها بقصد التخلي عن برنامجها النووي. وعلى الجانب الآخر، فإن الحقيقة القائلة: إن إيران قد تستفيد من فرص التعاون الفني التي تجيزها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، باتت تثير المزيد من الشكوك حول مدى فاعلية المعاهدة نفسها وقوتها؛ ففي حال توافرت لإيران خيارات تصنيع أسلحة نووية، بينما تلتزم في الوقت نفسه بتعهداتها التي تفرضها عليها المعاهدة، فإن انهيار هذه المعاهدة سيصبح احتمالاً وارداً وجديراً بالتصديق،[7] بل إن هناك دولاً أطرافاً في المعاهدة، تشير أيضاً إلى مكامن القصور الأخرى التي اتسمت بها المعاهدة، بما في ذلك غياب الاتفاق على نوع العقوبات التي ينبغي تطبيقها في حالات انتهاك أحكامها أولاً، و"سهولة" انسحاب أي دولة طرف من

المعاهدة ثانياً.[8] ولعل حالة انسحاب كوريا الشمالية منها بعجالة واضحة أوائل عام 2003، وضعف رد المجتمع الدولي حيالها، يصلحان مثالين مفيدين بشكل خاص.[9]

ومن زاوية مختلفة، يبدو أن هناك كثيراً من الدول التي لما تمتلك أسلحة نووية بعد، مافتئت تجادل بأن الدول النووية، تتصرف وفقاً لمعايير مزدوجة عندما تتهرب من تحمل الالتزامات الجادة القاضية بإزالة مخزوناتها الخاصة بها من هذه الأسلحة، كما تقضي بذلك المادة السادسة من المعاهدة. ومهما يكن من أمر، وبرغم تراجع الأرقام ذات الصلة بالمخزون العالمي من الأسلحة النووية مع مرور الوقت، فإن نظرة عامة إلى المخزون تكشف عن أن ترسانات الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، ماتزال تحتوي على الآلاف من الرؤوس الحربية النووية. وبحسب تقديرات مجلس حماية الموارد الطبيعية The Natural Resources Defense Council، فإن المخزونات النووية عام 2006 تشكل قرابة ثلثي ما كان عليه حجمها عام 1968، ما يمكن ترجمته إلى تناقص عدد الرؤوس الحربية بمقدار 12 ألف رأس تقريباً في غضون نحو 40 عاماً؛ حيث هبطت من 38 إلى 26 ألفاً من الرؤوس.[10] ومع أن هذا التراجع في المخزون النووي يلفت النظر وهو جدير بالذكر، فإن من المهم أن ندرك أن الأرقام ذاتها قد تكون مضلّلة؛ فقد يتعذر في كثير من الأحيان، تحديد ما إذا كانت البيانات الخاصة بهذه التخفيضات «كاملة، وقابلة للتحقق منها، ولا رجعة فيها» أو لا.[11] إن معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية (SORT)، المبرمة بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي؛ على سبيل المثال لا الحصر، تفتقر إلى قواعد مقبولة للتعداد والاحتساب، وإلى إجراءات تحقق متماثلة.[12]

ويذهب بعض الناس إلى القول: إن عدد الرؤوس الحربية لم يعد عاملاً مناسباً لقياس جهود نزع السلاح؛ نظراً إلى أن دولاً نووية عدة تعمل بخطوات جادة على تحديث مخزوناتها الحالية. ومن بين الأمثلة على ما بات يعرف باسم "الانتشار الرأسي"، نذكر البرنامج الأمريكي (المعطل حالياً) المعروف باسم "الرأس الحربي البديل الموثوق به" (RRW)، والجهود التي تبذلها المملكة المتحدة لتحديث صواريخها من طراز ترايدنت Trident التي تطلق من الغواصات.

أما ثاني العوامل التي تزيد عملية إدارة الانتشار النووي تعقيداً، فهو التحديات الخارجية التي تقف بوجه معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ولعل المثال الذي كثيراً ما يُستشهد به هو الاتفاق النووي الأمريكي الهندي الذي أبرم عام 2008، والذي يخشى بعض الناس من أنه ربما أدى إلى إضعاف فاعلية المعاهدة أكثر فأكثر.[13] فالاتفاق - كما يراه كثير من المحللين - قد كافأ الهند بأن منحها المنافع التي تضمنتها المادة الرابعة من المعاهدة، من دون أن يطالبها في المقابل بالانضمام إلى المعاهدة. ولعل بلداناً أخرى ستعيد؛ نتيجة لذلك، النظر فيما تلقيه المعاهدة على عاتقها من التزامات وتعهدات.[14] ولنا أن نضيف هنا، المخاوف التي قد تنجم عن الآثار والتداعيات السلبية التي ربما يخلّفها هذا الاتفاق على ما يبذله المجتمع الدولي من جهود؛ لكبح جماح الطموحات النووية الإيرانية والكورية الشمالية،[15] فضلاً عن الإحساس بالقلق من أن تسعى باكستان ودول أخرى لعقد اتفاقات نووية مماثلة؛ ما يمكن أن يسهم في تزايد مخاطر الانتشار النووي.

وثمة تحدٍ خارجي آخر يواجه المعاهدة نفسها، ونظام منع الانتشار الأوسع نطاقاً معاً، وذلك هو العجز المستمر عن إقرار معاهدات أخرى تستهدف قطع الطريق على انتشار الأسلحة النووية؛ مثل: معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية (CTBT)؛ فعلى الرغم من أن 180 دولة قد وقّعت على هذه المعاهدة بالفعل، وحظيت بتصديق 145 دولة، فإنها ماتزال بحاجة إلى تصديقها من تسع دول معينة، قبل أن تدخل حيز التنفيذ، وتُدرج على قائمة هذه الدول التسع: الصين، والولايات المتحدة، وأربع دول مابرحت خارج معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وتلك هي: الهند وباكستان وإسرائيل وكوريا الشمالية. ومابرحت معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية (FMCT)، التي بُدئ العمل بها عام 1993؛ بهدف حظر إنتاج المواد النووية لغرض تصنيع الأسلحة، بعيدة هي الأخرى عن مرحلة الإقرار؛ الأمر الذي يمكن أن يوهن الجهود العالمية الرامية إلى منع الانتشار النووي أكثر فأكثر.

والعامل الثالث الذي يسبب إرباك آلية إدارة الانتشار النووي وتعقيدها، هو ذلك الذي يُمثّل بتزايد الهواجس تجاه احتمالات امتلاك قوى وأطراف لا ينتمون إلى دولة من

الدول مواد وخبرات نووية؛ إذ يسود الاعتقاد بأن جماعات معينة، قد تكون عازمة على انتهاج طريق الإرهاب النووي؛ بما فيها الجماعات التي تؤمن بخوض حرب نهاية العالم، وجماعات سياسية دينية، وقومية/ انفصالية، وأخرى إرهابية تعتنق قضية واحدة بعينها تقاتل من أجلها.[16] ولا ريب في أن انتقال الأسلحة النووية من مصادر تابعة لدولة ما إلى جهة غير تابعة للدولة يشكل مبعث قلق استثنائياً؛ نظراً إلى أن ردع هذه الأخيرة قد يكون أشد صعوبة؛ فضلاً عن أن دوافعها ربما كانت قوية ومعقدة؛ ما يجعل التعامل ومثل هذه المجموعات مهمة شاقة أكثر من المتوقع.

ومهما يكن من أمر، فإن مفهوم "الإرهاب النووي" ليس جديداً؛ فلطالما شاعت المخاوف من احتمال سرقة مواد انشطارية من منشأة من آلاف منشآت التخزين المنتشرة في الاتحاد السوفيتي.[17] وطبقاً لتوقعات أحد المصادر، فإن هناك ما يزيد على 100 مركز ومؤسسة علمية/ صناعية (سوفيتية) تحتفظ بمواد نووية، ربما اجتذب كثير منها اهتمام جماعات تضمر نيات إجرامية تخريبية. وتتكهن دراسة أخرى بوجود ما يتراوح بين 11 و13 ألفاً من الرؤوس الحربية النووية التي يمكن إلى حد ما وصفها بالنقالة، والتي تشكل - من الناحية النظرية - هدفاً مغرياً لجماعات وتنظيمات لا تنتمي إلى دولة (دول) معينة. ويتم الاحتفاظ بالغالبية العظمى من هذه الرؤوس (8 - 10 آلاف رأس تقريباً) في منشآت تقع داخل الاتحاد الروسي.[18]

وفي واقع الحال، لا تمر سنة واحدة من دون أن تتم فيها سرقة مواد إشعاعية، أو الحصول عليها بطرائق غير قانونية؛ فخلال الأشهر الستة الأولى من عام 2008 وحده، جرى إبلاغ قاعدة البيانات المعنية بالمتاجرة غير المشروعة التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية بوقوع ما يناهز 250 حادثة سرقة مواد نووية أو إشعاعية، أو فقدانها. ومع أن القسم الأعظم من هذه الحوادث، يتعلق بمقادير صغيرة من المواد الإشعاعية، إلا أن بعضها اشتمل على كميات كبيرة يدخل فيها اليورانيوم العالي التخصيب أو البلوتونيوم، وهما اللذان يمكن استخدامهما في إنتاج أسلحة نووية. وقد شهدت الفترة 1993 - 2007،

وقوع ما مجموعه 18 حادثاً من هذا النوع، اقترن معظمها بمحاولات لبيع المواد المسروقة عبر الحدود الدولية (كما يتضح في الجدول 3-1).

الجدول (3 – 1)

حالات منتقاة استخدم فيها اليورانيوم العالي التخصيب أو البلوتونيوم

السنة	الموقع	المواد المستخدمة	الوصف
1994	سانت بطرسبيرج	2.97 كجم يورانيوم عالي التخصيب	شخص حاول بيع مواد مسروقة
1994	ميونخ	363.4 جم بلوتونيوم	مواد صودرت في مطار ميونخ
1994	براغ	2.73 كجم يورانيوم عالي التخصيب	محاولة بيع غير مشروعة اعترضتها الشرطة
2006	تبليسي	79.5 كجم يورانيوم عالي التخصيب	محاولة بيع غير مشروعة اعترضتها عناصر تطبيق القانون

المصدر: نقلاً عن قاعدة البيانات المعنية بالمتاجرة غير المشروعة في المواد النووية (ITDB) التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA)، والمتاحة على الموقع الآتي:
www.iaea.org/NewsCenter/Features/RadSources/PDF/fact_figures2007.pdf.

ومن حسن الحظ! أن مقادير اليورانيوم العالي التخصيب والبلوتونيوم، وهي التي تم اعتراضها حتى الآن، تعد محدودة؛ فالكمية الكبرى التي تمت مصادرتها عام 1994، في سان بطرسبيرج (الاتحاد الروسي)، لم تزد على ثلاثة كيلوجرامات من اليورانيوم العالي التخصيب؛ ولكي نقف على أهمية هذا المقدار بشكل صحيح ودقيق، فإن صنع سلاح نووي يستلزم وجود 15 كيلوجراماً تقريباً من اليورانيوم العالي التخصيب. وإزاء ما يتعلق بالبلوتونيوم، فلا بد من توفير ما يقرب من 11 كيلوجراماً لإحداث سلسلة من التفاعلات المستدامة ذاتياً؛ (حيث يُحدث كل تفاعل التفاعل اللاحق)،[19] ومع ذلك، فإن أقل من نصف تلك الكمية؛ أي ما يعادل أربعة كيلوجرامات تقريباً، سيكون؛ حالَ وضعت طبقة من مادة عاكسة؛ مثل: البريليوم حول مجال نشاط البلوتونيوم، كافياً لهذا الغرض؛ ومن

ثم، فحتى لو جمعت كل كميات اليورانيوم العالي التخصيب والبلوتونيوم، التي تم الاستيلاء عليها في السنوات الأخيرة، فلن تكون كافية لإنتاج سلاح نووي. وهنا يطرح السؤال الآتي نفسه مرة أخرى: أترانا نبالغ في تقدير خطر الإرهاب النووي؟

ورداً على هذا السؤال، يوجه المحللون والخبراء الأنظار إلى مخاطر من الجائز أن تنجم عن قيام مجموعة تمارس نشاطاتها؛ بدفع من أهدافها وغاياتها، بتجميع مكونات "جهاز" نووي بدائي، مستخدمة البلوتونيوم أو اليوارنيوم. وفي تقدير أحد هؤلاء الخبراء، فإن صنع مثل هذا الجهاز، «ربما لا يتطلب براعة أكبر من تلك التي يتطلبها تصنيع غاز الأعصاب الذي قامت جماعة أوم AUM اليابانية بتصنيعه، وإطلاقه في قطار مترو الأنفاق بطوكيو».[20] ويقدر للقوة التفجيرية لجهاز من هذا النوع أن تعادل قوة 100 طن من مادة "تي إن تي" TNT الشديدة الانفجار.[21]

وإزاء ما يتعلق بمنافذ الحصول على مواد نووية، فإن هناك أيضاً إمكانية قيام جماعات معينة بوضع يدها على كميات من وقود الأكسيدات المختلطة النووي، (المعروف اختصاراً بـ "موكس" MOX) ذي الطابع المدني،[22] الذي يتم إنتاجه في بلجيكا وفرنسا والمملكة المتحدة، ويُستخدم وقوداً للمحطات النووية في دول؛ كألمانيا والسويد وسويسرا؛ وبات نطاق المتاجرة به آخذاً في الاتساع.[23] ومن الناحية النظرية، يمكن أي جماعة إرهابية تستطيع سرقة كميات من هذا الوقود، أو الاستحواذ عليه بطرائق غير مشروعة، أن تزيل أكسيد البلوتونيوم عنه بإجراء عملية كيميائية يُستخدم فيها عمود الفصل الأيوني بعد أن يملأ بالراتنج.[24] وهناك من يعتقد أن طالباً في المرحلة الثانية من دراسته الجامعية، في مقدوره امتلاك الخبرة اللازمة التي يتطلبها فصل البلوتونيوم عن هذا النوع من الوقود النووي، بعد قراءته المصادر المرجعية الأساسية، والرجوع إلى المجلات والدوريات العلمية ذات الصلة بذلك.[25]

وبالإضافة إلى وقود الأكسيدات المختلطة هذا، فلربما أمكن هذا التنظيم الإرهابي أو ذاك، استغلال ضعف الضوابط التنظيمية التي تحُول دون الوصول إلى مواد إشعاعية

معينة. فقد بات يصعب اليوم فرض قيود صارمة ودقيقة على صادرات المواد النووية، فضلاً عن أن نصف بلدان العالم تقريباً لا تتوافر فيه ضوابط تنظيمية من هذا النوع؛ وإن توافرت، فهي ضعيفة في الأصل.[26] ويتحدث الخبراء المعنيون أيضاً، عن احتمال توجه جماعة إرهابية ما، تعتزم تبني أسلوب "الإرهاب النووي"، إلى التفكير بخيارات أخرى لهجماتها؛ فقد تستهدف - بشكل مباشر على سبيل المثال - محطة نووية، أو موقعاً لمعالجة الوقود، أو منشأة لتخزين الوقود المستنفد، فتسبب بذلك تسرب الإشعاع النووي وانتشاره.[27]

وهناك نوع آخر من الهجمات التي يمكن شنها؛ نتيجة للاستحواذ على مواد ذات نشاط إشعاعي، وهي التي تكون أقل فتكاً إلى حد بعيد، إلا أنها أكثر ترجيحاً، من خلال استخدام جهاز لإطلاق الإشعاعات ونشرها، أو ما يعرف بـ "القنبلة القذرة". والمواد اللازمة لهذه "القنبلة" التي يتم تصنيعها عن طريق الجمع بين المتفجرات التقليدية والمواد المشعة، يمكن العثور عليها في معظم البلدان الصناعية، بما في ذلك عناصر: البلوتونيوم، واليتريوم، والسيزيوم، والروبيديوم، والثاليوم، والتريتيوم.[28] وهناك كثير من المستشفيات والمختبرات البحثية والمؤسسات الصناعية المختارة التي تستخدم هذه المواد، أو تحتفظ بها بشكل دائم.

ما العمل للحد من الانتشار النووي؟

على المستوى الدولي، اتخذ صنّاع السياسة المعنيون - وما برحوا - خطوات شتى سعياً منهم للحد من الانتشار النووي والتحكم فيه؛ فجرى عام 1997 - على سبيل المثال لا الحصر - إلحاق ما عرف بـ "البروتوكول الإضافي" بنظام الضمانات الذي تعتمده الوكالة الدولية للطاقة الذرية، رفعاً لمستوى الشفافية إزاء ما يتعلق بنشاطات الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ذات الصلة بتدوير الوقود النووي. فهذا "البروتوكول" يمنح الوكالة سلطة إجراء عمليات تفتيشية موقعية، والتحقيق في أي اختلافات أو تناقضات تشوب البيانات والإعلانات النووية التي تصدرها الدول

الأعضاء في المعاهدة. ومع أنه لا شيء يجبر الدول الأطراف فيها على تبني هذا "البروتوكول الإضافي"، فإن الوكالة تفعل ما في وسعها لحثها على أن تفعل ذلك؛ فحتى شهر تشرين الأول/ أكتوبر عام 2008، لم يدخل هذا "البروتوكول" حيز التنفيذ إلا في أقل من نصف عدد الدول الأطراف في المعاهدة جمعاء.[29]

وفي محاولة من المجتمع الدولي لمنع "انتشار" مواد نووية من هذه الدولة أو تلك إلى كيانات وتنظيمات لا تنتمي إلى دولة (دول) معينة، فقد اعتُمد، في نيسان/ إبريل عام 2004، قرار مجلس الأمن رقم 1540.[30] والقرار يلزم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة «بالامتناع عن تقديم أي شكل من أشكال الدعم لجهات غير تابعة لدولة تحاول تطوير أسلحة نووية، أو كيميائية، أو بيولوجية ووسائل إيصالها، أو حيازة تلك الأسلحة والوسائل، أو صنعها، أو امتلاكها، أو نقلها، أو تحويلها، أو استخدامها».[31] وإضافة إلى هذا، فإن هذه الدول مدعوة إلى «التبني والتطبيق للتشريعات والقوانين المناسبة التي تحول دون قيام أي جهة لا تنتمي إلى دولة ما، بتصنيع مثل هذه المعدات، أو حيازتها، أو امتلاكها، أو تطويرها، أو نقلها، أو تحويلها، تحقيقاً لـ "مقاصد إرهابية"».[32]

وعلى حين أن قرار مجلس الأمن رقم 1540 يرسخ التعهدات التي التزمت الدول بتنفيذها من خلال انضمامها إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فقد تأكدت يقيناً صعوبة تطبيق بنود كل من: اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية والسامة (BTWC)، واتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية (CWC)؛ فكثير من دول العالم يفتقر إلى الوسائل المالية والتقنية اللازمة لتعقب المواد الخطيرة والبقاء على علم تام بما يتعلق بها. كما أن ميزة الاستخدام المزدوج، وهي التي تتسم بها مواد معينة منها، باتت تزيد مهمة رصد حركة هذه المواد واستخدامها تعقيداً؛ ووفقاً لإحدى الدراسات ذات الصلة بذلك، تقصت أوضاع ما يناهز 90 دولة، فوجدت أن أقل من ربع هذا العدد قد قام بالالتزامات ذات الأولوية الواردة في قرار مجلس الأمن رقم 1540.[33] وعلى حين يعتقد بعض الناس أن قدراً من التقدم ربما قد أُحرز منذ صدور الدراسة عام 2006، فإن النتائج التي خلصت إليها تشير إلى أن المناطق التي شهدت تحقق أدنى نسب الوفاء بالالتزامات المشار إليها تميل إلى

أن تكون «بقعَ (اضطراب) سوداً لسرقة أسلحة الدمار الشامل والاتجار بها، بما في ذلك مناطق جنوب شرق أوروبا، وجنوب شرق آسيا، والشرق الأوسط».[34]

وبموازاة هذه الجهود، قام بعض الدول بتخصيص مليارات الدولارات لتأمين المنشآت النووية في عدد من دول الاتحاد السوفيتي، ولتفكيك ما في حوزتها من أسلحة الدمار الشامل. وفي هذا الخصوص، ربما كانت المبادرتان الأبرز لتحقيق هذه الأهداف؛ هما: "البرنامج التعاوني لتخفيض التهديدات" Cooperative Threat Reduction Program، و"الشراكة العالمية لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل ومواده" Global Partnership Against the Spread of Weapons and Materials of Mass Destruction، وهي التي أُنشئت بمبادرة من مجموعة الثماني.[35] وفي الاتجاه نفسه، جرى إنشاء مجموعة كبيرة من برامج المراقبة والحظر، بما في ذلك مبادرة انتشار الأسلحة النووية والأمن (PSI)، ومبادرة أمن الحاويات (CSI). ومع أن هذه المبادرات توفر الوسائل والأدوات العملية اللازمة للحد من الانتشار النووي، إلا أنها تعاني بعض ظواهر العجز والقصور؛ وعلى سبيل المثال، فإن مبادرة أمن الحاويات حدَّدت لها، موانئَ معينة في البلدان الأطراف فيها؛ ما يسبب تقليص نطاق تغطيتها. وإزاء ما يتعلق بمبادرة انتشار الأسلحة النووية والأمن، فإن عمليات فرض ضوابط الحظر لا تنفذ إلا في المياه الدولية؛ ومن ثم فقد يتعذر تفتيش شحنات وحمولات معينة. والمبادرة تركز في الوقت الحاضر على الفعاليات والممارسات التدريبية الرامية إلى تسهيل العمل المشترك والتعاون الدولي وتعزيزهما.

البعد البيولوجي

في الوقت الذي يُعد فيه الانتشار النووي التحدي الأشد إلحاحاً في إطار أسلحة الدمار الشامل، وذلك في ضوء القدرة التدميرية التي تتميز بها الأسلحة النووية، فغالباً ما تأتي المخاطر المترتبة على انتشار الأسلحة البيولوجية في المرتبة الثانية.[36] فالتمرينات التدريبية التي تُجرى على المستوى الوطني ترسم صورة قاتمة للأوضاع حالَ وقوع هجوم بأسلحة بيولوجية. ومن هذه التمرينات مثلاً، التمرين الذي أجري في الولايات المتحدة

عام 2001 تحت عنوان "الشتاء المظلم" Dark Winter؛ لمحاكاة تفشي وباء الجدري، والتي يقدر؛ وفقاً لنتائج إحدى الدراسات، سقوط قرابة مليون قتيل خلال الأشهر القليلة التي تعقب بداية تفشي المرض.[37] وقد توقعت دراسة أخرى حدوث 95 ألف حالة وفاة، وإصابة 125 ألفاً بالعجز، ضحية هجوم مفترض بمادة الجمرة الخبيثة (الأنثراكس)، يُطلق فيه ما وزنه 50 كيلوجراماً من هذه المادة بواسطة طائرة باتجاه الريح فوق طريق طولها كيلومتران تقع في مركز سكني يضم نصف مليون شخص.[38] وعلى الرغم من أن ثمة من يعتقد بأن توقعات كهذه، تغالي في تصوير أعداد ضحايا العوامل المسببة للمرض، فإن هناك أيضاً من يؤكد مدى التأثير المحتمل لأي هجوم بيولوجي؛ فيشير إلى اندلاع وباء الأنفلونزا الإسبانية خلال عامي 1918 و1919، وهي التي أودت بحياة ما يتراوح بين 20 و40 من ملايين الأشخاص.

وعلى أي حال، فإن هناك أربعة تحديات رئيسية، تقف في وجه الحد من انتشار الأسلحة البيولوجية. أولاً، هو أن اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية والسامة - وهي التي تعد الأداة الرئيسية لمكافحة انتشار المواد البيولوجية والسامة - ماتزال أبعد من أن توصف بالعالمية، من حيث حجم عضويتها؛ فعدد الدول الأعضاء فيها هو الأقل بالمقارنة إلى أعضاء كل من: معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية؛ فحتى تموز/ يوليو عام 2008، بلغ عدد الدول الأطراف فيها 162 دولة؛ واكتفت 13 دولة بالتوقيع على الاتفاقية ولما تصدقها بعد، إضافة إلى عشرين دولة لم توقع على الاتفاقية حتى الآن.[39] وعلى الرغم من أن أغلب البلدان التي ماتزال خارج اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية والسامة، لا ترد أسماؤها على قائمة الدول التي يمكن أن تسبب انتشار الأسلحة البيولوجية، فإنها ربما فعلت ذلك عرَضاً بطرائق أخرى. فمن الجائز مثلاً، أن تعمد تنظيمات لا تنتمي إلى دولة ما، إلى اتخاذ بعض هذه الدول "ملاذات آمنة" لها؛ إما لوضع يدها على عوامل مسببة للمرض، وإما لتصنيعها. وليس مستبعداً أيضاً أن تقدّم دول تقع خارج حظيرة النظام الدولي عوناً غير مقصود لجماعات كهذه، من خلال عمليات نقل هذه العوامل وغيرها عبر طرق تمر فوق أراضيها.

ثانياً، على الرغم من أن المادة الأولى من اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية والسامة، تحتوي على ما يسمى الحكم "الشامل لكل الاحتمالات" catch-all (أو معيار الغرض العام general purpose criterion)، الذي يحظر تطوير العوامل الميكروبية/ البيولوجية أو السامة، أو إنتاجها أو تخزينها، أو حيازتها، أو الاحتفاظ بها، فإن الاتفاقية تفتقر إلى نظام للتحقق والامتثال خاص بها؛[40] ونتيجة لذلك، فليس هناك هيئة أو آلية محددة تضمن امتثال الدول الأطراف للمبادئ التوجيهية المنصوصة في الاتفاقية.[41] وإلى جانب التقليل من فاعلية الاتفاقية، فإن غياب نظام كهذا، من شأنه تعقيد مهمة التعرف إلى نشاطات الانتشار البيولوجي، أو التحقق من إمكان وجود برامج محتملة للأسلحة البيولوجية من عدمه.

وتبعاً لذلك، فقد حامت في كثير من الأحيان شكوك حيال إقامة برامج كهذه هنا وهناك، من دون أن يمكن التحري عنها وتقصي صحتها بشكل معمق؛ فأواخر ثمانينيات القرن العشرين - على سبيل المثال - تم الحديث عن انتهاكات لأحكام الاتفاقية وبنودها، بما في ذلك الاتهامات التي تحدثت عن إقامة برنامج هجومي للأسلحة البيولوجية في الاتحاد السوفيتي، إثر انتشار مادة الجمرة الخبيثة على نطاق واسع قرب مدينة سفيردلوفسك Sverdlovsk (إيكاتيرينبورج Ekaterineburg حالياً) عام 1979.[42] وفي كتاب **الخطر البيولوجي** *Biohazard* الذي أُصدر عام 1999، يؤكد الدكتور كين أبيليك Ken Abilek وجود برنامج سوفيتي للأسلحة البيولوجية. والمفارقة هنا! تكمن في أن العمل بهذا البرنامج كان قد بدأ عام 1972، وهو العام نفسه الذي عرضت فيه اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية والسامة أول مرة للتوقيع. ويصف الدكتور أبيليك البرنامج - وهو الذي كان مايزال قيد التشغيل وقت انشقاقه عام 1992 - بأنه «برنامج الحرب البيولوجية الأضخم والأكثر تطوراً في العالم».[43] ومع أن امتلاك برنامج هجومي للأسلحة البيولوجية، (وهو ما لا تجيزه هذه الاتفاقية)، ربما لا يسبب بالضرورة انتشار أسلحة كهذه، إلا أنه ربما يصبح قوة دافعة إلى ما يعرف بـ "الانتشار الرأسي"، متى ما انخرط أصحاب برامج كهذه في وضع خطط للبحث والتطوير؛ تستهدف تقوية فاعلية العوامل المسببة للمرض وتأثيرها.

أضف إلى ذلك أن افتقار اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية والسامة إلى نظام يضمن امتثال الدول الأطراف لأحكامها يؤثر فيها سلبياً أيضاً؛ إذ يزيد صعوبة التحقق من مدى تطبيق أحكامها هذه على المستوى الوطني. وبحسب دراسة نشرت عام 2005، فإن أقل من نصف عدد الدول الأطراف في الاتفاقية، كان قد سن بالفعل تشريعات تضمن سلامة تنفيذ الاتفاقية.[44] ويبدو هذا التحدي أكثر خطورة بشكل خاص في الدول الصغيرة أو النامية التي تفتقر غالباً إلى الموارد أو القدرات التي تكفل لها تشريع قوانين تنسجم مع أحكام الاتفاقية ومتطلبات تنفيذها. وثمة تحدٍ آخر يكمن في المصاعب التي ترافق عمليات مراقبة السلع والتقنيات ذات الاستخدام المزدوج، وهي التي تتدفق عبر حدود هذه الدولة أو تلك، وتفتيشها؛ ولاسيما في ظل تزايد حجم فعاليات تجارية كهذه، ووتيرتها في مناطق كثيرة من العالم. ولا ريب في أن الموانئ ومنافذ الدخول الأخرى التي لا تخضع لرقابة دقيقة، يمكن أن تسهم في تيسير نشاطات انتشار العوامل البيولوجية والمعدات ذات الصلة بها.

ثالثاً، إن التدابير الرامية إلى منع الانتشار البيولوجي على نحو فعال، أمست تزداد تعقيداً بفعل خاصية الاستخدام المزدوج التي تتميز بها إلى حد كبير التقنيات والمعدات العلمية البيولوجية؛ فالتأثير الذي يحدثه كثير من العوامل البيولوجية؛ يكون إما نافعاً وإما ضاراً؛ تبعاً لاستخداماتها وطرائق مزجها مع عناصر ومواد أخرى؛ الأمر الذي يزيد أهمية تفهم الغايات التي تحدد لبرامج البحث والتطوير الخاصة بهذه العوامل. وإلى جانب الخاصية المشار إليها، فإن الخط الرفيع الذي يفصل بين ما هو هجومي وما هو دفاعي من الأبحاث المتعلقة بها، يضاعف صعوبة تشخيص ما يثير القلق من نشاطات الانتشار البيولوجي ومعالجتها؛ وعلى سبيل المثال، تجيز الاتفاقية عمليات البحث والتطوير التي تجرى لأغراض دفاعية أو وقائية.

وقد تزداد إجراءات التعامل إزاء الانتشار البيولوجي في هذا المضمار صعوبة أيضاً؛ بسبب الحاجة الماسة إلى التعاون على نحو لا يمكن الاستغناء عنه ما بين ذوي الشأن من علماء وخبراء وأكاديميين لتحقيق التطور المطلوب في هذا المجال؛ ففي كثير من الأحيان، يصبح تشاطر نتائج الأبحاث وأساليبها شرطاً أساسياً لتأكيد صحة هذه النتائج، غير أن

توفير الشفافية في هذه النشاطات قد يسهّل في الوقت عينه، تعميم المعارف والخبرات المحققة، على من يحتفظ بأجندات "خفية" من علماء أو جماعات معينة؛ إذ إن تحقيق التوازن المناسب ما بين الانفتاح والسرية، ليس بالأمر الهين دائماً؛ ففي عام 2005، على سبيل المثال، تم في بادئ الأمر منع نشر مقالة علمية، حملت عنوان: «تحليل هجوم إرهابي - بيولوجي على مؤن غذائية: سم البوتولينيوم في الحليب أنموذجاً»؛ خشية استخدام المعلومات التي تضمنتها المقالة لتحقيق مقاصد تخريبية إجرامية. ولكن المقالة أجيز نشرها آخر الأمر؛ كون الفوائد المتأتية من تعزيز حرية البحث العلمي والأكاديمي، أهم بكثير حتى من المخاطر الناجمة عن قيام جماعة ما بتلويث إمدادات الحليب.[45] وعلى الرغم من أن المقالة لم تسهم بشكل مباشر في توسيع دائرة الانتشار البيولوجي، فقد ساد اعتقاد مفاده أن ما جاءت به من معلومات، ربما أسهم في نشر الخبرة الفنية اللازمة لوضع خطة هجوم محتمل، وتنفيذه باستخدام عوامل بيولوجية.

ومن مباعث القلق الأخرى ذات الصلة، احتمالات شراء عوامل معينة متدنية التأثير لأغراض الدراسات والبحوث العلمية؛ ففي مطلع العقد الماضي، كان في الإمكان شراء سلالات من عامل الريكتسيات rickettsiae* وفيروس داء كوليرا السالمونيلا، بما لا يزيد على 500 دولار أمريكي و150 دولاراً أمريكياً (على التوالي).[46] ومع أن شراء عوامل مماثلة مابرح متاحاً حتى اليوم، إلا أن تدابير احترازية أكثر صرامة وفاعلية باتت تُتخذ في الوقت الحاضر؛ للحيلولة دون إرسال شحنات منها إلى وجهات، وأطراف غير مخولين بحيازتها؛ وعلى سبيل المثال، فإن في مقدور العاملين في مؤسسات أكاديمية، أو حكومية، أو صناعية خاصة، شراء عينات مجمدة من فيروس "إتش1إن1"-السلالة أيه (H1N1; strain A/swine/1976/31)، المسبب لأنفلونزا "الخنازير"، مقابل 300 دولار أمريكي فقط.[47] وبرغم اتخاذ التدابير الاحترازية السالفة الذكر، فإن احتمالات إساءة استخدامها، تثير هي الأخرى، المخاوف من انتشار بيولوجي يحدث من دون قصد.

* هي كائنات دقيقة؛ تسبب ما يعرف بحمى الجبال الصخرية، وتدخل في عداد البكتيريا والفيروسات. (المترجم)

رابعاً، كما هي الحال بالنسبة إلى المواد النووية والإشعاعية، فإن هناك من يتخوف من إمكانية حصول عناصر لا ينتمون إلى دولة ما، على منفذ يتيح لهم الوصول إلى سموم أو عوامل مسببة للمرض، أو إلى الأمرين معاً. وثمة أمثلة عدة لمحاولات سابقة حدثت بالفعل، ومنها الاعتداء الذي نفذته طائفة "باجوان شري راجنيش" Bhagwan Shree Rajneesh عام 1984، باستخدام فيروس السالمونيلا في ولاية أوريجون الأمريكية؛ والمحاولات المخفقة من جانب جماعة "أوم شنريكيو" Aum Shinrikyo التي استخدمت فيها سم البوتولينيوم وعامل الجمرة الخبيثة وفيروسي الكوليرا وأنفلونزا "الماعز" أوائل تسعينيات القرن العشرين. ومع شيوع الخبرات والمعارف الفنية ذات الصلة بهذا الميدان، فقد شاع أيضاً هاجس مساعٍ قد تبذلها جماعات أخرى؛ لتصنيع أحد العوامل المرضية، أو امتلاكها بطرائق غير قانونية. ولقد حدث بالفعل عام 2002، أن أثبت علماء متخصصون أن في الإمكان "إنتاج" أحد فيروسات شلل الأطفال التي تصيب النخاع الشوكي polio virus، بالاستفادة من شرائح من الحمض النووي يتم الحصول عليها بواسطة البريد، ومن بيانات ومعلومات وراثية متاحة علناً على شبكة الإنترنت.[48] وفي عام 2005، استطاعت مجموعة من العلماء إعادة تركيب فيروس يحتوي على جميع متواليات (تسلسلات) الترميز الخاصة بفيروس يعرف بـ "الأنفلونزا الإسبانية" الذي تفشى عام 1918. وعلى النحو نفسه، جاء نشر المعلومات الخاصة بجينوم فيروس "أنفلونزا الخنازير" في العام نفسه في مجلة ساينس *Science*؛ ليثير أيضاً نقاشات حادة ومخاوف من إمكانية استفادة بعض الناس من هذه المعلومات لتحقيق غايات تخريبية إجرامية، أما من حيث المعدات المطلوبة لهذا الغرض، فثمة تقديرات تتحدث عن أن تكلفة بناء منشأة لتصنيع أسلحة بيولوجية، ربما لا تزيد على مليون دولار أمريكي تقريباً؛ وهو مبلغ لا يصعب توفيره على جماعات وعناصر لا ينتمون إلى دولة بعينها وقد عقدوا العزم قوياً على بلوغ غاياتهم وأهدافهم.[49]

وربما وجدت جماعة إرهابية ما يغريها أيضاً، في إمكانية استهداف المنشآت والمرافق الحيوانية أو النباتية بما يكبد المجتمع بأسره تكاليف اقتصادية جسيمة. وقد تحفزها أيضاً

احتمالات انتقال الوباء الذي سيتفشى داخل هذه المنشآت، إلى البشر في آخر المطاف. ومن المعروف أن ما يقرب من 60٪ من العوامل التي تصيب الإنسان بالأمراض، حيوانية المصدر؛ بمعنى أنها تنشأ في الحيوان أصلاً، وقد تنتقل أخيراً إلى الكائنات البشرية.[50] وعبر منظور آخر، نجد أن ما يزيد على 80٪ من عوامل الإرهاب البيولوجي المحتملة، الواردة على قائمة الوقاية من الفئة (أ) من مسببات المرض، التي يصدرها مركز مراقبة الأمراض Center for Disease Control، هي من أصول حيوانية.[51] وكذلك، فإن جماعة ما لا تنتمي إلى دولة قد تحاول الحصول على عوامل شديدة الأذى من النوع الذي يظهر للوجود بصورة طبيعية؛ ومثالنا هنا، قيام أعضاء من جماعة أوم شينريكيو عام 1992 بمحاولة فاشلة لشراء عينات من فيروس إيبولا Ebola في زائير (كما كانت تسمى وقتذاك).[52]

ما العمل للحد من انتشار الأسلحة البيولوجية؟

جرى إطلاق كثير من المبادرات؛ بغية تضييق نطاق انتشار الأسلحة البيولوجية.[53] ففي مجال التحقق والامتثال، بُذلت محاولات عدة؛ لتضمين هيكل اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية والسامة نظاماً خاصاً بالتحقق؛ غير أن هذه المحاولات، لم يكتب لها النجاح حتى الآن؛ نظراً إلى اعتراض عدد من الدول الأطراف في الاتفاقية على هذه المبادرات. وعلى الرغم من تباين الأسباب، فإنها تقوم أساساً على الخوف من أن يسبب نظام التحقق هذا، عن غير قصد، الكشف علانية عن خبرات ومعارف فنية حساسة قد تجد طريقها إلى أيدي جهات وأطراف منافسين في بلدان أخرى.[54] وهناك أيضاً حالات جرى فيها رفض فتح أبواب مختبرات الأبحاث المتقدمة لأطراف آخرين، بل إن مؤسسات الصناعات الصيدلانية ما برحت تحاول إثبات أن آليات التفتيش والتحقق؛ ربما تسبب كشف النقاب عن طبيعة براءات الاختراع التجارية.

وحتى تتفادى اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية والسامة آثار هذه الاعتراضات، تبنت استمارة معلومات خاصة بتدابير بناء الثقة، وألزمت الدول الأطراف فيها بتقديمها بصورة سنوية. والاستمارة تغطي أبواباً عدة، بما في ذلك الكشف عن النشاطات السابقة

المتعلقة ببرامج البحث والتطوير البيولوجية، هجومية كانت أو دفاعية، أو من النمطين معاً. ولكن مستوى الاستجابة، لسوء الحظ! كان الأدنى في تاريخ الاتفاقية؛ إذ لم يستوفِ متطلبات استمارة بناء الثقة إلا أقل من ثلث عدد الدول الأعضاء في الاتفاقية.[55] وتم إثر انتهاء مؤتمر المراجعة السادس (تشرين الثاني/ نوفمبر - كانون الأول/ ديسمبر عام 2006)، تأسيس وحدة التنفيذ والدعم التي كان من بين أهدافها الرئيسية، رفع مستوى الاستجابة المشار إليه.

وإضافة إلى ما تقدم، بُذل جهد ومحاولات عدة؛ لتقوية التزام الدول الأعضاء بأحكام الاتفاقية؛ ومن بينها المبادرة التي أطلقها الاتحاد الأوروبي عام 2006؛ لزيادة درجة الوعي بأهمية الارتقاء بالاتفاقية إلى مستوى العالمية؛ وعقد في هذا السياق ندوات وحلقات دراسية تستهدف حث الدول غير الأطراف فيها بتصديقها، أو التزام بنودها. وعرض الاتحاد، في الوقت نفسه، مد يد العون إلى الدول الأطراف في الاتفاقية التي هي بحاجة إلى دعم قانوني أو تشريعي في مجال تنفيذ بنودها. وإزاء ما يتعلق بمسألة الاستخدام المزدوج، فإن ثمة مدونات سلوك، باتت تُستخدم لزيادة وعي العلماء المعنيين بسبل الحد من المخاطر التي قد تترتب على تبادل المعلومات الحساسة والمعارف والخبرات والمواد ذات الصلة بذلك.[56] وإضافة إلى ما تقدم، فإن مبادرات أخرى اشتملت على جهود؛ تستهدف الارتقاء بمستويات "الأمن البيولوجي" و"السلامة البيولوجية" في المختبرات التي تتم فيها معالجة العوامل الفائقة الحساسية.[57]

واستكمالاً لهذه المبادرات، قامت "مجموعة أستراليا" Australia Group - وهي منتدى غير رسمي يشارك فيه 40 بلداً، إضافة إلى المفوضية الأوروبية - بإعداد قوائم تغطي العوامل البيولوجية، والعوامل النباتية والحيوانية المنشأ المسببة للأمراض، والمعدات البيولوجية ذات الاستخدام المزدوج. وقد روعي بالنسبة إلى كل قائمة الأخذ بعدد من المؤثرات لتحديد طبيعة المواد المثيرة للقلق؛ فإزاء ما يتعلق بالعوامل البيولوجية مثلاً، نجد أن العوامل التي تدخل في تقويم أهميتها، تشتمل على: تقرير احتمال كون بلد يشك في

ضلوعه في نشاطات الانتشار البيولوجي، قد سعى للحصول على عامل بعينه، أو كون هذا العامل قد تم تطويره واستخدامه في الحروب، أو كان في الإمكان إنتاجه بكميات كبيرة؛ والسؤال: هل سيصبح مُعدياً عند تحوله إلى بخار أو رذاذ، أو لا؟

البعد الكيميائي

يعود تاريخ الجهود الرامية إلى حظر استخدام الأسلحة الكيميائية إلى اتفاقيتي لاهاي لعامي 1899 و1907. وعلى الرغم من هذه الجهود التي بذلت في وقت مبكر، فقد تعددت حالات اندلاع حروب كيميائية. ففي الحرب العالمية الأولى، استخدمت القوى المتحاربة أكثر من 124 ألف طن متري من 39 عنصراً ساماً؛ ما سبب حدوث نحو مليون إصابة على جميع الجبهات؛ حيث بلغ عدد الوفيات منها حوالي 90 ألف حالة، فيما انتهت حال كثير من الناجين إلى الإصابة بالعمى أو بالعجز الدائم.[58] وفي العصر الحديث، استُخدمت العوامل الكيميائية في كثير من الصراعات؛ فاستخدمتها كل من: إيطاليا خلال غزوها إثيوبيا في عامي 1935 و1936، واليابان في حربها ضد الصين (1937 - 1943)، ومصر ضد اليمن خلال الفترة 1963 - 1968، والولايات المتحدة الأمريكية في فيتنام ما بين عامي 1965 و1975.[59] وفي الآونة الأخيرة، تم استخدام العوامل الكيميائية خلال الحرب الإيرانية - العراقية، ومن العراق ضد الأكراد في حلبجة عام 1988. وعلى وجه الإجمال، فإن الأسلحة الكيميائية قد أوقعت من الضحايا ما يفوق أعداد من سقطوا منهم في الحروب النووية والبيولوجية مجتمعة.

وحيال خلفية كهذه، تبرز خمسة تحديات أساسية على طريق الحد من الانتشار الكيميائي: أولها أن كثيراً من الدول الأطراف في اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، مايزال يفتقر إلى النظم والتشريعات اللازمة لتنفيذ الاتفاقية، على الرغم من كثرة عدد الدول التي انضمت إليها، بما فيها لبنان الذي انضم إليها في كانون الأول/ ديسمبر عام 2008. وطبقاً لما أعلنته منظمة حظر الأسلحة الكيميائية (OPCW)، فحتى تشرين الثاني/ نوفمبر عام 2008، لم يقم إلا أقل من نصف عدد الدول الأطراف في الاتفاقية (45٪ تقريباً) بسن

التشـريعات الواجب تطبيقها في عدد من المجالات؛[60] ومن بينهـا مـثلاً، الـنظم التجاريـة المناسبة، والأحكام العقابية. أضف إلى ذلك أن بعض هذه الـدول لم يـشكل هيئـة وطنيـة تتولى إدارة عملية تنفيذ الاتفاقية على المستوى الداخلي.[61] ولعل وضعاً كهذا، يغـدو مقلقـاً بشكل خاص في بلدان من شأن ضعف الأحكام القانونية وآليات الرقابة فيهـا أن يـشجع على تزايد ظواهر الاستخدام غير المسؤول للمواد الكيميائية. وربما تأتي التبعات على نحـو غير متوقع؛ بما في ذلك طمر النفايات السامة بأساليب وطرائق ذات طابع نفعي. ففي عـام 2006، على سبيل المثال لا الحـصر، لقي خمسة أشخاص حتفهم وتـسمم أكثـر مـن خمـسة آلاف آخرين، عندما أفرغت سفينة أجنبية مئات عدة مـن الأطنـان مـن المـواد الكيميائيـة السامة في أبيدجان (ساحل العاج).

ثاني هذه التحديات، يُمثل بالمخزونات الضخمة التي لما يُقـرر مـصيرها بعـد، بـرغم الجهود المتواصلة التي ماانفكت تُبذل للتخلص من المواد الكيميائية المثيرة للقلق. وفي هذا الخصوص، فإن ما في حـوزة كـل مـن: الولايـات المتحـدة وروسـيا منهـا يثـير الـذهول؛ فالكميات المعلن عنها في الأولى مثلاً، تقل قليلاً عن 28 ألف طن متري،[62] على حـين كـان خزين الاتحاد السوفيتي السابق من غاز الأعصاب والعوامل المسببة للبثـور، قـد نـاهز 40 ألف طن متري.[63] وفي ضوء حجم هذا الخزين، فليس من المرجح أن يتمكن هذان البلدان من تدمير الحصص المحددة لهما بحلول شهر نيسان/ إبريل عام 2012، وهو الموعد النهائي المقرر لهذا الغرض، بعد تمديده خمس سنوات. ومع هذا، وعلى الرغم من أن ما يحصل مـن تأخير في هذا الشأن؛ يمكن أن يعزى في المقام الأول إلى تحديات اقتصادية وسياسية وبيئيـة ترتبط بعملية التدمير، فإنه – أي التأخير – بات يخلّف، لسوء الحظ! تداعيات سـلبية عـلى مستوى التزام دول أطراف أخرى بأحكام الاتفاقية وقواعدها.

ويكمن ثالث التحديات في الاستخدامات ذات الطابع المزدوج التي يتـسم بهـا كثـير من العناصر الكيميائية؛ مثلما هي حال العوامل والسموم البيولوجية. فغاز الفوسجين على سبيل المثال، يمكن استخدامه مادة للتعقيم في سلسلة من التفاعلات الكيميائية العضوية، أو في صناعة المبيدات؛ مثلما يمكن أن يستخدم أيضاً؛ بوصفه عاملاً مسبباً لأمراض الرئـة،

أو غازاً يشل القدرة على التنفس. وفي الولايات المتحدة الأمريكية وحدها يتم سنوياً تصنيع أكثر من مليون رطل من غاز الفوسجين.[64] وتشمل معضلة الاستخدام المزدوج، تلك المواد الكيميائية التي توصف بـ "الأولية" pre-cursor، والتي يمكن في حال مزاوجتها مع بعضها بعضاً أن تكون مزيجاً خطيراً؛ وعلى سبيل المثال، فإن المواد الكيميائية "الأولية"، التي تستخدم لإنتاج عامل الأعصاب المعروف باسم التابون tabun – وأعني بذلك الديميثيلامين (ثنائي ميثيل أمين)، وسيانيد الصوديوم، وكلوريد الفوسفوريل – متوافرة جميعها في الأسواق المفتوحة.[65] وأياً يكن الأمر، فإن ميزة الاستخدام المزدوج باتت تزيد صعوبة النشاطات والجهود الرامية إلى الحد من انتشار الأسلحة الكيميائية؛ في ضوء احتمالات توجه دول أو جماعات معينة لتركيز اهتمامها على امتلاك مواد ذات ميزة كهذه؛ بغية الالتفاف على القيود المفروضة عليها. ومن منظور أي من الجماعات الإرهابية، فإن مواد من هذا النوع ربما تبدو هدفاً جاذباً بشكل خاص؛ نظراً إلى سهولة معالجتها والتعامل وإياها مقارنة إلى المواد الإشعاعية أو المواد البيولوجية.

وإضافة إلى التحدي الممثل بخاصية الاستخدام المزدوج، فإن قطاع الصناعات الكيميائية يعد من القطاعات النشيطة والمتنامية. وعلى الرغم من أن الغالبية العظمى من هذه الصناعات لا يتوافر لها معظم العوامل والمواد السمية، فإنها تتعامل ومواد كيميائية توصف بالخطيرة؛ فقطاع الصناعات الكيميائية الأمريكية مثلاً؛ ينتج سنوياً مئات الأطنان من عامل سيانيد الهيدروجين الذي يؤثر في دم الإنسان. ومع أن هذا القطاع بعامة لا يشكل خطراً مباشراً من مخاطر الانتشار الكيميائي، إلا أنه يمكن أن يوفر فرصاً مواتية أمام تلك الجماعات أو العناصر الذين لا ينتمون إلى دولة من الدول، والذين يسعون جاهدين للحصول على مواد كيميائية بعينها؛ فضلاً عن إمكانية استهداف معامل ومنشآت كيميائية معينة، متى ما أصبح معلوماً أن مواد سامة تختزن فيها. ولقد أثبتت الحوادث المؤسفة التي تقع مصادفة في منشآت كهذه؛ كذلك الذي شهده مصنع الأسمدة في بوبال Phopal (الهند) عام 1984، أن انتشار مواد كيميائية معينة، يمكن أن يخلّف آلاف الإصابات بين

البشـر؛ فقد سبب تسـرب غاز إيزوسيانات الميثيل methyl isocyanate مقتل قرابة أربعة آلاف شخص وإصابة 10 آلاف غيرهم.

ومثلما هي الحال بالنسبة إلى المواد النووية والعوامل البيولوجية، فإن رابع التحـديات التي هي موضوع البحث، يُمثل بهاجس وقوع مـواد كيميائيـة فتاكـة في أيـدي عنـاصر أو جماعات يضمرون نيات إجرامية. وكما نبّهنا قبلاً، فإن مبعث القلق الأشد هنا ربما لا يُمثل بالاستحواذ على أسـلحة كيميائيـة تقليديـة؛ كعوامـل الأعـصاب (ومنهـا مـثلاً: غـازات السومان soman والتابون tabun والسارين sarin)؛ إذ إن السيناريو الأكثـر ترجيحـاً هـو حصول هذه الجماعات على مواد سمية صناعية أو استهدافها؛ ونتيجة لذلك، فـإن الجهـود التي تركز حـصراً على منع الانتشار المحتمل لعوامل الأعـصاب التقليديـة وحـدها، ربـما تغفل عن الأخطار الكامنة في انتشار مواد من هذا النوع وفي استهدافها.

أما خامس التحديات وهو آخرها، فهو عدم أخذ اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية في الحسبان، ما يستجد من مواد وعوامل تدعو إلى القلق، على الرغم من أنها قد أعدت قوائم صُنفت العوامل الكيميائية وفقها تبعاً لمدى خطورتها وفتكها. ويرى بعض الناس أن هـذه "القوائم"، إضافة إلى ذلك، توجد ثغرات ومنافذ للتهرب، حـين تـستبعد مـواد كيميائيـة يجوز استخدامها؛ بوصفها أسلحة غير مهلكة لأغراض فرض القـانون ومكافحـة أعـمال الشغب محلياً. فطبقاً للمادة الثانية من الاتفاقية، فـإن العامـل الـذي يـستخدم في مكافحـة الشغب يعرَّف بأنه «أي مادة كيميائية، غير مدرجة في أحـد الجـداول، يمكنهـا أن تحـدث بصورة سـريعة، تهيجاً حسياً أو عجزاً بدنياً في الإنسان، بحيث تختفي آثارهمـا بعـد وقـت قصـير من انتهاء التعرض لها».

وتأسيساً على هذا، فإن مواد كيميائية معينة؛ مـن قبيـل: عامـل الفينتانيـل fentanyl المخدِّر الذي استُخدم في حادثة تحرير الرهائن المحتجزين في مسـرح موسـكو في تـشـرين الأول/ أكتوبر عام 2002، لا تدخل، بمقـتضى الاتفاقية، في عداد المـواد المحظـورة. وإزاء ما يتعلق بهذه الحادثة، فإن قرار السلطات الروسية استخدام غاز مخدِّر قد أسفر عـن وفـاة

129 رهينة، ومقتل أفراد المجموعة التي هاجمت المسرح جميعاً. وثمة من يخشى أن تسبب هذه "الثغرة" تعقيد الجهود الرامية إلى نزع الأسلحة الكيميائية، في ضوء محاولات تبذلها دول معينة؛ بهدف تطوير أجيال جديدة تقع ضمن فئة "الأسلحة غير الفتاكة".[66] وعلى وجه الإجمال، فإن هناك أنواعاً متعددة من العوامل التي تندرج في هذه الفئة، بما فيها العوامل المستخدمة في مكافحة الشغب؛ (مثل: أدماسيت adamsite، وكولوبيسيرين cholopicrin، وبروموأسيتون bromoaceton)، والعوامل "المهدئة" calmatives، وتلك المثيرة للروائح الكريهة malodorants، إضافة إلى العوامل الكيميائية – البيولوجية المسببة للعجز المؤقت.[67]

ما العمل للحد من انتشار الأسلحة الكيميائية؟

ثمة خطوات عدة يُجرى اتخاذها ابتغاء الحد من انتشار الأسلحة الكيميائية، وأشهرها الجهود التي تُبذل في إطار ما صار يعرف بـ "البرنامج التعاوني لتخفيض التهديدات" Cooperative Threat Reduction Program، وعلى صعيد "مجموعة الثماني"، لتدمير مخزون ترسانات الأسلحة الكيميائية في الاتحاد السوفيتي السابق. ومع حلول شهر تشرين الأول/ أكتوبر عام 2007، كان عدد من الدول الغربية قد وفر ما يقرب من ربع المبلغ الذي وعدت بتقديمه؛ بمقتضى مبادرة "الشراكة العالمية" Global Partnership التي أطلقتها المجموعة، وهو الذي حُدد بملياري دولار أمريكي؛ لتدمير مخزونات روسيا من هذه الأسلحة في موعد لا يتعدى عام 2012.[68]

وبمقتضى اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، يتعين على الدول الأطراف فيها، تقديم إعلانات تفصيلية عن نشاطاتها في الميدان الكيميائي؛ تتضمن، من بين أمور أخرى، معلومات عن الأسلحة الكيميائية، وعن المنشآت التي أقيمت لتخزينها وتدميرها وإنتاجها، إضافة إلى تلك التي استخدمت في الماضي لتطوير هذه الأسلحة.[69] ولقياس حجم المخزونات من المواد الكيميائية السمية، بات لزاماً على هذه الدول أيضاً، تقديم بيانات تتعلق بالمواد الكيميائية السمية، الأولية منها والصناعية، وهي المدرجة على

الجداول الثلاثة؛ بما في ذلك المنشآت الكيميائية الأخرى التي يتم فيها إنتاج عناصر كيميائية عضوية مختلفة. وغنيّ عن القول: كون الصورة التي ترسمها هذه الإعلانات، تظل رهناً بعدد الأجوبة والردود التي يمكن الحصول عليها من الدول الأطراف، وبمستوى تفصيل المعلومات الواردة فيها؛ فحتى غاية عام 2008، قدمت 126 دولة كانت طرفاً في الاتفاقية؛ (أي ما يعادل 68٪ من الدول الأعضاء) الأجوبة المطلوبة منها.[70]

وقد أنشأت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية أيضاً، نظامَ تحقّقٍ خاصاً بها لمراقبة جميع ما يجري من نشاطات ذات صلة بهذه الأسلحة؛ بما في ذلك تلك التي يحتمل أن تُفضي إلى انتشارها. ومنذ دخول اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية حيز التطبيق عام 1997، أجري ما يزيد على 3500 عملية تفتيشية في 195 منشأة للأسلحة الكيميائية، وفي 1100 موقع صناعي تقريباً، تقع جميعاً في 81 بلداً.[71] ومع أن هذه الأرقام تعكس ما تتميز به عملية التحقق من نشاط وقوة، إلا أن هناك من المؤشرات ما يوحي بتراجع فاعلية العمليات التفتيشية؛ الأمر الذي من شأنه تيسير محاولات الأطراف التي يحتمل لجوؤها إلى ممارسة أعمال الخداع والتضليل.[72] وعلى سبيل المثال، فإن مفتشي المنظمة لم يعد في مقدورهم؛ بناءً على طلب من دول أطراف معينة، استعمال أسلوب ما يعرف بـ "الفصل الكروماتوجرافي (أو التفريق اللوني) للغازات" gas chromatograph-mass spectrometers (GC/MS)، عند أداء مهامهم التفتيشية؛ خشية الكشف عن "الأسرار التجارية" الخاصة بمصنّعي المواد الكيميائية؛ إضافة إلى أن عمليتي التحليل وأخذ العيّنات لا تشمل إلا عوامل الحرب الكيميائية وموادها "الأولية" المدرجة على "جداول" اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية؛ ما يتيح للأطراف الضالعين في نشاطات الانتشار الكيميائي تفادي افتضاح أمرهم من خلال إنتاج مركبات كيميائية لم ترد في هذه الجداول.[73]

ومثلما انطبق قرار مجلس الأمن رقم 1540، على المواد النووية والبيولوجية، فإنه ينسحب أيضاً على الجانب الكيميائي؛ فيحظر على دول العالم تحويل المواد الكيميائية السمية إلى جهات وجماعات لا تنتمي إلى دولة معينة؛ ليرسخ بذلك بشكل فعال وعملي،

التعهدات التي التزمت بها هذه الدول عند انضمامها إلى اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية. وخلال مرحلة ما بعد 11/ 9، دأبت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، على حث الدول الأعضاء فيها على سن تشريعات وطنية تجعل أحكام اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية وبنودها، ملزمة بالنسبة إلى مواطني هذه الدول وشركاتها ومؤسساتها التجارية. وتقضي الاتفاقية فرض عقوبات جزائية على منتهكي هذه الأحكام والبنود.[74]

الاتجاهات المستقبلية لانتشار أسلحة الدمار الشامل

يسلط هذا المبحث الضوء بشكل موجز على ثلاثة اتجاهات عامة قد تكون لها تبعاتها وتداعياتها في مجال انتشار أسلحة الدمار الشامل. ومحافظة على الاتساق والترابط، فقد تم تقسيم هذه الاتجاهات إلى أصناف مستقلة تغطي الأبعاد النووية، والبيولوجية، والكيميائية.

الاتجاهات النووية

على الرغم من صعوبة التنبؤ بطبيعة المسار الذي ستتخذه معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في تطورها في ضوء التحديات التي تواجهها، فإن ثمة نزوعاً بات يتنامى في المجال النووي، وذلك هو الطلب المتزايد على الطاقة النووية. وحتى تشرين الأول/ أكتوبر عام 2008، كان قد دخل حيز التشغيل 439 مفاعلاً نووياً في 30 دولة، على حين بلغ عدد المحطات الجديدة التي هي قيد الإنشاء 36 محطة.[75] ووفقاً لتقديرات أحد المصادر، فإن هناك اقتراحات ببناء 162 محطة نووية إضافية؛ وحالَ وجدت هذه التوقعات طريقها إلى التحقق، فإن 38 بلداً سيتسنى له تشغيل مفاعلات للطاقة النووية، بما في ذلك: مصر وإندونيسيا وكازاخستان وتركيا وفيتنام. وفي الشرق الأوسط، أعربت دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والأردن والكويت وسوريا صراحة، عن عزمها الاستفادة من الطاقة النووية المدنية.[76]

وعند النظر إلى تطور كهذا، عبر منظور الانتشار النووي، فإن التوجه نحو إقامة المزيد من محطات الطاقة النووية في أجزاء مختلفة من العالم، من شأنه تقوية احتمالات تحويل مواد

نووية معينة لإنتاج أسلحة نووية. وبحسب ما أشار إليه محمد البرادعي، المدير العام (السابق) للوكالة الدولية للطاقة الذرية، في هذا الخصوص، فإن «الدول التي باتت ضليعة في مجال تخصيب اليورانيوم وفصل البلوتونيوم، قد أصبحت، بحكم الأمر الواقع، دولاً قادرة على إنتاج أسلحة نووية»؛ أي إن في إمكانها - بتعبير آخر - تطوير أسلحة كهذه في فترة قصيرة من الزمن.[77] ولعل ما يدعو إلى القلق في هذا السياق، المساعي التي يبذلها بعض هذه البلدان لبناء مفاعلات استنسال (توليد)؛ بغية تقليل حاجتها إلى وقود اليورانيوم.[78] وثمة اتجاه محتمل وذو صلة بهذا الشأن، قد يُمثل بسعي هذه "القوى النووية" الطموح للحصول على الجيل الرابع من المفاعلات النووية. وهنا، ينبغي التذكير بأن البلوتونيوم المستخدم في هذا الجيل من المفاعلات، "مناسب بشكل خاص" لإنتاج أسلحة نووية.[79]

ولمواجهة هذا التحدي المتعاظم، يعكف صنّاع السياسة على دراسة جدوى مشروع؛ يستهدف تأسيس بنوك للوقود النووي تحت رقابة دولية. وبمقتضى مشروع كهذا، يمكن البلدان ذات الصلة تقليل توجهها نحو تطوير المعرفة اللازمة لبناء دورة الوقود، وهي التي تمثل العنصر الأكثر تعقيداً في أي برنامج من برامج الطاقة النووية. ومع ذلك، فهو - أي المشروع - ربما لا يرضي أولئك الذين يحاجُّون بأنه يتعارض والمبدأ المنصوص في المادة الرابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وهو الذي يعطي الدول الحق في إجراء أبحاث نووية لأغراض سلمية. وفي هذا الاتجاه، يتكهن بعض المحللين، بأن عدداً أكبر من دول العالم، سيحاول إنتاج اليورانيوم والقيام بنشاطات التخصيب وإعادة المعالجة؛ لتجنب الاعتماد على المورِّدين الدوليين؛ ما يزيد مهمة كبح الانتشار النووي تعقيداً.[80] ولعل ما يمكن أن يتخطى محاولات الحصول على مواد حساسة؛ كاليورانيوم، هو تكاثر برامج الأسلحة العملية، وهو الذي ربما أضاف بُعداً جديداً إلى المخاوف ذات الصلة بالانتشار النووي.[81]

الاتجاهات البيولوجية

على مدى السنوات الثلاثين المنصرمة، أحدثت التطورات المهمة التي تحققت في حقل البيولوجيا الجزيئية molecular biology، وعلوم الوراثة genetics، والجينوم

genomics، والبروتينات الوراثية proteomics، تحولات ثورية في ميدان التقنية الحيوية؛[82] وهي ظاهرة يرجح لها الاستمرار في المستقبل المنظور. ومع أن أي إنجازات تُحقق مستقبلاً ستتمخض عن تحسن متواصل في نوعية العيش، إلا أن بعض الاكتشافات والتطبيقات الجديدة، قد يشجع على إنتاج أنواع جديدة من العوامل البيولوجية في المستقبل، بيد أن هذه الأخيرة - خلافاً للعوامل السابقة المسببة للمرض - سيصعب كثيراً الكشف عنها ومقاومتها.

وهناك على سبيل المثال، من يتكهن بأن أولئك الذي يستهدفون إنتاج أسلحة بيولوجية، ربما تحولوا عن استخدام الكائنات العضوية المجهرية التي تسبب أمراضاً مُعدية، وركزوا جهودهم، بدلاً من ذلك، على ما يسمى "المركبات التنظيمية الحيوية" bioregulators.[83] وهذه المركبات تمثل نوعاً من المواد الكيميائية الطبيعية التي يحتوي عليها جسم الإنسان، والتي تتحكم في الوظائف والعمليات الحيوية؛ كالتنفس، ودرجة الحرارة، والحالة النفسية، والاستجابة المناعية.[84] وأي تلاعب في هذه المركبات أو التأثير فيها من الجائز أن يُحدثا آثاراً مضادة ضارة؛ إذ يمكن - مثلاً - استخدام هرموني: الأنجيوتنسين angiotensin، والبومبيزين bombesin؛ لزيادة مستوى ضغط الدم.[85] وهذه المركبات نفسها، يمكنها أن تصبح سامة إذا أعطيت بجرعات كبيرة، أو أمكن تعديل تركيبتها الجزيئية، بما يضيف إليها خصائص جديدة.[86]

ومن المحتمل أيضاً، أن تسهم الإنجازات المتقدمة التي تحدث في ميدان البيولوجيا الجزيئية، في تطوير وسائل إطلاق العوامل البيولوجية. ولنا فيما يعرف بـ "النواقل الفيروسية" - وهي التي تستخدم حالياً في عمليات العلاج الجيني - وفي السموم المناعية التي يمكن استخدامها؛ لاستهداف خلايا معينة، مثالان على هذه الوسائل. غير أن ما يثير قلقاً أشد في هذا الخصوص، هو تيسير إطلاق العوامل البيولوجية بوسائل الرش. ومن المعروف أن وسائل معالجة متطورة؛ كطريقة التجفيف بالرش مثلاً، بات يمكن اليوم توظيفها عملياً في تحويل عقار ما، من حالته السائلة إلى مسحوق ناعم دقيق؛ بما يجعله المادة الأمثل المناسبة لعملية الاستضباب/ التضبيب aerosolization.[87]

وإضافة إلى ما تقدم، فإن التطور الحاصل في تقنيات الهندسة الوراثية يمكن أن يمهد الطريق أيضاً، أمام إنتاج عوامل بيولوجية جديدة؛ فهذه التقنيات يمكنها أن تستخدم؛ على سبيل المثال، في الجمع بين الآثار التي تحدثها البكتيريا الفتاكة؛ كالجمرة الخبيثة، والبكتيريا المفيدة التي يسهل عليها دخول جسم الإنسان؛ كتلك المعروفة بالبكتيريا الإشريكية القولونية Escherichia coli.[88] وهناك بين الجماعات التي لا تنتمي إلى دولة معينة من أجرى تجاربه الخاصة به بالفعل؛ إذ قامت جماعة أوم شينريكيو اليابانية بـ "إعادة هندسة" هذه الأخيرة وراثياً، من خلال مزجها بمادة البوتولينيوم السامة.[89] ولربما يسهم تطور تقنيات البيولوجيا التركيبية مستقبلاً، في التقليل من تكلفة عمليات الهندسة الوراثية والصعوبات التي تقترن بها؛ فتفتح الباب واسعاً أمام إنتاج عوامل معدّلة وراثياً، تقاوم الأمصال، أو تمزج فيها الخصائص السمية لعضويات حية مجهرية شتى.[90]

الاتجاهات الكيميائية

أما في الميدان الكيميائي، فمن المرجح أن يطمس ظهور التكنولوجيا النانَوية، الخطوط الفاصلة بين علمي الكيمياء والأحياء؛ وخصوصاً عندما يصبح في الإمكان التلاعب بالجزيئات البيولوجية أو الذرات الفردية؛ بقصد إنتاج عوامل بيو-كيميائية نشيطة.[91] وتصبح حالات تحول كهذه، واضحة بشكل خاص متى ما تعلق الأمر بالمواد السمّية، و"المركبات التنظيمية الحيوية" ونظائرها.[92] وعلى الرغم من أن أحكام كل من: اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية واتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية والسامة تنطبق على هذه العوامل التي تقع "عند منتصف الطيف"، فإن التحديات التي تبرز على طريق الحد من انتشارها، تصبح أشد وضوحاً بكثير.

وفي ضوء جواز استخدام العوامل المسببة للعجز؛ على سبيل المثال - وفقاً لأحكام اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية - لأغراض تطبيق القانون، بما في ذلك: مكافحة أعمال الشغب، فإن ثمة دولاً وجماعات؛ ربما استغلت هذه "المنطقة الرمادية" لتصنيع أسلحة كيميائية (بالاستفادة من "المركبات التنظيمية الحيوية")؛ بقصد التأثير في وظائف الدماغ وتعطيلها.[93] ويكتسب هذا السيناريو قدراً أكبر من الواقعية مع ظهور وسائل وآليات

تصنيعية جديدة في المجال الكيميائي وتطورها؛ وربما أفضى هذا على المدى البعيد، إلى تطوير جيل جديد من الأسلحة الكيميائية - النفسية التي تصمم خصيصاً لبلوغ غايات محددة بعينها.[94] ولأن الحال لا تختلف عما هي عليه في المجال البيولوجي، فإن مهمة الحد من الانتشار الكيميائي ووقفه، قد تزدادان صعوبة أيضاً؛ بفعل تطور التقنيات التصنيعية وتقدمها. فحتى قبل بلوغ قدرات التكنولوجيا النانوية وفاعليتها، مستوى الذروة، فإن تقدم تقنيات التصنيع - كإنتاج ما سمي "المفاعلات المصغّرة" microreactors - يمكن أن يجعل من السهل، حجب منشآت غير قانونية لإنتاج أسلحة كيميائية أيضاً.[95]

استنتاجات

مازال انتشار أسلحة الدمار الشامل، يشكّل أحد أهم التحديات الأمنية. وفي هذا الإطار، فإن احتمالات استحواذ جماعات أو عناصر لا ينتمون إلى دولة معينة على أسلحة كهذه واستخدامها، أمسى السيناريو الأكثر ترويعاً؛ حتى لو كانت المعطيات المتاحة ترى في هذا الأمر احتمالاً ضئيلاً جداً.

ولعل التحدي الرئيسي الذي يقف أمام عملية إدارة انتشار هذه الأسلحة، هو الضغوط التي تواجهها المعاهدات الدولية الرئيسية الهادفة إلى وقف انتشار أسلحة الدمار الشامل؛ فتواجه معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية والسامة، واتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، طائفة واسعة من الضغوط الداخلية والخارجية التي تعرقل مهمة إقامة نظام فاعل لمنع الانتشار. وإدراكاً من المجتمع الدولي لهذه التحديات، فقد اتخذ من الخطوات ما يكفل التحديث والتعزيز لنظم الحد من الانتشار وأدواته. ولنا في اعتماد مجلس الأمن قراره رقم 1540، الذي يقضي بحظر نقل أسلحة الدمار الشامل من الدول إلى جهات غير تابعة لدولة ما، خير مثال على ما نقوله. وبينما يتواصل إحراز التقدم في هذه المجالات، فإن التطور التكنولوجي، وشيوع المعارف والخبرات ذات الصلة؛ يعنيان أنه ما من شيء يؤدي إلى إدامة فاعلية جهود منع انتشار هذه الأسلحة وقوتها بمرور الوقت، غير اليقظة المستمرة، والقدرة على التكيف مع ما يطرأ من مستجدات في هذا الميدان.

الفصل الرابع

الأزمات والصراعات الإقليمية والدول الهشة

كاتي كليمان

هل تعد الدول الهشة تهديداً استراتيجياً؟

يُعد الرأي القائل: إن "الدول الهشة" fragile states، تشكل خطراً استراتيجياً يتهدد "الشمال العالمي"، حديثاً نسبياً. وفي واقع الحال، فإن الدول القوية داخل النظام الدولي، كانت على امتداد فترات طويلة من القرن العشرين، قد عدَّت الدول، التي تُعرف اليوم بهذا الوصف، "فرصاً" يمكن استثمارها؛ بقصد توسيع مناطق نفوذها، سواء كان ذلك بالضم، أو بحكمها بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أو بالأسلوب الذي يعرف بـ "ما بعد الكولونيالي". و"الشمال العالمي" الذي ذكرناه، كان قد تكوّن من بضع دول قوية تميزت حدودها بالتغير في كثير من الأحيان؛ نتيجة اندماج إحداها بالأخرى، أو جراء فقدانها أجزاء من أراضيها.

وفي الدول الهشة، يعيش سُدس سكان العالم، وهم البالغ عددهم إجمالاً 6.5 من مليارات الأشخاص، بما تحويه من مواطن الأذى والضرر الكبيرة: فعلى الرغم من أنها لا تشكل إلا 13٪ من دول العالم جميعها، فإنها تعد مسؤولة مثلاً، عن نصف الحروب الأهلية التي نشبت حتى الآن في هذا العالم.[1] وليس من شك في أن الدول الهشة، أمست تمثل تهديداً خطيراً للنظام الدولي؛ فهي كانت - وماتزال - طرفاً فيما نسبته 77٪ من كل الأزمات الدولية التي اندلعت في عصر ما بعد الحرب الباردة.

وثمة خصائص معينة، تجمع ما بين الدول الهشة والدول الفاشلة failed states، وخاصة الظروف المعيشية المفزعة التي يعانيها سكانها، وما يترتب عليها من خصائص

وسمات تفرض نفسها بشكل ثابت ودائم على كل منها؛ إذ يقدر لأي دولة هشة أو فاشلة البقاء على هذه الحال إلى ما يربو على 59 سنة في المتوسط،[2] أما في الدول الخارجة من الحرب، فيظل احتمال استئناف الصراع في غضون السنوات الخمس اللاحقة قائماً بنسبة 50٪ تقريباً.[3] وطبقاً لكشوف الوفيات التي أصدرتها لجنة الإنقاذ الدولية International Rescue Committee، خلال ثلاثة عشر عاماً من الحرب في جمهورية الكونجو الديمقراطية، فإن معدلات الوفيات، مابرحت اليوم أعلى بكثير من المعدل السائد إقليمياً؛ إذ ارتفعت بها يصل إلى 1300 حالة وفاة في اليوم الواحد. وفي ليبيريا، تم اغتصاب نحو من 75٪ من نسائها، ولو مرة واحدة على الأقل؛ ولم تتوقف حالات الاغتصاب حتى يومنا هذا.[4]

وعلى مدى السنوات العشرين المنصرمة، نجد أن التحول "المفاهيمي" في وصف الدول الهشة من "فرص للنفوذ والتوسع" إلى بيئات واهنة تشكل "تهديدات استراتيجية"، لم يأتِ إلا نتيجة تعاظم اهتمام أغلب الدول المتقدمة بـ "أمنها الإنساني". وعلى وجه الإجمال؛ فذلك المفهوم القائل: إن السلطة والنفوذ السياسيَّين، يمثلان "إقطاعاً شخصياً" كان قد تلاشى في الغرب لمصلحة مبدأ "الديمقراطية لكل الشعب"، بما في ذلك ازدهاره ورفاهيته. وعلى الرغم من أن خلافات حادة، ماتزال ناشبة بشأن تحديد الأسباب الجوهرية التي تؤدي إلى "فشل" الدول ووسائل إصلاحها، نجد اتفاق النظام الدولي القائم ومنتقديه معاً في الرأي، على أن الدول الهشة، تمثل: (1) معضلة، (2) بالنسبة إلى شعوبها، و(3) إلى النظام الدولي ككل، و(4) أن سبل العلاج غير مجدية في كثير من الأحيان، و(5) أن ثمة شيئاً ينبغي القيام به.[5]

عامل العدوى

مع أن عدوى الدول الفاشلة، يمكن أن تنتقل إلى أقرب جاراتها، إلا أن لها من القدرة على الانتشار ما يجعلها شديدة الفتك بالبيئة الدولية برمتها.

إقليمياً

يمكن أن نقول إجمالاً: إن الدول الهشة تفرض على الدول المجاورة، تكلفة أكبر حتى من تلك التي تفرضها على نفسها، بل هي مكلفة إلى أقصى حد بالنسبة إلى جاراتها: ففي الوقت الذي تقدر فيه "الكلفة" السنوية لدولة فاشلة ما، بنحو 276 مليار دولار أمريكي، فإن الحصة الكبرى من هذا العبء المالي، (وهي 206 مليارات دولار أمريكي تقريباً) تقع على عاتق البلدان المجاورة.[6] وليتذكر القارئ! أن حجم المعونات السنوية، التي دأبت دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، على تقديمها حتى قبل الأزمة المالية الأخيرة، كان قد بلغ 80 مليار دولار أمريكي.

وعلى الصعيد الجغرافي، فإن عوامل الفقر، والصراع، وهشاشة الدولة، غالباً ما تتداخل فيما بينها؛ فباستثناء واحدة فقط، وهي (كوريا الشمالية)، فإن جميع الدول الفاشلة تقع في جنوب شرق آسيا والشرق الأوسط وإفريقيا؛[7] وهذه مناطق تنوء شعوبها تحت وطأة الفقر وعواقب الصراعات،[8] وأضحت مصدراً لما يربو على 75٪ من العدد الإجمالي للاجئين في العالم.[9]

ولا ريب في أن تجمع الدول الهشة في هذه المناطق، من شأنه أن يزيد صعوبة ظهور دول تتسم بجودة أدائها؛ إذ إن آثار عامل "الجار السيِّئ"، التي يسببها جار فاشل، تضاعف احتمالات إخفاق الآخر إلى حد كبير، ولا بد من أن يدفع هذا بالمنطقة كلها إلى التخلف، في وقت تتنقل فيه مجاميع أمراء الحرب، والمليشيات، والأسلحة عبر الحدود. وانعدام الاستقرار ظاهرة مُعدية، شأنه شأن الفقر: فأي تراجع في معدل النمو الاقتصادي لهذه الدولة الهشة أو تلك، لا بد من أن تمتد آثاره لتبلغ دائرة نصف قطرها 800 كيلومتر في أقل تقدير.[10]

ففي إفريقيا هناك أربع مجموعات لجارات من هذا النوع، تتعايش جنباً إلى جنب امتداداً من الشرق إلى الغرب؛ حيث يتخوف مراقبون دوليون، من أنها ستتداخل فيما بينها في آخر الأمر؛ وتلكم المجموعات؛ هي: (1) ساحل العاج - غينيا - ليبيريا - سيراليون، و(2)

جمهورية الكونجو الديمقراطية - رواندا - أوغندا - جنوب السودان، و(3) دارفور - تشاد - جمهورية إفريقيا الوسطى، و(4) الصومال - إثيوبيا - أريتريا. وهناك اثنتان في الشرق الأوسط تقع كل منها على مقربة شديدة من الأخرى؛ وهما: (1) إسرائيل - فلسطين - لبنان - سوريا، و(2) العراق - المناطق الكردية - إيران. وهناك ما لا يقل عن اثنتين أخريين في آسيا؛ هما: (1): إندونيسيا - تيمور الشرقية، و(2) أفغانستان - باكستان.

دولياً

في عام 2002، وفي إطار وثيقة "استراتيجية الأمن القومي الأمريكي"، تم إقرار أن الدول الهشة تشكل تهديداً رئيسياً؛ إذ «إن الولايات المتحدة الأمريكية الآن، ليست مهددة من دول غازية بقدر ما هي مهددة من الدول الفاشلة»؛[11] فالدول الفاشلة اليوم، إذاً، تهدد أمن "الشمالي العالمي" بشكل خطير وسافر أكثر من غيرها، من خلال توفير أرض خصبة لتفريخ إرهابيين دوليين؛ (كتنظيم القاعدة في أفغانستان، وحزب الله في لبنان)، وقراصنة (في الصومال وجنوب شرق آسيا، مثلاً). أضف إلى ذلك، أنها تمثل منشأً لمخاطر صحية محتملة (تفشي الفيروس المسبب لمرض الأيدز)، وموطناً لشبكات الجريمة (إنتاج المخدرات والمتاجرة بها)، وساحاتٍ لكوارث بيئية تسبب تدمير الغابات ومصادر المياه اللازمة للحد من ظاهرة الاحتباس الحراري. وهي إلى جانب هذا، تفرز من الأسباب ما يؤدي إلى نزوح البشر إلى "الشمال العالمي"، وتشكل الميدان الرئيسي لحروب مرهقة، تسهم في تفاقم المعضلات الآنفة الذكر واشتدادها؛ وإذا اجتمعت الحرب وعواقبها مع ارتفاع نسب الفساد، فلسوف يفرض هذا، الدولة ذاتها، وعلى جاراتها الأقرب إليها، وسائر دول العالم كذلك، دفع ثمن باهظ جداً.

ومن المعروف أن الظروف المعيشية القاسية؛ تسبب هجرة العقول واليد العاملة الماهرة - بشكل شرعي أو بطريقة غير شرعية - صوب بيئات أكثر أمناً وتطوراً؛ فيُستنزف بذلك أفضل كوادر الدول الهشة وأكثرها مهارة، في وقت تشتد فيه حاجتها إليها أكثر من أي وقت آخر؛ فالرواتب الهزيلة، واستمرار حالة انعدام الأمن، وغياب حرية

التعبير السياسية، إنما هي عوامل غالباً ما تزيد جاذبية "الشمال العالمي" بالنسبة إلى هذا النوع من كوادر "الجنوب العالمي". وعلاوة على ذلك، فإن من هم في عمر الشباب، يشكلون أغلب سكان الدول الفاشلة عادة، وهم – من ثم – أشد نزوعاً إلى الهجرة. وينتشر في سائر بقاع العالم اليوم قرابة 200 مليون مهاجر، والعدد آخذ في الازدياد؛ فقد هاجر منذ عام 2000، ما يقرب من 25 مليون شخص؛ وبسبب ضعف نظام المراقبة الحدودية، (وهو المعروف باسم "فرونتيكس" Frontex)، فإن الضوابط التي تفرضها أوروبا؛ بقصد"حماية" نفسها، من المهاجرين التواقين إلى مستقبل أكثر إشراقاً في الاتحاد الأوروبي، تكلفها حالياً ما لا يقل عن 83 مليون يورو.

وعلى صعيد آخر، فإن من بين الآثار والتداعيات التي تخلّفها الدول الفاشلة، وهي التي يندر أخذها في الحسبان: الكوارث الصحية التي تسبب وقوعها؛ فالمؤشر الأساسي لرفاه الإنسان – وأعني به معدل وفيات الأطفال – في الدول الفاشلة أعلى بخمسة أضعاف مما هو عليه في البلدان ذات الدخل المتوسط.[12] وفي الأوضاع التي تسوء فيها الأحوال المعيشية، تتعاظم الدوافع التي تجبر السكان على الفرار من جحور الجحيم هذه؛ وفي حال توافر وسائط السفر، لا يعود فرار البشر مسألة مهمة بالنسبة إليهم فحسب، بل باتت تأخذ بهم إلى بقاع نائية أيضاً. وفي جمهورية الكونجو الديمقراطية – على سبيل المثال لا الحصر – فإن معدل الوفيات اليومي أعلى بنسبة 85٪ من نظيره في منطقة جنوب الصحراء الكبرى. ومن هذه الوفيات، لا يشكل ضحايا أعمال العنف المباشرة، إلا 0.4٪؛ أما أغلبها فتودي به حالات سوء التغذية، والجفاف (فقدان الجسم للسوائل)، والأمراض.[13] وعلى حين يسهل الحد من انتشار بعض هذه الأمراض، إلا أن بعضها الآخر يتعذر وقفه؛ فمن منطقة البحيرات الكبرى في إفريقيا، انطلقت أول مرة، فيروسات بعض الأمراض الأشد فتكاً في العالم؛ كالأيدز (الذي أودى بحياة 25 مليون شخص في كل أنحاء كوكبنا هذا)، والإيبولا (1200 حالة وفاة).

وفي المقابل، فإن من المرجح أن تخلّف التغيرات المناخية عواقب وخيمة على بلدان العالم الأكثر هشاشة؛ وفي هذا الخصوص، فإن "الشمال العالمي" – وهو مصدر التلوث

الأشد سوءاً – هو الذي يشكل تهديداً للدول الهشة التي تتحمل العبء الأكبر من آثار هذه التغيرات. وعلى الرغم من قلة تناول وسائل الإعلام، قضايا التغيرات المناخية، وإزالة الغابات، وتدمير الحياة البرية، أو الاتجار بالمواد الخطيرة والتنقيب عنها أو طمرها، واستخراج الخامات النووية بطرائق تخالف المعايير المعتمدة، من دون توفير متطلبات الحماية الضرورية، فإنها – أي هذه القضايا – قد تحولت إلى قنابل زمنية موقوتة، توشك على الانفجار في المدى المتوسط. وفي رئة العالم التي تأتي في المرتبة الثانية بعد نهر الأمازون – وهي حوض نهر الكونجو – أمكن الالتفاف على الضوابط الرقابية التي تفرضها الدولة هناك؛ إذ يتواصل منح الامتيازات وعقود العمل، على الرغم من قرار رئاسي بوقفها.[14] وعلى مدى سنوات، لم يتم التحقق من صحة المزاعم التي تحدثت عن قيام جهات معينة من دول أوروبية، بطمر مواد إشعاعية سامة في المياه الإقليمية الصومالية. وفي غياب دولة صومالية، فإن السؤال الذي يطرح نفسه هنا، هو: من ذا الذي سيراقب هذه المياه، ويجري التحقيقات المطلوبة، ويقيم الدعاوى لدى المحاكم الدولية؟[15]

لطالما عُدت الدول الهشة مرتعاً خصباً تترعرع فيه التنظيمات الإرهابية؛ فالسودان مثلاً، قد اشتهر باستضافته اثنين من الإرهابيين الأسوأ صيتاً في العالم؛ هما كارلوس وأسامة بن لادن. وثمة عناصر وحركات تجارية وسياسية خفية مهمة، أصبحت ضليعة في بناء شبكات واسعة تتعاون وإياها، إلى الحد الذي أتاح لها ضرب أهداف بعيدة كل البعد عن "ملاذاتها" الآمنة. ومع أن القاعدة (التي تتخذ من أفغانستان النائية معقلاً لها)، وهي العقل المدبر لهجمات 11/ 9، التي نزلت كالصاعقة على العالم كله، إلا أن هناك عناصر إرهابيين يتلقون تدريباتهم في الخارج منذ أمد ليس بالقصير؛ وعلى سبيل المثال، فإن منظمة "المؤتمر الوطني الإفريقي المناهض للتمييز العنصري" Anti-apartheid's African National Congress، وهي التي صُنفت ضمن التنظيمات الإرهابية في وقت من الأوقات، كانت قد أقامت شبكات غطت سائر أرجاء إفريقيا؛ (ومنها مثلاً، معسكرات تدريب في أوغندا وتنزانيا)، وارتبطت بقنوات تعاون وتنظيمات أخرى في أوروبا والشرق الأوسط وآسيا.[16]

واتخذت الشبكات الإجرامية هي الأخرى من الدول الفاشلة، ميداناً للحصول على فرص وفعاليات ذات طابع تجاري. وقد اتُّضح مؤخراً أمر استخدام هذه الدول؛ بوصفها مراكز تجارية غير رسمية لممارسة نشاطات إجرامية، حينما ألقي القبض، أواخر شهر شباط/ فبراير عام 2009، على نجل الرئيس الراحل كونتي وعشرة مسؤولين أمنيين رفيعي المستوى في غينيا، بتهمة تهريب المخدرات من أمريكا اللاتينية إلى أوروبا. وفي السياق نفسه، تحول ساحل الصومال إلى ملاذ جديد للقراصنة؛ حيث بإمكان "استثمار" أوّلي لا تتعدى قيمته ألفي دولار أمريكي، أن يدر عائداً قدره 10 ملايين دولار أمريكي بشكل فدية في غضون أسابيع.[17] وفي تسعينيات القرن الماضي، ازدهرت عمليات المتاجرة بالبشر، وخاصة بالنسوة، في خضم أزمة منطقة البلقان التي ينحدر منها القسم الأعظم من الضحايا. ويقدر مجموع الأرباح المتأتية من الاتجار بالنساء والفتيات؛ لغرض استغلالهن جنسياً، بما يناهز 32 مليار دولار أمريكي سنوياً.[18] وتشير التقديرات إلى أن 95٪ تقريباً من الإنتاج العالمي من المخدرات المسببة للإدمان، تأتي من دول فاشلة أو هشة؛[19] والأمثلة الأكثر بروزاً هنا، دول: كولومبيا وميانمار وأفغانستان. وأفغانستان هذه، باتت موطناً لإنتاج ما يصل إلى 82٪ مما ينتجه العالم بأسره من الخشخاش؛ ففي عام 2007، بلغت القيمة الإجمالية للمتاجرة بالخشخاش 4 مليارات دولار أمريكي؛ أي ما يعادل 53٪ من الناتج المحلي الإجمالي لأفغانستان.[20]

هل تعد هشاشة الدول تهديداً جديداً؟

على مدى قرون عدة، ظل المفهوم المعاصر لما يعرف اليوم بـ "الدول الهشة" عنصراً أساسياً من عناصر النظام الدولي، وفي واقع الحال، فإن ضعف الدولة، سواء قبل حلول النظام الويستفالي أو بعده، كان هو القاعدة، لا الاستثناء، حتى منتصف القرن العشرين. فلم يحدث إلا بعد الحرب العالمية الثانية، أن ظهر على المستوى العالمي، المبدأ الذي يفرض على الدول التزامات تجاه مواطنيها تتعهد - وفقها - بتوفير السلم والأمن والخدمات الاجتماعية الأساسية لهم، وإصدار القرارات العادلة للفصل في النزاعات الاجتماعية.

وبذلك انقلب رأساً على عقب، النظام الأبوي الوراثي السابق الذي تصبح الدولة وفقه ملكاً شخصياً لأفراد معينين، لا للمواطنين فيه، إلا أن يَدينوا بالطاعة لحكامهم؛ وهكذا، فقد جاء هذا المبدأ الدولي الجديد؛ حيث تقوم الدول؛ وفقاً له، على خدمة شعوبها؛ ومن ثم فهي على هذا النحو، مسؤولة أمامها؛ ليشكل تحولاً رياديًا عن الماضي.

وبحلول منتصف القرن العشرين، ومع ارتقاء إمكانات الدولة إلى مستويات أعلى، أصبح من الواضح أن ثمة قدرات معينة، باتت تختلف اختلافاً كبيراً من دولة إلى أخرى، وأن بعض الدول بكل بساطة، لا يمكنها أن ترقى إلى مستوى المعايير الدولية الجديدة. ومع ذلك، فقد كان لا بد من مضي بعض الوقت، قبل أن تؤخذ هذه الحال في الحسبان، على أنها قضية يجب العثور على حل لها على الصعيد العالمي.

معايير مزدوجة في حقبة الحرب الباردة

كانت الدول الهشة، إبّان هذه الحرب، قد عدّت بمنزلة "فرص" أكثر من أن تكون تهديداً؛ لا لأن الدول الهشة، أو حتى المنهارة، لم تكن موجودة، بل لأن الفترة ما بين أواخر سبعينيات القرن الماضي ومطلع ثمانينياته، قد شهدت حالة الهشاشة الصارخة في دول؛ مثل: أنجولا وموزمبيق وإثيوبيا وتشاد وأوغندا وغانا؛ يوم آلت إلى الإخفاق جهود أول أجيال الحركة القومية في مقارعة الكولونيالية.

وعلى أي حال، وبعيداً عن أن يُنظر إلى دول كهذه؛ بوصفها تهديداً للأمن الإنساني، فإن الدول الأكثر قوة، كانت قد وجدت فيها فرصة لتسجيل نقاط التفوق في لعبة الشطرنج التي سيطرت على حقبة الحرب الباردة؛ فصارت لذلك تقدم لتلك الدول، القروض حين أخذت الدولارات البترولية تتدفق على خزائن الأسواق المالية. وكانت مسؤولية تقديم المعونات ماتزال حتى ذلك الوقت، تنصب في معظم الحالات على المستوى الثنائي؛ وغالباً ما كانت هذه المعونات، إما آتية من القوى الكولونيالية السابقة، أو تعترض سبيلها القوتان المتنافستان داخل النظام العالمي؛ وأعني بهما الاتحاد السوفيتي والصين.

ومهما يكن من أمر، فلم تكن الدول القوية - أياً كان موقعها في الطيف الأيديولوجي - لتتورع عن مؤازرة حكام طغاة فاسدين. ويُدرج في هذا السياق، دعم الولايات المتحدة لبينوشيه في تشيلي، والدعم البلجيكي - الفرنسي لموبوتو في الكونجو، والمعونات السوفيتية لمنجستو في إثيوبيا، وتساهل الصين حيال كيم إيل-سونج في كوريا الشمالية؛ وهكذا، فقد قصر المبدأ الدولي الجديد، القاضي بمسؤولية الدول عن ضمان رفاه شعوبها، على دول نصف الكرة الأرضية الشمالي، أما الرأي القائل بضرورة انطباق المبدأ نفسه على "الجنوب العالمي"، فلم يكن حتى تلك اللحظة جزءاً من الصورة.

الدولة "السلبية" أواخر الثمانينيات

عند أواخر ثمانينيات القرن الفائت، وفي خضم سلسلة من الهزات والصدمات، تغيرت المفاهيم التي كانت قد شاعت في أوساط اللاعبين الأمنيين والجهات المانحة والباحثين الأكاديميين في العالم المتقدم، مع شيوع انطباع مفاده أن السياسات السابقة قد أفضت إلى نتائج معاكسة موجعة، وأن هذا العالم ملزم أيضاً بدفع ضريبة نشوء هذه الدول الهشة. فقد جلب ضعف الكتلة الشرقية، وانهيارها في نهاية المطاف، إلى الواجهة، سلسلة من المعضلات التي كان العالم المتقدم قد غض الطرف عنها في الماضي، لا بل إن تداعيات سياساته السابقة، إنما أتت بسلسلة من الأزمات - لا بواحدة فحسب - إلى عتبة باب العالم المتقدم:

أولاً، إن أزمة الديون بدأت تتكشف فصولاً؛ فعندما لم تعد الأرجنتين، أو يوغسلافيا أو زائير السابقتان، قادرة على خدمة ديونها، فقد غدا واضحاً أن "عمى الألوان"، الذي حال دون رؤية العالم المتقدم لهشاشة هذه الدول، سيكلّفه أكثر بكثير مما كان يتوقع.

ثانياً، إن "عامل" الـ "سي إن إن" قد جاء بصور نساء تعرضن لاعتداءات وحشية وأطفال يتضورون جوعاً، إلى "غرف معيشة" العالم المتقدم.

ثالثاً، إن العالم المتقدم كان مقبلاً على التعامل ومعضلة وباء الأيدز الذي بات يتفشى منذ أمد طويل، على نطاق واسع على امتداد الحزام الاستوائي الإفريقي، والذي ازداد تفاقماً؛ جراء عجز الدول المتأثرة به عن توفير بيئة آمنة وخدمات اجتماعية أساسية لمواطنيها.

رابعاً، إن أحزاب "الخضر"، كانت قد ظهرت أيضاً في واجهة المشهد السياسي في أوروبا؛ لتعلن عن اهتمامها بقضايا استنزاف الغابات وتلوث الأنهار حتى في أماكن نائية؛ لأنه لا أحد، في نهاية المطاف، سيسلم من الأذى.

خامساً، إن سنوات الازدهار الاقتصادي التي شهدها العالم المتقدم قد ولّت الآن؛ وهو الآن يتجه لإغلاق "مناجمه"، ويحرص على الاحتفاظ بفرص العمل الشاغرة لنفسه؛ ومن ثم، فلم يعد المهاجرون الذين لم يتلقوا تعليماً جيداً، موضع ترحيب في الغرب، ولا بد – إذاً – من إبقائهم بعيداً. وفي الاتجاه نفسه، أقيم سور من الأسلاك الشائكة على طول الحدود بين الولايات المتحدة والمكسيك، وحول "الجيوب" الإسبانية في المغرب.

وإذ تتجه الدول الهشة لتصبح عنصراً متأصلاً من عناصر النظام الدولي، فقد كانت أولى ردات الأفعال ممثلة بالتخلص من "الطفل الوليد"؛ (أي الدولة في هذه الحالة)، بإلقائه في "مياه الاستحمام"؛ لتجرفه معها. وثمة من تذرّع بأن الدول النامية في أغلبها لم تكن تؤدي مهماتها ووظائفها على النحو المطلوب؛ نظراً إلى أنها تدير أكثر مما ينبغي من الأجهزة والوكالات الحكومية التي بات لزاماً اختزالها؛ ونتيجة لذلك، فقد شهدت الأعوام ما بين منتصف ثمانينيات القرن العشرين وتسعينياته، تقليصاً حاداً في مؤسسات الدولة؛ والسياسات الحمائية باتت أمراً ضاراً، ولا بد من تقليل العوائق التجارية، إن لم يكن إزالتها تماماً، و"تحرير" الاقتصاد، وانكماش الأجهزة والوحدات الإدارية.

وخلافاً للنهج الكولونيالي الثنائي الذي اتُّبع في وقت مبكر من القرن العشرين، ولتحالفات الحرب الباردة التي عُقدت على أساس أيديولوجي، أصبحت المؤسسات

المتعددة الأطراف (البنك الدولي، والأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية)، أكثر نشاطاً، واتسع نطاق حضورها في الدول الهشة وتعاملاتها وإياها؛ فمتى ما تعرض سكان هذا البلد أو ذاك لتهديد ما، أو انتهكت حقوق الإنسان هنا أو هناك، ولم تكن للدولة القدرة أو الرغبة في التعامل إزاء وضع من هذا النوع، فلا بد من أخذ "حق التدخل" الذي بات ملكاً للاعبين مهمين آخرين في المجتمع الدولي في الحسبان، بل إن هناك من يعرض أيضاً، شكلاً أكثر ديمومة للتدخل؛ حيث يتم إخضاع الدول الهشة لعملية رقابة وتثقيف بسبل إدارة الدولة تدخل في إطار مفهوم "الوصاية الجديدة".

قرن جديد، عصر جديد: دولة إيجابية للجميع

واجه العالم بين منتصف تسعينيات القرن المنصرم وأواخرها سلسلة من أبشع الفظائع؛ فقد انهارت الدولة الصومالية، وتواصلت أعمال التطهير العرقي في يوغسلافيا السابقة على عتبة أوروبا، وتكشفت فصول الإبادة الجماعية في رواندا، ودارت رحى أولى حروب إفريقيا "العالمية". وفي تلك الأثناء، كان لا بد من "إعادة اكتشاف" فضائل الدولة الممثلة بتوفير الأمن، والخدمات الاجتماعية الأساسية، والرعاية الصحية، وإقامة البنى التحتية الرئيسية اللازمة لتوطيد ركائز التنمية الاقتصادية، والمؤسسات الخالية من الفساد التي تلتزم معاييرَ أخلاق المهنة وآدابها. وفي التقرير الخاص بالتنمية الذي أصدره البنك الدولي عام 1997، أولى البنك القضايا ذات الصلة بالدولة، ومخاطر الدول "الفاشلة"، جلَّ اهتمامه؛ ولتحقيق التوازن، فقد تحول محور البحث في التقرير من بنية الدولة المغالى في ضخامتها؛ (بوصفها إحدى ظواهر حقبة الحرب الباردة)، مقابل نهج بناء الدولة "الرشيقة"، الذي شاع في عصر ما بعد الحرب الباردة، إلى سبل بناء الدولة وفق النمط "السليم" لها. وخلال السنوات العشر التي أمضاها جيمس وولفنسون James Wolfenson رئيساً للبنك الدولي، انخرط البنك فعلياً في عالم السياسة، (برغم أنها استبعدت من ولايته)، من خلال التركيز على مفهوم "المؤسسات".[21]

وعاد مفهوم "الدولة"؛ ليصبح إيجابياً ثانية: فقد تم إطلاق مبادرة "تخفيض ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون" (HIPIC) من صندوق النقد الدولي، ومبادرة إنشاء مؤسسة "حسابات تحدي الألفية" Millennium Challenge Accounts الأمريكية، باتجاه تقديم الدعم لتلك البلدان التي تشق طريقها؛ لتصبح دولاً متوسطة الدخل؛ فيما استعيض عن فرضية "حق التدخل"، وهي التي يُمنح الأفراد وفقها الأفضلية على الدولة؛ بوصفها مؤسسة جماعية، بما عرف بعد، بمبدأ "مسؤولية توفير الحماية" Responsibility to Protect الذي تؤدي الدولة فيه الدور المحوري؛ فألقيت جميع المسؤوليات حصراً وكلياً على عاتق الدولة؛ بصفتها اللاعب الرئيسي الذي يضمن الحماية لمواطنيه. ولم يكن هذا يومئذٍ إلا البداية؛ إذ إن أجندة تقديم الدعم للدول ولعمليات بنائها سوف تزداد نشاطاً وفاعلية في مطلع القرن الجديد.

ويوم أمسى الإرهاب ظاهرة عالمية بعد 11/ 9، احتلت الدول الفاشلة بشكل مفاجئ موقع الصدارة على الأجندة السياسية؛ فقبل ذلك، كان عدد من البلدان، بما فيها: أفغانستان، قد لقي الإهمال والتجاهل؛ جراء عدم استجابته لخطط التنمية ومشروعاتها التي تم توفيرها وقتذاك؛ فظل - بدلاً من ذلك - محاصراً وسط مزيج من حروب أهلية مستمرة، وتخلّف مزمن، وغياب كامل لمؤسسات الدولة الأساسية؛ ما أدى إلى نزوح موجات ضخمة من السكان، واتساع نطاق انتهاكات حقوق الإنسان، ومقتل أعداد كبيرة من المدنيين، بشكل مباشر أحياناً، أو بفعل عواقب غير مباشرة بالنسبة إلى الغالبية العظمى منهم.

وثمة دول ربما كانت ستقع فريسة للشبكات الإرهابية والإجرامية، بل إن بعضها وقع بالفعل؛ فالقاعدة، وهي التي تمثل تنظيماً إرهابياً لا يخضع لهيكل تنظيمي ثابت أو محدد، ويحظى بتمويل جيد، ويتخذ من أفغانستان مقراً له، قد اتسع نطاق تأثيره؛ ليشمل أربع قارات، ويوجه ضرباته إلى الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا وإفريقيا وآسيا. والدول الهشة والفاشلة، بحكم طبيعتها، لم تكن تشكل تهديداً لسكانها هي فحسب، بل للأمن العالمي ككل أيضاً؛ ومن هنا، فقد كان على الجهات المانحة، والباحثين المتخصصين، التفاعل مع المشكلات ذات الصلة بدول يمكن وصفها بالهشة، أو الضعيفة، أو

"الوهمية"، أو المتداعية، بحكم ما أمسى حقاً من حقوقها في هذا الشأن؛ فانطلقت الدعوات إلى صوغ آليات جديدة، ومشروعات مؤسسية جديدة، ومعالجة قضايا جديدة وتبنيها (أحياناً).

ولكي يتسنى للمجتمع الدولي تطوير الاستراتيجية المناسبة لهذا الغرض، تعين عليه تعزيز فهمه لظاهرة الدول الهشة؛ فتم تكليف رموز بارزة من الباحثين والأكاديميين المتخصصين، وتشكيل لجان رفيعة المستوى، تركزت جهودها على دراسة هذه الظاهرة؛ فكانت هناك دعوات لإحداث تغييرات جوهرية إزاء ما يتعلق بوسائل التعامل وإياها: (تقديم تمويل عاجل ومِنح بدلاً من القروض)، وبطبيعة القضايا التي تدخل في إطار "حزمة" صنع السلام التي تم توسيعها؛ لتشتمل على عملية "نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج" (DDR)، إضافة إلى المطالبة بتبني بعض بنود ما اصطلح على تسميته أجندة "إصلاح القطاع الأمني" Security Sector Reform؛ أي: (آليات المراقبة والإشراف تحديداً)، وتعزيز المبادئ الديمقراطية والترويج لها، وتطبيق اتفاقيات السلام والتسويات الإقليمية، في سياق التعامل وطائفة معينة من الدول الهشة.

ولعل ما يُحسب للأطراف المانحين، هو تفهمهم للوقائع القائمة فعلاً على الأرض وإقرارهم بها؛ فكان أن وافقوا على تقديم عدد كبير من القروض، برغم علمهم أن الدول المستفيدة ربما لا تتمكن من سدادها على الإطلاق، غير أن المتطلبات والشروط الإجرائية التي اقترنت بها، جاءت مرهقة ومعقدة جداً؛ وسرعان ما أصبحت الدول الهشة - من ثم - مطالبة بتطبيق سياسات التكيف الهيكلية بما يفوق طاقتها، وبتحمل تكاليف باهظة لخدمة ديونها، ولاسيما حين يتعين عليها مواجهة أطراف مانحين متعددين؛ ولذا، فقد فضّل كثير من البلدان الناشئة الأكثر نجاحاً، (من حيث الأداء الاقتصادي)، أن ينأى بنفسه عن المنظمات المالية الدولية، والتوجه صوب المؤسسات المالية العادية.

وإلى جانب ما تقدم، فإن أجندات متضاربة لم يضعها الأطراف المانحون على اختلافهم فحسب، بل ما بين الإدارات والوكالات التابعة لطرف بعينه؛ فباتت وزارات

التنمية والدفاع والتجارة التابعة للمتبرع نفسه، تطبق أجندات تتعارض إحداها والأخرى؛ ومن ذلك، مثلاً، ما كان له صلة بجمهورية الكونجو الديمقراطية؛ حيث وقفت دول في الاتحاد الأوروبي، إلى جانب حظر الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة عليها، وقدمت الدعم لمدونة السلوك التي أقرها الاتحاد الأوروبي بشأن تحويلات الأسلحة، إلا أنها – أي هذه الدول – لم تنقطع يوماً عن بيع معدات عسكرية لجمهورية الكونجو. ويمكن أن نقول إجمالاً: إن المانحين أنفسهم لم يفوا دائماً بتعهداتهم بشأن احترام معايير الشفافية وتجانس المواقف والفاعلية، وهي المعايير التي يفرضونها عادة على الدول الهشة.

ويَصح هذا بصفة خاصة؛ حيثما تعلق الأمر بالموارد الطبيعية، وبالأسلحة التي ربما أسهمت في إذكاء نيران الصراعات التي تندلع في دول من هذا النوع؛ فأعمال العنف التي تترتب على ما يعرف بـ "لعنة الموارد"، كثيراً ما أصابت السكان المحليين بعواقب مدمرة. ومع ذلك، فحين يدعو ناشطون ومراقبون من الدول الهشة، إلى فرض شروط ملزمة تجبر الشركات المنفذة للمشروعات المقامة في هذه الدول على الالتزام بضوابط معينة، تضمن ألا تسبب عملياتها إلحاق الضرر بها، فإن مطالبهم هذه، غالباً ما تُواجه بالتجاهل والرفض. وبالمثل، فإن مؤشر شفافية تجارة الأسلحة الصغيرة Small Arms Trade Transparency Barometer، قد سلط الضوء مراتٍ عدة على حالات التعارض بين الدعوات الحماسية لبعض البلدان المطالبة الدول الهشة بتبني مبدأ الشفافية، وبين امتناعها المستمر عن كشف المعلومات والبيانات المتعلقة بنشاطاتها؛ بصفتها من أكبر باعة الأسلحة الصغيرة في العالم.[22]

وعلى صعيد آخر، فإن هناك من المؤسسات المالية المتعددة الأطراف، من يميل إلى منح الدول الهشة تمويلاً يقل عما تستحقه فعلاً، بينما تتسم معوناتها لها بالتقلب والتفاوت إلى حد بعيد.[23] ولعل في وسعنا أن نتخذ من البيانات التي أعلنت مؤخراً عن إقليم آتشيه Aceh في إندونيسيا مثلاً، يثبت أن تعهدات الأطراف المانحين، تأتي أكثر سخاءً في مجال معالجة آثار الكوارث الطبيعية مما هي بالنسبة إلى الصراعات والحروب.[24] ولا بد من

الإشارة هنا إلى تزايد المعونات المادية والمالية التي تقدمها مؤسسات سياسية متعددة الأطراف؛ (كالأمم المتحدة، أو المنظمات الإقليمية، أو الفريقين معاً)، بشكل تصاعدي مطّرد، وفي بيئات وحالات لا وجود لسلام فيها يقتضي المحافظة عليه غالباً؛ فعلى مدى العقد الفائت - على سبيل المثال - تضاعف حجم القوات التابعة للأمم المتحدة التي تم نشرها خلاله، ست مرات.[25]

التحديات والعقبات والمآزق الرئيسية

تعريف الدول الهشة

في الوقت الذي تحولت فيه الفرضية القائلة: إن للجميع الحق في إقامة دولة "إيجابية"، إلى معيار دولي جديد، لم تعد الدول الهشة تشكل فرصاً استثمارية عالمية - كما كان ينظر إليها - وإنما "تهديدات" ينبغي إيجاد السبل الكفيلة بالتعامل وإياها؛ فتحولت شيئاً فشيئاً إلى موضوع للبحث الأكاديمي. ففي عام 1994، نشر وليام زارتمان William Zartman كتاباً رائداً سعى فيه أول مرة لتشخيص هذه المشكلة، ووصفها بشكل واضح لتتحول تلقائياً إلى ميدان بحثي قائم بذاته. وأعقب ذلك ظهور تجمع جديد من الباحثين ينحدر أعضاؤه غالباً من حقلي الصراع والمفاوضات اللذين ينتمي إليهما كثير من علماء الاقتصاد والاجتماع والسياسة.

ونلحظ أن الشطر الأكبر من النقاشات ذات الصلة بالدول الفاشلة، اتسم في مستهله بطابع مفاهيمي، في إطار السعي لتحديد ما يعنيه وصف هذه الدولة أو تلك بالفاشلة، أو الهشة، أو الضعيفة، أو الوهمية، أو المتداعية. وفي آخر الأمر، بدا أن مفهوماً مشتركاً بدأ يأخذ في التبلور: فالدول الهشة تميل في أغلب الأحيان إلى الدخول في صراعات مع غيرها، ولا تمتلك من القدرة على التحكم في أراضيها إلا الشيء اليسير، وتقيم مؤسسات إقصائية تكثر فيها مواطن العيب والخلل، ولا يتوافر لها إلا بنى تحتية هزيلة تقلل كثيراً من السلع/ الخدمات الاجتماعية الأساسية التي تقدمها، وأعجز من أن تمنع جماعات معينة من

احتكار أعمال العنف لنفسها. وفي أشد حالاتها سوءاً وتدهوراً، تؤول دول كهذه إلى التفكك؛ ما يفضي إلى انهيار تام للنظام العام والعلاقات الاجتماعية.

وإذ تتزايد ظاهرة الدول الفاشلة تعقيداً، فإن التعريفات التي تم التوصل إليها صارت تشير إلى مراحل مختلفة تمر بها هذه الدول؛ ما أفسح المجال أمام تكاثر التسميات المشتقة من أصل واحد؛ مثل: الدول المتداعية، والضعيفة، والهشة، والواطئة الدخل التي تعاني الضغوط، والشريكة التي يصعب التعامل وإياها، والوهمية، وأشباه الدول،... إلخ. وبدا أن النقاش الدائر، صار في كثير من الأحيان؛ يؤدي إلى تضارب بين علماء السياسة وعلماء الاقتصاد؛ فالطرف الأول كثيراً ما يضع البلدان التي تتسم بهزالة أدائها في مصاف الدول الفاشلة، بينما يؤكد الثاني أن بلداناً كهذه؛ كمنجوليا على سبيل المثال، يمكن أن توصف بالدول الدائمة، على حين أن دولة لبنان التي تعرف بجودة أدائها قد آلت إلى الفشل على نحو درامي؛ ولذا، فليس البُعدان السياسي والأمني هما اللذان ينبغي أخذهما في الحسبان وحدهما؛ إذ إن قدرة هذه الدول على التفاعل ونظيراتها على المستوى الدولي تشكل - في تقدير بعض الناس - جزءاً من إمكانات الدولة وقدراتها.

تشخيص العلل والعلاجات

مع حلول مطلع القرن الحادي والعشرين، انصب اهتمام الخبراء والباحثين على سبل منع فشل الدول، وأسبابه، ومؤشرات "الإنذار المبكر" التي تنبئ بحدوثه؛ الأمر الذي أطلق شرارة جدل ساخن بين خبراء الاقتصاد الذين ينحون باللائمة على الجشع (الاحتياجات الاقتصادية)؛ بوصفه سبباً لفشل الدولة، وبين علماء السياسة الذين يلقون بالمسؤولية على المظالم (حالات الاستياء السياسية)؛ وفي آخر المطاف خلُصت الغالبية العظمى منهم، إلى الإقرار جميعاً، بأن الجشع وانتشار المظالم يتداخلان من الناحية الفعلية: فمشاعر الاستياء على الصعيد الاجتماعي - الاقتصادي (الاحتياجات)، وخاصة إذا تقاطعت وحدود هوية هذه الفئة أو تلك ومظاهرها (كالأصل والعرق والجنس واللون،... إلخ)، يمكن أن تشكل حافزاً لتعبئة هذه الفئة وفقاً لمبادئها الأساسية

(العقيدة)؛ ومن هنا، نجد أن النظام السياسي إذا لم يكـن راغبـاً - أو غـير قـادر عـلى - في معالجة "الاحتياجات" الأصلية، فإن أعمال العنف هي المحصلة التـي تترتـب عـلى ذلـك عادة؛ ولكي تتمكن حركات العصيان والتمرد من متابعة نشاطاتها والمحافظة على بقائهـا، فستكون بحاجة إلى تطوير استراتيجيات تتيح لها الاستحواذ على المـوارد التـي تكفـل لهـا تحقيق ذلك؛ وحالَ أخفقت في بلوغ غاياتها السياسية، فإنها - أي هذه الحركات - ستنقلب في الأغلب الأعم إلى آلات لجمع الأموال (الجشع).[26]

وعلى الرغم من المعانـاة الإنـسانية المروعـة التـي يُكبِّـدها أولئـك المقيمـون في دول فاشلة، فإن مهمة الحيلولة دون فشل الدولة، ربما تكون أكثر جدوى قياساً إلى تكلفتها مـن أي جهد؛ يستهدف إشاعة السلم أو "بناء" الدولة. وكان كوفي أنان، الأمين العام الـسابق للأمم المتحدة، قد رأى أن «الدرس الأشد إثارة للأسى، وهو الذي شهده العقد المنصـرم، هو أن الحؤول دون نشوب صـراعات عنيفة يعد أفضل من إيجاد العـلاج، وأكثـر فاعليـة ونفعاً بكثير من حيث تكلفته».[27] وبالفعل، ففي عام 1997 كانت "لجنة كـارنيجي المعنيـة بمنـع الـصـراعات الفتاكـة" Carnegie Commission on Preventing Deadly Conflict، قد أجرت مقارنة بين سـبع عمليـات تـدخل كـبرى نفـذتها الأمـم المتحـدة في تسعينيات القرن العشـرين، وتوصلت إلى أن المجتمع الدولي لو كان قـد تحـرك بأسـلوب وقائي لكان وفّر على نفسه 130 مليار دولار، وكانت البيانات والمعطيات العلمية سـتحدد تلك التي هي عرضة للخطر من دول العالم؛ فيسارع النظام الـدولي إلى الاسـتجابة؛ وفقـاً لذلك. وعلى الرغم من أن آليات الإنذار المبكّر وأدواته قـد شـاع اسـتخدامها بعـد وقـت قصـير، فإنهـا جوبهـت في غـضون سـنوات قلائـل، بسلـسلة مـن المـشكلات الـسياسية والمنهجية.

أولاً، إن حشد أكثر مما ينبغي من البيانات والمعلومـات يفقـدها قيمتهـا؛ فـالأطراف المانحون الدوليون كانوا قد دأبوا على توظيف النتائج والاستنتاجات العلمية بقصد تطوير آليات وأدوات شاملة للإنذار المبكّر على النحو الذي يمكّنهم من التنبؤ بفشل هذه الدولـة

أو تلك، والتحرك آخر الأمر لمنع حدوثه. وعلى أي حال، فإن أي محاولة لإدخال أعداد أكبر من المؤشرات ستتحول إلى عملية غير ذات جدوى؛ إذ إن إدراج أكثر من 100 مؤشر، يختلف كل منها عن الآخر، في آلية ما، قد يمنحها كثيراً من الفاعلية والقوة، إلا أن استخدامها عملياً أمسى مربكاً وصعباً إلى حد تعذر معه في كثير من الأحيان الاستفادة منها في تحقيق الغرض الأساسي لها؛ أي الإنذار المبكّر.

ثانياً، إن كثيراً من آليات الإنذار المبكّر قد امتلأت ببيانات كمّية يسهل الحصول عليها من مصادر أخرى؛ ونتيجة لذلك، فإن الكفة صارت تميل بقوة إلى مصلحة البيانات ذات الصلة بالقطاع الاجتماعي - الاقتصادي، على حين لم يُجرَ قط إدخال قطاعات أخرى تندر المعلومات الكمّية المتعلقة بها، أو لا وجود لها أصلاً (كالقطاع الأمني، وما يسمى قطاع "اللامساواة الأفقية" [ما بين الجماعات الاجتماعية/ الجغرافية/ الدينية/ اللغوية]... إلخ). وهناك بعض المتغيرات التي خلصت دراسات وبحوث نوعية إلى أنها - تحديداً - ليست ذات صلة بهشاشة الدولة، قد تم تجاهلها ولم يعتد بها؛ وهي لذلك لم تُدرج ضمن خطط العمل الأساسية السائدة مطلقاً. ولعل من بين الأمثلة الأبرز هنا: "اللامساواة الأفقية" المذكورة سابقاً، ودور النخب (الطبقة البرجوازية)، وهما العاملان اللذان اكتسبا أهمية فائقة في عملية بناء دول "الشمال العالمي". غير أن هذين العاملين يفتقران إلى المؤشرات والبيانات الموثوق بها، فلم يتم - من ثم - تقويمهما، أو الأخذ بهما من المؤسسات الدولية الرئيسية؛ بوصفها سبباً من أسباب هشاشة الدولة؛ وتبعاً لذلك فهما نادراً ما جُعلا جزءاً من أي خطة عمل تصاغ في هذا المجال.[28]

ثالثاً، إن الفصل ما بين أسباب هشاشة الدولة وعواقبها قد تحوّل - كما تبين فيما بعد - إلى عملية تتطلب قدراً مماثلاً من الجهد والدقة. فقد أظهر تحليل الانحدارات الإحصائية لقيمة "N" الكبرى وجود ارتباطات قوية؛ وإن هو لم يوفر معلومات وافية عن الاتجاه الذي ستسلكه هذه العلاقة السببية؛ فالفقر على سبيل المثال لا الحصر، يرتبط ارتباطاً وثيقاً بفشل الدولة، ولكنْ، هل هذا سبب من أسباب فشلها، أو هو نتيجة له، أو إنه الأمران معاً؟

رابعاً، إن عدداً متزايداً من القائمين على معالجة مؤشرات الإنذار المبكّر من ذوي النية الحسنة، قد خيّم عليه شعور بالإحباط؛ نتيجة لحالات التعامل الطارئة وإياها، وهي ذات الطابع السياسي. وفي النهاية، باتت الغلبة لأولويات "الشمال العالمي" السياسية على احتياجات الدول الهشة ومتطلباتها الفعلية. وعندما حانت ساعة الحسم، غدا واضحاً أن إرادة "الشمال" السياسية، لا البيانات والمعطيات العلمية، هي القوة الدافعة التي تقف وراء الأجندات التدخلية. وهناك بعض البلدان التي احتلت مراتب متدنية جداً على سلم مؤشرات الاستقرار، وأخرى متقدمة وفقاً لمنظومات الإنذار المبكّر، لم تضعها الدول المانحة المعنية بها قط في عداد البلدان الهشة (كما فعلت المملكة المتحدة من خلال سياستها حيال أوغندا). وقد سبق لتقرير "لجنة كارنيجي المعنية بمنع الصراعات الفتاكة" لعام 1997، أن كشف وجود علاقة عكسية بين نزوع "الشمال العالمي" للتدخل وبين سهولة عملية التدخل وفاعليتها: فالدعم يأتي في أعلى مستوياته خلال الصراع، خلافاً لما هو عليه في مستهله أو عند خاتمته.

وعلى أي حال، فإن الأطراف المانحين لم يكونوا ليحرصوا على التيقن من أنّ ما يملي عليهم تحركاتهم هو العلم، لا السياسة؛ فكثير من مؤشرات التصنيف ومعطياته لا يمكن نشره علناً؛ بسبب الحساسية السياسية التي يتسم بها؛ وعلى سبيل المثال، كان لا بد من مضي سنوات؛ كي يؤذن للفريق المعني بـ"الدول المنخفضة الدخل المعرضة للضغوط"؛ [أي "الدول الهشة"؛ وفقاً للغة الاصطلاحية التي يستخدمها الفريق] التابع للبنك الدولي، أن يضع قائمة البلدان التي يتولى مراقبتها أمام أعين الرأي العام. ومع أن الأمم المتحدة تعمل على تطبيق نظام مماثل، إلا أنها لم تستطع في أي وقت من الأوقات، التعريف به علانية؛ وفي مثال آخر، لم يفلح الباحثون العاملون في وزارة التنمية الدولية البريطانية في إقناع ساساتهم بأن مد يد العون لأوغندا، بدعوى جودة أدائها، يتناقض تناقضاً مباشراً وهزالة إدارة شؤون هذا البلد في جميع جوانبها تقريباً.

ولذلك، وبرغم أن القسم الأعظم من الأطراف المانحين، كان قد تبنى في بادئ الأمر فكرة الأدوات والوسائل "التنبؤية"، فإنها تخلت عنها في غضون سنوات قلائل. ومن بين

أكثر هذه الأدوات شمولاً، والمتاحة علناً في الوقت الحاضر، "مؤشر فشل الدول" State Failure Index، الذي يتميز بالشفافية التامة وبالمزاوجة بشكل استثنائي بين المعطيات النوعية والمعطيات الكمية جميعاً، والذي كان الصندوق العالمي من أجل السلام Global Fund for Peace قد طوّره، وتقوم مجلة فورين بوليسي *Foreign Policy* بنشره سنوياً. ومع هذا، فليس واضحاً بعد، مدى فاعلية التصنيف الذي يجريه، أو نطاق استخدامه فعلياً لدى صنّاع القرار.

تهديد استراتيجي، استجابة استراتيجية!

غالباً ما تجد الدول الفاشلة نفسها وقد وقعت في فخ الفقر الدائم، والاحتياجات الاجتماعية الكبيرة، وانعدام الاستقرار السياسي، وأعمال عنف يطول أمدها، ونزوح سكاني، وتدهور بيئي حاد. والأمر لا يُقصر على عدم تحسن أوضاعها (وهي الدول الخمس والثلاثون التي عدت هشة عام 1979، ومابرحت كذلك عام 2009)، بل إن هناك أيضاً فجوة آخذة في الاتساع بشكل مطّرد منذ سبعينيات القرن الماضي بين الدول التي تتسم ببؤس أدائها وسائر البلدان النامية؛[29] فالنجاح لم يكن حليفاً للطرائق التقليدية التي اتبعت لمعالجة فشل الدولة، وثمة آلية جديدة قد شرع في تطبيقها عملياً؛ ولكن التخلص من العادات القديمة يثبت مرة بعد أخرى أنه مهمة شاقة وعسيرة؛ وهنا، تتحول ترجمة الأقوال إلى أفعال، إلى تحدٍ كبير؛ إذ إن أفكاراً من قبيل تحقيق "التناغم" في تحركات المانحين و"التكامل" في فعاليات الأمم المتحدة، ربما بدت ذكية على الورق، ولكنها تصبح أقل وضوحاً متى ما بلغت مرحلة التطبيق الفعلي. وفي واقع الأمر، فإن ممارسة هذه النشاطات في أجواء وظروف طبيعية؛ أضحت مهمة عسيرة على الإنجاز هي الأخرى، إلى الحد الذي دفع لجنة المعونات الإنمائية Development Assistance Committee، وهي التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، إلى متابعة تعهدات المانحين والتزاماتهم ومقارنتها إلى أفعالهم على أرض الواقع.

وتجادل "حركة العولمة البديلة" alter-globalization movement، بأن النظام المعمول به لم يشهد تغيرات جوهرية؛ فأنموذج الاتكال/ السيطرة، الذي تفرضه حفنة من الدول القوية هو القاعدة، وإن ليس على المستوى الثنائي، وإنما من خلال النظم والآليات الدولية التي أضفي عليها طابع التعددية. وفي السياق نفسه، اتخذت النشاطات المناهضة للسيطرة أشكالاً عدة من بينها - على سبيل المثال - الجدل الدائر بشأن إصلاح مجلس الأمن، ومحادثات الدوحة للتجارية العالمية، والاعتراض على الشروط والمتطلبات التي يفرضها البنك الدولي.

ولعل الانتقادات الأشد حدة هي تلك التي تطلقها الأوساط الأكاديمية؛ حيث يعرب المنتقدون الأكثر تطرفاً عن اعتراضهم على التزام المجتمع الدولي ذاته بمواصلة تقديم الدعم للدول الهشة، سواء أكان سياسياً أم كان مالياً. ومن بين هؤلاء، يشكك اثنان من المحللين تحديداً في الأساس المنطقي الذي تستند إليه محاولات إنقاذ مثل هذه الدول، التي حمّلت المجتمع الدولي - ومازال تحمّله - ثمناً باهظاً يدفعه في المجالين الإنساني والإنمائي، وفي إطار عمليات حفظ السلام. وفي مقالتين كان لهما تأثير قوي ومقنع، يُبدي جيفري هيربست Jeffrey Herbst وإدوارد لوتواك Edward Luttwak، اعتراضهما على السياسات التي تعبّر عن التيار الفكري العام السائد، ويدعوان المجتمع الدولي إلى العمل وفق مقولة: «دعوها [الدول] تفشل»، وإلى «إعطاء الحرب فرصة».[30] ومع أن الكاتبين يعلنان اتفاقهما في الرأي على أهمية المشكلة موضوع البحث، فإنهما يوصيان بالتخلي إلى أبعد حد عن السياسات التي يتم انتهاجها في الوقت الحاضر.

وفي هذا الإطار، يثير الكاتبان الشكوك حول صحة فكرة مساعدة الدولة الفاشلة وسلامتها؛ ويتساءلان: هل المجتمع الدولي بهذا، يريد إطالة أمد معاناة سكان هذه الدول بدلاً من أن يدعها تنهار، والبدء من جديد؟ ويوجه هيربست الأنظار إلى حقيقة مفادها أن بعض الدول، ربما كانت قد أقيمت في إطار حدود أسيء تخطيطها، وأن إعادة رسمها قد تكون منطقية وأكثر قبولاً من تركها تحت رحمة معونات ومساعدات مصطنعة، (ومن ذلك مثلاً: "استقلال" إقليم أرض الصومال عن الصومال).

ويستند لوتواك في طروحاته، إلى استنتاجات مفادها أن حروباً تُحسم بانتصار عسكري، لهي أكثر توازناً وأقصر زمناً بكثير من تلك التي تُنهى بطريقة التسويات التفاوضية؛ فتسويات من هذا النمط، يرجح لها الإخفاق بمعدل الضعف (+/ - 30٪)، مقارنة إلى الانتصارات العسكرية (+/ - 15٪). أضف إلى ذلك أن الحروب التي تنتهي بتسوية سلمية، تكون عادة أطول أمداً من التي تضع أوزارها بانتصار عسكري بثلاثة أضعاف.[31]

ويضم علماء الاقتصاد أصواتهم إلى هذا الرأي؛ فيوجهون هم أيضاً انتقادات قاسية للمعونات المالية التي تتدفق بشكلها الراهن. ففي مقالتين أخريين كتبتا بلهجة بالغة الحدة، وحملتا عنوان: «لعنة المعونات» The Curse of Aid، و«العون الميت» Dead Aid، تخضع هذه المعونات لبحث وتقصٍ دقيقين للبرهنة على عدم جدواها والنتائج العكسية التي تترتب عليها. وكما هي الحال بالنسبة إلى ظاهرة "لعنة الثروة" resource curse، التي تغدو الدول الثرية - وفقاً لها - ضعيفة نسبياً، فإن قدراً كبيراً من المعونات التي تقدم بشكل هبات يمكن أن يسهم في عزلة الحكومة المتلقية عن شعبها؛ وبذلك يسبب انحسار المبادئ الديمقراطية وزوالها، لا بل إن معونات من هذا النوع متهمة أيضاً بزيادة بلدان معينة فقراً على فقر. فخلال الفترة ما بين عامي 1970 و1998 - وقت بلغ فيه حجم المعونات المقدمة ذروته - تصاعدت نسبة الأفارقة الذين يعيشون في فقر مدقع من 11٪ إلى 68٪.

وعلى النحو نفسه، يوجه جيفري ساكس Jeffrey Sachs، في كتابه الشهير نهاية الفقر *The End of Poverty*، سهام النقد إلى المعونات المجانية؛ بسبب عجزها عن وضع حد، سواء للفقر أو لظواهر تقلّب أوضاع المؤسسات الوطنية وعدم توازنها. وانطلاقاً من معضلة مماثلة - النتائج المخيبة للآمال التي تولدها هذه المعونات - فإن ساكس لا يدعو إلى وقفها، بل يطالب - خلافاً لذلك - بتعزيزها وتوسيع نطاقها. فمع أن القارة الإفريقية تتلقى في الوقت الحاضر عوناً يناهز عشرة مليارات دولار، إلا أنها تسدد 14 مليار دولار لخدمة ديونها؛[32] وإخفاق المعونات في تحقيق النتائج المتوخاة منها يُعزى بالدرجة الأولى إلى تقديم تمويل غير كافٍ إلى أناس لا يستحقونه. ولا مناص - إضافة إلى ذلك - من أن

تخلّف الأزمة المالية تداعيات مدمرة على دول العالم الأشد فقراً، وهي التي قدرت بيانات صندوق النقد الدولي عام 2009، أنها ستكون بحاجة إلى معونات عاجلة لا تقل عن 25 مليار دولار، مابرح المجتمع الدولي يجهد نفسه في أجل توفيرها. فليقارن القارئ بين هذه الأرقام و"حزمة إنقاذ" شركة أيه آي جي AIG العملاقة للتأمين التي بلغت قيمتها 150 مليار دولار.

وعلى أي حال، فإن معظم المزالق الخطيرة التي تواجه الجهود الدولية المبذولة في الدول الفاشلة، لم يكن خافياً على أحد، طوال عقد من الزمن على أقل تقدير؛ فالأضواء كانت قد سلطت مراتٍ عدة على بعض القضايا المماثلة، ابتداءً بتقرير "لجنة كارنيجي المعنية بمنع الصراعات الفتاكة" لعام 1997 الآنف الذكر، مروراً بتقرير "فريق الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير" UN High Level Panel on Threats Challenges and Change لعام 2004، وانتهاءً بـ "تقرير الأمم المتحدة بشأن بناء السلام" UN Report on Peace-building لعام 2009:

1. إن المجتمع الدولي يتحرك متأخراً أكثر مما ينبغي؛ بسبب القواعد والضوابط الإجرائية المرهقة وغير المواتية التي تسبب مبكراً ضياع الفرص المتاحة لتقديم أطواق الإنقاذ. والحقيقة الماثلة القائلة: إن أوضاع الدول الهشة ماتزال على ما هي عليه، على مدى ثلثي القرن، إنها تكشف بجلاء عن مكامن القصور في المقاربة المعمول بها حالياً؛ فعلى الرغم من أن معظم الأطراف المانحين قد شرع في تسريع المعونات، من خلال إنشاء صناديق الصرف العاجلة، وزيادة عدد المنح والهبات التي يقدمها، فإن هذا نادراً ما يُحقق فعلياً على الأرض. وفي خضم العمليات القتالية التي دارت رحاها في المناطق الشرقية من جمهورية الكونجو الديمقراطية خريف عام 2008، برزت الحاجة إلى قوة إضافية من ثلاثة آلاف جندي من قوات الأمم المتحدة، ولكن أياً من هؤلاء لم يصل الأراضي الكونجولية حتى ساعة كتابة هذه السطور (أيار/ مايو عام 2009).

2. إن الاتفاق على صوغ أجندة عمل مشتركة بات أمراً يصعب كثيراً على التحقق حتى ما بين وزراء ينتمون إلى حكومة واحدة بعينها؛ ومن هنا، فقد اتفق المانحون على العمل؛ وفقاً لمقاربة عنوانها: "الحكومة بكل كياناتها"؛ لضمان انتهاج الوزراء جميعهم (ومنهم مثلاً: وزراء التنمية، والخارجية، والدفاع، والتجارة/ المالية)، أجندة متماسكة موحدة حيال الدول الهشة.

3. إن هناك غياباً واضحاً لمحاولات التنسيق ما بين "اللاعبين" الدوليين المعنيين؛ فباتت الأمم المتحدة تواجه مشاق جدية، في سعيها لتطبيق مناهج عمل موحدة ومتكاملة، ولاسيما في مهمات بناء السلام وحفظه، وجلْب هؤلاء "اللاعبين" تحت مظلة واحدة. ومع ذلك، فماتزال جهود الأمم المتحدة هذه، مقصورة حتى الآن على المستويات القيادية، وغالباً ما يتم إجهاضها بفعل الصراعات التي لا تنقطع؛ كسباً للنفوذ والسيطرة. وبات معروفاً أيضاً، نزوع كل من: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي إلى خوض تنافس ضار بينهما، وهو الذي تجلى تحديداً في قطاع عمليات بناء السلام الجديد - برنامج "نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج" (DDR) الخاص بالمقاتلين السابقين - الذي تسابقت فيه المنظمات ذات الصلة خلال السنوات القلائل الفائتة على إعداد بنود أجندة العمل، وإدارة صناديق التمويل، بل حتى المشاركة في عملية التطبيق، وإن كان ذلك ضمن حدود معينة.

4. تواضع جهود التعاون وقلتها ما بين الأطراف الفاعلين المعنيين في مختلف ميادين العمل؛ إذ بات مألوفاً ألا يميل العاملون في المجالات التنموية والأمنية مثلاً، كثيراً إلى التفاعل فيما بينهم. ومن هنا، فإن هؤلاء - كما أوضح أحدث تقارير الأمم المتحدة المتعلقة بعمليات بناء السلام - بحاجة ملحة إلى تطوير مقاربة موحدة ومتكاملة يعملون وفقاً لها.

5. ماانفكت الجهات المانحة تتعامل بمعايير مزدوجة، سواء بالنسبة إلى تحركاتها هي، أو الدول المتلقية. وعلى وجه الإجمال، هناك دول مانحة قوية ومؤثرة لا "تمنح" فعلاً إلا

النزر اليسير مما تتعهد به؛ بينما هي تطالب الدول الهشة في الوقت نفسه بتطبيق مبادئ الشفافية والمساءلة تطبيقاً تاماً. وباستثناء بلدان الشمال الأوروبي - كما بات واضحاً - فإن أغلب الدول الأكثر تقدماً، لم يقم قط بتخصيص النسبة المستهدفة البالغة 0.7٪ من الدخل القومي الإجمالي للمساعدات الإنمائية الخارجية، على النحو المنصوص فيما يعرف بـ "توافق مونتيري" Monterrey Consensus لعام 2000. ففي عام 2008، ارتفع إجمالي صافي المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، إلى أعلى مستوى له على الإطلاق، فبلغ 119.8 مليار دولار، ولكن هذا الرقم لا يمثل إلا 0.30٪ من إجمالي الدخل القومي لدول هذه المنظمة مجتمعة.[33]

الحلول، والاتجاهات، والمسارات المستقبلية

وفقاً لتقويم أجرته وزارة الخارجية الأمريكية، فإن الدول الفاشلة ستظل تشكل تهديداً دولياً كبيراً على مدى فترة تراوح ما بين عشر سنوات وثلاثين سنة.[34] وثمة إجماع عالمي في الرأي، على أن مناهج العمل الحالية لمعالجة ضعف الدول وهشاشتها، لا تحقق النتائج المتوخاة منها؛ ولذا، فقد تم خلال العقد الماضي، صوغ مبادئ توجيهية عامة جديدة تدعو إلى تعزيز الجهود الرامية إلى توحيد نشاطات الجهات الفاعلة المعنية، وضمان تناغمها وترابطها وتنسيقها وتكاملها؛ على أن يشمل هذا مراحل العمل وأطواره، وأجنداته. ولعل السؤال الذي يثار هنا هو: هل يُجرى تنفيذ هذه المبادئ فعلاً؟

في عام 2005، وافقت دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على إخضاعها للمساءلة إزاء ما يتعلق بالتعهدات التي التزمت بها بمقتضى "إعلان باريس بشأن فعالية المعونات" Paris Declaration on Aid Effectiveness. وفي الخطوة الأولى بهذا الاتجاه، حاولت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، مساءلة المجتمع الدولي من خلال مراقبة نشاطاته، على الرغم من أن العقاب الوحيد الذي حددته؛ جزاءً لحالات الخلل، لم يزد على فضح أسماء المخالفين بقصد إحراجهم naming and shaming. ومع أن عملية الرقابة

هذه، قد أسهمت في تشخيص بعض التطورات الإيجابية، إلا أنها كشفت أيضاً عن أوجه قصور جوهرية.

فالدول المانحة لم تنفق عام 2007 بالفعل، إلا نحو 40٪ من إجمالي مساعداتها للدول الهشة (48 دولة). ومع ذلك، فإن الطابع الانتقائي طغى إلى أبعد حد، على القسم الأعظم من هذه المعونات، وهو الذي لم يصرف إلا وفقاً لمصالح المتبرعين السياسية، لا بناءً على حاجة هذه الدولة الهشة أو تلك. وفي العام نفسه، لم يستفد من نصف حزم المساعدات الموجهة للدول الهشة (20٪ تقريباً من المجموع الكلي للمعونات الإنمائية الخارجية)، إلا خمس دول؛ من بينها العراق الذي حصل على الحصة الكبرى. وأياً تكن الحال، فقد بقيت ظاهرة الاتكال والتبعية إحدى المسائل المهمة في هذا الخصوص؛ إذ إن ما يقرب من نصف الدول الهشة، يتلقى الجزء الأكبر من المساعدات الخاصة به من ثلاثة مانحين فقط. كما أن المعونات المخصصة للتخفيف من حجم الديون، توجه تقليدياً الدول التي تتميز بجودة أدائها؛ على حين مابرحت موازنات الدول الهشة، ترزح تحت وطأة أعباء خدمة ديونها. وعلاوة على ذلك، فإن خُمس إجمالي حزم المساعدات التي قُدمت لدول كهذه عام 2007، لم يشتمل على أي دفعات نقدية، وإنما جاء تخفيفاً لأعباء الديون فقط.

وفي ضوء تزايد الوعي بحساسية قضية الأمن وأهميتها بالنسبة إلى الدول الهشة، حرصت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، على صوغ عدد من القواعد والضوابط الرئيسية التي يمكن الاهتداء بها في التعامل إزاء هذه المسألة. وقد تضاعف خلال العقد المنصرم، عدد أصحاب "القبعات الزرق" (قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام) سبع مرات؛ ليصل إلى 110 آلاف عنصر، تستحوذ نفقاتهم على 20٪ تقريباً من الموازنة السنوية للمعونات التي خُصص لها سبعة مليارات دولار. ومهما يكن من أمر، فإن الشكليات الإجرائية التي تقترن بعملية تقديم المعونات، ماتزال تشكل إجراءات مرهقة صيغت بشكل غير سليم لا يتناسب وأوضاع الدول الهشة، ومايزال من غير الممكن شمول معظم برامج إصلاح القطاع الأمني بحزم المساعدات الإنمائية؛ وإدراكاً من الدول المانحة لأهمية

هذه القضية، فإن عدداً متزايداً منها يحاول في الوقت الحاضر توسيع أطر خططه الأمنية؛ كي تشمل البرامج التنموية؛ (ما يعني - من ثم - المساعدات)، من خلال توفير المياه ومستلزمات الصرف الصحي للقوات العسكرية؛ مثلاً.

ولعل من بين الأمثلة الواعدة لتقديم الدعم عاجلاً ومرناً للدول الهشة، إنشاء صندوق الاستقرار الهولندي عام 2004؛ إذ إن الميّزات الجديدة للمقاربة التي جاء بها الصندوق، تكمن في حقيقة مفادها أن القوة الدافعة التي وقفت وراء إنشائه، هي "الطلب" لا "العرض"؛ فهو - أي الصندوق - قد فصل بشكل واضح بين الموارد التي يخصصها للدول الهشة وبين أهلية هذه الدول للحصول على مساعدات وكالة المعونات الإنمائية الخارجية Overseas Development Aid، وطبّق بنجاح ملحوظ، مقاربة "التعامل والحكومة؛ بوصفها كياناً واحداً"، وحظي بدعم سياسي قوي (وخاصة من البرلمان)، وتضاعفت موازنته تقريباً (من 58 إلى 100 مليون يورو)، خلال الفترة ما بين عامي 2004 و2008. ومع ذلك، فإن الارتقاء بهذا النظام إلى المستوى العالمي، قد يستغرق وقتاً ليس بالقصير. وللمرء أن يقارن الموارد المتاحة له، إلى تلك التي توافرت لـ "لجنة بناء السلام" [التابعة للأمم المتحدة]، وهي التي تزامن تأسيسها مع إنشاء الصندوق، والتي لم تتلقَ من إجمالي التعهدات التي وُعدت بها، وهي (221 مليون دولار) إلا 137 مليون دولار.[35]

وفي أحدث تقرير للأمين العام للأمم المتحدة عن عمليات بناء السلام، أعد قائمة بالمشكلات التي مافتئت تشكل سمة بارزة دائمة في الوثائق التي أصدرها المجتمع الدولي خلال العقد الفائت، وفي مقدمها: غياب التنسيق ما بين الأطراف المانحين، والموقع القيادي داخل المنظمة الأممية، وردم الفجوات التمويلية، وتلبية الطلبات المتزايدة لتوفير تمويل إضافي، في وقت يُتوقع لحجم أرصدة المعونات، أن تتقلص بنسبة 30٪ مقارنة إلى ما كانت عليه عام 2008.[36]

ومن الجائز أيضاً، أن تباطؤ المجتمع الدولي في استيعاب الدروس المستفادة والتكيف معها، ربما كان انعكاساً لمشكلتين أخريين أكثر عمقاً وأقل وضوحاً؛ وهما: الغموض الذي

ما لبث يحيط بطبيعة الدول التي هي بحاجة إلى إعادة بنائها، ووتيرة الخطوات الواجب اتخاذها وصولاً إلى هذا الغرض.

أي نوع من الدول؟!

باتت ظاهرة الدول الهشة تدفع بنا إلى التأمل في كثير من الفرضيات ذات الصلة بالأدوات والوسائل الرئيسية التي أضحت من المسلمات المفروغ منها في نظر "الشمال العالمي"؛ ومن بينها – مثلاً – حقوق الملكية، وسيادة حكم القانون، والديمقراطية. ففي الوقت الذي تميل فيه المنظمات والأطراف المانحون الدوليون أحياناً، إلى أن تعد هذه الأدوات عناصر محورية لبناء الدولة، فإن ثمة كيانات بديلة ربما استطاعت تطوير وسائل أخرى مغايرة تحقيقاً للغاية نفسها. وتجدر الإشارة هنا، إلى أن قوى دولية فاعلة جديدة تعمل حالياً على تنظيم صفوفها؛ ففي سياق الدعوة إلى بناء عالم متعدد الأقطاب، عقدت دول مجموعة "بريك" BRIC (البرازيل وروسيا والهند والصين)، أول قمة لها في شهر حزيران/ يونيو عام 2009.

ولعل من المفاهيم التي قد تبدو غير مألوفة حقاً في نظر بعض الوافدين الجدد إلى المسرح العالمي، هو ذلك القائل: إن يد العون لن تمتد إلى الدول الهشة، إلا بعد أن تبادر هي أولاً، إلى قطع خطوات سليمة على طريق محاربة الفساد، وترسيخ مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان. ففي الوقت الذي انقسم فيه "الشمال العالمي" على نفسه بين مؤيدٍ لتقديم المزيد من المعونات، ومناصر لمبدأ "التجارة لا العون"، فإن الصين قد تقدمت الجميع بخطوة إلى أمام؛ إذ هي أرست أسس اقتصاد دولي يقوم على قاعدة المقايضة، تتولى في إطاره تطوير البنى التحتية للدول الهشة، لقاء إتاحة الفرص أمامها – أي الصين – للحصول على الموارد الطبيعية؛ ففي عام 2008، وفي تحرك مدهش! أبرمت الصين مع الكونجو صفقة بقيمة تسعة مليارات دولار (خُفضت إلى ستة مليارات في العام اللاحق)، استندت، باختصار، إلى مقايضة ثروات هذا البلد ببناء طرق ومستشفيات.

وعلى أي حال، فلا شيء في النقاشات التي تدور في هذا الخصوص، ما يرتبط بأمر ما، قدر ارتباطه بمسألة بناء الدولة، التي كثيراً ما عُدت الديمقراطية بالنسبة إليها حلاً سحرياً لإشاعة الاستقرار في الدول الفاشلة؛ بينما يواصل البنك الدولي الزعم - في تقرير التنمية العالمية الذي أصدره عام 2009 - بأن تخفيض التعرفات على التجارة، يمثل "الوصفة" الوحيدة الكفيلة بتحقيق النمو على المستوى الوطني. والتذرع بأن الثروة والتعرفات المخفضة والحواجز التجارية، تُحقق جميعاً في الغرب (الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي) في وقت واحد، لا يدل على وجود علاقة سببية، أو على الاتجاه الذي ستسلكه هذه العلاقة. والتقرير لا يسهب في الحديث عن حالة التفرد الشديدة الوضوح التي اتسمت بها عملية تنمية اقتصادات شرقية؛ (كالصين والهند والنمور الآسيوية الأربعة)، والتي استطاعت، في وقت واحد أيضاً، جني ثروات طائلة وفرض تعرفات عالية؛ على الرغم من أن هذه الحالة - في ضوء حداثة الثروة بالنسبة إلى الشرق - ربما أوجدت مؤشراً يوضح بشكل أكبر اتجاه العلاقة السببية الآنفة الذكر.

ومع أن ما أسميناه "الشمال العالمي"، يتطلع إلى اتخاذ موقف أقوى وأعلى قيمة، إلا أنه لا يطبق ما يبشر به؛ فهو - على سبيل المثال - يشدد متحمساً على وجوب إشاعة المبادئ والمُثل الديمقراطية في بلدان تحكمها أنظمة استبدادية "معادية"، ولكنه يظل يتعامل باستحياء إزاء النظم الدكتاتورية التي يشملها بالدعم والرعاية.[37] فالسودان مثلاً، بات هدفاً لكثير من بيانات الإدانة من كثير من أعضاء المجتمع الدولي، ولكن القليل من هذه البيانات فقط يوجه لتشاد، وهو البلد المجاور المثقل بمؤشرات مروعة عن أوضاعه الاجتماعية - الاقتصادية؛ (ومنها: أن معدل العمر المتوقع عند الولادة في السودان هو 58 عاماً، على حين أنه في تشاد 51 عاماً؛ كما أن معدل النمو في السودان هو 10٪، على حين أنه في تشاد 1٪).[38] وكما جاء على لسان أحد دبلوماسيي "الشمال العالمي" متسائلاً: «عن أي معايير دولية نتحدث؟ إن المهم بالنسبة إلينا هو أن دولة تشاد، هي فناؤنا الخلفي الكولونيالي السابق».[39] وبكلمة موجزة، فإن هذا "الشمال" ينفق قرابة 80٪ من إجمالي استثماراته الخارجية المخصصة للدول الهشة في ست دول، جميعها (باستثناء باكستان) من أكبر البلدان المصدرة للنفط!

كيف نبني دولة قوية؟

إن معرفة السبيل إلى إنجاز مهمة ما، لهي ربما كانت أصعب من معرفة ما نحن بحاجة إلى فعله، وبينما ينادي بعض الناس؛ من أمثال: جيفري ساكس، بتطبيق نظرية "الدفعة القوية" Big Push، ينصح آخرون بانتهاج مسار تسلسلي (ولكن: من أين نبدأ؟)، بينما يدعو غير هؤلاء وأولئك، إلى تبني مبدأ "التدرجية" Gradualism؛ مادامت الدول الهشة - كما يقال - لا تمتلك من الطاقات الاستيعابية إلا الشيء اليسير.

وأياً يكن الأمر، فإن القليل نسبياً من الاهتمام أضحى يُفرغ للفارق المهم بين كيفية الشروع بعملية ما؛ (كالتحول الديمقراطي، والنمو الاقتصادي، وما إلى ذلك)، وبين كيفية ضمان ديمومتها. وفي الدول الفاشلة؛ حيث يتدنى مستوى القدرات والطاقات المتاحة، وتتعاظم الحاجة إلى إعادة البناء والإعمار، فإن إعادة ترتيب أوضاع المؤسسات ذات الصلة كافة، قد تتحول إلى مهمة لا طاقة لهذه الدولة الفاشلة أو تلك بها؛ ولكن ربما أمكن، عبر تبني ما يسمى استراتيجية "الخطوات الصغيرة" منذ البدء، تحقيق عائد عظيم القيمة على الجهود المبذولة.

ويذهب داني رودريك Dani Rodrik، إلى الاعتقاد بأن إحداث تحول في هذا المجال، مهما كان طفيفاً، يمكن أن يعبّد الطريق لقطع شوط طويل نحو تحريك عجلة النمو وتنشيطها؛ نظراً إلى أن الإصلاحات المؤسسية الأكثر عمقاً وشمولاً، وهي التي تتطلبها المشروعات والبرامج التنموية الطويلة الأجل، ستصبح أسهل على التنفيذ في بيئة تشهد نمواً، لا ركوداً.[40] وشأنها شأن النمو، فربما لن يغدو لزاماً أيضاً وضع المبادئ والقيم الديمقراطية موضع التطبيق؛ بوصفها حزمة واحدة لا يمكن تجزئتها؛ ولعل إنشاء أنظمة وترتيبات مؤسسية صغيرة، (ليس بالضرورة على الطريقة الغربية)، يمكن أن يمضي بنا بعيداً على طريق تحقيق الهدف المنشود. ولكن الحقيقة هي أننا، ببساطة متناهية، لا ندعي العلم بشيء من هذا، علم اليقين.

الفصل الخامس

الطاقة والتغيرات المناخية
تهديد محتمل للأمن المستدام

تاباني فاتورانتا

عصر الطاقة/المناخ

نحن اليوم، نعيش في عصر ثنائية "الطاقة/ المناخ": فلم يعد خافياً على أحد أن الاتجاهات العالمية لإمدادات الطاقة واستهلاكها، والآثار التي تصيب المناخ؛ جراء اعتمادنا على الوقود الأحفوري، ليست بالظواهر التي يمكن تحملها.[1] ولطالما شكّل الفحم والنفط والغاز الطبيعي، عوامل حاسمة تسهم في رفاهية البشرية ورخائها على المستوى الاقتصادي، أما الجديد في الأمر، فهو الاتساع الجغرافي لنطاق التنمية الصناعية في العالم؛ وهو الذي أدى إلى ارتفاع معدلات الطلب العالمي على الطاقة؛ فعدد كبار مستهلكي مصادر الطاقة اليوم، يفوق عددهم في أي وقت آخر مضى. أضف إلى ذلك، أن إنتاج هذه المصادر صار، في هذه الأثناء، يتركز في عدد أقل من البلدان؛ نتيجة بلوغ إنتاج النفط "ذروته" في الدول المنتجة القديمة؛ ومن ثم، فقد تنامت مشاعر القلق؛ لا حيال "أمن الطاقة" فحسب، بل حيال الآثار التي يلحقها استخدام الوقود الأحفوري بالمناخ عالمياً كذلك؛ فالتغيرات المناخية التي يسبب الإنسان حدوثها، أمست حقيقة لا يمكن نكرانها؛ فما السبب الوحيد والأهم الذي يقف وراءها، إلا تركز انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي؛ بفعل احتراق الفحم والنفط والغاز.

ولن يكون للأزمة الاقتصادية العالمية، أي دور في تغيير الصورة الكبيرة الراهنة؛ فإثر انتهاء مرحلة الركود الاقتصادي هذه، تعاود الارتفاعَ من جديد - كما هو مرجح - معدلاتُ الطلب على الطاقة، ونسب انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري، بيد أن ثمة عواقب، يمكن "أمن الطاقة" ومسألة التغيرات المناخية، أن يسببا حدوثها بالنسبة إلى الأمن بمفهومه الأوسع. ولعل إحدى أبرز حالات الإفصاح عن مشاعر القلق هذه، ما جاء في وثيقة "استراتيجية الأمن القومي" التي أصدرتها المملكة المتحدة،[2] وهي التي أشارت فيها إلى أن الطلب العالمي المتصاعد على الطاقة، قد يسبب اشتداد حدة التنافس على إمدادات الطاقة، وما يمكن أن ينطوي عليه هذا من تداعيات أمنية خطيرة. والمعضلة الخطيرة - كما تراها هذه الاستراتيجية - تمثل بتركز إمدادات النفط والغاز بشكل متزايد في مناطق اشتهرت باضطرابها وعدم استقرارها. وإلى جانب ذلك، تذهب الاستراتيجية البريطانية إلى أن تعد التغيرات المناخية أحد أعظم التحديات المحتملة التي تقف في وجه الاستقرار والأمن العالميَّين، والأمن القومي تالياً؛ وتشدد على أن معالجة الأسباب التي تقف وراء تغير المناخ، والتكيف مع عواقبها، أمر بالغ الأهمية لضمان أمننا في المستقبل، والمحافظة على مستويات الازدهار والرخاء على الصعيد العالمي، وتجنب وقوع كارثة إنسانية.

ولكن ما الذي نعنيه بقولنا: قد يكون للطاقة والتغيرات المناخية انعكاسات على الأمن؟ إن أي نقاش أو حوار يدوران حول الأمن، سيتطلبان أيضاً استنباط تعريف لهذا المفهوم. والمرء بحاجة إلى أن يقرر أولاً، هل سيستخدم فهماً واسعاً أو ضيقاً للأمن؛ فالفهم الأخير للأمن يدور حول الصراع المسلح في المقام الأول؛ ولقد كان النفط قد أدى في الماضي، إلى اندلاع حروب ما بين دول العالم. وفي كتاب - على سبيل المثال - لباراك أوباما يتحدث - وهو الذي أمضى سنوات طفولته في جاكرتا - عن تحرك اليابان، بعد الهجوم على بيرل هاربر؛ للاستيلاء على جزر الهند الشرقية الهولندية (إندونيسيا حالياً)؛ بسبب ما تمتلكه من احتياطيات نفطية.[3] وهناك من الحروب والصراعات العنيفة الأخرى التي دارت رحاها في القرن العشرين، ما يمكن أن يُعزى أيضاً إلى التسابق على موارد الطاقة.[4]

ولعل أقرب الأمثلة عهداً، لحروب كان النفط أحد عواملها الرئيسية، هو غزو العراق لدولة الكويت عام 1990؛ ووفقاً لدراسة أجراها برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، فإن محاولات استغلال الموارد الطبيعية، كانت منذ عام 1990، قد أشعلت داخل الدول فتيلَ ما لا يقل عن 18 من الصراعات العنيفة التي يدخل النفط والغاز الطبيعي سبباً أساسياً في خمسة منها.[5] وهناك من يفترض أن التغيرات المناخية، أيضاً، يمكن أن تسبب إشعال فتيل حروب بين دول العالم؛ فقد عزز تقرير لوزارة الدفاع الأمريكية أصدرته عام 2003،[6] احتمالات أن يؤدي تغير مناخي مفاجئ إلى إيجاد حالات ندرة شديدة في الموارد، إلى حد يمكن عنده أن تفضي إلى اندلاع حروب من أجل الغذاء والماء والطاقة. وفضلاً عن هذا وذاك، فإن ثمة هواجس أحدث عهداً؛ صارت تحوم بشأن وفرة مخزونات النفط والغاز على الصعيد الإقليمي؛ فإن كان الغطاء الجليدي في القطب الشمالي سيتجه للذوبان؛ نتيجة للاحترار العالمي، فإن احتياطيات النفط والغاز المدفونة في قاع البحر ستصبح سهلة المنال؛ ما أثار المخاوف – ولاسيما من الصحافة – من أن يقترن هذا التطور بفتح طرق بحرية جديدة؛ فيسببا معاً إطلاق شرارة تنافس جيوسياسي جديد في مناطق الشمال العليا، بل ربما أسفرا عن نشوب صراعات عنيفة بين الدول الساحلية.

وعلى أي حال، فليس من العملي عقد مقارنة بين الأمن وحرب تندلع؛ بسبب التنافس على موارد الطاقة أو نتيجة تغيرات مناخية، لسببين اثنين: الأول، على الرغم من التحذيرات المخيفة، فإن احتمال أن يتحول أي من التسابق للاستحواذ على احتياطيات الطاقة، أو ندرة المياه بفعل عوامل مناخية، أو انطلاق موجات الهجرة، إلى سبب رئيسي للحرب، يظل – كما يبدو – ضئيلاً.[7] والثاني، حتى لو لم تسبب الطاقة وتغيرات المناخ ذهاب الدول إلى الحرب، فمن المحتمل أن تكون لذلك عواقب سلبية أخرى، تدخل في عداد التهديدات الأمنية.

وبغية استيعاب التداعيات الأمنية المترتبة على تطور أوضاع الطاقة والتغيرات المناخية، يصبح لزاماً التوصل إلى مفهوم أوسع من مجرد حروب تندلع بين الدول، ولكن

مع مراعاة تفادي التوسع الزائد عن الحد لهذا المفهوم؛ ففي حال تم توسيع نطاق مصطلح "الأمن" أكثر مما ينبغي، فقد يبرز الخطر الممثل بوصف أي مشكلة بأنها "انعدام للأمن"،[8] فضلاً عن الحاجة إلى التمييز ما بين "أمن الطاقة"، والتداعيات التي تخلّفها الطاقة على الأمن؛ وعلى سبيل المثال، فإن أي انقطاع في إمدادات الطاقة، وهي التي تباع بأسعار في متناول الجميع، لا يشكل خطراً يتهدد الأمن القومي. ومن الجائز أن يكون للطاقة انعكاسات أمنية غير تلك التي ترتبط ارتباطاً مباشراً بأمن الإمدادات؛ وهكذا، فإن كلاً من: الطاقة والأمن يمثل مفهوماً أضيق من مفهوم "أمن الطاقة"، وأوسع منه في الوقت نفسه، وثمة حاجة أيضاً إلى مراعاة الوضوح في أي نقاش، يدور حول الآثار المترتبة على تغير المناخ؛ إذ إن مصطلح "أمن المناخ"، أمسى اليوم يستخدم من دون اتفاق تام على ما يعنيه فعلياً.

ومهما يكن من أمر، فإن وجهة النظر المعتمدة هنا، هي أن موضوع الاتكال على الوقود الأحفوري، والتغيرات المناخية، يمكن أن يؤثّر سلبياً في "الأمن المستدام".[9] والأمن المستدام إنما هو مفهوم يجمع بين الأمن القومي، والأمن الإنساني، والأمن الجماعي، فأما الأول، فيشير إلى سلامة الدولة؛ ففي أوروبا والولايات المتحدة معاً، تشيع مخاوف شديدة حيال الآثار المحتملة التي قد يتعرض لها الأمن القومي؛ جراء الاعتماد على إمدادات الغاز والنفط الخارجية. وعلى صعيد آخر، فإن ارتفاع مستوى سطح البحر الناجم عن تغير المناخ، بات يشكل خطراً يتهدد وجود دول الجُزر الصغيرة ذاته، وأما مفهوم "الأمن الإنساني"، فيوجه الاهتمام لرفاه الفرد وسلامته؛ وهنا يجدر القول: إن التغيرات المناخية تودي بالفعل بأرواح البشر، وخاصة من أبناء البلدان الفقيرة. ومع هذا، فمتى ما استخدم المرء مفهوم "الأمن الجماعي"، فهو إنما يشير إلى العالم برمته. وهنا، فإن ضرورة الحيلولة دون انطلاق سباق جيوسياسي خطير للاستحواذ على النفط والغاز، أو حدوث تغيرات مناخية تخرج على نطاق السيطرة، إنما يعودان إلى هذه الفئة من فئات الأمن المستدام؛ وتأسيساً على ما تقدم، فلا مناص من تداخل كل من: الأمن القومي، والأمن الإنساني، والأمن الجماعي، مع الآخر وتشابكه وإياه. فمن الجائز أن أي تدابير

تُتخذ لتعزيز أمن الطاقة في هذه الدولة أو تلك، سيكون لها عواقب مضادة على "الأمن الجماعي"؛ مثلما أن الإخفاق في معالجة آثار التغيرات المناخية، قد يوجد معاناة واسعة النطاق في دول العالم النامي، فيدفع بها - من ثم - إلى هاوية "الفشل".

وتتضمن الصفحات الآتية، بحثاً في خمسة تحديات تثيرها الطاقة والتغيرات المناخية بوجه الأمن المستدام؛ فقد تم ابتداءً، تقصي التداعيات الجيوسياسية لأمن الطاقة، بينما تناول البحث ثانياً، الهواجس التي تثيرها السياسات العدائية التي ينتهجها منتجو مصادر الطاقة، وأما التحديات الثلاثة الأخيرة، فقد أجملت انعكاسات "لعنة الثروة" على الدول الهشة، ومصاعب التكيف مع عواقب التغيرات المناخية المحتومة، واحتمالات حدوث تغيرات مناخية كاسحة لا قبل لأحد بالسيطرة عليها.

اتجاهات أمن الطاقة

ليس بجديدٍ الحديث عما يمكن أن تخلّفه الإمدادات النفطية من تداعيات أمنية. ففي الولايات المتحدة الأمريكية، كان الرئيس ريتشارد نيكسون، إثر إعلان الدول العربية عام 1973 فرض الحظر النفطي، قد وضع نصب عينيه بشكل واضح هدفاً يقوم على تحقيق الاستقلال في مجال الطاقة. وفي أعقاب الثورة الإيرانية عام 1979، تحدث الرئيس جيمي كارتر عن رفضه الاتكال على النفط الأجنبي الذي قال عنه: إنه يشكل خطراً لا يتهدد استقلالية الاقتصاد الأمريكي فحسب، بل أمن الأمة ذاته أيضاً. ومرة أخرى، تعود تداعيات النفط الأمنية لتحتل مرتبة متقدمة على الأجندة الأمريكية إبّان حرب الخليج (1990 - 1991).

وها هي ذي اليوم، المخاوف من نقص الإمدادات النفطية تلوح في الأفق مجدداً؛ ولكن السبب هذه المرة ليس وقوع أحداث غير عادية في منطقة الشرق الأوسط المنتجة للنفط، بل هو الارتفاع الحاد في معدلات الطلب العالمي على النفط؛ بفضل النمو الاقتصادي المتسارع في عدد من البلدان النامية المكتظة بالسكان، ومن بينها تحديداً الهند والصين. وإذا كانت الصين عام 1993 قد حققت لنفسها اكتفاءً ذاتياً من النفط؛ فإنها اليوم

تستورد ما يناهز نصف إجمالي الكميات التي تستهلكها منه. وفي الهند يتنامى الطلب سريعاً أيضاً على النفط؛ فبينما كانت أمريكا الشمالية في سبعينيات القرن الفائت تستهلك قرابة ضعف ما كانت تستهلكه بلدان آسيا من النفط وقتذاك، فإن استهلاك هذه الأخيرة من النفط يفوق اليوم ما تستهلكه الأولى منه. وعلى الرغم من أن العالم لا يعاني اليوم نفاداً في مخزونه النفطي، فإن هذا الطلب الذي يتعاظم سريعاً على النفط، قد أجّج مشاعر القلق حيال أمن الطاقة، سواء في الولايات المتحدة الأمريكية أو غيرها من الدول المستوردة له.[10]

وبحسب تكهنات وكالة الطاقة الدولية،[11] فإن الطلب العالمي على الطاقة، في غياب أي تحولات جوهرية، سينمو بنسبة 40٪ بحلول العام 2030؛ حيث تستحوذ الصين والهند على نصف هذه الزيادة تقريباً. وعلى الرغم من أن الطلب على الفحم آخذ في الارتفاع بشكل أسرع، مقارنة إلى الطلب على أنواع أخرى من الوقود، فإن النفط مايزال هو الوقود الأكثر شيوعاً واستخداماً من غيره؛ وهنا، ينبغي التذكير بأن الإنتاج النفطي قد بلغ " ذروته" بالفعل في بعض الدول غير الأعضاء في منظمة البلدان المصدّرة للنفط (أوبك)، ولسوف يبلغها في معظم الدول الأخرى قبل حلول عام 2030؛ ونتيجة لذلك، فإن من المتوقع أن يأتي القدر الأعظم من أي زيادة في الإنتاج النفطي العالمي من دول هذه المنظمة؛ حيث ستحتفظ المملكة العربية السعودية بمكانتها؛ بوصفها أكبر منتج للنفط في العالم. وإزاء ما يتعلق بالغاز الطبيعي، فإن الزيادة في إنتاجه تتركز أيضاً أكثر فأكثر، في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية؛ إذ إن ما يقرب من نصف إنتاج الغاز الحالي يأتي من الشرق الأوسط، بينما يتولى الاتحاد السوفيتي وإفريقيا تأمين ما تبقى من هذه الزيادة. وبتعبير أعم، فإن بلداناً ثلاثة فقط - روسيا وإيران وقطر - تمتلك أكثر من نصف احتياطيات الغاز الطبيعي العالمية.

ومن هنا، فإن هذا الطلب المتزايد، وهو الناجم عن ظهور مستهلكين كبار جدد، وعن اقتصار الإمدادات الإضافية على دول أقل عدداً مما سبق، هو الذي عمّق الإحساس بالقلق حيال أمن الطاقة وما يُلقيه من ظلال على الأمن المستدام في مجمله؛ فالنفط يشكل

القضية المحورية في الولايات المتحدة الأمريكية؛ أما أوروبا فشغلها الشاغل هو الغاز الطبيعي، واتكالها على ما تورده روسيا إليها منه.

الطاقة بوصفها تهديداً أمنياً

الأبعاد الجيوسياسية للنفط والغاز

في سياق الحديث عن الأمن الجماعي، ربما جاز القول: إن ظهور مستهلكين رئيسيين جدد لمصادر الطاقة، وتركز احتياطيات النفط والغاز في عدد أصغر من دول العالم، قد أثارا المخاوف حيال ما يمكن الطاقة أن تحدثه من عواقب وتداعيات. ولنا أن نورد هنا اثنتين من المشكلات المؤرقة الرئيسية: الأولى هي أن اعتماد المستهلكين على الاحتياطيات نفسها يمكن أن يشعل فتيل تنافس جيوسياسي خطير، بل قد يؤجج حرباً؛ للحصول على النفط والغاز. أضف إلى ذلك، أنه كلما ازدادت هذه الاحتياطيات تمركزاً من الناحية الجغرافية، تعاظم مقدار الاهتمام الذي يولى للمحافظة على استقرار المناطق الغنية بثروات الطاقة، وضمان سلامة خطوط النقل.

ويرى مجتمع الاستخبارات الأمريكي،[12] أن السياسات الآتية، وهي التي سيعمد اللاعبون "الجدد" في ميدان الطاقة إلى انتهاجها، هي الأكثر ترجيحاً: فروسيا قد عقدت العزم على إبقاء دول آسيا الوسطى ضمن مجال نفوذها؛ بغية بسط سيطرتها على مخزونات منطقة بحر قزوين من الغاز الطبيعي، ولسوف تواصل الصين بحثها عن فرص جديدة تتيح لها الحصول على النفط والغاز أينما كانا في هذا العالم، وقد تزداد علاقاتها بالمملكة العربية السعودية قوة؛ وبفضل احتياطيات إيران الضخمة من النفط والغاز، فقد تصبح قادرة على تمتين علاقاتها بالصين أو روسيا. ويتوقع للهند أن تتخذ من الخطوات ما يكفل لها الحصول على مصادر الطاقة في ميانمار، وإيران، وآسيا الوسطى. ومن شأن هذه التطورات، أن تحد من قدرة الولايات المتحدة وأوروبا على تأمين مصالحهما في هذه المناطق، وأن تضعف ما تتمتع به واشنطن من تأثير ونفوذ، ولاسيما في منطقتي الشرق الأوسط وآسيا الوسطى.[13]

فلطالما اتبعت الولايات المتحدة الأمريكية، سياسات معينة تضمن بها لنفسها ولحلفائها، توفير منافذ تحصل من خلالها على موارد الطاقة في الشرق الأوسط؛ إلا أن اتساع نطاق حضور قوى آسيوية في هذه المنطقة؛ بات الآن يسبب تعقيد هذه السياسات. فعند التطلع إلى هذه القضية عبر منظور آخر، فإن الوجود المتنامي للوافدين الجدد قد يصبح أيضاً أمراً مرحباً به؛ بوصفه أداة يمكن بواسطتها تحقيق التوازن أمام مصالح أمريكا وأوروبا ونفوذهما. ولكن، على الرغم من أن هذه النشاطات والتوجهات تنطوي ضمناً على حدوث تغيير جيوسياسي، فليس هناك من داعٍ إلى إطلاق شرارة تنافس خطير ما بين القوى العظمى نفسها؛ ليصبح – من ثم – سبباً من أسباب "انعدام الأمن" الجماعي. وعلى حد تعبير دانيال يرجين Daniel Yergin، فـ«ما من داعٍ إلى تحويل التنافس التجاري إلى تنافس ذي طابع قومي».[14] ومهما يكن من أمر، فالأمر كله يتوقف على طبيعة رؤية القوى العظمى لمصالحها، وكيفية إدارة علاقات بعضها ببعضها الآخر.

ومادام أمن الطاقة في العالم يتوقف على عدد أصغر من منتجي النفط والغاز، فإن ضمان استقرار المناطق التي تمتلك الاحتياطيات الرئيسية، وسلامة البنى التحتية لمنظومات النقل ذات الصلة بها، سيكتسبان قدراً متزايداً من الأهمية؛ وعلى هذا، فإن طبيعة الأوضاع في منطقة الخليج، ستظل تشكل عاملاً حاسماً في هذا الخصوص؛ نظراً إلى ما تضمه من احتياطيات ضخمة.

ويكتسب مضيق هرمز استثناءً، أهمية خاصة؛ فعبره يُنقل جزء كبير من إمدادات العالم النفطية. وإضافة إليه، فإن قائمة "نقاط الاختناق" الاستراتيجية، تشتمل على: قناة السويس، ومضيق البوسفور، ومضيق باب المندب (وهو الذي يصل البحر الأحمر بخليج عدن)، ومضيق ملقا. ولا ريب في أن هذه القضايا الإقليمية ستكون لها انعكاسات أمنية ذات طابع جماعي؛ متى ما قررت القوى العظمى استخدام القوة العسكرية؛ لضمان ديمومة تدفق إمدادات الطاقة، كما حدث إبّان حرب الخليج.

وفي بيئة كهذه، فإن هناك كثيراً مما سيظل رهيناً بالسياسات التي ستنتهجها الولايات المتحدة والصين في هذا الصدد؛ نظراً إلى تزايد اعتمادهما على الاحتياطيات النفطية ذاتها، واشتداد تنافسهما على كسب المزيد من النفوذ. وكل منهما، تساوره أولاً، المخاوف حيال ما يضمره الآخر من غايات ونيات؛ ففي واشنطن ثمة من يرى أن الصين لا تدخر وسعاً؛ للحيلولة دون حصول الولايات المتحدة وأوروبا على إمدادات جديدة من النفط والغاز. وفي بكين، يخشى بعض الناس من أن تعمد الولايات المتحدة يوماً ما إلى منع شحنات واردات الطاقة الخارجية من الوصول إلى الصين. ولكن هذين البلدين يتشاطران ثانياً، مصلحة مشتركة تُمثل بالمحافظة على استقرار إنتاج الطاقة عالمياً، وضمان بيعها بأسعار يسيرة يمكن تحملها؛ ومن هنا، فإن ما بات يصب في مصلحة كل من: واشنطن وبكين هو ديمومة الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، وتأمين طرق النقل وخطوطه. ولعل السبيل الفضلى لحسم هذه الإشكالية، تكمن - أولاً - في البناء على هذه المصالح المشتركة لتفادي الدخول في حسابات "الحصيلة الصفرية"، والإتيان بالصين شريكاً في اقتصاد الطاقة العالمي ثانياً.[15] وواقع الحال يقول: إن سياسات الصين المتعلقة بموارد الطاقة، باتت تميل بالفعل إلى فتح آفاق جديدة للتعاون، والاستناد أكثر فأكثر إلى نظام السوق وآلياته.[16]

النفوذ السياسي

بينما يشير مفهوم "الأمن الجماعي" إلى مجموعة من دول شتى، أو المجتمع الدولي بأسره، فإن مفهوم الأمن القومي يدور أساساً حول ضمان المصالح الجوهرية للدول فرادى. وإزاء ما يتعلق بالطاقة، فإن المسألة الرئيسية تكمن في اعتماد المستورِد على المنتِج، وفي احتمال أن يلجأ هذا الأخير إلى استغلال هذه العلاقة غير المتكافئة؛ لتنفيذ سياسات من شأنها الإضرار بمصالح المستورد الأمنية؛ وهو الهاجس الذي شاع على أوسع نطاق داخل الولايات المتحدة الأمريكية تحديداً؛ فالعائدات التي يدرها النفط قد زادت - في تقدير واشنطن - جرأة حكام يضمرون العداء للولايات المتحدة؛ كحكام فنزويلا وإيران مثلاً؛ فضلاً عن كثرة ما يقال من أن روسيا تستخدم الغاز سلاحاً سياسياً. والمفارقة هنا!

تكمن في أن الأمريكيين وغيرهم من مستوردي الطاقة، هم الذين يملأون خزائن حكام هذه "الأنظمة الخطيرة" بالمال، من خلال شراء ما ينتجونه من نفط وغاز.[17]

ولعل السبب الجذري وراء هاجس كهذا، هو أن عائدات الطاقة لا تزيد المنتجين ثراءً فحسب، بل إنها أيضاً - على ما يظهر - تزيد كثيراً منهم طغياناً وعداءً. وتلك هي فرضية "البترول السياسي" petropolitics التي أطلقها توماس فريدمان، وذاعت على الألسن من بعد.[18] فهناك؛ وفقاً لها، علاقة متبادلة ما بين سعر الطاقة والديمقراطية: فكلما جنح سعر الطاقة إلى الارتفاع، ازداد تآكل الديمقراطية في دول البترول السياسي، وازدادت سياساتها الخارجية تعنتاً واستعلاءً؛ وتفسير ذلك، هو أن الأنظمة الثرية بعائدات الطاقة ليس عليها، متى ما ارتفع سعر النفط والغاز، فرض ضرائب على مواطنيها؛ ومن ثم، فهي غير ملزمة بالإصغاء إليهم. كما أن الثروات التي تدرها مصادر الطاقة، تتيح لأنظمة كهذه إمكانية إغداق المنح والهبات على الأتباع والموالين شراء لولائهم، ما يخفف من حدة الضغوط الداعية إلى إشاعة مبادئ الديمقراطية وقيمها. وتميل دول "البترول السياسي"، على صعيد سياساتها الخارجية، إلى تبني مقاربات تزيدها إصراراً وتصميماً على فرض مواقفها ورغباتها، من دون اكتراث لما يقوله الآخرون عنها، أو ما يحملونه من انطباعات حيالها. وهذه التحركات السياسية الداخلية تحديداً، وما تولده من تأثير في تصرفات هذه الدول في ميدان السياسة الخارجية، هي التي تثير كثيراً من مخاوف المستوردين وهواجسهم الأمنية.

وتقف روسيا، في الجانب الآخر؛ لتشكّل مبعث القلق الأساسي في أوروبا؛ فأوروبا تشتري ربع احتياجاتها من الغاز من روسيا في وقت باتت معدلات الطلب على الغاز فيها، تتجه نحو الارتفاع؛ ومن هنا، فإن أحد الأسباب التي تُذكي مخاوف أوروبا هو احتمالات عجز روسيا في يوم من الأيام عن توفير كل الغاز الذي تحتاج إليه دول هذه القارة؛ فضلاً عن هاجس لا يفارق هذه الأخيرة، يقف وراءه نزوع روسيا المستمر إلى استغلال اعتماد أوروبا على الغاز الذي تستورده منها لتحقيق مصالحها السياسية.

وليس إلا فئة قليلة تنكر أن روسيا، في سعيها لاستعادة مكانتها؛ بوصفها قوة عظمى، قد اتخذت من احتياطياتها من ثروات الطاقة منطلقاً أساسياً لبلوغ هذا الهدف، وبأنها – كي تضمن استدامة الطلب مستقبلاً على الغاز الروسي – صارت تتطلع إلى التحكم في خطوط النقل، والاستحواذ على مشروعات التنقيب والاستخراج في دول آسيا الوسطى الغنية بالغاز الطبيعي، وعلى منافذ التكرير والتوزيع والبيع في القارة الأوروبية.[19] وعلى صعيد آخر، فإن الأصعب هو تحديد مدى توظيف روسيا ثرواتها من الطاقة؛ بوصفها أداة؛ لتوسيع دائرة نفوذها السياسي في الفضاء الذي نشأ بعد تفكك الاتحاد السوفيتي،[20] أو لإخضاع سياسات الحكومات الأوروبية الخارجية لرحمة المصالح الروسية.[21] ومع ذلك، لم تعد خافية الدوافع السياسية التي تقف وراء بعض التدابير والإجراءات التي تتخذها الدولة الروسية وشركات الطاقة المملوكة لها، معاً. ونسوق هنا مثالاً واحداً، هو قطع إمدادات النفط عن جمهورية التشيك بعد يوم واحد فقط من قيام براغ بالتوقيع على اتفاق مع واشنطن بشأن نصب محطة رادار، ضمن منظومة الإنذار المبكر المضادة للصواريخ، على أراضيها. ولكن الدافع الاقتصادي يلعب هو الآخر، دوراً في تحديد التصرفات الروسية؛ فما الذي يرغم روسيا على بيع الغاز لأوكرانيا بسعر أرخص من ذلك الذي تفرضه على دول الاتحاد الأوروبي؟

وعلى أي حال، وأياً تكن الأهمية النسبية لمختلف الدوافع التي تقف وراء السياسة الروسية في مجال الطاقة، فإن القضية الأساسية تُمثل بأن الأوروبيين بات يصعب عليهم، في ضوء معاملة روسيا القاسية لأوكرانيا وجورجيا مؤخراً، وتدخل الدولة الروسية بشكل تسلطي في إدارة عملية التنمية الداخلية، إيلاء التطمينات القادمة من روسيا الثقتة، وهي القائلة: إنها لا تطمح إلا لتحقيق مصالح اقتصادية محض.

وإذا كان هناك من يعلّق الآمال على أن انخفاض أسعار الطاقة حالياً، يمكن أن يترك تأثيره في عملية التنمية الجارية في دول "البترول السياسي" وتصرفاتها، فإن الأسعار يرجح لها أن تعاود ارتفاعها؛ حالَ انتهاء فترة الركود الاقتصادي؛ ولذا، فإن حل هذه المعضلة؛ كما تُجسد بدول؛ مثل: روسيا أو فنزويلا، لا يكمن في إفقارها، وإحلال

الديمقراطية فيها، وتهدئة أوضاعها لاحقاً، بل إن الحل يكمن في تقليل الاعتماد على منتجين لا همَّ لهم إلا إثارة المتاعب وإيجاد العراقيل، وبناء علاقات أكثر تكافؤاً وتماثلاً معهم؛ وعلى سبيل المثال، فإن إدارة أوباما تؤكد، عبر موقع البيت الأبيض الإلكتروني، أن هدفها في هذا المجال، هو الحد من اتكال الولايات المتحدة على الواردات النفطية الخارجية. وفي هذه الأثناء، أمست أوروبا تولي تنويع وارداتها من مصادر الطاقة جلَّ اهتمامها؛ بوصفها وسيلة لتقليل اعتمادها على روسيا؛ وفي تقديرها أن من بين السبل التي تكفل بلوغ هذه الغاية، بناء خطوط أنابيب لا تمر عبر الأراضي الروسية. وبالفعل، فإن خط أنابيب باكو - تبليسي - جيهان، ينقل الآن نفط آسيا الوسطى عبر أذربيجان وجورجيا وتركيا. وفي حال اكتمل بناء خط أنابيب نابوكو Nabucco، فسيصبح بالإمكان نقل الغاز الطبيعي إلى أوروبا عبر تركيا. وهناك خطة أكثر شمولاً وأبعد مدى؛ تستهدف تنويع إمدادات الطاقة التي يحتاج إليها الاتحاد الأوروبي، عن طريق زيادة استخدام مصادر الطاقة المتجددة؛ كالطاقة الشمسية - مثلاً - التي من المؤمل توليدها في صحراء شمال إفريقيا. ومع ذلك، فليس هناك من وسيلة يمكن استخدامها في الحال؛ للحد من اعتماد أوروبا على الغاز القادم من روسيا.

لعنة الثروة

في الوقت الذي يمكن فيه الأنظمة الحاكمة في دول "البترول السياسي"، استخدام عائدات النفط لترسيخ أسس الاستقرار الاجتماعي وتعزيز قدراتها الوطنية، فإن المعضلة التي تواجه كثيراً من البلدان الفقيرة المنتجة لموارد الطاقة، هي أن احتياطياتها الوفيرة من النفط والغاز، وما تجنيه من عائدات، لم تسهم في تحسين أوضاع شعوبها الاجتماعية والاقتصادية. وهي الظاهرة التي يصفها بول كولير Paul Collier بـ "فخ الموارد الطبيعية"، والتي تمثل أيضاً أحد أربعة أسباب رئيسية تقف وراء عجز الدول الفقيرة عن الخروج من مستنقع الفقر.[22] وثمة سمة مشتركة تجمع بين هذه الدول - وأعني بها اعتمادها على صادرات الطاقة وغيرها من الثروات الطبيعية - تفعل اليوم فعلها في إضعاف ركائز قطاعات التصدير الأخرى؛ ما يمكن أن يؤدي إلى نشوء نظام ديمقراطي

يعاني قصوراً واضحاً في الأداء. ففي البلدان ذات الدخل المنخفض التي تضعف فيها دعائم الحوكمة الصالحة، فإن "لعنة الثروة" هذه؛ تفضي عادة إلى سوء استغلال الفرص، فتخفق – من ثم – في تحقيق النمو المنشود. وفيها أيضاً، يصبح الأمن الإنساني على المحك هو الآخر، ولاسيما أن شيوع الفقر في بلد ما يجعله عرضة لاندلاع حرب أهلية؛[23] ولذا، فإن كانت هذه "اللعنة"، ستتمخض عن صراع عنيف، أو فشل الدولة ذاتها في البلدان النامية، فمن الجائز أن يكون لها أيضاً تداعياتها على الأمن الجماعي في المجمل.

وقد تبدأ الطريق إلى معالجة هذه المشكلة من إصلاح أنظمة الحكم على المستوى الوطني؛ إذ إن تشكيل حكومة أقوى وأكثر خضوعاً للمساءلة يمكن أن يضمن استخدام ثروات الطاقة ومواردها لتعزيز التنمية المجتمعية الإيجابية وتدعيم أسس الأمن الإنساني. ومن المهم هنا بشكل خاص، رفع مستوى الشفافية إزاء ما يتعلق بطرائق توظيف عائدات الطاقة.

وتمثل الصين في هذا السياق أيضاً، مشكلة بذاتها؛ فالأنظار باتت اليوم تتجه صوب التداعيات التي تخلّفها تصرفات أنظمة مثيرة للجدل والمتاعب ارتبطت بالصين في إطار سعي هذه الأخيرة للحصول على الطاقة، ومنها تحديداً النظام القائم في السودان؛ ومنشأ الاهتمام هنا يعود إلى أنه من دون دعم الصين للنظام السوداني، وبفضل سياسة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للحكومات المضيفة التي تتبعها الصين، فإن نظام الخرطوم ما كان سيُكتب له البقاء، ولكانت أعمال التقتيل في دارفور قد انتهت. والصينيون متهمون أيضاً بتحجيم جهود الغرب التي يرمي من خلالها إلى إجبار الحكومة الأنجولية على إجراء إصلاحات سياسية. وإذا كانت دائرة نفوذ الصين ضيقة في أنجولا؛ (نظراً إلى أن شركة سينوبك Sinopec الصينية ليست إلا واحدة من شركات النفط الأجنبية المتعددة العاملة هناك)، فإن الدور الذي يمكن الصين أن تلعبه في السودان أكبر بكثير؛ ما يزيد حجم مسؤوليتها حيال الأوضاع القائمة فيه. ومع ذلك، وعلى الرغم من أن الصين لم تحسم أمرها بعد إزاء ما يتعلق بهذه المسألة، فإنها – على ما يبدو – تتجه نحو تغيير سياستها الحالية، بل ربما تصبح أكثر استعداداً لممارسة ضغوط على الحكومة السودانية.[24]

التغيرات المناخية بوصفها تهديداً أمنياً

لم تبرز التغيرات المناخية؛ بوصفها قضية دولية كبرى، إلا أواخر ثمانينيات القرن العشرين؛ جراء تتابع موجات الحرارة والجفاف؛ ما أفضى إلى إنشاء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC)، وإقرار أول معاهدة دولية في هذا المجال عام 1992. وفي عام 2003، أثارت هذه القضية مرة أخرى، المزيد من الاهتمام نتيجة لموجة الحر التي اجتاحت أوروبا وقتذاك، وإعصار كاترينا الذي ضرب الولايات المتحدة الأمريكية عام 2005. وإثر صدور تقرير التقويم الرابع لهذه الهيئة،[25] لم يعد هناك شك في حدوث تغيرات مناخية تقف وراءها نشاطات بشرية، وفي ضرورة إطلاق عملية فورية واسعة النطاق تستهدف التخفيف من حدة آثار هذه التغيرات، ومنعها من تخطي حدود قدرة الإنسان على التحكم فيها. وبغض النظر عن النجاح المحتمل في تخفيض حجم الانبعاثات الكربونية، فإن بعض هذه التغيرات، بات أمراً لا مفر منه؛ بفعل الغازات المسببة للاحتباس الحراري الموجودة أصلاً في الغلاف الجوي؛ ونتيجة لاستمرار نشاطات استهلاك الطاقة وتصاعد الانبعاثات منها؛ ومن ثم، فثمة حاجة مزدوجة إلى تقليل حجم الغازات المنبعثة، والتكيف مع عواقب تغير المناخ، في آنٍ واحد.

إن فهمنا للتغيرات المناخية، غدا يتطور بشكل سريع؛ فالعواقب المادية المباشرة المترتبة عليها أمست معروفة على نطاق أوسع. وبالإضافة إلى موجات الحر، فإن التغيرات المناخية؛ تسبب أيضاً شح الموارد والثروات الطبيعية؛ (كالمياه العذبة والأراضي الصالحة للزراعة مثلاً)، وفي الفيضانات التي تصيب المناطق الساحلية المنخفضة عن مستوى سطح البحر. وكلما ازدادت درجات الحرارة ارتفاعاً، ازدادت هذه العواقب المباشرة المحتملة حدة وخطورة.

وقد جاء تقرير ستيرن The Stern Review، وهو المتعلق بالآثار الاقتصادية لتغير المناخ؛ ليضيف "اعتبارات" اقتصادية لوجهات نظر العلماء بالقول: إن تكلفة التدابير المتخذة الآن للتخفيف من آثار تغير المناخ تعد معقولة وسيمكن تحملها، ولكن عدم اتخاذ

التدابير والإجراءات المناسبة اللازمة، سيفاقم مخاطر التعرض لعواقب اقتصادية وخيمة في المستقبل. وعلى أي حال، فقد بات لزاماً استنباط تقنيات جديدة في مجال استخدام الطاقة، وتغيير أنماط السلوك البشري في هذا الميدان؛ كيما يتسنى الحد من استخدامات الطاقة، وتخفيض مقادير غازات الاحتباس الحراري المنبعثة.

والتطور الأكثر حداثة، هو تنامي الإحساس بأن التغيرات المناخية، ينبغي أن تدخل هي الأخرى في عداد قضية الأمن؛ ففي عام 2007، ناقش مجلس الأمن هذه التغيرات أول مرة، في وقت أقر فيه كثير من الدول بوجود صلة بين ارتفاع درجة حرارة الأرض والأمن. وفي أيار/ مايو من عام 2009، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة، مشروع قرار جاء فيه أنها "قلقة جداً" من أن التأثيرات الضارة للتغيرات المناخية، يمكن أن تولّد تداعيات أمنية محتملة.[26] ويرى الاتحاد الأوروبي في تغير المناخ، عاملاً يسبب «مضاعفة التهديدات»، وينطوي على «مخاطر سياسية وأمنية تحمل معها آثاراً سلبية ومباشرة في المصالح الأوروبية».[27] وفي غضون ذلك، كان هناك بين العلماء، من صار يدعو الحكومات إلى اتخاذ إجراءات وتدابير تحول دون حدوث تغيرات مناخية «كارثية»،[28] و«خطيرة ومبرمة».[29] وبالإضافة إلى وثيقة "استراتيجية الأمن القومي" البريطانية، فإن "التقرير السنوي لتقويم التهديدات"، وهو الذي يصدره مجتمع الأجهزة الاستخبارية الأمريكية، يذكر أيضاً أنه على الرغم من أن تغير المناخ لا ينظر إليه تقليدياً، على أنه خطر يتهدد الأمن القومي الأمريكي، فإنه يمكن أن يتهدد الاستقرار الداخلي في بعض الدول، بل إنه يخلّف بالفعل انعكاسات سلبية على الأرواح والممتلكات والمصالح الأمنية الأخرى، في الولايات المتحدة الأمريكية.[30]

ولا تؤثر التغيرات المناخية بشكل مباشر في الأمن فحسب؛ (بتسبيبها هبوب عواصف عاتية مثلاً)، بل قد يتطور الاحترار العالمي أيضاً - كما يفترض بعض الناس - إلى تهديد أمني تقليدي متفق عليه. فهناك كثيرون يذهبون إلى القول: إن التغيرات المناخية تمثل إحدى القوى المحركة للصراع في دارفور؛ فيما يحذّر آخرون من أن ذوبان الغطاء

الجليدي في القطب الشمالي، قد أطلق شرارة التسابق إلى الاستحواذ على مخزونات المنطقة من المواد الهيدروكربونية؛ ما قد يؤدي إلى انتهاج "سياسة حافة الهاوية المسلحة" بين الدول المطلة على القطب.[31] ومن بين "علامات" مشاعر القلق من احتمالات اندلاع "حروب المناخ"، دراسة تشير إلى وجود علاقة متبادلة مهمة في الماضي، بين وتيرة نشوب الحروب والتغيرات التي تطرأ على درجات الحرارة.[32] ويمثل هذا الهاجس، مثالاً «للعواقب التي قد تترتب على عواقب»[33] تغير المناخ؛ فحين تسبب النشاطات البشرية إحداث تغيرات مناخية؛ تتمخض عن آثار مادية مباشرة، فإن العواقب المجتمعية لهذه الآثار، تُحدد طبيعتها من خلال تفاعل الإنسان إزاء هذه الآثار المادية وردات أفعاله عليها.

وعلى الرغم من أن التداعيات الأمنية للتغيرات المناخية، ماتزال في عداد الاحتمالات والتكهنات لا الحقائق الثابتة، فإنه بات واضحاً أن الآثار المباشرة لهذه التغيرات، يمكن أن تشكل تهديداً للأمن الإنساني؛ فموجة الحر التي اجتاحت فرنسا ووسط أوروبا عام 2003؛ قد أودت بحياة 35 ألفاً من كبار السن هناك. ومع أننا لا نعرف على وجه اليقين: هل الاحتباس الحراري العالمي هو الذي أثار هذه الموجة أو لا؟ فإن درجة الحرارة التي سجلت عام 2003، يعتقد أنها ستمثل "متوسط" درجة الحرارة التي يتوقع أن يشهدها صيف أوروبا عام 2040. وفي تطور أقرب زمناً؛ سببت حرائق الغابات، مقتل أكثر من مائتي شخص في أستراليا في شباط/ فبراير من عام 2009. ويذهب بعض العلماء إلى الاعتقاد بأن ظاهرة الاحتباس الحراري، قد تكون أسهمت في إحداث موجة الحر القياسية التي أشعلت فتيل هذه الكارثة، كما أن الأمراض والعواصف، وغيرها من الانعكاسات المباشرة لتغير المناخ، ماانفكت هي الأخرى تمثل أخطاراً تتهدد أرواح البشر. ومما يلفت النظر في هذا الخصوص، بروز توقعات مفادها أن العالم قد أضاع خمسة ملايين سنة من الحياة عام 2000؛ بسبب حالات الوفاة الناجمة عن تغيرات مناخية. وعلى أي حال، فليست هذه التغيرات هي "الجاني" الرئيسي؛ فقد سببت المشروبات الكحولية ضياع 30 مليون سنة من الحياة، بينما يقف التدخين وراء خسارة 50 مليون سنة، أما القاتل الأكبر؛ وأعني به سوء تغذية الأمهات والأطفال، فقد ارتفعت حصيلته إلى 200 مليون سنة.[34]

وهذا الوضع قابل للتغيير: فمنظمة الصحة العالمية على سبيل المثال، تتكهن بأن عدد ضحايا التغيرات المناخية، من شأنه أن يتجاوز 300 ألف شخص سنوياً بحلول عام 2030،[35] بل إن المنتدى الإنساني العالمي Global Humanitarian Forum، يرفع هذا الرقم إلى نحو ضعفه بحلول العام ذاته، وذلك في توقعاته التي أوردها في تقريره السنوي لعام 2009.[36]

أما بالنسبة "إلى عواقب العواقب"، فإن تغيرات المناخ ستسفر عن تفاقم ندرة الموارد الطبيعية وخدمات النظام الإيكولوجي؛ ما يمكن أن يؤدي إلى التنافس على الموارد الشحيحة ودفع البشر إلى الهجرة إلى مناطق وبلدان أخرى؛ وقد يلحق بهاتين المحصلتين وقوع صراعات مسلحة، فضلاً عن إضعاف مؤسسات الدولة والحد من قدرتها على منع اندلاع صراعات كهذه.[37] وعلى الرغم من ذلك، فمن غير المرجح أن تشكّل التغيرات المناخية السبب الوحيد الذي يقف وراء اندلاع صراعات من هذا النوع؛ إذ إن آثارها سترتبط بعوامل اجتماعية - اقتصادية، وهناك كثير في هذا الخصوص؛ ما سيتوقف على قدرة الدولة على معالجة الآثار المترتبة على هذه التغيرات. ومع أن دراسات عدة قد أخفقت حتى الآن، في العثور على أي ارتباط ذي دلالة إحصائية بين ندرة الموارد والحرب الأهلية،[38] إلا أن هذا الارتباط، قد يصبح أكثر وضوحاً عند ارتفاع درجات الحرارة على الصعيد العالمي. ومهما يكن من أمر، فهناك اتفاق عام في الرأي على أن البلدان الأشد فقراً، هي المرشحة أكثر من غيرها لتكون ميداناً للصراعات الناجمة عن تغير المناخ.

ويسود أيضاً الاعتقاد، بأن الانبعاثات الكربونية المتزايدة، لا الارتفاع المتوقع في درجة حرارة الأرض، هي التي ستدفع بكوكبنا هذا إلى ما وراء حدود "حافات التحول النهائية" tipping points، وتُحدث تغيراً مناخياً حاداً ومباغتاً. ومع ذلك، فالعلماء الذين يتشاطرون القلق حيال تداعيات التغيرات المناخية التي يسبب الإنسان حدوثها، لما يتوصلوا بعد إلى توافق في الرأي على أن البيئة العالمية تقترب بالفعل من هذه "الحافات" التي يصبح من المستحيل عندها، كبح جماح التغيرات المناخية.[39] وعلى أقل تقدير، فإن ما

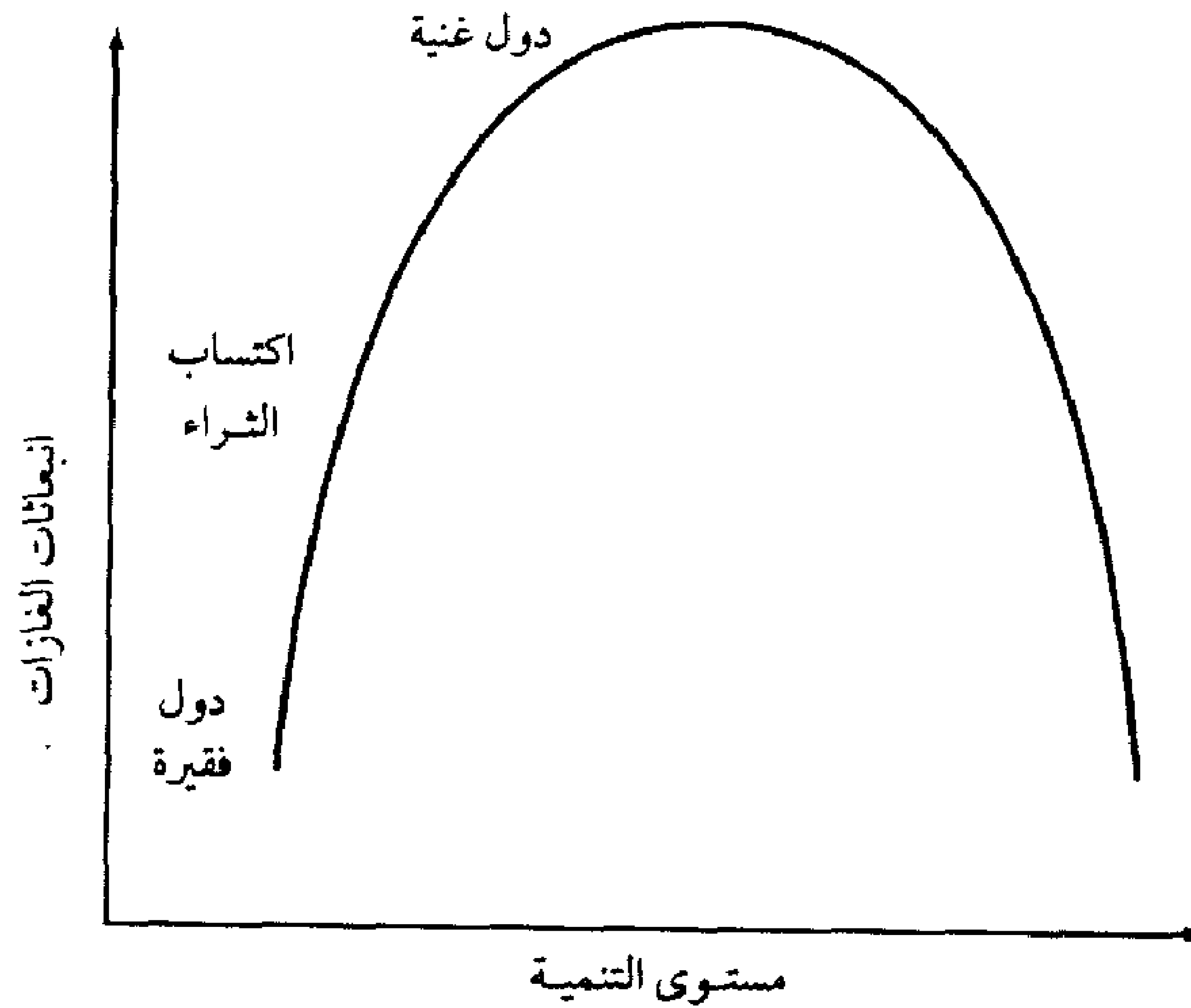
يصعب بالدرجة ذاتها، هو الاتفاق على طبيعة العواقب الأمنية التي يمكن أن تترتب على تغير مناخي كاسح (يخرج على نطاق السيطرة)؛ مادامت «التغيرات المناخية التي يتعذر التنبؤ بها، ستفرز أحداثاً سياسية يتعذر التنبؤ بها هي الأخرى».[40]

ثلاث مجموعات من الدول على "منحنى كوزنتس"

يغدو لزاماً؛ بغية إدارة الآثار الأمنية المترتبة على التغيرات المناخية، العمل على التخفيف من حدتها، والتكيف مع عواقبها، في وقت واحد. ومن النقاط التي يجب التنبه إليها هنا، هي أن التحديات السياسية التي تفرزها عملية إدارة هذه الآثار، تظل رهينة بمستوى التنمية الاقتصادية المتحقق. ويوضح الشكل (5-1) وجهة النظر هذه.

الشكل (5 - 1)

منحنى كوزنتس Kuznets Curve



يستند هذا الشكل إلى معادلة (أشير إلى مكوناتها بالرموز: IPAT)، وهي تقضي بأن الآثار البيئية المضادة (I) هي نتيجة من نتائج حجم السكان (P)، وأن الثراء (A) والتكنولوجيا (T) يُستخدمان لتحويل الموارد الطبيعية إلى رخاء اقتصادي. ومنذ بزوغ

فجر العصر الصناعي، تنامت سريعاً أعداد البشر ومستويات ثرائهم؛ بوصف الأمرين عاملين أساسيين في هذا المسار؛ ففي عام 1800، لم يكن يقيم على هذا الكوكب إلا مليار شخص تقريباً؛ ومنذ ذلك الحين، تصاعد عدد السكان في العالم إلى أكثر من ستة مليارات دولار؛ وقد يرتفع هذا العدد، بحلول عام 2050، إلى أكثر من تسعة مليارات نسمة. وقد تصاعدت أيضاً مستويات الثراء بسرعة كبرى: فالناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد العالمي اليوم، يفوق بسبعين ضعفاً، المستوى الذي كان عليه قبل مائتي عام. وثالث هذه العوامل، هو التطور التكنولوجي الذي دفع بالبشرية إلى الاعتماد على الوقود الأحفوري؛ مصدراً رئيسياً للطاقة التي تحتاج إليها؛ ولبلوغ المستوى الحالي من الثراء والمحافظة عليه، فقد ازدادت استخدامات مصادر الطاقة الأولية بمقدار 35 ضعفاً خلال الفترة 1800 – 2000. [41] وبوجه عام، فإن المعادلة المشار إليها توضح أهمية الإنجازات التكنولوجية في التخفيف من حدة عواقب التغيرات المناخية. ففي غياب التقنيات الجديدة المتعلقة بالطاقة، والتنمية التي تتحقق في ظل تدني الانبعاثات الكربونية، (أو ما يسمى "النمو المنخفض الكربون")، يغدو من الصعب تخيل كيف يمكن تخفيض الانبعاثات لتفادي حدوث تغيرات مناخية حادة ومفاجئة.

والفكرة التي ينطوي عليها منحنى كوزنتس البيئي، هي أن الآثار السلبية البيئية لا تبقى على ما هي عليه في جميع مستويات التنمية الاقتصادية؛ ووفقاً لإحدى الفرضيات المتفائلة، فإن الحد من الآثار البيئية الضارة، بتخفيض الانبعاثات الكربونية؛ على سبيل المثال، يصبح ممكناً من خلال إحراز تقدم أكبر، في عمليتي التنمية الاقتصادية والتكنولوجية. ويمكن إيجاز المنطق، الذي تستند إليه هذه الفرضية، على النحو الآتي: قبل حلول عصر التنمية الصناعية، كانت التأثيرات البشرية في البيئة محلية الطابع، وليست إقليمية أو عالمية. وعندما أطلقت عملية التنمية الاقتصادية، لم يولَ في بادئ الأمر، إلا القليل من الأهمية لعواقبها البيئية؛ نظراً إلى أن الاهتمام كان قد انصب في المقام الأول على تحقيق مكاسب اقتصادية، وإشباع الاحتياجات الأساسية؛ ونتيجة لذلك، صار التدهور البيئي يزداد تفاقماً شيئاً فشيئاً، مع بروز أولى مراحل عملية التصنيع؛ وبفضل تدني

معدلات الوفيات، تصاعدت سريعاً أعداد السكان. ولكن، بعد بلوغ عملية التنمية مستوى معيناً، وإمكان تلبية الاحتياجات المادية، لم يكن مستبعداً أن يكون في مصلحة الجميع إيجاد بيئة "نظيفة"، وأن يصبح الحد من الأضرار البيئية أمراً قابلاً للتطبيق. ولقد توافرت للشرائح الثرية، في آنٍ واحد، الرغبة في حماية البيئة، والوسائل والأدوات المالية والتكنولوجية لتحقيقها. واكتملت، في الوقت ذاته، عملية التحول الديمغرافي؛ بفضل تراجع نسبة المواليد في وقت لاحق؛ ما أدى إلى تباطؤ معدل النمو السكاني.

ولعل ما يتوافق ومسار منحنى كوزنتس، هو أنماط السلوك التي سبَّب العالم الصناعي جراءها ابتداءً، إيجاد كثير من مشكلاته البيئية – وتمكنه من حسمها من بعد – كالأمطار الحمضية الناجمة عن انبعاث غازات الكبريت والنيتروجين مثلاً. والسؤالان الرئيسيان الآن يدوران حول: هل كان هذا التحول نحو الأفضل، سيُحقق أيضاً بالنسبة إلى انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري أو لا؟ وهل سيحدث بالسرعة الكافية اللازمة لتفادي وقوع تغيرات مناخية يتعذر التحكم فيها؟

وعلى أي حال، فإن عملية إدارة المضاعفات الأمنية المترتبة على تغير المناخ، لا بد من أن تشكل تحدياً صعباً؛ فهذه الغازات المنبعثة ما هي إلا أحد نتاجات العصر الصناعي ذاته؛ وأعني بذلك، ما يشهده من نشاطات بشرية، ونمو اقتصادي، واستخدام للوقود الأحفوري. وفي ميادين كهذه، يصعب تحقيق تحولات جوهرية بشكل سريع؛ ما يجعل تخفيف حدة آثار التغيرات المناخية مهمة شاقة، تتطلب من الجهد والبراعة أكثر مما تتطلبه مهمة الحيلولة دون استنفاد طبقة الأوزون مثلاً، بل تزداد هذه المهمة صعوبة؛ جراء اختلاف مستويات التنمية الصناعية في دول العالم؛ ما يعني – من ثم – اختلاف مسؤولياتها عما ينبعث من الغازات المسببة للاحتباس الحراري، حالياً أو مستقبلاً، واختلاف مصالحها الاقتصادية وقدراتها، سواء على معالجة هذه المشكلة أو التكيف معها. ومع أن ثمة اتفاقاً في الرأي على ضرورة التحرك باتجاه معالجة مشكلة تغير المناخ، إلا أن هناك صعوبة في تسمية الطرف الذي ينبغي أن ينهض بمقتضيات هذه المعالجة. فهناك

ثلاث مجموعات رئيسية من الدول: دول صناعية غنية، ودول ذات اقتصادات ناشئة تزداد ثراءً، ودول نامية فقيرة، وكل منها يمثل تحدياً من نوع خاص. وبدءاً بآخر هذه المجموعات، فإن الدول الفقيرة، تواجه صعوبات عدة على طريق التكيف مع عواقب التغيرات المناخية، وعملية الحد من هذه التغيرات، لن يُكتب لها النجاح إن لم تبادر الاقتصادات الناشئة إلى تخفيض مستويات الانبعاثات المتزايدة التي تحدثها هي؛ ولأن البلدان المتقدمة، هي التي سببت ما يقع حالياً من تغيرات في المناخ، فلا بد من أن تكون قادرة على الأخذ بيد الإنسانية إلى طريق الخلاص من هذا المأزق.

الدول الفقيرة وتحدي التكيف

يوم قال الرئيس الأوغندي يوري موسيفيني: إن «تغير المناخ يشكّل عملاً من أعمال العدوان من جانب الأغنياء ضد الفقراء»،[42] فلا بد من أن أسباباً وجيهة جعلته يشعر بالحزن، حيال ما يحدث من تغيرات مناخية، تقف وراءها دول أخرى، بينما الدول الأقل نمواً، هي التي ستقع ضحية آثارها السلبية الأشد قسوة؛ فنظراً إلى اتكال الدول الفقيرة أساساً على الزراعة، وهي التي تعتمد على مياه الأمطار لكسب الرزق، وضعف قدرتها على التكيف مع العواقب المترتبة على ظاهرة الاحتباس الحراري، ففيها تحول تغير المناخ إلى عامل يزيد هذه المعضلة تفاقماً، ويجعل المشكلات الراهنة فيها أكثر صعوبة على الحل، بل ربما سببت اندلاع صراعات عنيفة فيها.

ولطالما لعب التكيف مع الظروف المناخية المتغيرة، دوراً ملموساً في العالم النامي، بيد أن من المتوقع لمستوى التحولات الناجمة عن تغير المناخ ونطاقها، أن يتسعا كثيراً إلى الحد الذي من شأنه أن يخضع قدرات الدول الفقيرة، على التكيف لاختبار جدي؛ وقد تكون القارة الإفريقية هي الأكثر تضرراً. وطبقاً لتوقعات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ،[43] فإن عشرات الملايين من الأفارقة سيعانون ندرة متزايدة في المياه، وستلحق بالإنتاج الزراعي أضرار فادحة في كثير من البلدان الإفريقية، وسيخلّف ارتفاع مستوى سطح البحر آثاراً سلبية في المناطق الساحلية المنخفضة ذات الكثافة السكانية العالية،

وستتسع في الوقت نفسه مساحات المناطق القاحلة وشبه القاحلة. ومن المرجح أيضاً أن ينضم تغير المناخ إلى عوامل اجتماعية - اقتصادية وسياسية أخرى؛ لتتفاقم - من ثم - الأوضاع والظروف التي تشعل فتيل التوترات والصراعات الاجتماعية. ويقدم بحث، شارك في إعداده كل من: المفوضية الأوروبية والممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية للاتحاد الأوروبي،[44] فهماً عاماً للعلاقة السببية المحتملة بين تغير المناخ والنزاعات المسلحة، ويعيد ذكر الافتراض القائل: إن إفريقيا تحديداً، هي الأكثر عرضة للأذى؛ بسبب الضغوط الكثيرة التي تواجهها، وتدني قدرتها على التكيف. وبحسب تكهنات الاتحاد الأوروبي، فمن المتوقع أن تؤدي التغيرات المناخية إلى ندرة الموارد أكثر فأكثر في أماكن كثيرة من إفريقيا؛ فتتزايد - نتيجة لذلك - موجات الهجرة من المناطق التي ترزح تحت ضغوط ديمغرافية شديدة؛ وفي حال وقعت هذه التحولات في بلدان تحكمها أنظمة: إما غير قادرة على تلبية احتياجات شعوبها أو غير راغبة في ذلك، أو عاجزة عن توفير الحماية لها أمام المصاعب والمعاناة التي تحدثها التغيرات المناخية؛ فالمحصلة المتوقعة لن تكون إلا شعوراً عميقاً بالإحباط، وشيوع مظاهر التوتر داخل الجماعات العرقية والدينية، وتزعزع الاستقرار في البلدان المعنية، وفي مناطق واسعة بأكملها.

وفي البلدان الفقيرة، تدخل ندرة الموارد في عداد المشكلات الحيوية الخطيرة. ولعل استخدام مصطلح "الكعكة" مجازاً، يمكن أن يقدم تصوراً مفيداً للتحدي الذي تنطوي عليه هذه المشكلة. فـ "الكعكة" في كثير من البلدان الفقيرة أصغر مما ينبغي أصلاً؛ والنمو السكاني المتسارع إنما يزيد المشكلة تفاقماً؛ جراء تزايد أعداد من "يعتاشون" عليها. وعلى الرغم من أن العالم لا يشهد حالياً انفجاراً سكانياً، فإن تعداد سكان العالم النامي آخذ في النمو سريعاً. وإذا كان يُقدر لسكان العالم أن يزدادوا عدداً بنسبة 50٪، بحلول منتصف هذا القرن، فإن ما يقرب من 95٪ من هذه الزيادة، سيُحقق في البلدان الفقيرة؛ فتغير المناخ إذاً، هو العامل الذي يزيد هذه المشكلة حدة؛ مادام يضاعف حالات ندرة الموارد، وينذر - من ثم - بتقلص حجم "الكعكة" أكثر فأكثر.

ومن هنا، يصبح إحساس الرئيس الأوغندي بخيبة الأمل مفهوماً؛ إذ ليس ثمة سبيل سهلة للخلاص؛ فمع أن تخفيض مستويات الفقر، يمكن أن يعزز قدرة الدول الأقل نمواً على التكيف مع التغيرات المناخية، إلا أن الدول الفقيرة مابرحت فقيرة، على الرغم من الجهود التي تبذل على المستوى الدولي، ومن أن التغيرات المناخية ماتزال توجد مصاعب كبرى تعوق بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية أيضاً.[45] والسؤال الذي يثار هنا هو: كيف يمكن الحد من الفقر في غياب النمو الاقتصادي الذي يسبب انبعاث المزيد من الغازات المسببة للاحتباس الحراري؟[46]

وفي حال تعذر تحقيق النمو في ظل تدني الانبعاثات الكربونية ("النمو المنخفض الكربون")، فربما تعمد البلدان الفقيرة إلى تبني نمط التنمية المتبع في العالم الصناعي ودول الاقتصادات الناشئة؛ الأمر الذي من شأنه زيادة الجهود الرامية إلى الحد من تغير المناخ تعقيداً على تعقيد؛ ولكي يغدو بالإمكان تحقيق ذلك النوع من النمو الذي يحد من الفقر ولا يلحق الضرر بالمناخ العالمي، فإن الدول الفقيرة، ستكون بحاجة إلى معونات مالية وتكنولوجية، غير أنه يصعب كثيراً اليوم، تقديم مساعدات جديدة ضخمة لها، ولاسيما أن العالم المتقدم، يجتاز مرحلة ركود اقتصادي حاد.

الاقتصادات الناشئة وتحدي تخفيض الانبعاثات

إن التحدي الذي تثيره الاقتصادات الناشئة يتمثل في الحد من التأثيرات السلبية لتغير المناخ؛ فعلى الرغم من أن دولاً؛ مثل: الصين والهند، قد بدأت تعاني هذه التأثيرات مع التصاعد المستمر في درجات الحرارة، فإنها مابرحت تضع تحقيق النمو الاقتصادي المستمر في صدارة أولوياتها؛ بغية تخفيض معدلات الفقر. وكان عضو في الوفد الهندي المشارك في مؤتمر الأمم المتحدة حول المناخ، وهو الذي التأم في بون بألمانيا في نيسان/ إبريل عام 2009، قد أكد أن الهند لن تلزم نفسها بأي تعهدات تجبرها على تخفيض الانبعاثات المسببة للاحتباس الحراري، قائلاً: «إن من الخطأ أخلاقياً بالنسبة إلينا الموافقة على تقليل هذه الانبعاثات، في وقت لا يحصل فيه 40٪ من الهنود على الكهرباء».[47]

وتحقق الاقتصادات الناشئة النموَ بوتائر متسارعة؛ فالصين هي البلد الذي أفلح في أن ينتشل من براثن الفقر، عدداً من البشر أكبر مما فعل أي بلد آخر في العالم. وليست هذه بالأنباء الطيبة بالنسبة إلى التخفيف من تغير المناخ؛ إذ إن حجم الغازات المنبعثة في الصين قد تصاعد سريعاً في الوقت نفسه. وعلى الرغم من أن الدول المتقدمة هي المسؤولة عن القسم الأعظم من الغازات المنبعثة من القطاع الصناعي حتى الآن، فإن دول العالم الأخرى تطلق بالفعل قرابة نصف إجمالي ما ينبعث من غازات الاحتباس الحراري. والصينيون أنفسهم، مدركون للرسالة التي يبعث بها منحنى كوزنتس، عندما يقرون بأن الصين تقف على المنحنى التصاعدي لعملية التصنيع؛ ومن ثم فإن احتياجاتها إلى مصادر الطاقة ستأخذ بالتنامي. ولا ريب في أن مثل هذا النمو يُعزى، وإن جزئياً، إلى حقيقة مفادها أن الصين أقل كفاءة من اليابان في استخدام الطاقة بتسع مرات.

وإلى جانب ما تقدم، فإن ضخامة عدد سكان الدول ذات الاقتصادات الناشئة يجعل الأوضاع فيها مختلفة عن أوضاع كثير من البلدان المتقدمة؛ فحتى لو كان المواطن الهندي أو المواطن الصيني العادي؛ يسببان انبعاث قدر من الغازات يقل كثيراً عن ذلك الذي يُحدثه المواطن الأمريكي أو المواطن الأوروبي، فإن حصة الصين والهند من الانبعاثات العالمية، تُعد كبيرة وتتجه للتزايد بصورة سريعة؛ نظراً إلى كبر تعداد سكانهما؛ ووفقاً لبعض التقديرات، فإن الصين هي بالفعل أكبر مصدر لانبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، بينما توضع الهند أيضاً، في مصاف الدول الرئيسية، من حيث حجم الغازات المنبعثة منها. وطبقاً لحسابات أجريت بهذا الصدد، فإن من المتوقع لكميات غاز ثاني أكسيد الكربون المنبعثة من الجنوب أن تتخطى، بعد عام 2025 بفترة وجيزة، مقدار ما ينبعث منها من الشمال؛ ومن ثم، فحتى لو أمكن الدول المتقدمة وقف جميع انبعاثاتها فوراً، فإن الانبعاثات التراكمية، التي تنطلق من بقية الدول، ستكون كافية لدفع العالم لاجتياز عتبة تغيرات مناخية بالغة الخطورة.[48]

ومن الواضح أنه ليس كافياً الإعراب وحده عن «الأمل في أنكم لن ترتكبوا الأخطاء نفسها التي وقعنا بها»، على حد تعبير هيلاري كلينتون، وهي تتحدث إلى مضيفيها في أول

زيارة لها للصين؛ بوصفها وزيرة للخارجية؛[49] فالمطلوب هـو إيجـاد وسـيلة لإقنـاع الـصين، وغيرهـا مـن الـدول ذات الاقتـصادات الناشـئة، بالـشـروع في تخفـيض الغـازات المـسببة للاحتباس الحراري التي تنبعث من بلدانها. ومهمة كهذه، تختلـف - مـن دون ريـب - عـن تلك التي تقوم على مد يد العون للبلدان الفقيرة؛ ففي العالم المتطـور يمكـن التقـدم بـاقتراح يشتمل على تقديم مساعدات اقتـصادية ضـخمة لـدول فقـيرة؛ ابتغـاء تعزيـز قـدراتها عـلى التكيف مع عواقب التغيرات المناخية، بيد أنه يصعب كثيراً، من الناحية السياسية، القول: إن على البلدان الصناعية مساعدة الصين والهند على الانتقال إلى تلك المرحلـة التـي يُحقـق فيهـا النمو في ظل مستويات متدنية للانبعاثات الكربونيـة؛ والـسبب يكمـن أولاً، في تزايـد عـدد الأثرياء في بلدان الاقتصادات الناشئة، وفي حقيقـة مفادهـا أن الانبعاثـات المتـصاعدة التـي تطلقها، ترتبط بتعاظم قوتها وقدراتها، وبتحركها نحو إقامة عالم متعدد الأقطاب. وقـصارى القول: هو أن تعزيز العمل وفق مبدأ التبادلية والمعاملة بالمثـل، بـات ضـروريـاً بـين الـدول الصناعية والاقتصادات الناشئة، أكثر مما هو عليه بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة.

الدول الغنية وتحدي المرحلة الانتقالية

بعد أن تمكنت أوروبا والولايـات المتحـدة الأمريكيـة واليابـان مـن اجتيـاز مرحلـة التصنيع، وأقام كل منها اقتصاداً كبيراً يقوم عـلى الخـدمات بالدرجـة الأولى، فهـي اليـوم مسؤولة عن القسم الأعظم من انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري التي تدور في الفضاء الجوي الآن، ومع ذلك، فإلى جانب مسؤوليتها الأخلاقية عما يحدث مـن تغـيرات مناخية، فإن لديها من الأسباب ما يثير قلقها، حيال تأثيرات تلـك الانبعاثـات وعواقبهـا. وإزاء ما يتعلق بأوروبا، فإن ظاهرة الاحتباس الحراري ستجعل المناطق الجنوبية منها، أكثر سخونة وجفافاً؛ فضلاً عن الآثار غير المباشرة لهذه التغيرات؛ فنتيجة لانعكاساتها على كل من: إفريقيا والشـرق الأوسط، فإن من المتوقع أن تواجه أوروبا ضغوطاً أشد؛ جراء تدفق المهاجرين عليها من هاتين المنطقتين، فـضلاً عـن احـتمالات اضـطراب إمـدادات الطاقـة المتجهة إلى أوروبا وتعثرها. ومهما يكن من أمر، فستظل أوروبا هي الأكثر قـدرة وتـأهيلاً على التكيف مع هذه العواقب والتأثيرات، مقارنة إلى كثير من مناطق العالم الأخرى. ومن

حيث الجوهر، فإن الاتحاد الأوروبي يتطلع إلى الاضطلاع بدور دبلوماسي قيادي في حقبة ما بعد عام 2012، وإلى أن يصبح أنموذجاً تهتدي به سائر مناطق العالم؛ وصولاً إلى نمو اقتصادي "منخفض الكربون".

وبالاستفادة من منحنى كوزنتس؛ ربما أمكننا تسليط الضوء على خطط التعامل والتغيرات المناخية التي تتبعها أوروبا؛ فأوروبا قد بلغت بالفعل تلك المرحلة من مراحل تطورها التي أصبحت فيها على استعداد للشروع في تخفيض الانبعاثات التي تقف وراء ظاهرة الاحتباس الحراري؛ فضلاً عن أنها تمتلك من الأموال والوسائل التكنولوجية ما يمكّنها من تحقيق المستويات الدنيا المستهدفة لهذه الانبعاثات. ومع ذلك، فإن القارة الأوروبية لن تكون قادرة على الحؤول دون حدوث تغيرات مناخية كاسحة، لا يمكن التحكم فيها من خلال تقليل حجم الانبعاثات الخاصة بها فحسب؛ ونظراً إلى حجم سكان أوروبا، والنمو الذي تحققه اقتصادات أخرى غيرها، فإن نصيبها من إجمالي الانبعاثات العالمية، ليس إلا 14٪، بل هو آخذ في التراجع.

أما وقد تغيرت الآن أيضاً، سياسات واشنطن المتعلقة بظاهرة الاحتباس الحراري، فإن العالم الصناعي بأسره، يخطط لإجراء تخفيض كبير في كميات الغازات المنبعثة من دوله؛ وإذا استطاع هذا العالم، تحقيق المستويات التي يستهدفها، فإنه سيقيم بذلك الدليل على أن الانتقال إلى مرحلة النمو المنخفض الكربون، وتقليل الانبعاثات في الوقت نفسه، ليس بالمهمة المستحيلة. ولكن هذا لم يعد كافياً؛ فالدول الصناعية، ماتزال تواجه تحدياً يُمثل بإيجاد السبل الكفيلة بوضع الاقتصادات الناشئة على سكة هذا النوع من النمو، ومساعدة الدول الفقيرة على التكيف مع التغيرات المناخية.

مستقبل مستدام

لا يمكن وصف الأساليب التي نتبعها في الوقت الحاضر؛ لاستخدام الطاقة بالمستدامة؛ فاحتياطيات الوقود الأحفوري؛ ستؤول يوماً ما إلى النضوب، بينما تزداد التغيرات المناخية قسوة وخطورة، وفي أثناء ذلك، يجتمع التسابق على موارد النفط والغاز،

مع التداعيات السلبية الناجمة عن ارتفاع عائدات الطاقة؛ لإثارة مخاطر عدة تتهدد الأمن المستدام؛ شأنها في هذا، شأن ظاهرة الاحتباس الحراري، وخاصة إزاء ما يتعلق بالتغيرات المناخية الكاسحة التي تخرج على نطاق السيطرة؛ وهنا، تبرز الحاجة إلى إقامة أنظمة الحكم الرشيد، على المستويين الوطني والدولي؛ بهدف الحد من الآثار الضارة الناجمة عن أنماط استخدام الطاقة وتغير المناخ، وتجنب اندلاع نزاعات مسلحة، أما على المدى الطويل، فيبدو أن الحل الوحيد، هو إزالة الكربون من مصادر الطاقة في العالم. وثمة فرصة للتغيير تتيحها اليوم، الأزمة الاقتصادية العالمية؛ فإن كان الانتعاش الذي سيعقبها سيبنى على تطوير تقنيات "نظيفة"، ووافقت الدول على تخفيض الانبعاثات التي تسببها، وهي التي تقف وراء ظاهرة الاحتباس الحراري، فإن التوقعات الأسوأ لن تجد طريقاً للتحقق على الأرض. وفي هذا الصدد، فإن هناك كثيراً مما سيظل رهيناً بتحركات الولايات المتحدة الأمريكية والصين وجهودهما في هذا المضمار؛ حيث يتعين على قادتها امتلاك القدرة على إرشاد البشرية إلى الجزء المنحدر من منحنى كوزنتس.

القسم الثالث

مراكز القوة العالمية
الأولويات الاستراتيجية وإدارة
التهديدات

الفصل السادس

الولايات المتحدة الأمريكية
الزعامة ما بعد القطبية الأحادية

ماثيو رودس

مقدمة

خرجت الولايات المتحدة الأمريكية من الحرب الباردة، بنصيب من القوة لا يكاد يكون له نظير على المستوى العالمي، ومع ذلك، فإن اتفاق الآراء داخلياً على أن احتلال موقع الصدارة، يجعل من قوة الزعامة الأمريكية وفاعليتها، ركيزة أساسية للنظام العالمي، لم يتسع - أي الاتفاق - كي يشمل "ترتيب" التهديدات التي تواجه أمريكا؛ تبعاً لأولويتها، ولا اختيار الوسائل اللازمة لمواجهتها. وبينما عمل الرئيس بيل كلينتون جاهداً؛ لإدارة "عملية العولمة"، إلا أنه تعرض للانتقاد؛ لأن اهتماماته انصبت في المقام الأول على "العمل الاجتماعي".[1] وفي مرحلة أحدث عهداً، شن الرئيس جورج دبليو بوش، حرباً ضارية على الإرهاب، غير أنه غادر منصبه مجلّلاً بالإخفاق في تقدير كثيرين. ويقطع خليفته باراك أوباما وعداً بانتهاج مسار جديد من شأنه تصحيح أخطاء الماضي، إلا أن حدة الركود الاقتصادي العالمي، وما يلوح في الأفق من مآزق تحيق بأجندته، تركا إنجازاته وإمكانية ديمومتها موضع شك وريبة.

وقياساً إلى ما كانت عليه حال واشنطن طوال عقود عدة مضت، نجد أن قدرتها اليوم على تحقيق أهدافها الرئيسية، والمحافظة على نفوذها المحوري في الشؤون الدولية، تتطلب فطنة سياسية، ودعماً خارجياً، وحظاً حسناً! وإن كنا سنقر بأن الولايات المتحدة

الأمريكية "لا غنى عنها" برغم عدم امتلاكها ما يكفي من القدرة[2] على تعبئة الجهود المطلوبة لمواجهة التحديات الاستراتيجية الرئيسية في القرن الجديد، فسيكون في مصلحة مراكز قوة أخرى - إلى جانب دول أصغر منها - نجاح واشنطن في مهمتها هذه.

القطبية الأحادية

وفي عام 1990، وفي وصف بليغ رائع، أعلن الصحافي تشارلز كراوتهامر Charles Krauthammer، حلول «لحظة القطبية الأحادية» بالنسبة إلى أمريكا؛ وهو الإطار الزمني الذي وسَّع حدوده في وقت لاحق؛ ليصبح «عصراً».[3] وثمة اثنان من الباحثين الأكاديميين الأشد تمسكاً بمناهج البحث العلمي، ومن أبرز المدافعين عن وجهة النظر هذه؛ وأعني بهما: وليام وولفورث William Wohlforth وستيفن بروكس Stephen Brooks، يَعزوان هذا التفرد التاريخي لوضعية الولايات المتحدة الأمريكية، إلى الدور القيادي الذي تلعبه بشكل متزامن؛ وفقاً لكل معايير القوة المعتادة ومقاييسها.[4]

وعلى الرغم من جريان العادة على سرد بعض المؤشرات ذات الصلة بذلك، فإن الرجوع إليها يظل أمراً مفيداً؛ ففي عام 2000، ارتقت النفقات العسكرية الأمريكية إلى نحو 300 مليار دولار؛ أي ما يعادل خمسة أضعاف النفقات المماثلة لأقرب منافسي أمريكا (وهي روسيا)، والموازنات العسكرية للدول التي تلي روسيا، والتي يراوح عددها ما بين 15 و20 من الدول، مجتمعة. كما أن التفوق النوعي الكبير الذي حققته الولايات المتحدة في مجالي: تعبئة قواتها على الصعيد العالمي، ودقة منظومات أسلحتها، لم يثبت دوره الحاسم في صراعات نشبت في أماكن امتدت بين الخليج ومنطقة البلقان فحسب، بل قدرته أيضاً على "التحكم في المشاعات" commons العالمية من خطوط الملاحة الجوية والبحرية؛[5] وإذ يقدّر الناتج المحلي الإجمالي السنوي للاقتصاد الأمريكي، باثني عشر تريليون دولار، فإنه يشكل بذلك أكثر من ربع الإنتاج العالمي برمته، ويتميز بمعدل نمو أسرع مما تحققه أوروبا أو اليابان، فيما يمسك في الوقت عينه بزمام القيادة في ميدان تطوير تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها واستخداماتها. ولنا أن نضيف هنا، عوامل أخرى منحت واشنطن

رصيداً لا يضاهى مما يسمى "القوة الناعمة"؛ مثل: نظام الديمقراطية الدستورية العريق الذي تتبناه، والثقافة الشعبية الحاضرة في كل مكان، والمواقع القيادية التي تتبوأها في المؤسسات الدولية الرئيسية.[6]

وعلاوة على ذلك، وخلافاً لآراء نظرية العلاقات الدولية، فإن استمرار السيطرة التي تفرضها أمريكا، وهي على أعتاب الألفية الجديدة، لم يثرْ ما هو أكثر من تحرك رمزي مضاد لم يتعدَّ حدوده الدنيا من جانب أولئك الأكثر جدارة من غيرهم بوصف الخصم. ولعل عوامل؛ من قبيل: البعد الجيوسياسي، والسيطرة "الحميدة" في جوهرها، واليأس المطلق من إمكانية اللحاق بها، قد اجتمعت - على ما يبدو - لتخفف من حدة المواقف المعادية لـ "السيد كبير" Mr. Big.[7]

وضمن السياق نفسه، مايزال هناك بين المحللين والباحثين، على اختلاف مشاربهم ومذاهبهم، من يُبدي تحفظه حيال إمكانية بقاء ظاهرة القطبية الأحادية وديمومتها، ويعرض "وصفات" متعارضة لاستراتيجية يقترحون على واشنطن انتهاجها على المدى الطويل. وتتراوح اقتراحات التيار المنادي بالواقعية، بين توخي ضبط النفس والدخول في شراكات الانتقائية وتدخلاتها،[8] وتحقيق التوازن على المستوى الخارجي،[9] وقطع الطريق على ظهور منافسين محتملين.[10] وفي الوقت الذي يدعو فيه الليبراليون إلى إحلال ما يسمونه «السلام الديمقراطي»،[11] أو النظام المؤسسي الجديد،[12] يسعى أنصار النظرية "البنائية" لتعزيز قواعد حقوق الإنسان،[13] وترسيخ مفهوم وحدة الغرب.[14]

وفي هذه الأثناء، فإن ظاهرة القطبية الأحادية في ميدان السياسات العملية، بدت متناغمة إلى حد بعيد مع الاعتقاد القائل: إن أمريكا لا تواجه أي تهديدات مباشرة وشيكة. ولي أن أقول هنا: إن انتخاب بيل كليتون رئيساً عام 1992، متفوقاً على جورج بوش الأب، وهو الأكثر خبرة وتمرساً، ربما لم يُحقق - إلى حد ما على الأقل - إلا بفعل ما بدا أنه انحسار في أهمية "السياسات العليا" التقليدية [ذات الصلة بالهموم والهواجس الأمنية، قومية كانت أو دولية].

وإذ ذهبت إدارة كلينتون إلى وصف ظاهرة العولمة، بـ «الحقيقة المركزية في عصرنا هذا»، فإنها بذلك إنما رأت أن مهمتها الخارجية الرئيسية، ستكون إدارة الاضطرابات التي أوجدها تطور هذه الظاهرة وشيوعها؛ وهو ما عدته الإدارة عاملاً مهماً في المحافظة على النمو في داخل البلاد، وفي توسيع دائرة النظم الديمقراطية المستقرة أكثر فأكثر،[15] أما على صعيد التطبيق، فإن أمراً كهذا، يقتضي الانغماس في شؤون سياسية أدنى شأناً من الناحية الرسمية؛ مثل: "التحولات" التي تطرأ على النظام داخلياً، والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، والكوارث الإنسانية، والأزمات المالية الإقليمية. ولسوف تزداد تضاؤلاً، على المدى الطويل، تلك التهديدات المحتملة التي قد تأتي من قوى عظمى أخرى، أو حتى من "دول مارقة" متوسطة الحجم؛ نظراً إلى أن القوى الفاعلة في نظام السوق، ستدفع بها إما: إلى تبني معايير الليبرالية الحديثة ومبادئها، أو إلى مواجهة الركود والتدهور. وقد عُرف عن إدارة كلينتون نزوعها تقليدياً، إلى توظيف أدوات ووسائل متعددة الأطراف لأداء هذه المهمات؛ ومن بينها: إبرام اتفاقات تجارية جديدة؛ مثل: اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا ("نافتا" NAFTA)، وإنشاء منظمة التجارة العالمية؛ إلى جانب التحرك عبر المنظمات الحكومية الدولية، بما فيها الأمم المتحدة؛ وإن كانت تتجه في كثير من الأحيان، للتعامل ومنظمات أخرى تتمتع فيها واشنطن بأعلى درجات التأثير والنفوذ؛ كصندوق النقد الدولي أو منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو).

"ثورة" بوش[16]

الرؤية العالمية ومفهوم التهديد

استهل المرشح الرئاسي جورج دبليو بوش مهماته، بإيلاء الشؤون السياسة الخارجية قدراً أدنى من الاهتمام. وبصفته مديراً تنفيذياً سابقاً لإحدى الشركات النفطية؛ ومن ثم حاكماً لولاية تكساس، فقد دخل بوش طرفاً في تعاملات مهمة وكبيرة مع المكسيك في مجال الطاقة، وقضايا يمكن وصفها بـ "العابرة للحدود". وبخلاف ذلك، فقد كان يفتقر إلى خبرة واسعة أو حضور قوي، إزاء ما يتعلق بالشؤون الدولية.

ومع أن بوش ربما كان قد تبنى آراء وأفكاراً تتسم بشيء من الوضوح والإتقان، إلا أنه أثبت امتلاكه قدرة فطرية فائقة المستوى على تطبيق مقولة: "أي شيء باستثناء [سياسات] كلينتون" Anything But Clinton، على حد تعبيره. ومن خلال عمله مع مستشاري حملته الانتخابية، ومن بينهم كوندوليزا رايس، فقد تمكن من صقل هذه النزعة رغبةً منه في العودة إلى تبني مقاربة على درجة كبرى من الواقعية. ولا شك في أن اتباع سياسة من هذا النوع، يقتضي التركيز على بناء علاقات عملية ومباشرة بقوى كبرى أخرى (بما فيها "قوى استراتيجية منافسة" ناشئة؛ كالصين مثلاً)، بدلاً من إضاعة الوقت في أمور "غير مهمة"؛ كالمشكلات الداخلية، والتعهد بإخراج المؤسسة العسكرية من دائرة تولي مهمات إنسانية؛ كبناء الدول؛ لتعود إلى ممارسة دورها في عمليات الردع وخوض الحروب؛ فضلاً عن منع المنظمات والاتفاقات الدولية التي تحوم الشكوك حول شرعيتها أو قيمتها، من تقييد حرية أمريكا السيادية في التحرك.[17] ولعل أفضل الأمثلة الرمزية التي تجسد تعهدات كهذه، هو "عدم توقيع" بوش على بروتوكول كيوتو الخاص بالتغيرات المناخية خلال الأشهر الأولى من ولايته.

وقد جاءت الهجمات الإرهابية التي أودت بحياة 3000 شخص في مبنى مركز التجارة العالمي في نيويورك ومبنى البنتاجون قرب واشنطن العاصمة في 11 أيلول/ سبتمبر عام 2001؛ لتحل كالصاعقة على أمريكا والعالم بأسره. وعلى الرغم من أنها عززت بعض جوانب المقاربة السياسية لإدارة بوش، فإنها أحدثت تغييراً جذرياً في غيرها. فهذه الهجمات، قد أنهت – وهذا هو الأهم – المفهوم القائل: إن الأمن القومي الأمريكي مضمون على نحو لا يرقى إليه أدنى شك.

وفي أعقاب اعتداءات 11/ 9، جرت ترقية الجماعات الإرهابية – ولاسيما تلك التي تمتلك "امتداداً عالمياً"؛ كتنظيم القاعدة، مثلاً – من مصدر إزعاج ثانوي فقط، إلى خطر رئيسي يتهدد أمريكا والنظام الدولي في مجمله. وارتباطاً بهذا الشأن، فقد حلت الدول

الهشة والفاشلة والمارقة التي توفر للإرهاب والتطرف الموارد، أو الملاذ، أو أرضاً خصبة للتفريخ، بديلاً من القوى العظمى المنافسة؛ بوصفها كيانات سياسية، تمثل مصدراً عظيماً للقلق. وأخيراً، باتت "العلاقة" المحتملة ما بين الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل، تمثل ذروة هذه المخاطر المرعبة؛ ففي حال حصل إرهابيون عقدوا العزم على بلوغ غاياتهم بأي ثمن على قنبلة نووية أو أي جهاز نووي آخر، وإن بمساعدة من دولة مارقة، فإن ما سينتج من هذا من هلاك ودمار، سيفوق بكثير ما خلّفته منهما هجمات 11/ 9.

استجابة استراتيجية

إثر انتهاء الإدارة الأمريكية من تشخيص هذه التهديدات، أطلقت مجموعة متكاملة من المبادرات الرامية إلى التعامل وإياها؛ حيث شكّلت "الحرب على الإرهاب" الركيزة الأساسية التي استندت إليها استراتيجيتها. وعلى حين بدا هذا المصطلح في بعض الأحيان، وكأنه قد حمل في طياته ردة فعل الإدارة الأمريكية في مجملها، فإنه هنا يشير تحديداً إلى الجهود المباشرة والآنية التي ستبذل حتى أقصى مستوى لها؛ بغية التصدي للإرهابيين ورعاتهم، وللحد من انتشار الأسلحة.

وفي إطار هذه الركيزة، ورد مفهومان فرعيان اثنان، أثارا نقاشاً وجدلاً واسعين: أولهما مفهوم "الحرب الاستباقية"، وهو الذي أطلقه الرئيس بوش أول مرة في كلمة ألقاها في أكاديمية ويست بوينت العسكرية صيف عام 2002، وأدرج - من ثم - في وثيقة "استراتيجية الأمن القومي" التي أُصدرت في خريف العام نفسه. وهو إنما أراد أن يقيم الدليل على أن الطبيعة الكارثية لأسلحة الدمار الشامل، والصعوبات المتأصلة التي تكمن في عمليات المراقبة (أو الردع) للعناصر المشبوهين الذين لا ينتمون إلى دولة من الدول، قد أجبرت واشنطن على توسيع نطاق مفهومها لمبدأ الدفاع عن النفس؛ حيث بات يتعين عليها أن تكون على أتم أهبة؛ للقيام بعمل عسكري، أو أي تحرك حاسم آخر، ضد التهديدات الناشئة، قبل وصولها إلى أعلى درجات تطورها.

أما المفهوم الآخر، فيُمثل بالأساليب "المعززة" لجمع المعلومات الاستخبارية؛ فأي إجراءٍ استباقي ناجح يتطلب الحصول على معلومات ذات صلة بخطط الإرهابيين في الوقت المناسب. وتبعاً لذلك، فقد أذنت إدارة بوش باتخاذ سلسلة من التدابير؛ كالاستجواب القسري، واعتقال الأشخاص المشتبه فيهم وتسفيرهم بشكل استثنائي "غير قانوني"، وإقامة معسكر اعتقال خاص في خليج جوانتانامو، وتوسيع نشاطات رصد الاتصالات الإلكترونية.

وفي هذه الأثناء، ثمة ركيزة ثانية - أطلق عليها اسم "أجندة الحرية" - كانت قد شخّصت العلاج الطويل الأمد الذي "وصفته" الإدارة الأمريكية لمحاربة الإرهاب. وبتأثير من الحجج والبراهين التي ساقها خبراء وباحثون؛ من أمثال: برنارد لويس، والنتائج التي توصل إليها تقرير التنمية البشرية العربية لعام 2002، فقد رأت الإدارة أن السبب الجوهري الذي يقف وراء الإرهاب، هو نقص الحريات السياسية والفرص الاقتصادية في دول منطقة الشرق الأوسط وأجزاء أخرى من العالم.[18] وهكذا، فإن مشاعر الإحباط التي ولّدتها هذه الأوضاع قد مهدت الطريق أمام التأثر سريعاً بالأفكار والمعتقدات المتطرفة، والاندفاع إلى اعتناقها، بل بتشجيع من الحكام الفاسدين الاستبداديين أنفسهم أحياناً، ممن يتحملون في المقام الأول، مسؤولية نقص هذه الحريات والفرص؛ ومن هنا، فقد ساد الاعتقاد بأن تعميم ما وصف بمبدأ "الديمقراطية الفعالة" (سلسلة من الأنظمة تتزاوج فيها الانتخابات الحرة والنزيهة، مع الحكم الرشيد، وسيادة القانون، وضمان حقوق الأقليات)، وتوفير مستلزمات النمو الاقتصادي؛ استناداً إلى نظام السوق، سيتيح لشعوب تلك الدول توجيه طاقاتها وقدراتها نحو تحقيق إنجازات وإصلاحات بناءة، بدلاً من اللجوء إلى العنف.[19]

أما آخر ركائز الاستراتيجية الأمريكية، فعملية "التحولات" التي تستهدف صوغ وجهة جديدة للمؤسسات الوطنية والعلاقات الدولية التي كانت ماتزال في معظمها من مخلّفات الحرب الباردة؛ وتأسيساً على الجهود والخطط التي كانت قد أعدت في وزارة

الدفاع الأمريكية، فإن المؤسسة العسكرية ومؤسسات الأمن القومي الأخرى، ستصبح أصغر حجماً وأكثر مرونة، من خلال تبني شبكات تكنولوجيا المعلومات المتطورة المتعددة القنوات والأطراف؛ لتبادل البيانات والمعطيات، (بما فيها تلك المتعلقة بالدفاعات الصاروخية)، وآليات وبرامج تتخذ طابع المشروعات التجارية الخاصة؛[20] وعلى النحو نفسه، سوف يتم تفعيل الشراكات الدولية التي تدخل واشنطن طرفاً فيها؛ لتكون أكثر نشاطاً، مع مراعاة اتخاذ التحالفات الرسمية؛ (كحلف الناتو مثلاً) أساساً لها. وستعطى العلاقات الثنائية بأشكالها المتعددة، وما سُمي "تحالفات الراغبين (أو تحالفات الإرادة الموحدة)" التي يعتمد تشكيلها على طبيعة الوضع القائم بالدرجة الأولى، الأفضلية، بدلاً من ذلك. وفي انتقاد ضمني للدور الذي لعبته إدارة كلينتون في منطقة البلقان من خلال حلف الناتو، عبّر دونالد رامسفيلد وزير الدفاع، عن إصراره على أنه لن تكون هناك «حرب تُشن بواسطة اللجان»، وعلى أن «المهمة – من الآن فصاعداً – هي التي تحدد طبيعة التحالف»، لا العكس. وفي سياق البيئة التي نشأت بعد 11/ 9 مباشرة على الأقل، كان هذا الإصرار قد عُد فرصة لتمتين أواصر التعاون مع دول غير ديمقراطية، تشاطر واشنطن إحساسها بالقلق إزاء الإرهاب، بما في ذلك روسيا والصين.

هذه الأفكار والعناصر، تضافرت كلها معاً بشكل مباشر في حالة العراق؛ ففي آذار/ مارس عام 2003، وبعد أن ساق الرئيس بوش المخاطر الكامنة في الصلات التي يقيمها – كما قيل – الرئيس العراقي صدام حسين مع جماعات إرهابية، ومحاولاته الهادفة إلى تطوير أسلحة للتدمير الشامل، أعطى القوات العسكرية الأمريكية أوامره بقيادة تحالف؛ بغية إزاحة صدام حسين عن السلطة. ولقد عُقد الأمل واسعاً على أن هذا التحرك سيسهم في ردع دول مارقة أخرى من الحصول على أسلحة من هذا النوع، وفي إقامة نظام ديمقراطي أنموذجي من شأنه إطلاق شرارة الدعوات المطالبة بالتغيير في المنطقة بكل أرجائها.

وفي غضون ثلاثة أسابيع فقط، حالف النجاح أولى مراحل عملية التدخل هذه في إسقاط حكم صدام حسين، بيد أن مرحلة إشاعة الاستقرار اللاحقة، كانت يقيناً، أطولَ

وقتاً وأشد صعوبة؛ إذ إن حركات التمرد والعصيان المتعددة التي تبنت العنف أسلوباً، قد أحالت العراق إلى "الجبهة المركزية" للحرب على الإرهاب. وأوائل عام 2007، أظهرت عملية "زيادة" القوات القتالية، بوادر إحراز التقدم المنشود، وإن تأخرت، مع اتخاذ القرار بالإبقاء على 140 ألف جندي أمريكي في البلاد طوال عام 2008.

تقويم

في آخر سنوات إدارة بوش، شاع الاعتقاد على نطاق واسع، سواء في الداخل أو في الخارج، بأن استجاباتها الاستراتيجية؛ قد آلت إلى إخفاق ذريع؛ ففي عام 2007، منح زبيجنيو بريجنسكي، المستشار الأسبق للأمن القومي، أسلوب فريق بوش في معالجة الشؤون الخارجية علامة الرسوب ("F")،[21] بينما أعرب فريق يشكّل 91٪ من أعضائه طيفاً أكثر توازناً من الخبراء المتخصصين، ضمهم منتدى أقامته مجلة **فورين بوليسي** *Foreign Policy*، عن اعتقاده بأن العالم أصبح أكثر خطورة بالنسبة إلى الولايات المتحدة في عهد بوش.[22] وفي تلك الأثناء، لم تزد نسبة شعبية الرئيس بوش لدى الرأي العام الأمريكي على 25٪، وقال ثلاثة أرباع الأمريكيين حينذاك: إن الأمل يحدوهم بأن ينتهج رئيسهم المقبل مقاربة مغايرة في ميدان السياسة الخارجية.[23]

دعاوى النجاح

من البدهي مثلما هي الحال في دنيا الفنون والآداب، أن إنجازاً ما، يُحقق في عالم السياسة والعلاقات الدولية، ربما لا يجد دائماً من يقرّ به وقت تحققه؛ ففي حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية، كانت إدارة الرئيس هاري ترومان هي الأخرى قد رحلت عن البيت الأبيض في أدنى مستويات شعبيتها؛ ولكنها بعد الرجوع إلى أحداث الماضي وتفهم طبيعتها، حظيت بالثناء والتقدير على أوسع نطاق؛ لما قدمته من خدمات ومبادرات.

وعلى الرغم من أن هذا القول، مايزال يمثل رأي الأقلية، فإن بالإمكان إيراد ما يمكن من الوقائع والحجج الجادة، أن يسهم - على نحو مماثل - في الخروج بتقويم جديد

ينطوي على امتنان أكبر للسياسة الأمنية التي اتبعها بوش.[24] ولعل أولى هذه الدعاوى وأهمها، أن الولايات المتحدة لم تُعرض لأي هجوم إرهابي كبير بعد 11/ 9. ثانياً، إن القيود المالية التي فرضت، وقتل العشرات من كبار قياديي تنظيم القاعدة وأعضائها، أو اعتقالهم، قد أضعف قدرات التنظيم العملياتية إلى أبعد الحدود. ثالثاً، إن قرار ليبيا إنهاء برنامج أسلحتها النووية، وافتضاح أمر شبكة عبد القدير خان، (وهي التي اتخذت من باكستان مقراً لها)، بعد التدخل في العراق، يُدرجان ضمن الاختراقات المهمة بالنسبة إلى جهود منع الانتشار النووي. رابعاً، برغم توتر العلاقات الأمريكية بدول مهمة في أوروبا، فإن العلاقات قد ارتقت إلى مستويات قياسية جديدة، مع بلدان في منطقة آسيا - المحيط الهادي؛ كاليابان وأستراليا والهند، بل إن الخطوات التي اتخذت نحو إقامة شراكة استراتيجية مع هذه الأخيرة تحديداً، يمكن أن توضع في عداد إنجازات الرئيس بوش الأعلى شأناً. وأخيراً، فإن إطاحة حركة طالبان ونظام صدام حسين - بصرف النظر عن المسوغات والوسائل المعينة التي تم استخدامها - قد وضعت نهاية لاثنين من الأنظمة الأشد قمعاً واستبداداً في العالم، وأتاحت الفرصة لشعبي أفغانستان والعراق؛ لبناء أسس حياة أفضل. ولعل الدعم الدبلوماسي الذي قدمته إدارة بوش - وإن لم يكن مباشراً تماماً - قد شدّ أيضاً من أزر "الثورات الملونة" التي اندلعت منتصف العقد ضد الفساد والتزوير، في كل من: جورجيا، وأوكرانيا، وقرغيزيا، ولبنان.

الانتقادات

على الرغم من أن الدعاوى القائلة بنجاح سياسة بوش الأمنية، تبدو قوية ومهمة إذا ما أخذت مجتمعة في الحسبان، فإن الحجج والأسانيد المضادة الآتية، ماانفكت تثير قدراً أعظم من الشك والنكران حولها.

أولاً، إن أي تحليل جدي للتكاليف والمنافع، غالباً ما يخلص إلى منافع واهية تحجبها تكاليف "سلبية" غير عادية. ففي حالة التركيز على مسألة العراق، فإن قائمة التكاليف "المباشرة" تبدأ بمقتل أكثر من 4000 عنصر من أفراد القوات العسكرية الأمريكية، وربما

100 ألف عراقي؛ فضلاً عن النفقات المالية التي يعتقد بأنها لن تقل عن 1.2 تريليون دولار.[25] وفي السياق نفسه، فإن التكاليف "غير المباشرة"، تُمثل بتراجع حاد في المواقف الدولية تجاه الولايات المتحدة، وضغوط هائلة على مؤسستها العسكرية، وعواقب أخرى غير مقصودة؛ من بينها: تعاظم مكانة إيران على المستوى الإقليمي. وأخيراً، فلربما أمكن بعض الناس أن يدرج ضمن تكاليف "الفرص الضائعة" - أي التحركات البديلة التي لم تتخذ، أو غابت عن التصور بسبب طغيان التركيز على العراق - إخفاق الولايات المتحدة في منع تدهور الأوضاع في أفغانستان، أو الإبادة الجماعية في دارفور، أو نشوب أزمة في الاقتصاد العالمي.

ثانياً، بغض النظر عن الحكمة التي تقف وراء سياسة بوش التي خُطت على الورق، فإن بعض المراقبين المتعاطفين وإياها أيضاً، يشتكون من أن مكامن الخلل الإجرائية، قد أفسدت تطبيقها على الصعيد العملي. ومرة أخرى، يعود العراق ليبرز مثالاً رئيسياً، ولكن من حيث مسائل أخرى، وهي أن النزعات التسلطية التي تميز بها كل من: ديك تشيني نائب الرئيس، ودونالد رامسفيلد وزير الدفاع، و/ أو التركيز على الولاءين الشخصي والسياسي أكثر من التركيز على الخبرات الواسعة المؤثرة لأصحاب المراكز والمناصب الأدنى مستوى، عُدت مسؤولة عن ضعف مدخلات الكوادر المهنية المتمرسة، وتقويض أسس التنسيق ما بين الوكالات والأجهزة ذات الصلة، والالتفاف على الضوابط الرقابية والإشرافية التي يعتمدها الكونجرس؛[26] ولعل من بين النتائج التي تترتب تقليدياً في حالات كهذه: تدني مستوى الخطط المسبقة، وبطء استيعاب المشكلات الناشئة، والتكيف معها.[27]

ثالثاً، إن التهم الأساسية الأهم التي تنتقص من سياسات بوش؛ لا لأنها باهظة التكاليف إلى أبعد حد، أو أنها نفذت بشكل سيئ فحسب، بل لأن كثيراً من العيوب والنقائص قد شابها أيضاً، منذ أن صيغت أول مرة؛ فأولاً وقبل كل شيء، نجد أن تسمية "الحرب على الإرهاب" ذاتها؛ تعني الاعتماد المغالى فيه على الوسائل العسكرية، و"تمجيد" المجرمين الإرهابيين بتحويلهم إلى "محاربين"، فضلاً عن النتائج المعاكسة التي تمخضت

عنها؛ إذ هي حشدت معاً بشكل عشوائي، قضايا ومجموعات متنوعة ومختلفة في معسكر "عدو" واحد موحد الصفوف.[28]

وهناك أيضاً، من يرى أن التركيز على نشر قوات "خفيفة"، واستخدام أسلحة ذات تقنية عالية، وإبرام عقود مع شركات أمنية تعود للقطاع الخاص، في إطار مقاربة الإدارة الأمريكية الأصلية للتعامل وعملية التغيير، قد أثبت بما لا يقبل الشك أنه لا يتناسب بشكل سليم ومقتضيات عمليتي إحلال الاستقرار في أفغانستان والعراق.[29] أضف إلى ذلك، أن تفضيل الدخول في "تحالفات الراغبين" المرنة؛ ربما كان قد سبب الاستخفاف بالدعم الأكثر شرعية وجدارة بالتعويل عليه والمستدام من الناحية السياسية، وهو الذي ربما كانت الإدارة ستحصل على كثير منه، من خلال التعاون والتنسيق مع المنظمات الرسمية.

وأخيراً، يوجه المنتقدون أصابع الاتهام لـ " أجندة الحرية" التي أطلقتها الإدارة الأمريكية بأنها نفاقية أو ساذجة، أو للأمرين معاً. فبعض دعاة الديمقراطية، يذهب إلى القول: إن فريق بوش لم يفعل إلا القليل مما يمكن أن يأتي بنتائج عملية؛ دعماً لتعهداته الخطابية الطنانة في هذا المجال.[30] وثمة آخرون كشفوا عن مؤشرات على انتهاج "معايير مزدوجة"، عند المقارنة ما بين بيانات الشجب والإدانة للقيود السياسية التي تفرضها أنظمة غير ديمقراطية (كإيران)، وبين الصمت النسبي، حيال ممارسات أنظمة أخرى، بل تقديم الدعم لها؛ (مثل: باكستان أو المملكة العربية السعودية). وفي غضون ذلك، مايزال هناك من يعتقد أن الأساليب والتدابير الاستخبارية تحديداً، وهي التي طبقتها الإدارة، تلقي بظلال من الشك على المفاهيم والمبادئ الديمقراطية التي تنادي بها أمريكا نفسها.[31]

أما بالنسبة إلى سذاجة " أجندة الحرية" هذه، فالنقاد - وفي مقدمهم بعض دعاة مذهب الواقعية التقليديين - يجادلون بأن الحرية، ينبغي أن تنبع من داخل بلدان العالم الأخرى، وأن أي قوى خارجية؛ (كالولايات المتحدة)، قد تفتقر إلى الأدوات والوسائل الفعالة اللازمة لتسريع هذه العملية، وأي محاولات تصب في هذا الاتجاه،

يمكن أن تُفضي إلى زعزعة الاستقرار، أو تعزيز قدرات قوى التطرف، كما اتضح هذا الأمر في الانتصار الذي حققته حركة "حماس" في الانتخابات الفلسطينية عام 2006؛ وعلى نحو مماثل، فإن الخطاب الداعي إلى نشر الحرية؛ ربما لا يسبب، دونما داعٍ، نفور أنظمة شريكة محتملة غير ديمقراطية فحسب، بل تعريضها للخطر أيضاً، في وقت تمس الحاجة فيه إلى تعاونها في ميدان مكافحة الإرهاب والانتشار النووي، أو في قضايا خطيرة أخرى.

وبفعل تراكم هذه العوامل، فإن مكامن الضعف التي باتت واضحة في أداء الإدارة، قد أطلقت موجة جديدة من موجات أفول قوة الولايات المتحدة وسيطرتها. فعلى الرغم من توجه الإدارة الأمريكية إبّان ولايتها الثانية، نحو إسباغ قدر أكبر من البراجماتية على مواقفها، والتخفيف من النزعة التصادمية، فإن سياساتها ظلت موضع لوم؛ جراء تقويض أسس القوة التي ورثتها،[32] بل إن ثمة محللين كانوا، حتى قبل انهيار الأسواق المالية الأمريكية في خريف عام 2008، قد تحدثوا عن «عالم ما بعد أمريكا»،[33] بينما تكهن مجتمع أجهزة الاستخبارات الأمريكية نفسه، بأن التعددية القطبية، ستصبح حقيقة من حقائق الحياة في غضون عقد ونصف.[34]

وفي تلك الأثناء؛ سبب الانكماش الاقتصادي والتجاري الحاد، تعميق وجهات النظر هذه وتقويتها؛ فالاقتصاد الأمريكي كان خلال الفترة بين ربيع عام 2007، وخريف العام اللاحق، قد خسر ما يقرب من نصف قيمة سوق الأوراق المالية، وربع صافي قيمة الأصول الأسرية، وأكثر من خمسة ملايين فرصة عمل. وجاء توقف نشاطات أسواق الائتمان، إثر انهيار بنك "ليمان براذرز" Lehman Brothers للاستثمار في أيلول/ سبتمبر عام 2008؛ ليجبر الحكومة الأمريكية على دفع مئات المليارات من الدولارات بشكل تمويلات حكومية طارئة؛ للحيلولة دون انهيار مؤسسات مالية أخرى. وبعد تلقيها عوناً مالياً أقل حجماً، فإن اثنتين من شركات السيارات الثلاث الكبرى في البلاد – جنرال موتورز وكرايسلر – كانتا أواخر ربيع عام 2009، قد أوشكتا على إشهار إفلاسهما. وفي

ضوء درجة الاتكال المتبادل على المستوى العالمي، فإن التداعيات الأوسع نطاقاً لهذه الأزمة المالية، سوف تشمل انكماشاً عاماً في الاقتصاد العالمي عام 2009، يحدث أول مرة منذ الحرب العالمية الثانية؛ إذ إن مؤشرات الانتعاش المتوقعة لعام 2010 وما بعده، بدت بطيئة وغير مؤكدة.

وهكذا، وفي الوقت الذي بدا فيه تعليق بير شتاينبروك Peer Steinbrück، وزير المالية الألماني، بأن بداية الأزمة أشّرت إلى نهاية الولايات المتحدة؛ بوصفها «قوة مالية عظمى»، سابقاً لأوانه في أفضل وصف له، فإن هذا الانكماش كان سيعجّل في التحول النسبي للثقل الاقتصادي باتجاه الصين وغيرها من القوى الاقتصادية الناشئة على المديين المتوسط والطويل؛ وإزاء ما يتعلق بالقوة الناعمة، فإن الأزمة قد أساءت بالفعل إلى سمعة الولايات المتحدة؛ بوصفها القوة الكبرى التي لا تعرف الإخفاق،[35] فضلاً عن إضعاف جاذبية الأنموذج الليبرالي "الأنجلوسكسوني" للرأسمالية الذي تعتنقه أمريكا منذ عقود من الزمن. وعلى حد تعبير وانج تشي شان Wang Qishan، نائب رئيس الوزراء الصيني، فإن «المعلمين هم من يواجهون الآن بعض المشكلات».[36]

وبالتزامن وما تقدم، فإن هذه الأزمة يمكن أن تقوض قدرة واشنطن على الإمساك بمقاليد الزعامة الدولية؛ بفعل عاملين متلازمين اثنين: أولهما، هو أن تنامي مشاعر القلق بشأن برامج الرفاه العام سواء داخل الولايات المتحدة نفسها، أو في الدول الرئيسية الشريكة لها، قد يلغي - من الناحية السياسية - الحاجة إلى تعبئة الجهود اللازمة لمعالجة المشكلات التي تنشب في أماكن أخرى، وثانيهما، هو أن التأثيرات السلبية للأزمة المالية يرجح لها أن تقلل من حجم الموارد المتاحة لوضع المبادرات الأمنية موضع التطبيق. وحيال توقعات تتحدث عن حالات عجز قد تبلغ تريليون دولار على مدى السنوات القليلة المقبلة، فإن الموازنات الدفاعية قد تواجه كثيراً من المصاعب؛ لمواكبة التضخم فقط. وهذا من شأنه إحداث فجوة آخذة في الاتساع أصلاً، وترتبط بخطط المشتريات الحالية والمتطلبات التشغيلية المتوقعة.[37]

تغيير في عهد أوباما

تحقيقاً للمقاصد الراهنة، فإن التوصل إلى قول فصل حول احتمال كون الأحكام السلبية، التي أطلقت على تركة بوش، مسوغة أو لم تكن كذلك، ليس مهماً بقدر أهمية عزم الرئيس الأمريكي الجديد وكبار مستشاريه، على مشاطرة أصحاب هذه الأحكام آراءهم. وفي الواقع، فإن ما يصب في هذا الاتجاه تماماً، هو الوعد الذي قطعه باراك أوباما على نفسه بـ «فجر جديد للزعامة الأمريكية» ليلة انتصاره في انتخابات تشرين الثاني/ نوفمبر عام 2008.

ومثله مثل كثير من القادة الجدد، فإن أوباما، إنما يحاول إعادة الروح إلى قوة أمريكا ونفوذها من خلال عكس مسار إخفاقات سلفه التي لم تعد خافية على أحد. ومع أن سياساته، قلّما تُربط بجوهر نظرية العلاقات الدولية، إلا أنها تعكس – في بعض عناصرها – اعتزامه المحافظة على صلة الوصل مع المقاربات التي تبناها بوش وكلينتون كلاهما؛ فضلاً عن أنها تنبئ بمنطلقات جديدة، سواء من حيث المضمون أو من حيث التطبيق العملي.

ارتباط الاقتصاد بالطاقة

إن الحدث الأكثر أهمية – من حيث الجوهر – هو اندلاع الأزمة المالية العالمية؛ بوصفها القضية "الأمنية" الأولى على أجندة الإدارة الجديدة؛[38] وعلى حد وصف الصحافي توماس فريدمان، فهي أشبه بـ «"11 أيلول/ سبتمبر" جديد بالنسبة إلى أوباما».[39]

ولعل ما يسترعي الاهتمام بشكل خاص هنا، ليس احتلال هذه القضايا مرتبة الصدارة على الأجندة الأمريكية؛ (مثلما هي الحال بالنسبة إلى معظم الحكومات الأخرى) فحسب، بل الطريقة التي اتبعها أوباما للتصدي لها. وقد جُسِّدت إحدى الركائز الأساسية التي استند إليها في محاولة استهدفت تقديم حزمة منسقة من الحوافز؛ بغية تفعيل الاقتصادات العالمية الكبرى؛ وعلى غرار ما فعلت إدارة بوش – ضمن هذا السياق –

عندما شخّصت العلاقة المحتملة بين الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل، على أنها الخطر الأعظم الذي يتهدد أمريكا، فقد رأى أوباما أن عقد صلة ما بين الانكماش الاقتصادي الحالي والتحول السريع إلى استخدام مصادر "الطاقة الخضراء" يمثل المطلب الأعظم والفرصة المواتية الأهم بالنسبة إلى الأمة الأمريكية.

وفي إطار مشروع يستغرق تنفيذه عقداً من الزمن، جاءت "الدفعة الأولى" بمقدار 80 مليار دولار؛ (أي 10٪ من إجمالي قيمة المشروع)، ضمن حزمة التحفيز (التي أقرها الكونجرس للفترة 2009 – 2010)، وقد خصصت للإنفاق على أمور؛ من قبيل: تحسين مواد العزل الحراري (العوازل الحرارية) في المباني العامة، وإقامة القطارات ذات السرعة العالية، وشبكات الكهرباء "الذكية"، أما من الناحية الاقتصادية، فقد أريد لهذه الاستثمارات، أن تسهم في إيجاد فرص عمل الآن، وفي تعزيز الكفاءة والقدرات التنافسية على المدى الطويل.

وفي الوقت نفسه، فإن مبادرات كهذه، ينبغي أن تقلل حجم الغازات المسببة للاحتباس الحراري التي تنبعث في الولايات المتحدة، وأن تعزز موقف واشنطن في المحادثات التي تجريها الأمم المتحدة؛ للتوصل إلى اتفاق يخلف بروتوكول كيوتو، وهو الذي قُرر له أن يأخذ صيغته النهائية في كوبنهاجن أواخر عام 2009. وكان من بين التدابير الإضافية التي اتخذت في هذا الصدد، التصريح لوكالة حماية البيئة بتنظيم انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، ومساندة تشريع اقترحه الكونجرس لإقامة نظام يحدد المستوى الأقصى لانبعاثات هذا الغاز والمتاجرة به.

ومن الجائز أن هناك فائدة جانبية أخرى؛ قد تنجم عن تقلص حجم العائدات التي تُحقق عادة للأنظمة الحاكمة في البلدان المصدرة للطاقة، وهي التي تكون في الغالب أنظمة استبدادية، ومعادية للولايات المتحدة في بعض الأحيان، وسبق لها أن استفادت من النجاحات والمكاسب التي حُققت لها في الماضي لإحكام قبضتها على السلطة، أو لتقديم الدعم للجماعات المتطرفة، أو لزعزعة الاستقرار في مناطقها.[40]

أساليب جديدة لمكافحة الإرهاب

في هذه الأثناء، كان الإرهاب - أيضاً - مايزال يحتل الصدارة على قائمة المخاوف الأمنية، حتى عندما شرعت الإدارة الجديدة بالتلميح إلى تخليها عن الوسائل والأدوات المستخدمة في محاربته. ومع أن أوباما كان أكد صراحة خلال حملته الانتخابية، أنه ينظر إلى جهود مكافحة الإرهاب، على أنها "حرب" فعلية، إلا أن عبارة "الحرب العالمية على الإرهاب"؛ آلت إلى الإهمال على صعيد الخطاب الرسمي؛ وهذه حقيقة «تعبّر عن نفسها بنفسها»، على حد وصف هيلاري كلينتون، وزيرة الخارجية، لها.

وإضافة إلى هذا التحول، فقد تنكر أوباما لأساليب الاستخبارات الأكثر إثارة للجدل والخلاف، وهي التي اتبعتها الإدارة السابقة؛ وتعبيراً عن رفضه «الاختيار الزائف ما بين أمننا وقيمنا»، وقّع أوباما، في أول يوم قضاه كاملاً في مكتبه، أوامر تنفيذية تقضي بإغلاق معتقل جوانتانامو في غضون سنة واحدة، وبمنع فتح سجون سرية في أي مكان آخر، وبإلزام جميع الوكالات الحكومية بالعمل؛ وفقاً لأساليب الاستجواب المعتمدة في دليل الجيش الأمريكي.

وقد حاول أوباما - إلى جانب ذلك - التخفيف من مشاعر العداء والريبة التي يضمرها العالم الإسلامي لأمريكا، من خلال تحركات رفيعة المستوى، تدخل في نطاق الجهود الدبلوماسية العامة؛ وفي مسعى منه لتوجيه رسائل تعبر عن تفهم ثقافات هذا العالم واحترامها، حلَّ أوباما ضيفاً على قناة "العربية" التلفزيونية، في مقابلة أجرتها معه في وقت مبكر، وألقى خطابين مهمين في أنقرة والقاهرة.

وثمة تحول موازٍ برز على المستوى الجغرافي؛ فقد كان أوباما يعارض منذ البداية، التدخل في العراق، وهو الذي أحاله بوش إلى "جبهة مركزية" للحرب على الإرهاب. كما أنه أعلن، في غضون أول شهر من ولايته، عن انسحاب القوات الأمريكية القتالية من ذلك البلد بحلول شهر آب/ أغسطس من عام 2010؛ وفي حال لم تتقدم الحكومة

العراقية بطلب مغاير، فإن ما سيتبقى من قوات غير مقاتلة، سيغادر العراق قبل انقضاء عام 2011.

وفي غضون ذلك، نجد أن التراجع التدريجي في العمليات العسكرية في العراق قد مهد الطريق لإطلاق مبادرات جديدة باتجاه الشرق والغرب معاً؛ ففي الشرق؛ كان هذا يعني رفع مستوى الاهتمام بالأوضاع المتدهورة في أفغانستان وباكستان؛ بوصفهما تشكلان كلاً موحداً. وبرغم تحسن الأوضاع الأمنية في العراق عام 2008، فقد ارتفع عدد الهجمات والقتلى على جانبي الحدود الأفغانية الباكستانية التي أضحى اختراقها ميسوراً إلى حد بعيد. ولعل مبعث القلق الأعظم! هو أن مشاعر الإحباط المستمرة حيال تفشي الفساد وتباطؤ عملية التنمية في أفغانستان، تحت حكم حامد كرزاي، صار يضاهي – أو ربما يقل – في حدته المخاوف من أن اتساع دائرة نفوذ حركة طالبان في باكستان، يمكن أن يُفضي إلى انهيار النظام السياسي فيها، في مرحلة ما بعد برويز مشرف.

وفي إطار التعامل وهذه النزعات، عيّنت الإدارة الأمريكية ريتشارد هولبروك مبعوثاً خاصاً لكلا البلدين، ورشحت الجنرال ستانلي ماكريستال قائداً جديداً للقوات الأمريكية وحلف الناتو في أفغانستان، وأعلنت إرسال قوات أمريكية إضافية قوامها 21 ألف جندي؛ تنفيذاً لاستراتيجية جديدة؛ تستهدف تحسين الأوضاع الأمنية العامة، وتعزيز برامج تدريب قوات الأمن الأفغانية. وإلى جانب زيادة قيمة المعونات الاقتصادية الثنائية لأفغانستان لعام 2010، إلى 2.8 من مليارات الدولارات، فقد خصصت إدارة أوباما لباكستان مساعدات مماثلة بقيمة 7.5 من مليارات الدولارات على مدى السنوات الخمس المقبلة.

أما غرباً، فإن تراجع المهمات القتالية في العراق – كما سبق الذكر – صار يعني بذل الجهود على أرفع المستويات؛ لإعادة الروح لعملية السلام الفلسطينية – الإسرائيلية؛ ومن هنا، جاء تعيين الرئيس أوباما مبعوثاً خاصاً آخر لهذا الغرض هو السيناتور السابق جورج ميتشل.

"صفقات كبرى" للحد من الانتشار النووي

وعلى صعيد مكافحة الانتشار النووي، تبنت الإدارة الجديدة، في آنٍ واحد، هدفاً يتمثل في إقامة عالم خالٍ من الأسلحة النووية، ومقاربةً تقوم على التلويح بالانفتاح؛ وصولاً إلى استكشاف فرص إبرام "صفقات كبرى" ذات طابع مؤقت، مع دول رئيسية؛ مثل: روسيا وإيران.[41]

وفي خطوة أولى بهذا الاتجاه، عرضت الإدارة فتح قنوات حوار مباشر واسع النطاق مع إيران، وفي واقع الأمر، فإن رسالة الرئيس أوباما التلفزيونية التي وجهها في آذار/ مارس عام 2009، لقادة هذا البلد وشعبه، تصلح مثالاً لطبيعة دبلوماسيته العامة إقليمياً، وربما انطوت ضمناً على رفضه خيارَي الضربات الاستباقية وتغيير النظام.[42] والصفقة المتخيلة هنا، تقوم - كما يفترض - على قبول إيران قيوداً يمكن التحقق منها، تُفرض على برنامج تخصيب اليورانيوم الإيراني، ووقف الدعم الذي تقدمه لجماعات إرهابية إقليمية، (بما في ذلك: تلك التي اتخذت من الجارتين العراق وأفغانستان موئلاً لها)، في مقابل تقديم ضمانات تكفل حماية أمنها، ومكاسب اقتصادية؛ كرفع العقوبات عنها، ودعم انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية، وتوفر شكلاً من أشكال الاعتراف بدورها؛ بوصفها قوة إقليمية.

وقد دعا جو بايدن، نائب الرئيس الأمريكي، إلى "إعادة ترتيب" علاقات بلاده بروسيا، خلال مؤتمر الأمن الذي عقد في ميونيخ مطلع عام 2009. ومع أن إدارة أوباما ترفض من حيث المبدأ، مبدأ "المقايضة"، إلا أن شروط "التبادل" الضمنية هذه المرة، قد تتضمن تأجيلاً لأجل غير مسمى لخطط إدارة بوش الرامية إلى إقامة مواقع للدفاعات الصاروخية في كل من: بولندا وجمهورية التشيك (وهذا، على أي حال، غدا ضرورياً بالنسبة إلى هذه الأخيرة في ضوء إجراء تصويت على حجب الثقة عن حكومتها في آذار/ مارس عام 2009)، ووقف إجراءات تسريع انضمام أوكرانيا وجورجيا إلى عضوية حلف الناتو، في مقابل دعم روسي للمواقف الدبلوماسية الصارمة ضد البرنامج النووي

الإيراني، (ما يمكن أن يلغي الحاجة إلى إقامة الدفاعات الصاروخية)، ولعمليات حلف الناتو في أفغانستان. ولعل المحصلة التي ستكتسب القدر ذاته من الأهمية، بالنسبة إلى كلا الطرفين هي التوصل، عبر المفاوضات، إلى اتفاق يخلف معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية (ستارت START) التي ينتهي نفاذها بنهاية عام 2009؛ فلا شك في أن اتفاقاً ثنائياً من هذا النوع، من شأنه أن يهيِّئ الأجواء المواتية لنزع الأسلحة على نطاق أوسع، ولتمتين أسس نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وفي خطوة على الطريق لتحقيق هذه الأهداف، فقد نصت وثيقة التفاهم الإطارية المشتركة التي وقعها الرئيس أوباما ونظيره الروسي ديمتري ميدفيدف خلال القمة التي جمعتهما في موسكو في تموز/ يوليو عام 2009، موضوع تخفيض عدد الرؤوس الحربية الاستراتيجية إلى ما يزيد قليلاً على 1500 رأس لكل طرف.

مناطق ودول هشة

شهدت السياسات التي صيغت للتعامل مع الدول الهشة والفاشلة هي الأخرى تغيراً في درجة الاهتمام التي كانت تناله عادة؛ ففي سياق الأزمة المالية العالمية، أضحى كثير من الدول النامية، وتلك التي تمر بمرحلة انتقالية، على وجه الخصوص، يواجه ضغوطاً شديدة؛ جراء الهبوط المفاجئ في الاستثمارات الخارجية، وتعاملاتها التجارية، والتحويلات المالية التي تتدفق عليها؛ ومن هنا، فإن الحاجة إلى منع الاقتصادات المتداعية من دفع دولها نحو الضعف أو الإخفاق، قد سوغت الإسهام بمائة مليار دولار أمريكي؛ لزيادة أرصدة صندوق النقد الدولي من حقوق السحب الخاصة، فضلاً عن خطط وضعتها الإدارة؛ لمضاعفة المساعدات الخارجية الثنائية بحلول عام 2012.

وبالمقارنة إلى سياسات الإدارة السابقة، فقد بدا أن أوباما على أي حال، يميل إلى تخفيض درجة اهتمامه بالدول الهشة؛ بوصفها سبباً من أسباب الإرهاب. ومن المؤكد أن المخاوف التي عبّرت عنها الإدارة الأمريكية من مخاطر فشل الدولتين: الباكستانية أو الأفغانية، قد تركزت في المقام الأول على احتمالات عودة الإرهابيين إلى إقامة ملاذات

آمنة لهم فيها. وفي أماكن أخرى؛ كالصومال مثلاً، بدا واضحاً أن مشكلة القرصنة أمست أكثر إلحاحاً وأهمية، وإزاء ما يتعلق بالجارة المكسيك، فإن المخاوف بشأنها قد اقترنت بتصاعد شديد في أعمال العنف ذات الصلة بتجارة المخدرات وتفشي مرض أنفلونزا الخنازير.[43]

وقد زامن هذا التحول تراجع مماثل عن خطط إشاعة مبادئ الديمقراطية ومفاهيمها؛ بوصفها حجر الزاوية في السياسات المتبعة تجاه الدول الهشة. وعوضاً عنها، اقترح مساعدو أوباما مقاربة تقوم على مبدأ "تعزيز كرامة" الشعوب، من خلال التركيز بشكل أكبر على تلبية احتياجاتها المادية الأساسية.[44]

عملية الإصلاح

في الوقت الذي كان فيه فريق أوباما؛ يعزو الأخطاء التي وقع فيها سلفه في صميم سياساته، إلى أوجه القصور في تطبيقها عملياً، فقد ألزم نفسه هو أيضاً بإحداث تغيير في أساليب التطبيق أيضاً؛ فتعهد، بادئ ذي بدء، بإحلال الانفتاح والشفافية محل "ثقافة السرية" التي اعتمدت في السابق.[45] وقد اقتضى هذا - في إطار السلطة التنفيذية - إعادة النظر في قواعد رفع السرية عن الوثائق الرسمية، وتعزيز الضوابط التي تحول دون تضارب المصالح، إزاء ما يتعلق بتعيين الكوادر السياسية. وتعهدت الإدارة أيضاً بإقامة "شراكة" مع الكونجرس تضم أعضاء من الحزبين الرئيسيين، من خلال التنفيذ النزيه للتشريعات النافذة حالياً، والاستجابة لطلبات الإدلاء بشهادة أو تقديم معلومات معينة، وإجراء مشاورات بناءة وفاعلة مسبقة، بما في ذلك، عقد لقاءات شهرية مع "المجموعة الاستشارية" التي تضم كبار قادة الكونجرس. وتخطط الإدارة أخيراً، لدفع شرائح أوسع من الرأي العام الأمريكي للمشاركة بفاعلية أقوى في إدارة المسائل المتعلقة بالسياسة الخارجية، بتوظيف كثير من الوسائل التي تتيحها شبكة الإنترنت، والتي سبق لها أن حققت نتائج إيجابية مهمة عندما استخدمتها هذه الإدارة في حملتها الانتخابية.

ثانياً، إن عبارات أو مصطلحات؛ من قبيل: "فريق من المنافسين" و" القيصرية" [نسبة إلى النظام القيصري الروسي] باتت سمة من سمات مقاربة الإدارة الجديدة في معالجة مسألة شغل المناصب السياسية العليا؛ فالمصطلح الأول الذي يُكرر استخدامه في كثير من الأحيان، يشير أصلاً إلى الطريقة التي اتبعها أبراهام لنكولن الذي انتخب رئيساً خلال الحرب الأهلية الأمريكية، في تعيين شخصيات محنكة واسعة الخبرة، أعضاء في مجلس وزرائه، ممن كانوا من أبرز خصومه السياسيين، وليسوا أصدقاء أو موالين له. ولعل ثقة لنكولن العالية بالنفس؛ بوصفه زعيماً قد مكّنته من الاستعانة بقدرات هذه الشخصيات المتميزة المستقلة.[46] ولقد تجلت "النسخة" المعاصرة لهذا الأسلوب بأفضل صورها في تعيين هيلاري كلينتون، عضو مجلس الشيوخ سابقاً، والسيدة الأولى في عهد الإدارة السابقة، وزيرة للخارجية، وهي التي كادت تتفوق على أوباما في سعيها للفوز بترشيح الحزب الديمقراطي لها لمنصب الرئيس؛ ومن بين الأمثلة الأخرى: ترشيح جيمس جونز، القائد الأعلى السابق لقوات حلف الناتو، لمنصب مستشار الأمن القومي، برغم ظهوره في إحدى المناسبات في أثناء الحملة الانتخابية إلى جانب جون ماكين، المنافس الجمهوري لأوباما، والطلب إلى روبرت جيتس، وزير الدفاع الأمريكي خلال السنتين الأخيرتين لولاية بوش، البقاء في منصبه.

والمصطلح الأخير - "القيصرية" - لا يدل تاريخياً على عهد الحكم الاستبدادي الروسي، وإنما يقصد به، اصطلاحاً، من يتم تعيينه خارج القنوات البيروقراطية العادية بقصد إدارة قضية سياسية رئيسية؛ فبالإضافة إلى مثالَي جورج ميتشل وريتشارد هولبروك اللذين ورد ذكرهما آنفاً؛ وهناك أمثلة مهمة أخرى، من بينها تعيين كل من: دينيس روس لتولي ملفات ذات صلة بإيران، وجيمس برينان نائباً لمستشار الأمن القومي لشؤون مكافحة الإرهاب والأمن الداخلي.

وإذ صار يُنظر إلى الأدوات والوسائل التي استخدمت في تطبيق استراتيجية الإدارة السابقة، على أنها قد جرت "عسكرتها" على نحو غير متناسب، فقد تحول إضفاء التوازن

عليها إلى هدف آخر للإدارة الجديدة. ومع أنها مسألة أكبر من تخصيصات مالية فقط، إلا أن إجمالي النفقات الدفاعية السنوية كان في عهد الرئيس بوش، قد ارتفع إلى 600 مليار دولار؛ ما يعني تضاعفها، من حيث القيمة الاسمية، وبزيادة قدرها 60٪ عند احتساب معدل التضخم. وكان لا بد من أن يسبب هذا توسيع فجوة الموارد المالية بين وزارة الدفاع الأمريكية وغيرها من الإدارات المعنية بالشؤون الخارجية؛ ولعل أحد الأمثلة المعبّرة الأشد وضوحاً هو ذلك الذي كان مجسداً في حقيقة مفادها أن عدد أفراد فرق الاستعراضات الموسيقية العسكرية قد فاق عدد موظفي السلك الخارجي في وزارة الخارجية.[47] وفي ترديد لتصريحات سابقة أدلى بها وزير الدفاع جيتس، ذكرت هيلاري كلينتون، في شهادة لها في أثناء جلسة استماع عقدها مجلس الشيوخ لتثبيتها في منصبها؛ بوصفها وزيرة للخارجية، أن تعزيز أهمية المكونين الثاني والثالث من ثالوث السياسة الأمنية – "الدفاع، والدبلوماسية، والتنمية" – يشكل إحدى الأولويات الرئيسية. وفي إطار الخطوات الأولية التي اتخذت بهذا الاتجاه، حظيت "موازنة المعونات والعمليات"، التي اقترحتها وزارة الخارجية للسنة المالية 2010، بزيادة قدرها 10٪؛ لتبلغ بذلك 52 مليار دولار؛ وقد تبلغ 69 مليار دولار بحلول عام 2014؛ وفق خطط يتم إعدادها لهذا الغرض. وسوف تشرع وزارة الخارجية أيضاً، بتقديم تقرير عن مراجعة تجريها كل أربع سنوات، للجهود الدبلوماسية والتنموية التي تعتزم بذلها في الخارج، سواء على المديات القصيرة أو المتوسطة أو الطويلة Quadrennial Diplomacy and Development Review (QDDR)؛ على غرار المراجعة الخططية التي دأبت وزارة الدفاع على القيام بها بشكل رسمي، منذ أمد غير قصير كل أربع سنوات أيضاً. ويعتقد بأن من شأن هذه الإجراءات، أن تكون مكملة لتحركات وزير الدفاع جيتس الرامية إلى تعديل الخطط الدفاعية نفسها؛ بغية إيلاء عمليات إشاعة الاستقرار ومكافحة حركات التمرد والعصيان، اهتماماً أكبر.[48]

وأخيراً، فقد صار أوباما يحرص على عقد صلة ما بين الزعامة الأمريكية وإعادة الحياة للتعددية القطبية، في محاولة منه لتحقيقها؛ بوصفها نتيجة عرضية مطلوبة، ووسيلة لبلوغ

أهدافه الأساسية؛ ففي عبارة استخدمها أوباما أول مرة في خطاب ألقاه صيف عام 2008 في برلين، قال: إن جانباً من نشاطات الإدارة الأمريكية، سيدور حول «تعزيز التحالفات بدعوة شركاء أمريكا إلى بذل المزيد من الجهد». وبالنسبة إلى دول حلف الناتو ودول أوروبية أخرى على وجه الخصوص؛ فإن هذا يعني مطالبتها بالإسهام بقوات إضافية، أو غيرها من الموارد؛ دعماً للمهمة المراد إنجازها في أفغانستان، إضافة إلى استقبال سجناء سابقين أطلق سراحهم من جوانتانامو. ولا ريب في أن وتيرة الزيارات التي يقوم بها أوباما وعدد من كبار المسؤولين الأمريكيين؛ كنائب الرئيس جو بايدن (ثلاث زيارات قام بها كل منهما خلال الأشهر الستة الأولى من عمر هذه الإدارة) لأوروبا، تصلح دليلاً واضحاً على الأولوية التي أعطيت للعلاقات مع القارة الأوروبية.[49]

وفي غضون ذلك، فإن جهوداً إضافية ستبذل؛ ابتغاء إضفاء الطابع الرسمي على العلاقات القائمة مع مراكز اقتصادية ناهضة، عبر "مجموعة العشرين" (G20)، وتشكيل «إطار عمل أكثر فعالية في آسيا يتجاوز الاتفاقات الثنائية، ومؤتمرات القمة التي تعقد عرضاً من حين إلى آخر، والترتيبات التي تتخذ لغرض محدد بعينه».[50] وعلى الرغم من أن معالمها لم تتضح حتى الآن، فإن مبادرة مثل هذه؛ تستهدف - افتراضاً - جعل العلاقات مع الصين تحديداً، جزءاً لا يتجزأ من منظومة إقليمية أوسع نطاقاً؛ وبانتظار أن يؤتي هذا الجهد ثماره، أطلقت الإدارة ما عرف بجولات "الحوار الاستراتيجي والاقتصادي بين الولايات المتحدة والصين" على مستوى الوزراء، وهي بذلك، إنما توسع حدود عملية كانت قد بدأت في عهد الرئيس بوش، وركزت يومذاك على الجوانب المالية، من حيث الجوهر.

وكانت هيلاري كلينتون، وزيرة الخارجية، قد أجملت هذه المبادرات في إطار محاولة لتولي «القيادة من خلال تحفيز الآخرين على توسيع أطر التعاون بين عدد أكبر من اللاعبين الفاعلين... على النحو الذي يسهم في ترجيح كفة الميزان لمصلحة عالم متعدد الشركاء، لا متعدد الأقطاب».

تقويـم

بصـرف النظـر عن أسـلوب صـوغ اسـتراتيجية أوبامـا، فـإن أي تقـويم لهـا يبقـى بالضـرورة وقتياً؛ فمع أن هناك كثيراً مما يمكن أن يظل رهيناً بنجاحهـا في نهايـة المطـاف، فيمكن المرء حتى في هذه المرحلة المبكرة، تحسس عدد من المآزق والصعاب المحتملة التـي تعترض طريقها نحو النجاح.

ويمكن أن نقول في هذا الصدد: إن أول أسباب هذه المصاعب، هو الإطـار الـذي وضعه أوباما لأجندته وسقف الطموحات الذي حدده لها. ويقـول الـرئيس الأمريكـي ومسؤولون آخرون: إن الظروف الراهنة لم تترك لهم خياراً آخر، ومع ذلك، فـإن تجربـة الرئاسات السابقة، تنطوي ضمناً على نصيحة بالتركيز على مجموعة أصغر من الأولويات الواضحة؛ إذ إن الاندفاع إلى تحقيق اختراقات كبرى على جبهات متعـددة في آنٍ واحـد، يمكن ببساطة أن يسبب تبديد معظم رأس المال السياسي المتاح، بحيـث يـصعب كثـيراً إحراز تقدم كبير على أي منهـا؛ فـإذا تزامنـت المبـادرات الكـبرى التـي تطلقهـا الإدارة الجديدة على المستوى الدولي، بشكل خاص مع الجهود الهادفة لتحقيق أهـداف رئيـسية محلياً؛ كإصلاح نظام الرعاية الصحية، فمن الواضح أن هذه المبادرات يمكـن أن تـؤول إلى المصير نفسه.

ومـن المحتمـل أن تـؤدي الإصـلاحات المؤسـسية الإجرائيـة التـي تعتـزم الإدارة إجراءها، إلى تفاقم التحدي الممثل بوضع أجندة مُتْخمة بالبنود والقضايا؛ فـالتحرك نحـو إشاعة مزيد من الانفتاح أولاً، قد يسبب ببساطة تباطؤ عمليـة صـنع القـرار أكثـر فـأكثر، فضلاً عن إتاحة فرص متعددة أمام الخصوم؛ لقطع الطريق على أي تغيير في الوضع القائم الراهن. وما الاعتراض الذي جاء من عـدد مـن رفـاق أوبامـا الـديمقراطيين أنفـسهم في الكونجرس على تمويل إغلاق معتقل جوانتانامو - إذا كان ذلك يشتمل على نقل المعتقلين إلى الولايات المتحدة - إلا المثال الصـريح على ما نقوله.

وكذلك، فإن التعهدات المعلنة باحترام المبادئ والمعايير الأساسية، ربما ترفع سقف الآمال والتوقعات التي قد يتعذر الوفاء بها لاحقاً. وتأتي الدعوة الخفية إلى تعليق العمل بـ "المعايير الأخلاقية"؛ بقصد تمهيد الطريق أمام تعيين وليام لين William Lynn، نائب رئيس شركة رايثيون Raytheon، نائباً لوزير الدفاع؛ لتمثل مثالاً مبكراً واضحاً ينطبق تماماً على هذه الحالة. كما أن الحجج والأسانيد التي يتواصل تقديمها لتسويغ الاعتقالات "الوقائية" للإرهابيين المشتبه بهم لأجل غير مسمى، ومنع نشر صور إساءة معاملة معتقلين سابقين، يمكن أن تصب في الاتجاه ذاته.

وإضافة إلى ما تقدم، وبصرف النظر عن فضائل "المنافسين" و"القياصرة" وقدراتهم المهنية، فإن إشراكهم في العمل السياسي قد يوفر جواً من سوء التفاهم أو غيابه؛ بسبب تضارب النيات والغايات؛ فبدلاً من تبسيط عملية التطبيق ضماناً لسلاستها، فإن تزايد أعداد المبعوثين الخاصين والمنسِّقين؛ يمكن أن يؤدي إلى إشاعة الضبابية داخل فروع السلطة التنفيذية وإرباكها، وإلى تقويض قدرات المسؤولين السابقين الأعلى مقاماً، وتقويض مكانتهم أيضاً.[52]

كما أن غياب المواقف الودية والنيات الحسنة على صعيد العلاقات الدولية، يشكل عاملاً سلبياً آخر. ففي ضوء المواقف العدائية التي اتخذت على نطاق واسع، حيال جورج بوش، فقد استقبل انتخاب خلفه بشيء مما سمي "هوس الأوبامية" Obamamania. ومع ذلك، فإن السؤال المهم ذا الصلة هنا - كما هي حال نظائره التي تطرح كل يوم - لا يدور حول: هل كان شهر العسل الذي أمضاه أوباما مع العالم قد انتهى أو لا؟ بل حول كيف سينتهي؟ وسواء انتهت "فورة" التفاؤل الواعدة هذه، إلى خيبة أمل مرة، أو شراكة ناضجة، فإن طبيعة العائد النهائي، سيحددها مدى نجاح الرئيس الجديد في الوفاء بتوقعات الآخرين وآمالهم؛ فضلاً عن كيفية استجابتهم هم لندائاته الداعية إلى توسيع أطر التعاون وتمتين أواصره.

وفي الوقت الذي يساور فيه القلق بعض الشركاء الخارجيين حيال احتمالات تخلي الإدارة الجديدة سريعاً عن اهتمامها بنشر الديمقراطية وتعزيزها؛ سعياً منها لعقد اتفاقات وتفاهمات مع أنظمة استبدادية معينة، فإن ردات الفعل الأولية الرافضة لاقتراحاتها ذاتها، لا تبشر بأي خير على الإطلاق؛ فالقادة الإيرانيون طالبوا أوباما ابتداءً، بالاعتذار عن أفعال أقدمت عليها الولايات المتحدة في الماضي، قبل الدخول في أي محادثات بين الجانبين؛ ومن ثم حمّلوا زعماء غربيين، المسؤولية عن تظاهرات الاحتجاج التي انطلقت في بلادهم بعد الانتخابات الرئاسية عام 2009؛ وربما ما كان حدوثه أقل توقعاً، هو الدعم الفاتر والخجول الذي قدمته أوروبا لنداءات أوباما التي أطلقها في أثناء قمة "مجموعة العشرين"؛ لتنسيق الجهود المشتركة الرامية إلى تحقيق الانتعاش الاقتصادي؛ فقد ندد ميروسلاف توبولانيك Miroslav Topolanek، رئيس الوزراء التشيكي الذي تتولى بلاده رئاسة الاتحاد الأوروبي، بهذه المقاربة، واصفاً إياها بـ «الطريق المؤدية إلى الجحيم». ومع أن زعماء آخرين؛ كالمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، كانوا قد عبّروا عن شكوكهم بدرجة دنيا من الصراحة والوضوح، إلا أنهم أبدوا إصراراً شديداً مماثلاً على مواقفهم. وفي هذه الأثناء، فإن الاستجابة لدعوات تعزيز التعهدات الخاصة بقوة المساعدة الأمنية الدولية في أفغانستان (إيساف)، لم تزد في معظمها على نشر قوات صغيرة الحجم على المدى القصير؛ لتقديم المساعدة في أثناء الانتخابات التي أجريت صيفاً. وخلال زيارة قامت بها الوزيرة هيلاري كلينتون لنيودلهي في تموز/ يوليو عام 2009، رفض القادة الهنود صراحة، القبول بأي قيود ملزمة تُحدد هدفاً لمستوى انبعاثات غاز الكربون. ولا ريب في أن استمرار قلة التقدم الملموس الذي تحرزه مثل هذه المبادرات، يمكن أن يثير الشكوك من جديد حول قيمة القوة الناعمة والتعددية القطبية وأهميتها.[53]

وآخر التحديات يُمثل بالقيود والعوائق التي تفرضها الأحداث الراهنة والتي تحد من حرية الحركة والتصرف؛ فأي تطورات درامية جديدة؛ بوصفها عملية إرهابية كبيرة تُلقى المسؤولية عنها، على عاتق السياسات الأمنية المتراخية، يمكن أن تقوض سريعاً أي

دعم سياسي قد يحظى به أوباما. وكان ديك تشيني نائب الرئيس السابق نفسه، قد حذّر بالفعل من أن أي تغييرات تجريها الإدارة الجديدة ستجعل البلاد "أقل أمناً". وبالمثل، فإن تدهور الأوضاع بشكل مفاجئ في مجالات لم تكن تصنف ضمن الأولويات، يمكن أن يصرف اهتمام الإدارة عن اتباع استراتيجية مدروسة ومحكمة الإعداد، ويدفع بها إلى إدارة الأزمات انطلاقاً من ردات الفعل، فقط. وأخيراً، فإن انهيار الآمال الحذرة أصلاً بأن الأزمة المالية والاقتصادية قد بلغت أدنى مستوياتها منتصف عام 2009، ربما سيغلق في وجه أوباما عملياً كل الفرص التي تضمن له النجاح في رئاسته هذه، أو البقاء في منصبه لفترة رئاسية ثانية. وعند ذاك، فإن التحدي الممثل بصوغ استراتيجية أمنية فعالة؛ سيؤول بالوراثة إلى إدارة أخرى، ربما ستجد نفسها تحت وطأة ظروف أصعب بكثير.

استنتاجات

على الرغم من أنه ليس بين هذه "المزالق" الآنفة الذكر، ما يمكن أن يعد حتمياً، فإنها إذ تتراكم، يمكن أن تكشف عن حجم المصاعب التي ربما تواجه كلاً من: هذه الإدارة والإدارات اللاحقة؛ في سعيها لدعم احتفاظ أمريكا بمقاليد قيادة الجهود الهادفة إلى تحقيق الاستقرار الاستراتيجي على مستوى العالم؛ فلا شك في أن معالجة لائحة طويلة من التحديات المثبطة للهمم، ستكون مهمة صعبة جداً، ولو في حال مشاركة الولايات المتحدة فيها بحكمة وفاعلية. ومع أن غياب هذه المشاركة؛ لن يؤدي وجوباً إلى تحقق سيناريوهات "كوابيس" الفوضى العالمية، أو حلول "عصور مظلمة" جديدة،[54] ولكن من شأنه، تقوية احتمالات نشوء نظام عالمي أبعد ما يكون عن المثالية الطوباوية.

ومع ذلك، فإن اثنتين من المقولات التي كثيراً ما تُستدعى من سجلات التاريخ للاستشهاد بها قد تجيزان لنا الخروج باستنتاج يتسم بقدر من التفاؤل الحذر؛ ففي أواخر القرن التاسع عشر، قال المستشار الألماني أوتو فون بسمارك، رجل الدولة المحنك، وأحد أبرز مفكري عصره الاستراتيجيين: لا شيء غير «عناية إلهية استثنائية»، يمكن أن تفسر القدرة على التكيف واستعادة الحيوية التي ما كان ليستحقها - بخلاف ذلك -

«السكارى، والسذج، والولايات المتحدة الأمريكية». وبينما كانت رحى الحرب العالمية الثانية دائرة، أشاد ونستون تشرشل، رئيس الوزراء البريطاني، بإمكانية الاعتماد على الأمريكيين في «فعل الشيء الصحيح، بعد استنفاد جميع البدائل».

غير أن الاعتماد بشكل دائم على العون الإلهي، لا بد من أن يجعل أي استراتيجية تعدها واشنطن محلاً للشك والريبة، فضلاً عن أن خطورة التهديدات التي تواجهها ربما لا تحتمل الدخول في سلسلة لا نهاية لها من التجارب والاختبارات؛ ومن ثم، فإن الولايات المتحدة، ربما لا تبقى ذلك القطب الواحد العملاق الذي كان العالم يتخيله حتى وقت قريب. وبرغم ذلك، فمايزال من الوجاهة القول: إن أمريكا قد يُقيض لها أن تمتلك من القوة والمقاربات الجاذبة، ما يكفي لتزعُّم الجهود والتحركات الهادفة إلى مواجهة تحديات عصرنا هذا.

الفصل السابع

الاتحاد الروسي

كفاح من أجل التعددية القطبية وإغفال للعواقب!

بافل باييف

مقدمة

كان واضحاً في أول عقود القرن الحادي والعشرين، أن السياسة الخارجية الروسية يحركها طموحان اثنان يعزز كل منهما الآخر؛ وهما: تأكيد مكانة روسيا؛ بوصفها إحدى "القوى العظمى" في الساحة العالمية، وضمان إدارة الشؤون العالمية من قوى عدة تقف على قدم المساواة فيما بينها. وعلى الرغم من تعهد روسيا – وهو الذي كثيراً ما يتكرر الإعلان عنه – بالتزام مسار البراجماتية السياسية، فإنه لم يحدث قط أن أقيم هذان الطموحان على أساسٍ من تقويم عقلاني لمصالحها القومية، ولقدرتها على الارتقاء بها ودفعها إلى أمام. والتصور الغالب اليوم هو أن روسيا، بفضل ما تتميز به من تاريخ فريد من نوعه، وأراضٍ واسعة، صار يحق لها تبوؤ مكانة "القوة العظمى"، وأن نظاماً عالمياً تتحكم فيه مجموعة من القوى الكبرى سيكون نظاماً طبيعياً وعادلاً أكثر مما هو عليه العالم الأحادي القطب، أو عالم معولم عديم الأقطاب، قدر تعلق الأمر بهذا الجانب.

والأزمة الاقتصادية العالمية، وهي التي وصلت إلى روسيا في النصف الثاني من عام 2008، وبطشت بها بأقوى مما فعلت بمعظم الدول الغربية، أو بالدول النفطية، أو غيرها من "الأسواق الناشئة"، قد خلّفت تأثيراً سلبياً عميقاً، لا في رؤية روسيا لنفسها فحسب، بل في الصورة التي يحملها العالم عنها أيضاً. وقد انقلب فجأة، ذلك الشعور بالفخر بأنها

"قوة صاعدة" لها كل الحق في المطالبة بالاحترام من قوى تتجه نحو الأفول، إلى شعور بالقلق والإحباط، تعززه صور مابرحت ماثلة في الذهن لانهيار الاتحاد السوفيتي قبل قرابة عشرين عاماً. وتبعاً لذلك، فقد انتهى حال السياسة الخارجية الروسية إلى تركيبة غير مستقرة، ضمَّت ما تبقى من تأكيد الذات، وتدابير مستميتة لإنقاذ النفس، وخطوات مترددة خجلى لفتح آفاق التعاون من جديد مع الغرب. وبينما الأزمة مابرحت تتكشف فصولاً، فليس هناك من الأسباب إلا القليل مما يدعو إلى توقع ظهور مسار أكثر تماسكاً في مستهل العقد الجديد.

وإذ يتقصى هذا الفصل، مسار السياسة الخارجية الروسية في سياق الوسائل التي توظفها في إدارة المخاطر والتحديات الخارجية الرئيسية، فإنه يهدف إلى الخروج بتوقعات مبنية على معطيات موثوق بها وجديرة بالتعويل عليها إلى حد معقول. وهو يعرض في مستهله تقويماً عاماً للسمات الرئيسية لعقيدة السياسة الخارجية الروسية، وآليات صناعة القرار المتعلقة بها؛ قبل أن ينتقل إلى تقديم لمحة عامة عن تفاعلات روسيا مع المنظمات والأنظمة الدولية المركزية. ويناقش – من ثم – تقويمات روسيا للتهديدات الاستراتيجية الكبرى وسبل الحماية منها، واحداً تلو الآخر. ويعرض الفصل في خاتمته توقعات بشأن مدى استدامة المسار الذي تسلكه روسيا في الوقت الراهن.

عقيدة السياسة الخارجية وصناعة القرار

لعل إحدى خصائص السياسة الخارجية الروسية المتميزة التي ربما حددت معالمها بشكل جلي خلال سنوات العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، المركزية الشديدة التي تطغى على عملية تحديد الأولويات والضوابط التوجيهية العريضة، بل حتى "شخصنتها"، وهي التي نشأت بصورة طبيعية من رحم نظام من النوع الذي أقامه الرئيس فلاديمير بوتين.[1] وعلى الرغم مما يتمتع به سيرجي لافروف، وزير الخارجية الروسي، من مهنية وخبرة واسعتين، يظل دوره مقصوراً على تنفيذ أوامر يتم إعدادها من دائرة ضيقة من مساعدي بوتين المؤتمنين الذين لا يثقون كثيراً بالتوصيات والنصائح التي

تقدمها وزارة الخارجية، ولا بالكوادر المستقلة من الخبراء والمتخصصين. وبرغم "ترقية" ديمتري ميدفيدف إلى منصب الرئاسة المحوري [في الفترة 2008 - 2012]، فإن آلية صنع القرار الشديدة الصغر والمغلقة بشكل محكم، لم تتغير كثيراً؛ مادام بوتين مايزال يمسك بخيوط التحكم الأساسية، ويعتمد على شبكات شخصية أقامها في إطار منصبه رئيساً للوزراء، [قبل أن يعود إلى منصب الرئاسة في أيار/ مايو عام 2012].

منذ اللحظة الأولى التي بدأ بها "عهد" بوتين، أبدى عزمه على انتهاج مسار براجماتي غير أيديولوجي، يتخذ من الدولة محوراً مركزياً له؛ وهو المسار نفسه الذي تبعه خليفته ميدفيدف بجد وحرص واضحين.

ومع ذلك، فإن طبيعة السياسة الخارجية الروسية، باتت في واقع الحال أشبه بمزيج من نزعات تجارية (مركنتلية)، ولاسيما ما ارتبط منها بالطاقة (التي أسبغ عليها مفهوم "أمن الطاقة")، وطموح يتعاظم تدريجياً لاستعادة "العظمة" لروسيا، وهو الذي غالباً ما يوصف مجازاً بـ «النهوض من حالة الركوع». وكانت صورة "القوة الصاعدة" هذه، قد رُسمت استناداً إلى معدلات النمو الاقتصادي القوي الذي بدأ عام 1999 - بعد تخلف روسيا عن تسديد الديون السيادية في آب/ أغسطس عام 1998 - واستمر حتى منتصف عام 2008، حتى إن الناتج المحلي الإجمالي قد ازداد بمقدار الضعفين تقريباً؛[2] ومن ثم، فقد جاء تهاوي معدلات النمو هذه بهذه الحدة، بعد أن كان يؤمل لها رسمياً أن تمتد حتى عام 2020؛ ليفرغ نزعة إعادة تقويم الذات المبالغ فيها هذه من محتواها، على الرغم من أنه ما من نزعة أخرى أكثر واقعية قد ظهرت حتى اللحظة.

وبالتوازي وعملية تضخيم السلطة الشخصية، تنامت أيضاً مشاعر الاستياء حيال امتناع الغرب عن الإقرار بحقوق روسيا الخاصة و"مصالحها المميّزة" (المصطلح الذي صاغه ميدفيدف نفسه)، والذي تم تأويله على أنه شكل من أشكال الحسد والخوف من الروس وسياساتهم.[3] ويعترض بوتين على دروس الديمقراطية تلك التي أملاها عليه ذلك «الرجل المهذب، وإن كان متجهم الوجه ويعتمر قبعة من الفلين»، وقد تسلح بـ

«عـصا صـاروخية»؛ وهـذه إنـما هـي أطروحـات تتنـاغم كثـيراً والخطـاب المنـاهض للكولونيالية الذي استثمره كثير من قـادة "العـالم الثالـث" الـشعبويين؛ ولكـن غرابتـه تكمن في أنه يأتي من زعيم روسـيا، الدولـة التـي بنـت إمبراطوريـة مترامية الأطـراف ونجحت في حمايتها والدفاع عنها.[4]

ولقد غُلّفت مشاعر الاستياء هذه، بغطاء مفاهيمي اتخذ شكل الرفض المبـدئي لعـالم "أحادي القطب"، يمكن فيـه دول الغـرب المتـضامنة فـيما بينهـا - كـما قيـل - الـترويج لمصالحها وتعزيزها تحت غطاء "المثُل والقيم". وعلى الرغم من حذف هذه الفرضـية عـن قصد، من وثيقة "مفهوم السياسة الخارجية" Foreign Policy Concept (التـي لا تـشير أيضاً بشـيء إلى موقع روسيا؛ بوصفها "قـوة عظمـى")، فـإن ميدفيـدف - ولم يكـن قـد مضـى إلا شهر واحد على إقرار الوثيقـة - يعـود فيحـدد خمـسة مبـادئ لـسياسة روسـيا الخارجية؛ وهي التي يؤكد المبدأ الثاني فيها:

> أن العالم ينبغي أن يكون متعدد الأقطاب؛ فعالم القطب الواحد ليس مقبولاً، والسيـطرة أمر لا يمكننا السماح به، مثلما لا يمكننا القبول بنظام عالمي تتخذ فيـه دولـة واحـدة كـل القرارات، حتى لو كانت دولة كبرى ومؤثرة؛ كالولايات المتحدة الأمريكية. إن عالماً من هذا النوع سيفتقر إلى الاستقرار، وتتهدده الصـراعات.[5]

وليست خافية في هذا "المبدأ"، الإشارة المعبّرة عن موقـف معـادٍ للولايـات المتحـدة الأمريكية. ولعل النزوع على هذا النحو إلى تبني مواقـف تتعـارض مـع اتجاهـات الـرأي العامة السائدة، كان بالتأكيد مفيداً جداً؛ بوصفه أداة من أدوات السياسة الخارجية خـلال النصف الثاني من هذا العقد، ولكن، مع وصول إدارة أوباما إلى سدة الحكـم، بـات لزامـاً على موسكو، الحد من موجة الانتقادات القاسية التي تطلقها باتجاه واشنطن؛ نظـراً إلى مـا صار يتمتع به الرئيس الجديد، من شـعبية واسـعة عالميـاً، فـضلاً عـما أبـداه مـن اسـتعداد "لإعادة ترتيب" العلاقات بروسيا.[6] وبحسب ما أوضح كثير مـن الخـبراء والمتخصـصين الروس، فلعل ما جعل هذه الرؤية أكثر إثارة للحيرة والارتباك هو التجربة التاريخية للنظم

الأوروبية "المتعددة الأقطاب" التي تميل إلى تصحيح موازين القوى المعقدة من خلال الحروب.[7] فمع أن العالم يخضع اليوم قطعاً لعملية "إعادة تشكيل" بعيدة الغور، إلا أنه ليس في وسع روسيا أن ترى أن مكانتها "المتميزة" باتت أمراً مفروغاً منه، في أي تشكيلة جديدة يتم التوصل إليها، في مرحلة ما بعد الأزمة.

والمسألة الأساسية في هذا الخصوص، هي طبيعة قوة الدولة، وإمكاناتها وكيفية توزيعها، وقدرتها على تعبئتها؛ وهنا، تبدو متناقضة تماماً المواقف السائدة في موسكو حيال هذه المسألة الحساسة؛ فالمدرسة البراجماتية التقليدية المستمدة من مفهوم "الواقعية السوفيتية"، وهي التي تؤكد أن القوة العسكرية تظل أداة لا غنى عنها من أدوات السياسة، وعاملاً حاسماً يحدد حصيلة التنافس الدولي، مابرحت - أي المدرسة - تتمتع بتأثير قوي جداً. فقد كان بوتين قد أعلن صراحة في مناسبات عدة، تعهده ببناء القوة العسكرية الروسية، مؤكداً بشكل خاص، أولوية تطوير ترسانة قدرات الردع الاستراتيجي، إلا أنه يحرص دوماً، في واقع الأمر، على توجيه الشطر الأكبر من النفقات الدفاعية لأغراض صيانة القدرات العسكرية، وتلبية احتياجات القوات العاملة، ولا يولي برامج التحديث إلا اهتماماً ضئيلاً؛ ربما لإحساسه بالقلق حيال بناء قوات مسلحة مؤهلة لخوض عمليات قتالية، قد تصبح قادرة على تعزيز أجندتها السياسية والدفع بها إلى أمام.[8] وعلى الرغم من توجه بوتين إلى تبني خطاب أمني متصلب، بعد "خطاب ميونيخ" الشهير، فإنه امتنع عن الحديث عن أي اختبارات لاستخدام القوة؛ ولذا فإن العامين الأخيرين من أعوام "عهده" - عندما تراجعت حدة العمليات القتالية في الشيشان، وسُحبت القواعد العسكرية الروسية من جورجيا - كانا حقيقة الفترة الأكثر استقراراً وسلاماً في تاريخ روسيا في حقبة ما بعد العصر السوفيتي، بيد أن هذا التوجه انهار في شهر آب/ أغسطس عام 2008؛ جراء اندلاع الحرب الروسية - الجورجية، التي أحالت روسيا مؤقتاً إلى قوة تعمل وفق مبدأ "تصحيح الأوضاع"؛ ولكن ميدفيدف لم يألُ جهداً في إقناع الشركاء الغربيين جميعاً، بـ «طيّ هذه الصفحة» والعودة بالأوضاع «إلى مجاريها الطبيعية».[9]

وإذا كان إدراج السياسة الخارجية، بنداً من بنود أجندة الأمن القومي، قد بـدا أشـبه بحملة خطابية دعائية أكثر مما هو إجراء واقعي فعلي، فإن مـا لا خـلاف عليـه هـو الموقـع المركزي الذي احتلته قضايا الطاقة سواء في مواقف بوتين وتوجهاته الأوسع مدى، أو على جدول عمله اليومي. فقد بلغت عملية صهر أجندة روسيا الخارجيـة واسـتراتيجية الغـاز التي تتبناها في بوتقة واحدة، حداً بات من المستحيل عنـده تقريـر احـتمال كـون سياسـتها الخارجية تخدم مصالح شـركة جـازبروم Gazprom، أو أن هـذه الأخـيرة، أمسـت أداة لاستعادة "عظمة" روسيا. وقد بات واضحاً من دون أدنـى ريـب، أن تـصاعد معـدلات الازدهار والرخاء والاستقرار السياسي في روسيا؛ على نحو لم يسبق له مثيل إبّـان "عهـد" بوتين، ما كان ليتحقق إلا بفضل الزيادة المطّردة في عائدات صادرات النفط والغاز؛ جـراء الارتفاع المذهل في أسعار النفط العالمية منذ عام 1999.[10]

وفي مسعى من موسكو لجني أقصـى قدر من العائدات المالية والسياسية، مـن موقـع القوة الذي تحقق لها وكأنه هبة إلهية، بفضل ثرواتها من موارد الطاقة، فقد حرصـت أيـضاً على تعزيز توجهات أخرى، إزاء ما يتعلق بتنويع مواردها ونشاطاتها؛ ومنها - عـلى سـبيل المثال - تقديم الدعم لمشـروعات تطـوير التقنيـات النانويـة. ومـرة أخـرى، تنهـار هـذه التطلعات بشكل مفاجئ؛ نتيجة الهبوط الحاد في أسعار النفط في النـصف الثـاني مـن عـام 2008، وهو الذي لم يؤدِّ إلى نسف تنبؤات بوتين القائلة: إن «زمن المـوارد الهيدروكربونيـة الرخيصة الثمن قد ولّى» فحسب، بل إلى افتضاح هشاشة الدولة الروسية أيضاً.

أبعاد علاقة روسيا بالمؤسسات الدولية الرئيسية

لم تتوقف موسكو عن الإعلان عن تعهدها بالارتقاء بمستويات التعاون الدولي، من خلال العمل على نحو بنّاء، في إطار مختلف المنظمات الحكومية، بل إن ميدفيـدف - إذ هـو يؤكد بشكل يلفت النظر إلى مؤهلاته؛ بوصفه محامياً - يذهب إلى أبعـد مـن ذلـك، مـن خلال التشديد أكثر فأكثر على احترام القانون الدولي. ومهما يكن من أمـر، فـإن سـجل

إسهامات روسيا ومشاركاتها على الصعيد الدولي، يبدو متفاوتاً إلى حد بعيد؛ فحتى تلك المنظمات التي أخذت على عاتقها تأسيسها بنفسها في فضاء ما بعد الاتحاد السوفيتي - بما في ذلك منظمة معاهدة الأمن الجماعي (CSTO) - قد ساء صيتها؛ جراء عجزها وانعدام جدواها. وليس إلا منظمة شنجهاي للتعاون (SCO)، التي تجمع معاً روسيا والصين وأربعاً من دول آسيا الوسطى، (باستثناء تركمانستان المحايدة على وجه الخصوص)، مَن حظي بأكبر قدر من الاهتمام؛ برغم قصر مهماتها على تنظيم مؤتمرات قمة خالية من المشكلات.[11]

مجلس الأمن الدولي

دأبت موسكو من الناحية التقليدية، على تقديم الأمم المتحدة بصورة الجهة التي تمثل مرجعية للقانون الدولي، وتصوير الامتياز الذي تتمتع به؛ بوصفها عضواً دائماً في مجلس الأمن على أنه قيمة عالية جداً؛ بوصف ذلك دليلاً لا يدحض، على أحقية روسيا بمكانة "القوة العظمى". غير أن روسيا لا تبدي نشاطاً استثنائياً في مختلف وكالات الأمم المتحدة وأجهزتها؛ ومع أنها تعلن رسمياً دعمها اقتراحات إصلاح مجلس الأمن؛ (كتأييد مطالبة ألمانيا تحديداً بمقعد دائم في مجلس)، إلا أنها تواصل فعلياً قطع الطريق على أغلب هذه الاقتراحات؛ في محاولة منها لضمان التفرد بامتيازاتها وحقوقها. وعلى الرغم من أن موسكو، تفضل عدم عرقلة قرارات معينة باستخدام حق النقض "الفيتو"، فإنها تعمل أيضاً على تقليل حالات تطبيق مبدأ فرض العقوبات الدولية إلى أدنى حد ممكن. ومن هنا، فإن مواقف روسيا "المعتدلة" حيال كثير من القضايا - ابتداءً بالفظائع التي طال أمدها في دارفور بالسودان، وحتى الاختبار الذي أجرته كوريا الشمالية على صواريخ بالستية بعيدة المدى في نيسان/ إبريل عام 2008 - قد حالت دون تبني مجلس الأمن قرارات صارمة يمكن أن تنطوي ضمناً على مسوغات لاتخاذ تدابير فعالة ومؤثرة.[12]

ومن وجهة نظر موسكو، فإن الحق الرئيسي الذي يقع ضمن اختصاصات مجلس الأمن، هو القدرة على تفويض استخدام القوة ضد من ينتهك أحكام القانون الدولي

بشكل صارخ لا يدع مجالاً للشك. وعندما لا يمكن منح هذا التفويض، من دون موافقة روسيا، فإن موسكو باتت ترى في هذا الشرط "ضمانة أمنية" حاسمة ضد أي "تجاوزات" على مناطق النفوذ التابعة لها، ومنها - مثلاً - مساندة "الثورات الملونة" وتقديم الدعم لها. وبإصرار موسكو على أنه ليس في وسع أي منظمة غير إقليمية، شرعياً، اتخاذ قرار بالتدخل في صراع ما، فإنها تجادل بأن العملية التي نفذها حلف الناتو ضد يوغسلافيا عام 1999، والغزو الأمريكي للعراق عام 2003، يشكلان خرقاً للمبادئ الأساسية للقانون الدولي.[13]

ومن المسائل ذات الصلة هنا، اعتراف الولايات المتحدة، وكثير من الدول الأوروبية، باستقلال كوسوفا، وهو الذي عدته موسكو انتهاكاً لقرارات الأمم المتحدة التي تؤكد سلامة الأراضي اليوغسلافية/ الصربية الإقليمية.[14] وهي عندما تزعم أن هذا الخطأ قد فتح "صندوق باندورا" بكل ما فيه من مشكلات واضطرابات انفصالية، فإن موسكو تشدد القول - أيضاً - على أن اعترافها بأبخازيا وأوسيتيا الجنوبية؛ بوصفهما دولتين مستقلتين في آب/ أغسطس عام 2008، يعد قراراً لا رجعة عنه؛ ولذا، فإن الحل الوحيد لهذه القضايا، المستقلة كل منها عن الأخرى رسمياً برغم ترابطها ضمنياً، يكمن في وضع حد لما يمكن تحمله والتساهل حياله، وإعادة تأكيد المبادئ الأساسية للقانون الدولي من جديد.

والقضية المهمة الأخرى التي يلعب مجلس الأمن فيها دوراً مركزياً، هي منع انتشار الأسلحة النووية، وخاصة إزاء ما يتعلق بالموقف الروسي حيال البرنامج النووي الإيراني؛ فروسيا تدّعي أن لإيران الحق في تطوير البحوث والتكنولوجيا النووية؛ وهي التي قامت ببناء محطة بوشهر للطاقة النووية، بل تصر أيضاً على أنه ما من دليل يثبت أن برنامج تخصيب اليورانيوم الإيراني ذو طابع عسكري، برغم أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA)، اكتشفت كثيراً من النشاطات المحظورة ذات الصلة بهذا البرنامج. ومع أن موسكو وافقت على فرض عقوبات رمزية أقرتها الأمم

المتحدة ضد إيران، إلا أنها ماتزال مصرة على أن لا شيء غير الحوار السياسي، يمكن أن يأتي بالحل المطلوب، بل إنها عرضت بناء منشأة دولية لتخصيب اليورانيوم على الأراضي الروسية (في أنجارسك Angarsk)، وألمحت في الوقت نفسه، إلى أن قيام الوكالة بالإشراف بصورة دقيقة وصارمة على المنشآت النووية الإيرانية، يشكل خياراً مُرضياً بالنسبة إليها.[15]

مجموعة الثماني/ مجموعة العشرين

في خضم الكارثة الاقتصادية الممتدة، والاضطرابات السياسية التي شهدتها حقبة تسعينيات القرن الماضي، رأت روسيا أن الدعوة الموجهة لها؛ للانضمام إلى "نادي" مجموعة السبع الحصري، تشكل إنجازاً رئيسياً على صعيد السياسة الخارجية، وتثبيتاً لمكانتها؛ بوصفها إحدى القوى العالمية الكبرى. ومن هنا، سارع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إلى استثمار هذا الإنجاز، على الرغم من المحاولات المتصاعدة "المزعجة" التي استهدفت طرد روسيا من هذا "النادي"؛ بسبب نظامها الذي كان أبعد من أن يوصف بالديمقراطي. وعلى أي حال، فقد كان يفترض بترؤس روسيا مجموعة الثماني عام 2006، وسنوح الفرصة أمامها لرئاسة قمة سترلينا Strelna، أن يشكلا لحظة التتويج بالنسبة إلى "عهد" بوتين؛ إلا أن هذه القمة – على الرغم من دقة تنظيمها الذي بلغ حد الكمال – لم تدرّ عليه إلا عائداً ضئيلاً مخيباً للآمال.[16] ومع أن شؤون روسيا الداخلية لم تكن في يوم ما، موضوعاً للنقاش داخل هذا "النادي"، فلم يكن بوتين قادراً على التخلص من الشعور بعدم الارتياح، حيال كونه دخيلاً ليس في وسعه – بل لا يؤمل له – الإسهام في معالجة المسائل الرئيسية المطروحة على جدول الأعمال؛ بدءاً بمعضلة الفقر العالمي، وانتهاءً بالمأزق الذي يخيم على منطقة الشرق الأوسط.

ومنذ النصف الثاني من عام 2008؛ وبسبب الآثار المدمرة العميقة التي خلّفتها الأزمة الاقتصادية العالمية، بات لزاماً توسيع حدود هذا "النادي"؛ ليتحول إلى التركيبة التي

عرفت باسم "مجموعة العشرين"؛ وهو التحول الذي لقي ترحيباً من جانب موسكو، على الرغم مما يمكن أن ينطوي عليه من إضعاف لمكانتها في هذه المجموعة.[17] ومع أن ميدفيدف حوّل استعداداته لصوغ مواقف روسيا التي سيطرحها في قمة المجموعة إلى عرض للتباهي والتبجح، إلا أن أداءه الفعلي فيها، كان أبعد من أن يوصف بالباهر أو المؤثر.[18] وهو قد اكتشف أن روسيا معزولة تماماً في هذا الحشد غير الصغير، وأن محور التنافس/ التعاون الرئيسي آخذ في التبلور حول العلاقات الأمريكية - الصينية الثنائية، على حين جرى تهميش روسيا إلى حد كبير، أمام هذين «الاثنين الكبيرين».[19] وبدا جلياً في الوقت نفسه أن "الشراكة الاستراتيجية" مع الصين، التي تعهدتها روسيا بالرعاية والتطوير، لم تعد ذات أهمية، وأن الأجندة التي أعدت لإعادة إطلاق جولات الحوار مع الولايات المتحدة باتت محدودة جداً.

والمشكلة هنا، لا تكمن فحسب في عجز روسيا عن إدامة الحوار مع "الترويكا" الأوروبية بأي طريقة ذات مغزى (ماعدا قضايا الطاقة)، أو في أن مشاركتها في منتدى التعاون الاقتصادي لمنطقة آسيا والمحيط الهادي (أبيك)، لم تثمر إلا القليل من العلاقات والارتباطات المفيدة، أو أن مجموعة "بريك" (التي تضم البرازيل وروسيا والهند والصين)، لم يعد وجودها منطقياً من الناحية العملية؛ نظراً إلى افتراق دولها إحداها عن الأخرى؛ بفعل تداعيات الأزمة الاقتصادية وانعكاساتها، وإنما في أن المشكلة في جانبها الأهم تكمن في أن ميدفيدف لم يكن لديه ما يقوله عن طريق ما يمكن سلكه؛ للخروج من الأزمة؛ نظراً إلى أن "العقيدة" الاقتصادية الروسية - وهي التي تقوم على توزيع عائدات النفط الضخمة، وتعزيز سيطرة الدولة على الصناعات الرئيسية - قد فقدت من دون ريب، تماسكها مع نشوب أزمات "غير مخطط لها"، برغم حيوية النقاشات والحوارات الاقتصادية التي كانت تدور في موسكو وقتئذٍ بشأنها.

الهيئات الاقتصادية

من بين السمات التي تلفت النظر إلى صورة روسيا التي يحملها المجتمع الدولي عنها، التراجع الشديد في مستوى حضورها في الهيئات والمنظمات الاقتصادية وتفاعلها معها؛ الأمر الذي يتعارض مع نزوعها إلى توسيع آفاق انفتاح اقتصادها، ولا يلبي احتياجاتها الدائمة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، ولا يتماشى واعتمادها الكبير على ما تدره عليها صادراتها من عائدات؛ فروسيا ليست طرفاً في اجتماعات وزراء مالية مجموعة السبع الكبرى، وليست عضواً في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، على الرغم من أن مجلس المنظمة، كان في تشرين الثاني/ نوفمبر عام 2007، قد أقرَّ "خطة عمل" انضمامها، بعد أن ألغت بولندا اعتراضاتها على طلب الانضمام التي كانت، في بادئ الأمر، قد أبدتها منتصف عام 1996.[20]

ومهما كان الأمر، فإن العقبة الأهم على هذه الطريق، تُمثل بمحاولة روسيا المخفقة الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، بدءاً من منتصف عام 1993، مع تشكيل فريق العمل المكلّف بمتابعة طلب الانضمام الذي كان الرئيس بوتين قد عده أحد أهداف السياسة الخارجية الروسية الأساسية.[21] وعلى الرغم من ذلك، وفي آب/ أغسطس عام 2008، ألغت روسيا كثيراً من التشريعات والقوانين المحلية التي تهدف إلى ضمان الامتثال لمتطلبات الانضمام وشروطه، بل إن بوتين عبّر في شباط/ فبراير من العام التالي، ساخراً عن "امتنانه" لوفد المفوضية الأوروبية لـ "منع" روسيا من الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.[22] ففي غمرة تفاقم الأزمة الاقتصادية، لم يكن منطقياً بالنسبة إلى روسيا، تكبيل أيديها بنفسها، إن هي طبّقت التدابير الحمائية التي كانت قد بدأت تتسلل مرة أخرى إلى السياسات التجارية في كثير من بلدان العالم، بل ضمن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي نفسها أيضاً. وفي ربيع عام 2009، اتخذ زعماء هذا الاتحاد والرئيس الأمريكي أوباما من الخطوات ما يشجع ميدفيدف على بذل محاولة أخيرة على طريق الدخول في عضوية المنظمة العالمية، ولكن ميدفيدف وبوتين آثرا، بدلاً من ذلك، أن تنضم روسيا إليها، جماعة، مع روسيا البيضاء وكازاخستان (في إطار اتحاد جمركي كان لما يزل في طريقه إلى التأسيس)؛ ما

يعني فعلياً تأجيل الانضمام إلى أجل غير مسمى في المستقبل. وإذا كانت موسكو ماتزال ترى في إلغاء تعديل "جاكسون-فانيك" Jackson–Vanik (1974)، اختباراً حقيقياً حاسماً يثبت مدى استعداد واشنطن للمضي قدماً في المضمار الاقتصادي، فإن الكونجرس الأمريكي لما يتخذ بعد هذا القرار الذي طال انتظاره.[23]

وبرغم الأهمية الاستثنائية التي توليها روسيا لتلك المنظمات التي تدور نشاطاتها حول مسائل الطاقة، فليس لها - كما أشرنا قبلاً - دور يذكر في أعمال وكالة الطاقة الدولية، وهي ليست عضواً في منظمة الأقطار المصدّرة للنفط (أوبك). فبينما تواصل المملكة العربية السعودية وغيرها من المنتجين الكبار الآخرين، توجيه الدعوة إلى روسيا للدخول في عضوية هذه المنظمة، إلا أن موسكو تبدو قانعة تماماً بصفة المراقب التي منحت لها؛ اعتقاداً منها؛ بأنه ما من سبب وجيه يرغمها على التقيد بنظام الحصص (الكوتا) المتبع في المنظمة. وفي الوقت نفسه، فإن الأفكار التي تدور في ذهنها حول إنشاء منظمة للدول المصدّرة للغاز الطبيعي، (وهي التي غالباً ما يشار إليها باسم "أوبك للغاز" Gas OPEC)، ماتزال يشوبها التردد، ولم تتخطَّ حدود محاولات غير جادة للتنسيق مع إيران ودولة قطر بهذا الخصوص.[24] وبقدر تعلق الأمر بروسيا، فإن النقطة المحورية المثيرة للجدل في المناظرات والنقاشات الاقتصادية - المؤسسية، لا تكمن في عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية التي أصابها الشلل؛ جراء خلافات لا سبيل إلى حسمها، وإنما في "ميثاق الطاقة" Energy Charter، الذي يسعى ميدفيدف جاهداً، من دون نجاح يذكر، لإحلال "مقاربة مفاهيمية" جديدة لأمن الطاقة محله.

"البيت" الأوروبي

منذ أن أطلق ميخائيل جورباتشوف، دعوته إلى بناء «بيت لجميع الأوروبيين»، انخرطت روسيا بشكل مكثف جداً في نشاطات مختلف المؤسسات الأوروبية وفعالياتها، بيد أنها أخذت، في النصف الثاني من هذا العقد، تقف موقف المعارض لمناهج عمل هذه المؤسسات وللخطط التي تضعها بقصد إحداث التحولات المطلوبة. وقد بلغ أكثر

النزاعات حدة، ذروته في علاقة روسيا بحلف الناتو، الذي ترفض موسكو الإقرار بأنه يشكل الركيزة الرئيسية لنظام الأمن الأوروبي، وإنما ترى فيه - عموماً - كياناً مناوئاً لروسيا على المستويين الوظيفي والأيديولوجي. وقد سبق للرئيس بوريس يلتسين في تسعينيات القرن الماضي، أن اعترض بقوة على توسيع حدود هذا الحلف، ولكن المؤشرات التي كانت تنبئ يومذاك بإقدام الحلف على تسريع إجراءات انضمام جورجيا وأوكرانيا لعضويته، هي التي وقفت وراء تصميم موسكو على إفشال محاولات الحلف هذه، بكل الوسائل المتاحة لها.[25]

وفي الفترة 2007 - 2008، أبدت موسكو حرصاً شديداً على إعطاء المشكلات الأمنية - العسكرية في أوروبا الأولوية مجدداً؛ واحتجت بقوة على الخطط الأمريكية الرامية إلى نشر قدرات دفاعية استراتيجية، في كل من: بولندا وجمهورية التشيك، وسارعت إلى تنفيذ "تدابير مضادة" مختلفة؛ ابتداءً بالانسحاب من معاهدة القوات التقليدية في أوروبا (CFE)، إلى الإعلان عن (ثم إلغاء) نشر صواريخ تكتيكية من طراز "إسكندر" Iskander في منطقة كالينينجراد Kaliningrad. وفي عام 2009، وعلى الرغم من خفوت فورة الهياج التي أوجدها الحديث عن "حرب باردة جديدة"، فإن بؤر الخلاف الأساسية المستفحلة المتعسرة على الحسم مع المؤسسات السياسية الأوروبية، ظلت على ما هي عليه. فتحولت كل دورة من دورات مجلس أوروبا إلى مسرح للشجار والخلاف حول عدم امتثال روسيا بالتزاماتها الملقاة على عاتقها. ولم تكن موسكو لتتردد في التعبير بصراحة ووضوح، عن استيائها من طبيعة عمل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE)، في وقت لم تكن فيه فرص التفاوض بشأن اتفاقية جديدة للشراكة والتعاون (PCA)، بين روسيا والاتحاد الأوروبي لتبشر بالخير.[26]

وفي واقع الأمر، فإن هذه "القضايا الروسية"، تدور حول "مشكلة القيم" ذات الطابع المركزي؛ نظراً إلى أن موسكو لا ترفض مناقشة سياساتها الهادفة إلى إضعاف العملية الديمقراطية، من حيث الأساس فحسب، بل يتملكها الغضب حيال وسائل

مراقبة الانتخابات والتثبت من نزاهتها. ولعل ما يثير حفيظتها تحديداً، هو الدعم الغربي لمحاولات "تغيير النظام" عن طريق "الثورات الملونة"؛ وسعياً من ميدفيدف لقطع دابر أي نقاشات حول "القيم"، تقدم باقتراح يرمي إلى إقامة منظومة استثنائية جديدة؛ بمقتضى معاهدة تبرم لهذا الغرض، ويتم في إطارها توحيد المؤسسات الأوروبية جميعاً، على اختلافها، وإصلاح ما يشوبها من مواطن التفكك وقصور الأداء.[27] وقد تم عرض مضمون هذا الاقتراح بشكل مفصل، في مشروع معاهدة قدمها ميدفيدف في تشرين الثاني/ نوفمبر عام 2009. وعلى الرغم من محدودية الإشارة في هذا المشروع إلى مسألة إنشاء آلية لإجراء مشاورات حول التهديدات المحتملة، فقد أعرب عدد من الساسة الأوروبيين عن الاستعداد لدراسته. ومع ذلك؛ ولأن هدفه الرامي إلى تقويض الموقع المركزي الذي يشغله حلف الناتو، لم يكن ليخفى على أحد، فلم يجد هذا الاقتراح قبولاً لدى معظم الدول الأوروبية؛ بينما بدا محكوماً عليه بالإخفاق أيضاً سلفاً، اقتراح عقد قمة خاصة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.[28]

ومن الواضح أن أجواء القلق والاضطراب والغموض، الناجمة عن أزمة لم يكن في وسع أحد تقدير تداعياتها وأبعادها، قد أوجدت بيئة عقيمة لا تصلح لتطوير خطط ومشروعات سياسية كبرى، بل لم يكن مستبعداً تماماً أن تتحول روسيا نفسها إلى خطر رئيسي يتهدد الأمن الأوروبي؛ نظراً إلى ما تمتلكه من سجل هزيل، من حيث سوء إدارة مظاهر الاحتجاج والسخط محلياً، ومن إمكانات هائلة لإيجاد المتاعب والمشكلات.

تقويم التهديدات وإدارة المخاطر

كان من المؤمل أن تسهم وثيقة "استراتيجية الأمن القومي"، في تشخيص منابع المخاطر التي تتهدد روسيا؛ إلا أن هذه الوثيقة - وهي التي أقرت في أيار/ مايو عام 2009، بعد جولات عدة من المراجعة والتمحيص - لم تأتِ إلا بقائمة مطولة من "التداعيات السلبية" المتباينة غير المتمايزة التي تتعرض لها المصالح القومية الروسية؛ ابتداءً بـ «احتمالات عودة العمل بسياسات القوة الأحادية الجانب»، وانتهاءً بـ «تطور

أنماط النشاطات غير المشروعة، سواء في ميدان وسائل الاتصال المعرفية ونظرياتها، أو في المجال البيولوجي»، وتناقص موارد المياه العذبة؛[29] وتحقيقاً للغرض ذاته - أي تشخيص التهديدات - جاءت وثيقة "مفهوم السياسة الخارجية" غامضة وغير دقيقة هي الأخرى إلى حد ما؛[30] فقد جاء المقتطف المتعلق بهذا الشأن على النحو الآتي:

> ثمة تحديات وتهديدات جديدة، (في مقدمها: الإرهاب الدولي، والاتجار بالمخدرات، والجريمة المنظمة، وانتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إطلاقها، والصراعات الإقليمية، والمعضلات الديمغرافية، والفقر في العالم بما فيه "فقر" الطاقة، والهجرة غير الشرعية، وتغير المناخ)، باتت تُعد معضلات عالمية تتطلب استجابة مناسبة من المجتمع الدولي بأسره، وتضافر الجهود التعاونية اللازمة للتغلب عليها. أضف إلى ذلك، أن العامل البيئي صار يلعب دوراً متزايد الأهمية؛ بينما تزداد إلحاحاً طوال الوقت، مشكلة الوقاية من الأمراض المعدية ومكافحتها.

ومع أن ترتيب هذه التحديات؛ وفقاً لأولويتها قد جاء - على ما يبدو - اعتباطاً وكيفما اتفق، فمايزال بالإمكان تبويبها في إطار خمس مجموعات رئيسية، كما يأتي:

الإرهاب

سبقت روسيا، كلاً من: الولايات المتحدة وأوروبا في مواجهة تهديد الإرهاب؛ ولعل التفجيرين المدمرين الذين وقعا في موسكو في أيلول/ سبتمبر عام 1999، (وهما اللذان لما تنتهِ التحقيقات المتعلقة بهما بشكل حاسم بعد)، يعبّران، من حيث الجوهر، عن الخط النفسي - السياسي الفاصل ذاته، وهو الذي يُرمز إليه رقمياً عادة بـ "11/ 9"؛ ومن هنا، فقد تحولت مكافحة الإرهاب إلى مهمة أمنية مركزية خلال ولاية بوتين الرئاسية الأولى، وألقت بظلالها على كثير من المكونات الرئيسية للنظام السياسي الذي نشأ في روسيا إبّان النصف الأول من هذا العقد.[31] وفي الفترة ما بين عامي 2002 و2004، شهدت موسكو من الهجمات الإرهابية الأشد فتكاً (بما فيها التفجيرات الانتحارية)، أكثر مما شهدته أي عاصمة أخرى في العالم؛ وإن كانت قد تراجعت بشكل حاد منذ عام 2005، من حيث

وتيرتها وكثافتها. وقد جاء إلغاء النظام الأمني الخاص بـ "عمليات مكافحة الإرهاب" في الشيشان في نيسان/ إبريل عام 2009؛ ليؤكد أن القيادة الروسية لديها من الأسباب الوجيهة ما يدعوها إلى الإعلان بأن النصر في هذه "الحرب على الإرهاب" ذاتها، قد تم تحقيقه بالفعل. غير أن القنبلة التي أخرجت قطار نيفسكي Nevsky السريع عن مساره في تشرين الثاني/ نوفمبر من العام نفسه، أثبتت أن الإرهاب كان مايزال يشكل تهديداً بالغ الخطورة.

وعلى أي حال، ففي هذا المجال على وجه التحديد يمكن تبين الفوارق الجوهرية بين الحملة التي أطلقتها روسيا لمكافحة الإرهاب، وتلك التي تزعمتها الولايات المتحدة الأمريكية ضده؛ فهذه الأخيرة اكتسبت طابعاً عالمياً، بينما تم في روسيا ربط جميع الهجمات الإرهابية الكبيرة بالحرب المحلية في الشيشان، وهي التي امتدت آثارها لتبلغ داغستان وإنجوشيا ومناطق أخرى غيرهما في شمال القوقاز.[32] وعلى الرغم من التحفظات الجدية التي أبداها الغرب حيال الأسلوب الذي اتبعته روسيا في إدارة العمليات القتالية، وفي فرض "نظام دستوري" في الشيشان، فقد شهدت أطر التعاون في ميدان مكافحة الإرهاب بين روسيا والولايات المتحدة، وحلف الناتو أيضاً، تطوراً بنّاءً ومثمراً خلال الفترة 2001 – 2005. ولم تكن خافية الأهمية الفائقة التي علّقتها موسكو على تفكيك تلك الشبكات الدولية التي تمد المتمردين في الشيشان بالعون والإسناد؛ حيث ترى أن العمليات التي تشنها الولايات المتحدة وحلف الناتو في أفغانستان تمثل جهداً نافعاً إلى حد بعيد، باتجاه إنجاز المهمة الحاسمة الممثلة بحرمان الإرهابيين من هذا "الملاذ الأمن" الأهم بالنسبة إليهم.

ومع ذلك، فقد تضاءلت تدريجياً، منذ عام 2006، إسهامات روسيا في تمتين أواصر هذا التعاون، في ضوء انحسار موجة التهديد الإرهابي داخل البلاد؛ ولذا، فقد رأى جهاز الأمن الفيدرالي الروسي (FSB)، أن الوقت بات مواتياً؛ كي يأخذ على عاتقه مسؤولية هذا "الصراع" من خلال اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب (NAK) التي كانت قد أنشئت حديثاً.[33] كما أن المسار الذي انتهجته روسيا، سعياً منها لتولي قيادة الجهود الرامية إلى كبح

جماح "الثورات الملونة"، (وهي التي اندلعت أول الأمر في آسيا الوسطى)، لم يكن مجدياً بشكل خاص في تنفيذ بنود أجندة مشتركة؛ لأن الاستراتيجية التي تبنتها موسكو لمواجهة هذه الثورات، كانت تضع معارضي الأنظمة الحاكمة في عداد المتطرفين والإرهابيين، وتتعامل معهم، في الوقت نفسه؛ وفقاً لذلك.[34] وقد جاء هذا؛ ليدفع بمهمة صوغ تعريف موحد مقبول على نطاق واسع للإرهاب، وهي المسألة الخلافية حتى في أفضل الأوقات، إلى طريق مسدودة تماماً؛ ومن ثم، فإن قوائم المنظمات الضالعة في عمليات إرهابية أو في تمويل الإرهاب الدولي، وهي التي تتولى إعدادها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا، ربما لا تتفق فيما بينها على شيء مشترك يجمعها إلا على تنظيم القاعدة؛ فبقدر تعلق الأمر بهذه المسألة، فإن موسكو لا تتحفظ إلا قليلاً على الدخول في حوار سياسي طبيعي مع حركة "حماس" الفلسطينية، ولا ترى أن هناك على الإطلاق سبباً يوجب نبذ إيران وسوريا بذريعة أنهما دولتان راعيتان للإرهاب. وبوجه عام، فإن الكفاح ضد الإرهاب - بوصفه ميداناً تشتد فيه حاجة الغرب إلى تعاون روسيا معه، بينما لا تحتاج روسيا إلا إلى القليل في المقابل - بات في نظر روسيا بنداً مثيراً للاهتمام من بنود الأجندة العالمية؛ فمادام بإمكان روسيا أيضاً، تقديم إسهامات قيمة في هذا المجال، فإن في وسعها - إذاً - الانفتاح على أي عروض تساومية؛ أملاً في الفوز بمكافآت ذات طابع "لاتماثلي".

الصراعات الإقليمية والدول الفاشلة

لا خلاف على أن تجربة روسيا مع الصراعات المحلية المرتبطة بدول هشة، تُعد واسعة، وأحدث عهداً، ومختلفة تماماً إذا ما قورنت إلى الدروس التي تعلمها كل من: الولايات المتحدة، وحلف الناتو، ودول أوروبية رئيسية؛ فالحالة المرجعية الرئيسية لمفهوم "الدولة الفاشلة" في نظر موسكو، ليست هي الصومال، وإنما تفكك الاتحاد السوفيتي أواخر عام 1991، وهو الذي لعبت فيه القيادة الروسية نفسها دور الشريك المتواطئ الرئيسي. ولكنها الآن، وقد أدركت طبيعة الحدث بعد وقوعه، ترى فيه «الكارثة

الجيوسياسية الكبرى في القرن [العشرين]».[35] وعلى الرغم من أن ذلك الانهيار الهائل، كان سلمياً بشكل عام على نحو مثير للدهشة، فإنه ماانفك يحدث سلسلة من صراعات محلية عنيفة - بدءاً من جمهورية ترانسنيستريا Transdniestria حتى طاجيكستان - يشتد أوارها هنا أو هناك، فتتحول إلى حروب أهلية، فلا تجد روسيا بُداً من النهوض بمسؤولية الوسيط والقوة التي تفرض السلام وترعاه.[36]

ولأن الغرب كان منشغلاً إلى حد كبير بحروب البلقان، فقد ارتضى لروسيا توظيف خبراتها في عمليات حفظ السلام التي تنفذها، وإن كانت مثيرة للجدل والخلاف أصلاً. وبحلول منتصف تسعينيات القرن الماضي، أمكن وضع حد لجميع الأعمال الحربية والعدائية في جميع "النقاط الساخنة"، في حقبة ما بعد العهد السوفيتي، ولكن اتفاقاً لإقامة سلام حقيقي، لم يمكن التوصل إليه إلا في طاجيكستان؛ أما في معظم الحالات الأخرى، فإن وقف إطلاق النار، (وهو الذي تتولى قوات حفظ السلام الروسية مراقبته، باستثناء حالة ناجورني كاراباخ)، كانت له نتائج وعواقب لم تحظَ بقبول طرف واحد على الأقل من أطراف "الصراعات المجمدة". وفي النصف الثاني من العقد نفسه، تراجعت بشكل حاد، قدرات روسيا على نشر قواتها وبسط نفوذها؛ بفعل تداعيات حرب الشيشان التي استلزمت تعبئة جهود حربية ضخمة، ولكنها - برغم ذلك - أرغمت موسكو على القبول بهزيمة مذلّة. وخاضت روسيا حرب الشيشان الثانية، بقيادة بوتين وبتصميم أقوى على كسبها؛ ولم يتسن لها ذلك إلا بتنصيب نظام رمضان قادروف الاستبدادي الذي قلما أمكن التحكم فيه.[37]

وفي النصف الثاني من هذا العقد، وظفت روسيا أدوات اقتصادية، (لم تكن في متناولها في تسعينيات القرن العشرين)؛ بوصفها الوسيلة الرئيسية لإدارة الصراعات في دول الجوار؛ سعياً منها للاستفادة إلى أقصى قدر ممكن من نمط استثنائي من أنماط "القوة الناعمة" المستمدة من دعمها أنظمة "استبدادية مستنيرة"، تبدأ بروسيا البيضاء وتنتهي بتركمانستان. وفي مشهد "السيطرة الحميدة" هذا، لم يكن الاستثناء إلا جورجيا؛ ففي

جورجيا تفاعلت نزعة جارفة إلى إحلال الديمقراطية؛ تمخضت عنها "ثورة الزهور" - كما سميت - أواخر عام 2003، مع رغبة واضحة معلنة لإسقاط النتائج الكارثية التي خلّفتها الحروب الانفصالية أوائل تسعينيات القرن الفائت، واندفاع مستميت للانضمام إلى حلف الناتو؛ لتتبلور - من ثم - مجموعة من التوترات والمشكلات على درجة عالية من التعقيد.[38]

وعلى الرغم من أن تصاعد حدة المناوشات والصدامات المتقطعة في أوسيتيا الجنوبية بشكل مفاجئ، إلى مستوى الحرب الشاملة أوائل آب/ أغسطس عام 2008، كان يمكن التنبؤ به إلى حد ما، بل الحيلولة دون حدوثه كلياً، فإن تحركات جورجيا العنيفة وغير المدروسة، منحت روسيا فرصة تحقيق انتصار عسكري باهر؛ لم يكن له من العواقب السياسية ما يمكن أن يوفر لدى موسكو إحساساً بالندم؛ على اعترافها باستقلال أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية.[39]

ولقد عززت احتجاجات روسيا الغاضبة على المناورات التي أجراها حلف الناتو في جورجيا في أيار/ مايو عام 2009، الاعتقاد بأن مخاطر اندلاع أي مواجهة جديدة في هذه "النقطة الساخنة"، ماتزال شديدة إلى حد خطير؛ ومادامت جورجيا تمثل حالة استثنائية، فإن أصداء ما يحدث في "مركز الزلزال" ستتردد بعيداً. وفي هذا الشأن تحديداً، فإن موسكو لا ترى في حالة أفغانستان صراعاً إقليمياً تكمن خطورته، في قربه من منطقة آسيا الوسطى بقدر ما تعدها ورقة مساومة في أي "لعبة" جيوسياسية، تخوضها مع الولايات المتحدة وحلف الناتو. وهنا - أيضاً - يبرز السودان ساحةً لصراع إقليمي آخر، تسعى روسيا جاهدة لتعزيز حضورها فيها لأسباب جيوسياسية في المقام الأول؛ ومن ثم فإن الموقف الذي اتخذته حيال هذا الصراع لم يكن بنّاءً حقاً.[40] فحين أرسلت روسيا سفناً قتالية من أسطولي بحر البلطيق والمحيط الهادي؛ للقيام بدوريات مراقبة في خليج عدن، فإنها لم تكن تعتزم الإسهام في عمليات مكافحة القرصنة هناك، وإنما لإثبات قدرتها في المقام الأول على نشر قواتها البحرية واستعراضها.[41] وفي أغلب الظن أن الأزمة

الاقتصادية الآخذة في التفاقم؛ ستدفع بالمزيد من الدول إلى حافة الفشل؛ ومن الجائز كثيراً أن روسيا ستبحث عن فرص "للاستفادة" من هذه المصائب؛ بما يعود بالنفع عليها؛ حيث لا يتبقى للجوانب الإنسانية أي قيمة، في غمرة هذه النزعة الانتهازية.

منع الانتشار النووي وأسلحة الدمار الشامل

تعلق روسيا بوجه عام، أهمية كبرى على التمسك بموقف مبدئي، إزاء ما يتعلق بنظام منع الانتشار النووي؛ فهي ترى أنه وسيلة؛ لتعزيز سمعتها الدولية وترقيتها ولحماية امتيازاتها البالغة الأهمية كذلك؛ بصفتها مالكاً شرعياً لأسلحة نووية. ولعل في وسع موسكو أن تنسب إلى نفسها، فضل إنجازين كبيرين اثنين حققتهما في مجال توطيد أسس النظام الذي جاءت به معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (NPT)، في الفترة المضطربة التي أعقبت انهيار الاتحاد السوفيتي؛ أولهما: توفير الضمانات التي تكفل ألا يتم تقسيم محتويات الترسانة النووية السوفيتية الهائلة بين الدول الحديثة الاستقلال، بل تظل مركزياً تحت السيطرة الروسية؛ وهو ما استدعى خوض مفاوضات شديدة التعقيد، واتخاذ خطوات استباقية فعالة؛ مثل: نقل جميع الأسلحة النووية التكتيكية من أوكرانيا إلى روسيا من دون ترخيص مسبق، وأما ثاني هذين الإنجازين: فهو اتخاذ كل الاحتياطات اللازمة لتأمين مخازن الأسلحة والمواد النووية، بما يحول دون تحقق أي من التكهنات المثيرة للفزع على أرض الواقع؛ ومنها – مثلاً – إمكانية حصول جماعات إرهابية، أو "دول مارقة"، على "حقائب القنابل النووية"، أو مواد انشطارية.[42]

ولم تنقطع موسكو عن تصوير مشاركتها في مراقبة الأسلحة الاستراتيجية؛ على أنها إسهام لا نظير له من جانب روسيا؛ تستهدف تقوية أسس نظام الحد من الانتشار النووي، وتعبيراً عن وفائها بالتزاماتها التي نصَّتْها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي تقضي تخفيض حجم الترسانات النووية المشروعة. وفي واقع الأمر، فإن القيمة الحقيقية لهذه العملية بالنسبة إلى روسيا، كانت تكمن دائماً في انسجامها مع رغبة موسكو في إدامة الحوار الفائق الأهمية مع الولايات المتحدة، من موقع متكافئ؛ ولذا، فإن موسكو لم تتردد في

توجيه انتقادات حادة لإدارة الرئيس بوش؛ لا بسبب انسحابها من معاهدة الصواريخ المضادة للصواريخ البالستية (ABM) عام 2001، وترويجها خططاً ترمي إلى نشر منظومات دفاعية استراتيجية في أوروبا فحسب، بل لتجاهلها عقد مفاوضات بشأن مسائل ذات صلة كذلك؛ ما أدى - من ثم - إلى تداعي أركان نظام مراقبة الأسلحة الاستراتيجية برمته إلى درجة خطيرة.[43] ومع وصول إدارة أوباما إلى سدة الحكم، فقد أضحت مسألة إحياء محادثات مراقبة الأسلحة؛ وهي الهادفة إلى إيجاد بديل لمعاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية، (انتهت صلاحية معاهدة "ستارت-1" في 5 كانون الأول/ ديسمبر عام 2009)، أضحت أحد العناصر الرئيسية لعملية "إعادة ترتيب" العلاقات الأمريكية - الروسية.[44] وتُبدي موسكو حرصاً شديداً على وضع حدود جديدة ملزمة لعدد الرؤوس الحربية النووية ومنظومات إطلاقها؛ بما يتماشى بشكل مُرضٍ إزاء الانكماش "الطبيعي" في حجم مخزونها من الأسلحة؛ ويسهم - من ثم - في ترسيخ مفهوم "التكافؤ الاستراتيجي" مع واشنطن. ومع ذلك، فإن ثمة قضايا جدية، تمنعها من الاستجابة لمبادرة الرئيس باراك الداعية إلى إزالة الأسلحة النووية تماماً؛[45] فالرؤية الاستراتيجية الغالبة في موسكو، هي أن روسيا عرضة لمجموعة واسعة من تهديدات أمنية: تقليدية وغير تقليدية - بما فيها تلك التي يثيرها حلف الناتو في وجهها - ربما لا يمكن مواجهتها وردعها، إلا بالاعتماد على الأسلحة النووية؛ وتأسيساً على ذلك، تعتقد روسيا، بأن أي هدف يفرض عليها إلغاء هذه الضمانة الأمنية النووية المطلقة، ليس إلا محض هراء.

وحيال المشكلتين الأكثر إلحاحاً في مجال منع الانتشار النووي - وهما الممثلتان بتقدُّم العمل في البرنامجين النوويين الإيراني والكوري الشمالي - مايزال موقف روسيا متيناً من الناحية القانونية، من حيث إصرار موسكو على ضمان الطابع السلمي لهذين البرنامجين، إلا أنه يبدو متناقضاً في واقع الأمر، إلى حد ما، بالنسبة إلى الأول، وسلبياً إزاء ما يتعلق بالأخير. ففي أيار/ مايو عام 2009، لم تكتفِ روسيا بإدانة الاختبار النووي الذي أجرته كوريا الشمالية، بل أدانت أيضاً قيامها بإطلاق صواريخ بعيدة المدى. ولكنها في سياق

العملية المتطاولة التي تعامل العالم من خلالها مع هذه الأزمة، أبدت استعدادها لمنح الصين زمام القيادة بدلاً منها، بل لم تحاول التأثير في موقف بكين في هذا الخصوص، على الرغم من وقوع المنشآت النووية الكورية الشمالية على مقربة من فلاديفوستوك، عاصمة الشرق الأقصى الروسي، أما بالنسبة إلى البرنامج الإيراني، فإن الجانب الأساسي بالنسبة إلى موسكو فيه، هو الانتهاء من بناء محطة بوشهر للطاقة النووية، وهي التي تمثل في نظر موسكو مشروعاً ريادياً يتيح لها الحصول على عقود محتملة مماثلة عدة، في منطقة الشرق الأوسط. ومهما يكن من أمر، فإن المسألة المحورية في موقف روسيا حيال هذا البرنامج، تكمن في رفضها "الحل العسكري"، بما في ذلك التهديدات غير المباشرة، والتشديد على فرضية عدم جدوى العقوبات؛ وبذلك، فإن موقف روسيا هذا، يرتقي حقيقة إلى حد حماية إيران من الضغوط الأمريكية. ولعل ما يزيل الشكوك عن هذا الموقف، ويجعله منزَّهاً عن الخطأ من الناحية القانونية، هو قناعة موسكو الثابتة، (برغم أنها عادة نادراً ما تكشف عنها صراحة)، بأن الحوافز التي يعرضها المفاوضون الغربيون لن تكون كافية، مهما بلغت؛ لإقناع طهران بإنهاء العمل ببرنامج تخصيب اليورانيوم الذي أقامته. وتعرب وثيقة "استراتيجية الأمن القومي" عن تيقنها من «تعاظم الخطر الكامن في تزايد عدد الدول المالكة للأسلحة النووية»؛ وبأن روسيا قد أعدت عدتها للتعايش وهذا الخطر، مفترضة أن إيران المسلحة نووياً، ستبقى تلك الجارة التي تتميز بالاستقرار والتعقل.

ومن بين القضايا ذات الصلة بأجندة حظر الانتشار النووي، ثمة واحدة بعينها فقط تمكنت روسيا من إيجاد حل لها إبّان الأوقات العصيبة التي شهدتها فترة مطلع تسعينيات القرن العشرين، وهي معالجة الكميات الكبيرة من النفايات النووية، بما في ذلك الأسلحة التي أخرجتها من الخدمة الفعلية؛ بمساعدة من الولايات المتحدة عبر "البرنامج التعاوني لتخفيض التهديدات" Cooperative Threat Reduction Program (CTR)، الذي يُعرف أيضاً باسم "مبادرة نان – لوجار" Nunn – *Lugar*؛ (نسبة إلى عضوي مجلس الشيوخ الأمريكي سام نان Sam Nunn وريتشارد لوجار Richard Lugar، اللذين شملا التشريع الأساسي برعايتهما عام 1991). وقد حقق البرنامج نجاحاً هائلاً، عندما ضَمن

- على سبيل المثال لا الحصر - إبطال مفعول أكثر من 7500 رأس نووية؛ وتواصل تمويله طوال سنوات العقد الأول من القرن الجديد، بما معدله 450 مليون دولار تقريباً، على حين خصصت له إدارة الرئيس أوباما 400 مليون دولار أمريكي، في إطار الموازنة العسكرية للسنة المالية 2010، بيد أن السلطات الروسية، مابرحت تتباطأ في توفير تمويل مماثل لمعالجة شتى أنواع النفايات النووية؛ ومن المتوقع أن تسبب الأزمة المالية الحالية، مزيداً من التأخير في تنفيذ المشروعات ذات الصلة، ولاسيما في شبه جزيرة كولا Kola؛ حيث تُقدر التكاليف الإجمالية لإزالة مصادر التلوث النووي المحتملة، بملياري يورو.[46]

وإضافة إلى ما تقدم، فإن هناك من المصاعب ما يحول - أيضاً - دون تمكن روسيا من الوفاء بتعهدها بتدمير جميع مخزوناتها من الأسلحة الكيميائية بحلول نهاية عام 2012، كما تشترط ذلك منظمة حظر الأسلحة الكيميائية (OPCW). وكانت موسكو قد وقّعت على اتفاقية حظر استحداث الأسلحة الكيميائية وإنتاجها وتخزينها واستعمالها عام 1993، وصدقتها عام 1997، معلنة عن ترسانة تضم 40 ألف طن من الأسلحة الكيميائية، استطاعت بحلول شهر آذار/ مارس عام 2009 تدمير ما نسبته 30٪ منها. وعلى الرغم من الإسهامات التي قدمتها دول غربية كثيرة، فقد تأخر بناء منشآت تدمير الأسلحة الكيميائية، في كل من: بوتشيب Pochep وشوتشيه Shchuch'ye؛ ولذا، فقد يصبح من الضروري تمديد الموعد النهائي المذكور لفترة أخرى.[47] بيد أن وضعية الأسلحة البيولوجية تبدو أقل إثارة للقلق؛ وعلى الرغم من غياب الإجراءات والتدابير الأمنية الواجب اتخاذها خلال إغلاق كثير من المختبرات السوفيتية، أوائل تسعينيات القرن الفائت، لم يتم تسجيل وقوع حوادث مماثلة لحادثة تسرب جرثومة الجمرة الخبيثة (الأنثراكس)، في سفيردلوفسك عام 1979. ويمكن أن نقول إجمالاً: إن المنظومة السوفيتية الضخمة، وهي التي كانت قد بنيت استعداداً لخوض حروب كيميائية وبيولوجية، قد آلت إلى التفكك والتدهور؛ لهذه الأسباب أو تلك، إلى الحد الذي يمكن معه اليوم، أن يتحول حادث صناعي يقع هنا، أو وباء يتفشى هناك، إلى تحدٍ تصعب مواجهته.[48]

البيئة والتغيرات المناخية

لم يتعدَّ إسهام روسيا الأكثر أهمية في الحملة العالمية للحد من "التدخلات البشرية الخطيرة"؛ (على حد وصف "اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ" لها)، حدود تصديق بروتوكول كيوتو في تشرين الثاني/ نوفمبر عام 2004؛ وهو القرار الذي اتخذه الرئيس بوتين، برغم اعتراض كل من: وزارة الصناعة والطاقة، وأكاديمية العلوم الروسية، اللتين سلطتا الأضواء (على التوالي)، على الآثار السلبية التي يحتمل لنظام كيوتو أن يحدثها في الاقتصاد الروسي، وعلى عدم كفاية الأدلة التي تثبت وجود علاقة سببية بين تزايد انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري وبين ارتفاع درجة حرارة الأرض.[49] وإذا كان الاتحاد الأوروبي قد طالب روسيا بقوة، باتخاذ هذا القرار، فلأن تصديق روسيا بروتوكول كيوتو، كان سيمهد الطريق أمامه لدخوله حيز التنفيذ قانونياً في شباط/ فبراير عام 2005. كما أن بوتين ما كان ليتخذ هذا القرار إلا مقابل دعم الاتحاد الأوروبي لطلب روسيا الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية؛ وهو ما كانت تسعى لتحقيقه في ذلك الوقت؛ بوصفه هدفاً رئيسياً من أهداف السياسة الخارجية الروسية.

وعلى أي حال، فإن الحسابات المركزية التي استند إليها قرار بوتين هذا، تقوم - من حيث الجوهر - على الاعتقاد بأن الركود الاقتصادي المتطاول الذي أصاب روسيا في تسعينيات القرن الماضي، قد أفرز وضعاً أصبحت فيه انبعاثات غازات الاحتباس الحراري الفعلية في روسيا، منتصف أول عقود الألفية الجديدة، أقل بكثير مما كانت عليه عام 1990، (وهو الذي يمثل المؤشر المرجعي الرئيسي في بروتوكول كيوتو)؛ ومن ثم، فلن يكون هناك، طوال سنوات عدة قادمة، ما يدعو إلى القلق حيال فرض تخفيض ملزم في حجم الغازات المنبعثة؛ في وقت ربما يصبح يمكن موسكو فيه الانخراط في عمليات تجارية "مفيدة"؛ وفقاً لنظام الحصص الخاص بهذه الانبعاثات، بيد أن تسارع نمو القطاع الصناعي الروسي، خلال معظم سنوات العقد الأول من الألفية، أثار الشكوك في شأن صحة هذه الحسابات؛ فروسيا باتت منذ منتصف عام 2008 - على سبيل المثال - تصنف

رابع أكبر البلدان التي ينبعث غاز ثاني أكسيد الكربون من محطات توليد الكهرباء العاملة فيها؛[50] ولم يكن السبب الرئيسي وراء هذا الإنجاز "المثير للشك"، إلا الهدر الهائل الذي يحصل في عمليات نقل الطاقة واستهلاكها؛ ولذلك، سارع الرئيس ميدفيدف، بُعيد توليه السلطة بوقت قصير، إلى التوقيع على مرسوم بشأن تحسين كفاءة استخدام الطاقة، حدد بمقتضاه هدفاً يُمثل بـ «تخفيضٍ لا تقل نسبته عن 40٪ في مصادر الطاقة المستخدمة بحلول عام 2020؛ لتحقيق ناتج محلي إجمالي للبلاد، يماثل ذلك الذي حُقق عام 2007».[51] ولم تكن الأداة الرئيسية لبلوغ هذا الهدف، إلا زيادة تدريجية في الأسعار المحلية للطاقة والغاز التي تحددها الدولة؛ وهو النهج الذي جاء في الواقع، متوافقاً ومصالح شركة جازبروم، أكثر من إسهامه في تحسين تقنيات توفير الطاقة وكفاءتها. ولم تدم طويلاً النقاشات والمناظرات التي دارت بشأن هذا المرسوم الذي اتخذ على الطريقة السوفيتية، بعد أن أجبر الانكماش الشديد الذي أصاب القطاع الصناعي أوائل عام 2009، الحكومة على التخلي عن خطة رفع أسعار الطاقة؛ وهكذا، فقد اختزلت النيات والمقاصد ذات الصلة بتطوير كفاءة استخدام الطاقة، إلى مصطلحات لغوية مجازية فقط.

وربما يمكن استخلاص حجم المشكلات المتصلة بالبيئة، من التقويم الذي خرج به ميدفيدف؛ ومفاده: أن «40 مليوناً من مواطنينا يعيشون في ظروف بيئية دون المستوى المعياري المطلوب. وهناك بين هؤلاء، مليون شخص قد أرغموا على العيش في مناطق يزداد فيها التلوث إلى مستويات خطيرة».[52] وفي واقع الحال، فقد كان يصعب جداً تكييف تركة حقبة ازدهار الصناعة السوفيتية، بما يتناسب ومعايير الحماية البيئية الحديثة التي يحددها الاتحاد الأوروبي، وهي التي بات استخدامها يتسع شيئاً فشيئاً؛ بوصفها مقياساً مرجعياً. وعلى الرغم من أن التدهور الشديد الذي أصاب القطاع الصناعي خلال تسعينيات القرن العشرين؛ قد أفضى إلى التخفيف كثيراً من حدة آثار كثير من مصادر التلوث ومسبباته، فإن فترة النمو الحاد التي شهدها حتى منتصف عام 2008، كانت قد دفعت بشركات عملاقة؛ كنوريلسك نيكل Norilsk Nickel – مثلاً – إلى الامتناع عن استثمار أموالها في مشروعات قليلة الربحية؛ لتطوير تقنيات "نظيفة"؛ ومن ثم، فإننا نجد

أنه من أصل 75 مليون طن من النفايات الصناعية الخطيرة المنتجة عام 2007، لم تتم معالجة إلا 18٪ منها؛ وفقاً للضوابط والشروط السليمة المقررة. وفي محاولة من مكتب المحاسبة Audit Chamber لتصحيح تقويمات ميدفيدف وتكهناته، يؤكد أن سُدس أراضي روسيا – وهي التي يقطنها 60 مليون نسمة – تواجه مشكلات عويصة من الناحية البيئية.[53] وفي هذا السياق، فإن ما يثير القلق بشكل خاص، هو العرف الشائع الممثل باستغلال نتائج المراقبة والرصد البيئيَّين؛ بغية الاستحواذ قسرياً على مختلف الأصول والمشروعات الصناعية. وما "مسلسل أحداث" مشروع سخالين-2، وهي التي اضطر فيها كونسورتيوم دولي بقيادة شركة شل Shell، إلى بيع نصيبه من الأسهم (التي كانت تضمن له التحكم في قرارات الشركة)، لشركة جازبروم، إلا المثال النموذجي في هذا الخصوص.[54]

الهجرة وتناقص السكان وتحديات الأمن الإنساني الأخرى

تعاظمت التحديات ذات الصلة بالأمن الإنساني على اختلافها – ابتداءً بالهجرة غير المشروعة ووصولاً إلى المخدرات ومرض الأيدز – حتى بلغت مستويات مفزعة في روسيا، من حيث مدياتها وخطورتها؛ ففي أول خطاب للرئيس بوتين أمام البرلمان، أعلن أن «تراجع عدد السكان يهدد بقاء أمتنا ذاته»، وعاد مرة أخرى إلى الحديث عن هذه المسألة في خطابه لعام 2006. وقد جعل ديمتري ميدفيدف هذه "المعضلة المحفوفة بالمخاطر"، أحد الموضوعات الرئيسية لحملته الانتخابية الرئاسية، مفترضاً أن «روسيا، تحتل – قياساً إلى معدلات متوسط العمر المتوقع بعامة – المرتبة المائة عالمياً؛ وبحسب متوسط أعمار الرجال بخاصة، فهي الدولة الرابعة والثلاثون بعد المائة».[55] ومع أن التحسن الطفيف الذي أظهرته الإحصاءات الحيوية، (وهي المتعلقة بالأحداث المهمة في حياة البشر؛ كالولادات والوفيات وغيرها)، التي أُصدرت أوائل عام 2008، قد أحيط بحملة دعائية واسعة، إلا أن نشوب الأزمة المالية، كان لا بد من أن يقوض كل هذه الإنجازات "المصغرة".[56] فقد كان واضحاً تماماً أن دوافع سياسية تقف وراء التركيز الشديد على تحفيز العائلات الروسية لإنجاب طفل ثانٍ؛ بغية تقديم ميدفيدف بصورة الرئيس الذي هو

"صديق العائلة"؛ على حين لم تنل مشكلة روسيا الحقيقية المثلة بارتفاع معدل الوفيات بصورة غير طبيعية إلا النزر اليسير من البحث والمعالجة. وبقدر تعلق الأمر بهذه المشكلة، فقد كان عدد الوفيات في النصف الأول من عام 2008، أعلى مما كان عليه خلال الفترة نفسها من عام 2007. [57]

ومع أن تعداد سكان روسيا، كان يميل منذ أمد بعيد – ومايزال – إلى الانكماش بمعدل بلغ 0.4٪ في أول عقود هذه الألفية، بيد أنه لم يحدث إلا منذ منتصف هذا العقد أن بدأ حجم قوة العمل بالانكماش هو الآخر؛ فالازدهار الاقتصادي الذي حُقق في "عهد" بوتين، كان قد أوجد طلباً متعاظماً على سوق اليد العاملة؛ ما أطلق موجاتٍ كبيرة من المهاجرين؛ (بوصف ذلك ظاهرة حتمية تماماً في ضوء أوضاع روسيا الديمغرافية)، وإن كان أحدث أيضاً، كثيراً من حالات التوتر والتململ على المستوى الاجتماعي؛ فبينما كان المهاجرون الوافدون من دول أخرى استقلت حديثاً، وخاصة في آسيا الوسطى، يتطلعون إلى الحصول على وظائف متدنية الأجر لم تكن لتجتذب "السكان المحليين" – ولاسيما في مشروعات التشييد والبناء – فقد انعكست مشاعر الاستياء والكراهية، ضد "أبناء البلد الواحد السابقين"، في ظواهر وأحداث مرعبة؛ كمذبحة كوندوبوجا Kondopoga (في جمهورية كاريليا Kareila)، أو تفجير سوق شيركيزوفسكي Cherkizovsky بموسكو، (وكلاهما وقع في آب/ أغسطس عام 2006). غير أن الحساسية السياسية حيال مشكلة الهجرة، حالت دون تعديل التشريعات التي تنظم استيراد اليد العاملة؛ ونتيجة لذلك، مايزال هناك كثير من عمليات الاتجار بالبشر واستغلال العمال الأجانب (أو "الضيوف" Gastarbeiter، كما يسمون)، ما يدخل في عداد الممارسات غير القانونية؛ الأمر الذي أدى إلى تجريم تحركات العمال المهاجرين، وارتفاع وتيرة أعمال العنف التي ترتكبها الجماعات الفوضوية المتطرفة، من دعاة الكراهية والتفرقة العنصرية، (وهي التي يعرف أفرادها بـ "حليقي الرؤوس" skinhead)، وهي التي لم يكن يتم الإبلاغ عن أغلبها. [58] وفي غمرة الركود الاقتصادي؛ أدى الارتفاع الشديد في معدلات البطالة إلى

تزايد الضغوط التي يُعرض لها العمال المهاجرون حدةً، بعد أن لم تعد العودة إلى الديار، (ومنها، مثلاً، طاجيكستان الشديدة الفقر)، تمثل خياراً مفضلاً بالنسبة إليهم.[59]

ومع أن عوامل كثيرة، تقف وراء ارتفاع معدل الوفيات، إلا أن تفشي الأمراض المعدية يعد الأهم، إلى جانب إدمان الكحول وأعمال العنف. وبعد التفكير ملياً في هذه المشكلة، قرر بوتين جعل "مكافحة الأمراض المعدية" أحد ثلاثة موضوعات رئيسية كان سيعرضها على قمة مجموعة الثماني في سترلينا.[60] ولكن تبين فيما بعد، أن روسيا - باستثناء ترؤسها اجتماعات عدة مختلفة - ليس لديها إلا القليل مما تسهم به في هذا المجال. ومما لا شك فيه، أن روسيا ليست محصّنة تماماً أمام مخاطر الأوبئة العالمية؛ كفيروس الأنفلونزا H1N1 ("أنفلونزا الخنازير")، الذي تفشى فيها عام 2009. غير أن المشكلة الرئيسية، تكمن في النقص التام في الموارد التي تخصص للحد من انتشار مرضي نقص المناعة البشرية المكتسب (الأيدز)، والسل المقاوم للمضادات الحيوية. وبالنسبة إلى المجتمع والاقتصاد الروسيين، فإن كلا المرضين يحمل معه عواقب وآثاراً أكبر بكثير مما يمكن السلطات الروسية المعنية الاعتراف به إزاءهما، ويبدو أن أصول إنكار هذه العواقب والآثار، قد تجذّرت في السياسات الشديدة التناقض التي تتبعها هذه السلطات، حيال "الجماعات الشاذة جنسياً"، في حالة وباء الأيدز، وفي إحجامها الواضح عن بذل الجهود المطلوبة لتحسين الأوضاع المروعة في السجون الروسية التي تعد البيئة الرئيسية لانتشار مرض السل.[61] ولنا أن نضيف هنا، الزيادة المطردة في أعداد مدمني المخدرات، ولاسيما الهيروين الذي يتدفق من أفغانستان؛ بوصفه عاملاً مهماً آخر زاد الحال تفاقماً، من حيث تفشي هذين الوباءين. وهنا تجدر الإشارة إلى أن الهيئة الاتحادية الروسية لمكافحة المخدرات Gosnarkokontrol، كانت، في نهاية سنوات ولاية بوتين الرئاسية، ضالعة إلى حد بعيد، فيما يعرف بـ"حروب العشائر" التي دارت رحاها بين كثير من الوكالات المكلفة بتطبيق القانون. وهي اليوم - والأزمة الاقتصادية تزداد عمقاً - لا قدرة لها على شن "حرب ناجحة ومؤثرة في المخدرات"، ولا رغبة تدعوها إلى ذلك.[62] وفي ظل وضع كهذا، فإن الاهتمام الاستثنائي الذي أولته استراتيجية الأمن القومي (التي أقرت في

أيار/ مايو عام 2009)، لقطاع الرعاية الصحية، ربما لا يُترجم إلى أولوية دائمة، من حيث تخصيص الموارد والإمكانات الضرورية لهذا القطاع.

استنتاجات

قطعت الآثار المدمرة للأزمة الاقتصادية، الطريق بشكل حاد ومباغت، أمام تبلور الأفكار ووجهات النظر التي كانت تدور في أذهان النخب السياسية، وأوساط المجتمع الروسي برمته، حول تغيير النظام العالمي الحالي، وموقع روسيا فيه؛ ونتيجة لذلك، فقد تراجعت المساعي المتواصلة لتعزيز آمال روسيا وتطلعاتها في النهوض بدورها "الطبيعي"؛ بوصفها أحد اللاعبين الرئيسيين في "عالم متعدد الأقطاب"، أمام حالة من الارتباك وفقدان القدرة على تحديد الاتجاه الصحيح، لم تختلف كثيراً عن تلك التي رافقت انهيار الاتحاد السوفيتي. ولم يكن "انقلاب الحظوظ" الاقتصادية على هذا النحو هو الذي كان ذاته، وراء التوجه - وإن على مضض - لتخفيض سقف التطلعات والطموحات الروسية، وإنما كان تعرض روسيا - بالأحرى - لمجموعة من المشكلات المترابطة فيما بينها، وربما كان أكثرها وضوحاً، هو انخفاض عدد السكان الذي ظل محجوباً عن الأعين خلال سنوات "الازدهار النفطي". وفي خضم الإحساس بالإحباط، حيال جهود ضاعت هباءً، ظهر إلى السطح إقرار واقعي؛ مفاده: أن روسيا العاجزة عن أن تضمن للذكور فيها متوسط عمر يصل إلى 60 عاماً، أو تأمين قوات إلزامية كافية لمؤسستها العسكرية، لن يمكنها التأثير بدرجة كبيرة في الشؤون العالمية.

إن روسيا؛ مثلها مثل كثير - بل مثل قسم أعظم - من البلدان التي وقعت بغتة في فخ الأزمة المالية العالمية، تستنزف قدراتها حالياً في التعامل والقضايا ذات الصلة بإدارة هذه الأزمة، بيد أن أعضاء طبقتها السياسية، وهم الأكثر فساداً وتشاؤماً من نظرائهم الغربيين، باتوا أكثر اقتناعاً بأن أنموذج العولمة لحقبة ما بعد الحرب الباردة، وهو الذي شُكِّل بفعل سيطرة الولايات المتحدة، واتخذ من المعايير والقيم الغربية أساساً له، أضحى آيلاً إلى الانهيار. وعلى الرغم من ضآلة ما يمكن التنبؤ به عن طبيعة النظام العالمي في

مرحلة ما بعد الأزمة، ومن أن "مجموعة العشرين" التي أنشئت حديثاً، لا تشكل المنظومة المقنعة التي يمكن أن تمسك بدفة الحوكمة على المستوى العالمي، فإن موسكو تميل إلى الاعتقاد بأن من بين السمات البارزة التي ستفرض نفسها على العلاقات الدولية في العقد الثاني لهذه الألفية: تصاعد حدة التنافس ما بين الدول، ودخولها في اتفاقات تعاون على مستوى أدنى من الإلزامية؛ وبتعبير آخر، نقول: إن تعزيز الدور الاقتصادي للدولة بشكل معلن، (وهي التي ستُجبر على الاضطلاع بوظائف تنظيمية رئيسية في إطار النظام المالي)، وتوسيع دائرة حضورها في كثير من القطاعات التي تأثرت سلبياً بالأزمة، ينسجمان تماماً مع الفلسفة السياسية القائمة على مركزية دور الدولة فيها، والتي تشكل - أي الفلسفة - أساساً لمناورات السياسة الخارجية الروسية غير المترابطة منطقياً في أغلب الأحيان، بيد أن الأهم هنا، هو أن أنموذج نظام الحكم شبه الديمقراطي المفرط في مركزيته هذا، والقائم على تعايش القيادات البيروقراطية العليا وكبريات الشركات والمصالح التجارية، في ما بينهما (وهو الذي تعده موسكو بديلاً من "الديمقراطية الليبرالية" الغربية المنافقة، ومن جنس أنموذج "شيوعية السوق" الصيني)، قد كشف كثيراً من مواطن الهشاشة والضعف، بل ربما كشف عدم قدرته على البقاء والديمومة؛ ومن ثم، فليس هناك من العزاء إلا القليل في إعادة الروح إلى الدول؛ كي تؤدي كل واحدة منها مهمتها؛ بوصفها لاعباً مركزياً في النظام العالمي، وفي انحسار دور مختلف الكيانات التي لا تنتمي إلى دولة ما؛ كالمنظمات غير الحكومية؛ نظراً إلى أن الدولة الروسية نفسها، قد عادت مرة أخرى لتجد نفسها الآن أمام طريق مسدودة؛ حيث يقف النظام السياسي ذاته عقبة تحول دون إصلاح الاقتصاد وتأهيله.

ومع أن موسكو مافتئت تجاهر بالتزامها بأحكام القانون الدولي، وتضع نفسها في موضع المدافع الصلب عنه، إلا أن روسيا - في واقع الأمر - لم تتوقف يوماً عن السعي للحيلولة دون انطباق ما تتبناه المنظمات الدولية من قواعد ومعايير عليها، وإضعاف آليات تنفيذها؛ وهي بذلك تكون في مأمن من أي تدخلات خارجية غير مرحب بها، وتُبقي لنفسها ما يكفي من حرية المناورة لاستعراض قوتها ونشرها بصورة انتقائية، كما حدث في

الحرب مع جورجيا. ولا تولي موسكو التحديات الأمنية غير التقليدية - كتغير المناخ والفساد والجريمة، مثلاً - من الاهتمام إلا قليله، بل إنها تسيء تقدير مواطن ضعفها هي؛ لأنها منشغلة في المقام الأول بمخاطر السياسات الواقعية التقليدية الناجمة عن التنافس ما بين دول العالم، ومن الواضح أن روسيا قد اكتسبت عادة التبشير بالتغيير المتوقع للنظام العالمي، وهو الذي قد تتسارع وتيرته بالفعل؛ نتيجة الأزمة العميقة التي نشبت نهاية العقد الثاني من حقبة ما بعد الحرب الباردة؛ ولكنها لم تبنِ لنفسها مركز قوة جديداً؛ وقد تجد نفسها - من ثم - في الجانب الذي يقف فيه الفريق الخاسر.

الفصل الثامن

الصين: مركز ناشئ للقوة العالمية

بيتس جيل

قد يبدو من الصعب اليوم تصديق ما حدث؛ ولكـن دوريـة **فـورين أفّيرز** المرموقـة كانت قد نشـرت قبل وقت ليس ببعيد، مقالاً مهماً بعنوان: «هل يهمُّنا أمر الصين؟».[1] هذا السؤال ربما كان، حتى أواخر تسعينيات القرن الفائت، مايزال جديراً بالنقـاش والجـدل، أما الآن فيكاد الجميع قاطبة، يقر بأن أمر الصين صار يهمهم حقاً؛ نظراً إلى ما باتت تتمتـع به من ثقل متنامٍ في الشؤون العالميـة، وقـدرة متعاظمـة عـلى تحديـد معـالم النظـام العـالمي المستقبلية، سواء أجاءت النتائج مواتية أم لم تأتِ كذلك.

ولعل الأرقام ستقيم الدليل في الحال، على ارتقاء الـصين حثيثـاً لـشغل أحـد مراكـز القوة العالمية؛ فسكانها وجيشها على المستوى العالمي، هما الأكبر، ونفقاتها العسكرية تأتي في المرتبة الثانية، وتمتلك الترسانة الكبرى الثالثة أو الرابعة من الأسلحة النووية؛ وهـي أحـد أعضاء مجلس الأمن الخمسة الدائمي العـضوية الـذين يحـق لهـم اسـتخدام حـق الـنقض (الفيتو)؛ واقتصادها هو الأسـرع نمواً طوال السنوات الثلاثين الماضية، وهو حالياً ثالـث أكبر اقتصادات العالم. وتحتفظ الصين في خزائنها باحتيـاطي مـن العمـلات الأجنبيـة هـو الأضخم عالمياً؛ فضلاً عـن أنهـا، عالميـاً أيـضاً، أكـبر مـستورد للحديـد الخـام والألمنيـوم والورق؛ وثاني أكبر مستهلكي النفط؛ وهي تتصدر قائمة الدول التي ينبعـث منهـا القـدر الأكبر من الغازات المسببة للاحتبـاس الحـراري، ومـستخدمو الهـاتف المحمـول وشـبكة الإنترنت فيها هم الأكبر عدداً، واللغة الصينية هي الغالبة بالنسبة إلى محتوى هذه الـشبكة، وهي ثالثة كبرى دول العالم مـن حيـث عـدد بـراءات الاخـتراع التـي تـسجل فيهـا بعـد

الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، وعلى مدى الأعوام الخمسة والعشرين الفائتة، انتشلت الصين نحواً من 200 مليون شخص من هاوية الفقر؛ لتحقق بذلك أحد أسرع التحولات الاجتماعية والاقتصادية، وأكثرها نجاحاً في التاريخ. وتتوالى الأرقام والإحصاءات وربما لا تقف عند حد.

وإضافة إلى ما تقدم، فقد أمكن الصين أيضاً بلوغ مكانتها هذه، عبر قنوات أخرى أقل وضوحاً - برغم أهميتها - أكسبتها قدراً مهماً من القوة والنفوذ؛ فالصين تتمتع اليوم بوجود دبلوماسي نشيط ومتنامٍ في كل أنحاء العالم؛ بينما يتسع نطاق مشاركاتها في مجموعة عريضة من المنظمات المتعددة الأطراف، حكومية كانت أو غير حكومية، بما فيها تلك المعنية بإحلال النظام والاستقرار عالمياً.

ولم يعد خافياً على أحد، الحضور البارز للشركات الصينية ورجال الأعمال والمستثمرين الصينيين، بدءاً من عواصم العالم الرأسمالي، وانتهاءً بأبعد المناطق النائية من العالم، وفي كل ما بينهما؛ في سياق مسعى جماعي لجني الأرباح والقيم المضافة التي تُمنح لحملة الأسهم. وتتنامى تصاعدياً، في تلك الأثناء، الاستثمارات الصينية الخارجية المباشرة؛ إذ ارتفعت من 2.7 من مليارات الدولارات الأمريكية عام 2003 إلى 100 مليار دولار أمريكي أو أكثر عام 2009 (كما يتوقع لها).[2] ومنذ عام 2004، أسست الحكومة الصينية في أكثر من 80 بلداً، ما يزيد على 300 معهد تحمل اسم "معهد كونفوشيوس"، والمعاهد تقام عادة في الجامعات؛ تشجيعاً لدراسة لغة الصين وثقافاتها وتاريخها، بينما تضع الصين خططاً تطمح إلى إقامة مئات أخرى من هذه المعاهد في السنوات المقبلة.[3] ويذكر أن الصين أرسلت عام 2008، ما يناهز 180 ألف طالب للدراسة في الخارج، واستضافت قرابة 190 ألف طالب ينتمون إلى أكثر من 188 دولة ومنطقة للدراسة في الصين.[4] وتتعاظم سريعاً المعونات الصينية الرسمية المقدمة لدول العالم النامي، سواء التنموية منها أو غيرها. وعلى صعيد آخر، ازدادت إسهامات الصين في قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة 20 ضعفاً منذ أواخر تسعينيات القرن العشرين.

وعلى الرغم من أن فئة قليلة فقط مابرحت - بكلمة موجزة - تشكك في أحقية الصين في الاعتراف بها؛ بوصفها مركزاً ناهضاً من مراكز القوة العالمية، فإن هذا يثير المزيد من التساؤلات حول السبل التي ستتبعها الصين لممارسة تنامي قدراتها ونفوذها في صوغ النظام العالمي المستقبلي. وعلى وجه الخصوص، فإن أي تحليل للأنموذج الصيني لا بد من أن يضعنا أمام أسئلة مهمة، تشكل عناصر محورية بالنسبة إلى هذا الكتاب: فما التصورات الصينية للتحديات الرئيسية التي تواجه الأمن الصيني والنظام العالمي، وخاصة تلك التي يصفها "الغرب السياسي" بالاستراتيجية بحكم طبيعتها؛ كالإرهاب، والدول الفاشلة وغياب الاستقرار الإقليمي، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، والأمن البيئي وأمن الطاقة؟ وما السياسات التي تنتهجها الحكومة الصينية لمواجهة هذه التحديات؟ وما المدى الذي تتطلع عبره السياسات الصينية إلى ركائز نظام عالمي أكثر تحرراً - أي إلى حدود، ومؤسسات عالمية وإقليمية، وأنظمة متعددة الأطراف، وقانون دولي، تتميز جميعاً بمستوى أعلى من الانفتاح - طلباً لما يساعدها على التصدي لهذه التحديات؟ وما طبيعة المقاربة التي تعتزم الصين تبنيها مستقبلاً بقصد تشكيل النظام العالمي؟[5]

ولتسليط بعض الضوء على هذه الأسئلة، فلسوف يعرض هذا الفصل أولاً، لمحة عامة عن التحديات والأولويات الأمنية الصينية كما تراها بكين؛ وإذ يأخذ الفصل هذه التحديات في حسبانه، فسينتقل - من ثم - لتقصي التحركات والنشاطات السياسية الرئيسية التي اتخذتها بكين في استجابتها لهذه التحديات، بما في ذلك مدى تأثر القرارات الأمنية التي تتخذها بكين بالعولمة وبكل ما هو دولي من منظمات، وأنظمة، وقوانين. ويخصص الفصل خاتمته؛ لاستقراء المسارات الحالية والمستقبلية المحتملة للمقاربة الصينية، من حيث تعاملها وأبرز التهديدات الأمنية، وطبيعة النظام العالمي الجديد، وتداعياتها.

أولويات الصين الأمنية

ربما تميل الغالبية العظمى من المحللين الاستراتيجيين وصنّاع السياسة الصينيين، إلى وضع التحديات الاستراتيجية في مراتب تختلف عن تلك التي يحددها نظراؤهم الغربيون

لها من حيث الأولوية؛ وأعني بها: الإرهاب، والدول الفاشلة، وغياب الاستقرار الإقليمي، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، والأمن البيئي وأمن الطاقة. ومع ذلك، ففي الوقت الذي لم تولِ فيه الصين، تقليدياً، هذه القضايا قدراً كبيراً من الاهتمام خلال العقود الأخيرة الماضية، إلا أن أهميتها آخذة بالتعاظم سريعاً في الوقت الحاضر، بينما صار التعامل وقضايا معينة منها - كالأمن البيئي وأمن الطاقة مثلاً - يحرز التقدم بوتيرة أسرع مقارنة إلى غيرها. وفي سياق الفكر الاستراتيجي الصيني، فإن من المرجح المضي في إيلاء هذه القضايا أهمية متزايدة لهذه القضايا؛ ولكنها في معظم الحالات، لن تحظى بالقدر نفسه من الأهمية التي تلقاها على قائمة الأولويات الأمنية، وكما يراها الغرب هذه المرة.

فما الذي يجعل الحال على هذا النحو؟ لعل السبب الرئيسي الذي يقف وراء حالة عدم التوافق هذه، وهي التي يرجح لها الاستمرار، ربما يكمن؛ لعوامل مفهومة، في طبيعة المنظور الذي يرى القادة والمفكرون الاستراتيجيون الصينيون عبره بيئتهم الأمنية؛ فهم، ببساطة، منشغلون بما يعدونه أخطاراً "محلية" أو "داخلية" أكثر إلحاحاً وأيسر على التشخيص أخذت تتهدد سيادة الصين وسلامة أراضيها وشرعية قيادتها واستقرارها، أكثر من انشغالهم بتلك الأنواع من التحديات "العالمية" التي يشخصها الغرب.

ومن وجهة النظر الصينية، فإن قائمة مخاوف بكين الأمنية الرئيسية، تشتمل على الحركات المطالبة بالاستقلال التي تنشط في أماكن؛ مثل: تايوان وإقليمي التِّبت وشينجيانج Xinjiang، وتحقيق التنمية الاجتماعية - الاقتصادية والاستقرار على الصعيد المحلي، والمحاولات التي تبذلها "قوى خارجية"؛ بهدف تقويض تماسك الصين داخلياً، والتدخل في شؤونها الداخلية و"احتواء" طموحاتها؛ بوصفها قوة ناهضة. وبالقدر الذي تؤثر فيه التحديات العالمية التي يسلط هذا الكتاب الضوء عليها: (الإرهاب، والدول الفاشلة وغياب الاستقرار الإقليمي، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، والأمن البيئي وأمن الطاقة)، بشكل واضح في شواغل الصين الجوهرية هذه: (السيادة، والاستقرار، والأمن)، فإن الصين، في أغلب الظن، ستوليها المزيد من الأهمية وستعطيها الأولوية التي تستحقها.

السيادة، والسلامة الإقليمية، والأمن الداخلي

من خلال مضمون "الكتاب الأبيض" للسياسة الدفاعية الصينية نصف السنوي، وهو الذي يُعد الوثيقة الرسمية الأكثر جدارة بالتعويل عليها، والتي تعرض جوهر الفكر الأمني الصيني، يصبح معلوماً لنا أن بكين، على المستوى الاستراتيجي العالمي، تشعر بتفاؤل حذر، ويغلب عليها الاعتقاد بأن «السلام والتنمية يظلان الموضوعين الرئيسيين في زماننا هذا؛ وبأن التوجه نحو تحقيق السلام والتنمية والتعاون، أمسى اليوم نزعة أقوى من أن يمكن كبحها». ومع ذلك، فإن "الكتاب" يقر في الوقت نفسه، بأن «ثمة تحديات عالمية آخذة في الازدياد حالياً، فيما يتواصل بروز تهديدات أمنية جديدة بشكل مستمر».[6] وهذا الفهم يستند إلى تقويم مفاده أن:

العولمة الاقتصادية والتعددية القطبية العالمية تكتسبان زخماً متصاعداً... وأن التقدم نحو عصري التصنيع والمعلوماتية informationization، آخذ في التسارع في جميع أنحاء العالم، بينما بلغت أواصر التعاون الاقتصادي أوج قوتها؛ ما أثمر عن اتساع أطر الاعتماد الاقتصادي المتبادل ونشاطات التواصل والتفاعل بين بلدان العالم... وتتزايد، إضافة إلى ذلك، العوامل التي تسهم في المحافظة على السلام ومنع اندلاع الحروب، وتتعدد في الوقت عينه مصالح الدول المشتركة في ميدان الأمن، وتزداد رغبتها في التعاون فيما بينها قوة؛ وهي بذلك تُبقي مخاطر نشوب حروب كبيرة واسعة النطاق على المستوى العالمي، عند أدنى مستوى لها، فترة طويلة من الزمن نسبياً.[7]

وتخلص الوثيقة أيضاً إلى الاعتقاد بأن «الوضع الأمني في منطقة آسيا – المحيط الهادي، يُعد مستقراً على وجه العموم»، على الرغم من الاضطرابات التي تشهدها، بما في ذلك «المطالب المتضاربة بالنسبة إلى المناطق المتنازع عليها وإلى حقوق الملاحة»، وتزايد ما تبديه الولايات المتحدة الأمريكية من «اهتمام بهذه المنطقة، واتساع نطاق سبل وجودها فيها»، والمشكلات التي تثيرها «الجماعات الإرهابية والانفصالية والمتطرفة»، إضافة إلى «قضايا أمنية غير تقليدية».[8]

وعند الحديث عن أوضاع الصين الأمنية تحديداً، ترى الوثيقة أن هذه الأوضاع «تشهد تحسناً مطّرداً»؛ بفضل برامج التحديث، وتنامي القدرات الوطنية بشكل عام، وتطور إمكانات البلاد اللازمة لتوطيد دعائم الأمن القومي. ولكن، برغم هذه الأنباء السارة، فإن "الكتاب الأبيض" يشدد القول على أن الصين مابرحت تواجه «تهديدات وتحديات معقدة ومتشعبة طويلة الأجل»؛ وهي التي يعرضها "الكتاب الأبيض" بشكل تفصيلي على النحو الآتي:

> من الواضح أن القضايا المرتبطة بالتهديدات التي يتعرض لها أمن وجود البلاد ذاته وجهدها التنموي، وبالتهديدات الأمنية التقليدية وغير التقليدية، وبالأمن الداخلي والأمن العالمي في مجملها، باتت تتشابك وتتفاعل فيما بينها. وتجد الصين نفسها وجهاً لوجه أمام التفوق الذي تتميز به الدول المتقدمة في الشؤون الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية والعسكرية، فضلاً عما تواجهه أيضاً، في آنٍ واحد، من مناورات ومخططات احتواء استراتيجية خارجية، ومخططات تخريبية تستهدف إشاعة الفوضى تنفذها قوى انفصالية ومعادية في الداخل؛ وإذ تجتاز الصين مرحلة انتقالية على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، فهي تجابه اليوم كثيراً من الظروف والقضايا الجديدة في سعيها للمحافظة على الاستقرار الاجتماعي. والقوى الانفصالية التي تنشط؛ من أجل استقلال "تايوان" و"تركستان الشرقية" و"التبت"، إنما تشكل مخاطر تتهدد وحدة الصين وأمنها. وتتجه للتزايد حالياً الأضرار الناجمة عن التهديدات الأمنية غير التقليدية؛ مثل: الإرهاب، والكوارث الطبيعية، وغياب الأمن الاقتصادي والمعلوماتي؛ مثلما هو حجم تأثير العوامل المسببة للاضطرابات وزعزعة الاستقرار في البيئة الأمنية الخارجية، على الأمن القومي وبرامج التنمية في الصين. وعلى وجه الخصوص، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تواصل بيع الأسلحة لتايوان، في انتهاك واضح للمبادئ المنصوصة في البيانات الصينية - الأمريكية المشتركة الثلاثة؛ ما سبب إلحاق ضرر جسيم بالعلاقات الصينية - الأمريكية، وبالسلام والاستقرار في منطقة مضيق تايوان أيضاً.[9]

تحديات أمنية طارئة جديدة

على حين أن ما يساور الصين من مخاوف بشأن أمنها الداخلي سيظل ذا أهمية قصوى، فإن اتساع نطاق ارتباط البلاد واندماجها مع عالم يتجه حثيثاً نحو العولمة؛ بات يعني تعاظم تأثير التحديات الأمنية العالمية في أوضاع الصين الداخلية. وكما جرت الإشارة قبلاً، فإن "الكتاب الأبيض" المذكور آنفاً يقرّ بتزايد المشكلات التي تقف في وجه الصين؛ جراء «التهديدات الأمنية غير التقليدية؛ مثل: الإرهاب، والكوارث الطبيعية، وغياب الأمن الاقتصادي والمعلوماتي». و"الكتاب" فضلاً عن ذلك - وهو الأهم - يشير أيضاً إلى صلة «التشابك والتفاعل» التي تربط بين «العوامل المسببة للاضطرابات وزعزعة الاستقرار في البيئة الأمنية الخارجية»، في هذه الجهة، وبين «الأمن القومي وبرامج التنمية»، في الجهة الأخرى. وعلى هذا النحو، فإن القضايا الأمنية غير التقليدية، وعلى الرغم من تدني أهميتها بالمقارنة إلى المخاوف الداخلية الموصوفة سابقاً، صار لها خلال السنوات الأخيرة حضور أكبر فأكبر في المداولات والحوارات التي تجرى في الصين بشأن الأمن القومي.[10]

ولو أننا أعدنا التذكير، على سبيل المثال، بالقضايا التي يتقصاها هذا الكتاب؛ وهي: (الإرهاب، والدول الفاشلة وغياب الاستقرار الإقليمي، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، والأمن البيئي وأمن الطاقة)، لجاز لنا القول: إن مسألة الأمن البيئي وأمن الطاقة هي التي ربما حظيت بالأولوية في الصين خلال السنوات الأخيرة، ونالت القسط الأعظم من الاهتمام؛ بسبب ارتباطها القوي المتزايد بشؤون الاستقرار الداخلي، بيد أن بكين تواجه في سياق هذه المسألة ذاتها معضلة ذات طابع استراتيجي؛ فإن القادة الصينيين أولاً، وعلى المستوى الوطني، لا ينظرون إلى النمو الاقتصادي المتواصل؛ بوصفه محوراً لطموحات البلاد الاستراتيجية لاستعادة مكانتها؛ بوصفها قوة عظمى فقط، وإنما هو أيضاً الركيزة الأساسية "لعقد اجتماعي" غير معلن، وإن كان مفهوماً ضمناً، بين الصينيين قادة وشعباً: ففي مقابل استمرار الازدهار وتوفير فرص النشاطات الاقتصادية، يصبح في مقدور نظام الحزب الواحد الحاكم، أن ينسب إلى نفسه شرعية قيادته للبلاد.

ولكي يفي القادة الصينيون بتعهداتهم بمقتضى هذا "العقد"، فلا مفر ثانياً أمامهم من إبقاء محركات النمو الاقتصادي دائرة (ومعظمهم يدرك وجوب إدامة هذا النمو بنسبة لا تقل عن 7٪ أو 8٪ سنوياً)، على الرغم مما يمكن أن يبرز حتماً من تحديات تقترن بأمن الطاقة والأمن البيئي؛ ففي ظل الأوضاع الراهنة، باتت الصين تعتمد أكثر فأكثر على إمدادات الطاقة الخارجية؛ لتعزيز عملية النمو الاقتصادي فيها؛ وهو الاعتماد الذي لا بد من أن يتنامى في المستقبل المنظور، في ضوء مساعي الصين الرامية إلى تنويع "مزيجها" من مصادر الطاقة، وتلبية الطلب المتعاظم على الغاز الطبيعي والمنتجات البترولية المكررة، وخاصة في قطاعات النقل والصناعة وتوليد الطاقة الكهربائية.

ووفق ما ورد في "الكتاب الأبيض" الصيني بخصوص الطاقة، فإن:

أمن الطاقة تحول إلى مسألة عالمية؛ فلكل دولة الحق في الاستفادة من موارد الطاقة بصورة عقلانية؛ لتحقيق التنمية فيها، ولا يمكن الأغلبية الساحقة من الدول، أن تنعم بأمن الطاقة في غياب التعاون الدولي؛ وبغية تحقيق تنمية مطّردة ومنتظمة للاقتصاد العالمي، يغدو لزاماً تنشيط عملية العولمة الاقتصادية؛ كي تأخذ مساراً يتميز بالتوازن، والمنفعة المشتركة عالمياً. ومن الضروري أن يعمل المجتمع الدولي على منح دعمه للخروج بمفهوم جديد لأمن الطاقة، يتسم بالمنفعة المتبادلة والتعاون، والتنمية المتنوعة المصادر، والضمانات المنسقة. [...]

إن حماية السلام العالمي والاستقرار الإقليمي، باتت شرطاً أساسياً مسبقاً لتحقيق أمن الطاقة على المستوى العالمي. والمجتمع الدولي ملزم بالعمل بصورة جماعية للمحافظة على الاستقرار في الدول المنتجة للنفط والمصدّرة له، ولاسيما تلك التي تقع في منطقة الشرق الأوسط؛ لضمان أمن الطرق العالمية التي تنقل موارد الطاقة عبرها، وتجنب النزاعات الجيوسياسية التي تؤثر في إمدادات الطاقة في العالم. ويتعين على مختلف الدول تسوية نزاعاتها وخلافاتها عبر الحوار والتشاور، وينبغي تفادي تسييس قضايا الطاقة، وتجنب استثارة العداوات والكراهية واستخدام القوة.[11]

وبعبارة أخرى، فإن إيجاد منافذ للحصول على إمدادات مستقرة يمكن التعويل عليها بأسعار معقولة من موارد الطاقة، سيصبح عاملاً حاسماً يضمن ديمومة النمو والتنمية

والمحافظة على الاستقرار الداخلي. وعلاوة على ذلك، فإن القادة الصينيين يدركون أن الحضور الصيني الأكثر فاعلية في أسواق الطاقة الخارجية، بما في ذلك العلاقات السياسية والاقتصادية مع دول؛ كإيران والسودان، كثيراً ما يوقع بكين في مشكلات دبلوماسية مع حكومات غربية رئيسية؛ تسبب تأزيم علاقاتها بها. ولنا أن نضيف هنا أن المقاربة التي تتبناها الصين لتوفير احتياجاتها من الطاقة لا تخلو من تداعيات على الوضع البيئي الداخلي: فاعتماد الصين الشديد المستمر على موارد الفحم المحلية، وهو الذي يحتوي نسبة عالية من الكبريت - تسد الصين ما نسبته ما بين 75٪ و80٪ من احتياجاتها من الطاقة عن طريق استغلال احتياطاتها الهائلة من الفحم - يسبب إلى حد كبير جداً تلوث الهواء، كما يحدث عادة في مناطق الصين الصناعية والحضرية.

وعند التطلع إلى النمو الاقتصادي المنقطع النظير في الصين عبر منظور بيئي؛ نجد أنه قد أدى إلى تدهور الظروف البيئية بالنسبة إلى سكان البلاد، وإلى أوضاعها الصحية بعامة، وإلى صورة الصين بشكل عام، وهو الذي جُسد بـ: انخفاض منسوب المياه الجوفية، وإزالة الغابات، والتصحر، وتسمم المجاري المائية والمناطق الزراعية، وتلوث الهواء. وعلاوة على ذلك، فإن أوضاعاً كهذه، لا بد من أن تخلّف آثاراً ضارة في اقتصاد الصين، وصورتها التي يحملها العالم عنها. وثمة دراسات قد توصلت إلى أن التلوث والتدهور البيئيين المستمرين بشكل عام، يمكن أن يكلفا الاقتصاد الصيني ما بين 8٪ و12٪ من الناتج المحلي الإجمالي سنوياً. وفي عام 2005، كان نائب وزير وكالة حماية البيئة في الصين قد قال: إن «المعجزة [الاقتصادية] ستنتهي قريباً؛ لأن البيئة لم تعد تواكب وتيرة النمو». أضف إلى ذلك أن هذه الأوضاع ذاتها، قد تحولت أيضاً إلى حافز لإثارة القلاقل والاضطرابات المدنية وأعمال الشغب في تلك المناطق؛ حيث أصبح التدهور البيئي خطراً يتهدد حياة الناس وأسباب عيشهم.[12]

وفي السنوات القليلة الماضية، تعاظمت أيضاً المخاوف داخل الصين، حيال الإرهاب والتطرف السياسي، وهو ما يمكن أن يُعزى - وإن جزئياً - إلى الأهمية الكبيرة التي أولتها

قوى مهمة أخرى داخل النظام الدولي لهذه القضية؛ كالولايات المتحدة، وخاصة في أعقاب هجمات 11 أيلول/ سبتمبر عام 2001 على الأراضي الأمريكية. ومرة أخرى، وفي هذا الشأن أيضاً، نجد أن مخاوف الصين هذه بدت وكأنها قد ارتبطت إلى حد بعيد بمدى تأثير الشبكات الإرهابية الخارجية في سيادة الصين وسلامة أراضيها الإقليمية واستقرارها، بدلاً من ارتباطها بالنشاطات الإرهابية على الصعيد العالمي.

وتدعي بكين على وجه الخصوص، أنها تواجه الإرهاب؛ بوصفه تحدياً داخلياً خاصاً بها يتخذ شكل أعمال عنف ترتكبها جماعات معروفة تنتمي إلى طائفة الإيجور Uighur التي تطالب بالاستقلال - مثل الحركة الإسلامية لتركستان الشرقية، ومنظمة تحرير تركستان الشرقية، ومنظمة المؤتمر العالمي لشباب الإيجور - وهي التي تقيم في إقليم شينجيانج النائي شمال غربي الصين. وتوجه بكين - من بين حوادث أخرى - الأنظار إلى حوادث؛ كالتفجيرات ومقتل أبرياء في عاصمة الإقليم أورومكي Urumqi (أو "أورومتشي") وبكين في تسعينيات القرن الماضي، والقبض على مواطنين صينيين من الإيجور في أفغانستان خلال الغزو الذي قادته الولايات المتحدة لهذا البلد عام 2001، والغارة التي شنت في كانون الثاني/ يناير عام 2007، على معقل يقع على الحدود بين الصين وأفغانستان يشتبه بأنه يعود إلى الحركة الإسلامية لتركستان الشرقية، وعملية اختطاف طائرة مخفقة في آذار/ مارس عام 2008، وهجوم أسفر عن مقتل 16 من رجال الشرطة في إقليم شينجيانج من مسلحين اثنين، قبيل افتتاح دورة الألعاب الأولمبية في بكين عام 2008، وغير ذلك؛ وقد عدت ذلك دليلاً على التحدي الإرهابي الذي تواجهه في الداخل. كما أن أعمال العنف العرقية التي اندلعت بين أفراد من قبيلة الهان الصينية والإيجور صيف عام 2009، وخاصة تلك التي وقعت في أورومكي؛ قد سببت تأجيج المزيد من التوترات والمخاوف في الصين حيال النشاطات الإرهابية وأعمال العنف التي تمارسها الحركات المتطرفة المطالبة بالاستقلال. وعلى الأرجح، فإن هذا بدوره يمكن أن يعمق الصلة التي يعتقد المحللون الاستراتيجيون وصنّاع السياسة في الصين، أنها تربط بين تحدي الإرهاب العالمي والتطرف السياسي وبين هواجس الصين، حيال استقرارها الداخلي.

وعلى نحو مماثل، فقد تغيرت طبيعة هموم الصين بشأن انتشار أسلحة الدمار الشامل على مدى العقدين الماضيين. ومع ذلك، فهي من حيث الأولوية، تأتي أيضاً في المرتبة الثانية بعد التحديات الداخلية الكبرى التي تواجه الصين، بل ربما ينظر إليها هي الأخرى على أنها مشكلة فقط لا ترقى إلى مستوى التهديدات المحتملة التي يثيرها أمن الطاقة والأمن البيئي، أو الإرهاب والتطرف السياسي. وعلى أي حال، فإن الجهود الرامية إلى منع انتشار هذا النوع من الأسلحة قد تزايدت حضوراً وأهمية بالنسبة إلى الأجندة الأمنية الصينية، وخاصة عند مقارنتها إلى تلك التي بذلت قبل 20 عاماً؛ فلم تنضم الصين إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (NPT) إلا عام 1992.

ولكن، على الرغم من أن بكين باتت تأخذ مسألة انتشار أسلحة الدمار الشامل على محمل الجد أكثر من ذي قبل، فإنها مابرحت تُعد، على نطاق واسع، إحدى المشكلات التي ليس لها بالضرورة آثار معاكسة مباشرة في الصين؛ ومن ثم فهي لم تُعطَ أولوية فائقة؛ شأنها شأن غيرها من التحديات الأخرى - والحق يقال - لقد وقّعت الصين على جميع معاهدات الحد من التسلح ومنع الانتشار النووي الدولية الرئيسية، واتخذت معظم القرارات السياسية اللازمة على المستوى المحلي، وأنشأت الأطر التنظيمية وآليات التنفيذ بما يتناسب وتلك الالتزامات، وفي السنوات الأخيرة الماضية، تعاونت بكين أيضاً على نحو أوثق، مع كبار الشركاء الدوليين؛ بغية التعامل مع المخاوف ذات الصلة بالانتشار النووي في أماكن؛ مثل: إيران وكوريا الشمالية. وثمة مجموعة من الأسباب والمسوغات الوجيهة التي تقف وراء تبني الصين مثل هذه الخيارات، ورغبتها القوية وتحركاتها الفعالة إزاء ما يتعلق بمسألتي مراقبة الأسلحة ومنع الانتشار النووي.[13]

وعلى وجه الإجمال، فإن بكين - على ما يبدو - ما كانت ستتخذ قرارات كهذه؛ إلا بقصد تحسين سمعة الصين، واستجابة لضغوط واشنطن والعروض المغرية التي تقدمها لها. ويبدو أيضاً أن بكين حتى الآن، أكثر تردداً في اتخاذ التدابير الصارمة التي يمكن فرضها على ناشري أسلحة الدمار الشامل المحتملين، (سواء أكانت تلك التدابير أحادية

الجانب أم كانت متعددة الأطراف)، وسيلة لمعالجة التهديدات الناشئة عن انتشار مثل هذه الأسلحة.

ولعل ما يصلح مثالاً لتأكيد صحة ما نقوله، هو عدم استعداد الصين لدعم عقوبات مشددة تفرضها الأمم المتحدة على إيران مثلاً، على الرغم من تزايد الأدلة التي تؤكد طموحات إيران البعيدة الأمد في المجال النووي. وقد يجوز لنا القول: إن ثمة مواقف متناقضة مابرحت عالقة في أذهان بعض رموز النخب الاستراتيجية والسياسية الصينية حيال انتشار أسلحة الدمار الشامل؛ إذ يؤمن كثير منهم أن محاولات منع انتشار هذه الأسلحة ليست إلا ذرائع نفاقية تحيكها الدول الأكثر قوة، وخاصة الغربية منها؛ لضمان بقاء البلدان الأضعف على ضعفها، بينما تمضي هي قدماً في بناء ترساناتها النووية والتقليدية معاً.

ولعل كوريا الشمالية هي الحالة الوحيدة من حالات انتشار أسلحة الدمار الشامل التي أولتها الصين أولوية قصوى؛ فعلى الرغم من تعقيد الأسباب التي تقف وراء الدور الأكثر نشاطاً الذي تؤديه بكين باتجاه الحد من انتشار هذه الأسلحة في شبه الجزيرة الكورية، ولكن يبدو هنا أيضاً - كما هي الحال مع التحديات الأمنية الاستراتيجية الثلاثة الأخرى التي هي مدار بحث هذا الفصل - أن بكين مشغولة، في المقام الأول، بمخاوفها الداخلية الأضيق، أكثر من انشغالها بمعالجة هذا التحدي الاستراتيجي العالمي ذاته.

ففي صميم المقاربة التي تتبناها الصين في تعاملها مع تطلعات بيونج يانج لامتلاك أسلحة الدمار الشامل، تكمن رغبة بكين في أن تتفادى، بأي ثمن كان، حدوث تغيير سياسي أو تغيير اجتماعي سريع في كوريا الشمالية؛ كانهيار النظام مثلاً (سواء كان ذلك عن طريق العقوبات أو الحرب، أو بفعل تحركات تقدم عليها بيونج يانج نفسها)؛ ما يمكن أن يتمخض - في تقدير بكين - عن تبعات وآثار سلبية في الصين؛ ومن بينها احتمالات: تدفق أعدادٍ ضخمة من اللاجئين على نحو؛ قد يؤدي إلى تزعزع الاستقرار في شمال شرق الصين، وخسارة دولة عازلة "شبه حليفة"، وقيام وجود عسكري للقوات

الأمريكية وتلك المتحالفة وإياها في كوريا الشمالية على مقربة من الحدود الصينية، وظهور شبه جزيرة كورية موحدة حليفة لواشنطن. وبينما كانت كوريا الشمالية تواصل مساعيها لامتلاك أسلحة نووية، والتوترات تزداد حدة في شبه الجزيرة الكورية، رفعت الصين - وإن على مضض في البداية - من مستوى إسهامها مع الشركاء الإقليميين في معالجة هذه المشكلة؛ وبالدرجة الأولى من خلال استضافة المحادثات السداسية في الفترة ما بين مطلع أول عقود الألفية الجديدة ومنتصفه، والسعي عن طريقها للتوصل إلى حل ما.

وفي حال جاز لنا ترتيب التحديات الاستراتيجية الأربعة التي هي موضوع بحثنا هذا على سلم الأولويات، فلربما احتلت مشكلات الدول الفاشلة، وانعدام الاستقرار في المنطقة - في تصورنا - المرتبة الدنيا على السلم الصيني. ولعل سببين مهمين اثنين يقفان وراء هذا التصور، وكلاهما يرتبط بهاجس الأمن الداخلي الذي يطغى على كل ما سواه بالنسبة إلى بكين: الأول، وهو الأكثر واقعية، يمكن عرضه على النحو الآتي: على مدى العقدين الماضيين، لم يكن كل من: المناطق الخارجية المحيطية المتاخمة للصين بشكل مباشر، ولا الاستقرار الداخلي، عرضة لمخاطر وتهديدات ملحة؛ بسبب "بعبع" الدول الفاشلة أو غياب الاستقرار على المستوى الإقليمي، أو كليهما، بل إن الحال كانت على العكس من ذلك تماماً؛ نظراً إلى أن منطقة شرق آسيا كانت - منذ أن انتهت الحرب الباردة - قد بدأت تشهد على نحو يلفت النظر، حقبة مميّزة من التنمية الاقتصادية الدينامية، واستقراراً سياسياً بأوسع مدياته، وغياباً يكاد يكون تاماً للصراعات المسلحة الكبرى.

أما السبب الثاني، فهو وليد ما تؤمن به بكين من مبادئ وقيم؛ فالصين، على وجه الإجمال، تحجم عن التعامل بشكل فاعل ونشيط مع القضايا المتعلقة بالدول الفاشلة أو الآيلة إلى الفشل، أو بما له صلة بانعدام الاستقرار في المنطقة؛ في ضوء التزامها الثابت الطويل الأمد، بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لغيرها من دول العالم الأخرى؛ ومادامت الصين إحدى دول العالم النامي ذات الماضي الكولونيالي، ولأنها خضعت في

وقت من الأوقات للغزو والاحتلال من قوى إمبريالية، فقد آلت على نفسها - منذ تأسيسها؛ بوصفها جمهورية شعبية عام 1949 - مناصرة حقوق الدول ذات السيادة في إدارة شؤونها بنفسها داخل حدودها الوطنية، وقد تحررت من أي إكراه أو سيطرة أو تدخل من جانب أي قوى خارجية؛ ولبكين أيضاً، أسبابها الخاصة النابعة من مصالحها الذاتية التي تدعوها إلى التمسك بهذا المبدأ، عندما تعارض بقوة محاولات القوى الخارجية الرامية إلى التدخل إزاء ما تعده شؤوناً صينية داخلية بشكل محض؛ مثل: العلاقات مع تايوان، أو وضعية الأقليات في أماكن؛ مثل: إقليمي التبت وشينجيانج.

وبرغم ذلك، فقد اتخذت بكين في السنوات الأخيرة، خطوات أرادت بها التعبير عن اهتمامها البالغ بإحلال الاستقرار في دول بعينها، وأخرى باتجاه "التدخل" دبلوماسياً واقتصادياً بشكل هادئ فيها؛ بهدف الخروج بنتائج تصب أكثر فأكثر في مصلحة الصين. وهذا التحول الطفيف في مجرى الفكر التقليدي الصيني؛ إنما يُعزى - في أحد أسبابه - إلى تصاعد وتيرة وقوع اضطرابات وقلاقل داخلية، واحتمالات انهيار الدولة في بلدان تحتل مواقع حساسة على الحدود الصينية؛ كأفغانستان وميانمار وكوريا الشمالية وباكستان؛ وثمة سبب آخر يقف وراء هذا التحول، وهو انخراط البلاد بشكل أكثر عمقاً واتساعاً في عالمنا المعولم هذا، إلى حد أن حالات تزعزع الاستقرار الإقليمي، وهي التي طالما عُدَّت تقع بعيداً عن حدود الصين، باتت تلقي بظلالها على الداخل الصيني. وبرغم ذلك، فنحن الآن فقط، صرنا نشهد بدايات نقاش وجدل يدوران بين الخبراء الاستراتيجيين وصنّاع السياسة الصينيين بشأن المقاربة التي يمكن الصين - بوصفها قوة ناشئة ذات مصالح إقليمية وعالمية متعاظمة - اعتمادها؛ للخروج بتفسير أكثر مرونة لمبدأ عدم التدخل بصيغته التي طالما تبنتها تقليدياً.[14]

وبكلمة موجزة، فإن بكين صارت، منذ أواخر تسعينيات القرن الفائت ومطلع الألفية الجديدة، تضع التحديات الاستراتيجية الأربعة التي يلقي هذا الفصل الضوء عليها، عند مستويات أرفع على سلم أولوياتها. ومع ذلك، فمن المهم أن نحدد المنظور

الرئيسي الذي تتطلع بكين من خلاله إلى هذه التحديات وتفهمه، والذي تجتمع فيه عناصر: السيادة الداخلية، وسلامة الأراضي الإقليمية، والاستقرار الاجتماعي، والشرعية السياسية.

ومتى ما أصبح لتحديات؛ من مثل: الإرهاب، والدول الفاشلة، وغياب الاستقرار الإقليمي، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، وأمن الطاقة والأمن البيئي، تأثير أقوى في مسائل السيادة الداخلية والاستقرار والأمن التي تثير مخاوف الصين، فلسوف تزداد هذه التحديات العالمية أهمية بالنسبة إلى الصين؛ ولأن بكين، قد بدأت في السنوات الأخيرة تتلمس تطور الأحداث بهذا الاتجاه؛ فقد شرعت بتكييف أسس سياستها الخارجية ومنطلقات فكرها الاستراتيجي؛ وفقاً لذلك.

استجابات الصين

بعد استعراض المفاهيم والتصورات الصينية لبيئتها الأمنية، ينتقل هذا الفصل الآن إلى تقصي التحركات والخطوات السياسية الرئيسية التي اتخذتها بكين في استجابتها للتحديات الأمنية الاستراتيجية الأربعة الآنفة الذكر. وسيركز هذا القسم تحديداً على مدى تأثر سياسات بكين، (وهي التي اتبعتها في تعاملها إزاء هذه التحديات)، بإفرازات العولمة، وبدور الصين في المنظمات والتكتلات الدولية واندماجها فيها، والتزامها مبادئ القانون الدولي.

قد يجوز لنا في هذا الخصوص، إيراد ثلاث فرضيات ذات طابع عام؛ ربما تصلح توطئة لهذا الجزء من بحثنا هذا، وإطاراً عريضاً له:

أولاً، إن عملية الاندماج الواسعة النطاق التي أطلقتها الصين - كما أشرنا قبلاً - في عالم يتجه أكثر فأكثر صوب العولمة، لا بد من أن تفعل فعلها في صوغ مدركات الصين وتصوراتها لبيئتها الأمنية، ولطبيعة استجاباتها لها؛ وإذ تقف نشاطاتها الاقتصادية والتجارية والاستثمارية المزدهرة، في صدارة أجندتها، فإن ميادين اندماجها في الشؤون

والقضايا العالمية لا بد من أن تزداد اتساعاً وعمقاً؛ حتى بات في مصلحتها ضمان الأمن والاستقرار في بقاع كثيرة في أرجاء العالم يتزايد عددها يوماً بعد آخر؛ ولأن الصين، أمست إحدى القوى الفاعلة الرئيسية في هذا العالم المعولم والمستفيدة منه، فقد أصبح الزعماء والمحللون الاستراتيجيون وقادة مجتمع المال والأعمال وأفراد النخب الأخرى الصينيون، أكثر وعياً وإدراكاً لأنواع الآثار والانعكاسات التي يمكن التحديات العالمية أن تفرضها على مصالح الصين، وخاصة مصالحها الجوهرية المتعلقة بالسيادة وبالاستقرار الداخلي. وكما سبقت الإشارة أيضاً، فإن تنامي مصالح الصين العالمية واتساع أطرها؛ يعنيان أن تحديات استراتيجية من قبيل أمن الطاقة والإرهاب - وهي التي لم تكن تعطى أولوية قصوى بشكل خاص، حتى أواخر تسعينيات القرن الفائت - صارت الآن تنال اهتماماً متعاظماً، سواء على الصعيد الداخلي أو في إطار النشاطات الدبلوماسية الدولية.

ثانياً، إن الصين مابرحت، منذ أمد ليس بالقصير، تشدد على أهمية المنظمات الدولية الرئيسية والقانون الدولي؛ بوصفهما الأداتين الأكثر ملاءمة، وهما اللتان يمكن من خلالهما التعامل والمشكلات الأمنية، إقليمية كانت أو عالمية؛ وصولاً إلى حسمها، والصين بصفتها إحدى دول العالم النامي التي تضفي على نفسها، في إطار النظام الدولي، صورة اللاعب "الضعيف" نسبياً، وهو الذي سبق أن وقع ضحية للاستغلال والجور، لم تنقطع عن تأكيد وجوب لجوء دول العالم إلى المؤسسات الدولية - كالأمم المتحدة مثلاً - والاحتكام إلى مواثيقها؛ بصفتها المنظومات "الديمقراطية" الأكثر إنصافاً وشرعية؛ لمعالجة المشكلات التي تنشب بينها. وتطرح الصين رؤيتها لـ "نظام عالمي أكثر ديمقراطية"؛ اعتراضاً منها على ما تعده ممارسات تسلطية "استقوائية" أحادية الجانب، دأبت دول كبرى أخرى على انتهاجها في إطار النظام الدولي؛ (ولأن بكين تقليدياً لا تسمي الأشياء بأسمائها، فإنها في سياق كهذا، تلمح عادة إلى الولايات المتحدة الأمريكية). وتعارض بكين، تقليدياً أيضاً، أي محاولات تقوم بها دولة واحدة منفردة، أو مجموعة صغيرة من الدول؛ بغية فرض مصالحها بالقوة على الآخرين، من دون التوصل أولاً إلى توافق واسع في الآراء يخولها ذلك، سواء إقليمياً أو دولياً؛ وحبذا لو اتخذ هذا التوافق شكل دعم سياسي، أو تفويض

صريح من منظمة دولية مخولة بمنحه بحكم اختصاصها. ومهما يكن من أمر، فإن الصين ربما تبدو أكثر "تحفظاً" في هذا الشأن، من حيث معارضتها لإصلاح المؤسسات الحالية أو التسرع في تأسيس منظمات جديدة أكثر فعالية ونشاطاً، بالمقارنة إلى دول الكتلة الغربية.

ثالثاً، حرصت الصين طوال السنوات العشر أو الخمس عشرة الماضية، على توسيع نطاق انخراطها بشكل درامي، في طائفة كبيرة من المؤسسات والتجمعات الدولية المتعددة الأطراف المعنية بالقضايا الأمنية، سواء من حيث النوع أو الكم.

ومافتئت الصين تُبدي نشاطاً كبيراً؛ بوصفها عضواً دائماً في مجلس الأمن؛ إذ منحت دعمها لجميع قرارات المجلس المتعلقة بمحاربة الإرهاب والحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل، ووقّعت على جميع المعاهدات والاتفاقيات والأنظمة الرئيسية التي أبرمت في ميداني الحد من التسلح ومنع الانتشار النووي، باستثناء عدد قليل جداً منها. أضف إلى ذلك أن الصين لعبت دوراً نشيطاً؛ بوصفها شريكاً فاعلاً في جمع كبير من القنوات والمنظومات والهيئات المتعددة الأطراف، قديمها وجديدها، من المعنية بمعالجة التحديات التي تعترض أمن كل من: الطاقة والبيئة، والأمن الإقليمي بعامة، كما بادرت إلى العمل على بناء تجمعات جديدة؛ من بينها: المنتدى الإقليمي (ARF) لرابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان ASEAN)، ومنتدى التعاون الاقتصادي لبلدان آسيا - المحيط الهادي (أبيك APEC)، ومنظمة شنجهاي للتعاون (SCO)، وعملية المحادثات السداسية بشأن أمن شبه الجزيرة الكورية، و"آلية آسيان +3"، وعملية "قمة شرق آسيا".[15]

الإرهاب والتطرف السياسي

عززت الصين، بصورة متزايدة على مدى العقد الماضي، تحركها نحو المنظمات الدولية وشراكاتها الخارجية الأخرى؛ لمواجهة التهديدات التي ترى أنها تتأتى من الإرهاب والتطرف السياسي. وكما سبق أن ذكرنا، فإن هذا، صار يصح بالنسبة إليها بشكل خاص، إلى درجة أن بكين باتت قادرة على عقد صلة ما بين الإرهاب والتطرف السياسي في الخارج، وبين ما تعده نشاطات إرهابية داخل حدودها.

ومنذ منتصف تسعينيات القرن المنصرم وأواخرها، جعلت الصين من تحجيم "الشرور الثلاثة" (الإرهاب، والنزعات الانفصالية، والتطرف)، هدفاً رسمياً مركزياً لنشاطاتها وتحركاتها، سواء في إطار "مجموعة شنجهاي الخماسية" - وهو تجمع غير رسمي يضم الصين وأربعاً من دول آسيا الوسطى المتاخمة لها؛ هي: كازاخستان وقرغيزيا وروسيا وتركمانستان - أو داخل منظمة شنجهاي للتعاون التي أسست رسمياً عام 2001، (وهذه تتكون من دول "مجموعة شنجهاي الخماسية" مع أوزبكستان. وحتى وقت إعداد هذا البحث، ضمت منظمة شنجهاي للتعاون أيضاً أربع دول بصفة مراقب؛ هي: أفغانستان والهند وإيران وباكستان). وإثر اكتمال إنشاء هذه المنظمة رسمياً، تبنت المنظمة "اتفاقية شنجهاي لمكافحة الإرهاب والنزعات الانفصالية والتطرف"، التي تتعهد دول المنظمة وفقها بالتعاون فيما بينها في مجال محاربة الإرهاب، على امتداد حدودها المشتركة؛ ومن بين أطر هذا التعاون: إجراء مناورات مشتركة لمكافحة الإرهاب تنفذها قوات عسكرية وأخرى شبه نظامية من الدول الأعضاء في منظمة شنجهاي للتعاون؛ بينما أسفرت هذه الاتفاقية عن تأسيس الجهاز الإقليمي لمكافحة الإرهاب في طشقند، (أوزبكستان) عام 2002؛ بوصفها إحدى الوكالات الدائمة التابعة للمنظمة.[16]

وعلاوة على ما تقدم، وفي أعقاب هجمات 11/ 9 الإرهابية، نجحت الصين، خلال عامي 2001 و2002، وبالتعاون مع الولايات المتحدة وأفغانستان وقرغيزيا، في إدراج الحركة الإسلامية لتركستان الشرقية (ETIM)، على قوائم الأمم المتحدة؛ بوصفها "منظمة إرهابية"، بمقتضى قراري مجلس الأمن المرقمين 1267 و1390. وصدقت الصين أيضاً قرارات المجلس ذات الصلة بمكافحة الإرهاب؛ ومن بينها: قرارا 1368 و1540، فضلاً عن سائر اتفاقيات الأمم المتحدة المعنية بهذا الجانب، إضافة إلى توقيعها على اتفاقات رسمية أبرمتها مع بلدان مجاورة لها وأطراف آخرين، ودخلت معها في مشاورات حول سبل التعاون في مجال محاربة الإرهاب؛ وفي مؤتمر القمة الذي عقد في تشرين الثاني/ نوفمبر عام 2002 - على سبيل المثال - بمشاركة دول منظمة آسيان والصين، أصدر الأطراف المجتمعون ما عرف بـ "الإعلان المشترك لآسيان والصين بشأن التعاون

في مجال القضايا الأمنية غير التقليدية"، وهو الذي عد محاربة الإرهاب مجالاً ذا أولوية عليا، لتعاون هؤلاء الأطراف فيما بينهم. ولم تتردد الصين في التعاون مع الدول المجاورة أيضاً تحت مظلة "عملية آسيان +3"، (وهي التي جمعت بين دول رابطة "آسيان" العشر والصين واليابان وكوريا الجنوبية)، واشتملت بالدرجة الأولى على إجراء مشاورات منتظمة بين وزراء دول الرابطة المعنيين بقضايا الجريمة العابرة للحدود مع نظرائهم في بكين وطوكيو وسيؤول. وفي عام 2002، انضمت الصين كذلك إلى شركائها في المنتدى الإقليمي لرابطة آسيان؛ لإصدار "بيان المنتدى الإقليمي لآسيان بشأن تدابير مكافحة تمويل الإرهاب"، (بما في ذلك تجميد أصول الإرهابيين وممتلكاتهم، وتبادل المعلومات، وتقديم المساعدات الفنية). وشهد العام نفسه، اتفاق الصين مع شركائها في هذا المنتدى، على إرساء أسس مشاورات تُجرى بصورة منتظمة، حول قضيتي مكافحة الإرهاب والجريمة العابرة للحدود.[17]

وبالتنسيق مع واشنطن، أمكن بكين إقناعها بإدراج الحركة الإسلامية لتركستان الشرقية رسمياً على القائمة الأمريكية للمنظمات الإرهابية؛ وتعاون البلَدان أيضاً في مجال تبادل المعلومات الاستخباراتية، وإن بشكل محدود، وكذلك من خلال مشاركة الصين فيما يسمى "مبادرة أمن الحاويات" (CSI)، (بقيادة الولايات المتحدة)؛ وهي التي تستهدف منع شحن أسلحة الدمار الشامل من الموانى الأجنبية إلى السواحل الأمريكية.[18] وقد تلقت السلطات الصينية المعنية، في فترة استعدادها لإقامة دورة الألعاب الأولمبية في بكين عام 2008، مختلف أشكال المشورة والدعم التي كانت قد ناشدت الدول الأخرى تزويدها بها؛ لمنع وقوع عمليات إرهابية خلال دورة الألعاب الدولية هذه.

الدول الفاشلة وغياب الاستقرار الإقليمي

في ضوء التفسير الضيق والصارم الذي تتبناه الصين لمبدأ عدم التدخل، فإنها تحجم عادة عن التدخل سياسياً (فضلاً عن التدخل العسكري)؛ لمعالجة تلك المشكلات التي تنجم سواء عن فشل الدول، أو عن انعدام الاستقرار على المستوى الإقليمي. وبرغم كون

الصين عضواً دائم العضوية في مجلس الأمن، فإنها لا تلجأ إلى توظيف سلطة الأمم المتحدة وصلاحياتها؛ بقصد التدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة، إلا بحذر شديد.

ومهما يكن من أمر، وتوافر إجماع دولي واسع النطاق على عمل ما، أو عندما تصبح المصالح الصينية الوطنية عرضة لتهديدات وشيكة بصورة مباشرة، أو في حال اجتمع الأمران معاً، فلن تتردد بكين عن دعم جهود الأمم المتحدة الهادفة إلى التعامل إزاء المخاوف الأمنية المتأتية من داخل الدولة نفسها، أو في استجابتها لحالات تزعزع الاستقرار الإقليمي. ولنا في التدابير والإجراءات التي اتخذتها الأمم المتحدة؛ رداً على طموحات كوريا الشمالية النووية، خير مثال نسوقه هنا؛ إذ دعمت بكين عقوبات مالية وتجارية أشد صرامة وقسوة فرضتها الأمم المتحدة على بيونج يانج؛ رداً على التجارب النووية والصاروخية التي تجريها هذه الأخيرة منذ عام 2006. وفي إطار المنظمة الأممية أيضاً، منحت الصين دعمها للعمليات التي استهدفت أفغانستان، إثر هجمات 11/ 9 الإرهابية ضد الولايات المتحدة. وهنا تجدر الإشارة إلى أن المقاربة التي تتبناها الصين في التعامل وما يقع من تطورات في مناطق أبعد - كما هي الحال في السودان وإيران - تنبئ هي الأخرى بتزايد استعداد بكين للتعاون مع القوى الكبرى الأخرى؛ لمعالجة المشكلات الأمنية الإقليمية.

غير أن بكين استخدمت، في الوقت عينه، حق النقض (الفيتو) رفضاً منها لقرارات مجلس الأمن التي تبناها عام 2008؛ بهدف ممارسة مزيد من الضغوط على حكومتي ميانمار وزيمبابوي. أضف إلى ذلك أن الصين، وبالرغم من أنها أحد كبار المستثمرين الاقتصاديين في أفغانستان، فإنها لم تبدِ اهتماماً (ماعدا الدعم الدبلوماسي)، يدفعها إلى الإسهام بشكل مباشر في تحقيق الاستقرار في أفغانستان، أو القيام بدور أكثر فاعلية في ضمان الاستقرار في باكستان على المدى الطويل.

وإزاء ما يتعلق بالدول الفاشلة وعدم الاستقرار الإقليمي، فلعل من بين التطورات الأكثر إثارة للاهتمام بالنسبة إلى الصين في السنوات الأخيرة هو الزيادة الهائلة في إسهاماتها

في إطار عمليات حفظ السلام التي تنفذها الأمم المتحدة؛ فحتى أواخر تسعينيات القرن العشرين، لم تكن مشاركات الصين لتتعدى في أغلب الأحيان زج ما بين 50 و100 من المراقبين العسكريين في بعثات المنظمة الأممية السلمية في مناطق؛ مثل: مرتفعات الجولان، أو على الحدود بين العراق والكويت، إلا أن إسهامات الصين هذه، ازدادت بدءاً من مطلع عام 2009، بأكثر من 20 ضعفاً؛ فحتى حزيران/ يونيو من العام نفسه، بلغ عدد العناصر المشاركين في قوات حفظ السلام من الصين 2153 شخصاً، بين جندي وشرطي ومراقب، يعملون في عشر عمليات من أصل 19 عملية سلمية؛ حتى إنها عُدت في ذلك الوقت المسهم الأكبر في قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام بين الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن.[19] والصين بصفتها هذه، هي الأكثر فاعلية في العمليات الجارية في إفريقيا، بما في ذلك مشاركتها بأكثر من 300 جندي في البعثة المشتركة للأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي في دارفور (المعروفة اختصاراً باسم "يوناميد" UNAMID)، وبقوة أخرى يزيد تعدادها على 400 جندي في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان (UNMIS). والصين تسهم أيضاً في بعثات حفظ السلام في كل من: هايتي، والصحراء الغربية، وجمهورية الكونجو، ولبنان، وليبيريا، وتيمور الشرقية، وساحل العاج، وهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة (UNTSO) في الشرق الأوسط.[20]

انتشار أسلحة الدمار الشامل

مابرح دور الصين، منذ أوائل عقد تسعينيات القرن الماضي ومنتصفه، آخذاً في التنامي شريكاً فاعلاً وبنّاء في الجهود والبرامج الدولية الرامية إلى الحد من انتشار مثل هذه الأسلحة. فقد انضمت الصين إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام 1992، وأيدت عام 1995، تمديد فترة نفاذها إلى أجل غير مسمى، وقد سبق لها عام 1993، أن وقّعت - (ومن ثم صدقت) - اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، ووقعت أيضاً عام 1996، على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية (CTBT)؛ ومع أنها لما تصدق هذه الأخيرة بعد، إلا أنها ملتزمة بها بحكم الواقع، (جنباً إلى جنب مع غيرها من الدول النووية الأخرى التي وقعت على المعاهدة؛ وهي: فرنسا وروسيا والمملكة المتحدة

والولايات المتحدة)، من خلال الامتناع عن إجراء تجارب على الأسلحة النووية، منذ ذلك الوقت. وانضمت الصين إلى مجموعة من الآليات المتعددة الأطراف الأخرى المعنية، بمنع الانتشار النووي؛ مثل: "لجنة زانجر" Zangger Committee، و"مجموعة الموردين النوويين" Nuclear Suppliers Group، إضافة إلى دخولها طرفاً في عدد من الاتفاقات الثنائية مع الولايات المتحدة - بما في ذلك موافقتها على وقف التعاون النووي مع إيران - التي تتخطى حدود تعهدات بكين والتزاماتها المتعددة الأطراف.[21]

غير أن هذا لم يمنع الصين، في الوقت نفسه، من الإحجام، في حالات معينة، عن تطبيق إرادة المجتمع الدولي وفرضها بشكل كامل؛ بغية الحيلولة دون تمكن قوى ودول يحتمل تورطها في انتشار أسلحة تدمير شامل، من تحقيق أهدافها؛ فعلى حين تبدي بكين - على سبيل المثال - موافقتها على معاقبة كوريا الشمالية؛ (بسبب نشاطاتها النووية وتجاربها الصاروخية)، واستضافة المحادثات السداسية التي تستهدف التوصل إلى حل دبلوماسي لقضية نزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية، إلا أنها - برغم ذلك - غير مستعدة للسماح بما تعده تدابير "قاسية" تتخذها الأمم المتحدة، أو الأطراف الدوليون الفاعلون الآخرون؛ لحمل كوريا الشمالية على الامتثال لالتزاماتها في مجال منع الانتشار. وعلى نحو مماثل، لم توافق بكين إلا على عقوبات محدودة تفرض على إيران، وعلى توبيخها رسمياً من الأمم المتحدة، على الرغم من تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي تثير قلقاً متزايداً حيال برامج إيران النووية.

وبدلاً من التحرك بشكل أحادي الجانب، أو برفقة حفنة من دول تشاطرها الآراء والتوجهات ذاتها، فإن بكين، في أغلب الظن، ستواصل تقديم الدعم لمنظومة المعاهدات والاتفاقيات الدولية الحالية ذات الصلة بمنع الانتشار، وهي التي ترى فيها الوسيلة المتاحة المثلى لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، والعمل في الوقت عينه، على إيجاد منفذ شرعي، يتيح لدول العالم النامية الوصول إلى التقنيات المتطورة؛ ووفقاً لما جاء به "الكتاب الأبيض" الصيني الأخير، حول قضايا الحد من التسلح، ونزع السلاح ومنع الانتشار، فإن:

قضية منع الانتشار ينبغي معالجتها بالطرائق السياسية والدبلوماسية في إطار القانون الدولي؛ ولا بد من إدامة المنظومة القانونية الدولية الراهنة بشأن مراقبة التسلح ونزع السلاح وعدم الانتشار، وتقوية أسسها وتطويرها. ويتعين أيضاً كفالة الحقوق والمصالح المشروعة لجميع الدول، إزاء ما يتعلق بالاستخدام السلمي للعلوم والتكنولوجيا، إضافة إلى تفعيل قدرات الأمم المتحدة والمنظمات المتعددة الأطراف؛ كي تؤدي دورها كاملاً بشكل فعال ومؤثر.[22]

الأمن البيئي وأمن الطاقة

يتزايد يوماً بعد آخر، كما أشرنا قبلاً، إقرار الصين بأهمية قضايا البيئة والطاقة بالنسبة إلى أوضاعها الأمنية الداخلية، وللصورة التي تدور في مخيلة المجتمع الدولي عنها؛ ونتيجة لذلك، فقد حرصت الصين، منذ الفترة ما بين مطلع أول عقود الألفية الجديدة ومنتصفه، على وضع مجموعة بنّاءة ومؤثرة من السياسات الرامية إلى إشراك المجتمع الدولي طرفاً في هذه القضايا. ويبدو أنه بات واضحاً لزعماء الصين والمحللين السياسيين فيها أكثر من أي وقت مضى، أن على بكين العمل على دفع شركائها الدوليين، إلى تكثيف إسهاماتهم في إيجاد حلول تكفل معالجة التحديات التي تواجهها في ميداني الطاقة والبيئة.

وعلى الرغم من أن الصين والولايات المتحدة الأمريكية قد أخفقتا في تصديق بروتوكول كيوتو – مع أنهما في مقدمة دول العالم من حيث حجم غازات الاحتباس الحراري المنبعثة منهما – فإن بكين لم تدخر وسعاً في زيادة أنماط انخراطها دولياً في التعامل مع قضايا البيئة والطاقة. وتأتي في هذا السياق مشاركتها، في الآليات والحوارات ذات الصلة بذلك، ثنائيةً كانت أو متعددةَ الأطراف؛ وإقامة أطر تنظيمية على المستوى الوطني؛ لتمهيد الطريق أمام تعزيز أواصر التعاون الدولي؛ بغية تطوير البنى التحتية والتقنيات في قطاعي البيئة والطاقة، واجتذاب الاستثمارات الأجنبية وتوظيفها فيهما. وبحسب "الكتاب الأبيض" الصيني حول قضايا الطاقة؛ فربما «لا يمكن تحقيق التنمية في الصين؛ في غياب التعاون وسائر دول العالم»، و«في ضوء تسارع مسيرة العولمة الاقتصادية، فقد أقامت الصين علاقات تزداد وثوقاً مع العالم الخارجي في ميدان الطاقة».[23]

أما على الصعيد العالمي، فالصين عضو مراقب في معاهدة ميثاق الطاقة Energy Charter Treaty، وطرف مشارك في كل من: المنتدى الدولي للطاقة International Energy Forum، والمؤتمر العالمي للطاقة World Energy Conference؛ فضلاً عما تبديه من تحركات وفعاليات نشيطة بشكل استثنائي، في إطار المبادرات الإقليمية المتعددة الأطراف المتعلقة بقضايا الطاقة؛ فالصين تشارك - على سبيل المثال لا الحصر - في فرق العمل المعنية بشؤون الطاقة التابعة لكل من: منتدى التعاون الاقتصادي لبلدان آسيا والمحيط الهادي، و"آلية آسيان +3"، وشراكة آسيا - المحيط الهادي بشأن التنمية "النظيفة" والمناخ. وعلى الصعيد الثنائي، وبالتنسيق مع عدد من الشركاء الأساسيين - ومنهم الاتحاد الأوروبي واليابان وروسيا ومنظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) والولايات المتحدة الأمريكية - أنشأت الصين مجموعة من آليات التعاون الفني وجولات حوار؛ بقصد تطوير مقاربات للتعامل ومشروعات التنقيب والاستكشاف، وترشيد استهلاك الطاقة، والحلول التكنولوجية، ومصادر الطاقة المتجددة، وحماية البيئة؛ وعلى سبيل المثال، فقد اشتركت بكين وواشنطن في إطلاق خطط لتأسيس مركز وطني متخصص لأبحاث الطاقة "النظيفة" في الصين.

واستشرافاً للمستقبل، دعت بكين المجتمع الدولي رسمياً، إلى وضع آليات جديدة لتعزيز أمن الطاقة والتنمية "النظيفة" من خلال تكثيف خطط التعاون في مجالات استكشاف موارد الطاقة واستخدامها، وإنشاء نظام تعاوني لتطوير تقنيات الطاقة والتكنولوجيات البيئية وتعميمها، وتجنب تسييس القضايا المرتبطة بها.[24] وعلى الرغم من هذا الخطاب الرسمي، فإن القسم الأعظم من دول العالم، يركز اهتمامه على دور الصين وإسهاماتها؛ ولكي يتسنى تحقيق استقرار مستدام طويل الأمد في حجم الكميات المنبعثة من الغازات المسببة للاحتباس الحراري، يصبح لزاماً على الصين أن تتعهد بشكل جدي وفاعل، بتخفيض كميات الغازات التي تنبعث فيها.

الاتجاهات والمسارات الراهنة

يتبين لنا من هذا الاستعراض الموجز للأولويات الأمنية الصينية واستجابات بكين لها، أن التحديات الأمنية العالمية الأربعة - وهي التي يسلط هذا البحث الضوء عليها - وما يقترن بها من مخاوف، أخذت تحظى في الصين باهتمام يتنامى بصورة مطّردة. وصار واضحاً أيضاً، أن هناك في الوقت الحاضر أرضية مشتركة آخذة في الاتساع، بين الصين والقوى الكبرى الأخرى تنطلق منها جميعاً؛ للتعاون فيما بينها على المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف؛ ابتغاء معالجة هذه المخاوف والهواجس؛ وهو الاتجاه الذي يؤمل له الاستمرار في السنوات المقبلة.

ومهما يكن من أمر، فلم يعد خافياً أيضاً، أن بكين ستواجه كثيراً من القيود والعوائق التي ستقف حائلاً دون احتلالها موقعاً فاعلاً، أو بارزاً إلى حد كبير، يمكّنها من معالجة بعض هذه القضايا، أو جميعها. وفي المقابل، فإن مخاوف القوى الكبرى الأخرى ومصالحها الخاصة بها؛ ربما ستحد من رغبتها في الانخراط بشكل كامل مع الصين في هذا الشأن. ومن بين العوامل المهمة الكثيرة المؤثرة هنا، ثمة ثلاثة على وجه الخصوص، قد تكون حاسمة في تحديد ملامح عناصر الشد والجذب بين الصين والدول الكبرى الأخرى بالنسبة إلى هذه القضايا.

أولها، ولعله أهمها، هو المتعلق بأوضاع الصين الداخلية. فإن أرادت الصين الظهور؛ بوصفها لاعباً فاعلاً يؤدي دوراً رئيسياً على المسرح الدولي، وعلى استعداد للتصدي للقضايا الأمنية العالمية الأربع المشار إليها، فهذا سيكون رهيناً إلى حد بعيد بقدرة البلاد على صيانة استقرارها الداخلي، وبناء طاقاتها وإمكاناتها على النحو الذي يمكّنها من تلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية لمواطنيها، بطريقة تتميز بالمسؤولية وسرعة التفاعل والاستجابة؛ فمادامت التحديات الأمنية العالمية - كأمن الطاقة والأمن البيئي، أو الإرهاب والتطرف السياسي - باتت أولاً، تلقي بآثارها السلبية، على الوضع الأمني الداخلي في الصين، فلسوف يكون عليها أن تلتزم بشكل أقوى بمعالجة هذه المشكلات

بالتعاون مع شـركائها الدوليين، كما أن الصين ثانياً؛ حـالَ ابتليـت بقلاقـل واضـطرابات داخلية متصاعدة - أو عجزت عن تلبية طموحات شعبها وتطلعاته الآخـذة في التزايـد - فقد تصبح شـريكاً مشكوكاً في أمره، وربما اتجهت إلى الانكفاء على الذات، وضعُف ميلُها إلى التعاون على الساحة الدولية في إيجاد حلول لهذه القضايا والتحـديات. ولا ريـب في أن المحافظة على التوازن في وضع كهذا، سيشكل مهمة دقيقـة وصـعبة في الـسنوات المقبلـة؛ ولسوف يكون لها تأثير قوي في تحديد الأسلوب الذي سـتختاره الـصين، في تعاملهـا إزاء مجمل القضايا والشؤون الدولية.

العامل الثاني، الذي يرتبط بالأول في أحد جوانبه، هو أن بكين يرجح لها على المـديين القريب والمتوسط، أن ترسخ معظم قدراتها الاقتصادية والسياسية والدبلوماسية؛ لتحقيق طموحاتها على المستوى الإقليمي، لا المستوى العالمي؛ فالصين تجد نفسها اليوم، في وضـع اقتصادي ووضع دبلوماسي أكثر إيجابية في إطار المنطقـة المجـاورة لهـا، ولاسـيما في شـمال شـرق آسيا وشـرقيها وجنوبي شـرقها. وعلى الرغم من الاعتقاد السائد بأن بكين تميـل إلى تبني مقاربة تبقيها بعيدة نسبياً عن الأضواء، فإنها في الأغلب تسعى، في مناطق مثل هـذه، للاضطلاع بدور أقرب ما يكون إلى "القيادي"؛ ومن ثم، فإن أي جهد يُراد به حث بكـين على توسيع نطاق مشاركاتها وإسهاماتها البنّـاءة في معالجـة التحـديات الأمنيـة الرئيـسية الحاسمة، ينبغي أن يستهدف أولاً تقوية الدور الـذي تلعبـه في منطقتهـا الإقليميـة ذاتهـا؛ فبرغم وجوب إدخال الصين طرفاً في الجهـود الراميـة إلى حـسم التحـديات الأمنيـة عـلى الصعيد العالمي، فلسوف يتعين أيضاً على الشـركاء الدوليين، أن يدركوا أيـضاً أن الـصين تمتلك من الإرادة السياسية الفاعلة، والإمكانـات الكبـيرة، مـا يكفـي لأداء أدوار إيجابيـة مهمة على الصعيد الإقليمي.

وأقول أخيراً: إن مدى استعداد الشـركاء الدوليين للتعاون والتنـسيق مـع الـصين، سواء على المستوى العالمي أو المستوى الإقليمي، لا بد من أن يتأثر بالمفـاهيم والتـصورات التي تضعها الصين لنفسها؛ بوصفها قوة صاعدة؛ وبتعبير آخر، فإن تلـك الخيـارات التـي

تصوغها لكيفية ممارسة سيطرتها وقدراتها المتنامية، يمكنها أن تسهم في تقوية رغبة الآخرين في التعاون مع الصين، أو تقويضها؛ وعلى سبيل المثال، فإن بناء القدرات العسكرية الصينية وتعزيزها، بالتزامن والنهوض الاقتصادي الذي تشهده البلاد، قد أثار مخاوف حادة لدى بعض الناس ممن يرى فيه جزءاً من مخطط صيني اقتحامي لا يستهدف "إعادة تشكيل" منطقة آسيا فحسب، بل العالم برمته أيضاً. وثمة مخاوف كثيرة أخرى تقترن كذلك بدور الصين المتنامي؛ بوصفها مانحاً للمساعدات التنموية الخارجية "غير المشروطة"، أو قوة داعمة لأنظمة حاكمة في دول مثل السودان أو ميانمار، بل إن هناك من يرفع عقيرته تعبيراً عن خشيته من أن بكين إنما تسعى لحصد كل ما يمكن النظام الدولي أن يقدمه لها من مكاسب ومنافع فقط؛ بينما تتزايد في الوقت نفسه، خياراتها التي تكفل لها "الانشقاق" على النظام العالمي الراهن؛ حالَ اختارت أن تفعل ذلك.

ولا بد أن هذه العوامل الحاسمة والتطورات المهمة الأخرى، ستذهب بنا إلى الظن بأننا سنرى الصين مستقبلاً، وقد غدت أكثر استجابة واستعداداً للمشاركة بشكل بنّاء في مواجهة المخاوف الأمنية العالمية الناشئة، التي يتعرض لها هذا الفصل، وإيجاد حلول لها. ولكن، لا ينبغي للأطراف المعنيين والقوى، رفع سقف آمالهم وتوقعاتهم إلى ما هو أعلى مما يجب. فمن غير المرجح أن تأتي إسهامات الصين متسرعة أو نشيطة بصورة ملموسة؛ ولسوف يندر أن تمسك بكين بزمام المبادرة داخل المنظمات العالمية؛ لإيجاد توافق في الآراء، أو إحداث الإصلاحات المتوخاة، أو لتمهيد الطريق لتبني أفكار وممارسات إيجابية ذات طابع تقدمي استعداداً للمستقبل. وهذه النقاط، ليست وجهات نظر لمراقبين خارجيين فحسب، بل إنها أيضاً تجد تفهماً عميقاً لها في بكين. وكما يذكر أحد أبرز خبراء الشؤون الدولية الصينيين، فإن:

> الصين في الوقت الحاضر تُعد قوة صاعدة، ولسوف تصبح عرضة للمزيد من الانتقادات. وينبغي لنا أن ندرك أن هذه ظاهرة لا مفر منها على مسار التقدم إلى أمام؛ وأن استجابتنا يجب أن ترتكز على منهجي الاعتدال والعقلانية، من دون الإعلان عن ذلك على نطاق واسع؛ ومن ثم فإن الضغوط التي نواجهها، ربما تخف حدتها بعض

الشـيء، وإذا كنت لا تقرأ إلا الصحف والمواقع الإلكترونية الصينية، فقد يخامرك شعور بأن وسائل الإعلام الغربية برمتها، لا شاغل يشغلها غير الحديث عن الصين أو الافـتراء عليها وتشويه سمعتها. ولو أن أحدنا تابع في واقع الأمر، الإعلام الغربي بدقـة وعنايـة، لاكتـشف أن الـصين ليـست محـوراً لكثـير مـن الخلافـات أو المناقـشات والمنـاظرات الإعلامية. وبقدر تعلق الأمر بالصين، فإن الحـاضر يمثـل فـترة نـادرة حافلـة بـالفرص الاستراتيجية؛ ويجب علينا أن نحـرص بـشكل جـدي عـلى تفـادي الـسقوط في دوامـة السياسات العالمية الكبرى، والتركيز على إدارة شؤوننا على أفضل وجه.[25]

وختاماً، يمكن أن نقول إجمالاً: إن الصين حققت تقـدماً واعـداً عـلى الطريـق التـي تمضـي بها، إلى حيث تصبح "صاحب مصلحة مسؤولاً" على المستوى العالمي، والإسـهام بصورة بنّاءة مع الشـركاء الدوليين؛ لمواجهة تحديات القـرن الحـادي والعـشـرين العالميـة الجديدة؛ وأياً كان ما ستؤول إليه الحال، فإن هناك كثيراً مما يمكن القيام به، بـل قـل يجـب القيام به، برغم أن هذا لن يحدث بسـرعة أو بيـسـر. كـما أن عـلى جميـع الـشـركاء الـذين يهمهم أمر إشـراك الـصين بـشكل أعمـق في جهـود التـصدي للتحـديات الاسـتراتيجية الرئيـسية للقرن الحادي والعشـرين، أن يضعوا في حسابهم مواجهة نهـج مثـير للإحبـاط، غالباً ما يقوم على مبدأ: «خطوتان إلى الأمام، وواحدة إلى الوراء».[26]

الفصل التاسع

الهند: التهديدات العالمية والبحث عن "فضاء" استراتيجي

سيدهارت فاراداراجان

من بين خصائص النظام العالمي لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، الانتقال المتسارع من حالة تتسم ظاهرياً بالتوازن والاستقرار إلى أخرى تعقبها. وإثر إعلان النظام القادم عن مجموعته الخاصة به من الأعراف والمعايير، وتسليم المخاطر والفرص، والأفضليات التي يمنحها لوسائل وأدوات معينة وحدها، تولَّد أشكال جديدة من الأزمات وحالات انعدام الاستقرار. فقد جمعت "لحظة القطبية الأحادية"،[1] وهي التي ظهرت إلى الوجود بعد عام 1990، ما بين الهدف الاستراتيجي الآني للولايات المتحدة الأمريكية، وهو المتمثل بالحيلولة دون ظهور منافس عالمي جديد،[2] وصوغ مهمات جديدة لمؤسسات تجاوزها الزمن؛ مثل: مجلس الأمن وحلف الناتو.[3] وبديلاً من المبادئ الشرعية المترسخة المتعلقة باستخدام القوة وعدم التدخل، (وهي التي صمدت في وجه الانتهاكات المتكررة لها من جانب القوتين العظميين إبّان حقبة الحرب الباردة)، حلّت مذاهب جديدة؛ مثل: الردع، والتدخل لدواعٍ إنسانية، و"مسؤولية توفير الحماية".[4] وتحولت المخاوف حيال الترسانات والعقائد النووية، لكل من: الولايات المتحدة وروسيا وغيرهما من الدول التي امتلكت الأسلحة النووية "رسمياً" - وهي التي شكّلت المادة الرئيسية للخطاب الذي شاع في تلك الحقبة - إلى مخاوف شاملة، من انتشار أسلحة الدمار الشامل على أيدي "دول مارقة"؛ ومن ثم يد لاعبين آخرين لا ينتمون إلى دولة بعينها. وتصاعدت حدة مخاطر معينة؛ كالإرهاب - وهو الذي قُدِّر على دولة؛ مثل: الهند أن تتحمل معاناة تبعاته طوال

تسعينيات القرن الماضي - لتصل إلى مستوى "الحرب العالمية"، فور أن أدركت واشنطن أنها هي الطرف المتلقي للهجمات المدمرة التي استهدفتها في دار السلام ونيروبي، ومن بعدها الهجمات الأكثر مأساوية التي تلتها عام 2001، على مدينة نيويورك.

وقبل ذلك، كان النظام "الأحادي القطب" المتعدد الأطراف، وهو الذي بدأ بعملية "عاصفة الصحراء" عام 1990، وبفرض العقوبات و"مناطق حظر الطيران"، قد بلغ أوجه عام 1999، عندما شن حلف الناتو الحرب على يوغسلافيا في عهد إدارة بيل كلينتون. ولكن هذا النظام؛ سرعان ما آل إلى الشلل، عندما وضعت أوروبا العجوز يدها بيد روسيا والصين؛ في مسعى منها لوضع نهاية للعقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة على العراق في عهد صدّام حسين. وما تبع ذلك في نهاية المطاف، هو غزو لذلك البلد، قادته الولايات المتحدة عام 2003، على الرغم من أن واشنطن قد أجبرت؛ بفعل تحديات مرحلة ما بعد الحرب التي واجهتها في العراق، على أن تعيد التفكير في عقيدتي الحرب الوقائية وتغيير الأنظمة، فضلاً عن نزعة "التصرف الأحادي الجانب" المحببة إليها.

وإذ وجد جورج بوش نفسه وجهاً لوجه أمام العقبات التي تحد من قوة أمريكا، فقد حرص، خلال ولايته الثانية رئيساً، على إجراء تصحيح للمسار الذي اعتمدته واشنطن؛ ومن هنا، نجد أن وثيقة "استراتيجية الأمن القومي" لعام 2002، لطالما تحدثت عن حاجة القوى العظمى إلى التعاون فيما بينها. صحيح أن هذه الاستراتيجية، ظلت تركز على منع ظهور منافسين أنداد للولايات المتحدة، غير أن بوش ومستشاريه أدركوا سريعاً أن أكثر الوسائل فعالية؛ لمنع ظهور قوة تقف موقف المتحدي في وجه أمريكا يمكن أن تُمثل بإيجاد روحية التصرف بصورة تعاونية ما بين الولايات المتحدة وغيرها من أقطاب النظام العالمي الصاعدة الأخرى. ويذهب جاديس Gaddis إلى القول: إن بوش كان على صواب عندما تكهن، وهو يرى الدفعة الأولى من الدعم الذي قدمه العالم لواشنطن في حربها ضد أفغانستان بعد هجمات 11/ 9، بأن القوى العظمى «تفضل تولي قوة واحدة مسيطرة، عملية إدارة النظام العالمي؛ مادامت قوة "حميدة" نسبياً»، وقادرة على الجمع ما بين قدراتها

و«المبادئ والمعايير العالمية».[5] ومهما يكن من أمر، فإن حرب العراق وما تلاها من عواقب وآثار – من قبيل افتضاح ممارسات التعذيب في سجن أبو غريب – قد قوضا قدرة الولايات المتحدة على إضفاء صورة القوة "الحميدة" على نفسها، أو على وصف سلوكها بأنه أنموذج يجسد "القيم والمثُل المشتركة". وكان لا بد من خوض معركة جديدة، بشأن ما يمكن أن يترتب للنظام العالمي من "حقوق إدارية". وقد فعلت إدارة بوش ذلك، من خلال تشكيل تحالفات بزعامة واشنطن، وكل منها يُعنى بقضية محددة بعينها، سواء مع دول كبرى أو متوسطة الحجم؛ مثل: روسيا والصين والهند وإندونيسيا واليابان وكوريا الجنوبية وأستراليا والبرازيل وأوروبا؛ بهدف التوصل إلى حلول لتحديات اتسمت بالتنوع والتشعب؛ ومنها – على سبيل المثال – أمن الطاقة، وكوريا الشمالية، والمسألة النووية الإيرانية، والتجارة الحرة، والتغيرات المناخية. فلم يكن من قبيل المصادفة – إذاً – أن تُبلور الشراكة الاستراتيجية التي أقامتها الولايات المتحدة الأمريكية مع الهند في مرحلة ما بعد حرب العراق تحديداً؛[6] وهي الشراكة التي تمحورت، في هذه الجهة، حول رغبة الهند في تخليص قطاع الطاقة النووية الهندي من العقوبات المفروضة عليه، وحول رغبة واشنطن، كذلك، في تولي قوة ناهضة؛ كالهند برعايتها؛ لتصبح سوقاً لبضائعها وخدماتها العسكرية والمدنية، و"متعهداً" خارجياً محتملاً، تمارس من خلاله قوتها التسلطية في آسيا. وكانت الهند قد أعلنت عن قدومها إلى المسرح العالمي عام 1998، بإجراء سلسلة من التجارب النووية، ورفع معدل نموها الاقتصادي، على الرغم من العقوبات التي فرضتها عليها الولايات المتحدة ودول أخرى غيرها. ومع أن الرئيس بيل كلينتون، كان البادئ بعملية "الشراكة" مع الهند بعد ذلك مباشرة، إلا أن إدارة بوش، هي التي انتهزت فرصة إدارة "النهوض السلمي" لنيودلهي، وضمان تصرفها "شريكاً مسؤولاً".[7] ولعل الضغوط التي مارستها الولايات المتحدة؛ بقصد استثناء الهند من الضوابط والشروط الرقابية التي تفرضها "مجموعة الموردين النوويين"، تمثل آخر انتصار تحققه نزعة "الأحادية" الأمريكية، (وهذه المجموعة "كارتل" مكون من 46 دولة، تحظر قواعدها بيع وقود ومعدات نووية لدول ليست أطرافاً في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية)؛ وعلى أي

حال، لم يكن ليكتب لهذا المسعى النجاح، من دون الدعم القوي الذي لقيه من روسيا وفرنسا، وكل منهما لديها من الأسباب الاقتصادية والاستراتيجية القوية ما يدعوها إلى فتح أبواب التجارة النووية أمام نيودلهي.

وحين كانت ولاية بوش الثانية توشك على الانتهاء؛ خلُص إلى فهم أفضل لوقع نهوض الصين على المستوى العالمي، بيد أنه أخفق في إقامة علاقة بنّاءة مع بكين؛ لأن اهتمامه كان منصباً في المقام الأول، على أخذ الحيطة والحذر من القوة الصينية، بدلاً من التعامل وإياها. وإزاء ما يتعلق بروسيا، لم يكن في وسع إدارة بوش على الإطلاق، إدراك ما يعنيه صعود نجم موسكو من جديد، بزعامة فلاديمير بوتين، بالنسبة إلى النظام العالمي؛ فقد أدى إلغاء معاهدة الصواريخ المضادة للصواريخ البالستية عام 2001، والجهود المكثفة والفاعلة التي بذلت لتهيئة الأجواء الملائمة لإقامة الدفاعات الصاروخية، (بما في ذلك: اختيار مواقع لإقامة منظومات رادارات الإنذار المبكر على أراضي بولندا وجمهورية التشيك)، إلى إضعاف نفوذ واشنطن وتأثيرها لدى موسكو، في وقت كانت فيه بأمس الحاجة إليهما.

ولو كانت الولايات المتحدة قد اختارت توظيف الحوار والجهد الدبلوماسي، بالأسلوب السليم القديم؛ بغية معالجة التحديات الفعلية، أو المتوقعة، التي تُعرض لها مصالحها؛ انطلاقاً من إيران وكوريا الشمالية وسوريا، أو نتيجة لانهيار محادثات التجارة العالمية وتفاقم معضلة الإرهاب، لما كان لهذا العجز في بناء علاقات تعاون حقيقية ما بين القوى العظمى أي تأثير يذكر، غير أن الجمع بين هذين الخطأين لسوف يثبت ضخامة تكلفته، بعد أن أخذت بالتآكل والانهيار، تلك الحلول التي استندت إلى التحالفات، والتي بدت أول الأمر في متناول اليد. وقد برز الشاهد الأكثر إثارة للذهول من شواهد هذه المشكلة عام 2006، يوم أقدمت كوريا الشمالية على إجراء تجربتها النووية. وعندما ألغت واشنطن عام 2002، ما سمي "اتفاق الإطار" Agreed Framework، كان الافتراض السائد يقضي بأن بكين وموسكو ستعملان معاً بشكل وثيق، مع واشنطن لضمان عدم حصول بيونج يانج على القدرات النووية؛ غير أن

شيئاً من هذا لم يحدث. وكما هي الحال بالنسبة إلى إيران، فإن الشكوك كانت ماتزال تراود بكين وموسكو، بشأن دوافع الولايات المتحدة ونياتها، فضلاً عن إحساسها بالقلق حيال نتائج تشديد الإجراءات العقابية التي كانتا قد قبلتا بها على مضض، في مجلس الأمن. وفي كلتا الحالين، وجدت الولايات المتحدة نفسها أعجز من أن "تعاقب" الكوريين الشماليين والإيرانيين؛ جزاء رفضهم الرضوخ لمطالبها. وفي أغلب الظن، أن رئاسة باراك أوباما سترى أن الأجواء مواتية لبذل محاولة جديدة ذات مغزى أقوى للتوفيق بين مخاوف أمريكا، من ظهور منافسين أنداد محتملين، وبين الحاجة الملحة العملية إلى التعاون وإياهم. وثمة مفارقة تكمن في إخفاق بوش في القيام بذلك، وهي أنه ما من أحد كان قد تفهم ظاهرة الشد والجذب القائمة بين التعاون السياسي والتنافس الاستراتيجي، بأفضل مما تفهمتها وزيرة خارجيته كوندوليزا رايس؛ ولمواجهة أولئك الذين وجدوا ما يغريهم بالقول: إن التحدي الرئيسي الذي يواجه المجتمع الدولي، إثر حرب العراق، يكمن في كيفية ترويض القوة الأمريكية، حرصت الدكتورة رايس على أن تسوِّق للداخل الأمريكي، صورة للنظام العالمي تشكّل فيها "التهديدات الجديدة" الممثلة بالإرهاب، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، وتفشي الأوبئة، خطراً مشتركاً يحدق بجميع الدول، صغيرها وكبيرها؛ وبناءً على ذلك، فقد جرى في هذا السياق، تصوير أي تحدٍ لمصالح الولايات المتحدة وحلفائها، على أنه يشكل تهديداً عالمياً؛ وعلى سبيل المثال، فإن قضية تخصيب اليورانيوم في إيران - وهي في الأصل حصيلة توترات غير محسومة بين واشنطن وطهران، وإحدى نتائج هشاشة عملية السلام الشاملة في الشرق الأوسط، وكان ينبغي تسويتها ضمن هذا الإطار - قد أعيد تقديمها بلباس مشكلة تسلح نووي وشيكة الوقوع.

ففي خطاب رئيسي، ألقته كوندوليزا رايس، وزيرة الخارجية الأمريكية، أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2005، بمناسبة الذكرى الستين لتأسيس المنظمة الأممية، ادعت أن ظهور تهديدات جديدة؛ قد سبب «اهتزاز أرضية السياسة الدولية من تحت أقدامنا».[8] وفي العالم القديم - بدءاً من عام 1945 وانتهاءً، كما نفترض، بانهيار الاتحاد السوفيتي - كانت «التهديدات الأخطر الموجهة إلى السلام والأمن - على أي حال - قد

ظهرت بين الدول وبقيت محصورة ضمن حدودها»، أما اليوم، فإن «أعظم التهديدات التي نواجهها، نشأ داخل الدول واجتاز حدودها...؛ أي كانت تهديدات عبر-وطنية؛ كالإرهاب وانتشار الأسلحة والأمراض الوبائية والاتجار بالبشر». وفي وقت متأخر من العام نفسه، وفي مقالة صحفية بالغة القوة والتأثير، ربطت الوزيرة بين تلك التهديدات والحاجة إلى جهد تنسيقي جديد أكثر وضوحاً بين دول العالم، قائلة: «إنها المرة الأولى، منذ إقرار معاهدة الصلح في ويستفاليا عام 1648، التي تصبح فيها احتمالات نشوب نزاع عنيف بين الدول العظمى أقرب إلى المستحيل أكثر من أي وقت مضى»، وأضافت:

> تخوض الدول العظمى، على نحو متزايد، تنافساً في مجال السلام، ولا تعد العدة للحرب؛ ولتعزيز هذا التوجه الذي يلفت النظر، وتقويته، تعكف الولايات المتحدة اليوم على إعادة صوغ شراكاتنا مع دول؛ مثل: اليابان وروسيا، ومع الاتحاد الأوروبي، ومع الصين والهند بشكل خاص. ونحن معاً، نقوم بوضع صيغة للاستقرار العالمي أكثر ديمومة ورسوخاً: أي إيجاد توازن للقوى ينحاز إلى جانب الحرية.[9]

وليس من الصعب ملاحظة صدى التعاطف وهذه المفاهيم ذاتها في كتابات مستشاري الرئيس أوباما لشؤون السياسة الخارجية.[10] كما أننا لا نحتاج إلى كبير جهد؛ لنكتشف خلفيات مقاربة مماثلة، سواء في الخطاب الذي دأبت إدارة بيل كلينتون على استخدامه، أو في سياساتها؛ فما يبدو أول وهلة - بعبارة أخرى - ثلاث مقاربات مختلفة، بل متناقضة، تجاه القوى العالمية، بدءاً بكلينتون ومروراً ببوش، وانتهاءً بأوباما اليوم، إنما هو في الواقع، جزء من متوالية تُجرى فيها بشكل دوري، إعادة ترتيب الأولويات المعلنة: (حماية الكويتيين أو أبناء كوسوفا، والإرهاب وأسلحة الدمار الشامل، والعراق، ومنطقة الحدود الأفغانية - الباكستانية)، والأدوات والوسائل المستخدمة: (العقوبات أو الحرب، والتحرك الأحادي الجانب أو من خلال "تحالفات الراغبين"، أو العمل المتعدد الأطراف)، من دون إجراء أي تغيير في استراتيجية السيطرة الطويلة الأمد.

ومع ذلك، فالحقيقة الثابتة، هي أن هذه الاستراتيجية لم تنجح حقاً في ترسيخ أسس السيطرة؛ وهو السبب الذي أبقى النظام العالمي في حالة سائبة منذ عام 1990، أما السبب الرئيسي وراء عدم قدرة واشنطن، على ضمان استقرار النظام العالمي، فيكمن في أنها لم تأخذ في الحسبان قط التغييرات الجوهرية في عملية التوزيع النسبي للقدرات الاقتصادية والسياسية العالمية، كما لم تعمل على دفع مؤسسات الحوكمة العالمية إلى عكس هذه التغييرات. وقد تم تضخيم عواقب هذا الإخفاق؛ بفعل محاولة استهدفت "عولمة" حدود القوة العسكرية وامتداداتها، وكذلك التوافقات والتحالفات التي تفتقر إلى المصداقية والقدرة على تحقيق نتائج ثابتة و"حميدة"؛ ونتيجة لذلك، نجد أن ما نشهده اليوم، إنما هو العالم الأسوأ بين كل "العوالم" المحتملة؛ فمع أنه مازال في مقدور الولايات المتحدة وحلفائها، تخريب كيانات النظام القائمة في كل قارات العالم، إلا أنهم يفتقرون إلى القدرة الكافية على فرض نظام بديل فعال. وهكذا، يبدو واضحاً أن مقولة جاديس بشأن القوة المسيطرة الوحيدة، تفتقر إلى ما يسندها.

لقد رحبت الهند؛ بصفتها بلداً وجد نفسه معزولاً عن الدوائر الرئيسية لصنع القرار العالمي، بالاعتراف الذي بدا أنها حظيت به في إطار مخطط بوش - رايس، الذي صُمم لإعادة ترتيب الأوضاع. ومنذ أن وضعت الحرب الباردة أوزارها، وتحديداً بعد أن أعلنت الهند صراحة، وضعية أسلحتها النووية، مابرح المفكرون الاستراتيجيون الهنود يفترضون أن العالم إما "متعدد الأقطاب" أو "متعدد المراكز"؛[11] ولم يكن القصد من وراء هذه الفرضية، تقويض منزلة "القطب الأوحد" التي تشغلها الولايات المتحدة؛ كيما يعزز هؤلاء المفكرون الادعاء القائل: إن العالم لم يعد في وسعه تجاهل الطموحات المشروعة للهند. وعلى الرغم من أن الهند كانت قد تمكنت، خلال فترة الحرب الباردة، من تأسيس موقع لها؛ بوصفها زعيمة لعالم نامٍ غير منحاز، فإن مجتمع المنظرين والخبراء الاستراتيجيين الهنود، لا يشعر بأدنى قدر من التعاطف تجاه زوال النظام القديم. وبقدر ما تواصل تركيبة المؤسسات العالمية في الواقع، عكس التوزيع النسبي للقوة على النحو الذي كان عليه عام 1945، فإن ضرورة العمل على إيجاد نظام جديد، أمست ملحة إلى حد

كبير. ولكن في حال اتفقت آراء المحللين الهنود على ضرورة التغيير، يظل الخلاف قائماً حول ما ينبغي أن تكون عليه طبيعة هذا النظام العالمي الجديد، والسبيل التي يجب على الهند اتباعها في ممارسة سلطتها وقوتها؛ حال حصولها على مقعد حول طاولة النخب العالمية الراقية. وقد يكون في وسع المحللين الهنود جميعاً الاتفاق في الرأي على أنه لا مناص من أن تصبح بلادهم عضواً دائم العضوية في مجلس الأمن، ولكن السؤال الذي يبرز هنا، هو: كيف ستصوت الهند حالَ جوبهت بطلب فرض المزيد من العقوبات على إيران أو السودان، أو عندما يُعرض للتصويت قرار يطالب مدعي عام المحكمة الجنائية الدولية، بفتح تحقيق في جرائم الحرب التي ارتكبتها إسرائيل خلال غزوها لقطاع غزة خلال شهري كانون الأول/ ديسمبر عام 2008، وكانون الثاني/ يناير عام 2009؟ وعلى أي حال، فإن تصويت الهند لمصلحة قرار اتخذته الوكالة الدولية للطاقة الذرية في أيلول/ سبتمبر عام 2005، وهو الذي قضى بأن إيران لم تلتزم بأحكام اتفاقية الضمانات التابع للوكالة، قد أثار جدلاً واسع النطاق داخل البلاد، ولاسيما بعد الكشف عن أدلة تثبت أن واشنطن مارست ضغوطها على نيودلهي، وحذرتها من أن امتناعها عن التصويت قد يعوق تمرير الصفقة الهندية - الأمريكية النووية في الكونجرس.

القضية الأخرى التي ينقسم رأي المجتمع الاستراتيجي الهندي حيالها، هي الخيارات وطبيعة الأدوات التي يجب على الهند استخدامها للإسهام في بناء نظام عالمي أكثر تمثيلاً؛ فأولاً، هناك العرض الأمريكي الذي طُرح علناً في آذار/ مارس عام 2005؛ لتقديم المزيد من الدعم لطموحات الهند على الصعيد العالمي. فقد أبلغ أحد كبار مسؤولي وزارة الخارجية الأمريكية، مراسلي وسائل الإعلام، في سياق إيجاز مستفيض حول جنوب آسيا، قائلاً: «لقد توصلت الإدارة الأمريكية، إلى قناعة بأن مستقبل هذه المنطقة كلها، بات حيوياً بشكل مطلق بالنسبة إلى مستقبل الولايات المتحدة التي وضعت نصب عينيها، مد يد العون للهند؛ كي تصبح قوة عالمية رئيسية في القرن الحادي والعشرين. ونحن نتفهم تماماً الانعكاسات المترتبة على هذا التصريح، بما في ذلك العسكرية منها».[12] وبحسب المحللين الهنود، فإن هذا العرض جاء مغلفاً بالأمل، في تعاون نيودلهي بصورة وثيقة مع

واشنطن؛ لمعالجة طائفة واسعة من القضايا والتهديدات العالمية، وثمة - كذلك - تساؤلات تثار حول مدى تشاطر واشنطن ونيودلهي، مصالح استراتيجية مشتركة، واحتمال كون نيودلهي ستلحق الضرر بعلاقاتها مع بكين، ومع موسكو بخاصة أو لا؛ جراء تقاربها لأكثر مما ينبغي مع واشنطن؛ فهناك، على سبيل المثال، خلافات معروفة في وجهات النظر، حتى بالنسبة إلى قضايا؛ مثل: الإرهاب؛ حيث ترفض الولايات المتحدة القبول بالادعاءات الهندية القائلة: إن المؤسسة العسكرية الباكستانية، تشكل جزءاً من مشكلة الحدود الأفغانية - الباكستانية، لا جزءاً من الحل. وعلى الرغم من أن الاتفاقية النووية الهندية - الأمريكية لعام 2005، قد ضيقت الفجوة القائمة بين الجانبين، بشأن قضية ماانفكت تمثل مصدر إزعاج متبادلاً وخطيراً لهما منذ أواسط سبعينيات القرن الماضي، فماتزال هناك خلافات جوهرية بين الجانبين، حول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وحق الهند في الحصول على تكنولوجيا التخصيب وإعادة المعالجة، والمواد النووية من السوق العالمية.

ومع أن دبلوماسيين هنوداً، كانوا قد أعربوا عن كبير ارتياحهم لفكرة أن التهديدات الأربعة التي تتناولها هذه الدراسة - أي: الإرهاب، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، والأمن البيئي وأمن الطاقة، والدول الهشة والفاشلة - تشكل خطراً جسيماً بالنسبة إلى المجتمع الدولي، فإن صانعي السياسة لا يرون أنها، تشكل بأي حال من الأحوال، قائمة نهائية للتحديات التي تواجه البلاد؛ إذ إن المحللين الاستراتيجيين الهنود، وأعضاء المجتمع السياسي الأوسع نطاقاً، ممن يبدون اهتماماً عميقاً بالسياسة الخارجية وبالاقتصاد السياسي العالمي، يرون أن الحديث عن "تهديدات جديدة"، ينطوي على مشكلات عويصة لأنه يفترض أن "التهديدات القديمة" التي كان النظام العالمي يواجهها، إما أنها قد اختفت حدتها أو تراجعت. وفي واقع الحال، فإن التهديدات القديمة قد ازدادت خطورة، وأمست تشكل تحدياً أكبر للنظام الدولي؛ مقارنة إلى التوترات الجديدة. وليلقِ القارئ نظرة إلى هذه القائمة: نزوع الدول الأقوى إلى استخدام القوة ضد الدول الصغرى تحت هذه الحجة أو تلك؛ وسباق التسلح النووي الذي صار يقودنا اليوم إلى توخي الحماية بواسطة

الصواريخ البالستية، وتسليح الفضاء الخارجي وعسكرته والبحث عن قنابل نووية أصغر حجماً و"قابلة للاستخدام"، ورفض تسوية الصراعات المعلقة القائمة، ولاسيما الصراع الناشب في منطقة الشرق الأوسط الذي تحول إلى أحد العوامل الرئيسية التي تقف وراء الإرهاب، والإصرار على انتهاج ممارسات الإقصاء والإفقار، فتتفرع منهما "تهديدات" ثانوية؛ كالاتجار بالبشر، وتفشي الأوبئة عالمياً، وتزعزع الاستقرار المالي، وفرض سياسات الحمائية التجارية.

وعلى الرغم من أن التحليل الذي خرجت به الهند لطبيعة التهديدات العالمية وللمقاربات الواجب اتباعها للتعامل معها، يختلف عن ذلك الذي تعتمده الدول العظمى، فقد اختارت الهند مقاربة انتقائية تسعى من خلالها لتوسيع فضائها الاستراتيجي، بينما تحاول في الوقت نفسه الحصول على مردودات محددة - ولاسيما إزاء ما يخص الإرهاب والتغيرات المناخية والطاقة - ومن ذلك النوع الذي تسهم بصورة مباشرة أكثر في تعزيز مصالح البلاد الأمنية.

الإرهاب والتطرف السياسي

يعد الخطاب الرسمي الهندي، الإرهاب والتطرف، بكل أشكالهما، الخطر الأهم والأكثر إلحاحاً الذي يهدد الأمن القومي للبلاد، سواء أكان ذلك بشكل نزعات انفصالية؛ (كما في ولايات: آسام Assam ومانيبور Manipur وتريبورا Tripura وناجالاند Nagaland الشمالية الشرقية)، أم كان بصورة تطرف إسلامي، (سواء بتحالف مع النزعة الانفصالية؛ كما في جامو وكشمير، أو عبر مفهوم مبهم عن "الجهاد العالمي"، وكما تجلى هذا في عدد آخذ في التزايد من التفجيرات التي تحدث في المدن)، أم كان بشكل تطرف يساري. ومن بين هذه الأشكال، فإن التطرف اليساري، هو الذي يشار إليه غالباً على أنه «التهديد الأخطر الذي يُعرَّض له الأمن الداخلي».[13]

وعلى الرغم من ترتيب الأولويات على هذا النحو، فلطالما افتقرت تلك الجهود التي تبذلها الهند للتعامل ومعضلة الإرهاب على المستوى الداخلي، إلى التنسيق والترابط

المنطقي. وفي هذا السياق، اجتمعت عوامل؛ من قبيل: رداءة أداء أجهزة الشرطة وممارساتها العشوائية، وهزالة التحقيقات الجنائية التي تجريها مؤسسات الطب الشرعي، مع صرامة القوانين النافذة وقسوتها والحصانة القانونية التي يتمتع بها أفراد الأجهزة الأمنية؛ لتوجد وضعاً يندر التوصل فيه إلى حلول حاسمة للجرائم الإرهابية أو ملاحقتها بشكل ناجح، أما على المستوى الدولي، فقد ركزت الهند جهودها على جبهات ثلاث؛ هي: دفع المجتمع الدولي إلى ممارسة ضغوطه على باكستان؛ بغية التخلي عن سياسة إيواء الإرهابيين المناوئين لها، والمطالبة بتطبيق قرارات مجلس الأمن الخاصة بمناهضة الإرهاب، ومنها القرار رقم 1267؛ كي يتسنى للجنة العقوبات المعنية بطالبان وتنظيم القاعدة إنزال العقاب بالإرهابيين الذين يستهدفون الهند؛[14] وحث الأمم المتحدة على تبني معاهدة شاملة حول الإرهاب. ولكن أوراق هذا التحرك الأخير الذي يجوز لنا القول فيه: إنه ذو مغزى رمزي أكثر مما هو عملي، قد اختلطت بسبب الخلاف العربي – الإسرائيلي، حول حق الشعب الفلسطيني الرازح تحت الاحتلال، في شن كفاح مسلح ضد المحتلين. وإزاء ما يتعلق بباكستان، فقد تمكنت الهند أخيراً، بعد سنوات من الشعور بالإحباط؛ جراء عدم اكتراث الغرب بهذا الموضوع، من تحقيق بعض التقدم في هذا المضمار.

ويوم بدأ التمرد الانفصالي في ولاية كشمير عام 1990، رفضت الولايات المتحدة – ومعها معظم الدول الغربية – إدعاءات الهند القائلة بتورط باكستان بشكل كبير وفعال في عمليات تسليح الميليشيات وتدريبها، بل إن واشنطن – بدلاً من ذلك – استغلت وقوع عدد من الحالات المؤكدة لانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، ارتكبتها قوات الأمن الهندية في تلك الولاية لتوجيه سهام النقد لنيودلهي، والدعوة إلى عقد مفاوضات؛ بغية التوصل إلى تسوية لوضعية الأراضي المتنازع عليها بوساطة أمريكية. وعندما ادعت الهند عثورها على أدلة تثبت تورط وكالة الاستخبارات الباكستانية (ISI)، في سلسلة التفجيرات التي هزت مومباي عام 1993، أخذت الولايات المتحدة علماً بذلك، ولكنها عجزت عن ممارسة أي ضغط على إسلام أباد على النحو الذي أرادته الهند، بيد أن تغيراً ملحوظاً قد طرأ عام 1999، على الموقف الأمريكي عندما استغل الجنود الباكستانيون

عملية إعادة نشر القوات الهندية التي تقوم بها الهند موسمياً، في منطقة كارجيل Kargil واجتازت خط السيطرة Line of Control الذي يفصل بين البلدين.[15] وبرغم أن الهند تصدت لهذا العدوان وتمكنت من دحره، فإن الحرب لم تتوقف إلا عندما انتزع الرئيس بيل كلينتون تعهداً من نواز شريف، رئيس الوزراء الباكستاني وقتئذٍ، يلزم إسلام أباد بمراعاة حرمة هذا الخط مستقبلاً.[16] وفي أعقاب هجمات 11/ 9 الإرهابية، حدث تحول أكثر درامية في المواقف الأمريكية؛ فقبل وقوع هذه الهجمات التي استهدفت مركز التجارة العالمي ومبنى البنتاجون، كانت الهند، جنباً إلى جنب مع إيران وروسيا، من الداعمين الرئيسيين للتحالف الشمالي المناهض لحركة طالبان. وحالما بدا واضحاً أن الولايات المتحدة قد قررت أن ترد عسكرياً؛ انتقاماً من نظام طالبان الحاكم في أفغانستان، عرضت الهند على واشنطن استخدام أراضيها لشن عملياتها الهجومية؛ وهكذا، ومنذ عام 2001، دأبت الهند والولايات المتحدة على تبادل المعلومات الاستخبارية فيما بينهما على نحو فعال ونشيط؛ ولعل أبرز الأمثلة في هذا الخصوص، تعاون مكتب التحقيقات الفيدرالي مع المحققين الهنود/ إثر الهجمات الإرهابية التي ضربت مومباي في تشرين الثاني/ نوفمبر عام 2008.[17]

أين إذاً! يقف المجتمع الاستراتيجي الهندي، إزاء التهديد الذي يحدق بالأمن العالمي جراء الإرهاب، وإزاء الوسائل المطلوبة للتعامل مع هذا التهديد؟ والجواب ربما لا يزيد على أن الصورة غير واضحة المعالم؛ فعلى الرغم من الإحساس بالرضا حيال إقرار واشنطن مجبرة، بالخطر الذي تمثله منطقة الحدود الأفغانية الباكستانية بالنسبة إلى أمنها القومي، فإن هناك أيضاً مخاوف من أن الضغوط السياسية الداخلية، قد تجبر الرئيس أوباما على سحب القوات الأمريكية، قبل إلحاق الهزيمة كاملة بحركتي طالبان والقاعدة، وقبل أن يتمكن النظام الجديد في أفغانستان – وهو الذي يؤمل له أن يكون ديمقراطياً – من تحقيق الأمن والاستقرار لنفسه. وبرغم ما لدى الإدارة الهندية من تحفظات على استخدام قواتها العسكرية ضد ما يشتبه في أنه معسكرات إرهابية في البلدان المجاورة لها، ومع أن الهند شجبت الهجمات الإسرائيلية على لبنان وقطاع غزة عامي 2006 و2009، فإنها لم تقلل من دعمها للمجهود العسكري الأمريكي

في أفغانستان، بل إن الهند - في حقيقة الأمر - ترى أن "التذبذب" الواضح تماماً في مواقف الصحافة البريطانية والأمريكية، حول قضية الحرب الأفغانية، ينطوي على دعم لمواقف العناصر المتشددين في المؤسسة العسكرية الباكستانية التي تزعم أن على إسلام أباد، المحافظة على "موجوداتها وأصولها الاستراتيجية" في أفغانستان - وتعني بذلك طالبان - حتى تكون في موقع يتيح لها الاستحواذ على السلطة، يوم ترحل الولايات المتحدة في نهاية المطاف؛ ولذا، فإن التعامل مع خطر الإرهاب، بات يتطلب إجبار النظام العسكري الباكستاني على تنفيذ عملية لتصحيح مساره، بعد إقدامه على تشكيل عدد من التنظيمات الإرهابية، ورعايته لها سنين طويلة؛ كي يستخدمها أدواتٍ لتعزيز قوته وقدراته، سواء في مواجهة الهند وأفغانستان، أو الأحزاب السياسية ذات القاعدة الجماهيرية التي تمارس نشاطاتها فوق الأراضي الباكستانية.

ومنذ تسعينيات القرن الماضي، لم يوغر شيء صدر المؤسسة الهندية - كما ترى - أكثر مما فعلته المعايير المزدوجة التي اقترنت بمواقف الغرب حيال مسألة الإرهاب؛ فطوال الفترة التي ظلت خلالها الجماعات الإرهابية المنطلقة من باكستان تنفذ تفجيراتها داخل المدن الهندية وتقتل المواطنين الهنود، لم تكن الولايات المتحدة وأوروبا، على ما يبدو، تعيران ذلك اهتماماً خاصاً، غير أن اعتداءات 11/ 9 غيرت الأوضاع بعض الشيء، إلا أن الساسة الهنود كانوا مايزالون وقتذاك يعتقدون بأن الولايات المتحدة لما تكن بعد قد عدّت أن جماعة من نوع "لَشكر طيبة" - المتهمة بالوقوف وراء هجمات تشرين الثاني/ نوفمبر عام 2008 الإرهابية في مومباي - تشكل خطراً يتهدد الولايات المتحدة، مساوياً ذلك الذي تمثله حركتا طالبان والقاعدة، على الرغم من حقيقة مفادها أن هاتين الجماعتين تتبادلان الأفراد والمعلومات الاستخبارية، وأساليب الاستهداف والعمل، وأنهما تشكلان ما وُفقت هيلاري كلينتون، وزيرة الخارجية الأمريكية، بتسميته «النقابة الإرهابية».[18]

ولعل من بين "الحواشي" التوضيحية المهمة التي يمكن تذييل هذا البحث بها، هي أن الهند، برغم الصلات الاستراتيجية الوثيقة التي تربطها بإسرائيل، واعتمادها على التقنيات العسكرية الإسرائيلية التي تدخل في مجموعة كبيرة من مهمات مكافحة

الإرهاب وأدواتها،ماانفكت ترفض طلبات تل أبيب التي تدعوها إلى إدراج جماعات؛ مثل: حزب الله وحركة "حماس" على قائمة التنظيمات الخارجة على القانون بمقتضى القوانين الهندية. وعلى الرغم من أن هذا؛ ربما أغرى بعض الناس باتهام الهند بتبني معايير مزدوجة، فإن الحقيقة التي تظل قائمة، هي أن الحكومة الهندية تُعد تقليدياً، من القوى الداعمة بقوة لحق الفلسطينيين في تقرير المصير، وبأنها رفضت بعزم ثابت كل المحاولات التي كان يُراد بها دفعها إلى وصم المقاومة الفلسطينية بـ "الإرهابية". غير أن هذا لم يحل بين نيودلهي وبين توجيه النقد لحركة "حماس"؛ بسبب الهجمات الصاروخية التي تشنها ضد المدنيين الإسرائيليين؛ كما عملت جاهدة على تسليط الضوء على الصلات التنظيمية والأيديولوجية القائمة بين الجماعات الإرهابية الناشطة المناهضة للهند التي تتخذ من باكستان منطلقاً لعملياتها، وبين الجماعات الإسلامية المتطرفة العاملة في الشيشان وأوزبكستان والصين. وإذا كانت الحكومة الهندية، لم تقم علاقات سياسية وثيقة بمنظمة شنجهاي للتعاون – ربما نزولاً عند تحفظات الولايات المتحدة، على الطابع "الحصري" لمثل هذه المنظمات الإقليمية – فإنها مع ذلك، مابرحت تشارك في نشاطات الجهاز الإقليمي لمكافحة الإرهاب التابع لهذه المنظمة وتدريباته.

وتلخيصاً لما تقدم، فإن الهند تواصل بذل جهدها؛ للحصول على اعتراف الولايات المتحدة – وإن أتى متأخراً – بالتهديد الذي يمثله الإرهاب للأمن العالمي، ولاسيما في منطقة الحدود الأفغانية – الباكستانية؛ بغية دفع الولايات المتحدة إلى تغيير سياستها حيال باكستان. وقد يمكن تفهم مدى أهمية هذا الهدف بالنسبة إلى الإدارة الهندية من خلال مضيها قدماً في دعم العمليات العسكرية الأمريكية في أفغانستان، برغم أن هذا يمكن أن يفضي إلى وجود عسكري طويل الأجل لقوة أجنبية في منطقة جنوب آسيا، بيد أن الهند لا تتردد، في الوقت نفسه، في أن تتعاون وقوى عالمية وإقليمية أخرى؛ كروسيا والصين وإيران؛ سعياً وراء التوصل إلى تسوية متوازنة ومتينة الأسس في أفغانستان.

انتشار أسلحة الدمار الشامل

بعد أن انتقلت الهند من موقعها؛ بوصفها هدفاً للجهود الدولية الداعية إلى حظر انتشار الأسلحة النووية، إلى موقع الحليف المفضل في الحملة الهادفة إلى الحيلولة دون انتشار المزيد من الأسلحة النووية، بات موقفها من انتشار أسلحة الدمار الشامل واضحاً وقاطعاً: فهي لا تتمنى رؤية دولة أخرى تقع ضمن الفضاء الممتد المحيط بها، أو في أي مكان آخر، تحصل على قدرات عسكرية نووية.[19] وفي هذا الشأن، فإن المأزق الذي يجد صانعو القرار أنفسهم فيه، يكمن في كيفية ترجمة ذلك إلى مجموعة من الأولويات والسياسات على المستوى العالمي، ولاسيما عندما يكون هناك من يعتقد بأن الطريقة الوحيدة لمنع توسيع رقعة الانتشار النووي، يكمن في اللجوء إلى توجيه ضربة استباقية أو حتى من خلال فرض عقوبات، وهما المقاربتان اللتان تعارضهما الهند تقليدياً. ولعل خير من عبّر بأفضل وجه عن هذه المشكلة، هو روبرت بلاكويل Robert Blackwill، السفير الأمريكي السابق لدى الهند، بقوله:

> إذا جاز لي أن أكون صريحاً، فلدي انطباع؛ مفاده: أن الهند، برغم أنها تود كثيراً ألا تحصل إيران على أسلحة نووية، فإنها في حال جوبهت بخيار ثنائي؛ مفاده: إما السماح لإيران بذلك وإما شن هجوم عسكري أمريكي عليها، فإن الهند ستفضل التعامل بينها وبين إيران نووية، من دون مهاجمتها.[20]

وكان التناقض الجوهري الآخر، وهو النابع من معارضة الهند التقليدية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (وهي المعاهدة الدولية الرئيسية الهادفة إلى منع حصول عدد أكبر من الدول على أسلحة نووية)؛ بوصفها اتفاقية منحازة، وتحابي هذه الدولة على حساب تلك، قد تم حسمه – وإن جزئياً – عام 2008، حينما قررت مجموعة الموردين النوويين، استثناء الهند من القيود التي تحظر بيع المواد النووية إلى بلدان لم تقبل كلياً بأحكام اتفاقية الضمانات النووية التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية؛ ومع أن هذا القرار استند أساساً إلى عوامل تجارية وأخرى ذات صلة بـ "السياسة الواقعية"، فإنه ارتكز أيضاً إلى تقويم؛ خلُص إليه المجتمع الدولي بأن امتلاك الهند الأسلحة النووية لا يشكل خطراً من حيث

الانتشار. وفي مقابل ذلك، تعهدت الهند بأن تلتزم بقرارها القاضي، بوقف إجراء التجارب النووية، وأن تسهم بشكل إيجابي في التوصل إلى معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية Fissile Material Cut-off Treaty، وأن تفصل ما بين منشآتها النووية العسكرية ومنشآتها المدنية، وأن تضع هذه الأخيرة، تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وكان مدير عام الوكالة الدولية، وهو الذي أيد بقوة استثناء الهند المارّ ذكره، قد أقرّ بالمخاوف التي كانت تساور بعض دول العالم، ولكنه قال: إن النظام الدولي لحظر الانتشار سيزداد قوة بوجود الهند داخله، بدلاً من بقائها خارجه.[21]

ومع أن جذور برنامج الهند للأسلحة النووية، تمتد إلى الخيارات التكنولوجية التي لجأت إليها أوائل خمسينيات القرن الماضي، إلا أن العلماء الهنود لم يبدأوا العمل على نحو جاد[22] في البرنامج النووي الهندي، إلا بعد قيام الصين بإجراء أول تجربة نووية لها في منطقة "لوب نور" Lop Nor، بإقليم التِّبت عام 1964. ومع أن الهند كانت شريكاً فعالاً في المفاوضات التي مهدت الطريق للتوصل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام 1968، إلا أنها أعلنت نيتها الامتناع عن التوقيع عليها؛ بسبب الطبيعة العشوائية والتمييزية للموعد النهائي الذي حددته الاتفاقية بعام 1967؛ لتقديم تقارير النشاطات النووية بالنسبة إلى دولة تمتلك "حقيقة" أسلحة نووية، وأجرت اختباراً لجهاز تفجيري فعلاً.[23] وبعد ذلك التاريخ بست سنوات، أجرت الهند أولى تجاربها النووية، في بوكران Pokhran عام 1974، وإن كانت قد وصفت التجربة وسط إحساس ذاتي بالحرج، بأنها «تفجير نووي سلمي».

وعلى الرغم من أن الهند أصبحت بذلك أول دولة تقوم "بنشر" الأسلحة النووية في عصر معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فإن ترددها في الإعلان عن نيتها امتلاك أسلحة كهذه، سمح للمجتمع الدولي بترديد الوهم القائل: إنه مازال بالإمكان إقناع الهند - أو منعها - من الوصول إلى المرحلة النهائية؛ بوصفها دولة مالكة للأسلحة النووية. ومع ذلك، فقد ساور بعض الناس إحساس بخطورة الوضع، وإن بشكل طفيف. فقد شرعت

الولايات المتحدة، بتطبيق حظر أمريكي على المبيعات النووية إلى الهند؛ غير أن مجموعة المورِّدين النوويين، (وهي التي كانت قد شُكّلت بناءً على ضغط من واشنطن نفسها)، لم تفرض مثل هذا الحظر على المستوى المتعدد الأطراف. ولم يحدث إلا بعد انتهاء الحرب الباردة، أن تمكنت الولايات المتحدة، من دفع هذه المجموعة إلى تبنى طائفة متكاملة من الضمانات الواجب توفيرها؛ بوصفها معياراً لا غنى عنه لتصدير المواد النووية.

وعلى امتداد الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين، لم تنقطع الهند عن تأكيد أنها لا توظف الطاقة النووية إلا في أغراض سلمية، والتعبير عن عزمها على لعب دور ملموس عبر المنتديات الدولية؛ بوصفها من دعاة نزع الأسلحة النووية. فقد أيدت قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الداعي إلى الاستئناس برأي استشاري، من محكمة العدل الدولية، حول شرعية استخدام الأسلحة النووية، أو التهديد باستخدامها؛ وكانت من أوائل رعاة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ولكن، إثر بدء المفاوضات الخاصة بهذه المعاهدة بشكل فعلي في جنيف، أدركت الهند أن الولايات المتحدة والصين، ودولاً أخرى غيرهما، تبدي حماسة واضحة لاستخدام المعاهدة، وسيلة لغلق الباب أمام الخيار النووي للهند. ومهما يكن من أمر، فلما تكن الهند بعد، قد استكملت حصولها على التكنولوجيا النووية الخاصة بالأسلحة؛ وقد شاع يومئذٍ الاعتقاد بأنه إذا ما أصبح دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز التنفيذ، مشروطاً بتصديق 45 دولة يحتمل امتلاكها قدرات نووية، بما فيها الهند (أو ما يعرف بـ "دول الملحق الثاني")، فإن هذا قد يدفع بالبلاد إلى التخلي عن "حقها" في إجراء تجارب نووية؛ وهكذا، فقد جاءت الاستراتيجية التي وقفت الولايات المتحدة وراءها بنتائج عكسية. واختارت الحكومة الهندية، أن تجري اختباراً في أيار/ مايو عام 1998، بدلاً من البقاء محاصرة إلى أجل غير مسمى، عند منتصف الطريق داخل "منطقة الغموض" النووي. غير أنها إثر انتهائها من اختبار سلاحها النووي، سارعت إلى الإعلان عن تجميد إجراء مزيد من التجارب، قائلة: إنها لن تقف في وجه وضع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية قيد التطبيق؛[24] أما المغزى الضمني لهذه المبادرة، فهو أن الهند ستحذو حذو جميع "دول الملحق الثاني"؛ إن هي

اتفقت جميعاً على خيار ما بعينه؛ وقد أدى رفض مجلس الشيوخ الأمريكي تصديق معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية عام 1999، عملياً إلى تباطؤ الزخم الدولي وتعثره بعد تصاعد وتسارع؛ ما وفر للجانب الهندي مهلة للاسترخاء بعض الشيء. وفي أثناء ولاية بوش، كادت جميع مبادرات الحد من الانتشار النووي تنهار تماماً، ومن بينها معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية؛ أما والرئيس أوباما يعيد اليوم من جديد تأكيد أهمية هذه المعاهدات، ضمن سياق المساعي العالمية لحظر الانتشار النووي، فسيكون من المفيد استشراف الموقف الذي ستتخذه الهند.

فعلى الرغم من أن الهند قد عارضت الالتزام بقرار تعليق إنتاج المواد الانشطارية محلياً، فإنها لم تُبدِ اعتراضات جدية على المساعي الجارية في مؤتمر نزع السلاح للتفاوض بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، يمكن التثبت من سلامتها وصلاحيتها؛ وإن كانت ستصر على ضرورة خلو أحكامها من مظاهر التمييز والتفرقة. ومن الواضح، أنها لن تقبل بأي محاولة للتمييز بين الدول الخمس التي تجيز لها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تملك أسلحة كهذه، وبين دولة؛ مثل: الهند. غير أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، كانت ستضع صعوبات كبرى في وجه الهند؛ لأسباب من بينها - وإن ليس أهمها - الجدل القائم داخل أوساط المجتمع العلمي، حول مدى النجاح الذي حققته التجارب الهندية عام 1998 فعلاً، ولاسيما تجربة القنبلة النووية الحرارية الوحيدة التي أجرتها الهند آنذاك.[25] ويأمل صنّاع السياسة الهنود، في إخفاق أوباما في الحصول على أغلبية الثلثين، التي يحتاج إليها في مجلس الشيوخ لتصديق معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، أما إن كانت الولايات المتحدة ستصدق المعاهدة بالفعل، فلا ريب في أن تصديق الصين سيكون أمراً مفروغاً منه، ولسوف ينتظر العالم من الهند - (ومن بعدها باكستان) - أن تحذو حذوهما سريعاً. ومهما يكن من أمر، فقد كانت الهند خلال السنوات الخمس الماضية، تحاول التملص من وعودها السابقة القائلة: إنها «لن تقف حجر عثرة على الطريق»، وتثير الشكوك في الوقت نفسه، حول جدارة معاهدة الحظر هذه؛ لتكون أداة حقيقية لنزع التسلح أو لا. وكان شيام ساران Shyam Saran، المبعوث الخاص لرئيس

الوزراء الهندي للقضايا النووية، قد قال في أثناء محادثات أجريت في أحد المراكز البحثية في واشنطن في آذار/ مارس عام 2009: إن «الهند لطالما قدمت دعمها بشكل ثابت لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ولكنها لم توقع عليها؛ لأن المعاهدة - كما تبيَّن آخر الأمر - لم تكن مرتبطة بشكل صريح بهدف نزع السلاح النووي. وهذا بالنسبة إلى الهند يُعد أمراً مهماً وحاسماً؛ فليس من المقبول إضفاء الشرعية، بأي طريقة من الطرائق، على التمييز دوماً بين دول امتلكت الأسلحة النووية وأخرى لا تمتلكها».[26] فهل موقف الهند الأخير هذا، سيظل ثابتاً في ضوء عدم التيقن من تصديق الولايات المتحدة المعاهدة؟ أو أنه ورقة ضغط فقط، تريد بها الهند أن تضمن مواصلة أوباما بذل جهده الجدي لتحقيق اقتراحه الرامي إلى إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية، وهي المحصلة التي ماتزال الهند متمسكة بها رسمياً، برغم التساؤلات التي قد يثيرها كثير من رموز مجتمع الخبراء والمحللين الاستراتيجيين الهنود، حول مدى فائدة النزع الشامل للأسلحة. وعلى أي حال، فمن الصعب تصور أن الهند ترغب في البقاء خارج معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لا لشيء إلا لرغبة قد تراودها في وقت ما مستقبلاً في إجراء جولة جديدة من التجارب، أما في حال قامت الولايات المتحدة أو الصين بإجراء تجارب جديدة، فيكاد يكون مؤكداً أن تدعو المؤسستان النووية والدفاعية الهنديتان بإلحاح، إلى إجراء المزيد من التجارب؛ ولكن مادام قرار تعليق إجراء التجارب نافذاً، فمن غير الجائز أن تبادر الهند إلى أن تكون أول من يخرقه.

وكما هي الحال بالنسبة إلى الإرهاب، فإن وجهات نظر الهند بشأن منع الانتشار النووي كانت مشروطة - وماتزال - بما يحدث فعلاً في مناطق الجوار. فليس سراً أن الصين كانت، في ثمانينيات القرن الماضي، قد ارتبطت بباكستان بعلاقات أسهمت في توسيع دائرة الانتشار النووي، وأن الإدارة الأمريكية قد غضت الطرف عن ذلك؛ بسبب الدور الذي لعبته إسلام أباد في دعم تمرد المجاهدين المناهض للسوفييت في أفغانستان. ورؤية الهند واضحة للمخاطر التي يثيرها نشر الأسلحة النووية من جانب باكستان، في سياق كشف النقاب عن الطريقة التي قام عبد القدير خان، كبير العلماء النوويين الباكستانيين، من خلالها

بيع المخططات والتصميات النووية لكل من: ليبيا وكوريا الشمالية وإيران. ولكنها، مع ذلك، رفضت الانضمام إلى ما يعرف بـ "مبادرة أمن الانتشار" Proliferation Security Initiative التي قادتها الولايات المتحدة؛ وهي التي تهدف إلى اعتراض الشحنات المشبوهة في أعالي البحار. وترتبط تحفظات الهند هذه، ببنود البروتوكول (المعدّل) الذي ألحق عام 2005، بـ "معاهدة قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية" Convention for the Suppression of Unlawful Acts Against the Safety of Maritime Navigation، التي تميّز بين شحنات المواد النووية المشمولة بأحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وغير المشمولة بها. ومرة أخرى، ينبع موقف الهند هذا، بعدم رغبتها في التوقيع على تلك الصكوك والاتفاقيات العالمية الخاصة بمنع الانتشار العالمية التي تصفها نيودلهي بـ "التمييزية".

وبالنسبة إلى إيران، اتخذت الهند موقف "النصير" المتردد أمام الضغوط الأمريكية الداعية إلى عدّ إيران دولة تنتهك اتفاقية الضمانات التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، خلال اجتماع مجلس حكّام الوكالة الذي عقده في أيلول/ سبتمبر عام 2005. وقد تجسد هذا التردد في البيان الرسمي الذي قدمته الهند؛ توضيحاً لتصويتها في ذلك الاجتماع، والذي ارتكز في جوهره على القول: إن إيران لم تنتهك هذه الاتفاقية، وإن الوكالة الدولية للطاقة الذرية، تظل المنبر الأفضل لحسم أي شكوك تدور حول الطبيعة السلمية لبرنامج إيران النووي؛ ونظراً إلى أن الهند ليست عضواً في مجلس الأمن، أو في تلك التجمعات التي تشكَّل لغرض محدد؛ كمجموعة الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن وألمانيا (التي يرمز إليها اختصاراً بـ "مجموعة 5+1")، فقد ظلت مراقباً "سلبياً" بالنسبة إلى قضية إيران. ومع أن الهند قد طبقت العقوبات المحدودة التي فرضتها الأمم المتحدة على طهران، فمن غير المرجح أن توافق على تطبيق أي حظر يفرض عليها من جانب واحد؛ كحظر مبيعات البنزين الذي تُجرى مناقشته في واشنطن في الوقت الحاضر.*

---

* جدير بالذكر أن الكونجرس الأمريكي، قد أقرّ في كانون الأول/ ديسمبر عام 2009، مشروع قانون يفرض عقوبات على الشركات التي تساعد في إمداد طهران بالبنزين. (المحرر)

الأزمات الإقليمية والدول الهشة

على الرغم من الحقيقة الثابتة المتمثلة بأن الهند تحيط بها دول على درجات مختلفة من الهشاشة، فإن صنّاع القرار السياسي الهنود يرون في ذلك تجسيداً لمشكلة جنوب - آسيوية تحتاج إلى حل جنوب - آسيوي، وليس مشكلة عالمية تستدعي إشراك لاعبين عالميين. والاستثناء الوحيد هنا هو باكستان؛ حيث تتفهم الهند الدور الذي تؤديه واشنطن فيها، وتقدره بقدر ما يحجّمه من قدرة الدولة الباكستانية على توظيف الإرهاب؛ أداةً من أدوات سياستها العسكرية. ولكن حتى في هذه الحالة - كما ذكر مانموهان سينج، رئيس الوزراء الهندي، مؤخراً - فإن الهند وباكستان بحاجة إلى إقامة سلام؛ وفقاً لشروطهما الخاصة؛ منعاً لتدخل دائم في المنطقة من جانب القوى الأجنبية؛ ففي تموز/ يوليو عام 2009، خاطب سينج البرلمان الهندي قائلاً:

> ما لم نتحدث إلى باكستان مباشرة، فسوف نضطر إلى الاعتماد على أطراف آخرين؛ كي يقوموا بذلك... وأنا أعرض أمام المجلس الموقر أن هذه الطريق تحديداً تواجه عقبات خطيرة جداً، سواء إزاء ما يتعلق بفاعليتها، أو بالنسبة إلى الرؤية البعيدة المدى للحال التي يجب أن تكون عليها منطقة جنوب آسيا، فأقول: إن التورط المتزايد للقوى الأجنبية في شؤون جنوب آسيا ليس بالأمر الذي نرتضيه لأنفسنا؛ ولذا فإنني أقول بقوة وقناعة: إن الحوار والمشاركة يمثلان الطريق المثلى إلى أمام.[27]

ولنا أن نعزو جانباً من السبب الذي دفع الهند إلى تبني مقاربة متفائلة في تعاملها واحتمالات وجود دول فاشلة تحيط بها من كل جانب، إلى النجاح النسبي الذي حققته سياستها الجديدة الخاصة بجنوب آسيا؛ فهي قد تمكنت من وضع حد للحرب الأهلية في النيبال، ومد يد العون - من دون ضجيج - للسريلانكيين؛ كي ينهوا حربهم ضد حركة نمور تحرير تاميل إيلام، والمحافظة على العلاقات المثلى ببنجلاديش، بعد حملة قصيرة الأمد، برغم أهميتها، من حملات تطهير النظام السياسي التي قادها الجيش في ذلك البلد؛ فمهدت الطريق بذلك أمام عودة الشيخة حسينة إلى السلطة؛ بفضل الأغلبية الساحقة التي وقفت إلى جانبها. وفي الإطار نفسه، تزداد الهند اقتناعاً بأن التحديات التي تقترن

بعملية إدارة الأوضاع في المناطق المتاخمة لها، تمثل مشكلة اقتصادية، وليست أمنية؛ فبدأت، بناءً على ذلك، بإيلاء تعزيز التعاملات التجارية وتوسيعها وتنمية الاستثمارات في جميع أرجاء منطقة جنوب آسيا جلَّ اهتمامها؛ وأمكن المسؤولين الهنود إقامة مستوى معين من الروابط التنسيقية مع الولايات المتحدة، في كل من: النيبال وبنجلاديش. وعلى الرغم من أن نيودلهي ترقب عن كثب الصلات الاقتصادية الصينية المتنامية مع سريلانكا والنيبال، فإنها تشعر بالأمان على نحو معقول تجاه موقعها؛ بوصفها القوة الأهم في شبه القارة.

وأما بالنسبة إلى الدول الفاشلة والهشة في أماكن أخرى من العالم، ولاسيما تلك التي تفتك بها الصراعات والحروب الأهلية، فقد أظهرت الهند استعداداً كبيراً للالتزام بالمبادرات التي تقودها الأمم المتحدة في مجالي حفظ السلام وإحلاله؛ ومن هنا، فقد كان لحماة السلام الهنود، في العقد الماضي، دور ملحوظ في عمليات كهذه، وقعت في جمهورية الكونجو الديمقراطية وليبيريا وسيراليون ولبنان وأماكن أخرى غيرها، بل إن عدداً منهم تعرض للإصابة في بعض الأحيان.

وأما الركيزة الثانية للسياسة الهندية تجاه الدول الهشة خارج منطقة جوارها، فكانت اقتصادية من حيث الجوهر، وهي تجسد ذلك الجزء من إرث حركة عدم الانحياز الذي ينطوي على التعاون مع دول نامية رئيسية أخرى؛ كالبرازيل وجنوب إفريقيا؛ لضمان معاملة أكثر عدالة للدول الأقل نمواً. كما ظهرت الهند؛ بوصفها مَعيناً للمساعدات الخارجية تزداد أهميته باطراد، ولاسيما تلك التي تتخذ شكل المعدات والأجهزة التكنولوجية المناسبة؛ وهو نهج يتناغم إلى حد كبير مع التوجه المتعاظم لـ "تدويل" الصفقات والنشاطات التجارية الهندية الكبيرة، التي باتت تجد لنفسها فرصاً هائلة للاستثمار في إفريقيا مثلاً، أو بيع المنتجات الهندية لها.

ومع أن الهند لم تمنح مشروع "تحالف الديمقراطيات"، وهو الذي كثُر الحديث عنه في عهد بوش، إلا دعماً كلامياً ظاهرياً، فقد ظلت متمسكة بموقفها المحافظ القاضي بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول أو التورط فيها؛ وامتنعت بصورة عامة عن إطلاق

الأحكام على طبيعة الأنظمة الحاكمة فيها، فضلاً عن ربط علاقاتها الاقتصادية بالأفضليات والميّزات المعيارية التي تمتلكها؛ ومن هنا، فقد رفضت الهند - وماتزال - الرأي القائل: ما من سبيل للتعامل وميانمار وزيمبابوي إلا سبيل العقوبات.

الأمن البيئي وأمن الطاقة

وإزاء ما يتعلق بالتغييرات المناخية، فإن الهند تشارك بصورة فاعلة ونشيطة في جميع مؤتمرات الأمم المتحدة ذات الصلة بذلك؛ وتلتزم موقفاً صريحاً يؤكد أن الاستغلال غير المتوازن من جانب الدول الصناعية المتقدمة للمشاعات commons الفضائية العالمية، قد ألقى عبئاً تاريخياً على كاهل العالم، بات يفرض على الغرب أن يخفض كثيراً من حجم الغازات المسببة للاحتباس الحراري المنبعثة من دوله؛ بغية إتاحة حيز أكبر للبلدان النامية في هذا المجال. «وتكمن وجهة نظر الهند، في أن المجال الجوي لكوكبنا مورد مشترك للبشرية، وأن لكل من: سكان هذا الكوكب الحق نفسه في هذا المجال».[28] وبحسب التقويم الهندي الرسمي لهذه المشكلة وسبل حلها، فإن:

> التغيرات المناخية لا تحدث؛ بسبب المستوى الراهن لانبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري، وإنما نتيجة للتأثير المتراكم الذي تحدثه تجمعات هذه الغازات في أجواء كوكبنا... إن مخزونات هذه الغازات المكدسة في الفضاء الخارجي، إنما هي في المقام الأول وليد تلكم الفعاليات والمشروعات الصناعية التي يدخل الكربون عنصراً أساسياً فيها، والتي مابرحت تقام في البلدان المتقدمة طوال القرنين الماضيين، أو أكثر؛ ولهذا السبب تحديداً، اشترطت اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) ضرورة تخفيض الانبعاثات من البلدان الصناعية بصورة حادة وكبيرة؛ تنفيذاً لمسؤوليتها التاريخية. ثانياً، إن هذه الاتفاقية الإطارية [وبروتوكول كيوتو] لا يلقيان على عاتق الدول النامية؛ أي تعهدات بتخفيض انبعاثاتها من الغازات المسببة للاحتباس الحراري.[29]

وبالرغم من ذلك، فقد ألزمت الهند نفسها بألا يزيد معدل حصة الفرد الواحد من هذه الغازات على نظيره في الدول المتقدمة؛ وهو الالتزام الذي يعني من الناحية العملية

تحديد سقف لانبعاثاتها المستقبلية؛ وإن أردنا توخي الدقة، فهو - أي الالتزام - لا يفرض عليها هدفاً ملزماً من الناحية القانونية. كما أن الهند أعلنت، في أثناء التحضير لعقد قمة الأمم المتحدة المعنية بالتغير المناخي في كوبنهاجن عام 2009، عن عزمها على تقليل نسبة الغازات الكربونية الناجمة عن تنفيذ البرامج والمشروعات التنموية في البلاد بما يتراوح بين 20٪ و25٪ بحلول عام 2020. ويأتي موقف الهند هذا، انطلاقاً من عاملين أساسيين اثنين: أولهما أن معدل نصيب الفرد من انبعاثاتها السنوية من غاز ثاني أكسيد الكربون، وهو البالغ 1.1 طن يقل كثيراً عن نظيره البالغ عشرين طناً في الولايات المتحدة، أو عشرة أطنان في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وحتى لو أخذنا في الحسبان العدد الضخم لسكان الهند، فإن مجموع انبعاثات الهند من الغازات المسببة للاحتباس الحراري، لا يزيد على 4٪، من إجمالي الانبعاثات العالمية، مقارنة إلى الولايات المتحدة والصين التي تعد كل منهما مسؤولة عن 16٪ من المجموع الكلي لهذه الانبعاثات. وثانيهما أن الهند قد بدأت فعلاً بدفع ثمن التغيرات المناخية، على الرغم من أنها ليست مسؤولة عن ظاهرة الاحتباس الحراري التي نشأت خلال العقود القليلة الماضية؛ فبحسب تقديرات الحكومة الهندية، فإن البلاد تنفق في الوقت الحاضر أكثر من 2٪ من ناتجها الإجمالي المحلي على توفير متطلبات التكيف مع المستوى العالي الذي بلغته التغيرات المناخية التي باتت ظاهرة للعيان بشكل جلي في الوقت الحاضر؛ ولذا، فإن مسألة التكيف مع هذه التغيرات، في تقدير الهند، ينبغي أن تصبح أيضاً المحور المركزي لمبادرات الأمن البيئي العالمي، لا تخفيضاً لانبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري والتخفيف من حدة تداعياتها فحسب.

وموقف كهذا، لا بد من أن يدخل الهند في نزاع مباشر ضد الولايات المتحدة وأوروبا وغيرهما من الدول الصناعية المتقدمة؛ وإن كان يتيح لها في الوقت عينه تصدُّر الجهد الذي يُبذل عبر المنتديات العالمية للتوصل إلى توافق بين الدول النامية، جنباً إلى جنب مع دول مجموعة الـ 77، والبرازيل وجنوب إفريقيا والصين؛ (بوصفها جزءاً مما يسمى بلدان BASIC، [وهي التي تضم الهند إلى جانب هذه الدول الثلاث الأخيرة]).

المسألة الأخرى التي ارتبطت بالتغيرات المناخية، هي مسألة أمن الطاقة التي برزت في السنوات الأخيرة وتحولت إلى مبعث قلق كبير للهند؛ فالهند تستخدم النفط لسد أكثر من ثلث احتياجاتها من مصادر الطاقة، وهي تستورد قرابة 70٪ من احتياجاتها منه من الخارج، فضلاً عن وارداتها من الفحم والغاز الطبيعي المسال؛ فباتت تراودها من حين إلى آخر فكرة بناء خط أنابيب لنقل الغاز من ميانمار وإيران وتركمانستان؛ لتلبية الطلب المتنامي على الطاقة في البلاد. وتطمح الهند إلى تحقيق أمن الطاقة فيها عبر ثلاثة مسارات متميزة. أولاً، تبنّي زخم قوي وفاعل لبرامج تطوير قدراتها في ميدان الطاقة النووية التي تشكل في الوقت الحاضر، مصدراً لنحو 2٪ من الطاقة الكهربائية التي يتم توليدها. ومع أن الخطط الحكومية الهادفة إلى رفع هذه النسبة إلى 20٪ بحلول سنة 2020، تبدو طامحة أكثر مما ينبغي، إلا أن هناك اتفاقات قد تم إبرامها بالفعل مع روسيا وفرنسا؛ لبناء ستة مفاعلات تعمل بالماء الخفيف بطاقة 1000 ميجاواط لكل منها. وفي الوقت نفسه، فإن رفع الحظر، الذي كانت مجموعة الموردين النوويين قد فرضته على نيودلهي؛ بات يعني أن عدم توافر اليورانيوم محلياً، لن يشكل عائقاً أمام توسيع نطاق البرامج والمشروعات المحلية لبناء المفاعلات التي تعمل بالماء الثقيل المضغوط ومفاعلات الاستنسال (التوليد) السريع، وأما ثاني هذه المسارات، فيقوم على امتلاك أسهم وحصص في الصناعات النفطية أينما كانت في العالم. ففي مناطق متباعدة تمتد من جزيرة سخالين الروسية إلى كوبا وفنزويلا وإيران ونيجيريا وأنجولا، انصب اهتمام الشركات الهندية، من القطاعين العام والخاص، على ما يتوافر فيها من أصول ومشروعات هيدروكربونية؛ فتقوم بشرائها أو استثمار أموالها فيها، إضافة إلى ما تنفذه هناك من عمليات استكشاف وتنقيب فاعلة ونشيطة، وبالتحالف أحياناً مع شركات أخرى تنتمي إلى كبريات الدول المستهلكة للنفط؛ كالصين، مثلاً.[30] ويُمثل المسار الثالث بضمان أمن الملاحة البحرية، الذي صار يكتسب أولوية تتزايد أهميتها بالنسبة إلى صنّاع السياسة في الهند؛ نظراً إلى ضخامة حجم مصادر الطاقة التي تنقل في أعالي البحار، واتساع نطاق أعمال القرصنة في الممرات المائية الحيوية. وبالنسبة إلى بلد يُعيد اكتشاف مقتضيات الملاحة البحرية وأولوياتها فيه، بعد قرنين من الحكم الكولونيالي، ونصف قرن من التخلف وتدني مستويات النمو، فإن الهند

تعتقد بأن المحيطات من حولها توفر لها فرصة مواتية؛ لا لاستعراض قوتها فيها فحسب، بل لصوغ ترتيبات أمنية جماعية أوسع نطاقاً كذلك، وغير حصرية، وهو ما تفتقر إليه منطقة آسيا في الوقت الحاضر. وعلى حد تعبير شيفشانكار مينون Shivshankar Menon، أحد كبار الدبلوماسيين الهنود حتى تقاعده في آب/ أغسطس عام 2009، فإن:

وكالة الطاقة الدولية، تتوقع نمو الطلب العالمي على الطاقة بنسبة 45٪ في الأقل بين عامي 2006 و2030، وبأن نصف هذه الزيادة سيكون من نصيب الهند والصين؛ فكلا البلدين يمر بمرحلة تنمية تعتمد على الطاقة بشكل مكثف. فقد ارتفع معدل استهلاك النفط في الهند والصين بنسبة 7٪ بين عامي 1990 و2003، مقارنة إلى نسبة ارتفاعه في سائر أنحاء العالم التي لم تزد على 0.8٪؛ وربما تصبح الهند أكبر مستورد للنفط في العالم، بحلول عام 2050؛ وهكذا، فإن الهند والصين تواجه كلتاهما "مأزِق هرمز"، بيد أن الأمر يزداد تعقيداً بالنسبة إلى هذه الأخيرة؛ بسبب مأزق إضافي اسمه "مَلَقة".

ولذا، فإن السؤال الذي أطرحه هو الآتي: إذا كان ضمان انسياب موارد الطاقة والعمليات التجارية وأمنها، يمثلان مشكلة، فلماذا لا نبدأ ببحث عقد ترتيبات أمنية جماعية تشمل الدول الرئيسية المعنية؟ ألم يحن الوقت؛ كي تشرع هذه الدول بمناقشة موضوع تأسيس نظام بحري، يقلل إلى أدنى حد ممكن، من مخاطر النزاعات التي تنشب فيما بينها، ويساعد على تحييد الأخطار والتهديدات التي يثيرها القراصنة، والمهربون، والإرهابيون، والضالعون في نشر الأسلحة النووية؟ إن مخاوف الهند المتأتية من منطقة شمال غربي المحيط الهندي، ونقاط الضعف التي تعانيها الصين في شمال شرقي المحيط نفسه، لن يمكن إيجاد حلول لها بالوسائل العسكرية وحدها؛ فهذه المشكلة ليست مقصورة على المحيط الهندي فحسب، بل إنها حقاً مشكلة أمن هذه الموارد والنشاطات في مناطق وبحار تؤثر في مناطق الاختناق.

وينبغي لهذه الترتيبات، معالجة قضايا عابرة للحدود الوطنية؛ مثل: القرصنة، والجريمة، والكوارث الطبيعية، أما وقد تمكنت الدول والقوى الآسيوية من تطوير قدراتها الآن، وأظهرت الإرادة المطلوبة للتعامل وهذه القضايا، فقد حان الوقت لدخولها في نقاشات تقوم على التكامل والمشاركة المتكافئة مع الدول الساحلية الرئيسية بشأنها.[31]

استنتاجات

على الرغم من الاتهامات التي توجه للهند مرة بعد أخرى، بأنها تفتقر إلى استراتيجية متماسكة في مجال الأمن القومي، بل إلى ثقافة استراتيجية، فإنه لا يمكن أن نقول: إن الأسلوب الذي اعتمدته في الاستجابة للتهديدات والفرص؛ كما تفرضها الطبيعة المتغيرة للنظام العالمي، يفتقر إلى التماسك أو العقلانية. وإذا كان على المرء تشخيص خيط مشترك في المقاربة التي تبنتها الهند في تعاملها والنظام العالمي، فهو يكمن في بحثها عن فضاء استراتيجي لنفسها. وإذا كانت الاستراتيجية، بعد إعادة صوغ تعريف ليدل هارت Liddell Hart لها وتوسيعه، هي فن توزيع السلطة القومية وفرضها من خلال وسائل عسكرية وغير عسكرية؛ لتحقيق غايات سياسية، فإن الهند قد وظفت بشكل فاعل ومؤثر مكانتها النووية، ومعدلات النمو العالية التي حققتها، وقوتها "الناعمة"، و"أوراق اعتمادها" الديمقراطية، وغيرها من الخصائص الأخرى لقوتها الوطنية الشاملة؛ لكي توفر ضمن النظام العالمي، بيئة يصبح فيها صعودها وارتقاؤها موضع ترحيب القوى العظمى جميعاً؛ (ربما باستثناء الصين)، وحيث لا يمكن أيضاً انتهاك مصالحها الأمنية الجوهرية أو تجاهلها.

ومن بين التحديات الأربعة التي تتناولها هذه الدراسة بالبحث والتحليل، ترى الهند أن أهمها: الإرهاب، والأمن البيئي، وأمن الطاقة. وإذا كان كل من: انتشار أسلحة الدمار الشامل والدول الفاشلة والهشة، يشكل أيضاً تحدياً مثيراً للقلق، فهو لا يصبح كذلك إلا عندما يؤثر سلبياً في الأمن الهندي مباشرة. ومع ذلك، فهناك أولويات أخرى بالنسبة إلى الهند؛ مثل: الأمن البحري، وإصلاح الأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها بما يتضمن توفير مقعد دائم للهند، وإنشاء نظام تجاري دولي على درجة أعلى من العدل والمساواة، وإقامة بنية أمنية واقتصادية آسيوية، وتحقيق الاستقرار المالي على الصعيد العالمي، والسعي لتحقيق التنمية. وإزاء ما يتعلق بكل هذه القضايا، تكتشف الهند يوماً بعد آخر، قيمة السياسة الخارجية المتعددة الوجهات وأهميتها؛ فالشراكة الاستراتيجية التي أقامتها مع الولايات المتحدة، ولاسيما في عهد الرئيس جورج دبليو بوش، قد عادت على الهند بمنافع حقيقية؛ مثل: إنهاء عزلة الهند النووية؛ ولكن ليس من دون ثمن؛ فقد أخفقت الهند في

إعطاء أولوية مماثلة لمسألة تقوية العلاقات بدول عظمى؛ كروسيا والصين اللتين أبدتا تحفظاتهما، حول دوافع واشنطن الجيوسياسية في التقرب إلى نيودلهي؛ فضلاً عن أنها سمحت بإبقاء علاقاتها بإيران والعالم العربي في حالة ركود. وفي السنوات القادمة، فإن التعامل والتوقعات غير الواقعية، التي قد تخرج بها الولايات المتحدة، ربما يشكل تحدياً استراتيجياً رئيسياً بالنسبة إلى الهند؛ مثلما ستكون مهمة إدارة العلاقات الثلاثية الأطراف بينها وبين الولايات المتحدة والصين. وفي تعقيب مباشر على الحجج التي أوردها روبرت كابلان Robert Kaplan، عندما قال: إن الولايات المتحدة تستطيع أن تكون «قوة توازن قاعدتها في البحر»، وأن تنهض بدور «الوسيط النزيه» بين الهند والصين، في الوقت الذي يتناطح فيه العملاقان الآسيويان في المحيط الهندي وشواطئه،[32] قال وزير خارجية هندي سابق: إن نيودلهي أو بكين، لا تؤيدان قيام واشنطن بأداء دور من هذا النوع، وأضاف:

> أهناك دولة عظمى لا تتطلع إلى لعب دور قوة التوازن إذا ما أتيحت لها الفرصة؟ فالقيام بمثل هذا الدور، أقل تكلفة وأكثر سهولة؛ إذ هو يلقي بعبء الجهد الفعلي على عاتق الدول التي يُراد تحقيق التوازن فيما بينها. ولا بد من أن ذلك سيكون - بالطبع - خياراً جذاباً بالنسبة إلى قوة عظمى؛ عادت لتركيز اهتمامها من جديد على آسيا؛ لتجد أن المشهد قد تغير تغيراً جوهرياً عما كان عليه يوم كانت هي منشغلة في العراق وأفغانستان. ولا أظن أن هناك أي احتمال في أن تسمح دولتان ناهضتان؛ كالهند والصين، وبما تتمتعان به من تقاليد قديمة في فن إدارة شؤون الدولة، لنفسيهما، أن تصبحا أداتين تنفذ بهما دولة أخرى سياساتها، بغض النظر عن الخطاب البلاغي الذي يتم التعبير من خلاله عن ذلك. وبدلاً من هذا، فإن الاقتراح المقدم، يدعو إلى قيام تنسيق حقيقي بين القوى الآسيوية، بمشاركة الولايات المتحدة التي لها حضور بحري كبير ومصالح مهمة في آسيا، للتعامل وقضايا؛ من قبيل: أمن الملاحة البحرية في جميع المحيطات الآسيوية؛ وإذ تزداد بقاع آسيا اندماجاً؛ بدءاً من السويس! وانتهاءً بالمحيط الهادي، فلن يمكن النظر إلى بحار آسيا أو محيطاتها بمعزل عن غيره. وشيء كهذا، يشكل مسعى تعاونياً رئيسياً واختباراً لفن إدارة الدولة في آسيا.[33]

وبوصف الهند قوة صاعدة، فلن يشغل بالها موضوع المنافسين الأنداد؛ وهي إنما تتوخى الحيطة والحذر من الوقوع في فخ المنافسة القائمة فيما بين القوى العظمى. وفي

نهاية المطاف، فإن المفهوم الهندي لأي نظام عالمي مستقر، هو ذلك الـذي يرتكـز إلى مبـدأ التعاون الذي تسيّره المصالح والمواقف المشتركة، حول المواقع التي تكمن فيها التهديـدات والتحديات الرئيـسية للأمن؛ ومـن شـأن نظـام كهـذا، أن يـسمح للـدول، كـل واحـدة وحدها، بالسعي لتحقيق مصالحها القومية؛ مادام هذا التحكم في إغراءات التفكـير يـوفر لها امتلاك القوة في إطار شـروط ما يسمى معادلة "الحصيلة الصفرية".

الفصل العاشر

الاتحاد الأوروبي
مواجهة تهديدات غير تقليدية في عالم معولم

تيري تاردي

بات الاتحاد الأوروبي يُصنف على أنه أحد الأقطاب المحتملة لنظام عالمي متعدد الأقطاب؛ نتيجة للتطور الذي أحرزه في المجالين السياسي والأمني، والذي اقترن بما يحمله من رؤية شاملة بعيدة المدى لنظام من هذا النوع. ولم تعد أيٌّ من فرنسا أو المملكة المتحدة توصفان بالقوة المستقبلية المحتملة لهذا النظام المتعدد الأقطاب، وإنما هو الاتحاد الأوروبي بدوله السبع والعشرين، (والعدد يرجح له كثيراً أن يرتفع إلى أكثر من 30 دولة في خلال 15 سنة أو 20)، جنباً إلى جنب مع الولايات المتحدة الأمريكية والصين والهند وروسيا. ويحظى مثل هذا التصنيف بترحيب دعاة الاندماج الأوروبي؛ ماداموا يتقبلون أن يروا في الاتحاد الأوروبي؛ بوصفه قوة محتملة يمكن أن تقف على قدم المساواة مع قوى أخرى؛ كالولايات المتحدة الأمريكية والصين، إن لم يكن قد أصبح كذلك فعلاً في الوقت الحاضر.

وكذلك، فإن من شأن وصف كهذا، أن يثير تساؤلات حول نوع القوة التي سيتحول إليها الاتحاد الأوروبي؛ فالاتحاد الأوروبي يُعد، من حيث الأساس، لاعباً "مدنياً" ومعيارياً تبنى مؤخراً تصوراً أكثر صلابة لمفهوم القوة، إلى أن بات يتضمن بُعداً عسكرياً. ومن الناحية النظرية، وبمقتضى معاهدة ماستريخت، يفترض بالاتحاد الأوروبي أن يحدد لنفسه «سياسة دفاعية مشتركة؛ يمكنها أن تؤدي بمرور الوقت، إلى بناء قدرات دفاعية مشتركة».

والحق أن بعض الدول الأعضاء في الاتحاد، قد يرغب في أن يراه وقد تحول إلى قوة بالمفهوم نفسه الذي تمثله الولايات المتحدة أو الصين، بل يذهب أنصار الواقعية إلى أبعد من ذلك، بالقول: إن هذا هو المتوقع من أي لاعب يطمح إلى القيام بدور سياسي على المستوى العالمي.[1] بيد أن الاتحاد الأوروبي، في واقع الأمر، لما يتحول بعد إلى قوة بالمعنى الذي يمكن أن تكون عليه الدول؛ فهو مابرح قوة "ناعمة" من ذلك النوع الذي لا يشعر بالارتياح سواء حيال فكرة "الثقافة" الاستراتيجية، أو ما تتطلبه تلك الفكرة من استخدام للقوة. أضف إلى ذلك أن من المرجح كثيراً، أن يميل أغلب دول الاتحاد الأوروبي أو صنّاع السياسة فيه إلى الاعتقاد بأنه حتى لو أصبح بالفعل أشبه بدولة واحدة، واستطاع أن يطور أكثر فأكثر سياستَيه الخارجية والأمنية الخاصتين به، فإنه من غير المفترض أن يتحول إلى قوة يمكن مقارنتها إلى قوة الولايات المتحدة أو قوة الصين.

وفي الواقع، فإن الفكرة القائلة: إن الاتحاد الأوروبي هو "كيان فريد من نوعه"، توحي أنه يمارس نشاطاته ضمن مجموعة مختلفة، وعلى نحو متعمد. ومثل هذه الاختلافات تشكل قيوداً أمام أي تحليل مقارن، يمكن القيام به بين الاتحاد الأوروبي والقوى التقليدية الأخرى، ولاسيما إن كان مثل هذا التحليل، سيُجرى على أساس المعايير التقليدية للقوة (القدرات العسكرية، واستخدام القوة، وآليات قوية ومتماسكة لصنع القرار، وما شابه ذلك). والعقبات ذاتها تبرز أمام "أهلية" الاتحاد الأوروبي؛ ليكون "مركزاً للقوة العالمية".

وضمن هذا السياق، فإن هذا الفصل يتدارس مسألة كيفية تفهم الاتحاد الأوروبي لما يصفه بالأخطار التي تتهدد أمنه في عصر العولمة، وتعامله معها؛ وبهذا، فإن الفصل يستهدف تسليط الضوء على المقاربة الليبرالية التي يتبناها الاتحاد الأوروبي في المجال الأمني، بما يجعله لاعباً ذا طابع معين؛ فالاتحاد الأوروبي قد طور بالفعل مفهوماً موسعاً لموضوعة الأمن ولمفهوم التهديد؛ وهو - من ثم - قد طور أيضاً سياسة أمنية تعكس هذه الرؤية "ما بعد الحداثوية".

ويسعى الفصل، في الوقت نفسه، لتأكيد الفجوة القائمة ما بين الوقائع الفعلية على الأرض وبين الخطاب البلاغي الذي يعتمده الاتحاد الأوروبي، أو إمكاناته؛ فالاتحاد في مجال الأمن يتطلع إلى أن يكون ذلك اللاعب الكامل الأهلية، الذي يفكر بذهن منفتح ويتصرف بأسلوب فعال، بيد أن هناك سلسلة من العوامل السياسية والفنية التي تقلل من أهمية طموحاته هذه في مجملها.

وفي الوقت الذي أثبت فيه الاتحاد الأوروبي انفتاحه أمام الحقائق التي تفرضها التهديدات غير التقليدية؛ مثل الجريمة المنظمة أو التغيير المناخي، فإن سياسته الأمنية ماانفكت - على نحو خاص - تركز إلى حد بعيد على الحقل الأكثر تقليدية، وهو الممثل بإدارة الأزمات. وبقدر تعلق الأمر بما هو غير تقليدي من المخاطر والتهديدات، فإن ما في حوزة الاتحاد من موارد، وقدرات تنسيقية لسياسات دوله، وتطبيقها الفعلي، مايزال أقل كفاءة مما تتطلبه معالجة هذه التهديدات من تدابير وإجراءات.

سوف يتناول هذا الفصل، أولاً، تطور سياستي الاتحاد الأوروبي الخارجية والأمنية، والكيفية التي تمكّن هذا التجمع من خلالها، طوال السنوات الخمس عشرة الماضية، من التحول إلى لاعب في مجال الأمن. ويتبع ذلك، ثانياً، إلقاء نظرة عامة (مقترحة) إلى التهديدات التي قد يواجهها الاتحاد الأوروبي فعلاً، أو أنه يرى فيها تداعيات ضارة به. ويعرض الفصل، ثالثاً، تحليلاً لطبيعة استجابات الاتحاد الأوروبي وأدواتها، مع التفريق بين المقاربة العامة التي يعتمدها لإدارة الأزمات، وتعامله إزاء التهديدات غير التقليدية. وأخيراً، يناقش الفصل العلاقة ما بين العولمة وتطور السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي.

السياسة الخارجية والأمنية للاتحاد الأوروبي: تطلع إلى دور اللاعب الليبرالي العالمي

أسست المجموعة [الاقتصادية] الأوروبية - كما كانت تسمى آنذاك - أواخر خمسينيات القرن العشرين، نتاجاً لمشروع ذي طابع سياسي إلى حد بعيد يمثل بـ: إنشاء

مؤسسات وروابط من شأنها أن تشجع الدول على التعاون فيما بينها، وبناء مجتمع أمني، بدلاً من السماح بسيطرة المآزق الأمنية وبمراهنات "المحصلة الصفرية" التي تمارس بين الدول بشكل متأصل؛ فقد كان مشروع الاندماج الأوروبي ذاته بحكم طبيعته - ومايزال كذلك إلى حد أبعد - يستهدف التغلب على العوامل والتداعيات الجيوسياسية على الصعيد الأوروبي. وكانت إقامة كل من: المجموعة الأوروبية، في أعقاب الحرب العالمية الثانية؛ ومن ثم الاتحاد الأوروبي، بعد انتهاء الحرب الباردة، قد استندت في المقام الأول، إلى الفكرة القائلة بوجوب تخطي نظام ويستفاليا الذي قام تأسيساً على دول وأقاليم وحدود؛ فمعاهدة روما - كما يراها كوبر Cooper - إنما هي «محاولة واعية وناجحة للذهاب إلى ما هو أبعد من الدولة القومية»، على حين أن «أوروبا الحديثة قد ولدت مع اتفاقية صلح ويستفاليا».[2]

ولو استعاد أحدنا أحداث الماضي وتأمل فيها، لأمكنه القول: إن عملية الاندماج الأوروبية قد أثبتت أنها آلية قوية لمنع نشوب الصراعات؛ فالحرب قد أصبحت أمراً مستبعداً بالفعل بين أعضاء المجموعة الأوروبية/ الاتحاد الأوروبي؛ وتحولت العملية برمتها إلى جزء لا يجتزأ من الفكر الليبرالي؛ أي الإيمان بالديمقراطية الليبرالية، واقتصاد السوق الحرة، والحوكمة الصالحة، بالإضافة إلى تغليب تسوية النزاعات سلمياً على اللجوء إلى القوة؛ ومن هنا، فقد تميزت المجموعة الأوروبية حينذاك بوصف "القوة المدنية"،[3] الذي انطوى أيضاً على تأكيد أن المجموعة الأوروبية، في بيئة الحرب الباردة التي سيطر عليها ما كان يعرف بـ "سياسات القوة"، لم تكن - بالأحرى - إلا لاعباً سياسياً ضعيفاً على المسرح العالمي.

طموحات الاتحاد الأوروبي من ماسترخت إلى سان-مالو

مع نهاية الحرب الباردة والتطورات الرئيسية التي جلبتها لأوروبا، بدأت المجموعة الأوروبية بتطوير سياستين: خارجية وأمنية خاصة بها؛ فتم، على الصعيد المؤسسي، صوغ وثيقة "السياسة الخارجية والأمنية المشتركة" (CFSP)، في إطار

معاهدة ماسترخت لعام 1991، وهي التي نقلت المجموعة الأوروبية إلى مستوى الاتحاد الأوروبي أيضاً. وبذلك أراد هذا الاتحاد أن يثبت وجوده؛ لا بوصفه قوة ليبرالية ومعيارية تشدد على أهمية المبادئ ومفهوم التعددية؛ بوصفهما ركيزتين من ركائز التفاعل ما بين الدول فحسب، بل أيضاً بوصفه قوة تعمل على الارتقاء بمبادئ من قبيل حكم القانون، والديمقراطية الليبرالية، وحقوق الإنسان، والحوكمة الرشيدة.[4] وإلى جانب هذه المبادئ، كان الاتحاد الأوروبي قد عقد عزمه أيضاً على أن يصبح لاعباً سياسياً، يفرض تأثيره في السياسة العالمية من خلال نشاطاته السياسية الخارجية، أما على أرض الواقع، فقد أثبتت الصراعات التي وقعت في يوغسلافيا في تسعينيات القرن الماضي، وعجز الاتحاد الأوروبي عن التعامل معها بصورة متماسكة ومنسقة، صعوبة تخطي بنود الأجندات الوطنية، أو تجسيد مفاهيم وثيقة "السياسة الخارجية والأمنية المشتركة"، التي تم صوغها مؤخراً، على أرض الواقع.[5]

ومرة أخرى يثبت الاتحاد الأوروبي عجزه مع اندلاع أزمة كوسوفا؛ إذ حاول بالفعل الإمساك بزمام المبادرة فيها، ولكنه رُكن جانباً عندما أصبح العمل العسكري هو الخيار المفضل.

وكان لا بد لتعاقب ضياع الفرص على هذا النحو من أن يؤدي إلى محاولة جديدة لتقوية الاتحاد الأوروبي في المجال الأمني، وهو ما حدث في أثناء قمة سان-مالو البريطانية الفرنسية، التي عقدت في كانون الأول/ ديسمبر عام 1998؛ حيث رأت النور وثيقة "سياسة الأمن والدفاع الأوروبية" (ESDP)؛ بوصفها جزءاً لا يجتزأ من "السياسة الخارجية والأمنية المشتركة". فقد نص البيان الختامي للقمة أن «الاتحاد الأوروبي بحاجة إلى أن يكون في وضع يُتيح له لعب دوره كاملاً على المسرح العالمي»؛ و«تحقيقاً لهذا الهدف، لا بد من أن يمتلك الاتحاد القدرة على التحرك بصورة مستقلة، مدعوماً بقوات عسكرية يمكن التعويل عليها، وبالوسائل اللازمة لتقرير استخدامها، والجاهزية المطلوبة لهذا الغرض؛ بغية الاستجابة لأي أزمة دولية».[6] وقد تمخضت القمة

أيضاً عن مجموعة من القرارات الهادفة إلى توطيد دعائم سياسة الأمن والدفاع الأوروبية وتمتينها؛ عبر إنشاء مؤسسات سياسية وعسكرية دائمة، وتحديد ما عرف بـ "الأهداف الرئيسية للقدرات" Capabilities Headline Goals، على المستويين العسكري والمدني. ومن الناحية العملية، فإن القدرات العسكرية التي حُشدت ضمن إطار سياسة الأمن والدفاع الأوروبية، كان يفترض استخدامها في عمليات عسكرية محدودة النطاق نسبياً. ولم يكن الاتحاد الأوروبي ليطمح إلا ليكون قادراً على القيام بمهمات إدارة الأزمات التي تم تعريفها باسم «المهمات الإنسانية، وعمليات الإنقاذ وحفظ السلام، واستخدام القوات القتالية في إدارة الأزمات، بما في ذلك إحلال السلام». وهذا المستوى من الطموح، يميل إلى التقليل من تطلع الاتحاد الأوروبي إلى «أداء دوره كاملاً على المسرح العالمي». فأواخر تسعينيات القرن الماضي، ارتفع سقف أهداف الاتحاد إلى الاضطلاع بعمليات من ذلك النوع الذي كان حلف الناتو ينفذها في البوسنة والهرسك في مرحلة ما بعد اتفاق دايتون Dayton، أو في كوسوفا إثر عملية "القوة المتحالفة" Allied Force. ولم يكن هناك، في الوقت نفسه، إجماع في الرأي على تجاوز حدود السياسة الصارمة لإدارة الأزمات ذاتها التي كانت تشكل تحدياً سياسياً وعملياتياً. ولسوف تؤكد أحداث العقد اللاحق تلك المقاربة التي تميزت بتدني سقف طموحاتها نسبياً، عندما نفّذ الاتحاد الأوروبي أولى عملياته في مجال إدارة الأزمة؛ فبدءاً من عام 2009، تولى الاتحاد تنفيذ اثنتين وعشرين عملية ضمن سياسة الأمن والدفاع الأوروبية، من بينها ست عشرة عملية ذات طبيعة مدنية، على حين لم ينفذ إلا ثلاث عمليات عسكرية في بيئات غير مواتية نسبياً: (عمليتا: "أرتميس" Artemis، و"يوفور" EUFOR DRC، في جمهورية الكونجو الديمقراطية، عامي 2003 و2006 على التوالي؛ وعملية "يوفور" EUFOR في تشاد/ جمهورية إفريقيا الوسطى عامي 2008 و2009).

وعلى الرغم من طبيعة العمليات التي نفذت تحت قيادة الاتحاد الأوروبي، فقد أحدثت العمليات الاثنتان والعشرون المشار إليها، تغييراً جوهرياً في طبيعة النقاش الدائر

حول دور الاتحاد الأوروبي في إدارة مسألة الأمن. فقد كشفت هذه العمليات عن قدرة الاتحاد الأوروبي على الذهاب إلى ما وراء الخطاب البلاغي؛ ليصبح لاعباً أمنياً من خلال الحضور الفعلي على الأرض. كما أسهم هذا التطور في دحض الفكرة القائلة: إن الاتحاد الأوروبي ليس إلا قوة مدنية، وأثار مسألة تأثير العسكرة في البعد المعياري/ المدني للاتحاد الأوروبي.

وقد وجدت هذه المسائل ما يغذيها في الافتراض القائل: إن البعد العسكري سوف يغير - لا محالة - التصور الذي يحمله الاتحاد الأوروبي لطبيعة دوره؛ بمعنى تغيير رؤيته لما هو قادر على القيام به فعلاً؛ فيعمد - من ثم - إلى صوغ مصالحه وتحديدها على نحو مغاير. وآنذاك، سيبتعد الاتحاد الأوروبي عن وضعه المدني المؤسساتي الليبرالي؛ ليصبح لاعباً لا همَّ له إلا تحقيق مصالحه الذاتية، وأن يكون قادراً على اللجوء إلى القوة لبلوغ أهداف ما كان يُحسب لها حساب من قبل؛ والتفسير البديل الآخر، يكمن في توجه الاتحاد الأوروبي إلى استنباط مفهوم جديد للقوة، مختلف عن مفهومها التقليدي الذي يحدده دعاة الواقعية السياسية.[7] ولأن الاتحاد الأوروبي لا يشبه أياً من اللاعبين الأمنيين الآخرين، وقد بُني على قيم وأفكار ليبرالية، فلعله سيكون قادراً على الجمع ما بين القوتين "الناعمة" و"الخشنة"؛ لكي يتصرف على المسرح العالمي؛ بوصفه قوة "حميدة"، أكثر مما هي قوة تسلطية، أياً كان شكلها. وهناك أيضاً من يذهب إلى الاعتقاد بأن العمليات التي يقودها الاتحاد الأوروبي؛ مادامت مقصورة على حفظ السلام، وإن اتسمت بالقوة والصرامة، فإنها لن تغير الطبيعة المدنية للاتحاد الأوروبي تغييراً جوهرياً.[8]

الاتحاد الأوروبي بين إلهة الحب وإله الحرب

في شهر كانون الأول/ ديسمبر من عام 2003، تبنى الاتحاد الأوروبي وثيقة "الاستراتيجية الأمنية الأوروبية" (ESS)، التي جسدت مفهوماً إضافياً لطموح الاتحاد إلى لعب دور ما على المسرح العالمي.[9] وتعد الوثيقة برمتها، انعكاساً لعزم الاتحاد الأوروبي على النهوض بدوره، في مجال إدارة القضايا الأمنية على الصعيد العالمي؛ كأي لاعب

رئيسي آخر. تبدأ الوثيقة بالقول: إن الاتحاد الأوروبي «لاعب دولي، ولا شك في ذلك»؛ وهو بهذه الصفة «ينبغي له أن يعد عدته لتحمل مسؤوليته إزاء ما يتعلق بالمحافظة على الأمن العالمي وبناء عالم أفضل».[10] وبرغم ذلك، فإن تطلع الاتحاد الأوروبي إلى أن يكون لاعباً أمنياً بكل معاني الكلمة يثير تساؤلاً حول استعداده للجوء إلى القوة وقدرته على استخدامها متى ما رأى أحد ما، أن هناك وضعاً يتطلب ذلك. وفي هذا الخصوص، يبدو موقف الاتحاد الأوروبي غامضاً إلى حد ما، ويعكس الصعوبة التي تواجهها هذه المؤسسة في "تأويل" مهمات مازالت تقع ضمن اختصاصات الدول وسلطانها.

تهدف "الاستراتيجية الأمنية الأوروبية"، أولاً، إلى تقديم الاتحاد الأوروبي بصورة المؤسسة القادرة على اللجوء إلى الإكراه والقوة إذا دعت الحاجة إلى ذلك؛ فهي حين تشير إلى «نشاطات عسكرية»؛ بوصفها أداة من أدوات إدارة الأزمة، أو إلى القيام بـ «تدخل قوي» عند الضرورة، أو إلى «الثمن الذي لا بد من أن تدفعه» تلك الدول التي «وضعت نفسها خارج حدود المجتمع الدولي»، فإن الاستراتيجية الأمنية الأوروبية هذه؛ تنزع إلى إضفاء المصداقية على مفهوم «التعددية الفعالة» الذي لا ينطوي ضمناً على ضرورة إيجاد منظمات دولية فاعلة فحسب، بل على الجاهزية «للتحرك متى ما انتُهكت قواعد هذه المنظمات ومبادئها» كذلك. وبحسب المعيار نفسه، فإن التفويضات الممنوحة لبعض العمليات والمهمات التي يتولى الاتحاد الأوروبي قيادتها – أي تلك التي نُظّمت استناداً إلى قرارات اتخذها مجلس الأمن بمقتضى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة – تلمّح بشكل صريح نسبياً إلى إمكانية استخدام القوة. كما أن هناك بعض الوثائق؛ كالورقة التي قدمها الاتحاد الأوروبي إلى الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير،[11] أو استراتيجية الاتحاد الأوروبي، حيال انتشار أسلحة الدمار الشامل،[12] وهي تحمل إشارة واضحة إلى الإكراه أو التدخل العسكري؛ حالَ بات هذا ضرورياً لفرض قواعد ومبادئ متفق عليها. وبطريقة ما، فإن مثل هذه التعهدات، تشكل رداً ضمنياً على ادعاء كاجان Kagan، بأن أوروبا باتت «تنأى بنفسها بعيداً عن القوة»، وبأن «ضعف أوروبا عسكرياً، قد ولّد نفوراً يمكن فهمه تماماً عن استخدام القوة العسكرية».[13]

وكذلك، فإن الاستراتيجية الأمنية الأوروبية لا تصل إلى حد ذكر عبارة "استخدام القوة"، ويشوبها الغموض إزاء ما يتعلق بمدى القوة والإكراه اللذين يمكن الاتحاد الأوروبي التحرك في إطارهما؛ فمع أن مفهوم "التعددية الفعالة"، ربما تطلب استجابة قوية في الحالات التي "تُنتهك المبادئ" فيها، إلا أنه ليس واضحاً ما الذي يعنيه ذلك. وقد عُززت ظاهرة الغموض هذه في سياق التقرير الذي أصدر عام 2008، حول تطبيق الاستراتيجية الأمنية الأوروبية،[14] والذي تطرق إلى مفهوم "مسؤولية توفير الحماية"، وإلى حقيقة؛ مفادها أن: «على الحكومات ذات السيادة تحمل مسؤولية العواقب المترتبة على أفعالها»، أو إلى «ضرورة اتخاذ تدابير إضافية دعماً للأمم المتحدة»؛ حالَ تقدم العمل بالبرنامج النووي الإيراني، ولكنه – أي التقرير – جاء غامضاً أيضاً، بشأن إمكانية اللجوء إلى القوة فعلياً.

وقد يجوز القول: إن مثل هذا الغموض، من شأنه إثارة الشكوك حول طبيعة الاتحاد الأوروبي؛ بوصفه لاعباً أمنياً، ونوع الثقافة الاستراتيجية التي يفترض أنه يسعى لتطويرها. وهنا تبرز مسألتان، تتعلق إحداهما بمعنى الثقافة الاستراتيجية بالنسبة إلى كيان لا يمكن أن يعد دولة من حيث طبيعته، بينما تُمثل الأخرى بمدى قدرة الاتحاد الأوروبي على "التظاهر" بأنه لاعب أمني، إن كان يحجم عن التفكير في اتخاذ مبدأ استخدام القوة؛ بوصفه أحد خياراته السياسية. وبعض آخر يرى أن هذا التردد يعكس ضعف الاتحاد الأوروبي بصورة عامة، وهو الناجم عن انعدام قدرة الدول الأعضاء فيه على التغلب على الخلافات الناشبة على المستوى الداخلي، فضلاً عن عدم الرغبة في منح بنية الاتحاد الأوروبي، المزيد من القوة.[15] ويرى بعض آخر أن هذا التمنع عن تبني مبدأ استخدام القوة، الذي يمكن أي لاعب أمني آخر اللجوء إليه، إنما هو نتيجة خيار مقصود؛ يعود بنا إلى المقاربة الليبرالية القديمة، وإلى تفضيل مقاربة الاحتواء بديلاً من المواجهة؛[16] ونظراً إلى أن الاتحاد الأوروبي يعد مؤسسة هجينة من حيث نمطها، فإن نظرته إلى الفكر

الاستراتيجي والقوة، لا بد من أن تتواءم وطبيعته المجينة هذه،[17] وهي التي تدفعه إلى تطوير استراتيجية خاصة به، تقع في مكان ما، «بين نقيضين؛ هما: فينوس (إلهة الحب)، ومارس (إله الحرب)».[18]

التقويم الأوروبي للتهديدات: شيوع التهديدات غير التقليدية

"مسوغات وجود" اللاعب الأمني

يعد تشخيص التهديدات الأمنية، ضرورة متلازمة مع وجود اللاعب الأمني المعني؛ ومن هنا، فقد بدأ الاتحاد الأوروبي التفكير في نوع التهديدات التي قد يواجهها، بينما هو يعرّف نفسه بأنه كيان له دور يؤديه في الشؤون العالمية، وهو لذلك لا بد من أن يصبح عُرضة للتهديدات. وفي هذا السياق، أثير تساؤل حول: هل الاتحاد بصفته هذه، لا الدول الأعضاء فيه، هو من سيكون هدفاً لهذه التهديدات، أو لا؟ ولعل النقطة الأهم هنا، هي تقرير: هل في مقدور مؤسسة كهذه، أن تتحول إلى كيان مرجعي بالنسبة إلى موضوعة الأمن أو لا؟ والسؤال المتصل بها هو: هل الاتحاد الأوروبي قادر على أن يحدد لنفسه تهديدات ما كانت، بخلاف ذلك، ستعد كذلك، في نظر هذه الدولة العضو أو تلك؟

ومهما تكن الحال، فلم يُجرَ أي تقويم منهجي للتهديدات الأمنية الموجهة ضد الاتحاد الأوروبي قبل تبني وثيقة الاستراتيجية الأمنية الأوروبية عام 2003. وحتى غاية ذلك التاريخ، كانت التهديدات الموجهة ضد الاتحاد الأوروبي بصورة عامة، تمثل تهديدات تشخصها الدول الأعضاء لنفسها بنفسها. وضمن السياق نفسه، كان يُنظر إلى التهديدات التي تستهدف القيم والمُثل التي يتبناها الاتحاد الأوروبي، على أنها موجهة للاتحاد نفسه.

والاستراتيجية الأمنية الأوروبية، تضع حدوداً فاصلة ما بين التهديدات والتحديات العالمية؛ فالتحديات العالمية، هي تلك التي تعكس سمات عامة للنظام العالمي، من شأنها أن تكون مصدراً للتهديدات؛ وهي: العولمة، والصراعات، والفقر/ التخلف، والأمراض، والاحتباس الحراري، والاعتماد على موارد الطاقة.

وأما بالنسبة إلى التهديدات - بعد أن تستبعد الاستراتيجية الأمنية الأوروبية احتمال وقوع عدوان واسع النطاق ضد أي دولة عضو - فإنها تعرّف "التهديدات الجديدة" الموجهة لأوروبا بأنها «أكثر تنوعاً، ويصعب تبيّنها بشكل واضح أو التنبؤ بها». والتهديدات الخمسة الرئيسية التي تم تشخصيها؛ هي: الإرهاب، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، والنزاعات الإقليمية، والدول الفاشلة، والجريمة المنظمة؛ فالإرهاب يتم تصويره ابتداءً، على أنه «تهديد استراتيجي متنامٍ موجه لأوروبا بأسرها» بعد أن أصبحت هدفاً للإرهاب وقاعدة له في آنٍ واحد. وفي هذا الخصوص، عُقدت صلة ما بين «الموجة الأحدث من موجات الإرهاب»، و«نزعة التطرف الديني العنيفة». ويوصف انتشار أسلحة الدمار الشامل، ثانياً، بأنه «أعظم التهديدات المحتملة» للأمن الأوروبي، وهو الذي يرتبط بـ «السيناريو الأكثر إثارة للرعب»، ويُمثل بحصول جماعات إرهابية على أسلحة من هذا النوع، أما الصراعات الإقليمية، بما فيها تلك الناشبة في كشمير وإفريقيا، لا تلك التي تحدث في أوروبا أو بالقرب منها فحسب، فتأتي ثالثاً وتُقدَّم على أنها خطر يتهدد المصالح الأوروبية، سواء بصورة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة، بأساليب مختلفة؛ من بينها: ارتباطها بالإرهاب، وبالدول الفاشلة، وبالجريمة المنظمة، بل "الطلب" على أسلحة الدمار الشامل أيضاً. ويعد فشل الدول - رابعاً - مسألة خطيرة بالنسبة إلى أوروبا؛ بسبب التهديدات التي تقود إليها والمتصلة بهذه الظاهرة، وأكثر هذه التهديدات وضوحاً - بحسب وصف وثيقة الاستراتيجية الأمنية الأوروبية - هما: الجريمة المنظمة والإرهاب. وتمثل الجريمة المنظمة، أخيراً، تهديداً داخلياً، ولكنه ينطوي على كثير من العواقب والتداعيات الخارجية؛ (كالاتجار عبر الحدود بالمخدرات، والنساء، والمهاجرين غير الشرعيين، والأسلحة)، بما في ذلك تلك التي ربما ارتبطت بالإرهاب. كما تحدد الوثيقة ثلاثة أهداف استراتيجية بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي: معالجة هذه التهديدات، وإحلال الأمن في المناطق المتاخمة للاتحاد، وبناء نظام دولي قائم على مبدأ "التعددية الفعالة".

ويؤكد تقرير عام 2008، حول تطبيق الاستراتيجية الأمنية الأوروبية[19] وجود هذه التهديدات الخمسة، ويضيف إليها ثلاثة تهديدات أخرى؛ هي: الأمن "السايبري" (الفضاء المعلوماتي)؛ بوصفه «سلاحاً اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً جديداً»، وأمن الطاقة، أو - بالأحرى - الاعتماد على الطاقة، وهو المقترن بتراجع معدلات الإنتاج الأوروبي من النفط والغاز؛ ما يعني - من ثم - تزايد الاعتماد على المنتجين الخارجيين؛ والتغير المناخي الذي يوصف بأنه «عامل مضاعف للتهديد»؛ انسجاماً وما جاء في الوثيقة التي أُصدِرت في آذار/ مارس من العام ذاته، حول هذه المسألة.[20]

ومع أن الاتحاد الأوروبي لا يميز بين تهديدات ذات درجة أولى وأخرى من درجة ثانية، فمن الواضح أن التهديدات الثلاثة "الجديدة" التي وردت في تقرير عام 2008 المشار إليه آنفاً، لا تلقى الاهتمام نفسه الذي يُولى للتهديدات الخمسة التي حُددت ابتداءً، فضلاً عن أن الأولوية قد أعطيت - فيما يبدو - للإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل، مقارنة إلى غيرهما من التهديدات الخمسة الأخرى.

ومن خلال عملية تقويم التهديدات هذه، يكشف الاتحاد الأوروبي عن تصور أوسع لمفهومَي الأمن والتهديد.[21] فبينما يميل الاتحاد إلى عدم الأخذ بالمقاربة التقليدية للأمن، إلا أنه يقرّ بوجود بُعد متعدد المستويات للأمن، وبمراحل التطور التي يمر بها عادة بشكل عام (كما تم التعبير عن ذلك من خلال التسليم بوجود صلة ما، بين الأمن والتنمية)، وبالتداخل المتشابك ما بين مكونات الأمن الداخلي والأمن الخارجي، وكذلك إقراره بدور اللاعبين الذين لا ينتمون إلى دولة من الدول، أو الاعتراف بتزايد احتمالات تعرض الاتحاد الأوروبي للأذى؛ نتيجة لتبعات العولمة وعواقبها. وبالإضافة إلى ذلك، وباستثناء الصراعات الإقليمية، فإن جميع التهديدات الرئيسية الأخرى، لا تُعد تقليدية؛ بمعنى أنها ليست ذات طبيعة عسكرية، ولا تأتي بالضرورة من لاعبين يمثلون دولاً بعينها. والتهديد، في تقدير الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، لا ينبغي بالضرورة أن يكون خارجياً، أو قادماً من دولة معينة، أو أن يُجسد مادياً عبر استخدام القوة العسكرية، بل

يمكن أن يأتي من مجموعات تمارس نشاطاتها ضمن الفضاء الأوروبي، وقد تلجأ إلى وسائل غير تقليدية للاعتداء على المصالح والقيم الأوروبية.

روسيا والطابع التقليدي للتهديدات

ومهما يكن من أمر، فلا بد للمرء من التنبه إلى أن مفاهيم التهديد التي تعتمدها دول الاتحاد الأوروبي، قد تغيرت تغيراً طفيفاً بعد الحرب الروسية - الجورجية في آب/ أغسطس عام 2008. وبالنسبة إلى بعض هذه الدول، فقد بات لزاماً على أقل تقدير، إعادة النظر في التحليل السائد الذي لم تعد التهديدات الموجهة لأوروبا ودولها؛ وفقاً له، تأتي من دول بعينها، أو تكون ذات طبيعة عسكرية؛ نظراً إلى أن روسيا أمست اليوم تجسد تهديداً تقليدياً ينبغي أخذه في الحسبان في أي عملية لتقويم التهديدات. فقد عبّرت بلدان؛ مثل: بولندا وإستونيا أو السويد صراحة، عن مخاوفها من ظهور "خطر" روسي ثانية عند تخوم الاتحاد الأوروبي؛ ففي لاتفيا، تم - ضمن تقرير كان قد أُصدر حتى قبل نشوب الحرب الروسية - الجورجية - وضع روسيا على رأس قائمة تحمل عنوان «التهديدات الأمنية الرئيسية» التي تواجه دول البلطيق.[22]

ولا يوجد هناك عادة، تمييز واضح ما بين تهديد روسي يأخذ شكلاً تقليدياً - أو في أسوأ الأحوال، شكل عمل عسكري عبر الحدود - وتهديد يتخذ من موارد الطاقة أو الفضاء السايبري ميداناً له؛ ولكنْ، هناك شعور في البلدان المجاورة بأن روسيا تعارض إقامة مجتمع أمني في أوروبا. أما الدول الأوروبية الأعضاء في منظمة معاهدة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، فترى أن هذا الإحساس "الجديد" بالخوف، يوجب عليها مجدداً تأكيد دور الحلف؛ بوصفه القوة الرئيسية الضامنة لأمن أوروبا.

وهنا، يمكن المرء أن يرى الثنائية التي تجمع بين أمن الاتحاد الأوروبي والخطاب الذي يصوغه لنفسه أولاً، وبين أمن الدول الأعضاء في الاتحاد ثانياً؛ فالاتحاد الأوروبي لا يعد روسيا تهديداً، وليس بالشكل التقليدي على الأقل؛ أي بالمعنيين الإقليمي والعسكري

للتهديد. وعلى الرغم من أن تقرير عام 2008، وهو الخاص بتطبيق بنود وثيقة الاستراتيجية الأمنية الأوروبية، يورد اسم روسيا سبع مرات، فإنه لا يلمّح أبداً إلى أن روسيا يمكن أن تشكل خطراً يتهدد الاتحاد الأوروبي. وتحت عنوان: "أمن الطاقة"، تشير الوثيقة بطريقة حيادية إلى أن الطاقة، تمثل «أحد العناصر الرئيسية للعلاقات ما بين روسيا والاتحاد الأوروبي»، بيد أن منطوق التقرير، يصبح أكثر صراحة عند الإشارة إلى النزاع الروسي - الجورجي؛ إذ يذكر أن «علاقاتنا بروسيا قد تدهورت؛ بسبب الصراع ضد جورجيا»، وبأن «الاتحاد الأوروبي يتوقع من روسيا الوفاء بتعهداتها، بطريقة من شأنها أن تعيد الثقة الواجب توافرها». ويمضي التقرير إلى القول: إن «شراكتنا يجب أن تقوم على أساس احترام القيم المشتركة، وفي مقدمها حقوق الإنسان، والديمقراطية، وحكم القانون، ومبادئ اقتصاد السوق، بالإضافة إلى المصالح والأهداف المشتركة».[23] وبوجه عام، فإن وثائق الاتحاد الأوروبي الرسمية، لا تستخدم المفردات القوية الحادة التي دأبت دول فيه على استخدامها.

الاستجابات والأدوات: استمرار التركيز على إدارة الأزمات

يهدف كل من: "السياسة الخارجية والأمنية المشتركة"، و"سياسة الأمن والدفاع الأوروبية"، إلى تمكين الاتحاد الأوروبي من النهوض؛ بوصفه لاعباً أمنياً يسهم في إدارة شؤون الأمن العالمي وقضاياه؛ وتبعاً لذلك، فإن تشخيص السياسات والأدوات التي توصل إليها الاتحاد الأوروبي للتعامل والتهديدات الأمنية، يفترض أن يتم من خلال تفحص تلك النشاطات التي تتم فيما بين الحكومات، وتوصف بأنها تقع ضمن نشاطات ما اصطلح على وصفه بـ "الركيزة الثانية". وفي الوقت نفسه، فإن السياستين المشار إليهما سابقاً وأدواتهما، تعكسان مفهوماً ضيقاً نسبياً للأمن يميل إلى التركيز على القضايا السياسية - العسكرية، عبر منظور قصير الأمد. وعلى الرغم من أهمية هذه المقاربة وحساسيتها، فإنها لا تستطيع الادعاء بأنها تحمل معها الاستجابة المطلوبة للتحديات الأمنية الكبرى التي يواجهها الاتحاد الأوروبي. وتقود هذه الإشكالية problématique، إلى دور المفوضية

الأوروبية، وتوظيفه في تلك المجالات التي تسهم أيضاً - وفق المفهوم الأوسع للأمن - في المحافظة على السلم والأمن الدوليَّين. وبرغم تميز هاتين السياستين وسياسات المفوضية الأوروبية، كلٌّ منهما عن الأخرى من الناحية المفاهيمية، فإنهما تنطويان على إمكانية كبيرة لتحقيق التكامل فيما بينهما، فإن الغلبة قد دانت، من حيث الممارسة الفعلية، للمقاربة ذات المسارين؛ فغالباً ما يُجرى الفصل بين السياستين الخارجية والأمنية المشتركة وسياسة الأمن والدفاع الأوروبية أولاً، وبين نشاطات المفوضية الأوروبية ثانياً؛ وصولاً إلى حد التنافس فيما بينهما في بعض المجالات.

وإضافة إلى ما تقدم، وفي الوقت الذي يتسع فيه نطاق تقويم التهديدات الذي يجريه الاتحاد الأوروبي، ويفرض عليه الاستجابة لها بواسطة مجموعة من السياسات والأدوات تتسم بالقدر نفسه من الاتساع، فإن إدارة الأزمة من خلال السياستين الأمنية والدفاعية الأوروبيتين، مافتئت تمثل بؤرة اهتمام الاتحاد الرئيسية طوال السنوات العشر الماضية، على نحو ألحق الضرر بميادين أخرى ذات أهمية استراتيجية.

إدارة الأزمة: مهمة أساسية، ولكن ما مدى ملاءمتها لمعالجة "التهديدات الجديدة"؟

تعد وثيقتا "السياسة الخارجية والأمنية المشتركة" و"سياسة الأمن والدفاع الأوروبية"، الأداتين الرئيسيتين للسياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي. وفي أعقاب اعتماد الوثيقة الثانية أواخر تسعينيات القرن الماضي، استحدث الاتحاد منظومة سياسية - عسكرية خاصة بإدارة الأزمة؛ لكي يتمكن من تطبيق تلك السياسة. وقد تم، ابتداءً، تأسيس أربع هيئات ضمن الأمانة العامة للمجلس الأوروبي؛ هي: اللجنة السياسية والأمنية (PSC)، واللجنة العسكرية، وقيادة الأركان العسكرية، ولجنة الجوانب المدنية لإدارة الأزمة (CIVCOM)؛ وقد أدى تطور السياسة الأمنية الأوروبية لاحقاً، إلى إنشاء وكالة الدفاع الأوروبية (EDA) عام 2004؛ كما شُكّلت في العامين اللاحقين خلية مدنية - عسكرية، ومركز للعمليات ضمن هيئة الأركان العسكرية للاتحاد الأوروبي؛ لتوفير القدرة على وضع خطط عمليات محدودة النطاق وتنفيذها في مجال

إدارة الأزمة بصورة مستقلة؛ (أي من دون الرجوع إلى قدرات حلف الناتو، أو طلب الدعم من دول أخرى). وفي الفترة 2007 - 2008، تم تطوير لجنة الجوانب المدنية لإدارة الأزمة من خلال تأسيس قوة التخطيط والإدارة المدنية (CPCC)؛ بهدف التخطيط لجميع العمليات المدنية التي تنفَّذ تطبيقاً لوثيقة "سياسة الأمن والدفاع الأوروبية" وإدارتها. وتبع ذلك عام 2009، تشكيل مديرية إدارة الأزمة والتخطيط (DCMP) التي دمجت فيها وظائف التخطيط الاستراتيجي الخاصة بالقضايا الدفاعية (VIII DG) وإدارة الأزمة المدنية (IX DG).

وبقدر تعلق الأمر بالقدرات والإمكانات اللازمة، تم عام 1999، تحديد "الهدف الرئيسي" العسكري الأول، ووفقه «يتعين على الدول الأعضاء أن تكون قادرة بحلول عام 2003، على نشر قوات عسكرية، يتراوح قوامها بين 50 ألف جندي و60 ألفاً في الحد الأقصى، في غضون 60 يوماً، وتوفير متطلباتها لسنة واحدة في الأقل؛ لتتمكن من القيام بـ"مهمات بطرسبيرج" Petersberg tasks كاملة».[24] وقد أعلن أنه سيتم تحقيق هذا الهدف في أيار/ مايو من عام 2003، على الرغم من أنه «محدود ومقيد بنواقص معترف بها».[25] وقد تم لاحقاً تحديد هدف رئيسي جديد عام 2004، (أو ما سمي "الهدف الرئيسي لعام 2010")، وهو الذي انطوى على تحول من المقاربة الكمية إلى أخرى نوعية، من خلال اعتماد مفهوم "المجموعة القتالية". وبالتزامن وذلك، أُجري تطوير القدرات المطلوبة في المجالات المدنية أيضاً؛ فتم ابتداءً تشخيص "المجالات الأربعة ذات الأولوية"؛ وتلك هي: قوات الشرطة، وحكم القانون، والإدارة المدنية، والحماية المدنية. وأعقب ذلك اعتماد هدف رئيسي أوسع نطاقاً في كانون الأول/ ديسمبر عام 2004، على أن يتم بلوغه عام 2008؛ وهو الذي أسهم في توسيع حدود عمليات الاتحاد الأوروبي؛ لتشمل عمليتي "إصلاح قطاع الأمن" و"نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج"، وقد أعلن عن إنجاز الهدف الرئيسي لعام 2008، وحل محله الآن هدف رئيسي جديد مدني الطابع، سمي "الهدف الرئيسي لعام 2010".

وكما وردت الإشارة، فقد أطلق الاتحاد الأوروبي 22 عملية في نطاق سياسة الأمن والدفاع الأوروبية وأدارها منذ عام 2003، كانت ست منها فقط ذات طبيعة عسكرية (عملية "كونكورديا" Concordia في مقدونيا في 2003، وعملية "أرتميس" Artemis في جمهورية الكونجو الديمقراطية في 2003، وعملية "ألثيا" Althea في البوسنة والهرسك بدءاً من عام 2004، وعملية "يوفور" في جمهورية الكونجو الديمقراطية عام 2006، وعملية "يوفور تشاد/ جمهورية إفريقيا الوسطى" EUFOR Chad/CAR في 2008/ 2009، وعملية "يونافور أتلانتا" EU NAVFOR Atalanta في خليج عدن اعتباراً من كانون الأول/ ديسمبر عام 2008)، أما العمليات المدنية الست عشرة فكانت قد نفذت في أوروبا: (البوسنة والهرسك ومقدونيا وكوسوفا وجورجيا)، وفي إفريقيا: (جمهورية الكونجو الديمقراطية ودارفور وغينيا بيساو)، وفي آسيا: (إندونيسيا وأفغانستان)، وفي الشرق الأوسط: (الأراضي الفلسطينية والعراق)؛ فيما نفذ الاتحاد الأوروبي أيضاً مهمات وتفويضات شتى اشتملت على مراقبة اتفاقيات وقف إطلاق النار، أو تدريب قوات الشرطة، أو فرض حكم القانون، أو إصلاح قطاع الأمن، أو دعم الحوكمة الجيدة.

كشفت هذه العمليات عما يتمتع به الاتحاد الأوروبي من قدرات في مجال إدارة الأزمة في وقت كان فيه جميع اللاعبين الأساسيين الآخرين؛ (كالأمم المتحدة، أو الناتو، أو منظمة الأمن والتعاون في أوروبا)، يعانون صعوبات ومتاعب في هذا المضمار؛ بينما أثبتت العمليات العسكرية الست نجاحها، على الرغم من أن الاتحاد لم يواجه قط اختباراً حقيقياً في تلك العمليات، كما أنه لم يُضطر إلى نشر قواته في بيئات غير مستقرة لفترات طويلة. وقد مكّنت العملياتُ المدنية الاتحادَ الأوروبي من فرض حضوره في بيئات معينة خلال فترة ما بعد الصراع، ومن تطوير قدراته على إقامة السلام. ومع ذلك، فإن هذه العمليات تبقى محدودة من حيث نطاقها وأمدها، والقليل منها فقط لم يحقق في نهاية الأمر على الأرض إلا النزر اليسير من الأهداف المتوخاة؛ (ومن بينها - على سبيل المثال - العمليتان اللتان نفذتا في الأراضي الفلسطينية، أو مهمتا إصلاح قطاع الأمن وأجهزة الشرطة في جمهورية الكونجو الديمقراطية).

ويرغم هذا كله، فإن تطوير سياسة الأمن والدفاع الأوروبية، والقيام بأولى العمليات التي قادها الاتحاد الأوروبي، تثير تساؤلاً عما إذا كانت هذه السياسة، التي وضعت استجابة لاضطرابات مرحلة ما بعد الحرب الباردة وعواقبها في أوروبا، قد جاءت فعلاً بحلول للتهديدات التي يرى الاتحاد الأوروبي أنها موجهة ضده. ولعل من السهل إيجاد رابط ما بين سياسة الأمن والدفاع الأوروبية والتهديدين الممثلين بالصراعات الإقليمية وفشل الدول. وليس من الواضح تماماً – على صعيد آخر – بعد مدى تأثير هذه السياسة ودورها في جعل الاتحاد الأوروبي أفضل استعداداً لمحاربة الإرهاب والجريمة المنظمة أو التغيير المناخي. وتقضي الاستراتيجية الأمنية الأوروبية بتقديم «الدعم لأقطار ثالثة في محاربة الإرهاب»؛ بوصفه سبباً محتملاً لإطلاق مهمات الاتحاد الأوروبي ضمن إطار سياسة الأمن والدفاع؛[26] وهي الصلة التي شددت عليها اتفاقية لشبونة التي تنص أن جميع المهمات التي تنفذ وفق هذه السياسة، «يمكن أن تسهم في دعم الحرب على الإرهاب، بما في ذلك مؤازرة أقطار ثالثة في محاربة الإرهاب فوق أراضيها».[27] كما تم تقديم العمليات التي تنفذ ضمن نطاق السياسة نفسها والهادفة إلى منع ظهور حالات جديدة لدول فاشلة والحد من الصراعات الإقليمية، على أنها تحقق «إسهاماً كبيراً في العمليات الطويلة الأمد الرامية إلى تحجيم الإرهاب»،[28] بل إن هذه السياسة الأخيرة، يمكنها – إضافة إلى ذلك – أن تؤدي دوراً في محاربته من خلال توفير الحماية لأهداف مدنية رئيسية، من بين أمور أخرى، وما يتبع ذلك من مستلزمات إدارية.

وعلى الرغم من ذلك، فإن ضيق نطاق سياسة الأمن والدفاع الأوروبية نسبياً يجعل من الصعوبة بمكان التوفيق بينها وبين المتطلبات الكثيرة الواجب توفيرها؛ لتطبيق سياسة خاصة بمكافحة الإرهاب، وقد أُكد ذلك من خلال إطلاق "استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمكافحة الإرهاب" عام 2005،[29] التي تدعو إلى التعامل إزاء هذا الموضوع، من خلال مقاربة كلية قائمة على أساس أربعة أبعاد: (المنع، والحماية، والمتابعة، والاستجابة)، والتي تذهب إلى ما هو أبعد من حدود سياسة الأمن والدفاع الأوروبية، وما سُمي "الركيزة الثانية" المشار إليها. وينطبق الانتقاد الموجه لهذه السياسة ذاتها عند التعامل إزاء قضيتي

انتشار أسلحة الدمار الشامل والجريمة المنظمة، ومن باب أولى، عندما تؤخذ في الحسبان مسائل أمن الطاقة والتغير المناخي والتهديد السايبري.

أي دور للمفوضية الأوروبية في التعامل إزاء التهديدات؟

تقدم المفوضية الأوروبية في إطار هذا النقاش، صورة مختلفة للطريقة التي يعالج بها الاتحاد الأوروبي التهديدات الموجهة لأمنه. فهذه المفوضية، أولاً وقبل كل شيء، هي التي تتولى رسم سياسة أمنية واسعة النطاق بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي وتنفيذها؛ وهذه الحقيقة تظهر جلياً من خلال تطور كل من: مفهوم الأمن والاتحاد الأوروبي نفسه. والمفوضية الأوروبية - بداهة - ليست لاعباً أمنياً في المقام الأول، وقد طورت ثقافة مؤسسية لا تتيح لها بالضرورة النهوض بدور ما في هذا المجال. وضمن هذا السياق، فإن دخول المفوضية الميدان الأمني، لم يأتِ إلا نتيجة لتوسيع أجندة الأمن، وللتداخل الحاصل بين التنمية والأمن. وبحسب تعريف الاستراتيجية الأمنية الأوروبية، فإذا كان «الأمن شرطاً مسبقاً لتحقيق التنمية»،[30] وأن التنمية تمثل أداة من أدوات إدارة الأزمة ومنع النزاعات،[31] فإن جميع نشاطات المفوضية ذات الصلة بالتنمية، تقع بصورة غير مباشرة ضمن أجندة أمنية أوسع نطاقاً. وبتعبير أعم، يلاحظ من خلال نشاطات؛ من قبيل: المساعدات الإنسانية والتنموية، أو التعاون الاقتصادي، أو تعزيز ركائز الحوكمة الجيدة، أن برامج المفوضية الأوروبية يمكنها أن تسهم، سواء بصورة مباشرة أو طريقة غير مباشرة، في معالجة مسألة هشاشة الدول، والأسباب الجذرية لانعدام الاستقرار، وهي من بين المسائل التي يمكنها أن تؤدي إلى نشوب الصراعات الإقليمية، وتصاعد معدلات الجريمة المنظمة، أو اتساع العمليات الإرهابية.[32] وعلى هذا النسق، فإن سياسات؛ من قبيل: "سياسة الجوار الأوروبية European Neighborhood Policy"، أو مشروع "الاتحاد من أجل المتوسط Union for the Mediterranean"، الذي أنشئ مؤخراً، إنما تمثل أحد أركان مقاربة شاملة، تدعو إلى «منع الصراعات من خلال إقامة الشراكات».

وفي مجال إدارة الأزمة الذي تم تعريفه على نحو أضيق، يتركز نشاط المفوضية الأوروبية بصورة رئيسية على تمويل البرامج المتصلة بالأمن التي تطبقها منظمات دولية أخرى أو منظمات غير حكومية؛[33] ففي إفريقيا، يقوم الاتحاد الأوروبي بتمويل نشاطات إدارة الأزمة عبر ما يعرف بـ "المرفق الإفريقي للسلام" African Peace Facility[34] التابع له (في إطار الصندوق الأوروبي للتنمية)، وهو الذي يُستخدم لتمويل عمليات الاتحاد الإفريقي في: بوروندي، ودارفور، وجزر القمر، والصومال، بالإضافة إلى عملية "المجموعة الاقتصادية لدول إفريقيا الوسطى" في جمهورية إفريقيا الوسطى، وعمليات أخرى غيرها،[35] كما استفادت برامج بناء القدرات التابعة للاتحاد الإفريقي والمنظمات شبه الإقليمية من التمويل الذي يوفره لها المرفق الإفريقي للسلام. وعلى مستوى أوسع، فإن ما اصطلح على تسميته "آلية الاستقرار" إنما يهدف إلى توفير المساعدات الفنية والمالية، بما في ذلك تقديم الدعم للجهود الدبلوماسية، وإنشاء إدارات مؤقتة، وتوطيد أسس الحوكمة الصالحة وحكم القانون، وإصلاح قطاع الأمن بالنسبة إلى البلدان التي تواجه أوضاعاً متأزمة.[36] وأما النشاطات الأخرى ذات الصلة بإدارة الأزمة؛ مثل: المساعدات الإنسانية أو برامج إصلاح قطاع الأمن ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، فتمولها وكالات المفوضية الأوروبية أو صناديقها: (المكتب الرئيسي للمفوضية الأوروبية، والصندوق الأوروبي للتنمية).

ولم تكن هذه المقاربة المتعددة الأطراف والأبعاد لتحظى بالدعم والإسناد، إلا لكي تجسد السياسة الكلية للاتحاد الأوروبي في ميدان إدارة الأزمة، والخطوات التي تُتخذ لضمان مواءمتها للتهديدات الأمنية المعاصرة جميعاً، غير أن هذا المسعى قد أثار أيضاً قضيتي التنسيق بين هذه الأدوات المختلفة وضمان تماسك سياسة الاتحاد الأوروبي بشكل كلي. وفي مجال إدارة الأزمات مدنياً، فإن الحقيقة الممثلة بمشاركة المفوضية الأوروبية (الركيزة الأولى)، والأمانة العامة للمجلس (الركيزة الثانية)، معاً في آلية صنع السياسات وتطبيق برامج قد تكون متشابهة إلى حد بعيد، قد أثارت مرة أخرى، قضية ترابط عمل هاتين الركيزتين، وإبراز دور الاتحاد ونشاطاته. وضمن سياق سياسة الأمن والدفاع

الأوروبية، عاد التنسيق بين عمليتي إدارة الأزمة على المستويين العسكري والمدني ليشكل تحدياً هو الآخر؛ ولعل خير مثال على تقاسم الأدوار وتوزيعها، تزامن حضور الاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك على شكل عملية عسكرية (عملية ألثيا) مع عملية مدنية نفذت في إطار سياسة الأمن والدفاع الأوروبية (تتعلق بقوات الشرطة)، وحضور المفوضية عبر دورها في تطبيق برامج الإنعاش البعيد المدى.

وعند النظر إلى قضيتي تماسك السياسات وحضور الاتحاد الأوروبي، فقد ذكر بيان أصدرته المفوضية الأوروبية، بأن «التنسيق غير المقنع بين الأطراف المتعددين والسياسات المختلفة؛ يعني فقدان الاتحاد الأوروبي نفوذه المحتمل دولياً في المجالين السياسي والاقتصادي».[37] وفي مضمار إدارة الأزمة، فإن الحاجة إلى توسيع الجهود التنسيقية وتعزيزها قد أفضت إلى ظهور مفهوم "التخطيط الشامل"، الذي يعرَّف بأنه «مقاربة منهجية مصممة للتعامل وضرورة قيام جميع لاعبي الاتحاد الأوروبي المعنيين بالتخطيط لإدارة الأزمة ببذل جهد فعال لتنسيق نشاطات الركيزتين [المفوضية الأوروبية والأمانة العامة للمجلس الأوروبي]، سواء داخل كل منهما أو فيما بينهما»، على النحو الذي يستهدف «تطوير استجابة منسقة ومتماسكة للأزمة وتطبيقها فعلياً؛ انطلاقاً من تحليل كلي شامل للوضع، وخاصة في حال مشاركة أكثر من جهاز واحد من أجهزة الاتحاد الأوروبي فيها».[38] وقد أسهم هذا المنطق أيضاً في وضع نهاية لـ "نظام الركائز الثلاث"، وفي استحداث منصب الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية؛ وفق معاهدة لشبونة، أما على صعيد التطبيق، فمايزال علينا أن ننتظر لنرى إلى أي مدى يمكن الإصلاحات المؤسسية أن تساعد في التغلب على الخلافات الثقافية.

الاتحاد الأوروبي والتهديدات الجديدة

بالمقارنة إلى سياسات الاتحاد الأوروبي وإنجازاته في مجال إدارة الأزمة، فإن استجابته لما يسمى التهديدات الجديدة تبدو أقل تطوراً بكثير، ولم تبلغ بعد مرحلة "المأسسة" الكاملة؛ فالإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل، قد دفعا بالاتحاد الأوروبي إلى تبني

استراتيجيات تجمع ما بين سياسات طويلة الأمد ونشاطات قصيرة المدى، ومن ذلك النوع الذي يفترض إسهام حشد كبير من اللاعبين فيه؛ ومن هنا، فإن وثيقة "استراتيجية مكافحة الإرهاب" لعام 2005، وهي التي اعتمدت بعد هجمات لندن في تموز/ يوليو من ذلك العام، قد حددت أربع ركائز لعمل الاتحاد الأوروبي في «مكافحة الإرهاب على النطاق العالمي وضمان احترام حقوق الإنسان في الوقت نفسه»:[39] أولى هذه الركائز، تشدد على «منع البشر من اللجوء إلى الإرهاب، من خلال معالجة العوامل التي يمكن أن تؤدي إلى شيوع التطرف، سواء في أوروبا أو على المستوى العالمي»، وتدعو الثانية إلى «حماية المواطنين والبنى التحتية عبر تحسين الأمن في المناطق الحدودية»، وتقضي الركيزة الثالثة «ملاحقة الإرهابيين؛ بغية منعهم من التخطيط لعملياتهم، والسفر، وإجراء الاتصالات، وتفكيك الشبكات المساندة لهم، وتجفيف مصادر تمويلهم»، وتصف الركيزة الرابعة طبيعة الاستجابة بامتلاك القدرة على «إدارة عواقب الهجمات الإرهابية والتحكم فيها». وعلى الرغم من أن الوثيقة تنص أن «الدول الأعضاء تتحمل المسؤولية الأساسية في محاربة الإرهاب»، فإن الاتحاد الأوروبي في وسعه «تقديم إسهامات إضافية في هذا الشأن بأربع طرائق رئيسية مختلفة»، تُمثل بـ: تعزيز الإمكانات الوطنية لكل دولة، وتسهيل التعاون على المستوى الأوروبي، وتطوير القدرات ذات الطابع الجماعي، وتشجيع إقامة شراكات دولية. وليس خافياً هنا، أن الاتحاد الأوروبي يحاول أن ينأى بنفسه عن مقاربة "الحرب على الإرهاب" الأمريكية، من خلال التركيز على معالجة الأسباب الجذرية، واعتماد النشاطات ذات المدى البعيد، بديلاً من العمليات العسكرية. ولقد تمخضت هذه الاستراتيجية عن صوغ "خطة عمل الاتحاد الأوروبي" EU Action Plan في مجال مكافحة الإرهاب، وهي التي تميزت باعتمادها على الركائز الأربع المشار إليها آنفاً، وشمولها فعاليات وتحركات أكثر تحديداً. وقد استُكملت هذه الوثائق بسلسلة من القرارات؛ كاعتماد "أمر الاعتقال الأوروبي"، وإنشاء منصب منسق الاتحاد الأوروبي لشؤون مكافحة الإرهاب، أو تقوية دور جهاز تطبيق القانون التابع للاتحاد: (وكالة الشرطة الأوروبية "يوروبول")، وغيرها من أجهزة مراقبة الحدود. وهكذا، فإن محاربة الإرهاب أضحت - كما يفترض لها - نشاطاً تضطلع به "الركائز" المشار إليها بصورة مشتركة، وحيث تجتهد المفوضية الأوروبية

والدول الأعضاء من خلالها في العمل على إيجاد فضاء تصبح السيادة فيه لمبادئ الحرية والأمن والعدل.

ومع ذلك، فقد عانت سياسة الاتحاد الأوروبي هذه، اختلافاً في تصورات الدول ومفاهيمها على المستوى الوطني، مثلما عانت رفضاً عاماً من الدول الأعضاء فيه لفكرة إلقاء المسؤولية كاملة عليه. وبصورة عامة، فإن محاربة الإرهاب تظل حقاً حصرياً بكل دولة وحدها، كما لم يتم تحقيق تكامل حقيقي في هذا المجال.[40] وقد جاء هذا في أعقاب سوء تطبيق التدابير المتفق عليها نسبياً، ونقص حاد في الموارد المالية والبشرية. ويعالج تقرير عام 2008، الخاص بتطبيق الاستراتيجية الأمنية الأوروبية، قضيتي الإرهاب والجريمة المنظمة معاً. ومع أن التقرير يمتدح الإنجازات التي حُققت منذ عام 2003، إلا أنه يوصي أيضاً ببذل جهود تنسيقية جديدة في مجالات «التعامل مع عملية إرهابية كبيرة»، وغلق قنوات تمويل الإرهاب، وتشاطر المعلومات، والتصدي للمخططات الرامية إلى إشاعة التطرف، وتجنيد عناصر إرهابيين جدد. ويؤكد التقرير أيضاً، «مركزية الجهود الوطنية»، في مكافحة الإرهاب، وأن «ما حُقق من تقدم كان بطيئاً وليس تاماً»، في مجالات: «التنسيق، والشفافية، والمرونة [...] عبر مختلف الوكالات على المستويين الوطني والأوروبي».[41] وعلى مستوى مناهج عمل الاتحاد ونشاطاته، فإن التعامل إزاء الإرهاب يُجرى من خلال الربط بينه وبين الجريمة المنظمة في إطار ما يعرب بـ "برنامج لاهاي" Hague Programme لعام 2004؛ وهو خطة عمل واسعة النطاق تتعامل والإرهاب، والجريمة المنظمة، وإدارة عمليات الهجرة، وسياسات تأشيرات الدخول، واللجوء، والخصوصية والأمن، والقضاء الجنائي.[42]

وقد أفضت الجهود الرامية إلى الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل أيضاً، إلى وضع استراتيجية وخطة عمل، واعتمادهما عام 2003؛ ووفقاً لـ "استراتيجية الاتحاد الأوروبي ضد انتشار أسلحة الدمار الشامل"، فإن هدف الاتحاد في هذا الميدان، يُمثل بـ «منع برامج الانتشار التي تثير القلق على مستوى العالم، وتعويقها، ووقفها، وإزالتها

كلياً، حيثما أمكن ذلك»؛[43] ولتحقيق ذلك، يدعو الاتحاد الأوروبي إلى تبني مبدأ "التعددية الفعالة"، وإقامة بيئة دولية وإقليمية مستقرة، وإلى التعاون الوثيق مع الشركاء الرئيسيين الآخرين. وبالإضافة إلى ذلك، فإن قائمة الأدوات والوسائل المتاحة لدى الاتحاد، تشتمل على: الاتفاقيات المتعددة الأطراف وآليات التحقق، وضوابط يتم تنسيقها وطنياً ودولياً لمراقبة الصادرات، وبرامج تعاونية لتخفيض التهديدات، وأوراق ضغط سياسية واقتصادية، ووسائل اعتراض نشاطات الشراء غير القانونية، فضلاً عن «تدابير قسرية يتم اتخاذها؛ بوصفها ملاذاً أخيراً؛ وفقاً لميثاق الأمم المتحدة». وتورد الاستراتيجية سلسلة من التدابير الهادفة إلى تطوير كفاءة هذه الأدوات وتقويتها. ويضع تقرير عام 2008، الذي تقدم ذكره، خطر انتشار أسلحة الدمار الشامل على رأس قائمة التهديدات الأمنية، منبهاً إلى أن هذا الخطر قد تعاظم خلال السنوات الخمس الفائتة. ويخص التقرير إيران بالذكر؛ بوصفها «مصدراً متنامياً للقلق».[44] ومع أنه يرى في «تطوير قدرات البرنامج النووي» الإيراني «تهديداً لأمن الاتحاد الأوروبي لا يمكن القبول به»،[45] غير أن التقرير لا يذهب إلى حد التلميح باتخاذ أي تدابير قسرية. وهنا، تجتمع الاختلافات في المفاهيم الوطنية حول حقيقة التهديدات، مرة أخرى، مع محدودية نطاق تشاطر المعلومات وتبادلها؛ لتشكلا عائقاً أمام تنفيذ سياسات الاتحاد بكل جوانبها وأبعادها؛ ففي حالة إيران مثلاً، نجد أن لجوء الاتحاد الأوروبي إلى استخدام القوة – حال حققت إيران المستوى الأعلى من القدرة العسكرية النووية – يصعب تخيله، سواء من الناحية السياسية أو الناحية العملية. وكما هي الحال في المجالات الأخرى، يسعى الاتحاد الأوروبي للترويج لمقاربة شاملة متميزة، عن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في هذا المضمار؛ ولكنه، على أي حال، يبدو عاجزاً عن مواجهة أعداء عقدوا عزمهم على مهاجمته، ويفتقر إلى القدرات اللازمة لهذا الغرض.[46] كما أن سياسة الاتحاد الأوروبي، مابرحت تميل إلى التركيز على محورية دور الدولة، ولم يأخذ الاتحاد في الحسبان مخاطر عمليات المتاجرة غير المشروعة التي يقوم بها عناصر لا ينتمون إلى دولة ما، إلا مؤخراً، على النحو الذي حدده قرار مجلس الأمن ذو الرقم 1540 (2004).

ولم تسهم التهديدات الثلاثة، وهي التي تضمنها تقرير عام 2008، حول تطبيق الاستراتيجية الأمنية الأوروبية: (الأمن السايبري، وأمن الطاقة، والتغيرات المناخية)، إلا مؤخراً في رسم سياسات محددة على مستوى الاتحاد الأوروبي؛ كما لما يتم التوصل بعد إلى إيجاد آلية معينة للتعامل وإياها. ومايزال النقاش دائراً حول المدى الذي تحولت فيه هذه الأخطار إلى تهديدات "أمنية"؛ أي، بعبارة أخرى، تقرير احتمال كون المجالات السياسية والاقتصادية البحت قد انتقلت لتصبح قضايا أو تهديدات أمنية، أو لا. ومن الجائز أن تضمينها في خطاب السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي يمثل بداية لعملية تحويلها إلى مصادر تهديد للأمن؛ ومع ذلك، ومن حيث مناهج عمل الاتحاد وسياساته، فإن هذا لم يسفر حتى الآن عن أي تطور جوهري.

وتتولى الوكالة الأوروبية لأمن الشبكات والمعلومات التعامل إزاء أمن مجتمع المعلومات على مستوى الاتحاد الأوروبي؛ وهي مكلَّفة بتقديم المشورة والتوصيات لكل من: المفوضية الأوروبية والدول الأعضاء، ورفع درجة الوعي في مجال أمن مجتمع المعلومات، وتسهيل الاتصالات بين مؤسسات الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء والقطاع الخاص. وهناك أيضاً ما يعرف بـ "استراتيجية الاتحاد الأوروبي من أجل مجتمع معلوماتي آمن"، وهي التي تتعامل والتحديات الأمنية التي يواجهها المجتمع المعلوماتي عبر اتخاذ «تدابير محددة لضمان أمن المعلومات ومكافحة الجرائم السايبرية، وإطار تنظيمي للاتصالات الإلكترونية».[47] غير أن الجرائم السايبرية كانت توضع حتى ذلك الوقت في مصاف النشاطات الجنائية التي يقف الربح دافعاً رئيسياً وراء ارتكابها؛ ومن ثم لم يتم التعامل بشكل جاد إزاء البعد السياسي لمثل هذا التهديد، ولم ينظر إلى الدولة؛ بوصفها الهدف المحتمل له، مثلما حدث مع إستونيا عام 2007.

ولم تظهر – بحسب المعيار نفسه – إلا في الآونة الأخيرة، مسألتا أمن الطاقة والتغير المناخي على أجندة الاتحاد الأوروبي؛ بوصفهما قضيتين أمنيتين؛ كما لما يتم التوصل بعد إلى اتفاق مطلق في الرأي على مدى تحول كل منهما بالفعل إلى خطر يتهدد الاتحاد الأوروبي.

وعلى أي حال، فإن كلاً منهما يتصل بالآخر اتصالاً وثيقاً، إلى حد أن الاتحاد يتعامل وإياهما بصورة متزامنة. ففي آذار/ مارس عام 2007، أصدر المجلس الأوروبي وثيقة حملت عنوان "سياسة متكاملة حول المناخ والطاقة" حدد فيها، تأسيساً على "حزمة المفوضية الخاصة بالطاقة والتغيير المناخي"، ما اصطلح على تسميته «تعهدات التغير المناخي 20 – 20 – 20» (وقد اشتملت هذه، على تخفيض بنسبة 20٪ في الغازات التي تسبب الاحتباس الحراري، وتحديد حصة الطاقة المتجددة بنسبة 20٪ أيضاً، وتحقيق توفير في الطلب على الطاقة بنسبة مماثلة، بحلول عام 2020).[48] كما تم تصوير قضية التغير المناخي على أنها تهديد للأمن العالمي، وللأمن الأوروبي في آخر الأمر، وبأنها «عامل يضاعف حدة التهديد، ويفاقم ما هو سائد حالياً من اتجاهات وتوترات وحالات عدم الاستقرار»، فضلاً عن انطوائه على «مخاطر سياسية وأمنية تؤثر بشكل سلبي ومباشر في المصالح الأوروبية».[49] واستجابة لذلك، فقد اعتمد المجلس الأوروبي في كانون الأول/ ديسمبر عام 2008، ما أسماه "حزمة المناخ والطاقة"، وتبنى من خلالها الأهداف التي يُرمز إليها رقمياً بـ "20 – 20 – 20"، والتي تضع الاتحاد الأوروبي في المقدمة، إزاء ما يتعلق بالجهود الرامية إلى التعامل وعواقب التغيرات المناخية، على الرغم من أن الدول الأعضاء في الاتحاد، قد خفضت سقف هذه الأهداف كثيراً وعدلتها؛ إرضاءً لرغبات القطاع الصناعي فيها.[50]

غير أن الصلة ما بين التغير المناخي وأمن الاتحاد الأوروبي، لا يمكن وصفها بالمباشرة؛ فعلى الرغم من أن الوثيقة التي أُصدرت في آذار/ مارس عام 2007، وهي المذكورة آنفاً، تقيم صلة بين التغيرات المناخية والأمن الدولي، فإنها لم تتطرق بوضوح إلى تأثير هذا التغيرات في الاتحاد الأوروبي على المدى القصير، ماعدا الإشارة إلى أنها ستلقي بظلالها على مناطق ذات أهمية حيوية بالنسبة إلى أوروبا، (سواء من الناحيتين السياسية والاقتصادية، أو جراء الهجرة). وعلى النسق نفسه، فإن "الاعتبارات" الأمنية لم تشغل موقعاً مركزياً في المناقشات التي دارت حول "حزمة المناخ والطاقة".

وعلى نحو موازٍ، تقدمت المفوضية الأوروبية بخطة العمل المتعلقة بـ "الأمن والتضامن في مجال الطاقة" التي تستهدف التعامل والمخاطر التي قد يتعرض لها أمن إمدادات الطاقة المتجهة إلى أوروبا، وتقديم الدعم لتعهدات "20 - 20 - 20"؛ ولتقليل اعتماد الاتحاد الأوروبي على واردات الطاقة مستقبلاً، تم تشخيص خمسة ميادين عمل، لا بد من التعامل وإياها باهتمام خاص؛ وهي: احتياجات البنية التحتية وتنويع مصادر توريد الطاقة، والعلاقات الخارجية في ميدان الطاقة، ومخزونات النفط والغاز وآليات الاستجابة للأزمات، وكفاءة استخدام مصادر الطاقة، وتحقيق الانتفاع الأمثل من مصادر الطاقة المحلية داخل حدود الاتحاد الأوروبي.[51] ومع اندلاع فصل جديد من فصول الأزمة الروسية - الأوكرانية حول إمدادات الغاز أوائل عام 2009، عاد الاتحاد مجدداً إلى تأكيد ضرورة انتهاج سياسة منسقة في هذا الشأن؛ وعلى أي حال، فلم تكن قد ظهرت حتى ذلك الوقت، أي مؤشرات تنبئ بقدرة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على التفكير والتصرف بصورة جماعية في هذا المجال، وعلى إدراج هذه القضية على أجندات سياساتها الأمنية؛ وخاصة بعد نجاح محاولات روسيا في إحداث الفرقة بين دول الاتحاد، وعقد صفقات ثنائية مع بعضها، كل واحدة وحدها. أضف إلى ذلك أن فكرة توجه الدول الأعضاء في الاتحاد فعلياً إلى اعتماد سياسة مشتركة بشأن الطاقة لم تكن قد طرحت حتى ذلك الوقت؛ نظراً إلى أن سياسة من هذا النوع؛ ربما تعارضت والمصالح القومية لبعض هذه الدول؛[52] ولذا، فإن قضية الاعتماد على الطاقة، لما تترجم بعد إلى مقاربة أوروبية بصورة حقيقية، كما لم يتم إدراجها على قائمة "القضايا الأمنية" بشكل كامل.

وعلى وجه الإجمال، فقد أثبتت كل هذه العناصر والعوامل، على اختلافها، انقطاع الصلة ما بين الخطاب المنمق البليغ والوقائع القائمة على الأرض في سياسة الاتحاد الأوروبي الهادفة إلى التعامل والتهديدات الموجهة إلى أمنه. فإن كان الاتحاد قد قطع شوطاً طويلاً على طريق صوغ مفاهيم وتصورات لدوره؛ بوصفه لاعباً أمنياً، وللتهديدات المرتبطة به، إلا أن دوره مايزال هامشياً على صعيد وضع هذه المفاهيم والتصورات موضع

التطبيق؛ الأمر الذي من شأنه إثارة الشكوك حول وضعيته؛ بوصفه لاعباً أمنياً بلغ مستوى النضج التام.

"الأَوْربة" والعولمة: هل الاتحاد الأوروبي مشكلة أو حل؟

لقد تطورت عمليتا الاندماج الأوروبية والعولمة بصورة متزامنة بعد أن اجتمعتا في إطار علاقة معقدة.[53] ولعل القاسم المشترك بينهما هو أن كل واحدة منهما «تشكل ضغطاً خارجياً لتحقيق الاندماج، وتقف عائقاً أمام تطلع الدول القومية للاحتفاظ بسيادتها»؛[54] ومن هنا، فإن الجدل بات يدور حول: هل كانت عمليتا "الأَوْربة" والعولمة تحدثان بصورة متوازية، أو أن الأولى ليست إلا صورة توضيحية للثانية؟[55] وفي واقع الحال، يمكن النظر إلى الاتحاد الأوروبي؛ بوصفه انعكاساً للعولمة واستجابة لها أيضاً. وفي هذه الحال، فإن الاتحاد يعكس العولمة؛ بمعنى أنه يعزز القدرات والفرص التي تضمن انتقال البشر، والسلع، والمعلومات، ورؤوس الأموال، وبأنه يستمد ازدهاره وانتعاشه من "تحرير" الأسواق. وكلتا العمليتين تشكل تحدياً لمركزية الدولة وأهمية دورها، فضلاً عن الدعوة إلى إعادة تعريف مفهوم سيادة الدولة. وفي الوقت نفسه، يُعد الاتحاد الأوروبي استجابة للعولمة بقدر ما يوفره من حماية لمواطنيه وأسواقه ضد تجاوزات العولمة. وفي مجال الأمن، يُفترض في سياسة الأمن والدفاع الأوروبية توفير الأدوات اللازمة للرد بشكل أفضل على التحديات الأمنية التي تفرضها العولمة.

ويترتب على هذا، تحول العولمة إلى فرصة وتحدٍ بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي في آنٍ واحد؛ ولذا، فإن معالم العلاقة بين الاتحاد والعولمة باتت تُحدد من خلال هذه الميزة المزدوجة. ففي بيان للمفوضية الأوروبية أصدرته تحت عنوان "أوروبا في العالم"، تذكر أن «أوروبا تمتلك القدرة على الارتقاء إلى مستوى التحديات [الجديدة]، وتشاطر الفرص الجديدة التي توفرها الأسواق الناشئة والعولمة».[56] وفي الوقت نفسه، فإن جميع وثائق الاتحاد الأوروبي ذات الصلة بهذا الموضوع، تقر أيضاً بأن «العولمة تسهم في تسريع وتيرة التحولات في ميزان القوة»،[57] وتجعل الاتحاد أكثر عرضة للمخاطر.[58] وتأسيساً على ما

تقدم، فإن أحد التحديات الرئيسية بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي في العقود المقبلة، يكمن في ضرورة تقليل الآثار السلبية التي تفرضها العولمة عليه، والسعي في الوقت نفسه لجني أكبر قدر من المنافع التي يحتمل أن تجلبها له. ومع أن الاتحاد ربما قد أعد عدته على الوجه الأفضل للتصدي لتحديات من هذا النوع، ولكن التحولات المشار إليها سابقاً؛ أضحت عقبة كأداء أمام تطلعه ليصبح «مركزاً من مراكز القوة العالمية».

لقد جلب كل من: انتهاء الحرب الباردة وحلول العولمة السلامَ والرخاء الاقتصادي إلى أوروبا، ما مكّن الاتحاد الأوروبي من أن يحول نفسه إلى "مورّد" للأمن، يصدّره إلى خارج القارة الأوروبية، غير أن إحدى نتائج هاتين الظاهرتين التي لم تعد إيجابية تماماً، هي فقدان أوروبا؛ بوصفها منطقة، موقعها المركزي في ساحة السياسة العالمية؛ وقد تفقد أيضاً على المدى الطويل سيطرتها بالمعنى الاقتصادي.

إن رياح الديناميات السياسية والاقتصادية التي تقف وراء التحولات الجارية حالياً، لم تأتِ بما تشتهيه سفن الاتحاد الأوروبي.[59] ومن المرجح أن عوامل؛ من قبيل: صعود الصين والهند على المسرح العالمي، والاتجاهات الاقتصادية والديمغرافية العالمية، والتغيرات المناخية، يمكنها أن تجعل أوروبا أكثر عرضة للأذى، لا العكس؛[60] وهنا تبرز إلى الواجهة مسألتان اثنتان تكمنان في السؤالين الآتيين: هل سينجح الاتحاد الأوروبي في إدامة قدراته الاقتصادية في مواجهة صعود نجم الصين والهند؟[61] وهل سيكون قادراً على ترجمة تلك القدرات إلى نفوذ سياسي؟ وفي هذا الشأن، تبدو التنبؤات، التي خرج بها مجلس الاستخبارات القومي الأمريكي بالنسبة إلى عام 2025، قاتمة إلى حد ما:

> سيكون الاتحاد الأوروبي في وضع يمكّنه من تعزيز الاستقرار ونشر الديمقراطية في المناطق القريبة المجاورة لأوروبا، من خلال إدخال المزيد من اللاعبين الجدد في منطقة البلقان، وربما أوكرانيا وتركيا أيضاً، في عضويته. غير أن إخفاقه المستمر في إقناع الشعوب المشككة في جدوى منافع تعميق الاندماج على الصعد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وفي التصدي فوراً وبقوة لمشكلة تراجع أعداد السكان وارتفاع معدلات أعمارهم، من خلال تشريع إصلاحات صعبة، يمكن أن يحيل هذا الاتحاد إلى عملاق

"أعرج" تستبد به النزاعات الداخلية والأجندات الوطنية المتنافسة، ويقلل من قدرته على ترجمة قوته وقدراته الاقتصادية إلى نفوذ يمارسه على المستوى العالمي.[62]

وبالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، فإن إحدى عواقب تراجع الأهمية الاستراتيجية لأوروبا؛ ربما ستُمثل بأن هذه الأخيرة ستحظى بقدر أقل من اهتمام أمريكا بها وحمايتها لها، غير أن هذا سيسهم أيضاً في جعل تطلعات الاتحاد الأوروبي؛ ليكون لاعباً سياسياً عالمياً، أكثر قبولاً؛ على خلاف رد الفعل الأمريكي الأولي تجاه وثيقة "سياسة الأمن والدفاع الأوروبية"، عندما أطلقت أول مرة أواخر تسعينيات القرن العشرين؛ وهنا، ينبغي إقرار أن هذين التطورين قد حدثا فعلاً.

وبطريقة ما، فإن هذه النزعات والتكهنات تعزز حاجة الاتحاد الأوروبي إلى أداء دور عالمي، فما من سبيل غير هذه؛ لإثبات حضوره على المسرح العالمي.[63] وعلى الرغم من أن دخول معاهدة لشبونة حيز التنفيذ في كانون الأول/ ديسمبر عام 2009، قد عُد خطوة أولى مهمة، فمايزال من المشكوك فيه أن تكون الدول الأوروبية (وقادتها ومؤسساتها)، قد استوعبت تماماً مَديات هذه التحولات والمخاطر التي تحملها معها، وماتزال قيد الاختبار، قدرة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على الاتفاق فيما بينها، بشأن الحال التي يمكن أن يؤول إليها الاتحاد الأوروبي، والارتقاء – من ثم – إلى مستوى التحدي الممثل بالقدرة على ضمان بلوغ هذه الحال فعلاً. وكما ذكرنا سالفاً، فإن الاتحاد الأوروبي لا يفتقر إلى المتطلبات اللازمة لممارسة هذه "اللعبة"؛ فلا ريب في أن عوامل؛ من قبيل: المعدلات العالية نسبياً، وهي التي تحققها التنميتان الاقتصادية والاجتماعية، والاستقرار السياسي، والحوكمة الصالحة، وارتفاع مستوى التعليم، وتوافر قواعد المعلومات ومنافذ الوصول إليها، بالإضافة إلى الموارد والقدرات العسكرية، يمكن أن تسهم في جعل الاتحاد الأوروبي قوة محتملة، بل ثمة تصورات خارجية، حول الاتحاد الأوروبي، تؤكد أيضاً أن هذا الاتحاد قد وُضع في مصاف اللاعبين العالميين الناشئين.[64] أضف إلى ذلك؛ قياساً إلى أقطاب آخرين محتملين، أن الاتحاد الأوروبي يعد أفضل مَنَعة ضد بعض التهديدات التي تفرزها العولمة؛ مثل: التغيير المناخي، أو موجات الهجرة غير المرحب فيها. والأسئلة الجوهرية، التي تثار

في هذا الخصوص، يمكن تلخيصها على النحو الآتي: هل يمكن التحديات التي جلبتها العولمة، أن تصب في مصلحة أوروبا بشكل أو بآخر؟ وهل سيزداد الاتحاد الأوروبي قوة؛ جراء نشوء بيئة تزداد خطورة؟ وهل سيتعين عليه - خلافاً لذلك - دفع ثمن "إعادة توطين" السياسات nationalization policies. وبعبارة أخرى، هل يُمكن أن يعد الاتحاد الأوروبي حلاً للبعد السلبي للعولمة، أو ضحية له؟

استنتاجات

يتشكل مفهوم "الثقافة الاستراتيجية" أو "الثقافة الأمنية" بمرور الوقت، في سياق عملية تجمع ما بين التحليل الموضوعي والتحليل الذاتي المتصل بتشخيص القيم والمصالح، والسبل الواجب اتباعها محافظة عليها، وتحديد الظروف والأوضاع التي يمكن فيها، استخدام القوة لحماية هذه القيم والمصالح. وفي واقع الحال، فإن الاتحاد الأوروبي قد حقق كثيراً في مضمار تطوير "ثقافته" الأمنية الخاصة به؛ فقد أصبح له اليوم حضور على المسرح العالمي؛ بوصفه لاعباً أمنياً على دراية - من الناحية النظرية - بالمخاطر التي تتهدده، وقد وفر سلسلة واسعة من الوسائل والأدوات التي تمكنه من الاستجابة للتهديدات التي يتم تشخيصها.

وكذلك، فإن ما يتميز به الاتحاد الأوروبي أيضاً؛ بوصفه لاعباً، قدرته على الفصل بين ما هو ممكن وما هو محتمل، وبين الوقائع الفعلية على الأرض؛ فإن كان يرجح أن يكون الاتحاد قد امتلك الموارد والقدرات الضرورية المناسبة لذلك الغرض، ويتمتع بقدر نسبي من القوة، فإنه يعاني، من الناحية العملية، عدداً من نقاط الضعف الأساسية التي باتت تمثل عقبات حقيقية، أمام مساعيه الرامية إلى التعبير عن قوته وإثباتها. وما يثير القلق هنا، أكثر من أي شيء آخر، هو أن الاحتمالات كلها تشير إلى أن العقود المقبلة، ستوجد بيئة دولية لن تعود بالنفع على الاتحاد الأوروبي؛ ولذا، فإن المفارقة هنا، هي أنه في الوقت الذي يتجه فيه الاتحاد الأوروبي ليكون لاعباً أمنياً، فإنه يصبح - أيضاً - أكثر عرضة للأذى والضرر. وعلى المستوى السياسي، فإن الاستنتاج

الذي يمكن الخلوص إليه، يُمثل بأن تزايد هشاشة هذا الاتحاد، هو ما يسوغ تمتين دعائم سياستيه الخارجية والأمنية؛ مثلما هو القول: إن تدني قدرة الاتحاد، إبّان تسعينيات القرن الفائت، على مواجهة التهديدات الأمنية، يمكن أن يفرض عليه بالضرورة، العمل في إطار "ثقافة" أمنية متطورة.

القسم الرابع

استنتاجات

مقتضيات التعاون والتصارع

الفصل الحادي عشر

القوى العظمى

نحو أنموذج "تعاوني تنافسي" لمستقبل النظام العالمي!

جرايمي هيرد

في ميدان العلاقات الدولية، يكاد يكون من البدهي القول: إن معالم النظام الدولي الراهن وعلاقات القوة بين الدول يشكلها اتجاهان ديناميان؛ وهما: القوة "الطاردة" الكامنة في الانتقال إلى عالم متعدد الأقطاب، وقوة حوافز الاعتماد المتبادل "الجاذبة". والاتجاه الأول هو وليد تحول نسبي في ميزان القوى العالمي من الغرب إلى منطقة شرقي آسيا وجنوبيها، بعد أن كان الغرب يشكل حتى ذلك الوقت، مركز "الجاذبية" بالنسبة إلى النشاطات السياسية والاقتصادية وللشؤون الدولية، وأما الاتجاه الثاني فهو ظاهرة الاعتماد المتبادل التي تزداد عمقاً في مجالات الاقتصاد والبيئة والطاقة، في وقت تفوق فيه الطلب على العرض؛ ما أدى إلى التقاء المصالح على المستويين الوطني والعالمي. وفي ظل ظروف كهذه، يغدو مفهوماً أن السيطرة السابقة المقبولة التي كانت تمارسها دولة واحدة - الولايات المتحدة الأمريكية - بشكل دائم سيمكن «إدامتها، ولكن على نحو متناقص».[1]

فالوقائع الراهنة، باتت اليوم تطعن في صلاحية الأعراف والممارسات القديمة؛ فثمة مراكز قوة عالمية ناشئة يمكن أن توجد إدارة مؤسسية لـ "قوى عظمى"، تعمل بتناغم فيما بينها، أو بوصفها قوة مسيطرة قائمة على تحالف قوى عدة. وفي تقرير لمجلس الاستخبارات القومي الأمريكي، يحمل عنواناً اختير بشكل موفق، هو: **اتجاهات عالمية 2025 - عالم متحول**، يتنبأ المجلس بحدوث تحول "ثوري" في النظام الدولي؛ جراء

حصول لاعبين جدد على مقاعد لهم في محفل "النخبة" الدولي الراقي؛ حيث سيجلبون معهم مخاطر جديدة ويضعون للعبة قواعد جديدة أيضاً.[2] وفي عصر يزداد تعقيداً واختلالاً في موازينه، فإن بروز الصين والهند والاتحاد الأوروبي بوصفها قوى عظمى - وظهور روسيا ثانية بوصفها قوة عظمى قديمة - صارا يشكلان القوة المحركة الرئيسية للنظامين العالميين، الحالي والمقبل.

ومن المؤكد أن الأزمة المالية العالمية - كما بات معلوماً - قد عززت هذا التحول العالمي الاستراتيجي الجوهري في النظام القائم من النواحي النفسية والسياسية والاقتصادية. وفي هذا الخصوص، يقول خافيير سولانا: إن «الأزمة قد عجّلت بانتقال مركز القوة من الغرب إلى الشرق. ويصح هذا؛ سواء من حيث الموارد المادية أو الجاذبية الأيديولوجية».[3] ويصف نيال فرجوسن Niall Fergusson، الأزمة بأنها «محور للاضطرابات»، وسيكون لها - في تقديره - عواقب جيوسياسية غير متوقعة وغير مقصودة؛ نظراً إلى تزامنها ونضوب مصادر الطاقة غير المتجددة، ووصول التغيرات المناخية إلى نقطة اللاعودة، ومع الاضطرابات المرتبطة بانكماش سطوة القوة العالمية المسيطرة؛ وأعني بها الولايات المتحدة الأمريكية.[4] ويبدو أن هذه الأزمة قد سببت حقاً، "إعادة ترتيب" مناطق نفوذ مختلف البلدان، وكشفت عن تغيير هيكلي في بنية الاقتصاد العالمي، تميز بتحول مركز القوة بشكل متسارع نحو آسيا، ونشوء نظام عالمي متعدد الأقطاب؛ فدول مجموعة بريك (BRIC) - ومن بينها الصين تحديداً - تتمتع حالياً بموقع عالمي أقوى نسبياً مقارنة إلى الولايات المتحدة وأوروبا اللتين ضعفت مكانة كل منهما؛ بوصفهما أنموذجين لهما صدقية. كما أن النظم الأوتوقراطية الدائنة تنعم اليوم بنفوذ أكبر تفرضه على الديمقراطيات المدينة، بل إنها تحررت من اتكالها عليها، فضلاً عن حصول تراخٍ واضح في القيود المفروضة على أفعالها وتحركاتها. ولنا في السياسات الحمائية، وسياسة تأميم الموارد والثروات الوطنية، وتواصل عملية "بلقنة" شبكة الإنترنت، وضعف التحالفات الكبرى، خير أدلة على عودة الدول لتأكيد سيطرتها على اقتصاداتها ومجتمعاتها. وتحمل هذه السياسات في طياتها، خطر إيجاد ما يعرف ببيئة "إفقار الجار" التي

تتميز بالتقوقع والانكفاء إلى الداخل، وما المحصلة إلا سيادة منطق توازن القوى القائم على مبدأ "المحصلة الصفرية". وإذا صارت الغلبة لهذه النزعة، فقد تعمد القوى التي تتحدى سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية إلى إضعاف علاقاتها السياسية بالغرب، فيما تعمل "القوى العظمى" الناشئة على تمتين العلاقات السياسية والأمنية والمالية فيما بينها؛ بما يؤدي إلى إيجاد نظام موازٍ.

ومما لا ريب فيه أن توسيع القوة والنفوذ، هو الهدف الاستراتيجي القومي المعلن لجميع "الدول العظمى" الناشئة، كما أجمع على ذلك الكتّاب الذين سلطوا الضوء على هذه الدول في القسم الثالث من هذا الكتاب. ويقول بيتس جيل: إن الصين بوصفها مركزاً ناشئاً للقوة العالمية، وبما تتمتع به من ثقل دبلوماسي وتأثير اقتصادي متصاعد في الشؤون العالمية، تسهم في تعميق اندماجها في عالم يتجه أكثر فأكثر صوب العولمة، وتزداد قدرتها على صوغ معالم النظام العالمي المستقبلي، ويرى بافل باييف أن روسيا تسعى لاستعادة مكانتها؛ بوصفها قوة عظمى في عصر العولمة وفي عالم متعدد الأقطاب، بدلاً من عالم أحادي القطب، أو ربما تنعدم فيه الأقطاب؛ فروسيا تحسب أن «أنموذج العولمة لحقبة ما بعد الحرب الباردة، وهو الذي شُكِّل بفعل سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية، واتخذ من المعايير والقيم الغربية أساساً له، أضحى آيلاً إلى الانهيار»، وأن العلاقات ما بين الدول في العقد الثاني من الألفية الجديدة، ستتميز «بتصاعد حدة التنافس فيما بينها، ودخولها في اتفاقات تعاون على مستوى أدنى من الإلزامية». ويجادل تيري تاردي، بأن الاتحاد الأوروبي، بدوله السبع والعشرين، يُعد أنموذجاً فريداً في إطار النظام العالمي؛ بوصفه لاعباً "هجيناً" يمتلك القدرة على أداء دور القطب المستقل ضمن نظام متعدد الأقطاب؛ ففي عالم تسوده العولمة، أمسى في وسع هذا الاتحاد الارتقاء بقوته "الناعمة" إلى حدودها القصوى، وترجمة دوره الاقتصادي العالمي إلى نفوذ سياسي عالمي؛ فيوطد بذلك ركائز دوره؛ بوصفه لاعباً عالمياً وليداً. ويتناول سيدهارت فاراداراجان بالبحث، مسألة صعود الهند؛ بوصفها قوة اقتصادية ديمقراطية عظمى ناشئة؛ حيث رأى أنه «منذ نهاية الحرب الباردة، وخاصة بعد أن قامت الهند بسلسلة من التجارب النووية في أيار/ مايو عام 1998،

وأعلنت صراحة وضعية أسلحتها النووية، مابرح المفكرون الاستراتيجيون الهنود يفترضون أن العالم إما "متعدد الأقطاب" أو "متعدد المراكز"».

ومع وجود بعض الاستثناءات، فإن تحول مراكز السيطرة يحدث – تاريخياً – حين تراكم مكونات القوة السياسية: الأيديولوجية والعسكرية والاقتصادية لدى عدد من المنافسين؛ حتى تصل إلى نقطة التغيير؛ فيأخذ التحول من الناحية النوعية مساراً ذا طابع عنفي؛ ولذلك، يعد انتقال السيطرة بحكم طبيعته، عاملاً من عوامل زعزعة الاستقرار وإثارة الاضطرابات. ومهما يكن من أمر، ففي عصر الردع النووي، نجد أن إثارة التحديات القائمة على بسط السيطرة من خلال القوة العسكرية والأفعال القسرية، لا يعود خياراً سلمياً منطقياً؛ فمثل هذا النهج، من شأنه أن يُفضي إلى تقويض الهدف نفسه الذي يُراد لانتقال مركز القوة أن يحققه، وهو تزعم نظام عالمي قابل للحياة، وقادر على النهوض بالمهمات الموكلة إليه بشكل دقيق. وعلاوة على ذلك، فإننا عندما ندرس النموذجين الروسي والصيني القائمَين على نظام تسلط الدولة الاستبدادي على السوق، لا يبدو أن هاتين القوتين العظميين الناشئتين اللتين ربما تسعيان للتنافس على لقب القوة المسيطرة، تشكلان تحدياً فكرياً؛ ما يجعل نظام رأسمالية السوق الحرة، نظاماً عالمياً مقبولاً من الناحية الافتراضية.[5] ويصف بافل باييف النموذج الروسي للحوكمة، بأنه يجسد «نظام الحكم شبه الديمقراطي المفرط في مركزيته، والقائم على تعايش مجموعتي: القيادات البيروقراطية العليا، وكبريات الشركات، والمصالح التجارية فيما بينهما»؛ فكشف بذلك عن هشاشته في مواجهة الأزمة المالية العالمية؛ حتى إن الرئيس ميدفيدف نفسه، كان في أيلول/ سبتمبر عام 2009، قد انتقد في مقالة اتسمت بالصراحة على نحو يلفت النظر، اعتماد روسيا "المذل" على المواد الأولية، فضلاً عن انتقاده «اقتصادها الذي يفتقر إلى الكفاءة، ومجال نشاطها الاجتماعي الأشبه بالسوفيتي، وديمقراطيتها غير الناضجة، وتوجهاتها السلبية على الصعيد الديمغرافي، وانعدام الاستقرار في منطقة القوقاز».[6] ويشدد بيتس جيل على الأهمية التي توليها الصين للتعاون الثنائي والمتعدد الأطراف داخل المنظمات الدولية الرئيسية، ضمن سياق القانون الدولي؛ فهما الأداتان اللتان ترى الصين

أنها الأنسب من غيرهما لمعالجة التحديات التي تواجه الاستقرار العالمي والإقليمي، ضمن "نظام عالمي ديمقراطي".

وبالانتقال إلى الهند والاتحاد الأوروبي، يمكننا أن نلاحظ أيضاً، المؤهلات التي تمتلكها القوى المتنافسة على مركز القوة العظمى المسيطرة، والقيود التي يمكن أن تقوض حساباتها وفرضياتها. ويقر سيدهارت فاراداراجان، بأن الهند؛ بوصفها قوة صاعدة، «لن يشغل بالها موضوع المنافسين الأنداد؛ وهي إنما تتوخى الحيطة والحذر من الوقوع في فخ المنافسة القائمة بين القوى العظمى؛ وفي نهاية المطاف، فإن المفهوم الهندي لأي نظام عالمي مستقر، هو ذلك الذي يرتكز إلى مبدأ التعاون الذي تسيّره المصالح والمواقف المشتركة، حيال المواقع التي تكمن فيها التهديدات والتحديات الرئيسية التي يمكن أن يتعرض بها الأمن، والقائل أيضاً: إن من شأن نظام كهذا، أن يسمح للدول، كل واحدة وحدها، بالسعي لتحقيق مصالحها القومية وتأمينها؛ مادام هذا يوفر لها التحكم في إغراءات التفكير في امتلاك القوة في إطار شروط ما يسمى معادلة الحصيلة الصفرية». ويجادل تيري تاردي، بأنه في الوقت الذي يبدو فيه أن الاتحاد «قد امتلك الموارد والقدرات الضرورية المناسبة لذلك الغرض، ويتمتع بقدر نسبي من القوة»، إلا أنه من الناحية العملية:

> يعاني نقاط ضعف أساسية عدة، باتت تمثل عقبات حقيقية أمام مساعيه الرامية إلى التعبير عن قوته وإثباتها. ولعل ما يثير القلق هنا، أكثر من أي شيء آخر، هو أن الاحتمالات كلها، تشير إلى أن العقود القادمة ستوجد بيئة دولية لن تكون في مصلحة أوروبا.

وعلاوة على ذلك، يجادل إيكنبيري Ikenberry، أن الصين - وهي المنافس الأقوى لشغل مركز القوة المسيطرة - ليست عازفة عن منافسة الولايات المتحدة على موقع الصدارة فحسب، بل ليست قادرة على ذلك أيضاً؛ نظراً إلى أن مثل هذا التحدي لن يكون موجهاً ضد الولايات المتحدة فحسب، بل ضد نظام يتخذ من الغرب محوراً له بكل مؤسساته وتحالفاته، سواء المتعددة الأطراف أو الإقليمية أو الثنائية؛ فضلاً عن أنها مهمة تبدو عسيرة على الإنجاز؛ فهذا نظام يشكل منظومة من قواعد وأعراف ومؤسسات تستند

إلى مبادئ عدم التمييز وانفتاح السوق، ويتميز باتساع نطاقه وشموليته، ويحظى بدعم وإسناد كبيرين. وترتكز قيادته على تحالف الدول الديمقراطية الرأسمالية جمعاء؛ إذ هو يضم (إلى جانب الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بأعضائه السبعة والعشرين)، كلاً من: الهند، واليابان، وكوريا الجنوبية، وكندا، وأستراليا، والبرازيل، وجنوب إفريقيا، وغيرها. وهو لذلك أضحى يُعد نظاماً شرعياً، وطيد الأسس، ومنفتحاً؛ وبفضل طابعه التكاملي، وقدرته على إقامة شراكات مع قوى أخرى واستيعابها، فقد بات منيعاً أمام محاولات المنافسين المحتملين الطامحين للسيطرة؛[7] فالقوة العسكرية الصينية أعجز من أن تهدد مصالح الولايات المتحدة الأمنية الحيوية وقواتها الرادعة؛ إلا أنه، كما يقول منكسن باي Minxin Pei:

> بات لزاماً على أولئك الذين يعتقدون بأن ما حققته آسيا من مكاسب بفضل قوتها "الصلبة"؛ سيؤدي حتماً إلى تمتعها بسيطرة جيوسياسية أيضاً، أن يتأملوا في عنصر آخر حاسم من عناصر النفوذ، وهو الأفكار والمفاهيم. فمفهوم السلام الأمريكي (باكس أمريكانا Pax Americana)، لم يصبح مقبولاً وذا صدقية؛ بفضل القوتين الاقتصادية والعسكرية الساحقتين للولايات المتحدة فحسب، ولكن أيضاً بفعل طائفة من الأفكار التي تتمتع بالرؤى الإبداعية والتبصر؛ كالتجارة الحرة، والليبرالية الويلسونية، والمؤسسات المتعددة الأطراف.

وعلى النقيض من ذلك، «فإن الثقة العالية بالنفس لا يمكن أن ترقى إلى مصاف الأيديولوجيا؛ كما أن النموذج الآسيوي للتنمية، وهو الذي كثر الحديث عنه، لا يبدو أنه مُنتَج قابل للتصدير».[8] وإذا كانت الهند تمتلك الإرادة السياسية على الأمد الطويل لتصبح لاعباً استراتيجياً من خلال تحقيق التوازن مع الصين، أفلم يكن الاصطفاف إلى جانب الولايات المتحدة واليابان، هو السبيل المثلى لبلوغ هذه الغاية؟[9] وفي تقدير كيشور محبوباني Kishore Mahbubani، أن الهند تسعى أيضاً لكي تتحول إلى قوة تصلح أن تكون حلقة وصل بين الأغنياء والفقراء (الشمال والجنوب، من منظور عالمي) وبين الولايات المتحدة والصين.[10]

كما أن الوضع الراهن على ما هو عليه؛ يعود بالنفع على الصين وروسيا؛ فكلتاهما عاكفة على تنفيذ برامج ومشروعات تحديثية من خلال تعميق الاندماج في النظام العالمي؛ وهما - لذلك - بحاجة إلى المحافظة على المنافذ التي تتيح لهما الوصول إلى الأسواق والتكنولوجيا والاستثمارات الأمريكية. والحق، هو أن الأزمة المالية العالمية قد سلطت الضوء على وجود مصالح اقتصادية مشتركة، وقرّبت ما بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين؛ وعلى سبيل المثال، فقد تم رفع مستوى جولات "الحوار الاقتصادي الاستراتيجي الثنائي" (SED)، التي تعقد مرة كل سنتين بين البلدين، إلى ما يعرف الآن باسم "الحوار الاستراتيجي والاقتصادي الأمريكي - الصيني" (ED&S)؛ حيث تمخض عن صوغ إطار عمل وأجندة حول سبل التعاون بشأن طائفة واسعة من القضايا المشتركة، بما في ذلك التركيبة المتغيرة للقوة العالمية. ومازالت إدارة أوباما ماضية باتجاه التخلي عن "مبدأ بوش"، الذي يوصف بأنه «مشروع أحادي الجانب إلى حد كبير لإحياء السيطرة والتحولات العالمية»،[11] وبأنه «استراتيجية كبرى؛ تستهدف منع ظهور قوى عظمى جديدة يمكن أن تتحدى سيطرة الولايات المتحدة».[12] وفي اعتقاد ماثيو رودس فإن مقاربة أوباما هذه - على ما يبدو - تشدد كثيراً على المساعي الرامية إلى تولي «الزعامة من خلال تحفيز الآخرين على توسيع أطر التعاون بين عدد أكبر من اللاعبين الفاعلين... على النحو الذي يسهم في ترجيح كفة الميزان لمصلحة عالم متعدد الشركاء، لا متعدد الأقطاب»؛ وفق تعبير وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون.[13] ومع أن إدارة أوباما تسعى، من حيث الجوهر، لإعادة تعريف مفهوم السيطرة؛ ليصبح بمعنى احتلال الصدارة؛ استناداً إلى القدرات المادية (أي امتلاك قاعدة من الموارد العسكرية والاقتصادية الكبيرة الواجب توافرها للامساك بزمام القيادة)، وكما قد توحي بذلك نظرية العلاقات الدولية الواقعية، إلا أنها - أي الإدارة - تتبنى أيضاً فهماً جديداً للسيطرة؛ بوصفها «منزلة يمنحها الآخرون، وترتكز على اعترافهم بها. ولا يمنح هذا الاعتراف لقوة ما، إلا في مقابل تحملها مسؤوليات من نوع خاص».[14]

وتواجه الولايات المتحدة ومراكز القوة العالمية الناشئة الأربعة الأخرى، سلسلة من التهديدات الاستراتيجية المترابطة فيما بينها، كما يعرضها، في القسم الثاني من هذا الكتاب، كل من: إيكاترينا ستيبانوفا، وجوستاف لندستروم، وكاتي كلسيمان، وتاباني فاتورانتا. فالإرهاب، بحسب تعريف ستيبانوفا، له هو «الاستخدام المتعمد للعنف، أو التهديد باستخدامه، ضد المدنيين وغير المقاتلين من عناصر لا ينتمون إلى دولة ما؛ لتحقيق غايات سياسية في إطار مواجهة "لاتماثلية"». وهي تجادل بأن الهجمات الإرهابية التقليدية ضد البنى التحتية المدنية الحساسة؛ كوسائط النقل، ومشروعات الطاقة، ومنظومات المياه، وشبكات المعلومات والاتصالات، تمثل تهديداً ضاغطاً أشد إلحاحاً من "إرهاب أسلحة الدمار الشامل". ويركز جوستاف ليندستروم على التحديات التي يثيرها انتشار أسلحة كهذه، بوجه الأمن الدولي، ويقر بأن احتمالات تعرض الدول لهجوم إرهابي كيميائي أو بيولوجي أو إشعاعي أقوى من احتمالات تعرضها لهجوم نووي. وتتقصى كاتي كلسيمان مسألة الدول الهشة التي تشكل 13٪ من بين جميع دول العالم، ويعيش فيها قرابة سدس إجمالي سكانه؛ وهي التي تعد مسؤولة عن نصف الحروب الأهلية التي نشبت حتى الآن في هذا العالم، وعن نسبة 77٪ من كل الأزمات الدولية التي اندلعت في عصر ما بعد الحرب الباردة. ويمكن مثل هذه الدول أن تكون مُعدية؛ جراء التداخل الواضح فيها بين قضايا الفقر والصراعات والجريمة وهشاشة الدولة، كما يسعى تاباني فاتورانتا للبرهنة على أن تغير المناخ؛ ربما كان التحدي الأكبر الذي يواجه الأمن والاستقرار العالميين، وأن «الاتجاهات العالمية لإمدادات الطاقة واستهلاكها، والآثار التي تصيب المناخ؛ جراء اعتمادنا على الوقود الأحفوري، ليست بالظواهر التي يمكن تحملها». وفي واقع الحال، فإن النمذجة المتطورة للمناخ، توحي بأن الأزمات الناجمة عن التغيرات المناخية التي تتسم بارتفاع درجات الحرارة ومناسيب البحار وذوبان الأنهار والكتل الجليدية، تشكل تحديات استراتيجية وجيوسياسية خطيرة للقوى العظمى. ويؤكد هذا، ضرورة بذل جهود تعاونية لإدارة آثار العواصف العاتية، ونقص الغذاء، وأزمات المياه والفيضانات الكارثية، وموجات الجفاف، والهجرة الجماعية، والأوبئة، في المناطق الأكثر هشاشة وعرضة للأذى، وخصوصاً في مناطق جنوب الصحراء الكبرى في إفريقيا، والشرق الأوسط، وجنوب

آسيا وجنوبها الشرقي.[15] وفي تعليق لهنري كيسنجر بشأن حالة الولايات المتحدة الأمريكية، يقول: إن إدارة أوباما تواجه مجموعة من التحديات الاستراتيجية التي يرتبط كل منها بالآخر ارتباطاً وثيقاً:

> وعلى سبيل المثال، فإن مفاوضات مراقبة التسلح مع روسيا ستؤثر سلبياً في دور هذه الأخيرة، إزاء ما يتعلق بجهود منع الانتشار مع إيران. ولسوف يساعد الحوار الاستراتيجي مع الصين في تحديد شكل المفاوضات التي تُجرى مع الكوريين [الشماليين]، والتي ستتأثر هي أيضاً، بطبيعة التوازنات الإقليمية للمشاركين الرئيسيين. وبالنسبة إلى روسيا، فهذا ينطبق بشكل خاص على الفضاء السوفيتي السابق في آسيا الوسطى؛ بينما ينطبق بالنسبة إلى الصين والولايات المتحدة، على البنية السياسية لمنطقة شمال شرق آسيا وحافة المحيط الهادي.[16]

أنظمة عالمية بديلة!

نظراً إلى غياب قوى كبرى تنافس الولايات المتحدة على موقع القوة المسيطرة، (أو احتمال وقوع كارثة استراتيجية عالمية تعجّل بعملية انحدارها)، وفي ضوء الحاجة إلى تمتين أواصر التعاون؛ بغية التصدي للتهديدات الاستراتيجية الملحة، فإن السؤال الحقيقي الذي يطرح نفسه، هو: كيف ستكون طبيعة العلاقات بين القوى العظمى؟ وهل سيمكن وصف النظام العالمي بذلك الذي يضم عالماً واحداً يسوده الاعتماد المتبادل ويمكن التنبؤ بتطوراته وأحداثه، وحيث تسهم التهديدات الاستراتيجية المشتركة في إيجاد حوافز قائمة على المصالح والمنافع المتبادلة، ومن شأنها الدفع بعجلة التعاون بين القوى العظمى إلى أمام؟

ولعل ما سيدل على نشوء مسار كهذا، ظهور أجندة أمنية عالمية تُصاغ على أساس التماثل مع الأجندات الوطنية. وبالإضافة إلى ذلك، سوف تسعى القوى العظمى للتعاون فيما بينها من خلال تعزيز الشراكات المتعددة الأطراف، في إطار مؤسسات؛ (مثل: الأمم المتحدة، و"مجموعة العشرين" ونظائرها الإقليمية)، وأنظمة؛ (مثل: الحد من التسلح،

ومواجهة آثار تغير المناخ، وتعزيز التجارة)؛ وفقاً لمعايير عالمية مشتركة، بما في ذلك القانون الدولي. وقد تقلل القوى العظمى - عوضاً عن ذلك - من اعتمادها على مثل هذه المؤسسات والأنظمة والمعايير، من خلال تقوية أدوارها الإدارية التنظيمية بإقامة تكتلات جيوسياسية داخل المناطق المجاورة لها. وفي ظل هذه الظروف، يُعاد "ترتيب" العالم من جديد إلى نظام تنافسي مركنتيلي ذي طابع إقليمي شبيه بما كان سائداً في القرن التاسع عشر.[17] وعند ذاك سيتسم النظام العالمي بالهرمية، وبشيوع ظاهرة توازن القوى وقواعد "لعبة" الحصيلة الصفرية أكثر من تميزه بالاعتماد المتبادل ما بين أركانه.

وسوف تحدث على نحو تدريجي، تحولات نسبية في القوة تسمح بالعودة إلى التعددية القطبية بوجود ثلاثة أقطاب، (أو أكثر)، يحاكي كل منها الآخر في قدراته؛ ووفقاً لهاس Haass، فقد بلغ التحول من النظام الثنائي القطب، إبّان الحرب الباردة إلى لحظة القطب الواحد في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، أوجَه بحلول عصر "لا قطبي" تتوزع فيه القوة والسلطة هنا وهناك: «عالم لا تتحكم فيه دولة واحدة أو دولتان أو دول عدة، وإنما عشرات اللاعبين الذين يمسكون بأنماط مختلفة من القوة والسلطة ويمارسونها»؛[18] فالتعددية في حالة صعود، وقد اقترنت بمجموعة من الدول والمنظمات الدولية المتنفذة، إضافة إلى هيئات البحث والنقاش، سواء كانت رسمية أو غير رسمية: ("إشراقة التعددية"). وثمة نظام مزدوج للحوكمة العالمية آخذ في التطور؛ فيما تتبدى للعيان "قسمة عمل" بحالتها الجنينية؛ إذ تتولى جماعات لا تتبنى أي قواعد رسمية أو هياكل دائمة، تنسيق السياسات وردود الأفعال الآنية تجاه الأزمات، على حين تقوم مؤسسات رسمية، تشكلت بمقتضى معاهدات واتفاقيات، بإضفاء الشرعية على النتائج.[19]

وكما يدعو إليه وولفجانج شويبل Wolfgang Schäuble بقوة، فإن:

التعاون العالمي هو السبيل الوحيدة للتحكم في تحديات القرن الحادي والعشرين الجديدة اللاتماثلية. فلن يكون في مقدور أي أمة إدارة هذه المهمات وحدها، مثلما ليس في وسع المجتمع الدولي بأسره القيام بذلك؛ في غياب دعم الجهات الفاعلة في المجتمع

المدني من غير الدول. ولا بد من العمل معاً للتوصل إلى استجابات أمنية مناسبة؛ للتعامل والوقائع والأوضاع التي نشأت في القرن الحادي والعشرين.[20]

وبعد أن يسلط جريفي Grevi، الضوء على نشوء ما أسماه عالماً "متداخل القطب"، وهو الذي يعرفه بـ «التعددية القطبية في عصر الاعتماد المتبادل»، يمضي إلى القول: إن الحل يكمن في إدارة عملية الاعتماد المتبادل الموجود في عالم متعدد الأقطاب، يفتقر إلى الاستقرار.[21] ومن شأن مثل هذا الاعتماد المتبادل المعقد، أن يولد مصالح مشتركة تتطلب التوصل إلى حلول تعاونية، وأن يشجع القوى العظمى في الوقت نفسه، على الالتقاء عند مواقف مشتركة وضمان التوافق فيما بينها.[22] وسيمكن؛ نتيجة لذلك، تكييف النظام المتعدد الأطراف؛ ليكون قادراً على عكس حقائق عصر العولمة الممثلة بصعود قوى ناشئة وأفول نجم الغرب بشكل نسبي؛ ومن هنا، فإن «الأولوية الجديدة، هي المحافظة على توازن معقد للقوى بين دول متعددة».[23]

وكانت "مجموعة العشرين" قد أوصت، في أثناء اجتماعها بلندن، في نيسان/ إبريل عام 2009، بقيام الدول العظمى والناشئة معاً، بإصلاح الهيكل المالي العالمي؛ كي يصبح قادراً على تنظيم الأسواق العالمية والإشراف عليها بطريقة تتسم بقدر أكبر من التشاركية، والشفافية، والتجاوب؛ فمادامت دول العالم جميعاً؛ قد سببت نشوب هذه الأزمة، فلا بد من أن تسهم جميعاً في حلها.[24]

ومع ذلك، وعندما ننتقل إلى تقويم اتساق الاستجابات العامة الراهنة لإدارة هذه التهديدات الاستراتيجية، على النحو الذي تناوله الباحثون في القسم الثاني من هذا الكتاب، نرى أن الحاجة الظاهرة إلى مزيد من التعاون، لا تترجم دائماً إلى حصيلة عملية وبراجماتية؛ ففي الوقت الذي تبدو فيه الحاجة واضحة إلى توسيع أطر التعاون وتمتينه بين الدول؛ وصولاً إلى إدارة مشتركة لمصادر التهديدات الاستراتيجية، نجد أن الوقائع العملية على الأرض لا تواكب هذه الحاجة. وعلى الرغم من أن إيكاترينا ستيبانوفا تعتقد بأن الجهود الرامية إلى التعامل إزاء خطرَي الإرهاب والتطرف السياسي، من خلال

التعاون في مجالات العمل الاستخبارية والقانونية والقضائية والعسكرية (الجيش والشرطة)، بالإضافة إلى تنسيق التحركات السياسية، يمكن أن تبذل في سياق النشاطات المتعددة الأطراف، فإنها يمكن أن تثمر نتائج أفضل، في حال تمت على المستويات الثنائية. أضف إلى ذلك أن القوى العالمية المحركة للإرهاب تجد ما يذكيها في الصراعات المسلحة الكبرى، وخاصة تلك التي تقترن بتدخلات خارجية. وفي هذا الخصوص، يشير جوستاف لندستروم، إلى أن التحدي الأهم الذي يقف في وجه معالجة انتشار أسلحة الدمار الشامل، هو تعاظم الضغوط الداخلية والخارجية التي تتعرض لها الصكوك والاتفاقيات المركزية التي أبرمت؛ بهدف منع الانتشار، فضلاً عن وجوب العمل على ترسيخ اتفاقيات منع الانتشار، وليس أقلها أهميةً معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية والسامة، واتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية. وتلاحظ كاتي كليمان أنه عند التصدي لخطر هشاشة الدولة والأزمات الإقليمية، يكون هناك توافق عام على ضعف نتائج العمل؛ وفقاً لما يعرف بالمقاربة المتكاملة، أو مقاربة "الحكومة بكل كياناتها"، وبأن الظاهرة السائدة هي ضعف جهود التنسيق بين الجهات الدولية الفاعلة وفي مختلف المجالات.[25] وعلى حد قول راميش تاكور Ramesh Thakur: فإن «التدخلات، سواء كانت أحادية الجانب أو تلك التي تنفَّذ لأغراض محددة بعينها، سوف تغرس بذور الشقاق على المستوى الدولي وتغذيه. والتدخلات المتعددة الأطراف، أو ما يتم منها وفقاً لمعايير وقواعد ثابتة، لسوف تجبر العالم على ألا يعود مرة أخرى إلى اتخاذ موقف عدم الاكتراث إزاء جرائم الإبادة الجماعية».[26] وفي تقدير ماثيو رودس، فإن القضية الأمنية المركزية في أمريكا في عهد أوباما، وفي عصر الأزمة المالية العالمية، تتمركز في العلاقة ما بين الاقتصاد والطاقة، ويجادل بأن الأولوية في الوقت الحاضر، هي تقوية الدول الهشة من خلال التركيز في المقام الأول على الحوكمة الصالحة، بدلاً من نشر الديمقراطية ومبادئها. ويلاحظ تاباني فاتورانتا، أن الولايات المتحدة الأمريكية والصين، تتشاطران مصلحة مشتركة تُمثل بتدعيم ركائز استقرار إنتاج الطاقة عالمياً، ووسائل نقلها، وضمان بيعها بأسعار يسيرة يمكن تحملها؛ وبأن المصالح المشتركة؛ تؤدي إلى فتح آفاق جديدة

للتعاون واعتماد مقاربات تستند إلى قوى السوق وآلياتها. ويذكّرنا بيتس جيل، بأن الصين توجه اليوم اهتمامها بصورة رئيسية، إلى التهديدات "المحلية" أو "الداخلية" الموجهة لكيان الدولة الصينية، وبأن المحللين الاستراتيجيين الصينيين يعتمدون هذا المنظور؛ لإعادة ترتيب التحديات "العالمية"، بحسب رؤية الغرب لها، على سلم الأولوية. ومع ذلك، فإن الأرضية المشتركة بين الصين والقوى الأربع الأخرى، آخذة في التوسع؛ وعلى حد قول فو ينج Fu Ying، السفير الصيني لدى المملكة المتحدة:

> لا تسعى الصين لامتلاك السيطرة في مجال السياسة الخارجية، أو تقاسمها مع أي جهة أخرى، والمهمة المركزية للدبلوماسية الصينية، هي إيجاد بيئة خارجية يعمها السلام والتعاون؛ كيما يتسنى التركيز على عملية بناء البلد.[27]

وعلى الرغم من أن الأزمة المالية العالمية، قد عززت الحاجة إلى قيام شراكات متعددة الأطراف، وجعلت الدول أكثر انتقائية من خلال التركيز أكثر فأكثر على بناء الشراكات والعلاقات الاستراتيجية، (وهي التي ينبغي أن تسهم في تقوية أواصر التعاون الدولي الفعال، ضد مجموعة من التهديدات المشتركة)، فإن النتائج العملية المحققة جاءت في واقع الحال هزيلة بشكل واضح؛ إذ:

> لم يتم الوفاء بالمواعيد النهائية، ولم تُحترم الالتزامات والوعود المالية، وتعثرت برامج التنفيذ، وعجز العمل الجماعي الدولي عن تحقيق ما عرضه، بل عجز – وهو الأهم – عن تحقيق ما اشتدت الحاجة إليه. وهذه الإخفاقات، لا تعكس الغياب الدائم للتوافق الدولي فحسب، بل تعكس أيضاً هوساً خاطئاً بالتعددية بوصفها الدواء الشافي لعلل العالم جميعها.[28]

وهكذا، فإن المؤسسات المتعددة الأطراف، باتت عاجزة عن العمل؛ بينما يخفت بريق التعددية شيئاً فشيئاً؛ والسبب لا يكمن في افتقار مثل هذه المؤسسات إلى الشرعية التمثيلية، بل إنه يُعزى – بالأحرى – إلى أن «الدول الكبرى لا تتفق في غالب الأحيان على كيفية معالجة التحديات المشتركة. ومن المرجح أن إعطاء توسيع نطاق المشاركة وشمول

أطراف جديدة به الأولوية؛ سوف يؤدي إلى تعزيز ظاهرة الطرق المسدودة، فيضعف من ثم بنية التعاون بدلاً من أن يقوي أسسها».[29] ولا يعمل مجلس الأمن؛ بوصفه «هيئة لإدارة نظام أمننا الجماعي الحديث النشأة»، على حد تعبير كوفي أنان، أو بوصفه مجمعاً للقوى العظمى - بغياب الهند والاتحاد الأوروبي - وإنما يعمل؛ بوصفه ميداناً مهماً للنقاش والجدل.[30]

وقد عقدت مجموعة بريك، أول مؤتمر قمة لها في 16 حزيران/ يونيو عام 2009، في مدينة إيكاترينبرج الروسية؛ ولكن هل يمكن أن نقول: إن الفكرة التي بدأت أداةً تسويقية لمجموعة جولدمان ساكس عام 2003، قد أضحت الآن ائتلافاً حقيقياً من النوع القادر على أن يكون قوة تحقق التوازن مع الولايات المتحدة الأمريكية؟

وعلى أي حال، فإن هذا التجمع لم يقدم حتى الآن خطة متماسكة لإصلاحات تُجرى على المستوى الدولي، على حين تُمسك الولايات المتحدة بزمام المبادرة في عملية إصلاح المؤسسات العالمية، وبذلك تحافظ على صدارتها وتفوقها.[31] وأطراف هذا الائتلاف يعكسون من الاختلاف في القوة ومناهج العمل وأساليبه أكثر مما يظهرون من أوجه التشابه.[32] وهنا لا بد من أن نقول: إن الآثار المدمرة للأزمة المالية في دول مجموعة بريك، جاءت أقوى بكثير مقارنة إلى تأثيرها في الولايات المتحدة وأوروبا. وعلى وجه التعميم، فإن المجتمعات الرأسمالية العريقة، تقع فريسة للأزمات إلى حد أكبر، ولكنها تتعافى منها بشكل أسرع مما تفعل الأنظمة الاستبدادية (التي تعانيها بشكل أقل، ولكن لزمن أطول)، وتبدي استعداداً أكبر لتحمل صعوبات قصيرة الأجل؛ للحصول على مكاسب طويلة الأمد؛ فيما تتمتع نخبها بقدرة عظمى على بناء نظام أكثر فاعلية.[33] وهناك - إضافة إلى ما تقدم - من يشكك في قدرة دول هذه المجموعة، وغيرها من القوى العالمية المحتملة، على تحقيق التوازن مع الولايات المتحدة؛ فالمسارات الثقافية والتاريخية لكل من: البرازيل وروسيا والهند والصين، يختلف بعضها عن بعض، مثلما هي نظمها السياسية المحلية. ومع أنها ربما تتشاطر مشاعر القلق حيال سيطرة الولايات المتحدة، فإن هذه الدول لا توحد

صفوفها، إلا لتقوية موقفها التفاوضي أمام واشنطن، بدلاً من أن تقف موقف النـد لهـا.[34] وهكذا، وعلى الرغم من الخطاب الذي يتردد في بكين وبرازيليـا ونيـودلهي وموسـكو، في مجال الـسياستين الخارجيـة والأمنيـة، فـإن هـذه المجموعـة لا تقـدم في الواقـع أي دعـم للحوكمة العالمية المتعددة الأطراف، إلا عندما تصب النتائج في مـصلحتها. وعنـد تحليـل مشاركة "القوى العظمى الناشئة"، في كـل مـن: مجموعـة العـشرين، ومجموعـة الـثماني، ومجلس الأمن - على سبيل المثال لا الحـصر - يبدو أن تحديد طبيعة عضويتها ومـستواها، أكثر أهمية بالنسبة إليها من المشاركة بصورة فعالة؛ عـلى النحـو الـذي يحقـق نتـائج بنّـاءة. وتفضل مراكز القوة العالمية الناشئة هـذه - عـادة - ممارسـة نـشاطاتها في إطـار المـنظمات الإقليمية وليس الهيئات العالمية. ومن المرجح، إضافة إلى ذلك، أن يفعل منطق "الحـصيلة الصفرية" فعله؛ فيسبب تقويض تماسك دول مجموعة بريـك؛ ومـثلما جـاء انهيـار الاتحـاد السـوفيتي مثلاً؛ ليلغي وجود أحد أهم المنافـسين الاستراتيجيين للصين، ما شكّل - مـن ثم - مكسباً استراتيجياً بالنسبة إليها، فإن ارتقاء الصين إلى مستويات أعلى ربما انطوى على تهميش لدور روسيا في دوائر صنع القرار الإقليمية والعالمية.

وعلى أي حال، فإن ثمة اختلافات وفوارق أخلاقية ومعيارية، يمكن أن تحـدث بـين عالمي شمال الكرة الأرضية وجنوبها؛ مثلما تحدث بين القوى العظمى نفسها: فبينما مـاتزال أعـراف ومفـاهيم؛ مـن قبيـل: "التعهـد بعـدم البـدء باسـتخدام [الـسلاح النـووي]"، و"المسؤولية البيئية"، و"الخصوصية الذاتية"، و"الحوكمة الديمقراطية"، و"الـشـرعية "، و"السيادة المسؤولة"، و"مسؤولية توفير الحماية"، تمثل معايير ومفاهيم ناشئة ومستحدثة، فهي ليست معتمَدة كلياً على المستوى العالمي؛ وعندما وصف ميجيل ديسكوتو بـروكمان، رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة (من نيكاراجوا)، على سبيل المثال، مفهوم "مـسؤولية توفير الحماية" بعبارة "الكولونياليـة بعـد التحـسينات"، فهـو إنـما كـان يعـبّر بـذلك عـن إحساس بالظلم والاستياء والإقصاء، يساور كثيراً مـن الـدول الناميـة الأعـضاء في تلـك الجمعية. وتشكل التفسيرات المختلفة التي تقدم لتدخلات القوى العظمى عـلى المستوى العالمي - كاتهام الغرب السياسي مثلاً، باستخدام لغة الفـضيلة؛ سـعياً لتحقيـق مـصالح

اقتصادية - أحد العوامل التي يمكن أن تقوي احتمالات تورط القوى العظمى في صراعات إقليمية معينة؛ ما يؤدي - من ثم - إلى نشوب صراعات ما بين هذه القوى نفسها. ومع أن التقارب المعياري المفترض يعد عنصراً أساسياً لكثير من نماذج النظام العالمي المعاصر، إلا أنه يصبح عرضة للانهيار؛ عندما تسبب الأجندات والأعراف المحلية القوية تجاهل المعايير الدولية وعدم مراعاتها؛ الأمر الذي يجعل التحدي الممثل بقيام تعاون فعال وكفء ومشروع أكثر إلحاحاً.

2025: نحو نظام عالمي تكافلي معولم!

يُعد الاستقرار العالمي دالة على قدرة الدول، والقوى العظمى على وجه الخصوص: (الولايات المتحدة والهند والصين وروسيا والاتحاد الأوروبي)، على إدارة تحديات استراتيجية تزداد ترابطاً فيما بينها؛ فإثر هجمات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، ومع حلول القرن الحادي والعشرين، شددت وثيقة "استراتيجية الأمن القومي الأمريكي" لعام 2002، على الصلة التي تجمع بين الجماعات الإرهابية، وأسلحة الدمار الشامل، والدول الاستبدادية/ "المارقة" والهشة. وعلى حين شكّل كل واحد من هذه المخاطر، تهديداً استراتيجياً متميزاً، فإن تأثيرها الجمعي فاق تأثير الأجزاء منفردة. ومع انقضاء العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، ونشوب الأزمة المالية العالمية، حظيت بكثير من الاهتمام العلاقة الجديدة الضاغطة التي نشأت بين النظام الاقتصادي العالمي، والبيئة، والتغيرات المناخية، وموارد الطاقة. وفي يومنا هذا، ثمة تحديات عدة، تقف في وجه المساعي المبذولة لصوغ مقاربات واستجابات تتسم بالكفاءة والفعالية والشرعية، والتنفيذ بهدف إدارة هذه العوامل الاستراتيجية المختلفة التي تسبب انعدام الأمن.

ولا بد من تفهم طبيعة العلاقة بين هاتين المجموعتين من التهديدات وحالات الاضطراب والخلل الأمنية التي تحدثها. وقد يبدو سهلاً من الناحية العملية القول: إن أجندة مرحلة ما بعد الأزمة المالية - وهي التي بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية - تشكل - أساساً - دالة على أنماط الإنتاج والاستهلاك في الشمال العالمي، على حين يصبح

الجنوب العالمي حاضنة لأجندة حقبة ما بعد الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر. فلم يعد خافياً أن الشبكات المعاصرة العابرة للدول؛ (سواء كانت قائمة على انتشار أسلحة الدمار الشامل، أو الإرهاب، أو تكنولوجيا المعلومات، أو التمويل، أو البنية التحتية الحساسة، أو إنتاج الطعام، أو الهجرة) بحكم طبيعتها، باتت تسهم في دمج حدود الشمال والجنوب العالميين، وتوحيدها في عالم يتسم بالعولمة، سواء على الصعيد الزمني أو الصعيد الوظيفي. وتجتمع عوامل؛ من قبيل: القرب الجغرافي، والعضوية المشتركة للشبكات، وقدرات الاتصال والتواصل؛ لتجعل الدول جميعاً - ولاسيما القوى العالمية - عرضة للأزمات والحالات الطارئة والكوارث. وكلما ازدادت وتيرة الأحداث الكبرى غير المتوقعة؛ (على غرار نظرية "البجعة السوداء" Black Swan)، وما تتركه من آثار وعواقب غير مقصودة، أمكن التداعيات غير المباشرة التي تتلوها في الترتيبين الثاني والثالث، أن تكون أشد تدميراً، كما أن الفوضى الناجمة عنها، تكون أصعب على التعامل وإياها بكثير، مقارنة إلى السبب الأصلي لانعدام الأمن. ومن شأن تقوية وشائج التآزر والاعتماد المتبادل، واقترانها بأنظمة معقدة، أن تولّد آثاراً وأنماطَ سلوك غير متوازية ولا يمكن التنبؤ بها؛ وهذا من شأنه إحداث فراغ في السلطة؛ ما يثير تساؤلات حول السلطة والتحكم من قبيل: من "يمتلك" الأزمة؟ ومن الذي يجب عليه التعامل وإياها؟ وعلى أي حال، فإن الأزمة المالية العالمية تنبئ بأن الدول لم تُبدِ بعد القدرات ومستويات التضامن الواجب توافرهما؛ كي يمكن عدّ عملية إدارة الأزمة الاقتصادية، تمثل مسعى مشتركاً.

والأجندة الاستراتيجية لحقبة ما بعد الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، وهي التي تولي جماعات إرهابية معروفة ذات امتدادات ومناطق نفوذ عالمية، والدول الهشة، ومسألة انتشار أسلحة الدمار الشامل، جلَّ اهتمامها، تميل إلى تحويل بنودها إلى عناوين صحفية رئيسية - تنظيم القاعدة في بلاد ما بين النهرين في العراق، وتجارب كوريا الشمالية النووية غير المعلنة، وهشاشة الدولة في "باكستان النووية"، وشرعية الانتخابات الرئاسية في أفغانستان - وتشدد الطلب على استجابات تقضي باستخدام القوة "الصلبة" أو القوة "الناعمة"، أو حتى القوة "الذكية"، أما أجندة مرحلة ما بعد الأزمة المالية - إذ بدأت

تتضح للعيان تحديات ومخاوف في ميادين الاقتصاد والطاقة والأمن - فقد صيغت وفقاً لتصورات مغايرة لتلك التي أخذت في الحسبان عند وضع أجندة ما بعد الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر. وتعد هذه التحديات طويلة الأمد، ويطغى على القوى المحركة لها طابع بنيوي ونظامي أقوى، وهي تتطلب استجابات كلية أو شاملة، وقد تغطي جيلاً كاملاً، من حيث الزمن؛ وبالنظر إلى أن أجندة ما بعد الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، تمثل إلى حد ما، إحدى دلالات الآثار الهيكلية والنظامية للعلاقة المتشابكة التي تجمع بين الاقتصاد والبيئة وأمن الطاقة، فما الضرورات التي يمكنها أن تحدد شكل مساعي القوى العظمى الرامية إلى صوغ حلول أمنية وتنفيذها؟

يمكن القوى العظمى - بطبيعة الحال - استخدام القوة العسكرية، والمعاهدات والاتفاقيات ذات الصلة، وبنود القانون الدولي وأحكامه، إضافة إلى مجموعة من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية لإدارة هذه التهديدات بصورة مشتركة. ويمكن تصور نقاط توازن محتملة بين الاستجابات التي تتسم بالكفاءة والفعالية والشرعية، على الرغم من أن الطبيعة المترابطة للتهديدات، والحاجة إلى إجراء تعديلات مستمرة على المقاربات السياسية، وعلى مجموعات الأدوات والوسائل المستخدمة، قد تجعل من هذا التوازن المحتمل بمنزلة "كأس مقدسة" Holy Grail، لنظام عالمي مستقر: أي ذلك المسعى الذي لا مناص من القيام به، وإن لم يكن سيتمخض على الإطلاق، عن أي شيء في نهاية المطاف.

وإذا أمكنت إقامة نظام للحوكمة العالمية، قادر على إدارة التهديدات الاستراتيجية المترابطة بفعالية وكفاءة وشرعية، فلسوف يظهر إلى الوجود وقتئذٍ، نظام عالمي يسوده التعاون، لا التصارع، ما بين القوى العظمى؛ وفي حال بدأ مثل هذا النظام المعولم القائم أساساً على مبدأ الاعتماد المتبادل بالظهور، فإن وقائع وحقائق معينة لا بد من أن تظهر للعيان. والسؤال المثار هنا، هو: ما الافتراضات الكامنة في هذا النموذج من النظام العالمي التعاوني الذي تتشارك أركانه الإمساك بمقاليد السيطرة؟

1. إن القوى العظمى تواجه مجتمعة، عناصر استراتيجية كامنة ومحتملة وفعلية محركة تقف وراء انعدام الأمن؛ وبذلك تنشأ لدى هذه القوى دوافع ومصالح مشتركة؛ لتنسيق الاستجابات الوطنية لكل منها في إطار جهد جماعي؛ يستهدف التصدي لهذه التهديدات، ويُعزز هذا الدافع التعاوني، من خلال الإدراك المتزايد بأنه لا طائل من الاستجابات الأحادية الجانب لكل دولة وحدها، (والتحالفات الضيقة النطاق التي تعقد لغايات خاصة ومحددة)، وهي التي تُتخذ لمواجهة مسببات انعدام الأمن العابرة للدول، أو العالمية الطابع.

2. إن القوى العظمى بحاجة إلى تطوير دور الدولة، وجعله أقرب إلى الكمال من خلال تقاسم الأعباء، بدلاً من الارتقاء به إلى أعلى مستوى له. وتحقيقاً لهذه الغاية، فإن الخطوات والتحركات التشاورية ضمن الهيئات المؤسسية، رسمية كانت أو غير رسمية، يمكن أن تفضي إلى إعادة تقويم مستمرة لـ "نقطة التوازن" المتفق عليها، التي تقع في مكان ما، بين فعالية الاستجابات (المقاربة المشتركة)، وكفاءتها (التكلفة والتوقيت المناسب)، ومشروعيتها (الأخلاقية والسياسية).

3. إن القوى العظمى بحاجة إلى نظام عالمي، يمكن التنبؤ به، ويقوم على معايير وقواعد ثابتة، ويمكنها الاستفادة من مجموعة من الأدوات والوسائل المشتركة (معاهدات واتفاقيات، ومعايير مشتركة، ومؤسسات)، وهي التي تتناغم وطبيعة التهديد الاستراتيجي على الصعيدين الإقليمي/ العالمي؛ بمعنى انبثاق إجماع عالمي على دعم الفهم القائل: إنه لا يمكن أن يكون هناك بعد الآن، احتكار غربي للاستجابات العملياتية.

4. إن تعاون القوى العظمى في ظل تراجع السيطرة الأمريكية؛ بهدف تأمين ما يعرف بـ "المشاعات" العالمية المشتركة/ المنافع العامة الدولية؛ (كحماية الممرات البحرية الدولية، وانقراض بعض أنواع الأحياء، وحماية الصيد في المحيطات، والغازات المسببة للاحتباس الحراري، واستغلال موارد القطب الشمالي)، يشكّل

اعترافاً عالمياً بالالتزامات والمسؤوليات والواجبات المشتركة، وعاملاً أساسياً في صوغ قاعدة أخلاقية قائمة على معايير مشتركة معترف بها؛ فتعزز الجهود التعاونية الجماعية.

5. يندر أن تتمكن القوى العظمى، من إيجاد حلول للتهديدات التي تواجهها، وإن هي - عوضاً عن ذلك - ستفرغ جهودها للتعامل وإياها، وسيكون مستوى القدرة على التعامل عالمياً، ومدى ملاءمة توقيت توظيفها، أقل دوماً من حجم التهديدات التي يتعين معالجتها وتعقيداتها. ولا ريب في أن حجم فجوة من هذا النوع، هو الذي يحدد مستوى "النجاح" المحقق على الصعيد السياسي.

6. إن نجاح جهود القوى العظمى هذه، سيعزز الحافز التعاوني، ويقوي ركائز الاعتماد المتبادل، ويضفي الشرعية على الموقع القيادي الذي تشغله القوى العظمى من خلال عقد شراكات متعددة الأطراف، أياً كان شكلها: (فردية، أو جماعية، أو قائمة على أساس التحالف).

الماضي تمهيد للمستقبل!

وقد يسأل سائل: أهذه افتراضات قابلة للتطبيق؟ ولو جاء الجواب؛ وفقاً لنظرية العلاقات الدولية الليبرالية، بأن التهديدات التي يتشارك الجميع في مواجهتها تولّد حالة من تقارب الأفكار والمواقف وانصهارها معاً، و"توليفها" على النحو الذي يمكن أن يتمخض عن نظام "أمني معولم"، قائم على مفهوم الاعتماد المتبادل، فهل الحال تبدو كذلك على صعيد التطبيق العملي؟ وهل ستُفضي التهديدات المشتركة إلى صوغ أجندة جماعية تعاونية، تسهم في تلاحم الجهود وتوحيدها لغرض القيام بعمل مشترك في مجال العلاقات الدولية؟ من المؤكد أن "الوصفات" والسياسات والاستراتيجيات ذات الصلة بإدارة التهديدات التي تواجه الأمن الاستراتيجي، مابرحت متخلفة عن كل من: الإجراءات المتخذة لتنفيذها، وعن محاولات التعرف إلى النّزعات والتيارات نفسها التي

تسبب إيجاد هذه التهديدات؛ ولكن السؤال هنا، هو: ما مدى هذا التخلف؟ وهل تُجسد العقبات الكؤود التي تقف في وجه سياسات القوة العظمى، بحقيقة مفادها أن المساعي التعاونية الفعالة لإدارة التهديدات المشتركة، لا تُحقق إلا حين لا تعود الإدارة الفردية الفعالة تمثل خياراً مطروحاً؟ وإذا كان الأمر كذلك، فما نقاط التحول التي لا عودة عنها على المستوى العالمي؟ وهل يمكن تشخيصها؛ كي يتسنى على الأقل القيام بجهد منسّق ومؤثر؟ وفي سياق الأجوبة المحتملة، فإن الدول العظمى التي تمسك بزمام السيطرة التسلطية، قد تبدأ بتغيير خطابها من التركيز على مبدأ "الحصيلة الصفرية" الواقعي إلى رؤى ليبرالية تعاونية، تقوم على قاعدة الاعتماد المتبادل؛ ولكن هل الزمن الذي يفصل بين إلقاء الخطاب واتخاذ الفعل السياسي، يمضي أبطأ مما يجب، فلا يمكن تفادي الإسهاب الزائد في هذا الخطاب؟ وإذا كان هناك توازن في القوى، أو قاسم مشترك أدنى، بين الدول العظمى يفيد بأنه يمكن تحقيق الاستجابة المنسقة المتفق عليها بين هذه الدول، فهل ستتمتع تلك الاستجابة بالشرعية، برغم افتقارها إلى الكفاءة والفاعلية اللازمتين؛ كي تكون مفيدة حقاً؟

إن نطاق "المشاعات" العالمية المشتركة، بات يمثل أحد المؤشرات المبكرة الدالة على المسار الذي ستسلكه القوى العظمى. ففي مناطق أعالي البحار التي لا تتبع دولة بعينها، ومنها - مثلاً - الممر البحري في خليج عدن قبالة القرن الإفريقي، تكمن بشكل متزامن مصالح قومية اقتصادية وأخرى مرتبطة بالطاقة، تتشاطرها القوى العظمى، بما يجعلها تساند أي جهد جماعي مؤثر وكفء ومشروع؛ حمايةً لمصالحها القومية هذه. وقد كان بان كي مون، الأمين العام للأمم المتحدة، قد شخّص المنطقة القطبية الشمالية، بأنها «ناقوس الخطر الذي يدعونا إلى مواجهة التغيرات المناخية التي ستخلف آثارها السلبية فينا جميعاً»، قائلاً: إن

> تغير المناخ، يشكل القضية الجيوسياسية الأهم في عصرنا هذا؛ فهي تعيد كتابة المعادلة العالمية؛ من أجل التنمية والسلام والازدهار، وباتت تشكل خطراً يتهدد الأسواق

والاقتصاد والإنجازات التنموية؛ وقد تسبب نضوب إمدادات الغذاء والماء، وإشعال فتيل الصراعات، وتدفق موجات الهجرة، وتقويض استقرار المجتمعات الهشة أصلاً، بل حتى إسقاط نظم حاكمة.[35]

وفي عام 2008، أصبح ما يعرف بـ "الممر الشمالي الغربي" North West passage وخطوط بحر الشمال مفتوحة للملاحة أول مرة في التاريخ. ومع تعاظم تداعيات التغيرات المناخية بشكل جلي، ثمة تساؤلات باتت تدور حول إدارة منطقة القطب الشمالي الغنية بثروات الطاقة والموارد المعدنية، وسبل استثمارها. ولدول مجلس القطب الشمالي – وهو الذي يضم الولايات المتحدة وروسيا والدنمارك وكندا وفنلندا وآيسلندا والسويد والنرويج – مصالح معلنة في تلك المنطقة؛ مثلما هي لفرنسا وألمانيا وهولندا وبولندا وإسبانيا والمملكة المتحدة، التي ضمنت لنفسها صفة مراقب دائم في هذا المجلس، على حين تتمتع الصين وإيطاليا وكوريا الجنوبية بوضع خاص فيه. وليس مؤكداً بعد، إن كانت هذه الدول؛ ستخلص إلى أن هناك مكاسب أخرى ينبغي تحقيقها، سواء من خلال التعاون، أو التنافس، أو التصارع. فهل أمسى القطب الشمالي نسخة جديدة "متجمدة" من "اللعبة الكبرى" Great Game؛ حيث تتميز فيها حوكمة الأمن بمستوى أدنى من التنظيم، والعسكرة، وكذلك مخاطر التصعيد والصراع العسكري؟

وعوضاً عن ذلك، نتساءل: هل سنشهد قطباً شمالياً "حميداً"، يقر فيه الجميع بالحاجة إلى تأسيس بنية تنظيمية دولية، وبوجوب حماية البيئة، وإلى إدارة مشتركة لمصايد الأسماك، والمشاركة في الاستكشافات العلمية وفي أعمال البحث والإنقاذ، في ظل أدنى مستويات العسكرة؟ إن هناك من المؤشرات ما يوحي أن القوى المحركة لعجلة التعاون، سوف تتعايش والديناميات التنافسية؛ ومن بين هذه المؤشرات: الحاجة إلى تشاطر الإنجازات التكنولوجية، ومشاركة أعضاء المجتمع الدولي في الاستثمار على نطاق أوسع، وعدم قدرة أي دولة منفردة على فرض سيادتها بشكل قاطع. والمفارقة هي أن الدول العظمى الناشئة، لا يمكنها ترسيخ موقعها؛ بوصفها "شريكاً مسؤولاً" أو قوة عظمى، إلا من خلال تطوير خطاب يشدد على صون المصالح العامة المشتركة على أقل تقدير؛ بما يصب في

مصلحة البشرية، ويحفظ لكوكب الأرض سلامته وبقاءه، بدلاً من تأكيد المصالح الذاتية الضيقة لكل دولة. ولسوف تتجلى قوة هذه الدول، في قدرتها على تنظيم خطط التعاون الدولي وبرامجه، وقيادتها خدمة للصالح العام. فهل تحول القطب الشمالي، إلى بوتقة اختبار لطبيعة العلاقات بين القوى العظمى، أو هو - في الواقع - بارومتر لقياس الميول والنزعات التعاونية، أو التنافسية، أو التصارعية، في أماكن أخرى من هذا العالم؟

وفي هذا العالم، ليس هناك في الوقت الحاضر، من بين كل مناطقه إلا واحدة فحسب، تجتمع القوى العظمى قاطبة فيها، وإن كان حضور هذه فيها أكبر من حضور تلك، وما هذه المنطقة إلا أوراسيا، وتحديداً آسيا الوسطى التابعة لها، وهي التي تعد "مكان اللقاء" الأول الذي اجتمعت فيه الصين والهند وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي معاً، أول مرة في التاريخ؛ ففيها تبدو واضحة بكل جلاء، الفجوات القائمة بين الخطاب الذي تتبناه القوى العظمى وبين حقيقة مقارباتها السياسية على الأرض. والتحدي الأكبر فيها، هو الذي يجمع ما بين الإرهاب (سواء كان حقيقياً، أو متصوراً، أو استخدم أداة لغاية معينة)، وهشاشة الدولة، والأنظمة السياسية السلطوية، جنباً إلى جنب مع بنود أجندات البيئة والطاقة والاقتصاد، قد وجد في مصالح القوى العظمى غطاءً يتستر تحته. والاستقرار الإقليمي في آسيا الوسطى، يعد شرطاً مسبقاً أساسياً لضمان فاعلية "شبكة التوزيع الشمالية" الأمريكية Northern Distribution Network، التي تمد عمليات مكافحة التمرد ونشاطاته في أفغانستان بالمعدات والإمدادات التي تحتاج إليها؛ ونظراً إلى أن فعالية السياسة الخارجية للرئيس أوباما، تدور في مجملها حول مسألة نجاح استراتيجيته في أفغانستان أو إخفاقها، فإن للولايات المتحدة مصلحة مهمة جداً في توطيد دعائم الاستقرار في آسيا الوسطى. وعلى الرغم من إخفاق "مبدأ بوتين" في هذه المنطقة؛ بسبب عجز التكامل الاقتصادي الشامل مع آسيا الوسطى في تحقيق التكامل السياسي، فإن المصالح الروسية المركزية في المنطقة لم تتغير في عهد الرئيس ميدفيدف. وبوجه عام، فإن المحافظة على النظام العام، ودعم مشروعات التكامل مع روسيا، وتوسيع حدود تأثير القوة الروسية "الناعمة" (من خلال البرامج التعليمية ونشر اللغة والثقافة)،

وتقليص فضاء النفوذ الغربي إلى أدنى حد، أمور تعتمد كلها على شيوع الاستقرار في آسيا الوسطى. وبفضل هذا الاستقرار جرى الارتقاء بعمليات استخراج الموارد الاقتصادية إلى أعلى مستوى لها، وبصورة خاصة ما يتعلق منها بصادرات الغاز التي باتت تشكل عاملاً بالغ الأهمية بالنسبة إلى القوتين العالميتين الناشئتين المتعطشتين لمصادر الطاقة؛ وأعني بهما الصين والهند، أما بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي، فإن منطقة آسيا الوسطى تثير أسئلة تتصل بالهوية الذاتية، وتسلط الضوء على حالات الشد والجذب التي تحدث بين أجندات سياسة الاتحاد الخارجية هذه المستندة إلى قيمه ومعاييره الثابتة، وبين تلك التي يصوغها وفقاً لمصالحه. وتتشاطر القوى العظمى جميعاً، المخاوف ذاتها من ظهور باكستان نووية «تستحوذ حركة طالبان فيها على قدر من السيطرة»؛ فتتحول إلى بؤرة لصراع على السلطة، وقد يصبح لمواقفها تأثير استراتيجي سلبي في المنطقة برمتها.

وعلى أي حال، فإن الأنماط الناجحة من الفعاليات والنشاطات التعاونية (من خلال توظيف المعاهدات والاتفاقيات، والكيانات المؤسسية، والمعايير المعترف بها)، قد أثبتت صلاحيتها لتكون نماذج تحمل معها أسباب البقاء والديمومة؛ فتمهد الطريق – من ثم – أمام القوى العظمى لإقامة علاقات بينية تربط كل واحدة منها بالأخرى في هذا القرن. ولكن ما احتمالات تحققها فعلاً؟ وأي شكل ستتخذه هذه العلاقات؟

يرى ليز جيلب Les Gelb، الرئيس السابق لمجلس العلاقات الخارجية، أن قوة الولايات المتحدة:

> ماتزال كما كانت دائماً؛ بمعنى أنها تعتمد من حيث الأساس على تمكّنها من حمل الناس على فعل ما لا يريدون فعله باستخدام أساليب الضغط والإكراه، وتوظيف مواردها والمكانة التي تشغلها... والعالم ليس مسطحاً... وبنية القوة العالمية تتخذ – لا محالة – شكلاً هرمياً تنفرد الولايات المتحدة الأمريكية وحدها باحتلال قمته، تليها في المرتبة الثانية مجموعة من الدول الكبرى: (الصين، واليابان، والهند، وروسيا، والمملكة المتحدة، وفرنسا، وألمانيا، والبرازيل)، وتأتي – من ثم – طبقات عدة؛ وفق ترتيب تنازلي... ومن

بين دول العالم جميعها، ليس إلا الولايات المتحدة الأمريكية يمكن عدّها القوة العالمية الحقيقية التي تتمتع بنفوذ ذي بعد عالمي.[36]

وتروّج إدارة أوباما اليوم، لمشهد تحتل فيه الولايات المتحدة موقع الصدارة بالنسبة إلى أقرانها، وتقديمها بصورة الحليف الذي لا يمكن الاستغناء عنه، وبأنها ليست قوة عظمى "أخرى" فحسب، من خلال تأكيد مفاهيم؛ من قبيل: "الشراكة" و"المشاركة" و"المصالح المشتركة". ولا تخفي الإدارة اعترافها بعدم قدرتها على الاستغناء عن التعاون مع القوى الأخرى، وتسعى حالياً للعودة إلى شغل موقع القلب، في شبكة من الشراكات العالمية الثنائية التي تشمل إقامة علاقات اقتصادية بالصين؛ (أي في مجموعة الاثنين الكبيرين "G2")، وعلاقة نووية استراتيجية مع روسيا، وأخرى تقوم على حماية المصالح العالمية المشتركة مع أوروبا. وبهذه الطريقة، صارت الولايات المتحدة تتمتع بسلطة الدعوة إلى رسم المبادرات الرئيسية الخاصة بإدارة شؤون الأمن الاستراتيجي العالمي جميعاً وإطلاقها، والقدرة على إقامة التحالفات والشبكات والشراكات التي تضمن إدارتها على نحو يتسم بالفاعلية والكفاءة والمشروعية، وأما القوى العظمى الأخرى، فإنها تفتقر في الوقت الراهن إلى ما يمكّنها من النهوض بهذا الدور "الإداري"، فضلاً عن أن قدرتها على «تكييف استراتيجياتها الكبرى؛ كي تتلاءم والأجندة الأمريكية الجديدة محدودة جداً؛ ما يعزز إلى حد بعيد الصورة المشرقة للولايات المتحدة الأمريكية».[37]

وسواء أكانت القوى المحركة للنظام العالمي، هي النماذج الواقعية وما تحمله معها من مآزق أمنية توفرها لعبة "الحصيلة الصفرية"، أم كانت التوجهات الليبرالية التي تشدد على الصكوك والاتفاقيات والمعاهدات المتفق عليها، والقيم والمعايير المشتركة، ومبدأ الاعتماد المتبادل المؤسسي، فإن ذلك يعتمد إلى حد كبير على التصورات العامة المرنة لشعوب القوى العظمى والكبرى والإرادة السياسية التي تمتلكها نخبها. ومن شأن تضافر الجهود التعاونية الفعالة وذات الكفاءة التي تبذلها القوى العظمى بشكل جماعي؛ للتصدي للتهديدات المشتركة، أن يديم التحركات والنشاطات الأممية التعاونية الجماعية بالاتجاه ذاته، وهي التي باتت تُحدث صورة مألوفة، وتحمل معها أسباب بقائها وديمومتها. ولكن؛

مادامت للقوى الصاعدة، متطلبات استهلاكية اقتصادية محلية متزايدة، فقد يجوز لبعض الناس تصوير سياساتها الخارجية والأمنية التي يغلب عليها طابع الجشع والاستحواذ، على أنها تشكل خطراً بذاتها؛ وهنا، تبرز عوامل لا يقل أي منها أهمية عن الآخر، وهي: طبيعة الخطاب السائد حيال قضية ما بعينها، ودفع الرأي العام إلى إطلاق أوصاف ونعوت للتمييز مثلاً، بين "العدو" و"الصديق"؛ (ما يولّد نزعات وتطلعات معينة)، وتسليط الضوء على جوانب محددة من هذه القضية أو تلك وحدها؛ بغية كسب الدعم والمؤازرة لأي خطط وتحركات يراد تنفيذها بهذا الشأن وإسباغ الشرعية عليها. ولسوف يعتمد كثيراً، تحديد كل من: "التهديدات" التي يمكن وصفها بالمشتركة، والاستجابات المناسبة الممكنة والمقبولة للتعامل وإياها، على دور الأوساط الأكاديمية وناشطي تنظيمات المجتمع المدني وخبراء السياسة وصانعيها الحكوميين، ومحللي وسائل الإعلام القادرين على التأثير في مواقف الرأي العام وتوجيهها. ويمكن التهديد الممثل بوقوع كارثة وشيكة، أو "الهزات" الضخمة الخارجية – مثل: انتهاء الحرب الباردة، أو هجمات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، أو الأزمة المالية العالمية – أن تطلق شرارة تحولات ثقافية استراتيجية مفاجئة، إما باتجاه استمرار التعاون الجماعي أو تعطيله. ومن شأن الصدمات المفاجئة أن تصبح بؤرة للاهتمام، وأن توجد أزمة حادة تذكي نارها وسائل الإعلام، فلا يتسنى للرأي العام الإحاطة بهذه الصدمة أو تلك، إلا من خلال هذه "الأزمة"، وإنْ عبر رؤية أحادية الجانب؛ وقد تسهم في تعزيز عملية تقريب مواقف القوى العظمى أو تباعدها، معاً؛ فأزمة من هذا النوع، يمكن أن تقوي ثقة العالم بكفاءة الولايات المتحدة على الصعيد الاستراتيجي، وثقته بها نفسها؛ بوصفها حارساً وراعياً مسؤولاً لنظام "حميد" متعدد الأطراف، أو يمكن أن ترسخ الصورة الذهنية لأمريكا، وعنجهيتها؛ بوصفها لاعباً يفتقر إلى الأهلية والكفاءة على هذا الصعيد. وتستطيع ذاكرة التاريخ وأحداثه، والأعراف والتقاليد والمواقف والأفكار، والأساطير المؤسِّسة، أن يكون لها مجتمعة تأثير قوي، وأن توفر منظوراً آنياً يتم عبره تحليل الأزمات، وتفسيرها – من ثم – وفقاً لذلك. فهل يمكن ما يخبئه المستقبل من "بقع مظلمة" تنبئ بحتمية صعود مراكز ناشئة للقوة العالمية، أن يمهد الطريق لممارسة غطرسة القوة قبل الأوان؟ وهل يمكن دروس التاريخ – إن افترضنا

العكس - أن تكون مصيدة تغري الولايات المتحدة باحتواء هذه "القوى الناشئة" على نحو متسرع، وفي غير أوانه أيضاً؟ وأياً تكن النتيجة المحققة، فإنها ربما سببت تفاقم النزعات التنافسية والتصارعية الكامنة.

كانت الجهود التعاونية الجماعية التي تُبذل للتعامل إزاء التهديدات المشتركة - وماتزال - تبرز تاريخياً، بأقوى صورها، عندما تشغل الدول المسيطرة موقع الصدارة فيها. إن نشوء ظواهر؛ من قبيل: صعود قوى عظمى جديدة، وحدوث تحولات في ميزان القوة العالمية، إضافة إلى تزايد هذه التهديدات تعقيداً، وتنوع السياقات والبيئات الإقليمية، وتزامن النزعات التعاونية والتنافسية التي تبلغ حد التصارع، توحي جميعاً بوجود منطق تنظيمي يروج للسيطرة المنفردة القائمة على التحالف والعمل الجمعي، بما يتلاءم وأوضاع المنطقة المعنية والتهديدات المؤثرة القائمة المراد إدارتها؛ وبدلاً من أن يؤدي إلى الحيلولة دون ظهور روسيا والهند والصين والاتحاد الأوروبي؛ بصفة "منافسين أنداد" مستقلين في عالم متعدد الأطراف، يبدو أن المفهوم العملياتي للنظام العالمي؛ كما تنادي به إدارة أوباما، ليس إلا تجمعاً لتحالف يضم الدول العظمى مسنوداً بنظام مؤسساتي جديد له قواعده ومنظوماته المشتركة التي يُعد الجمع بينها وتطبيقها عملية استراتيجية مرتبطة بالتهديد، وتأخذ خصوصية المنطقة في الحسبان، وإذا كان يُراد لهذا التحالف العالمي، بعد الإقرار باستحالة قيام مجتمع مثالي، أن يحُول دون ظهور قوة استبدادية مستقبلاً، فلا بد من منحه تفويضات وصلاحيات واسعة، وأن يكون تنظيمه مرناً وقادراً على استيعاب قوى أخرى والدخول في مفاوضات بهذا الخصوص عند الاقتضاء، (وهي المتطلبات المسبقة اللازمة لأي عملية تقويم مستمرة للاستجابات المحققة إزاء التهديدات الدينامية المترابطة فيما بينها)؛ لضمان تنسيق السياسات واتخاذ التدابير الجمعية الفعالة. وينبغي - قبل هذا وذاك - أن يكون هذا التحالف قابلاً لضم مجموعة متغيرة من دول رئيسية، (ليس أقلها أهمية اليابان، والبرازيل، وتركيا، وجنوب إفريقيا، وإندونيسيا)، تلتحق به بهدف تأسيس إدارة مشتركة للشؤون الدولية. ولسوف نشهد ابتداءً، تكتلات قائمة على مبدأي

التعاون والتنافس في آنٍ واحد؛ رداً على تهديدات استراتيجية محددة؛ كما أن الحاجة إلى تفعيل مؤسسات وأنظمة ومعايير دولية للتعامل وتلك العوامل والأسباب الاستراتيجية التي تقف وراء انعدام الأمن وإدارتها بشكل أفضل، ستشكل بذاتها تحدياً ملحاً؛ ونظراً إلى أن استعدادات الصين لما تكتمل بعد، وحداثة عهد الهند؛ بوصفها قوة صاعدة، وتأخر استعادة روسيا لنشاطها وفاعليتها، وافتقار الاتحاد الأوروبي إلى القدرات اللازمة لهذا الغرض، فإن تغير أشكال السيطرة - سواء أكانت منفردة، أم كانت تعاونية، أم اتخذت التحالف أساساً لها - هي أفضل ما يجسد الأنموذج "التعاوني التنافسي" لنظام عالمي، تجتمع عليه القوى العظمى، ولا غنى لها عنه باتفاقها جميعاً. ولعله الأنموذج الذي سيُرسي أسس الاستقرار الاستراتيجي على المدى الطويل، في القرن الحادي والعشرين.

الهوامش

الفصل الأول

1. انظـر:

Daniel Abebe, "Great Power Politics and the Structure of Foreign Relations Law," *Chicago Journal of International Law* 10, 1 (2009), Barry Buzan, *The United States and the Great Powers: World Politics in the Twenty-First Century* (London: Blackwell Publishers, 2004), pp. 69–71, B. Buzan and O. Waever, *Regions and Powers: The Structure of International Security* (Cambridge: Cambridge Studies in International Relations, 2003), p. 458, David A. Lake, "Regional Security Complexes: A Systems Approach," in *Regional Orders: Building Security in a New World*, eds. D. Lake and P.M. Morgan (University Park: Penn State University Press, 1997), pp. 45–67, John Mearsheimer, *The Tragedy of Great Power Politics* (New York: W.W. Norton, 2001), p. 5, Paul A. Papayoanou, "Great Powers and Regional Orders: Possibilities and Prospects after the Cold War," in *Regional Orders: Building Security in a New World*, eds. D. Lake and P.M. Morgan (University Park: Penn State University Press, 1997), p. 125.

2. انظـر:

The White House, *The National Security Strategy of the United States of America* (2006), *The National Security Strategy of the United States of America* (2002).

3. انظـر:

Council of the European Union, *Report on the Implementation of the European Security Strategy. Providing Security in a Changing World* (2008).

4. نص الوثيقة متوافر باللغة الروسية على الموقع الإلكتروني لمجلس الأمن القومي الروسي:

www.scrf. gov.ru/documents/99.html.

5. انظـر:

Christophe Jaffrelot and Waheguru Pal Singh Sidhu, "Does Europe Matter to India?," in *European Security in a Global Context: Internal and External Dynamics*, ed. Thierry Tardy (London and New York: Routledge, 2009), p. 193.

6. انظـر:

Goldman Sachs, "Dreaming with BRICs: The Path to 2050," *Global Economics Paper* 99 (2003).

7. انظر:

Malcolm N. Shaw, *International Law*, 4th edn. (Cambridge: Cambridge University Press, 1997), pp. 36–38.

8. انظر:

Anthony Carty, *The Decay of International Law? A Reappraisal of the Limits of Legal Imagination in International Affairs* (Manchester: Manchester University Press, 1986), pp. 14–18.

9. انظر:

Stephen M. Walt, "International Relations: One World, Many Theories," *Foreign Policy* 110, Spring (1998): pp. 29–44.

10. انظر:

Kenneth Waltz, *Theory of International Relations* (Reading: Addison-Wesley, 1979).

11. انظر:

Robert Jervis, "Cooperation Under the Security Dilemma," *World Politics* 30 (1977–1978).

12. انظر:

Mearsheimer, *The Tragedy of Great Power Politics*.

13. انظر:

Robert O. Keohane, *After Hegemony: Cooperation and Discord in the World Political Economy* (Princeton: Princeton University Press, 1984).

14. انظر:

B. Buzan, O. Waever and J. de Wilde, *Security: A New Framework of Analysis* (Boulder: Lynne Rienner, 1998).

15. انظر:

Graeme P. Herd, "International Relations Theory, Catastrophes and the Need for a New Paradigm," in *Potential Global Strategic Catastrophes: Balancing Transnational Responsibilities and Burden-sharing with Sovereignty and Human Dignity*, ed. Nayef R.F. Al-Rodhan (Berlin: LIT, 2009).

16. انظر:

P.G. Brown and G. Garver, "Don't Fix the Economy – Change It: Sticking with the Model that is Driving Us Toward Ecological Catastrophe Will Eventually Kill Us," *Toronto Star*, 26 December 2008, A59.

17. انظـر:

M.J. Rees, *Our Final Century: Will Civilisation Survive the Twenty-First Century?* (London: Arrow, 2004), p. vii.

18. انظـر:

Francis Fukuyama, "The End of History?," *The National Interest* 16, Summer (1989), F. Fukuyama, *The End of History and the Last Man* (Harmondsworth: Penguin, 1992).

19. انظـر:

Samuel Huntington, "The Clash of Civilizations," *Foreign Affairs* 72, 3 (1993), S. Huntington, *The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order* (New York: Simon & Schuster, 1996).

20. انظـر:

Max Bassin, "Civilizations and Their Discontents: Political Geography and Geopolitics in the Huntington Thesis," *Geopolitics* 12 (2007).

21. انظـر:

Robert D. Kaplan, "The Coming Anarchy: How Scarcity, Crime, Overpopulation, Tribalism, and Disease are Rapidly Destroying the Social Fabric of Our Planet," *Atlantic Monthly* 273, (1994), R.D. Kaplan, *The Coming Anarchy: Shattering the Dreams of the Post Cold War* (New York: Random House, 2000).

22. انظـر:

T.P.M. Barnett, *The Pentagon's New Map: War and Peace in the Twenty-First Century* (New York: G.P. Putnam's Sons, 2004).

23. انظـر:

Robert Kagan, "End of Dreams, Return of History: International Rivalry and American Leadership," *Policy Review* 143 (2007).

24. انظـر:

Parag Khanna, *The Second World: Empires and Influence in the New Global Order* (New York: Random House, 2008).

25. انظـر:

F. Zakaria, *The Post-American World* (New York: W.W. Norton, 2008).

26. انظـر:

Niall Ferguson, "The Axis of Upheaval," *Foreign Policy* March/April (2009).

27. انظـر:

Mikhail Gorbachev, "What Role for the G-20?," *New York Times*, 27 April 2009.

28. انظـر:

Walter Russell Mead, "Only Makes You Stronger," *The New Republic*, 4 February 2009.

29. انظـر:

Stephen and William Wohlforth Brooks, "Spearheading Reform of the World Order: How Washington Should Reform International Institutions," *Foreign Affairs* 88, 2 (2009).

الفصل الثاني

1. وفقاً لـ:

Uppsala University Conflict Data Programme (UCDP), *Human Security Brief 2006* (Vancouver: Human Security Centre, 2006).

2. انظـر الشكل (2-1).

3. اتجه الخط البياني لعدد أعمال العنف الأحادية الجانب، بما في ذلك العمليات الإرهابية، نحو الارتفاع خلال عامي 1989و1999؛ تلاه تفاوت حاد في القوى المحركة خلال الفترة بين عامي 2000 و2006، وإن كان هذا على مستوى أعلى في المتوسط، مقارنة إلى العقد الماضي. انظـر الشكل (4-1) في:

"Campaigns of One-Sided Violence, 1989–2006," Andrew Mack and Zoe Nielsen, *Human Security Brief 2007* (Vancouver: Human Security Report Project, 2008), p. 42.

4. انظـر:

See an overview of data on one-sided violence against civilians, authored by the UCDP experts: K. Eck and L. Hultman, "One-Sided Violence against Civilians in War: Insights from New Fatality Data," *Journal of Peace Research* 44, 2 (2007).

5. على حين ماتزال هذه الشبكة تسمى غالباً بـ"القاعدة" (أو "السلفية الجهادية العالمية")، فإن الوصف الأكثر دقة، وهو الذي صار ينطبق عليها منذ أواخر العقد الأول من الألفية الجديدة، هو "الشبكات التي تمارس نشاطاتها بوحي من فكر القاعدة" al-Qaeda- inspired (أو شبكات "ما بعد القاعدة" post-Qaeda). وهذه لا ينبغي النظر إليها؛ بوصفها منظمة واحدة منفردة، وإن لم تكن تخضع لهيكل تنظيمي ثابت أو محدد، بل لا بد - بالأحرى - من أن تعد شبكة متعددة المستويات

تضم جماعات تتمتع بإدارة شبه ذاتية وخلايا تؤسس نفسها بنفسها ذاتياً في بقاع مختلفة من العالم، بما في ذلك الغرب، وتستلهم أنموذج تنظيم القاعدة الأصلي والفكر المتطرف نفسه؛ وهي جميعاً تتشاطر أجندة عابرة للحدود بشكل ملحوظ، ولا تقيد نفسها بأي بيئة محلية/ وطنية واحدة فحسب، وتلجأ إلى أعمال العنف التي يتخذ معظمها شكل الإرهاب؛ رداً على ما تعده ممارسات "ظالمة" و"جرائم" تُرتكب ضد المسلمين في كل مكان؛ كحملات التدخل في أفغانستان والعراق مثلاً. ونادراً ما تنطلق نشاطات هذا التنظيم العالمي من "مركز" واحد بعينه؛ وإنما هي تسترشد - بدلاً من ذلك - بالمبادئ التوجيهية الاستراتيجية العامة التي يضعها قادة ومنظرون يتوزعون على بلدان كثيرة يتخذونها مقرات لهم.

6. «يعمل أطراف الصراع في جميع الأوقات على التمييز بين السكان المدنيين والمقاتلين، وبين الأعيان المدنية والأهداف العسكرية؛ ومن ثم توجه عملياتهم ضد الأهداف العسكرية وحدها»؛ انظر «البروتوكول الإضافي لاتفاقيات جنيف المعقودة في 12 آب/ أغسطس عام 1949، وهو المتعلق بحماية ضحايا الصراعات الدولية المسلحة (البروتوكول الأول) (1977)»، المادة (48). إن القانون الدولي الذي يحكم الصراع المسلح غير الدولي (البروتوكول الثاني)، لا يحظر على أفراد الحركات المتمردة استخدام القوة ضد جنود الحكومة أو ممتلكاتها؛ شرط أن يتم احترام المبادئ الأساسية التي تحكم استخدام القوة على هذا النحو، بما في ذلك الامتناع عن شن هجمات ضد المدنيين».

7. للاطلاع على مزيد من التفصيلات حول تعريف الطبيعة اللاتماثلية للإرهاب، انظر:

E. Stepanova, *Terrorism in Asymmetrical Conflict: Ideological and Structural Aspects* (Oxford: Oxford University Press, 2008).

8. تعد الهجمات التي تشنها القوات الحكومية ضد المدنيين، وغيرها من التدابير القمعية التي تتخذها ضدهم، مستثناة من تعريف الإرهاب هذا؛ لا لأن أعمال العنف العشوائية غير المتكافئة أو الأحادية الجانب (المتعمدة) التي تنفذها القوات الحكومية ضد المدنيين في سياق صراع مسلح، قد تم تجريمها بالفعل بمقتضى القانون الدولي الإنساني فحسب؛ وإنما لأن هذه الأعمال، التي تمارسها الدول، ربما تعد، من جهة نظر أخلاقية، أسوأ من العمليات الإرهابية التي تقترفها قوى وعناصر لا ينتمون إلى دولة بعينها؛ نظراً إلى أنها تقوض مصداقية الدولة؛ بوصفها عنصراً فاعلاً يحتكر لنفسه الاستخدام المشروع للقوة. ومع أن تلك الحاجة ملحة إلى تجريم على نطاق دولي لأعمال العنف التي ترتكبها الدول ضد المدنيين، سواء بصورة منهجية أو على نطاق واسع، فإنها لم تزل في وضع لم يبلغ حد صراع مسلح دولي، (وهو - من ثم - لا يغطيه القانون الدولي الإنساني)، فليس هذا بسبب كافٍ لتوسيع مفهوم "الإرهاب"وأساليبه؛ بقصد تغطية هذه الأعمال؛ وعلى أي حال، فإن تعريف

الإرهاب، الذي يتبناه العناصر الذين لا ينتمون إلى دولة ما، وهو المستخدم في هذا الفصل، لا يستثني دعم الدولة عناصر كهؤلاء، متورطين في نشاطات إرهابية. ومع ذلك، ففي الحالات التي يرقى فيها "دعم الدولة" (أو يتحول) إلى تحكم مباشر في جماعة سرية وتوجيهها استراتيجياً، فإن من المنطقي وصف نشاطات هذه المجموعة بـ "السرية"، أو "التخريبية"، أو غير ذلك من العمليات التي تنفذ بتوجيه من الدولة، بدلاً من عدّها "إرهاباً" بذاته.

9. انظر:

S. Qutb, "War, Peace, and Islamic Jihad," in *Contemporary Debates in Islam: An Anthology of Modernist and Fundamentalist Thought*, eds. M. Moaddel and K. Talattof (London: Macmillan, 2000).

10. صار هذا المصطلح يطبق، في بعض الأحيان، بأثر رجعي حتى في تكتيكات وحملات عنيفة نفذتها فرق "حملة الخناجر" sikarios المعارضة (في القرن الأول الميلادي) أو جماعة "الحشاشين" (خلال القرنين الحادي عشر والثالث عشر).

11. للاطلاع على مراجعة جيدة لبحوث حول الإرهاب ونظرياته، انظر:

Brynjar Lia and Katja Skolberg, "Causes of Terrorism: An Expanded and Updated Review of the Literature" (Kjeller: Norwegian Defence Research Establishment (FFI), 2004); Alex P. Schmid and A.J. Jongman, *Political Terrorism: A New Guide to Actors, Authors, Concepts, Data Bases, Theories, and Literature*, 2nd edn. (New Brunswick: Transaction Publishers, 2005). On definitional aspects, see also Martha Crenshaw, *Terrorism in Context* (University Park: Penn State University Press, 1995); Bruce Hoffman, *Inside Terrorism: From the Iran Hostage Crisis to the World Trade Center Bombing* (New York: Columbia University Press, 1999); Walter Laqueur, *A History of Terrorism*, 5th edn. (New Brunswick: Transaction Publishers, 2007).

12. انظر:

Tore Bjørgo, ed. *Root Causes of Terrorism: Myths, Reality and Ways Forward* (Abingdon: Routledge, 2005).

13. انظر:

Alan Krueger and Jitka Maleckova, "Education, Poverty and Terrorism: Is There a Causal Connection?," *The Journal of Economic Perspectives* 17, 4 (2003).

14. حول "صدمة التحديث" traumatic modernization، انظر:

Piotr Sztompka, *The Sociology of Social Change* (Oxford: Wiley-Blackwell, 1994).

15. انظر:

T.R. Gurr, *Why Men Rebel*, 4th edn. (Princeton: Center of International Studies, Princeton University Press, 1971); I. Walker and H.J. Smith, *Relative Deprivation: Specification, Development, and Integration* (Cambridge: Cambridge University Press, 2001).

16. انظر:

Tanja Ellingsen and Nils Petter Gleditsch, "Democracy and Armed Conflict in the Third World," in *Causes of Conflict in the Third World*, eds. Dan Smith and Ketil Volden (Oslo: International Peace Research Institute (PRIO), 1997).

17. انظر:

Stepanova, *Terrorism in Asymmetrical Conflict*; Peter Waldmann, *Terrorismus Und Bürgerkrieg: Der Staat in Bedrängnis* (München: Gerling Akademie Verlag, 2003).

وانظر أيضاً منشورات مؤسسة بحوث الدفاع النرويجية (FFI) ضمن مشروع "الإرهاب والحرب اللاتماثلية: التحديات الأمنية الناشئة بعد الحرب الباردة" (TERRA).

18. انظر:

John L. Esposito, *Unholy War: Terror in the Name of Islam* (Oxford: Oxford University Press, 2003); Mark Juergensmeyer, *Terror in the Mind of God: The Global Rise of Religious Violence* (Berkeley: University of California Press, 2000); Gilles Kepel, *Jihad: The Trail of Political Islam* (London: I.B. Tauris, 2004).

19. انظر:

John Arquilla and David F. Ronfeldt, *Networks and Netwars: The Future of Terror, Crime, and Militancy* (Santa Monica: Rand Corporation, 2001); John Arquilla and David F. Ronfeldt, "Netwar Revisited: The Fight for the Future Continues," *Low Intensity Conflict & Law Enforcement* 11, 2 & 3 (2002).

20. انظر:

Marc Sageman, *Understanding Terror Networks* (Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 2004).

21. انظر:

Renate Mayntz, "Organizational Forms of Terrorism: Hierarchy, Network, or a Type Sui Generis?," in *Max Planck Institute for the Study of Societies Discussion Papers* (Cologne: Max Planck Institute for the Study of Societies, 2004).

22. انظـر:

Omar Ashour, *The De-Radicalization of Jihadists: Transforming Armed Islamist Movements* (Abingdon: Taylor & Francis, 2009); Tore Bjørgo and John Horgan, eds. *Leaving Terrorism Behind: Individual and Collective Disengagement* (Abingdon: Taylor & Francis, 2008); Sageman, *Understanding Terror Networks*.

23. انظـر على سبيل المثال:

John Horgan, *The Psychology of Terrorism* (Frank Cass, 2005).

24. انظـر:

Ami Pedahzur, *Suicide Terrorism* (Polity, 2004).

25. للاطلاع على مزيد من التفصيلات، انظـر:

P. Williams, "Terrorism and Organized Crime: Convergence, Nexus or Transformation?," in *FOA Report on Terrorism*, ed. Gunnar Jervas (Stockholm: Defence Research Establishment, 1998). For a useful discussion, see Louise I. Shelley, "Methods and Motives: Exploring Links Between Transnational Organized Crime & International Terrorism" (Washington, DC: US Department of Justice/ National Criminal Justice Reference Service (NCJRS), 2005); Louise I. Shelley and John T. Picarelli, "Methods Not Motives: Implications of the Convergence of International Organized Crime and Terrorism," *Police Practice and Research* 3, 4 (2002).

26. من الدراسات الحديثة، انظـر على سبيل المثال:

Magnus Ranstorp and Magnus Normark, eds. *Unconventional Weapons and International Terrorism: Challenges and New Approaches* (Routledge, 2009).

27. كل المعلومات الواردة في هذا الفصل تشمل الفترة التي تبدأ بعام 1998 فقط؛ إذ إنها الفـترة الوحيـدة التي تتوافر فيها معلومات وافية عن الإرهاب المحلي والإرهاب الدولي، انظـر الهامش رقم 28.

28. كل بيانات الأشكال الواردة في هذا الفصل، جمعها المؤلف بالاعتماد على بيانات قاعدة المعرفة الخاصة بالإرهاب (TKB) التابعة للمعهد التذكاري للوقاية من الإرهـاب (MIPT)، والمتاحـة عـلى الموقـع: www.tkb.org. وفي عام 2008، دُمجت قاعدة المعرفة تلك بقاعدة بيانات الإرهـاب العـالمي Global Terrorism Database التي يشرف عليها الاتحاد الوطني لدراسة الإرهاب والرد عليه (START) في جامعة ميريلاند الأمريكية (www.start.umd.edu/ data/gtd).

29. انظـر:

Mack and Nielsen, *Human Security Brief*, pp. 8–9.

30. فعلى سبيل المثال قررت وكالة الشـرطة الأوروبية "يوروبـول" (Europol) التوقـف عـن اسـتخدام التمييز بين الإرهاب المحلي والإرهاب الدولي في تحليلاتها.

31. ونجد – على سبيل المثال – أن حركة نمور تحرير تاميل إيلام التي لا تتخطى أهدافها السياسية نطـاق الدولة السـريلانكية، والتي تُحـصر في الصـراع الإثني – السياسي في سـريلانكا، قد أنـشأت إحـدى أوسع شبكات الدعم والمساندة انتشاراً في العالم.

32. للاطلاع على مزيد من التفصيلات، انظـر:

Jaideep Saikia and Ekaterina Stepanova, eds. *Terrorism: Patterns of Internationalization* (New Delhi, London, Singapore: SAGE Publications Pvt. Ltd, 2009).

33. ومن الأمثلة، الفئة المتخصصة من القضاة الفرنسـيين الذين لديهم خبرة طويلة في التحقيقات المتعلقة بمكافحة الإرهاب.

الفصل الثالث

1. انظـر:

John F. Kennedy, "News Conference 52," *State Department Auditorium*, 21 March 1963.

2. انظـر:

European Council, "European Security Strategy, 'A Secure Europe in a Better World'" (EU High Representative Dr. Javier Solana, 2003). The White House, "The National Security Strategy of the United States of America" (2006).

3. انظـر:

European Council, "European Security Strategy, 'A Secure Europe in a Better World'"; The White House, "The National Security Strategy of the United States of America."

4. انظـر:

Graham T. Allison, *Nuclear Terrorism – The Ultimate Preventable Catastrophe* (New York: Times Books/Henry Holt, 2004).

5. انظـر:

Bob Graham and Jim Talent, *World At Risk: The Report of the Commission on the Prevention of WMD Proliferation and Terrorism* (New York: Vintage Books, 2008).

6. انظـر على سبيل المثال:

Stephen G. Rademaker, "U.S. Compliance With Article VI of the Non-Proliferation Treaty (NPT)" (paper presented at the Panel Discussion at the Arms Control Association, Carnegie Endowment Building, Washington, DC, February 2005). It can be found online at www.nti.org/e_research/official_docs/dos/dos020305. pdf. See also Michael Rühle, "Enlightenment in the Second Nuclear Age," *International Affairs* 83, 3 (2007).

7. انظـر:

O. Thränert, "Would We Really Miss the Nuclear Nonproliferation Treaty?," *International Journal* (2008).

8. انظـر:

David S. Yost, "Introduction: Thinking About 'Enlightenment' and 'Counter-Enlightenment' in Nuclear Policies," *International Affairs* 83, 3 (2007).

9. انظـر:

Joseph F. Pilat, "The End of the NPT Regime?," *International Affairs* 83, 3 (2007).

10. انظـر:

Sergio Duarte, *Luncheon Address: Making the 2010 NPT Review Conference a Success*, Arms Control Association Annual Meeting: The Nuclear Nonproliferation Treaty at Forty – Addressing Current and Future Challenges (Washington, DC: 2008).

11. انظـر:

P. Sidhu, "Nuclear Proliferation," in *Security Studies: An Introduction*, ed. Paul Williams (London: Taylor & Francis, 2008).

12. انظـر:

Alexei Arbatov and Rose Gottemoeller, "New Presidents, New Agreements? Advancing US–Russian Strategic Arms Control," *Arms Control Today* July/August (2008).

13. انظـر على سبيل المثال:

Joseph Cirincione, "Strategic Collapse: The Failure of the Bush Nuclear Doctrine," *Arms Control Today* November (2008).

14. انظـر:

Pilat, "The End of the NPT Regime?"

15. انظـر:

Michael Krepon, "The US–India Nuclear Deal: Another Wrong Turn in the War on Terror," *The Henry L. Stimson Center* (2006). Available online at: www.stimson.org/pub.cfm?id=283.

16. انظـر:

Charles D. Ferguson and William C. Potter, *The Four Faces of Nuclear Terrorism* (Monterey Institute of International Studies: Center for Nonproliferation Studies, 2004).

17. انظـر:

Allison, *Nuclear Terrorism.*

18. انظـر:

Ferguson and Potter, *The Four Faces of Nuclear Terrorism.*

19. انظـر:

Frank Barnaby, *How to Build a Nuclear Bomb: And Other Weapons of Mass Destruction* (London: Granta Publications, 2003).

20. انظـر:

Barnaby, *How to Build a Nuclear Bomb*, p. 36. 62 *G. Lindstrom*

21. انظـر:

Barnaby, *How to Build a Nuclear Bomb.*

22. وقود الأكسيدات المختلطة النووي (المعروف اختـصاراً بـ "مـوكس" MOX)، يتـألف مـن أكـسيد البلوتونيوم المخلوط بأكسيد اليورانيوم.

23. انظـر:

Barnaby, *How to Build a Nuclear Bomb.*

24. انظـر:

Barnaby, *How to Build a Nuclear Bomb.*

25. انظـر:

Barnaby, *How to Build a Nuclear Bomb.*

26. انظـر:

Ferguson and Potter, *The Four Faces of Nuclear Terrorism.*

27. انظر:

Ferguson and Potter, *The Four Faces of Nuclear Terrorism.*

28. انظر:

Gustav Lindstrom, "Protecting the European homeland – the CBR Dimension," *EU-ISS Chaillot Paper* 69 (2004).

29. للاطلاع على البروتوكول الإضافي لنظام الضمانات والتحقق، انظر الموقع الإلكتروني للوكالة الدولية للطاقة الذرية: www. iaea.org/OurWork/SV/Safeguards/sg_protocol.html.

30. كما أن الجمعية العامة للأمم المتحدة تبنت المعاهدة الدولية لمكافحة الإرهاب النووي عام 2005.

31. انظر:

4956th meeting Security Council, "UNSCR 1540" (2004). Accessible at: http://daccessdds.un.org/doc/UNDOC/GEN/N04/328/43/PDF/N0432843.pdf?OpenElement.

32. انظر:

Security Council, "UNSCR 1540."

33. انظر:

Peter Crail, "Implementing UN Security Council Resolution 1540: A Risk-Based Approach," *Nonproliferation Review* 13, 2 (2006).

34. انظر:

Crail, "Implementing UN Security Council Resolution 1540," p. 19.

ولمزيد من المعلومات حول قرار مجلس الأمن رقم 1540، والتحديات التي يواجهها، انظر:

Ben Steyn, "Understanding the Implications of UN Security Council Resolution 1540," *African Security Review* 14, 1 (2005), available online at: www.iss.co.za/pubs/ASR/14No1/steyn.pdf.

35. تأتي "مبادرة تخفيض التهديد العالمي"، التي أطلقت في أيار/ مايو عام 2004؛ بهدف تأمين المعدات والمواد النووية والإشعاعية العالية المخاطر، أو استعادتها؛ استكمالاً لهذه الجهود.

36. تسبب الأسلحة البيولوجية أمراضاً عن طريق البكتيريا والفيروسات والفطريات والمواد السامة.

Peter René Lavoy, Scott Douglas Sagan and James J. Wirtz, *Planning the Unthinkable: How New Powers Will Use Nuclear, Biological, and Chemical Weapons* (Ithaca: Cornell University Press, 2000).

37. لمزيد من المعلومات حول تمرين "الشتاء المظلم" Dark Winter، انظـر:

www.terrorisminfo.mipt.org/ video/dark-winter/ dark-winter. ppt

38. انظـر:

G.W. Christopher, "Biological warfare: A Historical Perspective," *Journal of the American Medical Association* 278, 5 (1997).

39. انظـر:

The BioWeapons Prevention Project (www.bwpp.org).

40. تشمل القوانين الدولية التي تحظر اسـتخدام الأسـلحة البيولوجيـة بروتوكـول جنيـف لعـام 1925، واتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية والسامة التي دخلت حيز التنفيذ عام 1972، والأجزاء التي تتعلق بالأسلحة السامة، ضمن اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية المبرمة عام 1993.

41. لا بد من الاعتراف بوجود تداخل بعض الشـيء بين اتفاقيـة حظـر الأسـلحة البيولوجيـة والـسامة واتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية؛ إذ تندرج بعض المواد الكيميائيـة ذات المنـشأ البيولـوجي - مثـل الموادالسامة - تحت الاتفاقيتين.

42. انظـر:

Jean Pascal Zanders and Kathryn Nixdorff, "Enforcing Non-Proliferation: The European Union and the 2006 BTWC Review Conference," *EU-ISS Chaillot Paper* November, 93 (2006).

43. انظـر:

Ken Alibek and Stephen Handelman, *Biohazard* (New York: Random House, 1999), p. x.

44. انظـر:

Treasa Dunworth, Robert J. Mathews and Tim McCormack, "National Implementation of the Biological Weapons Convention," *Journal of Conflict and Security Law* 11, 1 (2006).

45. انظـر:

Lawrence M. Wein and Yifan Liu, "Analyzing a Bioterror Attack on the Food Supply: The Case of Botulinum Toxin in Milk," *Proceedings of the National Academy of Sciences (PNAS)* 102, 28 (2005).

46. انظـر:

Kathleen C. Bailey, "The Biological and Toxin Weapons Threat to the United States" (Fairfax: National Institute for Public Policy, 2001).

47. انظـر:

American Type Culture Collection. *Proliferation of weapons of mass destruction* 63

48. انظـر:

Lindstrom, "Protecting the European Homeland."

49. انظـر:

Bailey, "The Biological and Toxin Weapons Threat to the United States."

50. من أمثلة هذه الأمراض: الإنفلونزا، وحمى غرب النيل، وجنون البقر:

"Speech by Barry O'Neil, President of the OIE International Committee," *76th General Session of the International Committee, World Organisation for Animal Health*, 30 May 2008. Available at: www.oie.int/fr/ session2008/presse-oneill. htm

51. انظـر:

Lonnie J. King, "CDC Agroterrorism and Zoonotic Threat Preparedness Efforts, Statement before the Committee on Homeland Security Subcommittee on Prevention of Nuclear and Biological Attack" (US House of Representatives, 2006).

52. انظـر:

Kyle B. Olson, "Aum Shinrikyo: Once and Future Threat?," *Emerging Infectious Disease* 5, 4 (1999): 513–516.

53. لمزيد من التفصيلات، انظـر:

Zanders and Nixdorff, "Enforcing Non-Proliferation," chapter 3.

54. للاطلاع على استعراض لأدوات التحقق المتوافرة، انظـر:

Zanders and Nixdorff, "Enforcing Non-Proliferation."

55. انظـر:

Zanders and Nixdorff, "Enforcing Non-Proliferation."

56. من الأمثلة على هذه المعايير:

InterAcademy Panel (2005) *Statement on Biosecurity*, the International Centre for Genetic Engineering and Biotechnology (2005), the *Building Blocks for a Code of*

Conduct for Scientists, and the International Union of Microbiological Societies (2005) *Code of Ethics for the Prevention of the Misuse of Scientific Knowledge, Research and Resources*.

57. على حين أن مفهوم "الأمن البيولوجي"؛ يهدف إلى تقوية التدابير الخاصة بمراقبة المختبرات وحمايتها؛ تفادياً لوقوع حوادث مؤسفة، أو التعرض بشكل غير مقصود لعوامل مؤذية، فإن مفهوم "السلامة البيولوجية"، يركز على تطبيق التدابير والأنظمة الرامية إلى منع سرقة السموم والعوامل المسببة الأمراض، أو ضياعها، أو سوء استخدامها، أو الحصول عليها بشكل غير مصرح به، أو تحويلها إلى أغراض أخرى.

58. انظر:

Jonathan Tucker, *War of Nerves: Chemical Warfare from World War I to al-Qaeda* (New York: Pantheon, 2006).

59. انظر:

Barnaby, *How to Build a Nuclear Bomb.*

60. انظر:

Peter Boehme, "The Verification Regime of the Chemical Weapons Convention: An Overview," *Chemical Disarmament* 6, 4 (2008).

61. انظر:

J. Gerard, "The CWC at 10 Years – Partnership, Progress, and the Path Ahead, Statement by the CEO of the American Chemical Council," *OPCW Industry Protection Forum* (2007).

62. انظر:

www.state.gov/t/isn/rls/fs/64874.htm.

63. انظر:

Tucker, *War of Nerves.*

64. المعلومات الخاصة بغاز الفوسجين تم الحصول عليها من:

Scorecard, available at: www.scorecard.org/chemical-profiles/summary.tcl?edf_sub stance_id=75-44-5.

65. انظر:

Barnaby, *How to Build a Nuclear Bomb.*

66. انظر:

Tucker, *War of Nerves*.

67. انظر:

Ronald G. Sutherland, "Chemical and Biochemical Non-Lethal Weapons," *SIPRI Policy Paper* 23 (2008).

68. انظر:

http://g8live.org/2007/10/31/russia-urges- rest-of- foreign-aid- to-destroy-chemical-weapons.

69. انظر:

Boehme, "The Verification Regime of the Chemical Weapons Convention."

70. انظر:

Boehme, "The Verification Regime of the Chemical Weapons Convention."

71. انظر:

OPCW Director-General Chemical Disarmament Ambassador Rogelio Pfirter, "Foreword to the Chemical Disarmament Quarterly," 6, 4 (2008).

72. انظر:

Tucker, *War of Nerves*.

73. انظر:

Tucker, *War of Nerves*.

74. انظر:

Tucker, *War of Nerves*.

75. انظر:

IAEA Director General Dr. Mohamed ElBaradei, "Statement to the Sixty-Third Regular Session of the United Nations General Assembly" (2008). Available at: www.iaea. org/NewsCenter/Statements/2008/ebsp2008n010.html.

76. انظر:

Thränert, "Would We Really Miss the Nuclear Nonproliferation Treaty?" 64 *G. Lindstrom,*

77. انظـر:

ElBaradei, "Statement to the Sixty-Third Regular Session of the United Nations General Assembly."

78. ومفاعل الاستنسال (التوليد) - كما يتضح من اسـمه - يُنتج مـواد انـشطارية (أو قابلـة للانـشطار) جديدة أكثر كثيراً مما يستهلك منها.

79. انظـر:

Thränert, "Would We Really Miss the Nuclear Nonproliferation Treaty?"

80. انظـر:

Thränert, "Would We Really Miss the Nuclear Nonproliferation Treaty?"

81. انظـر:

Pilat, "The End of the NPT Regime?"

82. انظـر:

Zanders and Nixdorff, "Enforcing Non-Proliferation."

83. انظـر:

Zanders and Nixdorff, "Enforcing Non-Proliferation."

84. انظـر:

Jonathan Tucker, "The Body's Own Bioweapons," *Bulletin of the Atomic Scientists* 64, 1 (2008).

85. للمزيد حول الأسلحة البيولوجية والببتيدات المنظمة حيوياً والمستقبِلات في المستقبل، والتطـورات الجديدة في إيصال العوامل البيولوجية، انظـر:

Malcolm Dando, *The New Biological Weapons: Threat, Proliferation, and Control* (Boulder: Lynne Rienner Publishers, 2001).

86. انظـر:

Tucker, "The Body's Own Bioweapons."

87. انظـر:

Tucker, "The Body's Own Bioweapons."

.88 انظـر: Barnaby, *How to Build a Nuclear Bomb*.

.89 انظـر:

Barnaby, *How to Build a Nuclear Bomb*.

.90 انظـر:

L. Zoloth and S. Maurer, "Synthesizing Biosecurity," *Bulletin of the Atomic Scientists* 63, 6 (2007).

.91 انظـر:

Zanders and Nixdorff, "Enforcing Non-Proliferation."

.92 انظـر:

Tucker, "The Body's Own Bioweapons."

.93 انظـر:

Tucker, "The Body's Own Bioweapons."

.94 انظـر:

Tucker, "The Body's Own Bioweapons."

.95 انظـر: Tucker, *War of Nerves*.

الفصل الرابع

.1 انظـر:

Lisa Chauvet, Paul Collier and Anke Hoeffler, "The Cost of Failing States and the Limits of Sovereignty," *WIDER Paper*, February (2007): p. 68, Joseph Hewitt, Jonathan Wikenfeld and Ted Robert Gurr, *Peace and Conflict 2008* (Boulder: Paradigm, 2008), p. 14.

.2 انظـر:

Chauvet, Collier and Hoeffler, "The Cost of Failing States and the Limits of Sovereignty."

.3 انظـر:

Paul Collier, Anke Hoeffler and Mans Söderbom, "On the Duration of Civil War," *Journal of Peace Research* 41, 3 (2001).

4. انظر:

Nicolas Kristoff, "After Wars, Mass Rapes Persist," *New York Times*, 20 May 2009.

5. انظر:

"Fragile States Strategy" (Washington, DC: USAID, 2005), "Ensuring Fragile States Are Not Left Behind" (Paris: OECD–DAC, 2007), "Failed States Index," *Foreign Policy* July (2009), Paul Collier, *The Bottom Billion: Why the Poorest Countries are Failing and What Can Be Done About it* (Oxford: Oxford University Press, 2008), William Easterly, *The White Man's Burden: Why the West's Efforts to Aid the Rest Have Done So Much Ill and So Little Good* (New York: Penguin Books, 2006), Francis Fukuyama, *State-Building: Governance and World Order in the 21st Century* (Cornell: Cornell University Press, 2004), Robert Rotberg, *When States Fail: Causes and Consequences* (Princeton: Princeton University Press, 2004).

6. انظر:

Chauvet, Collier and Hoeffler, "The Cost of Failing States and the Limits of Sovereignty," Table 2.

7. انظر:

"The Failed States Index," *Foreign Policy* July/August (2008).

8. انظر:

Montey Marshall and Benjamin Cole, *Global Report on Conflict, Governance and State Fragility 2008* (George Mason University, 2008), National Intelligence Council, "Global Trends 2025: A Transformed World" (NIC, 2008).

9. انظر:

"2007 Global Trends: Refugees, Asylum-seekers, Returnees, Internally Displaced and Stateless Persons" (Geneva: UNHCR, 2008).

10. انظر:

James Murdoch and Todd Sandler, "Civil Wars and Economic Growth: Spatial Dispersion," *American Journal of Political Science* 48 (2004).

11. انظر:

European Council, "To Serve Europe in a Better World: European Security Strategy" (Brussels 2003), The White House, "The National Security Strategy of the United States of America" (2002), UK Cabinet Office, "Investing in Prevention: An International Strategy to Manage Risks of Instability and Improve Crisis Response," ed. Strategy Unit (2005).

12. انظر: "Ensuring Fragile States Are Not Left Behind.".

13. انظر:

"Mortality in the Democratic Republic of the Congo: An Ongoing Crisis" (International Rescue Committee, 2007).

14. انظر:

Caty Clement, "Agenda for Security, Development and Forest Conflict" (paper presented at the Security, Development and Forest Conflict: A Forum for Action, Brussels, 8–9 February 2006), Greenpeace, "Bassin du Congo, Forets en Sursis" (2007), World Bank, "Frequently Asked Questions," http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/COUNTRIES/AFRICAEXT/CONGODEMOCRATICEXTN/0,contentMDK:20779255~menuPK:2114031~pagePK:141137~piPK:141127~theSiteP K:349466,00.html.

15. انظر:

Alex Beam, "The Real Money's in Piracy," *International Herald Tribune*, 21 January 2009.

16. مقابلات مع مناضلين سابقين في منظمة المؤتمر الوطني الإفريقي، كامبالا وجنيف، 2008.

17. انظر:

Beam, "The Real Money's in Piracy," G. Luft and A. Korin, "Terrorism Goes to Sea," *Foreign Affairs* November/December (2004).

18. انظر:

"Global Report on Trafficking in Persons" (Vienna: UNODC, 2009).

19. انظر:

Chauvet, Collier and Hoeffler, "The Cost of Failing States and the Limits of Sovereignty," p. 17.

20. انظر:

"World Drug Report" (Vienna: UNODC, 2008).

21. انظر:

Cynthia J. Arnson and I. William Zartman, *Rethinking the Economics of War: The Intersection of Need, Creed, and Greed* (Baltimore: John Hopkins University Press, 2005).

22. انظر:

Small Arms Survey, *Small Arms Survey 2009: Shadows of War* (Cambridge: Cambridge University Press, 2009), Table 1.27, pp. 49–50.

23. انظر:

Victoria Levine and David Dollar, "The Increasing Selectivity of Foreign Aid 1984–2003" (Washington, DC: World Bank, 2004).

24. انظر:

Small Arms Survey, *Small Arms Survey 2009: Shadows of War*, Figure 8.3, p. 272.

25. انظر:

Caty Clement and Adam Smith, *Managing Political Complexity: Political and Managerial Challenges in United Nations Peace Operations* (New York: International Peace Institute in collaboration with the Geneva Centre for Security Policy, 2009), p.2.

26. انظر:

Paul Collier and Anke Hoeffler, "Greed and Grievance in Civil War," *Oxford Economic Papers* 56, 4 (2004), William Zartman, "Need, Creed, and Greed in Intrastate Conflict," in *Rethinking the Economics of War. The Intersection of Need, Creed, and Greed*, eds. Cynthia J. Arnson and I. William Zartman (Baltimore: John Hopkins University Press, 2005).

27. انظر:

www.un.org/NewLinks/dpi-2341.pdf

28. انظر:

Caty Clement, "Failing States, Failing Data: The Case for QCA" (paper presented at the American Political Science Association, Washington, DC, 1 September 2005).

29. انظر:

www.oecd.org/document/12/0,3343,en_2649_33693550_42113676_1_1_1_1,00.html.

30. انظر:

Jeffrey Herbst, "Let Them Fail," in *When States Fail*, ed. Robert Rotberg (Princeton: Princeton University Press, 2004), Edward Luttwak, "Give War A Chance," *Foreign Affairs* July (1999).

31. انظـر:

Human Security Report, "War and Peace in the 21st Century" (University of British Columbia, 2005), Monica Toft, "Peace Through Security: Making Negotiated Settlements Stick," *Discussion Paper Harvard University* (2006).

32. انظـر:

Simeon Djankov, Jose Montalvo and Marta Reynal-Querol, "The Curse of Aid," *Journal of Economic Growth* 13, 3 (2006), Dambisa Moyo, *Dead Aid* (London: Penguin, 2009), Jeffrey Sachs, *The End of Poverty* (New York: Penguin, 2005).

33. هناك خمس دول فقط تخطت قيمة المساعات الإنمائية الخارجية نسبة 0.7٪ من دخلها القومي الإجمالي، هي: الدنمارك، ولُكسمبورج، وهولندا، والنرويج، والسويد. انظـر:

www.oecd.org/document/35/0,3343,en_2649_34447_42458595 _1_1_1_1,00.html.

34. انظـر:

Bernadette Graves, "Enjeux de Stabilité: Vers l'Emancipation Sécuritaire" (paper presented at the French Ministry of Defence Conference, Paris, 21 January 2009).

35. انظـر:

Stimson Center, "UN Peacebuilding Commission," www.stimson.org/fopo/pdf/UN_PBC_Fact_Sheet_Jun_07.pdf.

36. انظـر:

United Nations, "Report of the Secretary-General on Peacebuilding in the Immediate Aftermath of Conflict," ed. A/63/881–S/2009/304 (New York, 2009).

37. انظـر:

Thomas Carothers, "How Democracies Emerge: The Sequencing Fallacy," *Journal of Democracy* 18, 1 (2007).

38. انظر: *World Bank Development Indicators 2008*.

39. مقابلة مع دبلوماسي فرنسي، تشـرين الثاني/ نوفمبر عام 2008، وانظـر:

Carothers, "How Democracies Emerge."

40. انظـر:

Dani Rodrik, *One Economics, Many Recipes: Globalization, Institutions and Economic Growth* (Princeton: Princeton University Press, 2007).

الفصل الخامس

1. انظر:

International Energy Agency, "World Energy Outlook 2008: Executive Summary" (Paris: OECD/IEA, 2008), p. 3.

2. انظر:

"The National Security Strategy of the United Kingdom: Security in an Interdependent World" (Cabinet Office, 2008), pp. 18–19.

3. انظر:

Barack Obama, *The Audacity of Hope: Thoughts on Reclaiming the American Dream* (New York: Three Rivers Press, 2006), p. 272.

4. انظر:

Arthur M. Westing, "Environmental Factors in Strategic Policy and Action: An Overview," in *Global Resources and International Conflict: Environmental Factors in Strategic Policy and Action*, ed. Arthur M. Westing (Oxford: Oxford University Press, 1986), p. 12.

5. انظر:

UNEP, "From Conflict to Peacebuilding – the Role of Natural Resources and the Environment" (United Nations Environment Program, 2009), pp. 8–11.

6. انظر:

Peter Schwartz and Doug Randall, "An Abrupt Climate Change Scenario and Its Implications for United States National Security" (Global Business Network, 2003).

7. للاطلاع على هذه الحجة، انظر:

David G. Victor, "What Resource Wars?," *The National Interest Online* November/December, 92 (2007).

8. انظر:

Nils Petter Gleditsch, "Environmental Change, Security, and Conflict," in *Leashing the Dogs of War: Conflict Management in a Divided World*, eds. Chester A. Crocker, Fen Osler Hampson and Pamela R. Aall (Washington, DC: US Institute of Peace Press, 2007), p. 178.

9. انظـر:

Gayle Smith, "In Search of Sustainable Security," in *The Sustainable Security Series* (Center for American Progress, 2008).

10. انظـر:

Daniel Yergin, "Ensuring Energy Security," *Foreign Affairs* 85, 2 (2006): pp. 3–6.

11. انظـر:

International Energy Agency, "World Energy Outlook 2009", Executive Summary (Paris: OECD/IEA, 2009), p. 4.

12. انظـر:

National Intelligence Council, "Global Trends 2025: A Transformed World" (NIC, 2008), p. 51. Available at: www.dni.gov/nic/NIC_2025_project.html.

13. انظـر:

Council on Foreign Relations, "Task Force Report, National Security Consequences of U.S. Oil Dependency" (2006), pp. 26–27.

14. انظـر:

Daniel Yergin, "Energy under Stress," in *The Global Politics of Energy*, eds. Kurt M. Campbell and Jonathon Price (Washington, DC: The Aspen Institute, 2008), p. 40.

15. انظـر على سبيل المثال:

Council on Foreign Relations, "National Security Consequences of U.S. Oil Dependency," p. 56.

16. انظـر:

Victor, "What Resource Wars?," pp. 2–3.

17. انظـر:

Richard G. Lugar, "Raise the Gas Tax: A Revenue-Neutral Way to Treat Our Oil Addiction," *Washington Post*, 1 February 2009.

18. انظـر:

Thomas L. Friedman, *Hot, Flat, and Crowded* (New York: Farrar, Straus & Giroux, 2008), pp. 93–104.

19. انظـر:

Angela Stent, "An Energy Superpower? Russia and Europe," in *The Global Politics of Energy*, eds. Kurt M. Campbell and Jonathon Price (Washington, DC: The Aspen Institute, 2008), pp. 77–79.

20. انظـر:

Keith C. Smith, "Russia and European Security: Divide and Dominate" (Center for Strategic and International Studies, 2008).

21. انظـر:

Stent, "An Energy Superpower?," p. 81.

22. انظـر:

Paul Collier, *The Bottom Billion: Why the Poorest Countries are Failing and What Can Be Done About it* (Oxford: Oxford University Press, 2008), pp. 38–52.

23. انظـر: Collier, *The Bottom Billion*, pp. 20–21.

24. انظـر:

Henry Lee and Dan Shalmon, "Searching for Oil: China's Oil Strategies in Africa," in *China into Africa: Trade, Aid, and Influence*, ed. Robert I. Rotberg (Washington, DC: Brookings Institution Press, 2008), pp. 109–136. Also, Lydia Polgreen, "As Chinese Investments in Africa Drop, Hope Sinks," *The New York Times*, 25 March 2009.

25. وفقاً للتقرير التقويمي الرابع، فإن الاحتباس الحراري واضح لا لبس فيه، ومن المحتمل جداً أن يُعزى معظم الزيادة الملحوظة في متوسط درجات الحرارة في العالم، منذ منتصف القرن العشرين، إلى الزيادة الملحوظة في تركيز غازات الدفيئة الناشئة من النشاطات البشرية. وقد حذر التقرير كذلك، من أن الاحتباس الحراري الناشئ من النشاطات البشرية، يمكنه أن يخلّف بعض التأثيرات غير المتوقعة التي لا رجعة فيها، وهو ما يعتمد على نطاق التغير المناخي ومعدله. التقرير متاح على الرابط:
www.ipcc.ch/ipccreports/assessments-reports. htm.

26. متاح على الرابط:

www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=a%2F63%2FL.8%2FRev. 1&Lang=E

27. انظـر:

Paper from the High Representative and the European Commission to the European Council, "Climate Change and International Security" (S113/08, 2008), p. 2.

28. انظر:

Dan Glaister and James Randerson, "Act on Climate Change, Top Scientists Warn US," *Guardian*, 30 May 2008.

29. انظر:

Ian Sample, "Climate Change: Carbon Capture from Power Stations Must Start Soon, Say Scientists," *Guardian*, 10 June 2008.

30. انظر:

Dennis C. Blair, "Annual Threat Assessment of the Intelligence Community for the Senate Select Committee on Intelligence" (National Intelligence Council, 2009), pp. 41–43.

31. انظر:

Scott G. Borgerson, "Arctic Meltdown: The Economic and Security Implications of Global Warming," *Foreign Affairs* 85, 2 (2008): pp. 63–77.

32. انظر:

David D. Zhang *et al.*, "Global Climate Change, War, and Population Decline in Recent Human History," *Proceedings of the National Academy of Sciences (PNAS)* 104, 49 (2007): pp. 19214–19219.

33. انظر:

Dan Smith and Janani Vivekananda, "A Climate of Conflict: The Links Between Climate Change, Peace and War," *International Alert* (2007): p. 3.

34. انظر:

John P. Holdren, "Science and Technology for Sustainable Well-Being," *Science* 319, 5862 (2008): p. 425. *A threat to sustainable security* 97

35. انظر:

John Podesta and Peter Ogden, "Security Implications of Climate Scenario 1: Expected Climate Change over the Next Thirty Years," in *Climatic Cataclysm: The Foreign Policy and National Security Implications of Climate Change*, ed. Kurt M. Campbell (Washington, DC: Brookings Institution Press, 2008), p. 107.

36. التقرير متاح على الرابط:

www.ghf-ge. org/programmes/human_impact_report/index. cfm.

37. ثمة تحليل للصلة بين التغير المناخي والنزاعات العنيفة في الإصدار الخاص للدورية الآتية:

Political Geography 26 (August 2007).

38. انظـر:

Halvard Buhaug, Nils Petter Gleditsch and Ole Magnus Theisen, "Implications of Climate Change for Armed Conflict," *Paper Presented to World Bank Workshop on Social Dimensions of Climate Change* (2009).

39. انظـر:

Andrew C. Revkin, "Among Climate Scientists, A Dispute over 'Tipping Points'," *New York Times*, 28 March 2009.

40. انظـر:

Leon Fuerth, "Security Implications of Climate Scenario 2: Severe Climate Change over the Next Thirty Years," in *Climatic Cataclysm: The Foreign Policy and National Security Implications of Climate Change*, ed. Kurt M. Campbell (Washington, DC: Brookings Institution Press, 2008), p. 135.

41. انظـر:

Nebojsa Nakicenovic, *The Changing World: Energy, Climate and Social Futures* (Vienna: IIASA Conference '07 on Global Development, 2007), Podcast presentation. See also, John McNeill, *Something New Under the Sun: An Environmental History of the Twentieth-Century World* (London: Penguin Books, 2000), pp. 3–17.

42. انظـر:

Cited in Nick Mabey, "Delivering Climate Security: International Security Responses to a Climate Changed World," *The Royal United Services Institute for Defence and Security Studies, Whitehall Paper*, 69 (2008): p. 59.

43. انظـر:

The International Panel on Climate Change, "Climate Change 2007: Synthesis Report. Summary for Policymakers" (Valencia: IPCC, 2007), p. 11.

44. انظـر:

Paper from the High Representative and the European Commission to the European Council, "Climate Change and International Security," pp. 3–5.

45. أهداف الألفية الإنمائية الثمانية؛ هي: القضاء على الفقر والجوع، وتحقيق تعميم التعليم الابتدائي، وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وتخفيض معدل وفيات الأطفال، وتحسين صحة

الأمهات خلال الحمل والولادة، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/ الأيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض، وضمان الاستدامة البيئية، وإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية. ويتعين تحقيق هذه الأهداف بحلول عام 2015، وهي مستمدة من "إعلان الألفية" Millennium Declaration؛ كما تبناه مؤتمر قمة الألفية الذي عقدته الأمم المتحدة عام 2000.

46. انظر:

Vinca LaFleur, Nigel Purvis and Abigail Jones, "Double Jeopardy: What the Climate Crisis Means for the Poor," *Brookings Blum Roundtable Report*, 5 (2008).

47. انظر:

Rama Lakshmi, "India Rejects Calls For Emission Cuts," *Washington Post*, 13 April 2009.

48. انظر:

David Wheeler and Kevin Ummel, "Another Inconvenient Truth: A Carbon-Intensive South Faces Environmental Disaster, No Matter What the North Does," *Center for Global Development Working Paper*, 134 (2007).

49. انظر:

Mark Landler, "In China, Clinton Focuses on Climate Change," *New York Times*, 21 February 2009.

الفصل السادس

1. انظر:

M. Mandelbaum, "Foreign Policy as Social Work," *Foreign Affairs* 75, 1 (1996).

2. انظر:

L. Gelb, *Power Rules: How Common Sense Can Rescue American Foreign Policy* (New York: HarperCollins, 2009), pp. 114–119, B. Scowcroft, "The Dispensable Nation?," *National Interest* 90 (2007).

3. انظر:

C. Krauthammer, *The Unipolar Moment – Foreign Affairs: America and the World* (New York: Macmillan, 1990), C. Krauthammer, "The Unipolar Moment Revisited," *National Interest* 70 (2002).

4. انظـر:

S. Brooks and W. Wohlforth, "American Primacy in Perspective," *Foreign Affairs* 81, 4 (2002), W. Wohlforth, "The Stability of a Unipolar World," *International Security* 24, 1 (1999).

5. انظـر:

B. Posen, "Command of the Commons: The Military Foundations of U.S. Hegemony," *International Security* 28, 1 (2003).

6. انظـر:

J. Nye, *Soft Power: The Means to Success in World Politics* (New York: Public Affairs, 2004).

7. انظـر:

J. Joffe, "Who's Afraid of Mr. Big?," *National Interest* 64 (2001).

8. انظـر:

R. Art, *A Grand Strategy for America* (Cornell: Cornell, 2003), E. Gholz, Daryl G. Press and Harvey M. Sapolsky, "Come Home America: A Strategy of Restraint in the Face of Temptation," *International Security* 21 (1997).

9. انظـر:

C. Layne, "From Preponderance to Offshore Balancing: America's Future Grand Strategy," *International Security* 22, 1 (1997).

10. انظـر:

John Mearsheimer, *The Tragedy of Great Power Politics* (New York: W.W. Norton, 2001).

11. انظـر:

B. Russet, *Grasping the Democratic Peace: Principles for a Post-Cold War World* (Princeton: Princeton University Press, 1993).

12. انظـر:

G.J. Ikenberry, *After Victory: Institutions, Strategic Restraint, and the Rebuilding of Order after Major Wars* (Princeton: Princeton University Press, 2001).

13. انظر:

M. Finnemore, *National Interests in International Society* (Ithaca: Cornell University Press, 1996).

14. انظر:

S. Huntington, *The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order* (New York: Simon & Schuster, 1996).

15. انظر:

S. Berger, "A Foreign Policy for the Global Age," *Foreign Affairs* 79 (2000), W. Clinton, *A National Security Strategy of Engagement and Enlargement* (1994), W. Clinton, "State of the Nation Address," 27 January 2000.

16. انظر:

The subtitle of I. Daalder and J. Lindsay, *America Unbound: The Bush Revolution in Foreign Policy* (Washington, DC: Brookings, 2003). Other authors found greater continuity with historical US policy: J.L. Gaddis, *Surprise, Security, and the American Experience* (Cambridge: Harvard University Press, 2004), R. Kagan, *Dangerous Nation: America's Place in the World from its Earliest Days to the Dawn of the Twentieth Century* (New York: Knopf, 2006).

17. انظر:

J. Mann, *Rise of the Vulcans: The History of Bush's War Cabinet* (New York: Penguin, 2004), C. Rice, "Promoting the National Interest," *Foreign Affairs* 76, 1 (2000).

18. انظر:

B. Lewis, *What Went Wrong? Western Impact and Middle Eastern Response* (New York: Oxford University Press, 2002).

19. انظر: G.W. Bush, "Second Inaugural Address," 20 January 2005.

20. انظر:

C. Rice, "Transformational Diplomacy," *Speech at Georgetown University*, 18 January 2006, D. Rumsfeld, "Transforming the Military," *Foreign Affairs* 85, 6 (2002).

21. انظر:

Z. Brzezinski, *Second Chance: Three Presidents and the Crisis of American Superpower* (New York: Basic Books, 2007).

22. انظـر:

"Terrorism Index," *Foreign Policy*, September/October (2007): p. 62.

23. انظـر: 2007 *NBC/Wall Street Journal* "Poll, November,".

24. انظـر:

T. Lynch and R. Singh, *After Bush: The Case for Continuity in American Foreign Policy* (Cambridge: Cambridge University Press, 2008).

25. انظـر:

P. Orszag, "Estimated Costs of U.S. Operations in Iraq and Afghanistan and of Other Activities Related to the War on Terrorism," *Statement of the Director of the Congressional Budget Office*, 24 October 2007, J. Stiglitz and L. Bilmes, *The Three Trillion Dollar War: The True Cost of the Iraq Conflict* (New York: W.W. Norton, 2008).

26. انظـر:

B. Gellman, *Angler: The Cheney Vice-Presidency* (New York: Penguin, 2008), B. Graham, *By His Own Rules: The Ambitions, Successes, and Ultimate Failures of Donald Rumsfeld* (New York: Public Affairs, 2009).

27. انظـر:

J. Dobbins, "Who Lost Iraq? Lessons from the Debacle," *Foreign Affairs* 86, 5 (2007), N. Ornstein and T. Mann, "When Congress Checks Out," *Foreign Affairs* 85, 6 (2006), T. Ricks, *Fiasco: The American Military Adventure in Iraq* (New York: Penguin, 2006), B. Woodward, *State of Denial: Bush at War, Part III* (New York: Simon and Schuster, 2006).

28. انظـر:

P. Gordon, *Winning the Right War: The Path to Security for America and the World* (New York: Times Books, 2007).

29. انظـر:

M. Gordon and B. Trainor, *Cobra II: The Inside Story of the Invasion and Occupation of Iraq* (New York: Pantheon, 2006), H.R. McMaster, "Learning from Contemporary Conflicts to Prepare for Future War," *Orbis* 52, 4 (2008).

30. انظـر:

T. Carothers, "The Democracy Crusade Myth," *National Interest* 90 (2007).

31. انظـر:

J. Mayer, *The Dark Side: The Inside Story of How the War on Terror Turned Into a War on American Ideals* (New York: Doubleday, 2008).

32. انظـر:

R. Pape, "Empire Falls," *National Interest* 99 (2009).

33. انظـر:

F. Zakaria, *The Post-American World* (New York: W.W. Norton, 2008).

34. انظـر:

National Intelligence Council, "Global Trends 2025: A Transformed World" (NIC, 2008).

35. انظـر:

Gelb, *Power Rules*.

36. انظـر:

R. Altman, "The Great Crash 2008," *Foreign Affairs* 88, 1 (2009): p. 11.

37. انظـر:

A. Cordesman, "A Poisoned Chalice? The Crisis in National Security Planning, Programming, and Budgeting," *CSIS Report* (2008), A. Michta, "Double or Nothing," *National Interest* 93 (2008).

38. انظـر:

Dennis C. Blair, "Annual Threat Assessment of the Intelligence Community for the Senate Select Committee on Intelligence" (National Intelligence Council, 2009).

39. انظـر:

T. Friedman, "Win, win, win, win, win...," *New York Times*, 27 December 2008.

40. انظـر:

R. Lugar, "The New Energy Realists," *National Interest* 80 (2006), T. Friedman, "The First Law of Petropolitics," *Foreign Policy* May/June (2006).

41. انظـر:

R. Hutchings and F. Kempe, "The Global Grand Bargain," *Foreign Policy* webposting (2008).

42. انظـر:

R. Cohen, "From Tehran to Tel Aviv," *New York Times*, 23 March 2009.

43. انظـر:

Joint Forces *Command, The Joint Operating Environment: Challenges and Implications for the Future Force* (Suffolk: United States Joint Forces Command, Center for Joint Futures, 2008).

44. انظـر:

S. Ackerman, "The Obama Doctrine," *American Prospect* 19, 4 (2008).

45. انظـر:

The White House, "Foreign Policy Agenda," webposting 2009.

46. انظـر:

D. Kearns Goodwin, *Team of Rivals: the Political Genius of Abraham Lincoln* (New York: Simon and Schuster, 2005).

47. انظـر:

J.A. Holmes, "Where are the Civilians?," *Foreign Affairs* 88, 1 (2009).

48. انظـر:

R. Gates, "A Balanced Strategy," *Foreign Affairs* 88, 1 (2009).

49. انظـر:

I. Daalder, *Speech to Security and Defence Agenda*, 6 June 2009.

50. انظـر:

The White House, "Foreign Policy Agenda."

51. انظـر:

H. Clinton, "Address at the Council on Foreign Relations" (15 July 2009).

52. انظـر:

D. Rothkopf, "A Thousand Envoys Bloom," *National Interest* 101 (2009).

53. انظـر:

G. Rachman, "Europe Spurns the Beloved Obama," *Financial Times*, 30 March 2009,
G. Rachman, "Obama and the Limits of Soft Power," *Financial Times*, 1 June 2009.

54. انظـر:

N. Ferguson, "A World Without Power," *Foreign Policy* 143 (2004), Gelb, *Power Rules*, M. Mandelbaum, *The Case for Goliath: How America Acts as the World's Government in the Twenty-First Century* (New York: Public Affairs, 2005).

الفصل السابع

1. انظـر المرجعين المهمين حول نظام القوة لبوتين:

Richard Sakwa, *Putin: Russia's Choice*, 2nd edn. (London: Routledge 2007); Lilia Shevtsova, *Russia – Lost in Transition: The Yeltsin and Putin Legacies* (Washington, DC: CEIP, 2007).

وثمة مرجع مفيد آخر، هو:

Dale Herspring, ed. *Putin's Russia: Past Imperfect, Future Uncertain*, 3rd edn. (London: Rowman & Littlefield, 2006).

وتحليلي هنا، مستمد من الخلاصات والاستنتاجات التي توصل إليها:

Pavel Baev, *Russian Energy Policy and Military Power: Putin's Quest for Greatness* (London: Routledge, 2008).

2. أرى هدف "مضاعفة الناتج المحلي الإجمـالي"، أحـد المبـادئ التوجيهيـة الاقتـصادية المعروفـة التـي حددها بوتين. انظـر:

Sergei Shelin, "The Bubble of Doubling the GDP [in Russian]," *Gazeta.ru*, 4 February 2009.

3. انظـر:

Ghia Nodia, "The Wounds of Lost Empire," *Journal of Democracy* 20, 2 (2009).

4. للاطلاع على المفردات السياسية لبوتين، انظـر:

Fedor Lukyanov, "Sarcasm and Tiredness [in Russian]," *Gazeta.ru*, 1 November 2007.

للاطلاع على تفسيرات فذة للكيفية «التي تمكنت فيها روسـيا مـن صـد هجمـة أوروبـا»، في سـياق تاريخها الفريد، انظـر:

Marshall T. Poe, *The Russian Moment in World History* (Princeton: Princeton University Press, 2003). Dominic Lieven, *Empire: The Russian Empire and Its Rivals* (New Haven: Yale University Press, 2000).

وربما يعد المرجع الأخير، أفضل مرجع يتناول الإمبريالية الروسية.

5. النسخة الإنجليزية لنص المقابلة مع القنوات التلفزيونية الروسية في 31 آب/ أغسطس عام 2008، متاحة على الموقع الإلكتروني للرئاسة الروسية:

http://president.kremlin.ru/eng/speeches/2008/08/31/1850_type82912type82916_206003.shtml.

6. حول ضرورة الحد من استخدام بوتين الذرائعي لمناهضة الأمركة في السياسات الخارجية لميدفيدف، انظر:

Pavel Baev, "Medvedev Fingers the "Reset Button" but Preaches Anti-Americanism," *Eurasia Daily Monitor*, 23 March 2009; Nikolai Zlobin, "The Window is Open [in Russian]," *Rossiiskaya gazeta*, 18 March 2009.

7. انظر:

Vladislav Inozemtsev, "Dreams About a Multi-Polar World [in Russian]," *Nezavisimaya gazeta*, 18 September 2008; Aleksandr Konovalov, "The World Should Not Be Multi-Polar [in Russian]," *Nezavisimaya gazeta*, 16 September 2008.

8. للوقوف على تحليل لما أصاب القوات المسلحة الروسية من تدهور أواخر ولاية بوتين الرئاسية، انظر:

Boris Nemtsov and Vladimir Milov, "*Putin:Itogi* [Putin: The Results] – Independent expert report," *Novaya gazeta* 2008.

9. للاطلاع على أحد التحليلات المتوازنة لتلك الحرب:

Roy Allison, "Russia Resurgent? Moscow's Campaign to 'Coerce Georgia To Peace'," *International Affairs* 84, 6 (2008).

وللاطلاع على وصف لجهود ميدفيدف، انظر:

Aleksei Arbatov, "International Security After the Caucasian Crisis [in Russian]," *Polit.ru*, 17 October 2008.

10. انظر:

Marshall Goldman, *Petrostate: Putin, Power, and the New Russia* (Oxford: Oxford University Press, 2008) made a thorough evaluation of the central role of Russia's energy sector right before the turn of economic fortunes.

11. انظر:

Alyson Bailes *et al.*, "The Shanghai Cooperation Organization," *SIPRI Policy Paper* 17 (2007).

12. حول الفيتو الروسي الذي أعاق المساعي الغربية نحو فرض عقوبات دولية ضد زيمبابوي في تموز/ يوليو عام 2008، انظر: 2008 The Return of Mr Nyet," *The Economist*, 17 July".

13. شهد ربيع عام 2009، جولة جديدة من الجدل في روسيا حول الصراع الذي دام عشر سنوات، انظر:

Aleksandr Sharavin, "Demonstrative Application of Allied Force [in Russian]," *Nezavisimoe voennoe obozrenie* (2009).

14. انظر:

Fedor Lukyanov, "After the War of Ambitions [in Russian]," *Gazeta.ru*, 19 February 2009.

15. لمعلومات حول التقديرات الروسية للآفاق النووية الإيرانية، انظر:

Igor Ivanov, "What Could Be Offered To Tehran? [in Russian]," *Vremya novostei*, 29 May 2009.

ولمعلومات حول مشروع أنجارسك Angarsk، انظر:

Anton Khlopkov, "The Angarsk Project: Enrichment vs Proliferation," *Security Index* 85, 3 (2008).

16. يذهب أندريه إلاريونوف Andrei Illarionov، المستشار الاقتصادي السابق لبوتين، إلى أن روسيا لم تفِ بالمعايير الأساسية اللازمة للحصول على عضوية مجموعة السبع، انظر:

Andrei Illarionov, "On the Eve of the Summit: The Death of the G8 [in Russian]," *Vedomosti*, 18 April 2006.

وللاطلاع على نظرة عامة حول قمة سترلينا Strelna summit، انظر:

Vladimir Orlov and Miriam Fugfugosh, "The G8 Strelna Summit and Russia's National Power," *The Washington Quarterly* 29, 3 (2006).

وللاطلاع على التحليل الذي أعددتُه، انظر:

Pavel Baev, "Leading in the Concert of Great Powers: Lessons from Russia's G8 Chairmanship," in *The Multilateral Dimension in Russian Foreign Policy*, eds. Elana Wilson Rowe and Stina Torjesen (London: Routledge, 2008).

17. كان بول مارتن، رئيس الوزراء الكندي، أول من تقدم فعلياً عام 2004 باقتراح توسيع تركيبة المجموعة. انظر:

Johannes Lynn and Colin Bradford, "The Irrelevant G8 Summit in St. Petersburg," in *Global Economics Paper* (The Brookings Institution, 2006).

18. على الرغم من عرض الاقتراحات (التي اتسمت بطابع العداء لأمريكا بشكل خاص)، على الموقع الرئاسي؛ فإنها لم تجد لها صدى يذكر في الوثائق التي تم إقرارها لاحقاً. انظر:

http://president. kremlin.ru/eng/text/docs/2009/03/213995.shtml.

19. انظر:

Fedor Lukyanov, "The Legend About the Big Two [in Russian]," *Gazeta.ru*, 26 February 2009.

20. انظر:

Sergei Lavrov, "Russia and the OECD," *Wall Street Journal*, 25 April 2007.

21. مما يلفت النظر أن مضمون المناقشات التي دارت بشأن تكلفة انضمام روسيا إلى منظمة التجارة العالمية ومنافعه لم تتغير كثيراً منذ مطلع الألفية الجديدة. انظر، على سبيل المثال:

Katinka Barysch *et al.*, *Russia and the WTO* (London: CER, 2002).

22. انظر:

Andrei Kolesnikov, "Flying Pucks [in Russian]," *Kommersant*, 7 February 2009.

23. قدمت المراكز البحثية الأمريكية، تقارير وأوراق موقف عدة أوائل عام 2009، حول "إعادة ضبط" resetting العلاقات بروسيا، بما في ذلك قضية منظمة التجارة العالمية، انظر على سبيل المثال:

Anders Åslund and Andrew Kuchins, "Pressing "Reset Button" on US–Russia Relations," in *Policy Brief* (Washington: CSIS, 2009).

ولمعلومات حول تعديل جاكسون - فانيك، انظر:

Stephen Sestanovich, "Cold War Leftovers," *International Herald Tribune*, 19 May 2009.

24. انظر:

V.I. Revenkov and V.I. Feigun, "'Gas OPEC' or other forms of cooperation? [in Russian]," *Russia in Global Affairs* 4 (2007).

25. تعد الأدبيات حول العلاقات بين روسيا وحلف الناتو واسعة، ومتحيزة غالباً، وللحصول على رؤية عامة مفيدة، انظر:

Hannes Adomeit, "Inside or Outside? Russia's Policies Towards NATO," in *The Multilateral Dimension in Russian Foreign Policy*, eds. Elana Wilson Rowe and Stina Torjesen (London: Routledge, 2008).

وللاطلاع على الموقف الروسي السائد، انظـر:

Sergei Karaganov, "About Russia–NATO and more [in Russian]," *Rossiiskaya gazeta*, 26 March 2008.

26. للاطلاع على تحليل واضح ومتوازن للعلاقات بين الاتحاد الأوروبي وروسيا، انظـر:

Arkady Moshes, "EU–Russia Relations: Unfortunate Continuity," *European Issues (Foundation Robert Shuman)* 126 (2009).

ولمعلومات حول مشكلات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE)، انظـر:

Arkady Dubnov, "OSCE as a Battlefield [in Russian]," *Russia in Global Affairs* 4 (2008).

27. طُرحت هذه الفكرة أول مرة في خطاب ألقاه ميدفيـدف في بـرلين في 5 حزيـران/ يونيـو عـام 2008؛ وعرضــت – مــن ثــم – بـصورة مفـصلة عـلى مـؤتمر دولي عقـد في إيفيـان Evian في 9 تـشـرين الأول/ أكتوبر من العام نفسه. وخلال الإيجاز الذي تقدم به وزيـر الخارجيـة لافـروف، لنتـائج عـام 2008، قال: إن "البنية الأمنية" قد آلت إلى التفتت، ولم تعد مواتية لإنجاز المهـات الراهنـة. وتتـوافر نسخة من كلمته باللغة الإنجليزية على موقع وزارة الخارجية، على العنوان الآتي:

www.mid.ru/brp_4.nsf/ english?OpenView&Start=1.145.

28. انظـر:

Arkady Dubnov, "NATO Has No Trust in Russian Architects of European Security [in Russian]," *Vremya novostei*, 5 December 2008.

29. نص الوثيقة (بالروسية) متوافر على الموقع الإلكتروني لمجلس الأمن القومي الروسي:

www.scrf.gov.ru/ documents/99.html.

وللاطلاع على أحد التعليقات الواضحة، انظـر:

Aleksandr Golts, "Landscape After the Battle [in Russian]," *Ezhednevny zhurnal*, 20 May 2009.

30. الترجمة الإنجليزية لوثيقة "مفهوم السياسة الخارجية"، متاحة على الموقع الإلكتروني لوزارة الخارجية الروسية:

www.mid.ru/ns-osndoc. nsf/osndd.

31. لمزيد من التحليل التوضيحي لهذا الأثر، انظـر:

Pavel Baev, "Instrumentalizing Counter-Terrorism for Regime Consolidation in Putin's Russia," *Studies in Conflict & Terrorism* 27, 4 (2004).

32. من أفضل المصادر حول هذا الفرق، انظـر:

E. Stepanova, *Terrorism in Asymmetrical Conflict: Ideological and Structural Aspects* (Oxford: Oxford University Press, 2008). James Hughes, *Chechnya: From Nationalism to Jihad* (Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 2007).

والمصدر الأخير مفيد حول قضية الشيشان.

33. في ربيع عام 2009، كان مايزال يتعين اعتماد المفهوم الذي صاغته اللجنة الوطنيـة لمكافحـة الإرهـاب (NAK) لهذا الغرض، ولم ينشـر على موقعها الإلكتروني .http://nak.fsb.ru البدائي إلى حد ما.

34. قام الكاتب بتقصـي ظاهرة دمج عمليتي محاربة الإرهاب ومكافحة الثورات معاً، في:

Pavel Baev, "Turning Counter-Terrorism into Counter-Revolution: Russia Focuses on Kazakhstan and Engages Turkmenistan," *European Security* 15, 1 (2006).

35. انظـر:

Putin made this much-cited assessment in the annual report to the parliament on 25 April 2005; for a sound reading, see Dmitri Trenin, "Reading Russian Right," in *Policy Brief* (Washington, DC: CEIP, 2005).

36. انظـر:

Christoph Zürcher, *The Post-Soviet Wars: Rebellion, Ethnic Conflict, and Nationhood in the Caucasus* (New York: New York University Press, 2007).

37. من بين الأدبيات الواسعة حول الشيشان، يقدم المرجع الآتي، أفضل تفسير لحرب الشيشان الأولى:

Anatol Lieven, *Chechnya: Tombstone of Russian Power* (New Haven: Yale University Press, 1998).

على حين أن المرجعين الآتيين مفيدان في استكشاف تطورات حرب الشيشان الثانية:

Matthew Evangelista, *The Chechen Wars: Will Russia Go the Way of the Soviet Union?* (Washington, DC: Brookings Institution, 2002); and Richard Sakwa, ed. *Chechnya: From Past to Future* (London: Anthem Press, 2005).

38. انظـر: Dov Lynch, "Why Georgia matters," *Chaillot Paper* 86 (2006).

39. انظـر: Allison, "Russia Resurgent? Moscow's Campaign to 'Coerce Georgia to Peace'".

40. انظـر:

Ekaterina Kuznetsova, "Double Standards Russian-Style [in Russian]," *Nezavisimaya gazeta*, 17 March 2009.

41. انظر:

Aleksandr Ryabushev, "Anti-Pirate Cruise of Neustrashimy [in Russian]," *Nezavisimoe voennoe obozrenie*, 13 February 2009.

42. للاطلاع على مجموعة من التحليلات المفيدة بخصوص هذه القضايا من طرف خبراء روس رفيعي المستوى، انظر:

Aleksei Arbatov and Vladimir Dvorkin, eds. *Nuclear Weapons After the Cold War* (Moscow: Carnegie Center, 2008).

43. انظر على سبيل المثال:

Diakov and Evgeny Miasnikov, "Post-2009 SOA Control in Russia and the United States: Room for a compromise?," *Security Index* 86, 1 (2008).

تم جمع تشكيلة مفيدة جداً من البيانات والتعليقات في مدونة:

"Russian Strategic Nuclear Forces" edited by Pavel Podvig at Stanford University: http://russianforces.org.

44. انظر:

Aleksei Arbatov and Rose Gottemoeller, "New Presidents, New Agreements? Advancing US–Russian Strategic Arms Control," *Arms Control Today* July/August (2008).

45. انظر:

Evgeny Grigoryev, "From Gorbachev to Obama; New US President Tries to Harvest Political Dividend from the Illusion of Nuclear-Free World [in Russian]," *Nezavisimaya gazeta*, 20 April 2009.

46. تم تجميع معلومات مفيدة جداً حول المشكلة النووية لدى مؤسسة بيلونا، انظر على سبيل المثال:

Anna Kireeva, "Russia Spurs Ahead Environmental Overhaul of Decrepit Northern Fleet Bases," *Bellona News*, 12 January 2009.

47. حول افتتاح معمل شوتشيه لتدمير الأسلحة الكيميائية في أيار/ مايو عام 2009، انظر:

Clifford J. Levy, "In Siberia, the Death Knell of a Complex Holding a Deadly Stockpile," *International Herald Tribune*, 26 May 2009.

48. وقّع الاتحاد السوفيتي اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية والسامة، وصدقها عام 1975؛ ولذلك فإن عمليات تطوير عوامل بيولوجية تستخدم في تصنيع الأسلحة في منشأة Biopreparat لم يتم الكشف عنها إلا بعد عام 1991. وحول ضعف تدابير السلامة الأمنية في مختبر بوكروف Pokrov، انظر:

Bob Graham, "Bioterrorism – A Preventable Catastrophe," *Boston Globe*, 18 December 2008.

49. لقد كان أندريه إيلاريونوف، المستشار الاقتصادي لبوتين، مـن أكثـر المتقـدين شراسـة لبروتوكـول كيوتو، انظـر:

Andrei Illarionov, "Global Darkening: Absurd Goals, Expensive Decisions, Falsified Arguments in the Fight Against Climate Warming [in Russian]," *Izvestia*, 30 March 2005.

50. تتربع الصين على قمة اللائحة، تتبعها الولايات المتحدة الأمريكية ثم الهند. انظـر:

"China Passes US, Leads World in Power Sector Carbon Emissions," *Center for Global Development*, 27 August 2008.

51. النص متاح على الرابط:

www.kremlin.ru/eng/text/news/2008/06/202099.shtml.

52. عُقد اجتماع "تحسين كفاءة الطاقة والبيئة في الاقتصاد الروسي" في حزيران/ يونيـو عـام 2008، قبيـل ظهور البوادر الأولى للأزمة الاقتصادية. انظـر:

www.kremlin.ru/eng/speeches/2008/06/03/2225_type82912type82913_202070.shtml.

53. انظـر:

Aleksandra Koshkina, "The Audit Chamber Evaluated the Waste [in Russian]," *Gazeta*, 22 May 2009.

54. انظـر:

Marshall Goldman, "The Russian Power Play on Oil, Natural Gas Reserves," *Boston Globe*, 23 August 2008.

55. يمكن النظـر إلى تلك الجلسة لاجتماع المجلس الرئاسي المخصص لتنفيذ المـشـروعات الوطنيـة ذات الأولوية والسياسة الديمغرافية التي عقدت في آذار/ مارس عام 2007، عـلى أنهـا بدايـة صـعوده إلى الترشح للرئاسة، انظـر:

www.kremlin.ru/eng/speeches/2007/03/07/ 1944_type82913type82917_119295.shtml.

56. يقول أناتولي فيشنيفسكي Anatoly Vishnevsky، مدير المعهد الديمغرافي: إن الزيادة في عدد المواليد عام 2008، سيعقبها انخفاض حاد ومستدام. انظـر:

Aleksandra Samarina and Ada Gorbacheva, "The Demographic Pit [in Russian]," *Nezavisimaya gazeta*, 6 March 2009.

57. للاطلاع على تحليل متين للسياسة الخاصة بمواجهة المشكلات الديمغرافية في روسيا، انظر:

Graeme Herd and Gagik Sargsyan, "Debating Russian Demographic Security: Current Trends and Future Trajectories," *Security Index* 82, 2 (2007).

58. انظر:

Lidya Grafova, "Migrants Must Become Legal! [in Russian]," *Novaya gazeta*, 13 November 2008.

59. طالبت نقابات العمال الروسية، بفرض حظر كامل على استيراد الأيدي العاملة، فيما تدارست الحكومة بصورة جدية الاقتراح الرامي إلى تسهيل العودة إلى الوطن. انظر:

Ivan Rodin, "The Government Contemplates the Rights of Migrants [in Russian]," *Nezavisimaya gazeta*, 2 February 2009.

60. للاطلاع على تصريح بوتين إزاء ما يخص ذلك، وكذلك تصريحه بشأن الاجتماعات ذات الصلة بمجموعات العمل، انظر الموقع الإلكتروني للقمة:

http://en.g8russia.ru/agenda.

61. للاطلاع على السياسة الخاصة بمواجهة مرض نقص المناعة البشرية المكتسب/ الأيدز، انظر:

Celeste Wallander, "The Politics of Russia's HIV/AIDS Policy," in *HIV/AIDS in Russia and Eurasi*, ed. Judyth L. Twigg (London: Palgrave Macmillan, 2007).

وللاطلاع على اقتصاديات الإنفلونزا الوبائية، انظر:

Sergei Guriev and Oleg Tsivinsky, "Ratio Economica: The Economics of Plague [in Russian]," *Vedomosti*, 12 May 2009.

62. كشف فكتور تشيركوف، مدير الهيئة الاتحادية الروسية لمكافحة المخدرات Gosnarkokontrol، بعض جوانب "الأيديولوجية" وراء تلك "الحرب المميتة"، في مقال نشر في صحيفة *Kommersan*. انظر:

Viktor Cherkesov, "We Cannot Allow the Warriors to Become Traders [in Russian]," *Kommersant*, 9 October 2007.

وللاطلاع على آرائي، انظر:

Pavel Baev, "Infighting Among Putin's Siloviki Escalates to a 'Clan War'," *Eurasia Daily Monitor*, 11 October 2007.

الفصل الثامن

1. انظـر:

Gerald Segal, "Does China Matter?," *Foreign Affairs* September–October (1999).

تم لاحقاً نشـر كتاب جماعي، تناول هذه المسألة مجدداً عام 2005؛ وفيه عبّر المشاركون في تأليفـه عـن اتفاق عميق في الرأي على أن الصين قد برزت بالفعل لاعباً فائق الأهمية على ساحة الشؤون العالميـة؛ ولكن مسألة تحديد دورها وثقلها النسبي، مازالت تقـتضي إخضاعها لمناقـشات جـادة ومستفيـضة. انظـر:

Barry Buzan and Rosemary Foot, eds. *Does China Matter? A Reassessment* (London: Routledge, 2004).

2. انظـر:

"Outbound Investment Unlikely to Outstrip FDI," *China Daily*, 2 July 2009.

3. هذه المعلومات مستمدة من:

www.confuciusinstitute.net/college/index4Cache.htm and "China to Host Second Confucius Institute Conference," *Xinhua*, 6 December 2007.

4. انظـر:

"More Chinese Students Study Abroad," *China.org*, 15 June 2009. "Foreign Student Quota to Expand," *China Daily*, 29 July 2008.

5. من بين الدراسات التي استقصت هذه القضايا منذ أواخر تسعينيات القـرن العـشـرين، انظـر عـلى وجه الخصوص:

Alastair Iain Johnston, *Social States: China in International Institutions* (Princeton: Princeton University Press, 2008), Ann Kent, *Beyond Compliance: China, International Organizations, and Global Security* (Stanford: Stanford University Press, 2007), Bates Gill, *Rising Star: China's New Security Diplomacy* (Washington, DC: Brookings Institution Press, 2007), Avery Goldstein, *Rising to the Challenge: China's Grand Strategy and International Security* (Stanford: Stanford University Press, 2005), David M. Lampton, ed. *The Making of Chinese Foreign and Security Policy in the Era of Reform* (Stanford: Stanford University Press, 2001), Elizabeth Economy and Michel Oksenberg, *China Joins the World: Progress and Prospects* (New York: Council on Foreign Relations, 1998), Andrew Nathan and Robert S. Ross, *The Great Wall and the Empty Fortress: China's Search for Security* (New York: W.W. Norton and Co., 1997).

6. اقتباسات "الكتاب الأبيض" لوزارة الدفاع الصينية مستمدة من:

"China's National Defense in 2008" (Beijing: Information Office of the State Council of the People's Republic of China, 2009).

7. انظر:

"China's National Defense in 2008."

8. انظر:

"China's National Defense in 2008."

9. انظر:

"China's National Defense in 2008."

10. الاقتباسات في هذه الفقرة، مستمدة من:

"China's National Defense in 2008."

11. انظر:

"China's Energy Conditions and Policies" (Beijing: State Council Information Office, 2007).

12. الاقتباس لنائب وزير وكالة حماية البيئة في الصين بان يو Pan Yue، وكذلك النقد الواسع والمفصل للتحديات البيئية في الصين، مشار إليها في:

Elizabeth Economy, "The Great Leap Backward?," *Foreign Affairs* September/October (2007). Elizabeth Economy and Kenneth Lieberthal, "Scorched Earth: Will Environmental Risks in China Overwhelm its Opportunities?," *Harvard Business Review* June (2007).

13. للاطلاع على التطور في سياسات منع الانتشار الصينية، انظر:

Gill, *Rising Star*, Evan S. Medeiros, *Reluctant Restraint: The Evolution of China's Nonproliferation and Practices 1980–2004* (Stanford: Stanford University Press, 2007), especially chapter 3.

14. للاطلاع على المقاربة الصينية المتطورة للسيادة والتدخل وعدم التدخل، انظر:

Allen Carlson, *Unifying China, Integrating with the World: Securing Chinese Sovereignty in the Reform Era* (Stanford: Stanford University Press, 2005), Gill, *Rising Star*, especially chapter 4.

15. للاطلاع على المقاربة الصينية للمؤسسات المتعددة الأطراف وتطوير الجانب الأمني لتجمـع آسـيان، انظـر:

Wu Xinbo, "Chinese Perspectives on Building an East Asian Community in the 21st Century," in *Asia's New Multilateralism: Cooperation, Conflict, and the Search for Community*, eds. Michael J. Green and Bates Gill (New York: Columbia University Press, 2009).

16. للاطلاع على النسخة الإنجليزية للموقع الإلكتروني للجهاز الإقليمي لمكافحة الإرهاب، انظـر:

www. ecrats.com/en.

17. حول التعاون بين الصين وآسيان في هذا المجال، انظـر:

ASEAN website, www.aseansec. org/14396.htm and Guo Xinning, *Anti-Terrorism, Maritime Security, and ASEAN– China Cooperation: A Chinese Perspective* (Singapore: Institute of Southeast Asian Studies, 2005).

18. للاطلاع على تحليل مفصل للتعاون الصيني - الأمريكي في مكافحة الإرهاب، والسياسات الـصينية المتعلقة بالإرهاب، انظـر:

Shirley A. Kan, "U.S.–China Counterterrorism Cooperation: Issues for U.S. Policy," *Congressional Research Service* 7 May (2009).

19. البيانات حول إسهامات الصين في عمليات حفـظ الـسلام مـستمدة مـن الموقـع الإلكـتروني لإدارة عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة:

www.un.org/Depts/dpko/dpko/contributors.

20. لمزيد من التحليل التفصـيلي حول نشاط الصين في مجال حفظ السلام، انظـر:

Bates Gill and Chin-haoHuang, "China's Expanding Role in Peacekeeping: Prospects and Policy Implications," *IPRI Policy Paper* 25 (Stockholm: Stockholm International Peace Research Institute, 2009), "China's Growing Role in UN Peacekeeping" (Brussels: International Crisis Group, 2009).

21. انظـر: Medeiros, *Reluctant Restraint*.

22. انظـر:

"China's Endeavors for Arms Control, Disarmament, and Non-proliferation" (Beijing: State Council Information Office, 2005).

23. انظـر:

"China's Energy Conditions and Policies."

24. انظـر: "China's Energy Conditions and Policies".

25. انظـر:

Zhao Lingmin, *Optimistic View of Sino-US Relations – Exclusive Interview With Professor Wang Jisi, Dean of the School of International Studies at Peking University* (2008). Translated from Chinese and appearing in http://snuffysmithsblog.blogspot.com/2008/11/chinas-foremost-america-watcher- on.html.

26. حول انخراط الصين على نحو أكثر فاعلية؛ لأن تصبح "صاحب مصلحة مسؤولاً" في الشؤون الدولية، انظـر على سبيل المثال:

Bates Gill and Michael Schiffer, "A Rising China's Rising Responsibilities," in *Powers and Principles: International Leadership in a Shrinking World*, eds. Michael Schiffer and David Shorr (Lanham: Lexington Books, 2009).

الفصل التاسع

1. انظـر:

Michael Mastanduno, "Preserving the Unipolar Moment: Realist Theories and U.S. Grand Strategy after the Cold War," *International Security* 21, 4 (1997), Christopher Layne, "The Unipolar Illusion: Why New Great Powers Will Rise," *International Security* 17, 4 (1993).

2. تذكر مسودة دليل «التخطيط الدفاعي للسنوات المالية 1994 – 1996»، التي أصدرتها وزارة الدفاع الأمريكية في 18 شباط/ فبراير عام 1992، أن: «أول أهدافنا، هو الحيلولة دون ظهور منافس جديد لنا مرة أخرى. ويعد هذا "الاعتبار" الطاغي الذي تستند إليه الاستراتيجية الجديدة للدفاع الإقليمي، وهو يفرض علينا، العمل على منع أي قوة معادية من بسط سيطرتها على منطقة من شأن مواردها وثرواتها، التي متى ما خضعت لسيطرة قوية، كانت كافية لإيجاد قوة عالمية كبرى. وتشتمل قائمة هذه المناطق، على: أوروبا الغربية، وشرق آسيا، وأراضي الاتحاد السوفيتي السابق، وجنوب غربي آسيا... وثمة جوانب إضافية ثلاثة لهذا الهدف: الأول هو أن على الولايات المتحدة أن تكشف قدراتها القيادية اللازمة لبناء نظام جديد وصونه على النحو الذي يعد بإقناع المنافسين المحتملين بأنهم ليسوا بحاجة إلى لعب دور أكبر، أو انتهاج موقف أكثر عدوانية؛ لحماية مصالحهم المشروعة. وفي الجانب الثاني، لا بد لنا، في المجالات غير العسكرية، من أن نأخذ في الحسبان بشكل وافٍ، مصالح الدول الصناعية المتقدمة؛ بغية ثنيها عن اتخاذ موقف المتحدي حيال زعامتنا، أو السعي لقلب النظام السياسي والاقتصادي القائم. ويتعين علينا، أخيراً، المحافظة على الآليات اللازمة لمنع المنافسين المحتملين ولو من التطلع إلى لعب دور أعظم، سواء أكان إقليمياً أم كان عالمياً». انظـر:

"Pentagon's Plan: 'Prevent the Re-Emergence of a New Rival'," *New York Times*, 8 March 1992.

3. انظـر:

Siddharth Varadarajan, "Ruses for War: Nato's New Strategic Concept," *Times of India*, 10 May 1999.

لمعلومات حول المنظور الروسي بشأن الدلالة "المسيـطرة" لتوسع حلف الناتو باتجاه الشـرق، انظـر:

Irina Kobrinskaya, "Russia: Facing the Facts," in *Enlarging NATO: The National Debates*, eds. Gale A. Mattox and Arthur R. Rachwald (Boulder: Lynne Rienner, 2001).

على الرغم من التزام الرئيس كلينتون ومستشاريه بتوسيع التحـالف العـسكري الـذي كـان قـائماً في حقبة الحرب الباردة في مرحلة مبكرة، فقد اعترفوا بالمخاطر التي ينطوي عليها رسم خطـوط تقـسيم جديدة في أوروبا من خلال مبادرة "الشـراكة من أجل السـلام". انظـر:

James M. Goldgeier, "NATO Expansion: The Anatomy of a Decision," in *The Domestic Sources of American Foreign Policy: Insights and Evidence*, eds. Eugene R. Wittkopf and James M. McCormick (Lanham: Rowman and Littlefield, 2007).

4. انظـر:

Carlo Focarelli, "The Responsibility to Protect Doctrine and Humanitarian Intervention: Too Many Ambiguities for a Working Doctrine," *Journal of Conflict and Security Law* 13, 2 (2008).

5. انظـر:

John Lewis Gaddis, "A Grand Strategy of Transformation," *Foreign Policy* (2002). See also Robert J. Lieber, *The American Era: Power and Strategy for the 21st Century* (Cambridge: Cambridge University Press, 2005), pp. 43–46.

6. انظـر:

Siddharth Varadarajan, "America, India and the Outsourcing of Imperial Overreach," *The Hindu*, 13 July 2005.

7. انظـر:

Xenia Dormandy, "Is India, or Will It Be, a Responsible International Stakeholder?," *The Washington Quarterly* 30, 3 (2007).

وعادة ما يكون السؤال الذي يطرحه البروفيسور دورماندي خاصاً بالصين، وذلك منذ أن اسـتخدم روبرت زوليك عبارة "صاحب مصلحة مسؤول" responsible stakeholder.

8. انظـر:

Address of Secretary of State Condoleezza Rice at the 60th United Nations General Assembly, 17 September 2005: www.un.org/webcast/ga/60/statements/usa050917eng. pdf.

9. انظـر:

Condoleezza Rice, "The Promise of Democratic Peace," ***Washington Post***, 11 December 2005.

10. انظـر:

G. John Ikenberry and Anne-Marie Slaughter, *Forging a World of Liberty Under Law, U.S. National Security in the 21st Century*, Princeton Project on National Security Final Report (Princeton: Princeton University Press, 2008). Available at: www.princeton.edu/~ppns/report.html.

يترأس البروفيسور سلاتر Slaughter قسم تخطيط السياسات بـوزارة الخارجيـة الأمريكيـة في إدارة أوباما.

11. انظـر على سبيل المثال:

K. Subrahmanyam, *Shedding Shibboleths: India's Evolving Strategic Outlook* (New Delhi: Wordsmiths, 2005).

12. انظـر:

Background Briefing by Administration Officials On U.S.–South Asia Relations, Washington, DC, 25 March 2005. Transcript available at: http://statelists.state.gov/scripts/wa.exe?A2=ind0503d&L=dospress&P=1831.

13. انظـر، عـلى سـبيل المثـال، الخطـاب الـذي ألقـاه رئـيس الـوزراء الهنـدي مانموهـان سـينج في 15 أيلول/ سبتمبر عام 2009:

"PM's Address at the DGPs and IGPs Conference – 2009": http://pmindia.nic.in/lspeech.asp?id=822.

14. كان يُـراد للجنـة الخاصـة، التـي شـكّلها مجلـس الأمـن بموجـب قـراره ذي الـرقم 1267 (1999)، الإشراف على قيام دول العالم جميعاً بتنفيذ قرارات تجميد الأصول، ومنع الـسفر، وحظـر الأسـلحة، على الأفراد والمنظمات التي كانت على صـلة بحركـة طالبـان، وبأسـامة بـن لادن وتنظـيم القاعـدة. وبمرور السنوات، نجحت محاولات الهند الرامية إلى إخضاع جماعـات؛ مثـل: لَـشكر طيبـة وجـيش محمد، وبعض قادتها، للعقوبات التي تشرف "لجنة 1267"، على تطبيقها.

15. انظـر: J.N. Dixit, *India–Pakistan in War and Peace* (New Delhi: Books Today, 2002).

16. انظـر:

Bruce Riedel, *American Diplomacy and the 1999 Kargil Summit at Blair House* (Philadelphia: Center for the Advanced Study of India, University of Pennsylvania, 2002).

17. انظـر:

Jay Solomon and Siobhan Gorman, "Pakistan, India and U.S. Begin Sharing Intelligence," *Wall Street Journal*, 22 May 2009.

18. انظـر:

"Pakistan Must Tackle Terror At All Levels," *The Hindu*, 20 July 2009.

19. انظـر:

Chidanand Rajghatta, "No Difference with US on Iran: Manmohan," *Times of India*, 16 September 2005.

20. انظـر:

Speech of Ambassador Robert Blackwill to IISS–Citi India Global Forum in New Delhi, April 2008. www.iiss.org/conferences/iiss-citi- india-global- forum/igf-plenarysessions- 2008/ fourth-plenary- session-india- and-the- great-powers/ fourth-plenary- session-ambassador- robert-blackwill.

21. انظـر:

Siddharth Varadarajan, "As Pakistan Hails 'Precedent'," Other IAEA Members Express Doubts, Fears," *The Hindu*, 2 August 2008.

22. للاطلاع على آراء وافية لتاريخ البرنامج النووي الإيراني وتطوره، انظـر:

Itty Abraham, *The Making of the Indian Bomb: Science, Secrecy and the Post-Colonial State* (London: Zed Books, 1998), George Perkovich, *India's Nuclear Bomb* (Berkeley: University of California Press, 2002).

23. للاطلاع على وصف مفصل للموقف التفاوضي الهندي في مؤتمر جنيف لنزع الأسلحة، انظـر:

Ashok Kapur, *India's Nuclear Option: Atomic Diplomacy and Decision Making* (New York: Praeger, 1976).

24. نظـراً إلى أن المعاهدة لم تكن لتدخل حيز التنفيذ من دون توقيع الهند أيضاً عليها، فقد عدّ تعهـد الهنـد هذا – على نطاق واسع – إعلاناً عن رغبتها في الدخول طرفاً في معاهـدة الحظـر الـشامل للتجـارب النووية (CTBT). انظـر:

"India Will Not Obstruct CTBT Coming To Force, Says Jaswant," *Rediff.com*, 9 February 1999.

25. انظـر:

K. Santhanam and Ashok Parthasarathi, "Pokhran-II Thermonuclear Test, a Failure," *The Hindu*, 17 September 2009. See also Siddharth Varadarajan, "Fizzle Claim For Thermonuclear Test Refuted," *The Hindu*, 27 August 2009, and R. Ramachandram, "Why There is no Case for Further Nuclear Tests," *The Hindu*, 25 September 2009.

26. انظر:

Shyam Saran, "Indo-US Civil Nuclear Agreement: Expectations and Consequences," *Address by Special Envoy to the Prime Minister*, 23 March 2009.

27. انظر:

"PM's Statement in Lok Sabha on the Debate on the PM's Recent Visit's Abroad on July 29, 2009": http://pmindia.nic.in/lspeech.asp?id=805.

28. انظر:

Ministry of External Affairs, "The Road to Copenhagen: India's Position on Climate Change Issues" (New Delhi: Public Diplomacy Division, 2009).

29. انظر:

Ministry of External Affairs, "The Road to Copenhagen."

30. انظر:

Siddharth Varadarajan, "India Casting a Wide Net in its Hunt for Energy," *International Herald Tribune*, 25 January 2006.

31. انظر:

Shivshankar Menon, *Maritime Imperatives of Indian Foreign Policy* (New Delhi: National Maritime Foundation, 2009).

32. انظر:

Robert D. Kaplan, "Center Stage for the 21st Century: Power Plays in the Indian Ocean," *Foreign Affairs* March/April (2009).

33. انظر:

Menon, *Maritime Imperatives of Indian Foreign Policy.*

الفصل العاشر

1. انظر:

Barry Posen, "European Union Security and Defence Policy: Response to Unipolarity?," *Security Studies* 15, 2 (2006).

2. انظر:

Robert Cooper, *The Breaking of Nations: Order and Chaos in the Twenty-First Century* (New York: Grove Press, 2003), p. 26.

3. انظر:

F. Duchêne, "Europe's Role in World Peace," in *Europe Tomorrow: 16 Europeans Look Ahead*, ed. R. Mayne (London: Fontana, 1972).

4. انظر:

Ian Manners, "Normative Power Europe Reconsidered: Beyond the Crossroads," *Journal of European Public Policy* 13, 2 (2006), Michelle Pace, "The Construction of EU Normative Power," *Journal of Common Market Studies* 45, 5 (2007).

5. انظر:

Stanley Hoffmann, "Yugoslavia: Implications for Europe and for European Institutions," in *The World and Yugoslavia's Wars*, ed. Ullman Richard (New York: Council on Foreign Relations Books, 1996).

6. انظر:

Jacques Chirac and Tony Blair, *Joint Declaration on European Defence* (Saint-Malo: Franco-British Summit, 1998).

7. انظر:

Manners, "Normative Power Europe Reconsidered: Beyond the Crossroads."

8. انظر:

Pace, "The Construction of EU Normative Power," 1042–1043.

9. انظر:

European Council, "European Security Strategy, 'A Secure Europe in a Better World' " (EU High Representative, Dr. Javier Solana, 2003).

10. انظر:

European Council, "European Security Strategy, 'A Secure Europe in a Better World'," p. 1.

11. انظر:

European Council, "European Security Strategy, 'A Secure Europe in a Better World'," §19.

12. انظر:

Council of the European Union, "EU Strategy Against Proliferation of Weapons of Mass Destruction" (2003), p. 8.

13. انظر:

Robert Kagan, "Power and Weakness," *Policy Review* 113 (2002): p. 9.

14. انظر:

Council of the European Union, "Report on the Implementation of the European Security Strategy: Providing Security in a Changing world" (2008).

15. انظر:

Kagan, "Power and Weakness."

16. انظر:

Anand Menon, Kalypso Nicolaidis and Jennifer Welsh, "In Defence of Europe: A Response to Kagan," *Journal of European Affairs* 2, 3 (2004).

17. انظر:

European Union Institute for Security Studies (EUISS), *The EU's Strategic Objectives: Effective Multilateralism and Extended Security*, Discussion Paper (Paris 2003), pp. 1–2.

18. انظر:

Nicole Gnesotto, "European Strategy as a model," *EUISS Newsletter No. 9*, 2004, p. 1.

19. انظر:

Council of the European Union, "Report on the Implementation of the European Security Strategy: Providing Security in a Changing World."

20. انظر:

High Representative for CFSP and European Commission, "Climate Change and International Security," *Paper to the European Council* S113/08 (2008).

21. انظر:

B. Buzan, O. Waever and J. de Wilde, *Security: A New Framework of Analysis* (Boulder: Lynne Rienner, 1998).

22. انظر: Latvian National Security Council, *Report* (2008).

23. انظر:

Council of the European Union, "Report on the Implementation of the European Security Strategy: Providing Security in a Changing World."

24. انظر:

European Council, *Presidency Conclusions* (10–11 December 1999).

25. انظر:

European Council, "European Security Strategy, 'A Secure Europe in a Better World'."

26. انظر:

European Council, "European Security Strategy, 'A Secure Europe in a Better World'."

27. انظر:

European Council of the European Union, "Treaty of Lisbon Amending the Treaty on European Union and the Treaty Establishing the European Community" (2007), art.28B §1.

28. انظر:

European Council of the European Union, "Conceptual Framework on the ESDP Dimension of the Fight Against Terrorism" (2004), §10.

29. انظر:

European Council of the European Union, "The EU Counter-Terrorism Strategy" (2005).

30. انظر:

European Council, "European Security Strategy, 'A Secure Europe in a Better World'," p. 2.

31. انظر:

European Council, "European Security Strategy, 'A Secure Europe in a Better World'," p. 11.

32. انظر:

European Commission, "Towards an EU Response to Situations of Fragility – Engaging in Difficult Environments for Sustainable Development, Stability and Peace" (2007).

33. انظر:

Catriona Gourlay, "Community Instruments for Civilian Crisis Management," in *Civilian Crisis Management: The EU Way (Chaillot Paper 90)*, ed. Agnieszka Nowak (Paris: EU Institute for Security Studies, 2006).

34. انظر:

The APF budget is €300 million for 2008–2010; the EDF budget is €22,682 million for 2008–2013.

35. لا يمكن استخدام التمويل الذي يقدمه هذا الصندوق، في شراء أسلحة أو معدات عسكرية، أو لتغطية أي نفقات عسكرية أخرى.

36. تبلغ موازنة "آلية الاستقرار" Instrument for Stability 2,062 مليون يورو للفترة 2007 – 2013؛ وقد روعي تخصيص 260 مليون يورو لعام 2009.

37. انظر:

European Commission, "Europe in the World: Some Practical Proposals for Greater Coherence, Effectiveness and Visibility" (2006), p. 6.

38. انظر:

Council of the European Union, "EU Concept for Comprehensive Planning" (2005), p. 5.

39. انظر:

Council of the European Union, "The EU Counter-Terrorism Strategy."

40. انظر:

Jörg Monar, "Common Threat and Common Response? The European Union's Counter-Terrorism Strategy and its Problems," *Government and Opposition* 42, 3 (2007).

41. انظر:

Council of the European Union, "Report on the Implementation of the European Security Strategy: Providing Security in a Changing World."

42. انظر:

Hugo Brady, "The EU and the Fight Against Organized Crime," in *Working Paper* (London: Centre for European Reform, 2007).

43. انظر:

Council of the European Union, "EU Strategy Against Proliferation of Weapons of Mass Destruction."

44. وفي المقابل، لم تشر إلى إيران، كلٌّ من: الاستراتيجية الأمنية الأوروبية (ESS)، أو استراتيجة الاتحاد الأوروبي ضد منع انتشار أسلحة الدمار الشامل.

45. انظـر:

Council of the European Union, "Report on the Implementation of the European Security Strategy: Providing Security in a Changing World."

46. انظـر:

Sten Rynning, "Peripheral or Powerful? The EU's Strategy to Combat the Proliferation of Nuclear Weapons," *European Security* 16, 3&4 (2007).

47. انظـر:

European Commission, "Strategy for a Secure Information Society. 'Dialogue, partnership and empowerment' " (2006), p. 3.

48. انظـر:

European Council, "Integrated Climate and Energy Policy – Presidency Conclusions" (2007).

49. انظـر:

Representative for CFSP and European Commission, "Climate Change and International Security," p. 2.

50. انظـر:

James Kanter and Stephen Castle, "EU Leaders Dramatically Scale Back Their Ambition on Emissions," *International Herald Tribune*, 12 December 2008.

51. انظـر:

European Commission, "Second Strategic Energy Review: An EU Energy Security and Solidarity Action Plan" (2008), p. 3.

52. انظـر:

Charles Grant, "Is Europe Doomed to Fail as a Power?" (London: Centre for European Reform, 2009).

53. انظـر:

B. Rosamond, "Discourses of Globalisation and European Identities," in *The Social Construction of Europe*, eds. Christiansen *et al.* (London: Sage, 2001), Francis

Snyder, "Globalization and Europeanization as Friends and Rivals: European Union Law in Global Economic Networks," *European University Institute Working Paper* 99/8 (1999).

54. انظر:

Michael Longo, "European Integration: Between Micro-Regionalism and Globalism," *Journal of Common Market Studies* 41, 3 (2003): p. 468.

55. انظر:

Longo, "European Integration: Between Micro-Regionalism and Globalism," p. 487.

56. انظر:

European Commission, "Europe in the World: Some Practical Proposals for Greater Coherence, Effectiveness and Visibility," p. 2.

57. انظر:

Council of the European Union, "Report on the Implementation of the European Security Strategy: Providing Security in a Changing World," p. 2.

58. انظر:

European Council, "European Security Strategy, 'A Secure Europe in a Better World'," p. 2.

59. انظر:

Thierry Tardy, ed. *European Security in a Global Context: Internal and External Dynamics* (London: Routledge, 2009).

60. انظر:

N. Gnesotto and G. Grevi, eds. *The New Global Puzzle: What World for the EU in 2025?* (Paris: EU Institute for Security Studies, 2006), C. Grant and T. Valasek, *Preparing for the Multipolar World: European Foreign and Security Policy in 2020* (London: Centre for European Reform, 2007), High Representative for CFSP and European Commission, "Climate Change and International Security," Jolyon Howorth, *Security and Defence Policy in the European Union* (London and New York: Palgrave, 2007).

61. انظر:

André Sapir, "Globalization and the Reform of European Social Models," *Journal of Common Market Studies* 44, 2 (2006).

62. انظـر:

National Intelligence Council, "Global Trends 2025: A Transformed World" (NIC, 2008), p. 32.

63. انظـر:

François Heisbourg, "The Unbearable Weight of Not Being," in *European Security in a Global Context: Internal and External Dynamics*, ed. Thierry Tardy (London: Routledge, 2009).

64. انظـر:

Bertelsmann Stiftung, "Who Rules the World?" (2007), Tardy, ed. *European Security in a Global Context: Internal and External Dynamics*.

الفصل الحادي عشر

1. انظـر:

Ian Clark, "Bringing Hegemony Back In: The United States and International Order," *International Affairs* 85, 1 (2009): 23–36.

2. انظـر:

National Intelligence Council, "Global Trends 2025: A Transformed World" (NIC, 2008).

3. انظـر:

Javier Solana, "Discours du Haut Représentant de l'Union européenne pour la Politique étrangère et de sécurité commune," *Conférence annuelle de l'Institut d'Etudes de Sécurité de l'Union européenne*, 30 October 2008.

4. انظـر:

Niall Ferguson, "The Axis of Upheaval," *Foreign Policy* March/April (2009).

5. انظـر:

Jenny Clegg, *China's Global Strategy: Toward a Multipolar World* (London: Pluto Press, 2009).

وهذا المرجع ينظـر إلى الصين من منظار طرف ساعٍ لبناء توافق في الآراء.

6. انظـر:

Medvedev, Dmitry. "Forward, Russia! [in Russian]." *Gazeta.ru*,10 September 2009.

7. انظـر:

G. John Ikenberry, "The Rise of China and the Future of the West," *Foreign Affairs* 87, 1 (2008).

وعلى سبيل المثال، ترتبط السياسة الخارجية اليابانية ارتباطاً كبيراً بالولايات المتحدة، ويمكـن عـدّها قوة عالمية عادية، انظـر:

Takashi Inoguchi, "Japan as a Global Ordinary Power: Its Current Phase," *Japanese Studies* 28, 1 (2008).

8. انظـر:

Minxin Pei, "Think Again: Asia's Rise," *Foreign Policy* (2009), Thomas P.M. Barnett, *Great Powers: America and the World After Bush* (New York: G.P. Putnam's Sons, 2009).

9. انظـر:

The US offered India, a non-signatory to the Non-Proliferation Treaty, nuclear legitimacy. John Lee, "India Fast Becoming Asia's 'Swing State'," *The Straits Times*, 20 May 2009.

10. انظـر:

Kishore Mahbubami, *The New Asian Hemisphere: The Irresistible Shift of Global Power to the East* (New York: Public Affairs, 2008).

ويشير هذا المرجع، إلى أن «الآسيويين ينتقلون من منقادين وراء العولمة إلى مشاركين في صنعها».

11. انظـر:

Christian Reus-Smit, "The Misleading Mystique of America's Material Power," *Australian Journal of International Studies* 3 (2003): p. 423, cited by Clark, "Bringing Hegemony Back In," p. 26.

12. انظـر:

C. Layne, "The Unipolar Illusion Revisited: The Coming End of the United States' Unipolar Moment," *International Security* 21, 2 (2006): p. 12.

13. انظـر: H. Clinton, "Address at the Council on Foreign Relations" (15 July 2009).

14. انظـر:

Clark, "Bringing Hegemony Back In," p. 24. The existential resilience of the US should not be underestimated; see George Friedman, *The Next 100 Years: A Forecast*

for the 21st Century (New York: Doubleday, 2009). See also Josef Joffe, "The Default Power," *Foreign Affairs* 88, 5 (2009): 21–35.

15. انظـر:

John M. Border, "Climate Change Seen as Threat to U.S. Security," *New York Times*, 9 August 2009.

16. انظـر:

Henry A. Kissinger, "Obama's Foreign Policy Challenge," *Washington Post*, 22 April 2009.

17. انظـر:

Henry A. Kissinger, "The Chance of a New World Order," *New York Times*, 12 January 2009.

18. انظـر:

Richard N. Haass, "The Age of Nonpolarity: What Will Follow US Dominance?," *Foreign Affairs* 87, 3 (2008).

19. انظـر:

Risto Pettila, "Multilateralism Light: The Rise of Informal International Governance," in *EU2020 Essay* (London: Centre for European Reform, 2009).

20. انظـر:

Wolfgang Schäuble, "Speech at the 45th Munich Security Conference," *Munich Security Conference*, 2 July 2009.

يشير اللورد دوجلاس هيرد، وزير الخارجية البريطاني الأسبق، إلى بروز اعتماد متبادل معقـد، تـرتبط فيه الديمقراطيات بالدول الاستبدادية، بشبكات سياسية متداخلة وشاملة. انظـر:

Douglas Hurd, "The Immoral Incompetents," *Guardian*, 15 June 2009.

21. انظـر:

Giovanni Grevi, "The Interpolar World: A New Scenario," *EU–ISS Occasional Paper No. 79* (2009).

22. انظـر:

Bruce D. Jones, Carlos Pascual and Stephen John Stedman, *Power and Responsibility: Building International Order in an Era of Transnational Threats* (Washington, DC: Brookings Institution Press, 2009), Jeffrey Sachs, *Common Wealth: Economics for a*

Crowded Planet (London: Allen Lane, 2008), Michael Klare, *Rising Powers, Shrinking Planet: How Scarce Energy is Creating a New World Order* (Oxford: Oneworld Publications, 2008).

23. انظـر:

Fyodor Lukyanov, "Obama's Consensus Diplomacy Put To The Test," *Moscow Times*, 16 July 2009.

24. في سياق رؤية ميخائيل جورباتشوف لموقع "مجموعة العشـرين" ودورها في إطار منظومة المؤسسات العالمية، يتساءل قائلاً: «ما طبيعـة هـذه المجموعـة؟ أهـي "مكتـب سـياسي عـالمي"، أم هـي "نـادٍ للجبابرة"، أم أنموذج أولي لحكومة عالمية؟ وكيف ستتفاعل ومنظومة الأمم المتحـدة؟ أنـا مقتنـع أن مجموعة ما من الدول يمكنها إبطال دور الأمم المتحدة أو الحلول بديلاً منهـا، حتـى لـو كانـت هـذه الدول تشكل 90٪ من مجمل بنية الاقتصاد العالمي. ولكـن مـن الواضـح أن "مجموعـة العـشـرين" يمكن أن تدعي لنفسها موقع الزعامة الجماعية في إدارة شـؤون العـالم؛ إن هـي تـصـرفت بـالاحترام الخالص لآراء الدول غير الأعضاء فيها. ولعل من المؤشرات الواعدة في هذا الشأن، أن يكون في هذه المجموعة حضور لبلدان تمثل مناطق جغرافية مختلفة، وثقافات مختلفة، ومستويات تنمويـة مختلفـة». انظـر:

Mikhail Gorbachev, "What Role for the G-20?," *New York Times*, 27 April 2009.

25. يمكن أن نقول أيضاً: إن الجماعات التي تتميز بالمرونـة والقـدرة عـلى التكيـف، ولا تنتمـي إلى دولـة بعينها، وترتبط بشبكة واسعة من جماعات أخرى مماثلة، باتت تثير مزيداً من التحديات، حتى في وجه القوى العظمى والرئيـسية. فـلا ريـب في أن انتـشار التقنيـات والأسـلحة، الـذي يجعـل مثـل هـذه التحديات أكثر يسـراً على التنفيذ، ويزيد انقطاع صلتها بدولة معينة، وهذا ذاته يعد استراتيجية قابلـة للتطبيق من أجل البقاء. انظـر:

Jakub Grygiel, "The Power of Statelessness," *Policy Review* April and May (2009).

26. انظـر:

Ramesh Thakur, "Next Word on Intervention," *Japan Times*, 31 July 2009.

27. انظـر:

Li Peng and Wei Qun, "Chinese Ambassador to the United Kingdom Fu Ying: 'It is Time for the West To Understand China More'," *Zhongguo Xinwen She News Agency*, 15 June 2009.

28. يجادل نعيم Moisés Naím بأن «تاريخ آخر أنجح الاتفاقيات التجارية المتعـددة الأطـراف يعـود إلى عام 1994، يوم اجتمع 123 بلداً للتفاوض حول تأسيس منظمة التجارة العالمية، واتفقوا على مجموعة

جديدة من قواعد التجارة الدولية. ومنذ ذلك الحين، انهارت جميع المحاولات الأخرى الرامية إلى التوصل إلى اتفاقية جديدة للتجارة العالمية. ويصح الشيء نفسه بالنسبة إلى الجهود المتعددة الأطراف التي تستهدف الحد من انتشار الأسلحة النووية؛ إذ إن آخر اتفاقية مهمة تم التوصل إليها لهذا الغرض، قد أقرت عام 1995، عندما وافقت 185 دولة على تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الحالية،... وإزاء ما يتعلق بالبيئة، ومنذ اعتماد ذلك عام 1997، صدق 184 بلداً بروتوكول كيوتو (الذي يمثل اتفاقية عالمية؛ تهدف إلى تخفيض انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري)، بيد أن الولايات المتحدة الأمريكية، ثاني أكبر بلدان العالم تلويثاً للهواء بعد الصين، لم تقم بتصديق البروتوكول، بل إن كثيراً من الدول الموقعة عليه، قد أخفق في بلوغ الأهداف التي تعهدت بها».

انظر: Moisés Naím, "Minilateralism," *Foreign Policy* (2009).

29. انظر:

Thomas Wright, "Multilateralism: Why Bigger May Not Be Better," *The Washington Quarterly* 32, 3 (2009), James Roberts, "Fold the G-8 into the G-20," *Heritage Foundation* Web Memo, 2538 (2009), Joseph Stiglitz, "One small Step Forward," *Guardian*, 28 June 2009.

30. انظر:

Kenneth Anderson, "United Nations Collective Security and the United States Security Guarantee in a Multipolar World: The Security Council as the Talking Shop of the Nations," *Chicago International Law Journal* 1, 10 (2009).

31. انظر:

Stephen and William Wohlforth Brooks, "Spearheading Reform of the World Order: How Washington Should Reform International Institutions," *Foreign Affairs* 88, 2 (2009).

32. انظر:

Anders Aslund, "No Place in BRIC for Russia's Economic Mess," *Moscow Times*, 29 July 2009.

33. انظر:

Walter Russell Mead, "Only Makes You Stronger," *The New Republic*, 4 February 2009.

34. يلفت كابيلا Subhash Kapila الانتباه إلى إمكانية نشوء تشكيلات مستقلة خارج نطاق مجموعة "بريك" BRIC، بقوله: إن «مثلثاً روسياً - هندياً - إيرانياً محتملاً، يمكن أن يشكل تكتلاً استراتيجياً

هائلاً يصعب على المنافسة، وخاصة في حال غياب خلافات استراتيجية بين دوله. وتجمع كهذا، يمكن أن يحدث تغييراً جوهرياً في كل من: توازن القوى العالمي والمشهد الأمني في آسيا». انظر:

Subhash Kapila, "Russia–India–Iran Triangle Strategically Possible," *South Asia Analysis Group*, 3363 (2009).

35. انظر:

Ki-Moon, Ban. "The Ice Is Melting," *New York Times*, 17 September 2009.

36. انظر:

L. Gelb, *Power Rules: How Common Sense Can Rescue American Foreign Policy* (New York: HarperCollins, 2009).

37. انظر:

Patrick Doherty and Ben Katcher, "Time to Focus on Great Powers," *The Washington Note*, 7 August 2009.

المصادر والمراجع

"2007 Global Trends: Refugees, Asylum-seekers, Returnees, Internally Displaced and Stateless Persons." Geneva: UNHCR, 2008.

Abebe, D. "Great Power Politics and the Structure of Foreign Relations Law." *Chicago Journal of International Law* 10, 1 (2009): 125–141.

Abraham, I. *The Making of the Indian Bomb: Science, Secrecy and the Post-Colonial State.* London: Zed Books, 1998.

Ackerman, S. "The Obama Doctrine." *American Prospect* 19, 4 (2008): 12–16.

Adomeit, H. "Inside or Outside? Russia's Policies Towards NATO." In *The Multilateral Dimension in Russian Foreign Policy*, edited by E.W. Rowe and S. Torjesen, 97–120. London: Routledge, 2008.

Alibek, K. and S. Handelman. *Biohazard.* New York: Random House, 1999.

Allison, G.T. *Nuclear Terrorism – The Ultimate Preventable Catastrophe.* New York: Times Books/Henry Holt, 2004.

Allison, R. "Russia Resurgent? Moscow's Campaign to 'Coerce Georgia to Peace'." *International Affairs* 84, 6 (2008): 1145–1171.

Altman, R. "The Great Crash 2008." *Foreign Affairs* 88, 1 (2009): 2–14.

Anderson, K. "United Nations Collective Security and the United States Security Guarantee in a Multipolar World: The Security Council as the Talking Shop of the Nations." *Chicago International Law Journal* 1, 10 (2009): 55–90.

Arbatov, A. "International Security After the Caucasian Crisis [in Russian]." *Polit.ru*, 17 October 2008.

Arbatov, A. and V. Dvorkin, eds. *Nuclear Weapons after the Cold War.* Moscow: Carnegie Center, 2008.

Arbatov, A. and R. Gottemoeller. "New Presidents, New Agreements? Advancing US–Russian Strategic Arms Control." *Arms Control Today* 38, 6 (2008): 6–14.

Arnson, C.J. and I.W. Zartman. *Rethinking the Economics of War: The Intersection of Need, Creed, and Greed.* Baltimore: John Hopkins University Press, 2005.

Arquilla, J. and D.F. Ronfeldt. *Networks and Netwars: The Future of Terror, Crime, and Militancy.* Santa Monica: Rand Corporation, 2001.

——. "Netwar Revisited: The Fight for the Future Continues." *Low Intensity Conflict & Law Enforcement* 11, 2 & 3 (2002): 178–189.

Art, R. *A Grand Strategy for America*. Ithaca: Cornell University Press, 2003.

Ashour, O. *The De-Radicalization of Jihadists: Transforming Armed Islamist Movements*.

Abingdon: Taylor & Francis, 2009.

Åslund, A. "No Place in BRIC for Russia's Economic Mess." *Moscow Times*, 29 July 2009.

Åslund, A. and A. Kuchins. "Pressing 'Reset Button' on US–Russia Relations." In *Policy Brief.* Washington, DC: CSIS, 2009.

Baev, P. "Instrumentalizing Counter-Terrorism for Regime Consolidation in Putin's Russia." *Studies in Conflict & Terrorism* 27, 4 (2004): 337–352.

——. "Turning Counter-Terrorism into Counter-Revolution: Russia Focuses on Kazakhstan and Engages Turkmenistan." *European Security* 15, 1 (2006): 3–22.

——. "Infighting Among Putin's Siloviki Escalates to a 'Clan War'." *Eurasia Daily Monitor*, 11 October 2007.

——. "Leading in the Concert of Great Powers: Lessons from Russia's G8 Chairmanship." In *The Multilateral Dimension in Russian Foreign Policy*, edited by E.W. Rowe and S. Torjesen, 58–68. London: Routledge, 2008.

——. *Russian Energy Policy and Military Power: Putin's Quest for Greatness.* London: Routledge, 2008.

——. "Medvedev Fingers the "Reset Button" but Preaches Anti-Americanism." *Eurasia Daily Monitor*, 23 March 2009.

Bailes, A., P. Dunay, P. Guang and M. Troitsky. "The Shanghai Cooperation Organization." *SIPRI Policy Paper* 17 (2007): 1–29.

Bailey, K.C. "The Biological and Toxin Weapons Threat to the United States." Fairfax: National Institute for Public Policy, 2001.

Barnaby, F. *How to Build a Nuclear Bomb: And Other Weapons of Mass Destruction.* London: Granta Publications, 2003.

Barnett, T.P.M. *The Pentagon's New Map: War and Peace in the Twenty-First Century.* New York: G.P. Putnam's Sons, 2004.

——. *Great Powers: America and the World After Bush.* New York: G.P. Putnam's Sons, 2009.

Barysch, K., R. Cottrell, F. Frattini, P. Hare, P. Lamy, M. Medvedkov and Y. Yasin. *Russia and the WTO*. London: CER, 2002.

Bassin, M. "Civilizations and Their Discontents: Political Geography and Geopolitics in the Huntington Thesis." *Geopolitics* 12 (2007): 357–358.

Beam, A. "The Real Money's in Piracy." *International Herald Tribune*, 21 January 2009, 9.

Berger, S. "A Foreign Policy for the Global Age." *Foreign Affairs* 79 (2000): 22–39.

Bjørgo, T., ed. *Root Causes of Terrorism: Myths, Reality and Ways Forward*. Abingdon: Routledge, 2005.

Bjørgo, T. and J. Horgan, eds. *Leaving Terrorism Behind: Individual and Collective Disengagement*. Abingdon: Taylor & Francis, 2008.

Blair, D.C. "Annual Threat Assessment of the Intelligence Community for the Senate Select Committee on Intelligence." National Intelligence Council, 2009.

Boehme, P. "The Verification Regime of the Chemical Weapons Convention: An Overview." *Chemical Disarmament* 6, 4 (2008): 13–15.

Border, J.M. "Climate Change Seen as Threat to U.S. Security." *New York Times*, 9 August 2009.

Borgerson, S.G. "Arctic Meltdown: The Economic and Security Implications of Global Warming." *Foreign Affairs* 85, 2 (2008): 63–77.

Brady, H. "The EU and the Fight Against Organized Crime." In *Working Paper*. London: Centre for European Reform, 2007.

Brooks, S. and W. Wohlforth. "American Primacy in Perspective." *Foreign Affairs* 81, 4 (2002): 22–33.

——. "Spearheading Reform of the World Order: How Washington Should Reform International Institutions." *Foreign Affairs* 88, 2 (2009): 49–63.

Brown, P.G. and G. Garver. "Don't Fix the Economy, Change It: Sticking with the Model that is Driving Us Toward Ecological Catastrophe Will Eventually Kill Us." *Toronto Star*, 26 December 2008, A59.

Brzezinski, Z. *Second Chance: Three Presidents and the Crisis of American Superpower*. New York: Basic Books, 2007.

Buhaug, H., N.P. Gleditsch and O.M. Theisen. "Implications of Climate Change for Armed Conflict." *Paper presented to World Bank workshop on Social Dimensions of Climate Change* (2009).

Bush, G.W. "Second Inaugural Address." 20 January 2005.

Buzan, B. *The United States and the Great Powers: World Politics in the Twenty-first Century*. London: Blackwell Publishers, 2004.

Buzan, B. and R. Foot, eds. *Does China Matter? A Reassessment*. London: Routledge, 2004.

Buzan, B. and O. Waever. *Regions and Powers: The Structure of International Security*. Cambridge: Cambridge Studies in International Relations, 2003.

Buzan, B., O. Waever and J. de Wilde. *Security: A New Framework of Analysis*. Boulder: Lynne Rienner, 1998.

Carlson, A. *Unifying China, Integrating with the World: Securing Chinese Sovereignty in the Reform Era*. Stanford: Stanford University Press, 2005.

Carothers, T. "The Democracy Crusade Myth." *National Interest* 90 (2007): 8–12.

——. "The 'Sequencing' Fallacy." *Journal of Democracy* 18, 1 (2007): 12–27.

Carty, A. *The Decay of International Law? A Reappraisal of the Limits of Legal Imagination in International Affairs*. Manchester: Manchester University Press, 1986.

Change, T., R.K. Pachauri and A. Reisinger. "Climate Change 2007: Synthesis Report. Summary for Policymakers." Valencia: IPCC, 2007.

Chauvet, L., P. Collier and A. Hoeffler. "The Cost of Failing States and the Limits of Sovereignty." *WIDER Paper* 30 (2007).

Cherkesov, V. "We Cannot Allow the Warriors to Become Traders [in Russian]." *Kommersant*, 9 October 2007.

"China to Host Second Confucius Institute Conference." *Xinhua*, 6 December 2007.

"China Passes US, Leads World in Power Sector Carbon Emissions." *Center for Global Development*, 27 August 2008.

"China's Endeavors for Arms Control, Disarmament, and Non-proliferation." Beijing: State Council Information Office, 2005.

"China's Energy Conditions and Policies." Beijing: State Council Information Office, 2007.

"China's Growing Role in UN Peacekeeping." Brussels: International Crisis Group, 2009.

"China's National Defense in 2008." Beijing: Information Office of the State Council of the People's Republic of China, 2009.

Chirac, J. and T. Blair. *Joint Declaration on European Defence*. Saint-Malo: Franco-British Summit, 1998.

Christopher, G.W. "Biological Warfare: A Historical Perspective." *Journal of the American Medical Association* 278, 5 (1997): 412–417.

Cirincione, J. "Strategic Collapse: The Failure of the Bush Nuclear Doctrine." *Arms Control Today* 38, 9 (2008): 20–26.

Clark, I. "Bringing Hegemony Back In: the United States and International Order." *International Affairs* 85, 1 (2009): 23–36.

Clegg, J. *China's Global Strategy: Towards a Multipolar World.* London: Pluto Press, 2009.

Clément, C. "Failing States, Failing Data: The Case for QCA." Paper presented at the American Political Science Association, Washington, DC, 1 September 2005.

——. "Agenda for Security, Development and Forest Conflict." Paper presented at the Security, Development and Forest Conflict: A Forum for Action, Brussels, 8–9 February 2006.

Clément, C. and A. Smith. *Managing Political Complexity: Political and Managerial Challenges in United Nations Peace Operations.* New York: International Peace Institute in collaboration with the Geneva Centre for Security Policy, 2009.

Clinton, H. "Address at the Council on Foreign Relations." 15 July 2009.

Clinton, W. "A National Security Strategy of Engagement and Enlargement" (1994).

——. "State of the Nation Address." 27 January 2000.

Cohen, R. "From Tehran to Tel Aviv." *New York Times*, 23 March 2009.

Collier, P. *The Bottom Billion: Why the Poorest Countries are Failing and What Can Be Done About it.* Oxford: Oxford University Press, 2008.

Collier, P. and A. Hoeffler. "Greed and Grievance in Civil War." *Oxford Economic Papers* 56, 4 (2004): 563–595.

Collier, P., A. Hoeffler and M. Söderbom. "On the Duration of Civil War." *Journal of Peace Research* 41, 3 (2001): 253–273.

Cooper, R. *The Breaking of Nations: Order and Chaos in the Twenty-First Century.* New York: Grove Press, 2003.

Cordesman, A. "A Poisoned Chalice?: The Crisis in National Security Planning, Programming, and Budgeting." *CSIS Report* (2008).

Council of the European Union. "EU Strategy against proliferation of Weapons of Mass Destruction." 2003.

——. "Conceptual Framework on the ESDP Dimension of the Fight Against Terrorism." 2004.

——. "Paper for Submission to the High-level Panel on Threats, Challenges and Change." Edited by the General Affairs and External Relations Council at its meeting of 17–18 May 2004. www.consilium.europa.eu/uedocs/cmsUpload/EU%20written%20 contribution2.pdf.

——. "EU Concept for Comprehensive Planning." 2005.

——. "The EU Counter-Terrorism Strategy." 2005.

——. "Treaty of Lisbon Amending the Treaty on European Union and the Treaty Establishing the European Community." 2007.

——. "Report on the Implementation of the European Security Strategy: Providing Security in a Changing World." 2008.

Council on Foreign Relations. "Task Force Report, National Security Consequences of U.S. Oil Dependency." 2006.

Crail, P. "Implementing UN Security Council Resolution 1540: A Risk-Based Approach." *Nonproliferation Review* 13, 2 (2006): 355–399.

Crenshaw, M. *Terrorism in Context*. University Park: Penn State University Press, 1995.

Daalder, I. *Speech to Security and Defence Agenda*, 6 June 2009.

Daalder, I. and J. Lindsay. *America Unbound: The Bush Revolution in Foreign Policy*. Washington, DC: Brookings Institution Press, 2003.

Dando, M. *The New Biological Weapons: Threat, Proliferation, and Control*. Boulder: Lynne Rienner Publishers, 2001.

Diakov, A. and E. Miasnikov. "Post-2009 SOA Control in Russia and the United States: Room for a Compromise?" *Security Index* 86, 1 (2008): 33–43.

Dixit, J.N. *India–Pakistan in War and Peace*. New Delhi: Books Today, 2002.

Djankov, S., J. Montalvo and M. Reynal-Querol. "The Curse of Aid." *Journal of Economic Growth* 13, 3 (2006): 169–194.

Dobbins, J. "Who Lost Iraq? Lessons from the Debacle." *Foreign Affairs* 86, 5 (2007): 61–74.

Doherty, P. and B. Katcher. "Time to Focus on Great Powers." *The Washington Note*, 7 August 2009.

Dormandy, X. "Is India, or Will It Be, a Responsible International Stakeholder?" *The Washington Quarterly* 30, 3 (2007): 117–130.

Duarte, S. *Luncheon Address: Making the 2010 NPT Review Conference a Success*, Arms Control Association Annual Meeting: The Nuclear Nonproliferation Treaty at Forty – Addressing Current and Future Challenges. Washington, DC, 2008.

Dubnov, A. "NATO Has No Trust in Russian Architects of European Security [in Russian]." *Vremya novostei*, 5 December 2008.

——. "OSCE as a Battlefield [in Russian]." *Russia in Global Affairs* 4 (2008): 93–105.

Duchêne, F. "Europe's Role in World Peace." In *Europe Tomorrow: 16 Europeans Look Ahead*, edited by R. Mayne, 32–47. London: Fontana, 1972.

Dunworth, T., R.J. Mathews and T. McCormack. "National Implementation of the Biological Weapons Convention." *Journal of Conflict and Security Law* 11, 1 (2006): 93–118.

Easterly, W. *The White Man's Burden: Why the West's Efforts to Aid the Rest Have Done So Much Ill and So Little Good*. New York: Penguin Books, 2006.

Eck, K. and L. Hultman. "One-Sided Violence Against Civilians in War: Insights from New Fatality Data." *Journal of Peace Research* 44, 2 (2007): 233–246.

Economy, E. "The Great Leap Backward?" *Foreign Affairs* September/October (2007): 38–59.

Economy, E. and K. Lieberthal. "Scorched Earth: Will Environmental Risks in China Overwhelm its Opportunities?" *Harvard Business Review* June (2007): 141–142.

Economy, E. and M. Oksenberg. *China Joins the World: Progress and Prospects*. New York: Council on Foreign Relations, 1998.

ElBaradei, Dr. Mohamed, IAEA Director General. "Statement to the Sixty-Third Regular Session of the United Nations General Assembly." (2008).

Ellingsen, T. and N.P. Gleditsch. "Democracy and Armed Conflict in the Third World." In *Causes of Conflict in the Third World*, edited by D. Smith and K. Volden, 69–81. Oslo: International Peace Research Institute (PRIO), 1997.

"Ensuring Fragile States Are Not Left Behind." Paris: OECD-DAC, 2007.

Esposito, J.L. *Unholy War: Terror in the Name of Islam*. Oxford: Oxford University Press, 2003.

European Commission. "Europe in the World: Some Practical Proposals for Greater Coherence, Effectiveness and Visibility." 2006.

——. "Strategy for a Secure Information Society. 'Dialogue, Partnership and Empowerment'." 2006.

——. "Towards an EU Response to Situations of Fragility – Engaging in Difficult Environments for Sustainable Development, Stability and Peace." 2007.

——. "Second Strategic Energy Review: An EU Energy Security and Solidarity Action Plan." 2008.

European Council. "European Security Strategy, 'A Secure Europe in a Better World'." EU High Representative Dr. Javier Solana, 2003.

——. "To Serve Europe in a Better World: European Security Strategy." Brussels, 2003.

——. "Integrated Climate and Energy Policy – Presidency Conclusions." 2007.

European Union Institute for Security Studies (EUISS). *The EU's Strategic Objectives: Effective Multilateralism and Extended Security*, Discussion Paper. Paris, 2003.

Evangelista, M. *The Chechen Wars: Will Russia Go the Way of the Soviet Union?* Washington, DC: Brookings Institution Press, 2002.

"The Failed States Index." *Foreign Policy* 167 (2008): 64–68.

"Failed States Index." *Foreign Policy* 173 (2009): 80–83.

Ferguson, C.D. and W.C. Potter. *The Four Faces of Nuclear Terrorism*. Monterey Institute of International Studies: Center for Nonproliferation Studies, 2004.

Ferguson, N. "A World Without Power." *Foreign Policy* 143 (2004): 32–39.

——. "The Axis of Upheaval." *Foreign Policy* 171 (2009): 56–58.

Finnemore, M. *National Interests in International Society*. Ithaca: Cornell University Press, 1996.

Focarelli, C. "The Responsibility to Protect Doctrine and Humanitarian Intervention: Too Many Ambiguities for a Working Doctrine." *Journal of Conflict and Security Law* 13, 2 (2008): 191–213.

"Foreign Student Quota to Expand." *China Daily*, 29 July 2008.

"Fragile States Strategy." Washington, DC: USAID, 2005.

Friedman, G. *The Next 100 Years: A Forecast for the 21st Century*. New York: Doubleday, 2009.

Friedman, T. "The First Law of Petropolitics." *Foreign Policy* May/June (2006): 28–36.

——. "Win, Win, Win, Win, Win . . ." *New York Times*, 27 December 2008.

Friedman, T.L. *Hot, Flat, and Crowded*. New York: Farrar, Straus & Giroux, 2008.

Fuerth, L. "Security Implications of Climate Scenario 2: Severe Climate Change Over the Next Thirty Years." In *Climatic Cataclysm: The Foreign Policy and National Security Implications of Climate Change*, edited by K.M. Campbell. Washington, DC: Brookings Institution Press, 2008.

Fukuyama, F. "The End of History?" *The National Interest* 16, Summer (1989): 3–18.

——. *The End of History and the Last Man*. Harmondsworth: Penguin, 1992.

——. *State-Building.*

Governance and World Order in the 21st Century. Cornell: Cornell University Press, 2004.

Gaddis, J.L. "A Grand Strategy of Transformation." *Foreign Policy* (2002): 50–57.

——. *Surprise, Security, and the American Experience*. Cambridge: Harvard University Press, 2004.

Gates, R. "A Balanced Strategy." *Foreign Affairs* 88, 1 (2009): 28–40.

Gelb, L. *Power Rules: How Common Sense Can Rescue American Foreign Policy*. New York: HarperCollins, 2009.

Gellman, B. *Angler: The Cheney Vice-Presidency*. New York: Penguin, 2008.

Gerard, J. "The CWC at 10 Years – Partnership, Progress, and the Path Ahead, Statement by the CEO of the American Chemical Council." *OPCW Industry Protection Forum* (2007).

Gholz, E., D.G. Press and H.M. Sapolsky. "Come Home America: A Strategy of Restraint in the Face of Temptation." *International Security* 21, 4 (1997): 5–17.

Gill, B. *Rising Star: China's New Security Diplomacy*. Washington, DC: Brookings Institution Press, 2007.

Gill, B. and C.-h. Huang. "China's Expanding Role in Peacekeeping: Prospects and Policy Implications." In *SIPRI Policy Paper 25*. Stockholm: Stockholm International Peace Research Institute, 2009.

Gill, B. and M. Schiffer. "A Rising China's Rising Responsibilities." In *Powers and Principles: International Leadership in a Shrinking World*, edited by M. Schiffer and D. Shorr, 99–123. Lanham: Lexington Books, 2009.

Glaister, D. and J. Randerson. "Act on Climate Change, Top Scientists Warn US." *Guardian*, 30 May 2008.

Gleditsch, N.P. "Environmental Change, Security, and Conflict." In *Leashing the Dogs of War: Conflict Management in a Divided World*, edited by C.A. Crocker, F.O. Hampson and P.R. Aall. Washington, DC: US Institute of Peace Press, 2007.

"Global Report on Trafficking in Persons." Vienna: UNODC, 2009.

Gnesotto, N. "European Strategy as a Model." *EU-ISS Newsletter No. 9*, 2004.

Gnesotto, N. and G. Grevi, eds. *The New Global Puzzle: What World for the EU in 2025?* Paris: EU Institute for Security Studies, 2006.

Goldgeier, J.M. "NATO Expansion: The Anatomy of a Decision." In *The Domestic Sources of American Foreign Policy: Insights and Evidence*, edited by E.R. Wittkopf and J.M. McCormick. Lanham: Rowman and Littlefield, 2007.

Goldman, M. *Petrostate: Putin, Power, and the New Russia.* Oxford: Oxford University Press, 2008.

——. "The Russian Power Play On Oil, Natural Gas Reserves." *Boston Globe*, 23 August 2008.

Goldman Sachs. "Dreaming with BRICs: The Path to 2050." *Global Economics Paper* 99 (2003).

——. "The N-11: More Than an Acronym." *Global Economics Paper* 153 (2007).

Goldstein, A. *Rising to the Challenge: China's Grand Strategy and International Security.* Stanford: Stanford University Press, 2005.

Golts, A. "Landscape After the Battle [in Russian]." *Ezhednevny zhurnal*, 20 May 2009.

Gorbachev, M. "What Role for the G-20?" *New York Times*, 27 April 2009.

Gordon, M. and B. Trainor. *Cobra II: The Inside Story of the Invasion and Occupation of Iraq*. New York: Pantheon, 2006.

Gordon, P. *Winning the Right War: The Path to Security for America and the World.* New York: Times Books, 2007.

Gourlay, C. "Community Instruments for Civilian Crisis Management." In *Civilian Crisis Management: The EU Way (Chaillot Paper 90)*, edited by A. Nowak, pp. 49–67. Paris: EU Institute for Security Studies, 2006.

Grafova, L. "Migrants Must Become Legal! [in Russian]." *Novaya gazeta*, 13 November 2008.

Graham, B. "Bioterrorism: A Preventable Catastrophe." *Boston Globe*, 18 December 2008.

——. *By His Own Rules: The Ambitions, Successes, and Ultimate Failures of Donald Rumsfeld.* New York: Public Affairs, 2009.

Graham, B. and J. Talent. *World At Risk: The Report of the Commission on the Prevention of WMD Proliferation and Terrorism.* New York: Vintage Books, 2008.

Grant, C. "Is Europe Doomed to Fail as a Power?" London: Centre for European Reform, 2009.

Grant, C. and T. Valasek. *Preparing for the Multipolar World: European Foreign and Security Policy in 2020.* London: Centre for European Reform, 2007.

Graves, B. "Enjeux de Stabilité: Vers l'Emancipation Sécuritaire." Paper presented at the French Ministry of Defence Conference, Paris, 21 January 2009.

Greenpeace. "Bassin du Congo, Forets en Sursis." 2007.

Grevi, G. "The Interpolar World: A New Scenario." *EU-ISS Occasional Paper No. 79* (2009).

Grigoryev, E. "From Gorbachev to Obama; New US President Tries to Harvest Political Dividend from the Illusion of Nuclear-Free World [in Russian]." *Nezavisimaya gazeta*, 20 April 2009.

Grygiel, J. "The Power of Statelessness." *Policy Review* April & May (2009): 35–50.

Guriev, S. and O. Tsivinsky. "Ratio Economica: The Economics of Plague [in Russian]." *Vedomosti*, 12 May 2009.

Gurr, T.R. *Why Men Rebel.* 4th edn. Princeton: Center of International Studies, Princeton University Press, 1971.

Haass, R.N. "The Age of Nonpolarity: What will Follow US Dominance?" *Foreign Affairs* 87, 3 (2008): 44–56.

Heisbourg, F. "The Unbearable Weight of Not Being." In *European Security in a Global Context: Internal and External Dynamics*, edited by T. Tardy, pp. 210–217. London: Routledge, 2009.

Herbst, J. "Let Them Fail." In *When States Fail*, edited by R. Rotberg, 302–318. Princeton: Princeton University Press, 2004.

Herd, G. and G. Sargsyan. "Debating Russian Demographic Security: Current Trends and Future Trajectories." *Security Index* 82, 2 (2007): 51–68.

Herd, G.P. "International Relations Theory, Catastrophes and the Need for a New Paradigm." In *Potential Global Strategic Catastrophes: Balancing Transnational Responsibilities and Burden-Sharing with Sovereignty and Human Dignity*, edited by N.R.F. Al-Rodhan, 41–57. Berlin: LIT, 2009.

Herspring, D., ed. *Putin's Russia: Past Imperfect, Future Uncertain.* 3rd edn. London: Rowman & Littlefield, 2006.

Hewitt, J., J. Wikenfeld and T.R. Gurr. *Peace and Conflict 2008.* Boulder: Paradigm, 2008.

High Representative for CFSP and European Commission. "Climate Change and International Security." *Paper to the European Council* S113/08 (2008).

Hoffman, B. *Inside Terrorism: From the Iran Hostage Crisis to the World Trade Center Bombing*. New York: Columbia University Press, 1999.

Hoffmann, S. "Yugoslavia: Implications for Europe and for European Institutions." In *The World and Yugoslavia's Wars*, edited by U. Richard. New York: Council on Foreign Relations Books, 1996.

Holdren, J.P. "Science and Technology for Sustainable Well-Being." *Science* 319, 5862 (2008): 425–434.

Holmes, J.A. "Where are the Civilians?" *Foreign Affairs* 88, 1 (2009): 148–161.

Horgan, J. *The Psychology of Terrorism*. London, New York: Routledge, 2005.

Howorth, J. *Security and Defence Policy in the European Union*. London and New York: Palgrave, 2007.

Hughes, J. *Chechnya: From Nationalism to Jihad*. Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 2007.

Human Security Report. "War and Peace in the 21st Century." University of British Columbia, 2005.

Huntington, S. "The Clash of Civilizations." *Foreign Affairs* 72, 3 (1993): 22–49.

——. *The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order*. New York: Simon & Schuster, 1996.

Hurd, D. "The Immoral Incompetents." *Guardian*, 15 June 2009.

Hutchings, R. and F. Kempe. "The Global Grand Bargain." *Foreign Policy* webposting (2008).

Ikenberry, G.J. *After Victory: Institutions, Strategic Restraint, and the Rebuilding of Order after Major Wars*. Princeton: Princeton University Press, 2001.

——. "The Rise of China and the Future of the West." *Foreign Affairs* 87, 1 (2008): 23–37.

Ikenberry, G.J. and A.-M. Slaughter. *Forging a World of Liberty Under Law, U.S. National Security in the 21st Century*. Princeton Project on National Security Final Report. Princeton: Princeton University Press, 2008.

Illarionov, A. "Global Darkening: Absurd Goals, Expensive Decisions, Falsified Arguments in the Fight Against Climate Warming [in Russian]." *Izvestia*, 30 March 2005.

——. "On the Eve of the Summit: The Death of the G8 [in Russian]." *Vedomosti*, 18 April 2006.

"India Will Not Obstruct CTBT Coming To Force, Says Jaswant." *Rediff.com*, 9 February 1999.

Inoguchi, T. "Japan as a Global Ordinary Power: Its Current Phase." *Japanese Studies* 28, 1 (2008): 3–13.

Inozemtsev, V. "Dreams About a Multi-Polar World [in Russian]." *Nezavisimaya gazeta*, 18 September 2008.

International Energy Agency. "World Energy Outlook 2008: Executive Summary." Paris: OECD/IEA, 2008.

Ivanov, I. "What Could Be Offered to Tehran? [in Russian]." *Vremya novostei*, 29 May 2009.

Jaffrelot, C. and W.P.S. Sidhu. "Does Europe Matter to India?" In *European Security in a Global Context: Internal and External Dynamics*, edited by T. Tardy, 192–210. London and New York: Routledge, 2009.

Jervis, R. "Cooperation Under the Security Dilemma." *World Politics* 30, 2 (1977–1978): 167–214.

Joffe, J. "Who's Afraid of Mr. Big?" *National Interest* 64 (2001): 43–52.

——. "The Default Power." *Foreign Affairs* 88, 5 (2009): 21–35.

Johnston, A.I. *Social States: China in International Institutions*. Princeton: Princeton University Press, 2008.

Joint Forces Command. *The Joint Operating Environment: Challenges and Implications for the Future Force*. Norfolk, VA, 2008.

Jones, B.D., C. Pascual and S.J. Stedman. *Power and Responsibility: Building International Order in an Era of Transnational Threats*. Washington, DC: Brookings Institution Press, 2009.

Juergensmeyer, M. *Terror in the Mind of God: The Global Rise of Religious Violence*. Berkeley: University of California Press, 2000.

Kagan, R. "Power and Weakness." *Policy Review* 113 (2002): 3–28.

——. *Dangerous Nation: America's Place in the World from its Earliest Days to the Dawn of the Twentieth Century*. New York: Knopf, 2006.

——. "End of Dreams, Return of History: International Rivalry and American Leadership." *Policy Review* 143 (2007): 17–44.

Kan, S.A. "U.S.–China Counterterrorism Cooperation: Issues for U.S. Policy." *Congressional Research Service* 7 May (2009).

Kanter, J. and S. Castle. "EU Leaders Dramatically Scale Back Their Ambition on Emissions." *International Herald Tribune*, 12 December 2008.

Kapila, S. "Russia–India–Iran Triangle Strategically Possible." *South Asia Analysis Group* 3363 (2009).

Kaplan, R.D. "The Coming Anarchy: How Scarcity, Crime, Overpopulation, Tribalism, and Disease are Rapidly Destroying the Social Fabric of Our Planet." *Atlantic Monthly* 273, 2 (1994): 44–76.

——. *The Coming Anarchy: Shattering the Dreams of the Post Cold War*. New York: Random House, 2000.

——. "Center Stage for the 21st Century: Power Plays in the Indian Ocean." *Foreign Affairs* 88, 2 (2009): 16–32.

Kapur, A. *India's Nuclear Option: Atomic Diplomacy and Decision Making*. New York: Praeger, 1976.

Karaganov, S. "About Russia–NATO and More [in Russian]." *Rossiiskaya gazeta*, 26 March 2008.

Kearns Goodwin, D. *Team of Rivals: The Political Genius of Abraham Lincoln*. New York: Simon and Schuster, 2005.

Kennedy, J.F. "News Conference 52." *State Department Auditorium*, 21 March 1963.

Kent, A. *Beyond Compliance: China, International Organizations, and Global Security*. Stanford: Stanford University Press, 2007.

Keohane, R.O. *After Hegemony: Cooperation and Discord in the World Political Economy*. Princeton: Princeton University Press, 1984.

Kepel, G. *Jihad: The Trail of Political Islam*. London: I.B. Tauris, 2004.

Khanna, P. *The Second World: Empires and Influence in the New Global Order*. New York: Random House, 2008.

Khlopkov, A. "The Angarsk Project: Enrichment vs Proliferation." *Security Index* 85, 3 (2008): 27–44.

Ki-Moon, B. "The Ice Is Melting." *New York Times*, 17 September 2009.

King, L.J. "CDC Agroterrorism and Zoonotic Threat Preparedness Efforts, Statement Before the Committee on Homeland Security Subcommittee on Prevention of Nuclear and Biological Attack." US House of Representatives, 2006.

Kireeva, A. "Russia Spurs Ahead Environmental Overhaul of Decrepit Northern Fleet Bases." *Bellona News*, 12 January 2009.

Kissinger, H.A. "The Chance of a New World Order." *New York Times*, 12 January 2009.

——. "Obama's Foreign Policy Challenge." *Washington Post*, 22 April 2009.

Klare, M. *Rising Powers, Shrinking Planet: How Scarce Energy is Creating a New World Order*. Oxford: Oneworld Publications, 2008.

Kobrinskaya, I. "Russia: Facing the Facts." In *Enlarging NATO: The National Debates*, edited by G.A. Mattox and A.R. Rachwald, 169–186. Boulder: Lynne Rienner, 2001.

Kolesnikov, A. "Flying Pucks [in Russian]." *Kommersant*, 7 February 2009.

Konovalov, A. "The World Should Not Be Multi-Polar [in Russian]." *Nezavisimaya gazeta*, 16 September 2008.

Koshkina, A. "The Audit Chamber Evaluated the Waste [in Russian]." *Gazeta*, 22 May 2009.

Krauthammer, C. *The Unipolar Moment – Foreign Affairs: America and the World.* New York: Macmillan, 1990.

——. "The Unipolar Moment Revisited." *National Interest* 70 (2002): 5–17.

Krepon, M. "The US–India Nuclear Deal: Another Wrong Turn in the War on Terror." *The Henry L. Stimson Center* (2006). www.stimson.org/pub.cfm?ID=283.

Kristoff, N. "After Wars, Mass Rapes Persist." *New York Times*, 20 May 2009.

Krueger, A. and J. Maleckova. "Education, Poverty and Terrorism: Is There a Causal Connection?" *The Journal of Economic Perspectives* 17, 4 (2003): 119–144.

Kuznetsova, E. "Double Standards Russian-Style [in Russian]." *Nezavisimaya gazeta*, 17 March 2009.

LaFleur, V., N. Purvis and A. Jones. "Double Jeopardy: What the Climate Crisis Means for the Poor." *Brookings Blum Roundtable Report* 5 (2008).

Lake, D.A. "Regional Security Complexes: A Systems Approach." In *Regional Orders: Building Security in a New World*, edited by D. Lake and P.M. Morgan, pp. 45–67. University Park: Penn State University Press, 1997.

Lakshmi, R. "India Rejects Calls For Emission Cuts." *Washington Post*, 13 April 2009.

Lampton, D.M., ed. *The Making of Chinese Foreign and Security Policy in the Era of Reform*. Stanford: Stanford University Press, 2001.

Landler, M. "In China, Clinton Focuses on Climate Change." *New York Times*, 21 February 2009.

Laqueur, W. *A History of Terrorism*. 5th edn. New Brunswick: Transaction Publishers, 2007.

Latvian National Security Council. *Report*, 2008.

Lavoy, P.R., S.D. Sagan and J.J. Wirtz. *Planning the Unthinkable: How New Powers Will Use Nuclear, Biological, and Chemical Weapons*. Ithaca: Cornell University Press, 2000.

Lavrov, S. "Russia and the OECD." *Wall Street Journal*, 25 April 2007.

Layne, C. "The Unipolar Illusion: Why New Great Powers Will Rise." *International Security* 17, 4 (1993): 5–51.

——. "From Preponderance to Offshore Balancing: America's Future Grand Strategy." *International Security* 22, 1 (1997): 86–124.

——. "The Unipolar Illusion Revisited: The Coming End of the United States' Unipolar Moment." *International Security* 21, 2 (2006): 7–41.

Lee, H. and D. Shalmon. "Searching for Oil: China's Oil Strategies in Africa." In *China into Africa: Trade, Aid, and Influence*, edited by R.I. Rotberg, pp. 107–136. Washington, DC: Brookings Institution Press, 2008.

Lee, J. "India fast becoming Asia's 'swing state'." *Straits Times*, 20 May 2009.

Levine, V. and D. Dollar. "The Increasing Selectivity of Foreign Aid 1984–2003." Washington, DC: World Bank, 2004.

Levy, C.J. "In Siberia, the Death Knell of a Complex Holding a Deadly Stockpile." *International Herald Tribune*, 26 May 2009.

Lewis, B. *What Went Wrong? Western Impact and Middle Eastern Response*. New York: Oxford, 2002.

Lia, B. and K. Skolberg. "Causes of Terrorism: An Expanded and Updated Review of the

Literature." Kjeller: Norwegian Defence Research Establishment (FFI), 2004.

Lieber, R.J. *The American Era: Power and Strategy for the 21st Century*. Cambridge: Cambridge University Press, 2005.

Lieven, A. *Chechnya: Tombstone of Russian Power*. New Haven: Yale University Press, 1998.

Lieven, D. *Empire: The Russian Empire and Its Rivals*. New Haven: Yale University Press, 2000.

Lindstrom, G. "Protecting the European homeland — the CBR dimension." *EU-ISS Chaillot Paper* 69 (2004).

Lingmin, Z. *Optimistic View of Sino-US Relations – Exclusive Interview With Professor Wang Jisi, Dean of the School of International Studies at Peking University*. Boston, 2008. http://hir.harvard.edu/index.php?page=article&id=1905&p=2.

Longo, M. "European Integration: Between Micro-Regionalism and Globalism." *Journal of Common Market Studies* 41, 3 (2003): 475–494.

Luft, G. and A. Korin. "Terrorism Goes to Sea." *Foreign Affairs* 83, 6 (2004): 61–71.

Lugar, R. "The New Energy Realists." *National Interest* 80 (2006): 30–33.

Lugar, R.G. "Raise the Gas Tax: A Revenue-Neutral Way to Treat Our Oil Addiction." *Washington Post*, 1 February 2009.

Lukyanov, F. "Sarcasm and Tiredness [in Russian]." *Gazeta.ru*, 1 November 2007.

——. "After the War of Ambitions [in Russian]." *Gazeta.ru*, 19 February 2009.

——. "The Legend About the Big Two [in Russian]." *Gazeta.ru*, 26 February 2009.

——. "Obama's Consensus Diplomacy Put to the Test." *Moscow Times*, 16 July 2009.

Luttwak, E. "Give War A Chance." *Foreign Affairs* 78, 4 (1999): 36–44.

Lynch, D. "Why Georgia Matters." *Chaillot Paper* 86 (2006).

Lynch, T. and R. Singh. *After Bush: The Case for Continuity in American Foreign Policy*. Cambridge: Cambridge University Press, 2008.

Lynn, J. and C. Bradford. "The Irrelevant G8 Summit in St. Petersburg." In *Global Economics Paper*, The Brookings Institution, 2006.

Mabey, N. "Delivering Climate Security: International Security Responses to a Climate Changed World." *The Royal United Services Institute for Defence and Security Studies, Whitehall Paper* 69 (2008).

Mack, A. and Z. Nielsen. *Human Security Brief 2007*. Vancouver: Human Security Report Project, 2008.

Mahbubami, K. *The New Asian Hemisphere: The Irresistible Shift of Global Power to the East*. New York: Public Affairs, 2008.

Mandelbaum, M. "Foreign Policy as Social Work." *Foreign Affairs* 75, 1 (1996): 16–32.

——. *The Case for Goliath: How America Acts as the World's Government in the Twenty-first Century*. New York: Public Affairs, 2005.

Mann, J. *Rise of the Vulcans: The History of Bush's War Cabinet*. New York: Penguin, 2004.

Manners, I. "Normative Power Europe Reconsidered: Beyond the Crossroads." *Journal of European Public Policy* 13, 2 (2006): 182–199.

Marshall, M. and B. Cole. *Global Report on Conflict, Governance and State Fragility 2008. Foreign Policy Bulletin,* Cambridge University Press, 2008.

Mastanduno, M. "Preserving the Unipolar Moment: Realist Theories and U.S. Grand Strategy After the Cold War." *International Security* 21, 4 (1997): 49–88.

Mayer, J. *The Dark Side: The Inside Story of How the War on Terror Turned Into a War on American Ideals*. New York: Doubleday, 2008.

Mayntz, R. "Organizational Forms of Terrorism: Hierarchy, Network, or a Type sui generis?" In *Max Planck Institute for the Study of Societies Discussion Papers*. Cologne: Max Planck Institute for the Study of Societies, 2004.

McMaster, H.R. "Learning from Contemporary Conflicts to Prepare for Future War." *Orbis* 52, 4 (2008): 564–584.

McNeill, J. *Something New Under the Sun: An Environmental History of the Twentieth-Century World.* London: Penguin Books, 2000.

Mearsheimer, J. *The Tragedy of Great Power Politics*. New York: W.W. Norton, 2001.

Medeiros, E.S. *Reluctant Restraint: The Evolution of China's Nonproliferation and Practices 1980–2004*. Stanford: Stanford University Press, 2007.

Medvedev, D. "Forward, Russia! [in Russian]." *Gazeta.ru*, 10 September 2009.

Menon, A., K. Nicolaidis and J. Welsh. "In Defence of Europe: A Response to Kagan." *Journal of European Affairs* 2, 3 (2004): 5–14.

Menon, S. *Maritime Imperatives of Indian Foreign Policy*. New Delhi: National Maritime Foundation, 2009.

Michta, A. "Double or Nothing." *National Interest* 93 (2008): 58–61.

Ministry of External Affairs. "The Road to Copenhagen: India's Position on Climate Change Issues." New Delhi: Public Diplomacy Division, 2009.

Monar, J. "Common Threat and Common Response? The European Union's Counter-Terrorism Strategy and its Problems." *Government and Opposition* 42, 3 (2007): 292–313.

"More Chinese students study abroad." *China.org*, 15 June 2009.

"Mortality in the Democratic Republic of the Congo: An Ongoing Crisis." International Rescue Committee, 2007.

Moshes, A. "EU–Russia Relations: Unfortunate Continuity." *European Issues (Foundation Robert Shuman)* 126 (2009).

Moyo, D. *Dead Aid.* London: Penguin, 2009.

Murdoch, J. and T. Sandler. "Civil Wars and Economic Growth: Spatial Dispersion." *American Journal of Political Science* 48 (2004): 138–151.

Naím, M. "Minilateralism." *Foreign Policy* 173, July/August (2009): 136–137.

Nakicenovic, N. *The Changing World: Energy, Climate and Social Futures.* Vienna, Austria: IIASA Conference '07 on Global Development, 2007. Podcast presentation.

Nathan, A. and R.S. Ross. *The Great Wall and the Empty Fortress: China's Search for Security.* New York: W.W. Norton and Co., 1997.

National Intelligence Council. "Global Trends 2025: A Transformed World." NIC, 2008. "The National Security Strategy of the United Kingdom: Security in an Interdependent World." London: Cabinet Office, 2008.

Nemtsov, B. and V. Milov. "*Putin: Itogi* (*Putin: The Results*) – Independent Expert Report." *Novaya gazeta*, 2008.

Nodia, G. "The Wounds of Lost Empire." *Journal of Democracy* 20, 2 (2009): 34–38.

Nye, J. *Soft Power: The Means to Success in World Politics.* New York: Public Affairs, 2004.

Obama, B. *The Audacity of Hope: Thoughts on Reclaiming the American Dream.* New York: Three Rivers Press, 2006.

Olson, K.B. "Aum Shinrikyo: Once and Future Threat?" *Emerging Infectious Disease* 5, 4 (1999): 513–516.

O'Neil, Barry. "Speech by Barry O'Neil, President of the OIE International Committee." 76th General Session of the International Committee, World Organisation for Animal Health, 30 May 2008.

Orlov, V. and M. Fugfugosh. "The G8 Strelna Summit and Russia's National Power." *The Washington Quarterly* 29, 3 (2006): 35–48.

Ornstein, N. and T. Mann. "When Congress Checks Out." *Foreign Affairs* 85, 6 (2006): 67–82.

Orszag, P. "Estimated Costs of U.S. Operations in Iraq and Afghanistan and of Other Activities Related to the War on Terrorism." *Statement of the Director of the Congressional Budget Office*, 24 October 2007.

"Outbound Investment Unlikely to Outstrip FDI." *China Daily*, 2 July 2009.

Pace, M. "The Construction of EU Normative Power." *Journal of Common Market Studies* 45, 5 (2007): 1041–1064.

"Pakistan Must Tackle Terror at All Levels." *The Hindu*, 20 July 2009.

Papayoanou, P.A. "Great Powers and Regional Orders: Possibilities and Prospects After the Cold War." In *Regional Orders: Building Security in a New World*, edited by D. Lake and P.M. Morgan, pp. 125–139. University Park: Penn State University Press, 1997.

Pape, R. "Empire Falls." *National Interest* 99 (2009): 21–34.

Paper from the High Representative and the European Commission to the European Council. "Climate Change and International Security." S113/08, 2008.

Pedahzur, A. "Toward an Analytical Model of Suicide Terrorism – A Comment." *Terrorism and Political Violence*, 16, 4 (2004): 841–844.

Pei, M. "Think Again: Asia's Rise." *Foreign Policy* 173, July/August (2009): 32–38.

Peng, L. and W. Qun. "Chinese Ambassador to the United Kingdom Fu Ying: 'It is Time for the West To Understand China More'." *Zhongguo Xinwen She news agency*, 15 June 2009.

"Pentagon's Plan: 'Prevent the Re-Emergence of a New Rival'." *New York Times*, 8 March 1992.

Perkovich, G. *India's Nuclear Bomb*. Berkeley: University of California Press, 2002.

Pettila, R. "Multilateralism Light: The Rise of Informal International Governance." In *EU2020 essay*, pp. 2–3. London: Centre for European Reform, 2009.

Pfirter, Rogelio, OPCW Director-General. "Foreword to the Chemical Disarmament Quarterly." 6, 4 (2008).

Pilat, J.F. "The End of the NPT Regime?" *International Affairs* 83, 3 (2007): 469–482.

Podesta, J. and P. Ogden. "Security Implications of Climate Scenario 1: Expected Climate Change over the Next Thirty Years." In *Climatic Cataclysm: The Foreign Policy and National Security Implications of Climate Change*, edited by K.M. Campbell. Washington, DC: Brookings Institution Press, 2008.

Poe, M.T. *The Russian Moment in World History*. Princeton: Princeton University Press, 2003.

Polgreen, L. "As Chinese Investments in Africa Drop, Hope Sinks." *New York Times*, 25 March 2009.

"Poll, November." *NBC/Wall Street Journal*, 2007.

Posen, B. "Command of the Commons: The Military Foundations of U.S. Hegemony." *International Security* 28, 1 (2003): 5–46.

——. "European Union Security and Defence Policy: Response to Unipolarity?" *Security Studies* 15, 2 (2006): 149–186.

"Protocol Additional to the Geneva Conventions of 12 August 1949, and relating to the

Protection of Victims of International Armed Conflicts (Protocol I) (1977)." 1949.

Qutb, S. "War, Peace, and Islamic Jihad." In *Contemporary Debates in Islam: An Anthology of Modernist and Fundamentalist Thought*, edited by M. Moaddel and K. Talattof, 240–242. London: Macmillan, 2000.

Rachman, G. "Europe Spurns the Beloved Obama." *Financial Times*, 30 March 2009.

——. "Obama and the Limits of Soft Power." *Financial Times*, 1 June 2009.

Rademaker, S.G. "U.S. Compliance With Article VI of the Non-Proliferation Treaty (NPT)." Paper presented at the Panel Discussion at the Arms Control Association, Carnegie Endowment Building, Washington, DC, February 2005.

Rajghatta, C. "No Difference with US on Iran: Manmohan." *Times of India*, 16 September 2005.

Ranstorp, M. and M. Normark, eds. *Unconventional Weapons and International Terrorism: Challenges and New Approaches*. London, New York: Routledge, 2009.

Rees, M.J. Our *Final Century: Will Civilisation Survive the Twenty-First Century?* London: Arrow, 2004.

"Reports of the TERRA (Terrorism and Asymmetric Warfare: Emerging Security Challenges after the Cold War) Project." Kjeller: Norwegian Defence Research Establishment (FFI). "The return of Mr Nyet." *The Economist*, 17 July 2008.

Reus-Smit, C. "The Misleading Mystique of America's Material Power." *Australian Journal of International Studies* 57, 3 (2003): 423–430.

Revenkov, V.I. and V.I. Feigun. "'Gas OPEC' or Other Forms of Cooperation? [in Russian]." *Russia in Global Affairs* 4 (2007): 176–185.

Revkin, A.C. "Among Climate Scientists, A Dispute over 'Tipping Points'." *New York Times*, 28 March 2009.

Rice, C. "Promoting the National Interest." *Foreign Affairs* 76, 1 (2000): 45–62.

——. "The Promise of Democratic Peace." *Washington Post*, 11 December 2005.

——. "Transformational Diplomacy." Speech at Georgetown University, 18 January 2006.

Ricks, T. *Fiasco: The American Military Adventure in Iraq*. New York: Penguin, 2006.

Riedel, B. *American Diplomacy and the 1999 Kargil Summit at Blair House*. Philadelphia: Center for the Advanced Study of India, University of Pennsylvania, 2002.

Roberts, J. "Fold the G-8 into the G-20." *Heritage Foundation*. www.realclearworld.com/articles/2009/07/13/fold_the_g-8_into_the_g-20_96919.html, no. 2538 (2009).

Rodin, I. "The Government Contemplates the Rights of Migrants [in Russian]." *Nezavisimaya gazeta*, 2 February 2009.

Rodrik, D. *One Economics, Many Recipes: Globalization, Institutions and Economic Growth*. Princeton: Princeton University Press, 2007.

Rosamond, B. "Discourses of Globalisation and European Identities." In *The Social Construction of Europe*, edited by Thomas Christiansen, Knud Erik Jorgensen and Antje Wiener, pp. 158–173. London: Sage, 2001.

Rotberg, R. *When States Fail: Causes and Consequences*. Princeton: Princeton University Press, 2004.

Rothkopf, D. "A Thousand Envoys Bloom." *National Interest* 101 (2009): 15–26.

Rühle, M. "Enlightenment in the Second Nuclear Age." *International Affairs* 83, 3 (2007): 511–522.

Rumsfeld, D. "Transforming the Military." *Foreign Affairs* 85, 6 (2002): 20–32.

Russell Mead, W. "Only Makes You Stronger." *The New Republic*, 4 February 2009.

Russet, B. *Grasping the Democratic Peace: Principles for a Post-Cold War World*. Princeton: Princeton University Press, 1993.

Ryabushev, A. "Anti-Pirate Cruise of Neustrashimy [in Russian]." *Nezavisimoe voennoe obozrenie*, 13 February 2009.

Rynning, S. "Peripheral or Powerful? The EU's Strategy to Combat the Proliferation of Nuclear Weapons." *European Security* 16, 3 & 4 (2007): 267–288.

Sachs, J. *The End of Poverty*. New York: Penguin, 2005.

——. *Common Wealth: Economics for a Crowded Planet*. London: Allen Lane, 2008.

Sageman, M. *Understanding Terror Networks*. Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 2004.

Saikia, J. and E. Stepanova, eds. *Terrorism: Patterns of Internationalization*. New Delhi, London: SAGE Publications Ltd, 2009.

Sakwa, R., ed. *Chechnya: From Past to Future*. London: Anthem Press, 2005.

——. *Putin: Russia's Choice*. 2nd edn. London: Routledge 2007.

Samarina, A. and A. Gorbacheva. "The Demographic Pit [in Russian]." *Nezavisimaya gazeta*, 6 March 2009.

Sample, I. "Climate Change: Carbon Capture from Power Stations Must Start Soon, Say

Scientists." *Guardian*, 10 June 2008.

Santhanam, K. and A. Parthasarathi. "Pokhran-II Thermonuclear Test, a Failure." *The Hindu*, 17 September 2009.

Sapir, A. "Globalization and the Reform of European Social Models." *Journal of Common Market Studies* 44, 2 (2006): 369–390.

Saran, S. "Indo-US Civil Nuclear Agreement: Expectations and Consequences." *Address by Special Envoy to the Prime Minister*, 23 March 2009.

Schäuble, W. "Speech at the 45th Munich Security Conference." Munich Security Conference, 2 July 2009.

Schmid, A.P. and A.J. Jongman. *Political Terrorism: A New Guide to Actors, Authors, Concepts, Data Bases, Theories, and Literature*. 2nd edn. New Brunswick: Transaction Publishers, 2005.

Schwartz, P. and D. Randall. "An Abrupt Climate Change Scenario and Its Implications for United States National Security." Global Business Network, 2003.

Scowcroft, B. "The Dispensable Nation?" *National Interest* 90 (2007): 4–6.

Security Council. "UNSCR 1540." 2004.

Segal, G. "Does China Matter?" *Foreign Affairs* 78, 5 (1999): 24–36.

Sestanovich, S. "Cold War Leftovers." *International Herald Tribune*, 19 May 2009.

Sharavin, A. "Demonstrative Application of Allied Force [in Russian]." *Nezavisimoe voennoe obozrenie* (2009).

Shaw, M.N. *International Law*. 4th edn. Cambridge: Cambridge University Press, 1997.

Shelin, S. "The Bubble of Doubling the GDP [in Russian]." *Gazeta.ru*, 4 February 2009.

Shelley, L.I. "Methods and Motives: Exploring Links Between Transnational Organized Crime & International Terrorism." Washington, DC: US Department of Justice/National Criminal Justice Reference Service (NCJRS), 2005.

Shelley, L.I. and J.T. Picarelli. "Methods Not Motives: Implications of the Convergence of International Organized Crime and Terrorism." *Police Practice and Research* 3, 4 (2002): 305–318.

Shevtsova, L. *Russia – Lost in Transition: The Yeltsin and Putin Legacies*. Washington, DC: CEIP, 2007.

Sidhu, P. "Nuclear Proliferation." In *Security Studies: An Introduction*, edited by P. Williams, pp. 361–375. London: Taylor & Francis, 2008.

Small Arms Survey. *Small Arms Survey 2009: Shadows of War*. Cambridge: Cambridge University Press, 2009.

Smith, D. and J. Vivekananda. "A Climate of Conflict: The Links Between Climate Change, Peace and War." *International Alert* (2007).

Smith, G. "In Search of Sustainable Security." In *The Sustainable Security Series*. Washington, DC: Center for American Progress, 2008.

Smith, K.C. "Russia and European Security: Divide and Dominate." Center for Strategic and International Studies, 2008.

Snyder, F. "Globalization and Europeanization as Friends and Rivals: European Union Law in Global Economic Networks." *European University Institute Working Paper* 99/8 (1999).

Solana, J. "Discours du Haut Représentant de l'Union européenne pour la Politique étrangère et de sécurité commune." Conférence Annuelle de l'Institut d'Etudes de Sécurité de l'Union Européenne, 30 October 2008.

Solomon, J. and S. Gorman. "Pakistan, India and U.S. Begin Sharing Intelligence." *Wall Street Journal*, 22 May 2009.

Stent, A. "An Energy Superpower? Russia and Europe." In *The Global Politics of Energy*, edited by K.M. Campbell and J. Price, pp. 76–95. Washington, DC: The Aspen Institute, 2008.

Stepanova, E. *Terrorism in Asymmetrical Conflict: Ideological and Structural Aspects*. Oxford: Oxford University Press, 2008.

Steyn, B. "Understanding the Implications of UN Security Council Resolution 1540." *African Security Review* 14, 1 (2005): 85–91.

Stiglitz, J. "One Small Step Forward." *Guardian*, 28 June 2009.

Stiglitz, J. and L. Bilmes. *The Three Trillion Dollar War: The True Cost of the Iraq Conflict*. New York: Norton, 2008.

Stimson Center. "UN Peacebuilding Commission." www.stimson.org/fopo/pdf/UN_PBC_Fact_Sheet_Jun_07.pdf.

Subrahmanyam, K. *Shedding Shibboleths: India's Evolving Strategic Outlook*. New Delhi: Wordsmiths, 2005.

Sutherland, R.G. "Chemical and Biochemical Non-Lethal Weapons." *SIPRI Policy Paper* 23 (2008).

Sztompka, P. *The Sociology of Social Change*. Oxford: Wiley-Blackwell, 1994.

Tardy, T., ed. *European Security in a Global Context: Internal and External Dynamics*. London: Routledge, 2009.

"Terrorism Index." *Foreign Policy* 164, September/October (2007): 79–85.

Thakur, R. "Next Word on Intervention." *Japan Times*, 31 July 2009.

Thränert, O. "Would We Really Miss the Nuclear Nonproliferation Treaty?" *International Journal* (2008): 327–340.

Toft, M. "Peace Through Security: Making Negotiated Settlements Stick." *Discussion Paper*, Harvard University (2006).

Trenin, D. "Reading Russian Right." In *Policy Brief*. Washington, DC: CEIP, 2005.

Tucker, J. *War of Nerves: Chemical Warfare from World War I to al-Qaeda*. New York: Pantheon, 2006.

——. "The Body's Own Bioweapons." *Bulletin of the Atomic Scientists* 64, 1 (2008): 16–22.

UK Cabinet Office. "Investing in Prevention: An International Strategy to Manage Risks of Instability and Improve Crisis Response." Prime Minister's Strategy Unit Report to The Government, 2008.

UNEP. "From Conflict to Peacebuilding – the Role of Natural Resources and the Environment."

United Nations Environment Program, 2009.

United Nations. "Report of the Secretary-General on Peacebuilding in the Immediate Aftermath of Conflict." UN Doc.: A/63/881–S/2009/304. New York, 2009.

Uppsala University Conflict Data Programme (UCDP). *Human Security Brief 2006.* Vancouver: Human Security Centre, 2006.

Varadarajan, S. "Ruses for War: Nato's New Strategic Concept." *Times of India,* 10 May 1999.

——. "America, India and the Outsourcing of Imperial Overreach." *The Hindu,* 13 July 2005.

——. "India Casting a Wide Net in its Hunt for Energy." *International Herald Tribune,* 25 January 2006.

——. "As Pakistan Hails 'Precedent,' Other IAEA Members Express Doubts, Fears." *The Hindu,* 2 August 2008.

——. "Fizzle Claim For Thermonuclear Test Refuted." *The Hindu,* 27 August 2009.

Victor, D.G. "What Resource Wars?" *The National Interest Online* November/December, 92 (2007).

Waldmann, P. *Terrorismus und Bürgerkrieg: der Staat in Bedrängnis.* München: Gerling Akademie Verlag, 2003.

Walker, I. and H.J. Smith. *Relative Deprivation: Specification, Development, and Integration.* Cambridge: Cambridge University Press, 2001.

Wallander, C. "The Politics of Russia's HIV/AIDS Policy." In *HIV/AIDS in Russia and Eurasia,* edited by J.L. Twigg, pp. 33–55. London: Palgrave Macmillan, 2007.

Walt, S.M. "International Relations: One World, Many Theories." *Foreign Policy* Spring, 110 (1998): 29–46.

Waltz, K. *Theory of International Relations.* Reading: Addison-Wesley, 1979.

Wein, L.M. and Y. Liu. "Analyzing a Bioterror Attack on the Food Supply: The Case of Botulinum Toxin in Milk." *Proceedings of the National Academy of Sciences (PNAS)* 102, 28 (2005).

Westing, A.M. "Environmental Factors in Strategic Policy and Action: An Overview." In *Global Resources and International Conflict: Environmental Factors in Strategic Policy and Action,* edited by A.M. Westing, pp. 3–20: Oxford University Press, 1986.

Wheeler, D. and K. Ummel. "Another Inconvenient Truth: A Carbon-Intensive South Faces Environmental Disaster, No Matter What the North Does." *Center for Global Development Working Paper* 134 (2007). The White House. "The National Security Strategy of the United States of America." 2002.

——. "The National Security Strategy of the United States of America." 2006.

——. "Foreign Policy Agenda." www.cfr.org/publication/18307/obamabiden_foreign_policy_agenda_january_2009.html, 2009.

"Who Rules The World? The Results of the Second Representative Survey in Brazil, China, France, Germany, India, Japan, Russia, the United Kingdom, and the United States." Berlin: Bertelsmann Stiftung, 2007.

Williams, P. "Terrorism and Organized Crime: Convergence, Nexus or Transformation?" In *FOA Report on Terrorism*, edited by G. Jervas. Stockholm: Defence Research Establishment, 1998.

Wohlforth, W. "The Stability of a Unipolar World." *International Security* 24, 1 (1999): 5–41.

Woodward, B. *State of Denial: Bush at War, Part III*. New York: Simon and Schuster, 2006.

World Bank. "Frequently Asked Questions." http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/COUNTRIES/AFRICAEXT/CONGODEMOCRATICEXTN/0,contentMDK:20779255~menuPK:2114031~pagePK:141137~piPK:141127~theSitePK:349466,00.html.

"World Drug Report." Vienna: UNODC, 2008.

Wright, T. "Multilateralism: Why Bigger May Not Be Better." *The Washington Quarterly* 32, 3 (2009): 163–180.

Xinbo, W. "Chinese Perspectives on Building an East Asian Community in the 21st Century." In *Asia's New Multilateralism: Cooperation, Conflict, and the Search for Community*, edited by M.J. Green and B. Gill, 55–77. New York: Columbia University Press, 2009.

Xinning, G. *Anti-Terrorism, Maritime Security, and ASEAN–China Cooperation: A Chinese Perspective*. Singapore: Institute of Southeast Asian Studies, 2005.

Yergin, D. "Ensuring Energy Security." *Foreign Affairs* 85, 2 (2006): 69–82.

——. "Energy Under Stress." In *The Global Politics of Energy*, edited by K.M. Campbell and J. Price, pp. 26–43. Washington, DC: The Aspen Institute, 2008.

Yost, D.S. "Introduction: Thinking About 'Enlightenment' and 'Counter-Enlightenment' in Nuclear Policies." *International Affairs* 83, 3 (2007): 427–430.

Zakaria, F. *The Post-American World*. New York: W.W. Norton, 2008.

Zanders, J.P. and K. Nixdorff. "Enforcing Non-Proliferation: The European Union and the 2006 BTWC Review Conference." *EU-ISS Chaillot Paper* 93 (2006).

Zartman, W. "Need, Creed, and Greed in Intrastate Conflict." In *Rethinking the Economics of War: The Intersection of Need, Creed, and Greed*, edited by C.J. Arnson and I.W. Zartman, 256–284. Baltimore: Johns Hopkins University Press, 2005.

Zhang, D.D., P. Brecke, H.F. Lee, Y.-Q. He and J. Zhang. "Global Climate Change, War, and Population Decline in Recent Human History." *Proceedings of the National Academy of Sciences (PNAS)* 104, 49 (2007): 19214–19219.

Zlobin, N. "The Window Is Open [in Russian]." *Rossiiskaya gazeta*, 18 March 2009.

Zoloth, L. and S. Maurer. "Synthesizing Biosecurity." *Bulletin of the Atomic Scientists* 63, 6 (2007): 16–18.

Zürcher, C. *The Post-Soviet Wars: Rebellion, Ethnic Conflict, and Nationhood in the Caucasus*. New York: New York University Press, 2007.

نبذة عن المؤلفين

جرايمي هيرد Graeme P. Herd، هو زميل مقيم في مركز جنيف للسياسات الأمنية (GCSP)؛ حيث يشغل أيضاً منصب المدير المشارك لبرنامج التدريب الدولي في السياسات الأمنية (ITC).

بال دوناي Pál Dunay، هو رئيس برنامج الأمن الدولي في مركز جنيف للسياسات الأمنية، ومدير برنامج التدريب الدولي في السياسات الأمنية.

إيكاترينا ستيبانوفا Ekaterina Stepanova، هي رئيسة لمجموعة بحثية حول التهديدات غير التقليدية في مركز الأمن الدولي التابع لمعهد الاقتصاد العالمي والعلاقات الدولية (IMEMO) في موسكو.

جوستاف لندستروم Gustav Lindstrom، هو رئيس برنامج الأمن الأطلسي - الأوروبي في مركز جنيف للسياسات الأمنية.

كاتي كليمان Caty Clément، هي زميلة مقيمة في مركز جنيف للسياسات الأمنية، كما أنها رئيسة لبرنامج بناء السلام في المركز نفسه.

تاباني فاتورانتا Tapani Vaahtoranta، هو مدير برنامج سياسة الموارد والبيئة في المعهد الفنلندي للشؤون الدولية (FIIA)، ورئيس تحرير دورية *Ulkopolitiikka* التي يصدرها المعهد نفسه.

ماثيو رودس Matthew Rhodes، هو أستاذ دراسات الأمن الوطني في كلية الدراسات الأمنية والدولية التابعة لمركز جورج سي. مارشال الأوروبي للدراسات الأمنية George C. Marshall European Center for Security Studies، في ألمانيا. ويلفت المؤلف

الانتباه إلى أن الآراء الواردة في هذا الفصل تخصه وحده، ولا تمثل السياسة الرسمية للمركز أو وجهة النظر فيه، ولا تمثل سياسة أيٍّ من: وزارة الدفاع أو الحكومة الأمريكية، أو مواقفهما.

بافل باييف Pavel Baev، هو باحث أول في معهد بحوث السلام الدولي (PRIO)، بمدينة أوسلو في النرويج.

بيتس جيل Bates Gill، هو مدير معهد استوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI).

سيدهارت فاراداراجان Siddharth Varadarajan، هو محرر الشؤون الاستراتيجية في صحيفة *The Hindu*، وهو يعد من أبرز محللي السياسة الخارجية الهندية.

تيري تاردي Thierry Tardy، هو زميل في مركز جنيف للسياسات الأمنية منذ عام 2001، وهو أيضاً زميل مشارك في مركز البحوث والدراسات الدولية (CERI) في باريس. ويود المؤلف أن يعرب عن شكره لـ Léonard Graf؛ للمساعدة البحثية التي قدمها في إعداد هذا الفصل.



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص. ب: 4567 أبوظبي

دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 4044541 - 2 - 971

فاكس: 4044542 - 2 - 971

E-mail: pubdis@ecssr.ae

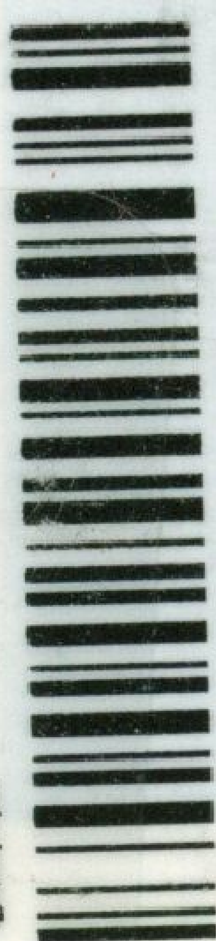
Website: http://www.ecssr.ae

القوى العظمى والاستقرار الاستراتيجي في القرن الحادي والعشرين

رؤى متنافسة للنظام العالمي

يعالج هذا الكتاب، قضية الاستقرار الاستراتيجي الكبير في القرن الحادي والعشرين، ويتفحص الدور الذي تؤديه مراكز القوة الرئيسية العالمية – الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، وروسيا، والصين، والهند – في إدارة التهديدات الاستراتيجية في جوهرها، وهي: الإرهاب والتطرف، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، والصراعات والأزمات الإقليمية، والدول الهشة/الفاشلة، وأمن الطاقة، والبيئة. وبعد أن يقدم الكتاب استشرافاً مقارناً للمقاربات التي تتبناها هذه القوى في تعاملها إزاء التهديدات الاستراتيجية، يقوّم قدراتها على إدارة تلك التهديدات.

ولتحديد الرؤى المتنافسة للنظام العالمي، يناقش المؤلفون المسهمون في الكتاب: هل كانت القوى العظمى الخمس؛ ستنزع إلى لعب دور أوسع ضمن النظام العالمي القائم حالياً، أو أنها ستعمل على تغيير النظام نفسه؟ وهل كان النظام العالمي – وهو الذي يتوقع بروزه في هذا القرن – سيتخذ شكل نظام العالم الواحد القائم على مبدأ الاعتماد المتبادل، وهو الذي سيتسم بحوافز نفعية تدعو إلى التعاون، وبتوافر مكاسب عملية للقوى العظمى جميعاً؟



هذا الكتاب، يمثل إسهاماً مهماً في النقاشات الدائرة بشأن قضايا السلام والأ العالميّين، وتفهمها، وفي تعزيز الدور الذي تلعبه الدول والمنظمات ذات الصلة بذ تقويم المخاطر وفي إدارة العوامل الاستراتيجية التي تقف وراء تزعزع الأمن و والكتاب ينطوي على أهمية فائقة للدارسين والمتخصصين والسياسيين المعنيين الأمن الدولي، والنظام العالمي، والعلاقات الدولية، واستراتيجيات الدول العظمى.

ISBN 978-9948-14-664-3

